العلاقات العراقية . التركية
الواقع والمستقبل





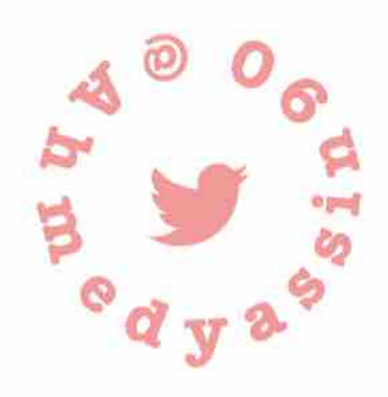
الأستاذ الدكتور
أحمد نوري النعيمي

أستاذ السياسة الخارجية
كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد





العلاقات العراقية -التركية
الواقع والمستقبل


@Ahmedyassin90

العلاقات العراقية -التركية
الواقع والمستقبل



الأستاذ الدكتور

أحمد نوري النعيمي

أستاذ السياسة الخارجية

كلية العلوم السياسية -بجامعة بغداد

الطبعة الأولى

1431هـ-2010م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010/6/2381)

327.563053
النعيمي، أحمد نوري
العلاقات العراقية التركية/أحمد نوري النعيمي /أحمد نوري النعيمي.- عمان: دار زهران، 2010.
(   ) ص.
ر.أ : (2010/6/2381)
الواصفات: / العلاقات الدولية//العراق//تركيا /

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بانات الفهرسة والتصنيف الأولية .
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي المكتبة الوطنية أو أي جهة أخرى

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : 5331289 – 6 – 962+، ص.ب 1170 عمان 11941 الأردن

E-mail : Zahran.publishers@gmail.com

www.darzahran.net

إهداء

إلى
أولادي الأربعة ...
معاذ ومصعب ومقداد ومثنى

قائمة المحتويات

المقدمة

لعبت تركيا دوراً مهماً في الشرق الأوسط والمنطقة العربية منذ بداية الخمسينات من هذا القرن، وقد أصبح هذا الدور واضحاً عندما أصبحت تركيا طرفاً في مشروع الدفاع المشترك في عام 1950، وعضواً في حلف شمال الأطلسي عام 1952، وطرفاً في مشروع الحزام الشمالي عام 1953، ثم عضواً في حلف بغداد عام 1955.

ونتيجة لهذا الدور نظرت الأقطار العربية إلى تركيا بعين الريبة والشك، بسبب أن تركيا كانت تخدم الاستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية... إلا أنه طرأت بعض التغييرات على السياسة الخارجية التركية ابتدأ من 18 كانون الأول 1965، وذلك بسبب العزلة الدبلوماسية التركية في الأمم المتحدة عند بحث القضية القبرصية، إذ قدم مشروع المسودة من قبل 32 دولة كانت غالبيتها من دول عدم الانحياز والأقطار الأفريقية وقد وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بـ 47 صوتاً مقابل 6 دول عارضت القرار وغياب 51 دولة كان هذا يعني نجاحاً للدبلوماسية اليونانية في أروقة المنظمات الدولية.

وجاءت الأزمة القبرصية في تموز 1974 كي تدخل تركيا في اختبار جديد لحلفائها في حلف شمال الأطلسي، إذ اتخذت الولايات المتحدة قرار الحظر ضد تركيا في عام 1975 بسبب الأزمة القبرصية، واختبرت تركيا حلفائها الغربيين قي منظمة السوق الأوربية المشتركة في أكثر من مناسبة واحدة، إذ وافقت بعض هذه الدول ضد تركيا ورغبتها في العضوية الكاملة للسوق، وموقف المجلس الأوربي في إدانة النظام العسكري التركي الذي جاء في أعقاب 12 أيلول 1980 فيما يخص بحقوق الإنسان في تركيا.. وقد دفعت هذه العوامل، أن يعيد الأتراك سياستهم الخارجية إزاء المعسكر الغربي ، وبالتالي التقرب من الأقطار العربية وبصورة خاصة العراق وأقطار الخليج العربي، حيث بدأ الأتراك لا يفكرون بما يسمى في قاموسهم (بالخطر العربي)، بل انصب تفكيرهم على الخطر اليوناني.. ونتيجة لذلك فقد طورت تركيا

علاقاتها مع الأقطار العربية وبصورة خاصة العراق وأقطار الخليج العربي، ولا سيما بعد أن بدأ العراق يلعب دوراً رئيساً في منطقة الخليج والوطن العربي والمنظمات الدولية والإقليمية فضلاً عن أن تركيا تشترك مع العراق في الحدود والمياه والنفط.

تعد تركيا من الدول الرئيسة المجاورة للعراق، وقد ارتبط شعبها بالشعب العراقي بروابط دينية وسياسية واقتصادية منذ حقبة زمنية ليست بالقصيرة، ولم تستطع المؤثرات السياسية الخارجية خارج المنطقة الجغرافية النيل منها. وقد تطورت العلاقات العراقية التركية في نهاية الستينات من هذا القرن، وكان من نتائجها إنشاء أنابيب للنفط في السبعينات، والتي أدت إلى تنمية العلاقات بينهما في المجال السياسي والاقتصادي، وكانت هذه الأنابيب من جانب آخر تدر على الأتراك منافع اقتصادية هائلة.

ونتيجة لذلك، استطاع البلدان معالجة أمور كثيرة بينهما دون تدخل قوى أجنبية، وكانت هناك زيارات متبادلة على مستويات عالية حتى في الأوقات الحرجة التي مرت بها العلاقات العراقية التركية ولا سيما عندما اتخذت تركيا قراراً بقطع المياه ولمدة شهر عن العراق ومع ذلك تم تجاوز هذه المعضلة ومن دون تدخل أجنبي فيها.

والحق أن الأتراك أكدوا من جانبهم على بعض المنطلقات النظرية في السياسة الخارجية إزاء أدائهم للوظيفة الإقليمية في الشرق الأوسط، لعل من أبرزها تطبيق شعار قائد تركيا الحديثة، مصطفى كمال اتاتورك والذي يكمن في: (السلم في الداخل والسلم في الخارج) هذا الشعار الذي أرسى معالمه اتاتورك بعد حرب الاستقلال (1919-1922) وكان للعراق نصيب من هذا الشعار في تطبيع علاقات تركيا معه. ومن جانب آخر أكد القادة الأتراك منذ منتصف الستينات من هذا القرن، وبعد إخفاقهم في الأزمة القبرصية في عام 1963، وهو تاريخ التقارب التركي من الأقطار العربية، على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الأقطار، وعدت تغيير الأنظمة السياسية العربية بمثابة تطورات داخلية، ونتيجة

لذلك فإن تركيا كانت تؤمن أن علاقاتها مع الوطن العربي تقوم على أساس العلاقات الثنائية، بما ينسجم وظروف كل دولة على حدة.

وقد اتسمت السياسة الخارجية التركية بنوع من الحساسية إزاء مصالح الأمن القومي العربي، إذ كانت حريصة على أن لا يمس تعاون تركيا مع الغرب، ولا سيما في مجال الدفاع عن الأمن القومي العربي، وتمثل هذا الدور ومن المنطلق النظري بعدم سماح تركيا بتمويل المنشآت الأمريكية في أراضيها ضد مصالح الوطن العربي.

من هذا المنطلق، فإن تركيا رفضت الانضمام إلى قوات الانتشار السريع، بعد أحداث أفغانستان عام 1979، مؤكدة أن هذا الانضمام قد يؤدي إلى الفتور في العلاقات بين تركيا من جانب، وبين الأقطار العربية من جانب آخر، فضلاً عن ذلك، فإن هذا الانضمام بحاجة إلى تعديل ميثاق حلف شمال الأطلسي، لأن الأخير له علاقة بمتطلبات الأمن القومي الأوربي، وإذا أريد نقل هذه المتطلبات إلى منطقة الخليج العربي، فأنه ينبغي في مثل هذه الحالة تعديل الميثاق المذكور.

لقد حاولت بعض القوى الأجنبية، إدخال عامل الضعف في العلاقات بين العراق وتركيا، مستغلة أحداث 2 آب 1990، وكان من نتائجها خروج تركيا على المنطلقات النظرية لسياستها الخارجية، والانحياز التام للولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي ، وعلى حساب علاقاتها مع العراق، إذ تم السماح للولايات المتحدة في استخدام القواعد العسكرية انطلاقاً من الأراضي التركية، فضلاً عن موافقة تركيا السماح للجيوش الأجنبية المرابطة في أراضيها وباسم " قوة المطرقة المتأهبة " والتي جاءت بحجة مساعدة أكراد شمال العراق، وإسداء ما يسمى " بالمعونات الإنسانية " لهم. وكان من نتائج هذا السلوك في السياسة الخارجية التركية، أن انتاب الضعف والوهن علاقات تركيا مع العراق.

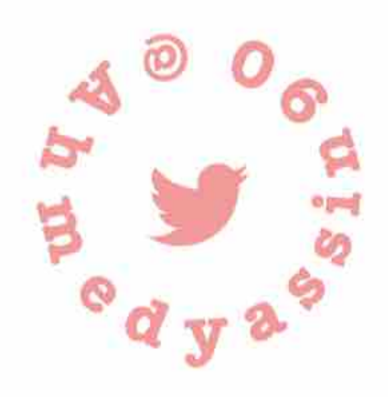
ولأهمية ذلك فقد قسمنا هذه الدراسة إلى سبعة فصول: تحدثنا في الأول منه عن تطور العلاقات العراقية التركية في مراحل زمنية متعاقبة ابتداء من عام 1923 وحتى عام 1985، أما الفصل الثاني فقد تضمن موقف تركيا من الحرب العراقية –

الإيرانية، واحتوى هذا الفصل على النقاط الثلاث الآتية: العلاقات التركية - الإيرانية على عهد الشاه، والعلاقات التركية - الإيرانية في ظل الثورة الإيرانية وموقف تركيا من الحرب العراقية - الإيرانية.

أما الفصل الثالث، فقد تناولنا فيه: السياسة الخارجية التركية تجاه العراق قبل أزمة الخليج الثانية، في حين احتوى الفصل الرابع على: تركيا وأزمة الخليج العربي. وفي الفصل الخامس، تم التحدث عن موقف المعارضة التركية ووسائل الإعلام التركية من أزمة الخليج العربي. أما الفصل السادس، فقد تم التركيز فيه على الاستراتيجية التركية وأزمة الخليج العربي. واختتمنا الدراسة بفصل سابع تناولنا فيه: تركيا ونتائج حرب الخليج الثانية.

الفصل الأول

تطور العلاقات العراقية - التركية


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

تطور العلاقات العراقية – التركية

اتسمت العلاقات العراقية – التركية خلال حقبة قيام تركيا الحديثة ولحد هذه المدة بطبيعتها المتغيرة نتيجة لتأثيرات عوامل عديدة بالإمكان إيجازها بالآتي:-

المبحث الأول

طبيعة العلاقات العراقية – التركية في المدة الواقعة بين 1923-1946

تأثرت السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة بردود فعل سلبية تجاه الأقطار العربية ، وعليه فقد تميزت هذه العلاقات بالفتور التام شمل مجمل العلاقات، حادثة حصلت في هذه المدة هي قضية الموصل التي انتهت بقرار عصبة الأمم رقم 16 ت 1 بتاريخ 16 كانون الثاني 1925 بضم لواء الموصل إلى العراق [(1)] على الرغم من احتجاج تركيا على هذا القرار.

إن المعاهدة التي أبرمت بين تركيا وبريطانيا في 5 حزيران 1926 وبموجبها تنازلت تركيا عن الموصل ، ومن وجهة نظر الأتراك أن قرار التنازل عن الموصل كان قراراً صعباً ما دامت الموصل جزءاً من الاتفاق الوطني National Convenant لعام 1920، والحق لم يحاول أتاتورك أن يدخل في مخاطر حرب مع بريطانيا التي قررت إعطاء الموصل إلى العراق، وفي هذه الحقبة ومن وجهة نظر الأتراك إن تركيا كانت بحاجة إلى السلم لإعادة البناء الداخلي بعد سنوات طويلة.[(2)]

ومن وجهة نظر الأتراك، إن هذا القرار كان صعباً لقبوله من قبل مجموعة من الأتراك، والحق لم يعارض هذا القرار المعارضة السياسية في داخل المجلس الوطني التركي الكبير بعد حل الحزب الجمهوري التقدمي في 3 حزيران 1925، والتطورات التي حصلت في المقاطعات الشرقية التركية في 13 شباط 1925، وكان

هذا يعني في نظر الأتراك أن الدخول في صراع مع بريطانيا إزاء الموصل يعد بمثابة تهديد للجمهورية الجديدة.[3]

ونتيجة لهذه التطورات، تم التبادل الدبلوماسي بين العراق وتركيا في عام 1928، إذ قام العراق بإرسال صالح نجدت أول مبعوث دبلوماسي عراقي إلى أنقرة في 16 كانون الثاني 1928، ومقابل ذلك بعثت تركيا قياألب "Kayaalp" قائماً بالأعمال إلى بغداد في 21 كانون الأول 1929.[4]

وقد عبر الملك فيصل الأول إلى الصحفي التركي طاهر لطفي في 26 مايس 1931 عن رغبته بزيارة تركيا، قائلاً: "أسجل إعجابي بمصطفى كمال، لأنه يستحق كل التقدير والاحترام في دول الشرق كافة. إن سياستنا متأثرة بالسياسة التركية، نحن أخوة نعيش معاً في بيت واحدة، وتركيا هي مرشدتنا".[5]

تمت زيارة الملك فيصل الأول إلى تركيا في المدة الواقعة بين 6 - 8 تموز 1931، وبرفقة نوري السعيد رئيس الوزراء وقتئذ وشخصيات أخرى. وتعد هذه الزيارة ، الأولى من نوعها، يقوم بها زعيم عربي إلى تركيا. تحدث بهذه المناسبة مصطفى كمال قائلاً: "ترغب تركيا لتحسين علاقاتها مع دول الجوار كافة، وشعوب أخرى ولا سيما العراق، إذ تربطنا معه علاقات الجوار والمصالح الاقتصادية المشتركة، وننهج السياسة نفسها في الداخل والخارج". وقد أجاب الملك فيصل الأول على كلمة مصطفى كمال قائلاً: "نحن سعداء بزيارتنا إلى تركيا، وأشاطرك في جميع المجالات التي طرحتموها حول الصداقة والتعاون بين بلدينا".[6]

ومن ناحية أخرى، كان مصطفى كمال يشير بين حين وآخر إلى مبادئ حسن الجوار التي تم إرسائها منذ عام 1930، وكان من نتيجة التأكيد عليها، أن تم إبرام ميثاق سعد آباد بين العراق وإيران وأفغانستان[7] في طهران في 8 تموز 1937.[8]

وقد طرأت بعض التطورات على العلاقات العراقية التركية في بداية الأربعينات، وتعود هذه التطورات إلى حركة رشيد عالي الكيلاني في (1) نيسان 1941، إذ أصبح على رأس الوزارة العراقية، وكان هذا يعني من وجهة نظر تركيا، انتصار التيار المؤيد للمحور، الأمر الذي دفع بالقادة الأتراك عدم الاعتراف بحكومة الكيلاني، وكان هذا هو الموقف نفسه الذي ثبتته بريطانيا والولايات المتحدة. وقد ساد اعتقاد في تركيا في هذه الحقبة التاريخية أن الكيلاني والعقداء الأربعة باعوا العراق لألمانيا، وأن العراق من الممكن أن يفقد استقلاله وسيادته، في حالة انتصار دول المحور من عدم انتصارها، فضلاً عن ذلك أن بريطانيا ستتخذ إجراءات صارمة ضد العراق، كل ذلك يتعارض مع الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية التركية التي كانت ترى أن يكون العراق مستقلاً ومنسجماً مع تركيا أكثر منها مع أية دولة أجنبية.[9]

وقد حذرت تركيا حكومة الكيلاني من استئناف العلاقات الدبلوماسية بين العراق وألمانيا، ومن هنا جاء دور الوساطة التركية بين العراق وبريطانيا، منذ أن أعلن الكيلاني عن رغبته من إقامة علاقات ودية مع جميع الأطراف، والتزام العراق بالمعاهدة البريطانية - العراقية لعام 1930[10] والحق من وجهة نظر بريطانيا، أن بقاء رشيد علي الكيلاني في الحكم يفتح الباب أمام ألمانيا للاستيلاء على نفط الشرق الأوسط كافة، إلا أن ذلك يتطلب قيام ألمانيا بتمرير جنودها عبر تركيا، ورغم كل محاولات ألمانيا للضغط على تركيا بقبول ذلك إلا أنها رفضت مرور الجند الألمان من أراضيها.

وفي خضم المواجهة العسكرية العراقية - البريطانية، قدمت تركيا جهودها في الوساطة بين الطرفين، إذ وصل ناجي شوكت إلى أنقرة في 8 أيار 1941، مجتمعاً مع

سراج أوغلو، وقد تم في هذا الاجتماع الاتفاق على أسس الوساطة التركية التي قامت على النقاط الآتية:[11]

1. **أن تقوم بريطانيا الاعتراف بحكومة الكيلاني، وقيام الأولى من إرسال سفيرها إلى بغداد، لتقديم أوراق اعتماده لدى الحكومة الجديدة.**
2. **عودة القوات العراقية إلى مواقعها أي انسحابها من المناطق المحيطة بقاعدة الحبانية.**
3. **تطبيق معاهدة عام 1930 من قبل العراق والخاص بعبور القوات البريطانية العراق.**
4. **واستناداً إلى معاهدة 1930، يدخل الجانبان العراقي والتركي في مباحثات بشأن زيادة عدد قواتها.**

وقد علق ناجي شوكت على الوساطة التركية قائلاً: "إن أسباب إصرار تركيا على بريطانيا بقبول الصلح هو اعتقاد وزير خارجية تركيا، أن بريطانيا غير محقة باعتراضها على الاقتراح التركي للتوسط. وقد رأيت وزير خارجية تركيا ساخطاً على بريطانيا لعدم تقديرها للعواقب، كما فهمت أن رجال تركيا يعدون حركة العراق حركة قومية، وليس للأجانب يد فيها، ويعلمون أن الشعب العراقي يؤيد الحكومة، وتعضدها الأمة العربية، لقد أفهم وزير الخارجية قناعته هذه لسفير بريطانيا".[12]

إن جهود تركيا في الوساطة بين العراق وتركيا، بالإمكان تفسيرها من نقطتين رئيستين هما:-

أ. **خشيت تركيا أن ترافق ذلك الصدام ويترتب عليه حرمانها من الحصول على ما تحتاجه من مؤن ومعدات.**

ب. **احتمال تحول العراق إلى قاعدة أمامية لدول المحور وبالتالي يصبح استمرار حيادها صعباً إن لم يكن مستحيلاً.[13]**

المبحث الثاني

الفترة الواقعة بين 1946 – 1958

في هذه المدة أبرمت مجموعة من المعاهدات والاتفاقات بين تركيا والعراق منها على سبيل المثال اتفاقية صداقة وحسن جوار بينهما وذلك في عام 1946.

وتؤكد هذه الاتفاقية السيطرة المشتركة على الأنهار من قبل الدولتين وتوثيق العلاقات بينهما.(14)

وعقدت تركيا مع العراق حلفاً في 24 شباط 1955 وهو نواة لحلف بغداد الذي انضمت تباعاً له كل من بريطانيا وإيران وباكستان، وقد أيدت الولايات المتحدة هذا الحلف إذ شاركت في لجانه وبذلك دخلت العلاقات العراقية – التركية مرحلة جديدة في التطور على الصعيد الرسمي.(15) أنها سوف تسحب الطائرات المقاتلة من الحدود العراقية لصالح علاقات حسن الجوار.(16)

وقد انتابت العلاقات العراقية التركية بنوع من الفتور ، عند قيام ثورة 14 تموز العراقية عام 1958 ، إذ أفصحت الحكومة التركية عن نيتها بالتدخل في الأوضاع الداخلية للعراق ، عندما تحرك الجيش التركي نحو الجنوب ، ويقال إن النشاط الأمريكي القوي ، وإبداء النصيحة لعدنان مندريس رئيس وزراء تركيا وقتئذ حال دون ذلك(17) اتضح ذلك في مذكرات خير الدين أركمن خلال محاكمة عدنان مندريس وزرائه على أثر انقلاب 27 مايس 1960 ، من أن قطين رشدي زورلو وزير خارجية تركيا السابق ، اقترح أن تتدخل تركيا عسكرياً في العراق . وبعد مباحثات جرت بين جلال بايار رئيس جمهورية تركيا وقتئذ ، وعدنان مندريس رئيس وزرائه وافقا على الاقتراح . وقد أعدت وزارة الدفاع التركية خطة لتنفيذ ذلك(18) .

وعندما قامت ثورة 8 شباط 1963 في العراق اعترفت تركيا بها، وفي الوقت نفسه اعترفت بثورة 8 آذار 1963 في سوريا، هذه المدة بالذات كانت هناك

محاولات لإيجاد وحدة بين سوريا والعراق، ونتيجة لهذه التطورات أعلن عصمت اينونو في 19 آذار 1963 قائلاً:-

"إن علاقات بلاده بالدول العربية تقوم على الرغبة في الصداقة والنوايا الحسنة"[19] وأعرب عن أمله في ألا تقف مفاوضات الوحدة الثلاثية عقبة في سبيل تقدم العلاقات العربية التركية[20].

وأعلن اينونو في 17 تموز 1963 قائلاً "أن أنقرة تراقب عن كثب مشروعات الوحدة العربية وتأمل أن تكون أي تغيرات محققة للفائدة وأن يستمر العرب في مصادقة تركيا"[21].

أما فيما يتعلق بموقف الحلف المركزي (حلف بغداد سابقاً) فإن الدول الأعضاء فيه بحثت في اجتماعها في كراتشي في نيسان 1963 التطورات الأخيرة في الوطن العربي ولا سيما تطورات دولة الوحدة الجديدة وما سيكون لها من آثار على المنطقة، وقد اتفق الأعضاء على أن يقف الحلف موقف المراقبة والانتظار إزاء هذه التطورات.[22]

وتميزت المدة بتوجه تركيا لتعزيز علاقاتها مع الأقطار العربية، ويعزى السبب في ذلك إلى الأزمة القبرصية، إذ نرى أن الأقطار العربية اتخذت موقفاً سلبياً منها، ونتيجة لذلك حاولت تركيا التقرب من المنطقة العربية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة.

وفيما يتعلق بالعراق، أبرمت تركيا اتفاقية تجارية في آب 1965 واتفاقية أخرى في مجال التعاون السياسي بين البلدين.[23]

استمر تبادل الآراء بين تركيا والعراق عند زيارة عدنان الباجي وزير الدولة العراقي إلى أنقرة في 7 شباط 1966، وقد تمخضت الزيارة عن إبرام اتفاقية ثقافية مع تركيا، وبموجب هذه الاتفاقية تم الاعتراف باللغتين العربية والتركية إذ فتح المركز الثقافي التركي في العراق وتأسيس قسم للغة التركية وأدبها في جامعة بغداد.[24]

المبحث الثالث

المدة الواقعة بين 1968 – 1985

اعترف تركيا بثورة 17 تموز 1968[25] ، وعليه فقد عملت الثورة على تعزيز العلاقات الودية مع تركيا وذلك على أساس المصالح المشتركة وسياسة عدم التدخل بالشؤون الداخلية وحرصت الثورة على التعاون المتبادل في الميادين كافة مع تركيا . أن العلاقات العراقية التركية بدأت في التطور المستمر في عهد الثورة ولا سيما بعد أن خفضت تركيا من دعمها للأكراد، كما أهمل الحلف المركزي في تقديم المساعدات للمتمردين الأكراد في العراق، ونتيجة لذلك وقع العراق اتفاقية مع تركيا في 27 آب 1973 لبناء خط أنبوب من كركوك إلى Dortyol في تركيا، حيث خصصت 350 مليون دولار لتنفيذ هذا المشروع، وهذا الخط ينقل النفط من الحقول العراقية إلى المراكز الصناعية التركية.

وفيما يخص باتفاقية 27 آب 1973 نرى أن الجانبين العراقي والتركي قد اتفقا على إنشاء جهاز خط الأنابيب في اقليمها على النحو الآتي: [26]

أ. جزء جهاز خط الأنابيب في العراق:

- **طول خط الأنابيب 345 كم.**
- **قطر خط الأنابيب 40 بوصة.**
- **محطات للضخ.**
- **محطة قياس واحدة.**
- **معدل التدفق المصمم سيكون في حدود 2133 – 4977 م3 في الساعة الواحدة من النفوط الخام القادمة من العراق.**

ب. جزء جهاز خط الأنابيب، حقل الخزانات والمرفأ في تركيا:-

- **طول خط الأنابيب 641 كم.**
- **قطر خط الأنابيب 30 بوصة (84 كم).**

- قطر خط الأنابيب 40 بوصة (557 كم).
- ثلاث محطات ضخ.
- محطة واحدة لتنظيف الأنابيب.
- معدل التدفق المصمم سيكون في حدود 2133 – 4977 م3 في الساعة الواحدة من النفوط الخام القادمة من العراق.
- حقل الخزانات 780000 م3 (المرحلة الأولى) 910000 م3 (المرحلة الثانية) وقد تم الاتفاق بين الجانبين على إنجاز المراحل التالية وخلال الحقب المذكورة أدناه:[27]

أ. في الإقليم العراقي:

- إن تاريخ الشروع في إنشاء المشروع هو 26 تشرين الثاني 1974.
- يتوقع أن يكون تأريخ تهيئة المشروع للعمل (بداية العمليات) في 20 كانون الأول 1976.
- تكون مدة ملء جهاز خط الأنابيب بالنفط الخام خلال شهر كانون الأول 1976.

ب. في الإقليم التركي:

- إن تأريخ الشروع في إنشاء المشروع هو 13 تشرين الثاني 1974.
- يتوقع أن يكون تهيئة المشروع للعمل (بداية العمليات) في 21 كانون الأول 1976.[28]

ونصت الاتفاقية على تزويد تركيا بالنفط العراقي بكمية قدرها (10) مليون طن في سنة التشغيل وذلك في المدة الواقعة بين 1977 – 1979، وتزداد إلى 12 مليون طن عام 1982 وتصل هذه النسبة إلى 14 مليون طن في عام 1983 وفيما بعد[29].

كما تم بحث المرحلة الثانية من تنفيذ خط أنبوب النفط الخام بين العراق وتركيا وذلك أثناء الزيارة التي قام بها عبد المنعم السامرائي وكيل وزير النفط العراقي ، وتتضمن هذه المرحلة مد أنبوب النفط بين الدولتين لمسافة 981كم والتي تضخ ما يقارب 42 مليون طن من النفط الخام من حقول النفط في العراق إلى البحر الأبيض المتوسط[30].

فيما يخص بخط أنبوب النفط والذي رخص في 16 تموز 1984 وبدأ الضخ فيه في 23 آذار 1977، طاقته 35 مليون طن، إلا أن تصدير عام 1983 بلغ أكبر كمية سنوية له على الإطلاق إذ نقل ما مجموعه 33 مليون طن، وقد بلغ دخل تركيا المباشر من تشغيل هذا الخط مائة مليون دولار أمريكي في تلك السنة (1983)[31].

ونتيجة لذلك فقد انتقلت كل من العراق وتركيا إلى مرحلة خط الأنبوب الثاني من حقول النفط من كركوك إلى يومورتاليك، ومن المقرر أن يكمل الخط الجديد خلال ثمانية عشر شهراً[32].

وقد تم هذا الاتفاق في زيارة قام بها السيد النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي إلى تركيا في بداية آب 1984.[33]

كما اتفق الطرفان على بناء معمل تكرير في باتوم والتي تقع في الجنوب الشرقي من تركيا، وعن طريق هذه الاتفاقية كانت تركيا تؤمل الحصول على الكهرباء والغاز الطبيعي والنفط الخام ونتيجة لذلك أسست ثلاث مجموعات عاملة لاختيار الموضوع وتحت اسم التجارة والبنك والنقل والتعاون الاقتصادي.[34]

إن المشروع العراقي التركي يتلخص باتجاه البلدين لبناء خط أنابيب لنقل الغاز السائل من العراق إلى تركيا وبكلفة تقديرية أولية تبلغ 300 مليون دولار، كما تم الاتفاق على قيام العراق خلال عام 1986 بتزويد تركيا بالطاقة الكهربائية وبمعدل

800 مليون كيلو واط في الساعة على أن يتم زيادة هذه الطاقة في عام 1989 لتصل بالمليار واط – الساعة[35].

ونتيجة لكل هذه التطورات في العلاقات العراقية – التركية، صرح هاشمي رفسنجاني في أحد خطبه في أيلول / 1985 جاء فيه "أن الجمهورية الإسلامية تعد خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر عبر تركيا هدفاً عسكرياً ستحاول إيران ضربه، وأن هذا التهديد ينسحب كذلك على خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر عبر المملكة العربية السعودية)[36].

ونتيجة لذلك فقد استدعت وزارة الخارجية التركية سفير النظام الإيراني في أنقرة مقدمة احتجاجاً على خطاب رفسنجاني.[37]

وقد انتقدت الصحف التركية خطاب رفسنجاني هذا والموقف السلبي الذي اتخذته إيران تجاه تركيا، وفي هذا المجال أكدت صحيفة كون أيدن: أن إيران تتخذ موقفاً عدائياً من تركيا التي تبذل كل جهودها لإنهاء الحرب العراقية- الإيرانية.[38]

فضلاً إلى ذلك فقد أكدت الحكومة التركية على صيانة ومحافظة خطوط الأنابيب النفطية العراقية التي تمر عبر تركيا، وإنها تتخذ كل الإجراءات الضرورية لمنع أية جهة أجنبية من ضربها.[39]

زد على ذلك فقد تم توقيع اتفاقية مد أنبوب النفط العراقي الثاني عبر الأراضي التركية في 22 تشرين الثاني 1985 في أنقرة، ومن المؤمل أن يتم إنجاز المشروع خلال ثمانية عشر شهراً بطاقة إنتاجية قدرها 500 ألف برميل يومياً وبذلك يصبح مجموعة الطاقة النفطية التي تنقل عبر تركيا مليوناً ونصف مليون برميل يومياً.[40]

ومن المعروف أن مشروع التوسع الأول للأنبوب ارتفع بصادرات العراق النفطية عبر تركيا من 700 ألف برميل إلى مليون برميل يومياً، حيث بوشر بتشغيله في تموز من عام 1984.[41]

وفي هذا المجال لابد أن نشير إلى بعض المشروعات الأخرى التي تنوي تركيا تنفيذها في المستقبل حيث ترمي تركيا إنشاء سد (اتاتورك ابتداء من عام 1982) وسد قرةكايا اعتباراً من عام 1986 ضمن خطة جاب، والحق أن الإعداد لبناء السد مضى عليه أكثر من أربع سنوات إلا أن اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية بين الدول الثلاث عقدت اجتماعاً لها في أنقرة عام / 1983 للبحث في تدفق مياه نهر الفرات الصالح الدول المعنية، وقد بادرت حكومة "ايفرن" إلى إنهاء هذا الموضوع بشكل كامل قبل البحث عن مصادر تمويله التي يصعب الحصول عليها من دول خليجية تحرص على عدم الإساءة لعلاقاتها مع أشقائها العرب دون الحصول على موافقة رسمية من العراق وسوريا لبناء السد وأن تتجنب استغلال الخلاف العراقي السوري والاستفادة منه في تمرير هذا الخلاف.

وسد اتاتورك الذي سيعبأ بما مجموعه 84 مليون متر مكعب من الصخور وسيقام شمالي مدينة "أورفا" هو جزء من خط جنوب الأناضول والتي تتألف من 22 مشروعاً وتعرف بخطة "جاب" وهذا السد وهو من أكبر السدود في العالم هو آخر ثلاثة سدود رئيسة في خطة "جاب" وإلى الشمال من موقع سد (اتاتورك) يقع سد (قره كايا).[42] والذي ستبنيه شركة (ايتا لستراوا) الإيطالية لإنتاج طاقة كهربائية سنوية بمعدل 7/5 مليارات كيلو واط ساعة اعتباراً من عام 1986.

والحق يؤدي سد أتاتورك لتوليد الطاقة الكهربائية على نهر الفرات في تركيا إلى ازدهار الزراعة والتنمية في شرق تركيا، ولكن في حالة إدخال هذا المشروع إلى حيز التنفيذ فإنه سيثير بعض المعضلات في العلاقات التركية – السورية ما دام نهر

الفرات أحد المصادر الرئيسة لتزويد سوريا بالمياه، فضلاً عن ذلك أن علاقة سوريا مع الاتحاد السوفيتي تثير مشكلات أخرى في هذا المجال.[43]

وتجدر الإشارة في هذا المجال، إن العلاقات الاقتصادية التركية - السورية ضئيلة وليس هناك الكثير الذي يشد البلدين إلى بعضهما مع وجود خلافات تجعلهما على طرفي نقيض.[44]

أما السد الثالث وهو (سد كيبان) على بعد 116 كم فإنه يعمل منذ عام 1974 وينظم تدفق مياه نهر الفرات.[45]

وبعد إكمال سد (أتاتورك) المقرر في سنة 1993 فإن السدود الثلاثة ستحتجز ما يقارب / 90 مليار متر مكعب من المياه.. وتكمن أهمية خطة "جاب" لتركيا من أنها ستولد طاقة من منطقة متخلفة وتروي ما مساحته 1/8 مليون هكتار من الأراضي القاحلة.

وسيولد 8/8 مليارات كيلوواط- ساعة من الكهرباء في السنة ويوفر المصدر الرئيس لمياه الري.[46]

وإذا علمنا أن حصة تركيا من مياه نهر الفرات من المتوسط السنوي تبلغ عشرين مليار م^3 فإنها بهذا المشروع سوف تحصل على أكثر من أربعة أضعاف إيرادها السنوي.[47] وفي هذا المجال يثار السؤال الآتي:-

هل تستطيع تركيا الحصول على قروض كافية للبدء في بناء سد أتاتورك من الدول العربية ويتم تنفيذ المشروع بمساعدة وقروض غربية وليس للدول الخليجية أو العربية علاقة بها أم أنها ستضطر إلى اللجوء لهذه الدول في حالة عدم الحصول على الأموال اللازمة لإتمام السد؟

وفي هذا المجال لابد من طرح ثلاثة أسئلة جوهرية لمعرفة النتائج المترتبة عليها وهي[48]:

1. **لماذا لم تدخل تركيا في مفاوضات مسبقة مع كل من العراق وسوريا لتحصل على موافقة رسمية لتنفيذ المشروع؟**
2. **في حالة إنجاز بناء سد أتاتورك وسد قره كايا واحتجاز 90 مليار متر مكعب من المياه.... ما الأضرار المتوقعة والناتجة من هذا العمل لا سيما أن الإيراد المائي السنوي والوسطي المقدر لتركيا لا يتجاوز 20 مليار متر مكعب؟**
3. **ما حكم القانون الدولي في حالة تسبب المشروع بأضرار اقتصادية للبلدين المشاركين بالنهر والقواعد التي تحكم الأنهار الدولية؟**

(1) للمزيد من التفاصيل راجع: حسين، فاضل (دكتور): مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية - الإنكليزية - التركية وفي الرأي العام: مطبعة أسعد: بغداد 1967، ص 176-180.

وبخصوص المعاهدة التي أبرمت بين العراق وتركيا وبريطانيا إزاء الموصل في 5 حزيران 1926، كانت هناك مناقشات لمدة يومين في المجلس الوطني التركي الكبير قبل تصديقها. راجع:

Soysal, Ismail, "Seventy Years of Turkish - Arab Relations and an Analysis of Turkish - Iraqi Relations (1920-1990)", Studies on Turkish - Arab Relations special Issue on Turkey and the Gulf Crisis, Istanbul, Annual 6, 1991, p. 40.

(2) Kurkcuoglu, Omer, Arab and Turkish Public Opinion Altitudes Towards Questions of the two Nations, Jordan, April 1985, p.7.

صادقت تركيا على معاهدة 5 حزيران 1926 ، بعد انقضاء عام بعد صدورها ، وبالتالي قامت ببيع حقها في نفط الموصل بمبلغ نصف مليون جنيه استرليني . راجع : روستو ، دانكوارت ، السياسة الخارجية للجمهورية التركية ، في روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة الدكتور حسن صعب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1966 ، ص580 .

(3) يقول توفيق روستو آرامز وزير خارجية تركيا السابق في عام 1926 في مقابلة صحيفة له في 12 تشرين الأول 1970 أنه بعد التنازل عن الموصل إلى العراق خططت تركيا أيضاً شكل النظام الفدرالي مع الموصل ولكن رجال الأتراك في العراق جعلوا هذا المشروع في المهد.

(4) Soysal, Ismail, Seventy Years of Turkish - Arab Relations and an Analysis of Turkish - Iraqi Relations 1920 - 1990, Op. Cit., p.40.

(5) 1bid., p.41.

(6)1bid., p.41.

(7) Kurkcuoglu, omer, Arab and Turkish public opinion Attitudes Towards Questions of the two Nations, op. cit., p.19.

(8) Ferenc A. Vali, Bridge across the Bospours, The Foreign policy of Turkey.

(9) نوار، عبد العزيز سليمان، العلاقات العربية التركية في مرحلة المد القومي العربي، في العلاقات العربية التركية من منظور عربي، حـ1، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1991. ص259.

(10) المصدر نفسه، ص259.

(11) أوغلي، فاخر آرما، العلاقات التركية العربية في مرحلة المد القومي (1945 - 1970)، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، جـ2، ص198. والأعظمي، وليد محمد سعيد (دكتور)، انتفاضة رشيد علي الكيلاني والحرب العراقية - البريطانية 1941، دار واسط، بغداد، ص112. ونوار، عبد العزيز سليمان، العلاقات العربية التركية في مرحلة المد القومي، مصدر سبق ذكره، ص260.

(12) نوار، عبد العزيز سليمان، العلاقات العربية التركية في مرحلة المد القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص260.

ذكر هتلر في تشرين الثاني 1941 للحاج أمين الحسيني في القدس أنه فيما لو كتب لحركة العراق في نيسان 1941 النجاح لفتحت الطريق أمام خلاص العرب". راجع: أوغلي، فاخر آرما، العلاقات التركية العربية في مرحلة المد القومي (1945 - 1970)، مصدر سبق ذكره، ص198.

(13) الروسان: ممدوح (دكتور) الوساطة التركية في النزاع العراقي البريطاني 1941: بحث مقدم للمؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية / مكتب ارتباط جامعة اليرموك / 25 - 28 نيسان 1985 - عمان / الأردن / ص31.

(14) Bisbee, Eleanor, The New Turks pioneers of the Republic 1920 - 1950, Greenwood press, publishers, westprot, connecticut, University of pennsylvania, 1951, p.243.

(15) عقدت اتفاقية تجارية بين تركيا والعراق في 10 كانون الثاني 1932. راجع دراسة عن تركيا: الدراسة التي قدمت إلى كلية الدفاع الوطني جامعة البكر / الدورة الخامسة / 1984 / ص33.

عندما قدمت حكومة صالح جبر معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا مع البروتوكولات الملحقة بها، عارض أعضاء الجبهة الدستورية هذه المعاهدة، مؤكدين أن أغلب أحكامها تتضمن العزم بالعراق والغنم لتركيا، وكونها تتعارض وميثاق الجامعة العربية، فضلاً أنها تتضمن اعتراف العراق بعائدية لواء الإسكندرون السوري إلى الأتراك. راجع: من

أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري 1947 - 1965، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1990، ص17.

للمزيد عن التفاصيل راجع كتابنا: السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية / دار الحرية / بغداد 1975 / ص 232 - 245.

وكذلك:

Soysal, Ismail, "Seventy Years of Turkish - Arab Relations and an Analysis of Turkish - Iraqi Relations (1920-1990), op. cit., p.44.

(16) Ferenc, op. cit., p.301.

(17) النعيمي ، أحمد نوري ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية بغداد ، 1975 ، ص261 و George S.Harris , Troubled Aiiiance Turkish - American Problems in Historical Perpective 1945-1971 , Caifornia , 1972 , pp.66 .

(18) النعيمي ، أحمد نوري ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، مصدر سبق ذكره ، ص261.

(19) الخربوطلي: أميرة محمد كامل: العلاقات المصرية التركية من 1952 إلى 1971 / رسالة دكتوراه غير منشورة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة / 1979 / ص144 .

(20) المصدر نفسه / 144.

(21) المصدر نفسه / 144.

(22) المصدر نفسه / 144.

(23) النعيمي، أحمد نوري (دكتور) العلاقات العربية التركية 1947 - 1985: مركز البحوث والدراسات، بغداد، 1986.

(24) Karpat,.Turkeys Foreign policy in Transition 1950-1974 , E.J.Brill - Leiden, 1975,p.128.

(25) 1bid., p.133.

(26) راجع المادة الثانية عشر بروتوكول الاتفاقية المبرمة في أنقرة في 12 آب 1973، وزارة النفط - وثيقة غير منشورة.

(27) راجع المادة الأولى من بروتوكول الاتفاقية لعام 1973، وزارة النفط.

(28) ولعل أبرز هذه العلاقات توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا في 7 شباط 1976 في بغداد والتي شكلت بموجب المادة التاسعة منها لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية وتبادل الآراء لتطوير العلاقات التجارية: راجع:

Ali Ihsan Bagis, The Beginning and the Development of Economic Relations Between Turkey and the Middle Easten Countries, Jordan, 1985, p.3.

(29) راجع (م 14) من اتفاقية 1973 / وزارة النفط.

وكذلك

Soysal, Ismail, "Seventy years of Turkish Arab Relations…", op. cit., p. 69.

(30) Elu The Economist Intelligence Unit Quaretrly Economic Review of Turkey, vol.1, 1985, p.18.

(31) أبو جابر: رؤوف سعد: العلاقات الاقتصادية العربية في القرن العشرين بحث مقدم للمؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية / مكتب ارتباط جامعة اليرموك / 25 – 28 / 4 / 1985 / عمان: الأردن: ص12.

(32) مركز البحوث والمعلومات / مجلس قيادة الثورة / تجارة تركيا الخارجية مع العراق وإيران / 31 كانون الأول 1984 – ص 15 – 18. وكذلك:

Soysal, Ismail, "Seventy Years of Turkish – Arab Relations.." Op. Cit., p.69.

(33) أبو جابر، رؤوف سعد، مصدر سبق ذكره، ص 15 – 18 وكذلك:

Ali Ihsan Bagis, Op Cit., p.3.

(34) Ibid.; Tashan, Seyfi, Contemporary Turkish Politics in the Middle East, jordan, 1985, p.12.

(35) مركز البحوث والمعلومات / مجلس قيادة الثورة: تجارة تركيا الخارجية مع العراق وإيران: مصدر سبق ذكره، ص 15 – 18.. تم التوسيع الثاني لخط أنبوبي النفط الخام في 14 شباط 1985 في بغداد راجع محضر الاجتماعات رقم (2) للجنة المشتركة لمشروع التوسيع الثاني للخط العراقي – التركي التي انعقدت في الفترة من 12 – 15 شباط / 1985 وزارة النفط / وثيقة غير منشورة.

(36) مجلة الدستور / العدد 396 / 7 تشرين الأول 1985: لندن.

(37) المصدر نفسه،

(38) المصدر نفسه،

(39) المصدر نفسه،
(40) جريدة الجمهورية: العدد: 5921 / تشرين الثاني 1985 / 23 منه / ص1.
(41) المصدر نفسه / 1.
(42) يقع سد قره كايا على بعد 166 كم مؤخر سد كيبان: في موقع يسهل الوصول إليه في محافظة ديار بكر بوساطة طرق معبدة وجيدة يبلغ طولها 134 كم. ويشكل المرحلة الثانية من مشروع شرقي الأناضول بعد سد كيبان. ويعد رابع سد في العالم من حيث طاقته في توليد القوة الكهربئية... وذكرت بعض الصحف في المدة الأخيرة أن الشركات والجهات الدولية تتهرب من تمويل سد قره كايا لأن مناسيب العراق من المياه سوف تتأثر في حالة تنفيذ هذا المشروع كما ذكر أن الاتحاد السوفيتي رفض تقديم قرض لتركيا لإنجاز هذا المشروع قبل أن تحل مسألة المياه مع العراق وسوريا / راجع لافي: صبرية أحمد: السياسة المائية في العراق: معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية: بغداد: 1984 ص 36-40.
(43) Nayon, Jennifer, "Bridge Over Troubled Regions", The Washington Quarterly, Summer 1989, The Center for Strategic and International Studies, Georgetown University, p.82.
(44) 1bid.,
(45) يقع سد كيبان على الإمتدادات الشمالية لنهر الفرات في نهاية مجرى المياه عند مضيق كيبان في وسط إقليم الازخ مؤخر التقاء فرعي الفرات (فرات صو / مراد صو) بـ(10) كم عند قرية كيبان بدأت الدراسة الاستطلاعية لمشروع كيبان في عام 1936 وأعلنت مناقصة إنشاء السد في عام 1965 حيث تقدمت 38 شركة عالمية ومحلية.

ويستطيع خزن كيبان استطلاع ما يقارب 900 ألف هكتار من الأراضي في السهول المختلفة في أسفل حوض نهر الفرات عن طريق سحب المياه بأنفاق وقنوات عبر مسافة من 240-277 كم.. إن لهذا السد تأثير على العراق، كان لإملاء السد بصورة كيفية من قبل تركيا تأثير كبير على الوارد المائي في العراق وذلك خلال عامي 1974 / 1975.. أما في الوقت الحاضر فإنه يمكن القول أن انسياب المياه في النهر أصبح أكثر انتظاماً منه قبل إنشاء السد بسبب تشغيله لأغراض توليد الكهرباء.. راجع:

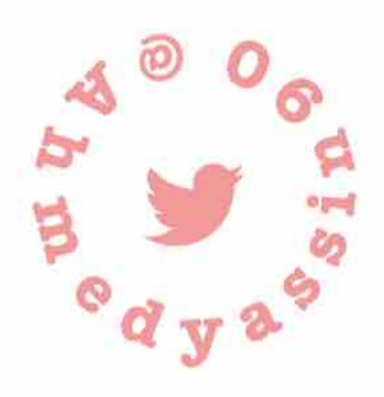
لافي: صبرية أحمد: السياسة المائية في العراق، مصدر سبق ذكره: ص 32-35.
(46) القبس: العدد: 1984/4/26/4293/ص 37.

(47) تجدر الإشارة في هذا المجال أن ألمانيا الغربية أعلنت عن موافقتها على تقديم قرض لتركيا بقيمة 7 مليار دولار: وتورغوت أوزال رئيس الوزراء صرح بأن أحد البنوك السويسرية سيقدم قرضاً ائتمانياً بقيمة مليار فرنك فرنسي، ويجب أن نشير في هذا المجال أن تركيا قد حصلت على قروض كبيرة عن عدد من الدول العربية ، وكذلك الولايات المتحدة ، ومن بعض الدول الغربية النفطية بحجة بناء مشروعات تنموية: راجع: المصدر نفسه، ص 37.

(48) المصدر نفسه، ص 37.

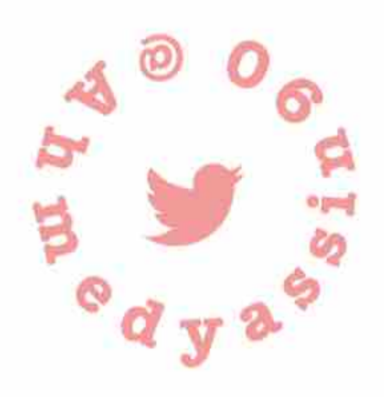
لمزيد من التفاصيل حول الجوانب القانونية لمسألة المياه بين العراق وتركيا وسوريا راجع : كتابنا : تركيا والوطن العربي ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس – ليبيا ، ص 232 – 238 .

Inan , Yuksel , Legal Ddimensions of Inernational Watercourse (Euprates and Tigris) , in : Ed – Ali Ihsan Bagis, Water As An Element of Cooperation and Development in the Middle East , Hacettepe university Ankara , 1994 , pp. 223-225 .


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

موقف تركيا من الحرب العراقية - الإيرانية


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

موقف تركيا من الحرب العراقية - الإيرانية

المبحث الأول

العلاقات التركية - الإيرانية في عهد الشاه

ارتبطت تركيا مع إيران إبان عهد الشاه بحلف السانتو، وعن طريق ذلك أبرمت الدولتان على اتفاقية الترانزيت في 1 شباط 1964 لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما، وكان الغرض من ذلك تحسين الظروف للتعاون الإقليمي.

إن مقدار التأثير لهذه الاتفاقية هو تخفيض نسبة النقل من طهران إلى الموانئ الأوربية من 6.000 ريال إلى 3.000 ريال، وقصر مسافة السفن من خمسة أسابيع إلى أسبوعين وهذه الاتفاقية كانت لها علاقة بالنقل البري ، ولكن المناقشات كانت جارية لتوسيعها إلى النقل المائي، وقد تحدد طرق النقل البري الرئيس من الحدود الإيرانية إلى "ترابزون" واسكندرونة على البحر الأبيض المتوسط ثم إلى أستنبول... إن شركات النقل البري التركي بدأت تستخدم طرق :بازرجان" - "أصفهان" "كرمان" واصلة إلى الحدود الباكستانية و"أذربيجان" الإيرانية ثم إلى الحدود الأفغانية. [1]

وقد وقعت هذه الاتفاقية نظرياً أعضاء الحلف المركزي إلى إبرام اتفاقية التعاون الإقليمي بين كل من تركيا وإيران وباكستان وذلك في 21 تموز 1964.[2]

وقد كان إبرام هذه الاتفاقية بناء على اقتراح محمد أيوب خان -رئيس باكستان السابق- بهدف إقامة حلف أو تعاون مشترك بين الدول الثلاث في المجالات الاقتصادية والفنية والثقافية.[3]

وكان سبب إقامة هذا التعاون الإقليمي هو الخوف من تنامي تيار الوحدة العربية والعداء للاستعمار والتفاف عدد من الأقطار العربية حول الرئيس عبد الناصر فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة وبريطانيا في إقامة تكتل ضد تيار الوحدة والثورة والتقدم في المنطقة.[4]

على الرغم أن تركيا ارتبطت مع إيران على عهد الشاه في الحلف المركزي (السنتو) إلا أن العلاقات بين الدولتين انتابها نوع من البرود، وكانت العلاقات التجارية بينهما قليلة في هذا المجال. ولابد أن تكون هناك أسباب لذلك ، ومن ضمن هذه الأسباب قيام الشاه على تبني سياسة الاضطهاد ضد الأقليات التركية وقوميات أخرى في إيران والتي يبلغ تعدادها خمسة عشر مليوناً.[5]

منذ أيام الشاه[6] والأتراك بصورة عامة لا يؤيدون إلغاء المعاهدات والاتفاقيات الدولية من جانب واحد وإنهم يؤكدون على استتباب السلم في المنطقة.

إذا أن الحكومات التركية المتعاقبة تسير على مبدأ وضعه اتاتورك والذي ينص على (السلم في الداخل والسلم في الخارج).. وعلى هذا الأساس فقد تمكنت تركيا منذ بدء النزاع العراقي الإيراني في زمن الشاه من مجاملتها لإقناع إيران بالتراجع عن موقفها، إلا أن جهودها قد باءت بالفشل، إلا أن علاقات التحالف بين تركيا وإيران من ناحية عدم رغبة تركيا في التورط كطرف في نزاعات في المنطقة منعتا تركيا من اتخاذ موقف علني ضد إيران.

وكان رئيس وزراء تركيا السابق "بولند اجويد" قد أعان عن عدم موافقة تركيا على سياسة إيران العسكرية وعن سياستها في التدخل بالشؤون الداخلية العراقية.. وقال (إن السياسة الإيرانية لا تخدم إيران ولا تخدم الوضع في المنطقة وإنه الأفضل لإيران أن تخصص المبالغ التي رصدها لشراء الأسلحة لرفع مستوى شعبها والعيش مع جيرانها بسلام وأمان).

وبعد استيلاء الخميني على الحكم فقد جرى الحديث عن الصداقة التركية الإيرانية ولكن مع ذلك كان هناك المد والجزر في العلاقات بين البلدين ويعبر عن

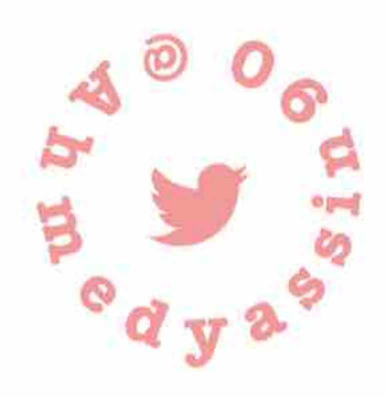
هذه النقطة أحد المسؤولين الأتراك قائلاً: (إذا كان سبب التقصير هذا نابع من قبل تركيا فعلينا إصلاحه من جانبنا أما إذا كان الإيرانيون يريدون من خلال الصداقة والأخوة التأثير على علاقات تركيا مع البلدان الأخرى فنقول لهم أنهم سيصابون بخيبة أمل كبيرة).[7]

وقد أكد على هذا الرأي صحيفة "حريت" التركية قائلة (إن إيران تنس بين مدة وأخرى الظروف الدولية في عصرنا الراهن بسبب معاناتها من عقد الإمبراطورية التي ورثتها منذ ألفي سنة، وإن هذه العقد ظهرت من حين لآخر في علاقاتها مع جاراتها تركيا وإن شاه إيران كان يعيش في ذروة عقدة النقص هذه).

حيث أنه ابتاع كميات كبيرة من الأسلحة من الولايات المتحدة حتى يجعل إيران ليست أقوى دولة في المنطقة ولكن في العالم أيضاً وقد مات وهو يعيش هذه الأحلام.[8]

وذكرت الصحف التركية أن الإيرانيين فهموا أن إقامة تعاون بين مثلث تركيا - إيران - باكستان سيعود بالفائدة عليهم وأن قيامهم بتطوير علاقاتهم الاقتصادية وفق هذا الاتجاه سيعود بالفائدة على إيران أيضاً.. وقد كتبت صحيفة "ملليت" قائلة (إن تركيا تطمح بأن تسهم إيران باستغلال إيرادات النفط الضخمة من منطقة الأناضول التركية.. لكن تركيا دائماً تنتابها الشكوك حول جدية الإيرانيين الذين ربما يتطلعون إلى إيجاد المبررات اللازمة لبعث الإمبراطورية الفارسية على حساب تركيا).[9]

من المعروف أن تركيا ومنذ عهد أتاتورك انتهجت النظام العلماني وقد بقي هذا الطابع يسود الحياة في تركيا على الرغم من الصحوة الدينية فيها.. وفي هذا المجال كتبت صحيفة "معاريف" الصهيونية قائلة (أن الطابع العلماني كان يسود الحياة السياسة والاجتماعية في تركيا ، لكن صعود خميني إلى السلطة في طهران أصبح الخطر يحض بالنظام التركي ، كما هو الحال بالأنظمة الحاكمة في دول الخليج الفارسي ، ولكن الوقت مازال مبكراً لدق أجراس الخطر وعلى النظام العسكري في تركيا أن يأخذ بنظر الاعتبار ازدياد الشعور الديني في بلاده).


@Ahmedyassin90

المبحث الثاني

العلاقات التركية - الإيرانية في ظل الثورة الإيرانية

تقول صحيفة "ملليت" التركية: (وقد أدى تعاظم الشعور الديني في تركيا إلى توثيق العلاقات بين تركيا وإيران).[10]

إن نظام الحكم الحالي في إيران بطبيعته يهدد مبادئ النظام العلماني في تركيا ، ومع ذلك فإن حكومة أنقرة وصفت سيطرة الخميني على نظام الحكم في إيران لعام 1979 بأنها (قضية داخلية)، حيث قامت على إيجاد علاقات جيدة معه.[11]

ولكن هناك بعض التعقيدات في السياسة الداخلية التركية ، لأنه في المدة التي سيطر خميني على نظام الحكم في إيران حصل حزب السلامة الوطني على 12% من الأصوات إلا أنه مارس نشاطاً "دينياً" على المستوى الداخلي والخارجي ، وكان لهذا تأثيره على العلاقات التركية الإيرانية.[12]

وبالإمكان أن نستشهد بأحداث "قونيا" (المنطقة الواقعة في جنوب أنقرة) في هذا المجال وذلك في 6 أيلول 1980 إذ أكد المتظاهرين إلى تأسيس دولة إسلامية.. وقام المتظاهرين بالاستهزاء بكل ما يؤمن به اتاتورك والمؤسسة العسكرية.[13]

وقد هتف هؤلاء الذين جاءوا إلى المدينة من جميع أنحاء البلاد بالشعارات الدينية وطالبوا باستخدام الشريعة الإسلامية ومنعوا عزف النشيد الوطني.[14]

والحق كان هناك تأثير قوي للأحداث الإيرانية ولا سيما في المناطق الشرقية من تركيا قرب الحدود الإيرانية.. ومنذ ذلك الحين تحرر الكثير من وهم ما تصوروه عن الثورة مع هروب آلاف الإيرانيين من نظام الحكم إلى تركيا.[15]

وقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتماماً بتركيا بعد أزمة الرهائن الأمريكان في طهران ولا سيما في مجال استخدام القواعد الأمريكية في تركيا.[16] لأنه في حالة قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد إيران تكون القواعد العسكرية في

"انجرليك" و"الاسكندرونة" و"يومورتاليك" ذات قيمة كبيرة خصوصاً أن قاعدة "انجرليك" الجوية[17] تعد أكبر قاعدة للمقاتلات التكتيكية على مقربة من الأراضي الإيرانية.

إن مجمع المحروقات والمؤن في الاسكندرونة ويومورتاليك يعد الأهم بين ما يمكن البحرية الأمريكية استخدامه في أقصى شرقي المتوسط.. وهو يحتل موقعاً ممتازاً في إعاقة الأسطول الأمريكي في عملية إعادة التزود بالمؤن.. وفي خلال أزمة الرهائن في طهران 1979 بقيت تركيا خارج الجدل الإيراني - الأمريكي على الرغم أن تركيا أكدت على مبدئها القديم في معاملة المبعوثين الدبلوماسيين القاضي (بعدم مضايقة المبعوثين).. إلا أن تركيا رفضت فرض عقوبات ضد إيران ، كما فعلت الأقطار الغربية في هذا المجال.[18]

ويجب أن نؤكد في هذا المجال أن تركيا كانت معنية بأزمة الرهائن في إيران وكانت موقعاً للاتصالات غير الناجحة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبعثة "رامز كلارك".

كما أن السفير التركي في إيران كان من بين الدبلوماسيين الذين بادروا لإطلاق الرهائن.[19]

والحق أن خميني قد أطلق سراحهم بعدما حقق الأهداف التي كان يبغي إلى تحقيقها على الصعيد الداخلي والدولي ومنها النجاح في المراهنة على إسقاط كارتر في الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

وفيما يخص باستخدام القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا نرى بأن الأخيرة لم تتخذ موقفا رسمياً في شأن استخدام هذه القواعد.. وعندما سأل رئيس الوزراء "سليمان ديميرئل" في 23 تشرين الثاني 1979 ماذا سيكون موقف الحكومة التركية إذا ما طالبت الولايات المتحدة استخدام قاعدة "انجرليك" الجوية في عمل ضد إيران؟ أجاب: لم يعرض علينا مثل هذا الطلب من جانب الولايات المتحدة ، وعندما يطلب منا فإن تركيا ستتخذ موقفها.[20]

والحق أن تركيا لا تسمح استخدام هذه القواعد لصالح الولايات المتحدة لأسباب عديدة بالإمكان إيجازها بالآتي:[21]

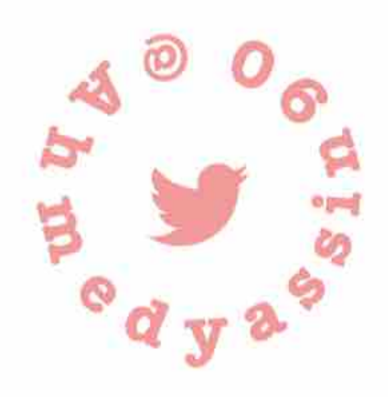
1. أن تركيا بدت تبني سياسة التوازن بين الأقطار العربية وإيران حيث وصلت وارادت تركيا منه خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 1977 إلى 80,1% من خام الأقطار العربية و 17,4% من الخام الإيراني.
2. عارض حزب السلامة الوطني استخدام القواعد ضد إيران.. وفي هذا الصدد أذاع نائب الحزب "سليمان عارف امرى" بياناً في 6 كانون الأول 1979 أعلن فيه أن حزبه يعارض في شكل قاطع أن تستخدم الولايات المتحدة (القواعد الموجودة على أراضيها في حالة تدخل أمريكي ضد إيران).

ولما كانت حكومة ديميريل بحاجة إلى تأييد هذا الحزب في المجلس الوطني التركي الكبير بغية الاحتفاظ بالأغلبية فإنه كان من غير المحتمل أن تقبل الحكومة التركية استخدام الولايات المتحدة قواعدها في تدخل عسكري ضد إيران.

أما فيما يتعلق بموقف تركيا من الحرب العراقية - الإيرانية فنرى أن تركيا اهتمت كثيراً بها لأن كلتا الدولتين تعدان الجارة الشمالية والشرقية والجنوبية لها تقليدياً ، هذا من ناحية والمجهزتان للنفط من ناحية أخرى.[22]

فتركيا بالنسبة للعراق هي منفذ حاسم لتصدير النفط في أعقاب إغلاق الأنبوب الذي كان يستخدمه لنقل النفط الخام العراقي عبر الأراضي السورية إلى البحر.[23]

والحق ، يحتل العراق المركز الأول في استيراداته من تركيا ، فيما تحتل إيران المركز الثالث بعد ليبيا التي تحتل المركز الثاني.[24]


@Ahmedyassin90

المبحث الثالث

موقف تركيا من الحرب العراقية - الإيرانية

وفي الحقيقة لم يتم اختبار سياسة أنقرة في الحياد المدروس بمثل هذه الشـدة ، ولم تظهر هذه السياسة نتائج أفضل ما ظهرت عليه في الحرب العراقية - الإيرانية ، لأن تركيـا عـززت علاقاتهـا مـع العـراق وإيـران في آن واحـد حتـى قبـل نشـوب الحرب.[25]

نتيجة لذلك فإن تركيا دعت وبصـورة متكـررة إلى إنهـاء الحـرب بـين الـدولتين ومساندة دعوات السلم لإنهاء الحرب، فضلاً عن ذلك أنها أعلنت أكثر مـن مناسـبة واحدة في ابتعادها عن أية خطوة قد تؤدي إلى استمرار الحرب بين العراق وإيران ، ناهيك أنها أكدت على اتباع سياسة الحياد.[26]

فقد أعلنت تركيا رسمياً بوقف القتـال وحـل المشـكلات بـين الطـرفين بـالطرق السـلمية ، كـما أعلنـت عـن عـدم تأييـدها لأي تـدخل أجنبـي ، وأنهـا لا تسـمح باستخدام القواعد العسكرية العائدة لحلف شمال الأطلسي والولايـات المتحـدة في حالة قيام هذه الدول بمساندة إيران.

وقد قامت تركيا بجهود الوساطة بين العراق وإيران عن طريق عضوية تركيـا في لجنة الوساطة الإسلامية ومثل تركيا في هذه اللجنة "بولنت أولسـو" رئـيس الـوزراء السابق على عهد الحكم العسكري.[27]

ويبدو أن هناك قلق مـن تصريحات المسـؤولين الأتـراك حيـث يقـول في هـذا المجال الرئيس "ايفرن":-

(نحن نأسف للحرب العراقية - الإيرانية ونقلق من ذلك، أن تركيـا بـذلت ومـا زالت تبذل كل الجهود لإنهاء هذه الحرب بالطرق السلمية).[28]

وفي مقابلة صحفية لايفرن يقول (حاولنا إنهاء القتال لكننا لم نتمكن من تحقيق نتائج إيجابية ، هذا لا يعني أننا نستسلم للتشاؤم إذ علينا مواصلة الجهود لإنهاء القتال بين الجارين ، هناك ويا للأسف تدخل دولي لإبقاء العالم الإسلامي منقسماً وغير متضامن).(29)

أما رئيس وزرائه "أولسو" فيقول في هذا الصدد (إننا نشعر بالأمر الشديد إزاء الحرب الدائرة بين دولتين صديقتين لنا، وأنه من أكبر أمنياتنا أن تنتهي تلك الحرب الخانقة لدولتين أخوة وأصدقاء لنا، تلك الحرب التي هددت الخيرات الطبيعية لكلا البلدين هباء).(30)

وبعد عودة تركيا إلى الحكم المدني ، أعلنت حكومة تورغوت أوزال في برنامجها في السياسة الخارجية على ما يلي:-

(إن روابطنا مع العالم العربي وعلاقاتنا مع دول الشرق الأوسط والعالم الإسلامي عنصران يتمم أحدهما الآخر في سياستنا الخارجية).

وفي هذا المجال يقول أوزال (نشعر بامتنان غير محدود إذا تم التوصل إلى البدء بالتطورات من حيث إنهاء الحرب القائمة بين العراق وإيران البلدين الشقيقين المجاورين لتركيا، تلك الحرب التي يشهدها العالم الإسلامي بحزن وألم كبيرين ، لاشك فيه بأن المؤتمر الإسلامي سوف يتناول بالألوية وبكل اهتمام الوضع في منطقة الشرق الأوسط.(31)

ويردف أوزال قائلاً (أن هذه الحرب سببت في تقديم تضحيات كبيرة في الأرواح من الجانبين بدون مبرر، وينبغي إيقافها ويتعين على تركيا أن تكون فعالة أكثر في هذا الاتجاه وعلينا حتى إذا لم نتوصل إلى نتيجة أن نضطلع بدور ونمنع إراقة الدماء).(32)

وعلى هذا الأساس فقد اتسم موقف تركيا منذ بدء الحرب ولحد الآن بالتعامل الحساس والحذر إزاء الحرب، إذ أن تركيا تسير بسياستها الخارجية ، ولا سيما بعد انقلاب 12/أيلول/1980 على خطوط عامة مستقرة تقريباً.. حيث التزمت بالموازنة في سياستها الخارجية والتي هي انعكاس لسياستها الداخلية التي ترمي إلى تحقيق السلام في الداخل والخارج، والذي أرسى معالمه اتاتورك.[33]

وهذا يعني أن تركيا الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي- التي لها حدود مشتركة مع العراق وإيران استطاعت بدبلوماسية ماهرة إقامة توازن ينطوي على خطر بين الدولتين.[34]

وعلى الرغم من ذلك فإن تركيا تدرك بشكل واضح الأخطار المكتنفة على سياسة التوازن التي تبنتها إزاء العراق وإيران.[35]

والحق إن التجارة تعد هي المصدر الرئيس في معادلة التوازن حيث أن هناك سبب معقول من قبل العراق وإيران للمحافظة على ود وصداقة تركيا التي توفر لكل منهما جسراً "برياً" إلى البحر الأبيض المتوسط.[36]

رب سائل يسأل في هذا المجال: ما هي الأسباب التي دفعت تركيا أن تكون قلقة من الحرب الدائبة بين العراق وإيران ، وبالتالي استعدادها إلى تسوية المنازعات بينهما؟ والحق ، أن هناك أسباب عديدة يمكن إيجازها في الآتي:-

1. توسيع التبادل التجاري بين تركيا وكل من العراق وإيران وذلك في السنوات الأخيرة كنتيجة من نتائج الحرب وهذه النقطة واضحة لأن الأتراك بدءوا نحو التوجه إلى دول الشرق الأوسط بعد أن كانوا يعتمدون على دول السوق الأوربية المشتركة.

2. أدت الحرب العراقية الإيرانية من وجهة نظر الأتراك إلى إيجاد فراغ في سياسة القوة في الشرق الأوسط ، وقد أدى ذلك إلى نشاط للانفصاليين ومليشيات الفئات اليسارية في تركيا ، وبصورة خاصة في محافظات تركيا الجنوبية الشرقية وهي مناطق قريبة من الحدود العراقية - الإيرانية ، وهناك طرق حيوية للنقل الدولي تهاجم من قبل مجموعات مسلحة تتسلل من العراق بوجه خاص ، وقد أدى هذا بالقوات التركية وبموافقة العراق أن تقوم بعمليات محدودة ضد بعض هذه الفئات التي تحاول التسلل إلى العراق منذ عام / 1983.

3. من وجهة النظر التركية فقد أدت الحرب إلى ظاهرة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، هذا يؤدي في نظر القادة الأتراك إلى تهيئة الظروف لزيادة النفوذ السوفيتي في المنطقة ، والحق أن هناك وجهات نظر حول موقف تركيا من الحرب العراقية - الإيرانية بالإمكان تقسيمها إلى قسمين:[37]

أ. إن استمرار الحرب دون انتعاش الحركات الانفصالية الكردية في تركيا[38] قد يكون أمراً مرغوباً فيه من الجانب التركي لسببين رئيسين هما:-

أولاً. تحقيق المزيد من المنافع الاقتصادية.

ثانياً. إضعاف منافسين قويين لتركيا في الشرق الأوسط.

ب. أما وجهة النظر الثانية فتنطلق من ضرورة إيقاف الحرب العراقية - الإيرانية للأسباب التالية:-

أولاً. تعاني تركيا كثيراً من طرق المواصلات البرية وعلى سبيل المثال تعاني السكك الحديدية إهمالاً كبيراً فضلاً عن اختلاف عرض الخط التركي عن الخطوط الأوربية الحديثة مما لا يسمح بسرعة الحركة والاضطرار إلى تفريغ البضائع وإعادة تحميلها على الشاحنات التركية ، كما أن وسيلة النقل هذه عانت من فقدان العمولات نتيجة للحرب العراقية - الإيرانية وقيام ، سوريا بإغلاق الخطوط المارة عبر مناطقها إلى المحطات العراقية سواء كان ذلك عن طريق حلب ثم النقل بالسيارات كما كان يجري سابقاً أو عن طريق الموصل مباشرة.[39]

ثانياً. إن استفادة تركيا اقتصادياً ستكون أكثر إذا ما توقفت الحرب العراقية - الإيرانية لأن توجيه موارد العراق وإيران لإنجاز مشروعات التنمية يضمن تقوية التعاون الاقتصادي للبلدين مع تركيا أكثر مما هو عليه الآن. وفي مثل هذه الحالة ستجد أسواقاً مضافة إلى بضائعها ومنتجاتها الوطنية في كل من العراق وإيران فضلاً عن نمو تجارة الترانزيت.[40]

ثالثاً. إن استمرار الحرب سيضعف إمكانيات البلدين في السيطرة على المناطق الشمالية من أراضيها[41] وبالتالي فإنه من المحتمل جداً أن يتصاعد نشاط الأكراد مما يهدد بنقل هذا النشاط إلى الإقليم الجنوبي الشرقي من تركيا وبالتالي تجد الأخيرة نفسها أمام موجة عنف وعدم استقرار جديد في المناطق التي تسكنها الأقلية الكردية.[42]

والحق أصبحت النشاطات اليسارية والانفصالية في تركيا واضحة في هذا المجال منذ أيلول 1980، قدمت السلطات التركية مئات من أعضاء المجموعات الكردية واليسارية إلى المحاكمة مثل كاوه Kawa والـApoists والحزب الشيوعي ، وقامت على إصدار أحكام مختلفة بحقهم[43].

إن الموقف التركي واضح في هذا المجال حيث أنه يؤكد على عدم تشجيع إقامة منطقة كردية ذاتية في العراق وإيران لأن هناك اعتقاد في تركيا أن مثل هذا الوجود

سوف يؤدي إلى خلق ضغوط لإنشاء دولة كردية مستقلة.. وفي نهاية الأمر يرفق القلق والاضطراب السياسي في المناطق المجاورة بما فيها تركيا[44].

إن المنطقة الشمالية الغربية من العراق تعد مهمة بالنسبة لتركيا ، لأن هذه المنطقة الكردية يعبر المهربون إلى تركيا وبالتالي يقوم قطاع الطرق بالهجوم على طرق الترانزيت المربحة بينما يلجأ إليها الانفصاليون والهاربون السياسيون القادمون من تركيا[45].

ولأهمية المنطقة المذكورة من الناحية الجيوستراتيجية نفذ الجيش التركي عملية عسكرية محددة بقوة بلغت عددها 2000 جندي داخل الحدود العراقية كإنذار لمثل هذه المجموعات.. وقد استمرت هذه العملية عدة أيام وكان من نتائجها وقوع بعض الإصابات في صفوف القوات التركية[46].

وفي هذا المجال أعلنت وزارة الخارجية التركية بأن وحدات القوات المسلحة التركية قد قامت بمطاردة بعض المجاميع المسلحة الخارجة عن القانون والتي أخلت بالأمن في منطقة الحدود العراقية - التركية.. وذكرت في بيان أصدرته أن هذه المجاميع كان في نيتها الاستمرار بهذا التحرك وأن تجعل من التراب التركي ملجأ لها ومنذ مدة طويلة[47].

وقال البيان أن الحكومة التركية أجرت مباحثات مع العراق حول هذا الموضوع حيث جرت بعض الحركات العسكرية المحدودة لغرض إعادة الأمن واستتبابه إلى المناطق القريبة من الحدود العراقية الذي جرت فيه مطاردة هؤلاء[48] وأشار البيان التركي إلى أن هؤلاء العصاة صاروا يمارسون كل أنواع التهريب في المنطقة وتهديد المواطنين في المناطق الحدودية ، واغتصاب أموالهم ووضعهم تحت الضغوط.. كما أكد البيان أن هذه المجموعات المسلحة قامت بإطلاق النار على القطعات العسكرية التركية مما أدى إلى مقتل وإصابة عدد من الجنود الأتراك[49].

والحق كان العراق على علم مسبق بالعمليات التي قامت بها القوات المسلحة التركية في المناطق الحدودية المشتركة.. كما منح العراق السلطات التركية المعنية موافقته على اجتياز الحدود العراقية لمسافة لا تزيد على خمسة كيلومترات ولمدة قصيرة إذا تطلبت الضرورة القصوى[50].

وقد انتاب القلق في داخل إيران خشية حدوث بعض التغيرات في السياسة الخارجية التركية، ولاسيما كان هناك نوع من التقارب بين العراق وتركيا.. إلا أن تركيا تجنبت مشكلات دبلوماسية كبيرة مع إيران[51].

إن الحكومة التركية لم تولي أهمية كبيرة بهذه العملية ، ولكن في الواقع قد تكون هناك أهداف لها بالإمكان إيجازها في النقاط الثلاث الآتية:[52]

1. **المحافظة على سلامة طريق موصل - زاخو وهو طريق ترانزيت رئيس من تركيا إلى العراق.**
2. **إيجاد منطقة آمنة لخط الأنابيب بين كركوك والإسكندرونة.**
3. **إعاقة طريق الأكراد بين سوريا والعراق الخاص بتزويد السلاح.**

بعد مرور شهر على هذه الحادثة زار ايفرن رئيس جمهورية تركيا ولاية هاكاري في شرق تركيا وتحدث قائلاً:-

((يجب أن يعرف كل مواطن هدفنا هو السلم في الداخل وفي الخارج ، ولكن هذا لا يعني أننا سنقبل بالسلام في أسوأ الظروف.. وأنه في حالة استمرار الإرهابيين في هجماتهم فإن الرد سيكون أقسى بكثير)).[53]

وعلى هذا الأساس قامت تركيا على إيجاد منطقة أسمتها بـ(منطقة آمنة) وقد بلغت طولها 20 كم من الأسلاك الشائكة والكونكريت على طول خط الأنابيب

البالغ 608 ميل الذي تم تفجيره مرتين من قبل الأكراد منذ إنشائه قبل ست سنوات مضت.[54]

من وجهة نظر بعض الدوائر التركية: إن استمرار الحرب بين الدولتين سوف يؤدي إلى احتمال تدخل السوفيت وبالتالي زيادة نفوذه في المنطقة.

وفي خضم ذلك فإن تركيا بدأت توازن في علاقاتها مع العراق وإيران حيث نرى أنه في الأشهر الأخيرة حصل العراق على موافقة الأتراك لتوسيع طاقة منفذهم لنفط العراق.. وفي محادثات تمت في شباط/1984 اتفق الجانبان على دراسة إمكانية إقامة خط عراقي - تركي ثاني ، كما تجري دراسة بناء خط ثالث لإمداد تركيا بالغاز الطبيعي العراقي.[55]

وفي مقابلة صحفية مع رئيس وزراء تركيا تورغوت اوزال خلال زيارته للعراق في حزيران 1984 أكد قائلاً: ((إن تركيا تريد الحفاظ على علاقاتها مع العراق ، وإن تركيا هي البلد الوحيد الذي يجاور البلدين المتحاربين لذا فهي تحاول أن تعمل وبكثافة من أجل الحل المنشود وسلام وأمن البلدين والحفاظ على العلاقات الودية والمتكافئة معهما)).. وأردف قائلاً: ((إن تركيا ستقف بجانب البلدين وتحافظ على علاقاتها وتطورها معهما)).

وفي هذا المعنى صرح وحيد خلف اوغلو وزير خارجية تركيا قائلاً: ((إن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تجاور كلاً من إيران والعراق ولدينا علاقات طيبة تقوم على الثقة المتبادلة مع الطرفين وإننا نتابع باهتمام استمرار الحرب التي بدأت تأخذ أبعاداً جديدة.. وإننا نشعر بالأسى والحزن للمعاناة البشرية والخسائر المادية التي لحقت بالبلدين على حد سواء، وتبذل تركيا قصارى الجهود عبر الاتصالات الثنائية ، وفي داخل إطار لجنة السلام للمؤتمر الإسلامي بقصد الإسهام في المساعي الهادفة إلى إنهاء الحرب ، ولقد أبلغنا الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة عن استعدادنا للتعاون معه في

هذا المجال ولكن من المؤسف لا توجد أية إشارة تبشر بحدوث التقدم أياً كان حجمه ، حيث لا توجد هناك أرضية مشتركة بين مواقف الطرفين)).[56]

وباختصار بالإمكان إيجاز أسباب سياسة التوازن التي تبنتها تركيا إزاء الحرب العراقية الإيرانية في النقاط التالية:-

1. يؤكد بعض الكتاب الأتراك أن موقف تركيا تجاه الحرب العراقية الإيرانية لم يكن ليتأثر من حقيقة أن كلا الدولتين - العراق وإيران - لهما الحصة المشتركة في الحدود مع تركيا بل إن في كلتا الدولتين أقليات تتحدث باللغة التركية: ومن وجهة نظر هؤلاء إنه من العبث أن يقتل بعضهم البعض.
2. في وجهة نظر الأتراك: إن النجاح اللا مشروط لجانب واحد قد يؤدي إلى خلق آثار في الشرق الأوسط من شأنه أن يحطم التوازن السياسي في المنطقة.
3. بدأت تركيا في تطوير العلاقات التجارية مع العراق وإيران ، وعلى هذا الأساس فإنها لا ترغب في إفساد العلاقات.
4. من وجهة نظر الأتراك إنه لا يعود الأمر بأن تقرر تركيا من هو على صواب ومن هو على خطأ ، وفي هذا المجال يقول سيفي تشهان عميد معهد السياسة الخارجية التركية: ((ومهما يكن من أمر فإن مثل هذا القرار المهم قد نطالب به فقط لو أن أحد المتحاربين جازت أو استوجبت مساعدته)).
5. إن الموقف المحايد لتركيا من الممكن أن يفسر بوصفه خيار لسياسة ذات صبغة غربية تجاه العراق وإيران على اعتبار أن القوى الغربية تكون قد التزمت جانب الحياد بين الدولتين.

6. تحاول تركيا الحفاظ على إدامة الطرق المائية المؤدية إلى موانئ الخليج العربي ، كما أن تركيا تعد المستوردة للنفط الإيراني والعراقي على حد سواء ، وهذا يعني بأن لتركيا المصلحة في الحفاظ على خطوط الإمداد المفتوحة ولاسيما إذا عرفنا حجم التجارة مع العراق وإيران قد بلغ أربعة بلايين دولار على وجه التقريب ، وفي حالة قطع النفط عن تركيا فإن ذلك سيؤدي إلى إضعاف هذا التعامل التجاري.[57]
7. إن الحرب العراقية الإيرانية تشكل تهديداً لظاهرة عدم الاستقرار للحدود الشرقية التركية ، ولهذا السبب إن بعضاً من القادة الأتراك يلعبون دور الوساطة لإنهاء الحرب، إن جزء من القلق يرجع أساساً إلى إمكانية حصول قلاقل واضطرابات من قبل أكراد تركيا.[58]

ومن جانب آخر صرح أحد المسؤولين الأتراك بأنه ليست هناك أية مشكلة سياسية بين تركيا والعراق ، ومن الضروري حلها حيث أن تركيا تتحرك بحياد كامل وبشكل متساوي في علاقاتها مع العراق وإيران ولا تقبل ترجيح كفة على الأخرى ولن تقبل بأي موقف من هذا القبيل.[59]

أما فيما يخص بالعلاقات التركية الإيرانية فإنها بدأت في التطور.. وقد تطورت هذه العلاقات ولا سيما بعد نشوب الحرب بين العراق وإيران.. فخلال الزيارة التي قام بها اوزال عام 1980 إلى إيران عندما كان نائباً لرئيس الوزراء عقد عدة اتفاقيات اقتصادية مع المسؤولين في طهران ، ومن بين تلك الاتفاقيات عقد صفقة لشراء 4 ملايين طن من النفط الإيراني ، قامت تركيا بتسديد قسم من أثمان النفط بالعملات الصعبة والقسم الآخر من خلال تصدير البضائع التركية.[60]

وذكرت صحيفة حريت التركية عند توقيع اتفاقيات لمد خطوط للغاز الطبيعي والنفط من إيران إلى تركيا وهذه الخطوط هي:-

1. أحواض إسكندرون أو أحواض مرسين.
2. خط للغاز من إيران إلى منطقة هوية.
3. خط للغاز الطبيعي من إيران إلى تركيا إلى أوربا.

إن العلاقات التركية الإيرانية تطورت خلال مدة الحرب العراقية الإيرانية.. إن الصادرات التركية إلى إيران قبل مجيء خميني لم تتجاوز 11 مليون دولار إلا أنها ارتفعت إلى 100 مليون دولار في عام 1980، وفي عام 1983 أصبحت 1,1 بليون دولار واستوردت تركيا من إيران بما قيمته 5.4 مليون دولار من النفط.[61]

وفي خضم ذلك أصبح هناك حديث عن إحياء منظمة التعاون الاقتصادي الإقليمي التي أطلق عليها فيما بعد اسم "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" وذلك في نهاية عام 1983.. وفي هذا المجال صرح زادة يعقوب خان وزير خارجية الباكستان في 13 كانون الأول 1983: ((إن منظمة التعاون الإقليمي للتنمية تعود إلى الحياة إذ بدأت تغييرات كثيرة تظهر على هذه الهيئة التي ولدت فيها المنظمة بعد أن شهدت إيران ثورة كبيرة وهي التي ترغب في إحياء هذه المنظمة.. إن إيران هي همزة الوصل بين باكستان وتركيا لتوسطها إياهما.. إن إيران تريد لهذه المنظمة أن تتقدم وإن باكستان تؤيد ذلك)).[62]

وفي هذا المعنى أكد اوزال رئيس الوزراء قائلاً: ((إن عمل منظمة التعاون الإقليمي للتنمية كان قد علق وتم تجميدها بعد أن أوضحت إيران سقوط الشاه بأنها لن تستمر بذلك التعاون الثلاثي بين تركيا وإيران.. أما في الوقت الحاضر فقد وصل حجم التجارة بين تركيا وإيران إلى 2.3 بليون دولار.. كما شهد حجم التجارة نمواً بنسب متشابهة بين كل من إيران وباكستان ، وقد كان الإيرانيون أنفسهم هم الذين تطرقوا خلال الزيارات الأخيرة إلى هذا الموضوع وإننا لم نتوانى

في مساعدتهم.. وإننا بصدد تهيئة الأعمال الضرورية نحو ذلك الهدف ولازال لمنظمة - التعاون الإقليمي للتنمية سكرتير عام وهو مواطن تركي الجنسية)).[63]

ونتيجة لهذه التطورات فقد أعلن في طهران في 27 كانون الثاني 1985 عن قيام منظمة E.C.O لا تختلف عن منظمة R.C.D سوى الاسم الجديد.[64]

وقد باركت إيران الفكرة في حينه بسبب الخشية من الحركات الوحدوية وانعكاساتها على منظمة الأحواز العربية.. أما فيما يخص بتركيا فإنها رحبت بالفكرة على أساس أنها ستدعم التعاون الثقافي والفني ضمن إطار الحلف المركزي فضلاً عن كونها تنظيم اقتصادي قد يقود إلى تحسين الاقتصاد التركي.[65]

إن دعوة إيران لإحياء منظمة التعاون الإقليمي تكمن في أسباب عديدة بالإمكان إيجازها في الآتي:-

1. محاولة من إيران لكسر طوق العزلة الدولية عليها وذلك من خلال كسب تركيا والباكستان إلى جانبها.[66]
2. إن إيران قد وضعت باعتبارها ثبوت الموقف السوري واستمراره في دعمه محاصرة العراق اقتصادياً وعدم السماح له بتصدير نفطه الخام عبر الخط العراقي المار بسوريا فضلاً عن أشكال الدعم الأخرى التي يقدمها حافظ الأسد لإيران.. ووفقاً لحساباته الخاصة يبدو أنه اعتبر التأثير في الموقف التركي واستمالته تدريجياً إلى جانبه.[67]
3. قد يكون وارداً ضمن حسابات إيران في حالة قيام هذه المنظمة احتمال استفادتها في تغطية حاجاته من التجهيزات العسكرية والسلاح من تركيا والباكستان خاصة وأنهما تعتمدان السلاح الأمريكي أساس للتسلح.. هذا ما تحتاجه إيران بالذات لكونها تعتمد السلاح الأمريكي لتسليحها أيضاً.

4. من الممكن أن تكون الغاية من إيجاد هذه المنظمة مواجهة مقابلة لمجلس التعاون الخليجي.
5. قد تكون إيران ترمي إلى الاستفادة من خبرة الباكستان في مجال البرامج النووية ، إذ أن قيام منظمة التعاون الإقليمي للتنمية سيمكنها من مطالبة الباكستان بتبادل الخبرة الفنية.
6. إن قيام المنظمة سيساعد إيران اقتصادياً حيث تتمكن إيران عن طريقها تغطية عوزها الاقتصادي في المجالات الزراعية والتجارية والصناعية والعسكرية والخدمية بشكل أكثر من السابق.[68]

وقال نبوى وزير الدولة للنظام الإيراني عام / 1982 أن بلاده تولي مكانة خاصة لتركيا في سياستها الخارجية ، وأن العلاقات بين البلدين تدعو للاطمئنان..

وفي هذا المجال صرح اوزتراك نائب وزير خارجية تركيا السابق قائلاً: ((إن تركيا لا تحمل تجاه إيران غير الصداقة والشعور الطيب وإن خير مثال على ذلك هو كثرة الوفود الزائرة بين البلدين)).

وأردف قائلاً: ((إن زيارة نائب رئيس الوزراء التركي إلى إيران والتي تمت في عام 1982[69] والتي كان هدفها تعزيز العلاقات التركية الإيرانية بحيث تكون أنموذجاً يمكن الإقتداء به من قبل الدول الأخرى.. وبموجب بروتوكول بين الدولتين وافقت تركيا على استيراد 4 ملايين طن من النفط الإيراني الخام مقابل تجهيز إيران بالمواد الغذائية ، وقد ذكر مصدر مسؤول في وزارة الصناعة أن تركيا ستقوم ببيع 500 - 800 جرار في كل شهر إلى إيران نتيجة لتطور العلاقات الثنائية بين الدولتين.)).

إن قوة العلاقات التركية الإيرانية، من الممكن معرفتها عن طريق الرجوع إلى تصريحات.... على أكبر ولايتي في صحيفة Milliyet الذي قال (نحن سعيدون من الموقف التركي ، ولكننا لم نكن هكذا من لجنة الوساطة الإسلامية والتي تعد منحازة)[70]. ولكن من ناحية أخرى صرح هاشمي رفسنجاني رئيس البرلمان الإيراني وقتئذ بعد يوم واحد من زيارة وحيد خلف أوغلو لطهران في آذار 1984، حيث جاء في تصريحه: (أن 95% من الوسطاء كاذبون) ولا نعرف بالضبط فيما إذا كان الأتراك من بين الخمسة في المائة المحظوظين[71] ومن جانب آخر صرح وحيد خلف أوغلو وزير الخارجية السابق لصحيفة ترجمان (Tercumam) قائلاً: (أن إيران لا تصغي لأي جهة باستثناء تركيا)[72] ... وأضاف قائلاً (وعلى هذا الأساس لا توجد هناك دولة بإمكانها إنهاء الحرب غير تركيا) وأردف قائلاً:- (أن تركيا تنتظر أن تقبل الدولتان وقف إطلاق النار، ولكنها لا تروم هزيمة أي منهما، وعليه عندما يأتي ذلك اليوم فأن تركيا تتدخل عن طريق التوفيق بينهما[73].

ومن ناحية أخرى صرح منوشهر متقي، سفير إيران في أنقرة، في مؤتمر صحفي عقده في 21 أيلول 1985 جاء فيه: (أن إيران ستواصل احترام حياد تركيا في حرب الخليج)[74] ... فضلاً عن ذلك فأن متقي أشار إلى الغارة الأخيرة التي قام بها العراق على إيران، وتضرر بعض القوى التركية نتيجة هذه الغارة.[75]

وأشار المصدر بأن وفداً من شركة صناعة الجرارات سوف يقوم بزيارة إلى إيران لاطلاع المسؤولين في إيران على هذه الصناعة، ومن جانب آخر أبدت إيران استعدادها لإبرام اتفاقية لزيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين[76] هذا فضلاً عن العقود التجارية التي ذكر أن رجال الأعمال الذين رافقوا أوزال قد وقعوها والتي قدرت قيمتها بـ (550) مليون دولار[77].. وقد قال بهزاد نبوي، أن تلك الاتفاقيات تشكل أكبر الصفقات التي وقعته إيران مع أية دولة أجنبية[78].

وعلى الرغم من تطور العلاقات التركية - الإيرانية، نرى أن هناك عومل قد تؤثر وبصورة سلبية على العلاقات بينهما، وبالتحديد هناك عاملان في هذا المجال:-

1. بروز الظاهرة الخمينية في إيران والتي تجاور تركيا - الدولة العلمانية.

إن بروز الظاهرة الخمينية في إيران، بدأ بظهور المنظمات الدينية في تركيا مثل منظمة (الجهاد الإسلامي) و(حزب الإسلام)[79] حيث أن إيران تدعم الحزبين الأخيرين بشكل واضح ومباشر. وقد امتد نشاط كلا الحزبين من المناطق الشرقية من تركيا إلى أوساط الطلبة في الجامعات التركية ، وقد بدأت فعلاً بنشر بياناته وكتبها في مكتبات تركيا على المستوى القومي[80] وقد أصبح هناك نوع من التنسيق بين حزب الإسلام.. الذي ينتمي إليه الأكراد بصفة خاصة، والتنظيمات اليسارية الكردية[81].. أما منظمة (الجهاد الإسلامي)، فلها معسكرات للتدريب في كل من إيران وسوريا ولبنان. وقد دخل هذا التنظيم الديني إلى تركيا بشكل واسع، بعد سياسة الانفتاح التي تبنتها حكومة أوزال مع إيران، وتسرب آلاف من الإيرانيين إلى تركيا عن طريق السياحة، وقد قام هذا التنظيم بنشر أدبياته باللغة التركية والعربية والفارسية، وينتمي إلى هذا التنظيم الطلبة الإيرانيون الذين يدرسون في تركيا[82]. وهناك وجهات نظر داخل السلطة الحاكمة في تركيا حول وجود هذه المنظمات الدينية. حيث قام كنعان رئيس الجمهورية - صاحب السلطة الحقيقية في تركيا على شن حملة واسعة النطاق ضد هذه المنظمات من خلال جولاته في عدد من المناطق الشرقية، وتهديده المباشر ضد هؤلاء، أما على مستوى المجلس الوطني التركي الكبير، فقد قاد الحملة ضد هؤلاء نائب أزمير (شكري شرواغ)[83]. أما وجهة النظر الثانية فإنها تؤكد على تعاطف تورغوث أوزال مع هذه المنظمات.. ونتيجة لذلك فقد قدمت توصيات في جلسة خاصة لمجلس النواب عقدت في 30 تشرين أول / 1985 إلى رفض عقد جلسة سرية لمناقشة الحركات الدينية لأن مناقشة ذلك من وجهة نظر هؤلاء سوف تؤدي إلى إمكانية الإساءة إلى الدول الإسلامية التي تعد من أهم أسوقها التجارية.[84]

والحق بالإمكان أن نفسر موقف أوزال من هذه المنظمات إذ أن أوزال لا يرتئي في الدخول إلى أية مشكلة مع إيران ، كما أنه لا يرغب في إثارة المعضلات في داخل حزبه لا سيما أن خلفية بعض أعضاءه من أصول دينية.[85]

2. معارضة الخميني من قبل أنصار الشاه والذين جعلوا الحدود التركية - الإيرانية مقراً لهم.

وفيما يخص بالجانب الأول نرى أن الظاهرة الخمينية لازالت ضعيفة في التأثير على الرأي العام التركي ، ويعزى السبب في ذلك إلى الاختلاف المذهبي بين تركيا وإيران.

ناهيك عن استقرار الوضع السياسي والأمني في تركيا بعد وصول المؤسسة العسكرية إلى الحكم[86] ويوضح كنعان ايفرن هذه النقطة قائلاً: (بين تركيا وإيران علاقات جوار وصداقة ، ومهما حصل في إيران فإنه لا يمكن أن يكون له أثر على سياسة تركيا الداخلية.. إن الشعب التركي يؤمن بالمبادئ التي وضعها أتاتورك للدولة التركية.. كما أن الشؤون السياسية والقضايا الدينية غير مرتبطة بعضها ببعض ، ومع ذلك لا يقوم ارتباط بين شؤون الدولة والدين ولأننا نؤمن بحرية المعتقد والرأي فأن 99% من الشعب التركي مسلم).[87]

أما فيما يتعلق بالجانب لثاني نرى أن نشاط ذلك محدد وضيق ولا يتعدى المناطق الحدودية ففي تصريح لرئيس وزراء تركيا لدى استقباله لوزير الصناعة للنظام الإيراني في كانون الثاني / 1981 قال: (إن تركيا لن تسمح أبداً بأن تقوم فوق أراضيها عمليات موجهة ضد دولة إيران المجاورة وأن الأنباء القائلة بأن مؤامرات ضد إيران تدبر في تركيا ليست إلا إشعاعات لا أساس لها من الصحة وأن هذه الإشاعات المغرضة التي ترددها جماعات تريد إلحاق الضرر بالعلاقات الودية بين البلدين.[88]

أما وزير الخارجية التركي بالوكالة فقد حول وجود جيش من تركيا يستعد لشن هجوم على إيران وقال: (إن تركيا لا تحمل تجاه إيران غير الصداقة والشعور الطيب، وأن خير مثال على ذلك هو كثرة الوفود الزائرة بين البلدين).

إن العلاقات بين الدولتين قد شهدت مزيداً من التطور خلال زيارة نائب رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال إلى إيران، وأن العلاقات بينهما تتقوى يوماً بعد يوم، وأن الذين يريدون إلحاق الضرر بها هو الذين يبثون الدعايات المغرضة[89] وقد بدأت العلاقات التركية الإيرانية في التطور، في الزيارة الأخيرة التي قام بها تورروت أوزال إلى إيران في 3 كانون الثاني 1986[90]. وقد أكد أوزل قبل مغادرته تركيا، أن زيارته إلى إيران تهدف إلى الإعداد لإيجاد تعاون اقتصادي طويل المدى بين البلدين[91].. وقال أن بناء خطوط لأنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي وإنشاء سكك حديدية وطرق بين البلدين يجب أن يبدأ عن طريق تعاون اقتصادي كبير بينهما[92].. وقد علق مير حسين موسوي رئيس وزراء إيران على زيارة أوزال قائلاً: (أن زيارة أوزال تأتي استمراراً للزيارات السنوية التي يقوم به رئيس وزراء كلا البلدين التي خلالها تمت وكما هو معتاد مناقشته القضايا السياسية)[93].

ومن ناحية أخرى، أكد أوزال بعد وصوله إلى طهران، أنه لا توجد أية مشكلة سياسية مبدئياً بين تركيا وإيران، وأن علاقاتهما ستتطور باضطراد.

وقد وافقت إيران نتيجة لهذه المحادثات على شراء 180ألف طن من منتجات الحديد والصلب من تركيا والتي كان من المقرر أن تحصل عليها من تركيا في عام 1985[94].

وبعد انتهاء مباحثات أوزال مع إيران عقد مؤتمره الصحفي في طهران في 6كانون الثاني 1986 أكد رفضه من القيام بأي شكل من أشكال الوساطة في الحرب العراقية - الإيرانية[95].. ومن ناحية أخرى ابتعد أوزال عن الإحراج المباشر في جوابه عن سؤال وجه إليه حول فيما إذا كان العراق هو الذي بدأ الحرب؟ أجاب

قائلاً: (إن هذا السؤال صعب وربما أن الجواب عليه لا يسهم في حل المشكلة لذلك فاسمحوا لي أن لا أقول شيء عنه).[96]

ولكن أوزال أعلن أن إيران لها مكانة بارزة في السياسة الخارجية التركية وأن الظروف ملائمة للتعاون المشترك.[97]

كما أكد أوزال في تصريحه (إن مباحثاته مع رئيس الحكومة الإيرانية ومسؤولين إيرانيين آخرين أظهرت تطابق وجهات النظر في جميع المسائل التي بحثت)[98]

وفيما يخص بالحرب العراقية - الإيرانية قال أوزال في مؤتمره الصحفي: (لم نلاحظ أية تغيير في وجهات نظر الجانب الإيراني حول هذا الموضوع).[99]

والحق أن إيران بدأت تؤكد كثيراً وقتئذ على تركيا بغية استمالتها إلى جانبها بسبب الحرب العراقية الإيرانية.. حيث أنها تؤكد في وسائل إعلامها الموجهة إلى الأتراك بأن إيران مزجت الأذربيجانيين الذين ينطقون باللغة التركية مع العناصر الفارسية الإيرانية وهناك من الأتراك من يرد دون هذه المسألة.. حيث يقول البروفيسور سيفي تشهان مدير معهد السياسة الخارجية في أنقرة في مقالة له في مجلة Middle East Review (نجد اليوم رجال الأعمال الأتراك الذين يزورون إيران يستطيعون التحدث بلغتهم الأم في إدارة تجارتهم).[100]

إن هذه النقطة تغاير الحقيقة والواقع، لأن إيران ومنذ بداية الإطاحة بحكم الشاه بدأت تميز بين الفرس، والأقليات القومية الأخرى، وهذه المسألة واضحة منذ أن قامت إيران، إبعاد شريعة مداري من الحياة السياسية ، لأن مداري من الأتراك الأذربيجانيين. كما أن إيران تعد دولة طائفية، حيث أنها بدأت في اضطهاد الأكراد، ليس أن هؤلاء يمثلون قومية معينة فحسب، بل انتماء هؤلاء إلى طائفة السنة في إيران.

ولكن يبقى السؤال المهم في هذا الفصل، هـو لمـاذا هـذا التأكيـد عـلى تركيـا في الوقت الحاضر؟.. الحق أن هذا التأكيد من قبل إيران على تركيـا، يكمـن في الحـرب العراقية الإيرانية، فكلما استمرت الحرب العراقية الإيرانية، كلما بدأت إيران تعتمد على التجارة مع تركيا، وهذا الاعتماد ناجم عن تدمير ميناء خرمشهر الميناء الـرئيس في الخليج العـربي، نتيجـة الحـرب العراقيـة الإيرانيـة، ومـن هنـا تـأتي أهميـة تركيـا بالنسبة لإيران، حيث أن الأخيرة تقوم باستيراد البضائع الأوربية عـن طريـق تركيـا، كما أن تركيا تستطيع مد إيران بكميـات مـن السـلع والبضـائع.. وعـلى الـرغم مـن تطور العلاقات التركية الإيرانية ، نرى من جانبنا أن تركيا ليسـت مسـتعدة في هـذه المدة بالذات للتفريط بعلاقاتها المتميزة مـع العـراق لاسـيما وأنهـا تسـعى لتطـوير علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية ، وهي تعلم أن تفضـيل علاقاتهـا مـع إيـران على حساب علاقاتها مـع العـراق لـن يخـدم هـدفها بتطـوير العلاقـات مـع الـدول العربية والإسلامية ، لأن معظم هذه الدول ترفض نهج حكام طهران بـالحرب ضـد العراق وإثارة أعمال الإرهاب والفتن في الـدول الإسـلامية.. ومـن ناحيـة أخـرى، إن وجود تعاون وعلاقات متميزة ومعاهدة صـداقة بـين سـوريا والاتحـاد السـوفيتي ، ووجود الخبراء السوفيت، وتدفق الأسلحة السوفيتية سـوريا كـل ذلـك يجعـل مـن العلاقات العراقية - التركية المتميزة ضرورة تفرضها مستلزمات الأمن القومي الـتركي في المرحلة الراهنة ولاسيما أن العلاقات التركية السورية[101] تكتنفها بعض المشكلات والصعوبات[102] فضلاً عن ذلك هناك خلافات تاريخية ومذهبية بـين تركيـا وإيـران، وعلى الرغم من تبني تركيا للنظام العلماني، حيث أن تركيا لم تكن لتنسىـ الخلافـات بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية على عهـد الشـاه.... إسـماعيل الصـفوي.. زد على ذلك ، أن نجاح الثورة الإسـلامية في إيـران مـن الممكـن أن يـؤدي التـأثير عـلى الساحة التركية.

كل ذلك من شأنه أن يعزز العلاقات العراقية - التركية[103].

وبالإمكان أن نقول في هذا المجال، أن سياسة الحياد التي اتبعتها تركيا أدت إلى استفادتها من الحرب العراقية - الإيرانية، وذلك في مجال العقود التجارية مع الجانبين وفي سنة 1982 بلغت الصادرات إلى الدولتين ما يقارب ربع الصادرات التركية أكثر من بليون دولار، ويعد هذا ارتفاعاً ثابتاً من نسبته البالغة 4% سنة 1980 و16% سنة 1981، وفي سنة 1982 غطت صادرات تركيا إلى الدولتين بالكاد استيراداتها النفطية منها[104].

إن نتائج الحرب العراقية الإيرانية بالنسبة إلى تركيا واضحة في هذا المجال وذلك ابتداء من آب 1983، في هذه المدة بالذات حدث قتال على بعد 60 ميل فقط من الحدود التركية، وهددت إيران بتفجير خط أنابيب نفط كركوك، واجهت أنقرة هذه الأزمة بنشاط دبلوماسي، إلا أنها من جانب آخر حذرت كلاً من العراق وإيران بعدم إلحاق الضرر بمصالح تركيا والأقطار المجاورة الأخرى[105].

وقد أدت التطورات في الحرب العراقية الإيرانية إلى زيارات من قبل، مسؤولين عراقيين وإيرانيين كبار إلى أنقرة، وفي نهاية شهر آب قام وزير خارجية إيران بزيارة أنقرة معلناً: (إن إيران سوف لن تؤذ المصالح التركية وخط الأنابيب)[106].

وفي أوائل شهر أيلول ورداً على التهديدات المتعلقة بخط الأنابيب زار وزير الداخلية التركي العراق للتوقيع على وثيقة خاصة بالتعاون الأمني، وفي هذه المدة بالذات قام العراق ولاعتبارات أمنية إسقاط طائرة عسكرية في 13 أيلول في شمال العراق، ونتيجة لذلك أعلن التر توركمان وزير الخارجية التركي السابق عن فقدان الطائرة، وعلق على هذه الحادثة قائلاً: ((إنها حدثت في جزء من شمال العراق، حيث ليس للقوات المسلحة العراقية سيطرة هناك))[107].

وفي نهاية هذا الفصل ، لابد من إثارة السؤال الآتي:- ألا كان بإمكان تركيا أن تلعب دوراً في الحرب العراقية الإيرانية، ليس بسبب هذه العلاقة المتوازنة في المجال الاقتصادي؟ الحق أن الإجابة على هذا السؤال يتوجب علينا التأكيد على ما يلي:(108)

1. **لتركيا صفة إسلامية - على الرغم من النظام العلماني المعمول به في تركيا - وهي من أكبر الدول الإسلامية قوة في المنطقة.**
2. **لتركيا صفة أطلسية في حلف شمال الأطلسي، وإن هذا كان يعطيها وزناً في المنطقة تستطيع أن تستغله في التأثير على العراق وإيران معاً وخصوصاً أن لها علاقات جيدة مع البلدين، وهذا يعطيها صفة بأنها أكثر الدول ملائمة لهذا الدور، ولقد أثار كنعان ايفرن في مؤتمره الصحفي الذي عقده بعد عودته من السعودية لهذا الدور ، ويعترف وزير خارجية تركيا مؤكداً أن تركيا من أقدر الدول على تنفيذ هذا الدور في إنهاء حرب الخليج، وإن تركيا من أكثر الدول تأهيلاً لذلك))(109) وقد أكد على هذا المعنى السفير الأردني في أنقرة في مقابلة له مع مجلة نقطة التركية في 10/29 - 11/4 /1984 والذي أكد: ((إن لتركيا مزية إسلامية ومزية أطلسية، ولكن باستطاعتها الاستفادة من المزية الإسلامية وأن تستغل إمكاناتها في التأثير على العراق وإيران(110) .**

(1) Rouhollah U. Ramazani; The Northern Tier, Afghanistan, Iran and Turkey, U.S.A., 1966, pp. 122 – 123.

(2) 1bid.,

(3) تم التصديق على هذه الاتفاقية في مؤتمر قمة استنبول التي حضرها رؤساء الدول الثلاث (تركيا/إيران/الباكستان) وقد أكد بيان المؤتمر أن التعاون المذكور يعني إطلاق حرية تبادل السلع بالاتفاقات التجارية وتخفيض أجور المراسلات البريدية بين الدول الثلاث وجعلها متساوية وتوسيع خدمات الخطوط الجوية في المنطقة ، وإقامة شركة بحرية مشتركة ، ودراسة إمكانية توسيع الطرق البرية والسكك الحديدية، وإلغاء السمات بين الدول الثلاث ، وتقديم المساعدات الفنية بين هذه الدول . / وزارة الخارجية العراقية/ دراسة مقارنة بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة التعاون الإقليمي: الدولية الثانية: (بلا): ص1.

(4) أما الهيكل التنظيمي لمنظمة التعاون الإقليمي فأنه قام على المجلس الوزاري الذي تأسس عام 1964 وقد تكون من وزراء خارجية الدول الثلاث: ينظر في إجراءات التعاون ومجلس التخطيط الإقليمي والذي تأسس في المدة نفسها ، ويتكون من رؤساء هيئات التخطيط ومهمته تقديم التوصيات للمجلس الوزاري حول إجراءات التعاون الإقليمي وأخيراً السكرتارية والتي تأسست في طهران عام 1965 وتتكون من السكرتير العام وثلاثة نواب له وستة مدراء وموظفين مساعدين من مواطني الدول الأعضاء . راجع: 1bid., P.123.

وكذلك: وزارة الخارجية العراقية: مصدر سبق ذكره: ص 1-2.

(5) Tashan, Seyfi, "Contemporary Turkish Policies in the Middle East, Prospects and Constraints", Middle East Review: American Academic Association for Peace in the Middle East, vol. Xvll, vo 3, Spring 1985, p.19.

(6) على الرغم من العلاقات الجيدة بين تركيا وإيران على أيام الشاه إلا أن هذه العلاقات انتابتها نوع من التوتر، وفي هذا المجل ذهبت صحيفة ملليت قائلة: (أن شاه إيران حاول تخريب خدمات النقل التركية إلى إيران وتناسى المشروعات الزراعية والحيوانية المشتركة بين البلدين.. وقد علق أحد المسؤولين الأتراك على ذلك بقوله (أنه من غير

الحكمة بمكان أن نكون متفائلين بصدد استمرار العلاقات التركية - الإيرانية بهذا المستوى الرفيع) راجع:
Milliyet, 10. 3. 1983, S.11

والحق كانت تركيا دائماً تصاب بخيبة أمل كبيرة لعدم وفاء الحكومة الإيرانية بالاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بين البلدين وعلى سبيل المثال أنه في عام 1975 ولدى زيارة الرئيس التركي السابق كوروتورك تم توقيع اتفاق تقوم بموجبه إيران بتقديم قرض لتركيا قيمته مليار و200 مليون دولار من أجل مساعدة تركيا لتنفيذ المشروعات المشتركة، إلا أن تركيا لم تتسلم أي مبلغ عن ذلك راجع: .1bid.,

(7) صحيفة ملليت، 1982/2/5.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) مركز البحوث والمعلومات.

(11) Noyon, Jennifer, "Bridge over Troubled Regions", Op Cit., p.83.

(12) 1bid.,

(13) 1bid.,

(14) Mackenzie, Kenneth, "Turkey Under the Generals", Conflict Studies, The Institute for study of Conflict, No. 126, January 1981, p.15.

(15) Noyon, Jennifer, "Bridge over Troubled Regions", Op Cit., p.83.

(16) هناك مجمع رئيسي للمؤن والمحروقات في الاسكندرونة ويومورتاليك في جنوب وسط تركيا قرب الحدود السورية - التركية، فضلاً عن قاعدة كبيرة للمقاتلات التكتيكية في موقع انجرليك الجوي قرب مدينة أدنة في جنوب شرقي تركيا وفي أزمير التي تقع قرب الساحل التركي الأوسط هناك قاعدة دعم للقوات الجوية الأمريكية ثم إلى الشمال من أزمير هناك قاعدة جوية تكتيكية. راجع:

صحيفة الأخبار القاهرية في 8/ 11/ 1982.

(17) المصدر نفسه.

(18) Editor llhun Gev. K, Turkey 1982 Almenac, Turkish Daily News Publication, Ankara, 1980, p.512; Noyon, Jennifer, "Bridge over Troubled Regions", 0p Cit., p.83.

(19) تركيا صعوبات وآفاق: تقرير مرفوع إلى لجنة العلاقات الخارجية: راجع: مجلس النواب الأمريكي، دراسات استراتيجية، ص63-65.

(20) حري بالإشارة في هذا المجال أنه في أثناء أزمة الرهائن في طهران سارت تظاهرة في تركيا ضد الولايات المتحدة أمام مقر إقامة القنصل الأمريكي في أزمير.. وقد فرق الجيش المظاهرة التي قدر عدد أفرادها بنحو 1500 شخص.

(21) ريتشاردف. غريبت: مصدر سبق ذكره : ص9-10.

وصلت الاسترادات التركية من العراق في النصف الأول من عام 1980 إلى بليون دولار، إذ أصبح العراق ثاني دولة بعد ألمانيا في التجارة الخارجية التركية. راجع:

Soysal, Ismail, "Seventy Years of Turkish Arab-Relations", Op. Cit., p.69.

(22) ريتشاردف. غريبت: مصدر سبق: ص9 – 10.

(23) مركز البحوث والمعلومات، كيف توازن تركيا علاقتها بين العراق وإيران في 1984/5/13 ص1. وكذلك صحيفة كريستيان ساينس مونيتر الأمريكية في 1984/3/28.

(24) يجب أن نؤكد في هذا المجال أن السوق الليبية شكلت المصدر الرئيس لأعمال المقاولين الأتراك، على الرغم من المشكلات التي رافقت أعمالها مع السلطات الليبية ، ولا سيما مسألة المدفوعات السابقة.

وتحاول تركيا بين مدة وأخرى تهدئة السلطات الليبية والدليل على ذلك نرى أن تركيا قد أسرعت إلى إرسال وفد يتكون من (25) أعضاء في 8 / آذار 1985، يمثلون مستويات عليا في الحكومة التركية على أثر قيام ليبيا في إفساخ الاتفاقيات المعقودة مع ثلاثين مؤسسة تركية للأعمال العامة ، وقد أبدت ليبيا تذمره في عدة مرات بأن قسماً من هذه المؤسسات الموجودة على الأرض الليبية كانت غير كفوؤة في إنجازها (وتجدر الإشارة في هذا المجال أن أكثر من 130 شركة تركية قد دخلت في عقود مع ليبيا.. راجع:

Elu The Economist Intenigence Unit, vol.1, 1985, p.19.

وفي الأسبوع الثاني من شهر آذار / 1985 فإن السلطات الليبية قد أعلمت أنقرة بأن مشاغل ثلاثون شركة أساسية تركية متخصصة للبناء قد أغلقت، حيث أن ليبيا تواجه صعوبات فيما يتعلق بإيراداتها النفطية وأن الأولويات قد تغيرت). هذا ما أعلنه أحد المسؤولين الكبار في ليبيا.

ويتوقع الدبلوماسيين بأن أنقرة ستقاوم هذا القرار (قرار ليبيا) فالمهمة الأساسية للوفد التركي هو التفاوض على صلب الموضوع، حيث أن ليبيا من المفروض أن تدفع 400 مليون دولار إلى الشركات التركية ويكون دفعه إما على شكل نفط خام وبالمقايضة ، وإما بالدولار أو بالدينار، ولكن الصيغة الأولى من الممكن إبعادها من قبل هذه الشركات لأنها تواجه خسارة محتمة عندما يتم الدفع بالمقايضة بالنفط الخام.. ومن أجل تسديد الديون الليبية فأن وكيل وزارة الخزانة والتجارة الخارجية التركية البرفسور Ekrein Pokdemat قد صرح بأن حكومته فكرت في زيادة استيراداتها مع النفط الليبي بأكثر من مليون ونصف المليون المتفق عليها حالياً في كل سنة. راجع:

مجلة الفيغارو الفرنسية في 21 آذار / 1985 وكذلك:

مركز البحوث والمعلومات: كيف توازن تركيا علاقاتها مع العراق وإيران، مصدر سبق ذكره، ص1. وللمزيد من تفاصيل العلاقات بين تركيا وليبيا راجع : كتابنا ، تركيا والوطن العربي ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس ، 1998 ، ص178-185 .

(25) Noyon, Jennifer, "Bridge over Troubled", Op. Cit., p.83; Armaoglu , Fahir , 20 . yuzyil Siyasi Tarihi 1914-1990 cit 11 : 1980-1990 , Tisamat Basim Sarayii , Ankara , 1994, S.33 .

(26) Editor llhur, Gevik. Op. cit., p. 512; Soysal, Ismoil, "Seventy years of Turkish Arab Relations", op. cit., p.70.

(27) أصبحت تركيا من الدول الأعضاء في لجنة المساعي الحميدة التي تمخضت عن المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الطائف. راجع:

I. D. Noroton, Islam as A factor in Turkish Arab Relations, Durhum, 1982, p.10; Ali karaosmanoglu, Turkeys Security and the Middle East", Foreign Affairs, 1983, p.174.

إذ أصبح رئيس الوزراء بولنت أولسو رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركي الترتوركمان عضوان في لجنة المساعي الحميدة في شباط / 1981، ونيسان عام / 1982. راجع:

Noyon, Jennifer, "Bridge over Troubled Regions", Op. Cit., p.83; Tashan, seyfi, contenporary Turkish Politics in the Middle East, Op.Cit., p.10.

رأى الجناح المعتدل بعد انقلاب 12 ايلول 1980 من تكليف أولو بتشكيل ((حزب الدولة)) وقد أكد أولو في 17 تشرين الثاني على استعداده للقيام بهذه المهمة ، إلاّ أنه أعلن في 13 نيسان 1983 بعدم استعداده للقيام بذلك . أمّا ألتر توركمان ، فإنه يعد دبلوماسيّاً سابقاً ، عمل في موسكو وأثينا كسفير لتركيا ، وكان من أحد مستشاري خير الدين أركمن ، فضلاً عن ذلك ، فإنه عمل كوزير للخارجية على عهد حكومة سليمان ديمريل . راجع : أحمد ، فيروز ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة الدكتور سلمان داود الواسطي و الدكتور حمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 ، ص412-421،413 .

(28) نظرة على العلاقات الإيرانية التركية: التقرير الشهري: مركز البحوث والمعلومات: العدد 4 / كانون الثاني / 1983. ص 43.

(29) ندوة عن الحرب العراقية - الإيرانية للفترة من 11 - 12 / مايس / 1985 معهد الدراسات الآسيوية الأفريقية: بغداد: ص 36.

(30) صحيفة أضواء الأنباء / 23 كانون الأول / المديرية العامة للصحافة والنشر أنقرة / 1983.

(31) مجلة الشؤون التركية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية: 1984 ص101.

(32) Hurriyet, 12 . 10 . 1983.

(33) Cumhuriyet, 8 . 3 . 1983.

(34) صحيفة كرستيان ساينس مونيتر الأمريكية في 28 /آذار /1984.

(35) المصدر نفسه.

(36) المصر نفسه.

(37) قامت تركيا بشجب الهجوم الصهيوني الذي وقع على المفاعل النووي العراقي في كانون الأول عام 1981.. راجع: Turkey: Yearbook 1983, p. 576.

(38) قامت الحكومة التركية في 25/ نيسان/ 1979 على فرض الأحكام العرفية على المناطق الكردية التالية: ديار بكر وهكاري وTunccli وEdiaman كما قامت تركيا على اعتقال 5.800 شخص من الأكراد في ديار بكر وحدها.. وقد كان هناك نشاط

مستمر للأكراد في تركيا حيث كون هؤلاء في تركيا الجمعيات الآتية:- جمعية أصدقاء الأكراد... أصبح لها فروع في بغداد وحلب ودمشق. راجع:

Sim, Richard, "Kurdistan: The Search for Recognition", Conflict Studies: The Institute for the Study of Conflict, No. 129, November, 1980, p.17.

(39) أبو جابر، سعد رؤوف، مصدر سبق ذكره، ص12.

(40) Noyon, Jennifer, "Bridge over Troubled Regions", Op. Cit., p.81.

قام تورغوت أوزال بزيارة رسمية إلى إيران عند تسلمه السلطة في آذار/ 1984 مؤكداً بأنها أول دولة يزورها بعد تسلمه مهام المسؤولية.

فضلاً عن ذلك الاهتمام الذي حظي به ممثل إيران حسين اردبيلي مساعد وزير الخارجية خلال زيارته إلى أنقرة في 7 كانون الثاني 1984: راجع:

وزارة الخارجية العراقية: دائرة البحوث وتحليل المعلومات: سلسلة البحوث السياسية في وزارة الخارجية... 1985.

أصبحت صادرات تركيا لإيران عام 1981 - 11% من مجموع صادرات تركيا بعد أن كان نسبة الرقم 5% قبل الحرب العراقية - الإيرانية.. ومع إيران يقال الشيء نفسه إذ قفزت النسبة للصادرات من 5% إلى 5% من مجموع صادرات تركيا العام في المدة ذاتها ، كما أن واردات تركيا من العراق وإيران زادت في المدة نفسها على النحو التالي: زادت نسبة واردات تركيا من العراق من 11/4 % قبل الحرب إلى 18/1% عام 1981 بعد الحرب زادت نسبة واردات تركيا من إيران من 3.5% إلى 5.1% عام 1981 بعد الحرب.

ويمكن أن نزيد الصورة وضوحاً بذكر الزيادات الفلكية بارتفاع رقم صادرات تركيا للعراق في الستة أشهر الأولى عام 1984 عن الرقم في المدة ذاتها من العام السابق نلحظ أن الرقم ارتفع من 13.9 مليون مارك إلى 800 مليون مارك راجع:

أبودية: (دكتور) مصدر سبق ذكره ص19.

وفي هذا المجال كتبت صحيفة الفايننشال قائلة: (بعد سبات استغرقت خمسين عاماً فأن تركيا قد عادت بحماس بالغ للقيام بأعمال تجارية في عدد من دول الشرق الأوسط وأن صادرات تركيا إلى هذه الدول قد ارتفع خلال العام 1984 لتصل إلى ما يقارب 3.5 بليون دولار ، وأن التصدير إلى العراق قفز خلال النصف الأول من عام 1984 إلى 456 مليون دولار مقابل 199 مليون خلال المدة ذاتها من عام 1983 مما يؤكد مدى التعاون بين هذه الدول) راجع: المصدر السابق ، ص14.

(41) إن موقف حكومة سليمان ديميرئل إزاء حادث مقتل عشرة متسللين من أكراد تركيا عند دخولهم مسافة 10كم داخل الأراضي العراقية في منطقة بت كابر في العمادية غير ودي ، وقد حاول ديميرئل أن يجعل المشكلة أكثر من حجمها وأن يصعد المشكلات مع العراق حتى وصل به الأمر إلى حد لتهديد باستعمال القوة عندما قال (سوف لن تذهب دماء مواطنينا سدى وأن تركيا قوة كبيرة).. وقد قامت الصهيونية والصحافة الطورانية استغلال هذه الحادثة بغية تصعيد المشاكل بين تركيا والعراق وتأليب الرأي العام التركي ضد العراق. ولا سيما أصبحت حكومة ديميرئل تعتمد على دعم حزب الحركة القومي حيث أخذ يهدد الأخير بسحب الثقة وعدم دعمه في حالة عدم استجابته لمطاليبه والتي أحدها الضغط على العراق وتصعيد المشكلات معه... راجع:

الحسن: داود أحمد: الأوضاع السياسية في تركيا خلال السبعينات كلية الدفاع الوطني: 1980 - 1981 ص64.

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن حزب الحركة القومي يعادي العراق ويدعي أن كركوك يجب أن تعود إلى تركيا ، ويعد تركمان العراق أسرى ولديه منظمة من التركمان العراقيين الهاربين إلى تركيا تدعى (منظمة تحرير أسرى التركمان في العرق) ويحاول الحزب الاتصال بأي تركماني يسافر إلى تركيا أو يدرس فيها وحري بالإشارة (أن لدى حزب توركش نحو 18 تنظيماً) بينهما منظمة الشباب المثالي والذئاب الرماديين وغيرها تقوم بعمليات متخصصة ومختلفة من أعمال العنف هذا فضلاً عن منظمة قوية تدعى غوريللا. (منظمة مكافحة الفدائيين) : راجع: سعيد محيو: تركيا: أزمة انتماء: أزمة تطور/ جريدة السفير: عدد 2206 في 1980/6/12. وكذلك:

Andrew Mango, Turkey, Durham, 1982, p.2.

ونتيجة لذلك فقد صرح ديميرئل قائلاً: (لا نستطيع تجاهل أنباء نقلت إلى العاصمة التركية تفيد أن العراق أدان سبعة عشر شخصاً من زعماء الأتراك) واتهم ديميرئل القطر باللامبالاة إزاء مطالب تركيا بمعلومات حول وضع التركمان الذين يعيشون في كركوك. راجع: القبس في 1980/8/2.

وفيما يتعلق بتركيا كانت هناك أربع هيئات انفصالية تعاونت فيما بينها هي:-

Rizgari Leftist (التحرير) Apocular وKuk ((تحرير القومية الكردية)) وKawa اليميني , Sam Richard "Kurdistan : The Seareh for Recognition " , Op.Cit , p. 17

كما ظهرت جماعة كردية أكدت على الصفة اللغوية هي Koja walat (الشمس تشرق) وتجدر الإشارة في هذا المجال أن إيران تحاول عن طريق جماعة مسعود البارزاني التسلل إلى الأراضي العراقية ، وإقامة قاعدة عسكرية في هذه المنطقة التي تعتبرها تركيا خطراً على أمنها بعد أن اتضح في المدة الأخيرة أن مجموعة من أكراد تركيا تتعاون مع جماعة مسعود البارزاني المدعومة من قبل إيران: راجع: مجلة الدستور: العدد: 396 / 7 تشرين الأول / 1985: لندن.

أما فيما يخص بليبيا فإنها هي الأخرى تساند مسعود البارزاني وهذه النقطة واضحة لو حاولنا أن نرجع إلى تصريح محمد عبد المالك رئيس المكتب الشعبي الليبي في أنقرة في مؤتمر صحفي له حيث أكد ((أن ليبيا تساند مسعود البارزاني)).

أما فيما يتعلق بموقف الحكومة التركية من تصريح محمد عبد المالك فقد جاء على لسان آرالب الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية حيث أعلن الناطق الرسمي باسم الأخيرة ((أعتقد أن أصدقاءنا وجيراننا يعرفون جيداً موقفنا من الأمن ، كما أعتقد أنهم يعرفون جيداً الأهمية التي تعطيها لوحدة أراضي دول المنطقة)) راجع:

Cumhuriyet, 16-9-1985.

ومن جانب آخر أن تركيا في مناسبة معينة حذرت ليبيا عن طريق السفارة التركية في طرابلس بعد التصريح الذي أدلى به العقيد القذافي في مايس 1985. وأجاب آرالب عن سؤال آخر حول رأيه فيما أعلنه محمد عبد المالك من أن الغرب يحاول استخدام تركيا كآلة قائلاً: ((إن الحكومة التركية هي التي تقرر سياستها الخارجية وإن تركيا ليست أداة بيد الآخرين كما أن ليبيا تعرف ذلك جيداً)).

(42) وفي هذا الصدد تقول صحيفة دي فيلت الألمانية: (تحاول تركيا قدر الإمكان اتخاذ سياسة متوازنة مع جيرانها خصوصاً مع العراق وإيران لأن العلاقة مع هذين البلدين تحكمها الحساسية بسبب النزاع القائم بينهما ، وإن أي خلل في توازن هذه العلاقة سوف يعد من هذا الطرف أو ذاك انحيازاً من جانب تركيا.. وهذا الأمر وبالتالي سوف يقود تركيا إلى مشكلات جانبية هي في غنى عنها وأكثر ما يهم تركيا من الحرب العراقية الإيرانية هو تصاعد نشاط المنظمات الكردية في الدول الثلاث المجاورة لأن استمرار الحرب يعني الفراغ العسكري الذي يدعو الأكراد إلى تصعيد نشاطهم العسكري ، ولذلك فإن تركيا تحاول أن تخلق التوازن في سياستها تجاه العراق وإيران كي تحظى بدور الوسيط لإنهاء حرب الخليج.. فإذن إن المشكلة هي إحدى الأسباب الرئيسة التي تدعو

تركيا لوضع نهاية سريعة لحرب الخليج ومع ذلك فإن إيران تنظر بعين الشك اتجاه تركيا بسبب ارتباط الأخيرة باتفاقيات سياسية واقتصادية وعسكرية مهمة مع العراق.. إن خميني أحس ومنذ البداية بأن قلوب الأتراك تنبض سراً إلى جانب العراق ، وهكذا ينظر الإيرانيين الآن إلى التعاون المشترك بين البلدين في مجال قمع الحركة الكردية).

(43) Noyon, Jennifer, "Bridge over Troubled Regions", Op. Cit., p.81.

(44) 1bid.,

(45) 1bid.,

(46) 1bid.; The Economist, 3-9 November, Vol. 293, No. 7366, pp. 16-17.

(47) جريدة الثورة: العدد 4758: 28/أيار/1983.

(48) المصدر نفسه.

(49) المصدر نفسه.

(50) المصدر نفسه. وكذلك:

Soysal, Ismail, "Seventy Years of Turkish Arab Relations", Op. Cit., p.70.

(51) 1bid., p.81.

(52) 1bid.,

(53) 1bid.,

(54) 1bid.,

(55) مجلة ألف باء، 1984/6/7.

(56) مركز البحوث والمعلومات.

(57) Tashan, Seyfi, "Contemporary Turkish Policies in the Middle East Prospects and Constraints", Op.Cit., p.32

(58) F. Weiker, Walter, "Turkey, The Middle East, and Islam", Middle East Review, American Academic Association for Peace in the Middle East, Vol. VII, No. 3, Spring, 1985, p.32.

(59) صحيفة ترجمان التركية / 1982/3/11 ص16 وكذلك السفارة العراقية في أنقرة / الدائرة الصحفية /.

(60) صحيفة حريت التركية / 1982/3/11، ص16.

(61) وزارة الخارجية العراقية، (بلا)، ص3.

(62) نشرت الصحف التركية في بداية عام 1984 أنباء مفادها أن إيران اقترحت قبل عدة أشهر إعادة تأسيس (حلف) يجمعها مع تركيا والباكستان لتعزيز العلاقات بين هذه

الأقطار شبيهاً بمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية RCD وأضافت تلك الصحف أن المقترح الإيراني وصل إلى مستوى إيجابي بعد أن وافقت عليه تركيا والباكستان. راجع : دراسة خاصة أعدتها وزرة الخارجية العراقية: بدون تاريخ / ص1-2.

(63) المصدر نفسه: ص4.

(64) المصدر نفسه ، ص4.

(65) وزارة الخارجية العراقية: دراسة مقارنة بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة التعاون الإقليمي للتنمية R.C.D / الدولية الثانية، (بلا)، ص1.

(66) تقرير خاص أعدته وزارة الخارجية العراقية: (بلا)، ص7.

(67) وزارة الخارجية العراقية / الدولية الثانية / (بلا) / ص6-9.

(68) المصدر نفسه، ص9.

عقدت منظمة التعاون الاقتصادي E.C.O اجتماعاً في أنقرة في 15 تموز 1985 إذ شملت هذه المباحثات التعاون في الصيرفة والنقل والخدمات البريدية والبرقية وهندسة الإنشاءات والزراعة راجع:

MEED, 15 July 1985.

(69) وزارة الخارجية، الدولية الثانية، (بلا)، ص6-9.

(70) Milliyet, 2. 8. 1984.

(21) صحيفة كريستيان سانيس مونيتور في 28/ 3/ 1984.

(72) Tercuman, 23. 8. 1988, p. 10

نقلاً عن:

Kurkwoglu, Omer, Arab and Turkish Public Opinion Attitudes towards Questions of the two Nations, Op. Cit., p.20.

(73) 1bid.,

(74) 1bid.,

(75) MEED, 5 October,

(76) إن الحكومة التركية، لا تعد الهجمات العراقية على بعض القوى التركية بأنها متعمدة، ولا سيما أن منطقة الحدود التي يسيطر عليها الإيرانيين في جنوب شرقي تركيا وشمال غرب العراق، كان مقراً للمتمردين الأكراد. راجع: وكذلك: صحيفة كرستيان ساينس مونيتور الأمريكية، 28/ 3/ 1984., 1bid.,

(77) طلب كل من إيران وسوريا من الحكومة التركية في حزيران 1982، زيادة تصديره من الجرارات الزراعية لهما. راجع: كون ايدن ومليت في 21 حزيران 1982.

(78) Newsweek, 22. 3. 1982.

(79) أنشأ هذا الحزب محمد منتظري، ويرأس لجنته المركزية في طهران عباس صاباك، فأنه مسؤول عن جناحه العسكري. راجع: مركز البحوث والمعلومات مجلس قيادة الثورة، نقلاً عن واع، أنقرة، 11/ 11/ 1985، العدد 987، ص 7-8.

(80) المصدر نفسه ص7 قامت الحكومة التركية بحظر توزيع ما يقارب 40 مطبوعاً ، ومجلة تطبع في إيران. راجع: صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية 28/ 3/ 1984.

(81) مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة، نقلً عن واع أنقرة، 11/ 11/ 1985، مصدر سبق ذكره ص7.

(82) المصدر نفسه ص8.. قامت هذه المجموعات في أواخر عام 1983، بسلسلة من العمليات التخريبية في أنقرة واستانبول ضد المؤسسات العراقية ، وقد اعترفت إيران بمسئوليتها عن هذه الحوادث. ونتيجة لذلك فقد قامت السلطات التركية على اعتقال رعايا من الإيرانيين والسوريين. راجع: صحيفة كرستيال ساينس مونيتور، مصدر سبق ذكره.

(83) مركز البحوث والمعلومات/ نقلا عن واع: أنقرة/ 11/ 11/ 1985 مصدر سبق ذكره، ص9.

(84) المصدر نفسه، ص10.

(85) المصدر نفسه، ص 10 - 11.

(86) التقرير الشهري: نظرة على العلاقات الإيرانية - التركية، مصدر سبق ذكره، ص43-44.

(87) المصدر نفسه: ص44.

زار تورغوت أوزال طهران في عام 1982 عندما كان نائباً لرئيس الوزراء ، وعقد اجتماعاً مطولاً مع خمنئي حيث قال أوزال (إننا دولتان كبيرتان في الشرق الأوسط وأن أي تعاون وثيق نقيمه بيننا سيكون انموذجاً يحتذى به من قبل العالم الإسلامي ، ويرسي أسس التعاون والتضامن بين الدول تحدث خامنئي، حيث قال أوزال باللغة التركية وشاركهم كل من رئيس وزراء إيران ورئيس الأركان مع أوزال باللغة التركية، في هذا المجال التفت رئيس الدولة إيران إلى وزير خارجيته علي أكبر ولايتي قائلاً:- (أن هذا الوزير هو الوحيد الذي لا يعرف التركية) فعلق أوزال مازحاً (حسناً وماذا يبحث هذا الأجنبي بيننا) راجع

السفارة العراقية في أنقرة ، الدائرة الصحفية. والحق كانت هناك زيارات عديدة، قام بها الوفود الأتراك إلى كل من إيران والأقطار العربية، حيث قام وحيد خلف أوغلو وزير خارجية تركيا السابق بزيارة إلى طهران، كما قام ايفرن بزيارة إلى دولة الإمارات في نيسان وفي الوقت نفسه قام أوزال بزيارة إلى السعودية في 16 آذار ليتبادل الآراء في المجالات السياسية والثقافية والتجارية وبحث موضوع الحرب العراقية الإيرانية ومن جانب آخر قام رئيس وزراء إيران بزيارة تركيا في نهاية كانون الثاني، ولم تعرف إلا تفاصيل قليلة عن نتائج هذه لزيرة، ويبدو أنها أبرمت اتفاقية الحدود بينهما.... راجع:

ELU The Economist Intelligence Unit,: No.1, 1985, p.8.

(88) التقرير الشهري، نظرة العلاقات – الإيرانية – التركية، مصدر سبق ذكره، ص45.

(89) المصدر نفسه، ص45.

(90) رافق أوزال إلى طهران 200 من المسؤولين الأتراك من بينهم 150 شخص من رجال الأعمال فضلاً عن عدد من المسؤولين وبصفة خاصة مصطفى تيتيز وزير الدولة التركي ونواب رئيس الوزراء لشؤون الخزانة والعلاقات الخارجية ومحافظ البنك المركزي وبعض النواب الممثلين للأحزاب السياسية راجع: الانصات: 1/2 / 1986 :

الانصات: العدد 4 – 4/ 1/ 1986 ص7.

(91) الانصات: العدد 4 – 4/ 1/ 1986 ص6.

(92) المصدر نفسه، ص6.

(93) الانصات: العدد: 2– 1986/1/2 ص2.

(94) الانصات: العدد: 6– 1986/1/6 ص6.

(95) الانصات: ص1.

(96) المصدر نفسه: ص1.

(97) المصدر نفسه: ص1.

(98) الانصات: مصدر سبق ذكره: ص2.

(99) الانصات: العدد6 :مصدر سبق ذكره: ص6.

حذر محمد علي بيرزاد أحد المعلقين البارزين في صحيفة ملليت التركية من اعتماد تركيا الكبير على إيران والتي تواجه مشكلات اقتصادية كبيرة بسبب حربها مع العراق مبيناً أن حجم الصادرات التركية لإيران قد بلغ 1.5مليار دولار سنوياً ، مؤكداً أن هذه النسبة تعد كبيرة جداً راجع: الانصات: العدد 8–1986/1/8.

(100) Tashan, Seyfi, (Contemporary Turkis Policies in the Middle East: Prospects and Contraints), Op. Cit., p.19.

(101) قام أوزال نائب رئيس الوزراء التركي في 21 آذار 1982 بزيارة إلى سوريا، وتركزت المحادثات حول زيادة التسهيلات للشاحنات المنطلقة من تركيا وسوريا، فضلاً لموضوع الطاقة الكهربائية من سوريا. راجع: MEED: 19.3.1982.

(102) تجدر الإشارة في هذا المجال، أن الجيش التحريري الأرمني، أخذ يستخدم الأراضي السورية في عمليات معادية ضد تركيا، ومن جانب آخر، يبدو أن هناك نوعاً من التنسيق بين سوريا وكوماندوز العدالة للإبادة الجماعية الأرمنية The Justice Commandos for Armenian Genocide حيث تعمل الأخيرة في لبنان، قام رجال الكوماندوز الأتراك الإغارة على بعض أطراف هذه المجموعات، كان آخرها قتل الناطق بلسان ((كوماندوز العدالة للإبادة الجماعية الأرمنية)) هاكوب هاكوبيان ، وقد أدت هذه الحوادث جميعاً أن تقدم سوريا وعداً لتركيا بعدم سماحها بعمليات ضد تركيا من الأراضي السورية راجع:-

Noyon, Jennifer, "Bridge over Troubled Regions", op cit., p.82; Elu The Economist Intelligence Unit, Quarterly Economic Review of Turkey, Summary, No. 1, March 21, 1985, p. 8.

(103) تجدر الإشارة في هذا المجال، أن نسبة المسلمين في تركيا تبلغ 98%، وتتوزع تركيا إلى أهل السنة، أنهم الغالبية في المجتمع التركي أما فيما يخص بالشيعة فإن نسبتهم تصل إلى 10% من المجتمع راجع:-

Bassmaked mani, Islam Dans Le Monde, politique entrangere, No. 41 1983, p. 961.

يطلق على الأتراك الشيعة عند الحديث عنهم من قبل السنة في تركيا (تركماني علوي) ، بينما يوصف التركي السني ((تركي)) فقط ، وقامت طائفة الشيعة في تركيا على إيجاد حزب الوحدة التركي وذلك في عام 1966 من قبل حسين بالان، وعدد من السياسيين في هذه الطائفة ، وهذا الحزب يؤمن بمبادئ اتاتورك هدفه تثبيت ودعم طائفة الشيعة في تركيا وفي عام 1969، أزاح مصطفى تيميس، حسين بالاي وترأس الحزب وأعلن أن الحزب ليس مذهبياً وأنه يهدف إلى تحقيق الاشتراكية وتأميم الثروات والمصارف وتحقيق الإصلاح الزراعي، وقد أحرز هذا الحزب على 8 مقاعد في مجلس النواب في انتخابات عام 1969، اشترك الحزب بوزارة واحدة هي حكومة أجويد الائتلافية من حزيران عام 1977 (جعل هذا الحزب الأسد شعاراً له واثني عشر نجمة وهي تمثل الأئمة الاثني عشر من مذهب الشيعة).

حاولت سوريا وإيران استغلال هذه الطائفة في الساحة التركية . فيما يخص بسوريا أخذت تدعم هؤلاء من حيث إيصال المساعدات المالية والأسلحة لهم ولاسيما التعاون مع منظمة الابوجلر ، مما ساعد الأخيرة القيام بأعمال التخريب والاغتيالات خلال عامي 1979 - 1980 حيث قامت على اغتيال عدد من الضباط والمراتب من منتسبي القوات المسلحة، أما فيما يخص بإيران فقد كانت تنوي من وراء ذلك تثبيت معالم الطائفية في تركيا.

وبعد قيام الحرب العراقية - الإيرانية كان هناك تنسيق بين حزب الوحدة التركي وحزب الحركة القومي، بغية إثارة التركمان غير الأذربيجانيين ضد العراق. وفي هذا المجال كتب الصحفي كنعان آكن - الذي زار جبهات القتال خلال زيارته لإيران قائلاً: (في الأيام التي زرت فيها جبهات القتال قابلت الأتراك الإيرانيين حيث أن شجاعتهم لفتت انتباهي، فأكدوا بأنهم يقاتلون دفاعاً عن وطنهم وأنهم يضحون من أجل ذلك بأنفسهم وبعد تغيير الوضع ونجاح إيران في الحرب زرت جبهات القتال ثانية، والحق وجدت أن الأتراك الإيرانيين كان لهم دور كبير في النجاح الإيراني، ولاسيما الانتصارات الأخيرة في مدينة خرمشهر.

وجدير بالإشارة أن الأتراك الإيرانيين يشكلون نصف القوات المسلحة الإيرانية ، وأن أكثر القادة العسكريين الإيرانيين هم من أصل تركي فرئيس أركان الجيش الإيراني ظاهر نجاة ، وقائد القوات البرية شيرازي هما من أصل تركي، حتى أن الجسور التي أنشئت على نهر الكارون لعبور القوات الإيرانية صممها ضابط إيراني من أصل تركي.

نعم إن أكثر المحاربين هو أتراك إيرانيون وهم من مكان تبريز وأذربيجان، ويؤكد هؤلاء بأنهم يدافعون عن الأراضي التي عاشوا فيها ويعدون استرجاعهم للأراضي الإيرانية شيء مقدس عندهم).

من وجهات نظر تركيا أن وجود نظام طائفي في كل من سوريا وإيران على تأجج الصراع الطائفي في تركيا وأن رفع السلطة الإيرانية شعار ما يسمى تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول الإسلامية له مغزاه بالنسبة إلى تركيا.

فالسلطة التركية قد أدركت هذا وطلبت توضيح ذلك من إيران بوساطة سفيرها في أنقرة.

راجع: صحيفة الترجمان التركية في (8) تموز - 1982.

(104) Noyon, Jennifer, "Bridge over Troubled Regions", Op Cit., pp.83 – 84.

(105) 1bid.,

(106) 1bid.,

(107) 1bid.,

---

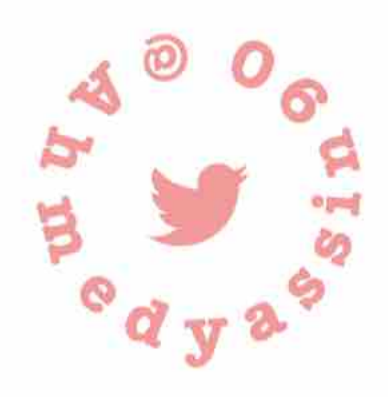
(108) ابودية (دكتور) العلاقات الأردنية التركية في عهد جلالة الملك حسين 1953 - 1985، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية، مكتب ارتباط جامعة اليرموك، 25-1985/4/28 عمان ص 20.

(109) المصدر نفسه، ص 20.

(110) المصدر نفسه، ص 20.

الفصل الثالث

عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

كان لتركيا دور مهم في الشرق الاوسط والمنطقة العربية منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي، وقد اصبح هذا الدور واضحاً عندما اصبحت تركيا طرفاً في مشروع الدفاع المشترك في عام 1950، وعضواً في حلف شمال الاطلسي- عام 1952، وطرفاً في مشروع الحزام الشمالي عام 1953، ثم عضواً في حلف بغداد عام 1955.

ونتيجة لهذا الدور نظرت الاقطار العربية الى تركيا بعين الريبة والشك، بسبب ان تركيا كانت تخدم الاستراتيجية الغربية في الشرق الاوسط والمنطقة العربية... الا انه طرأت بعض التغييرات على السياسة الخارجية التركية ابتدا من 18كانون الاول 1965، وذلك بسبب العزلة الدبلوماسية التركية في الامم المتحدة عند بحث القضية القبرصية، اذ قدم مشروع المسودة من قبل 32دولة كانت غالبيتها من دول عدم الانحياز والاقطار الافريقية وقد وافقت عليها الجمعية العامة للامم المتحدة بـ47صوتاً مقابل 6دول عارضت القرار وغياب 51دولة كان هذا يعني نجاحاً للدبلوماسية اليونانية في اروقة المنظمات الدولية.

وجاءت الازمة القبرصية في تموز 1974 كي تدخل تركيا في اختبار جديد لحلفائها في حلف شمال الاطلسي، اذ اتخذت الولايات المتحدة قرار الحظر ضد تركيا في عام 1975 بسبب الازمة القبرصية، واختبرت تركيا حلفائها الغربيين في منظمة السوق الاوربية المشتركة في اكثر من مناسبة واحدة، اذ وافقت بعض هذه الدول ضد تركيا ورغبتها في العضوية الكاملة للسوق، وموقف المجلس الاوربي في ادانة النظام العسكري التركي الذي جاء في اعقاب 12أيلول 1980 فيما يخص بحقوق

الانسـان في تركيـا.. وقـد دفعـت هـذه العوامـل، ان يعيـد الاتـراك سياسـتهم الخارجية ازاء المعسكر الغربي، وبالتالي التقرب من الاقطار العربيـة وبصـورة خاصـة العراق واقطار الخليج العربي، حيث بدأ الاتراك لا يفكرون بما يسمى في قاموسهم (بالخطر العربي)، بل انصب تفكيرهم على الخطر اليوناني.. ونتيجة لذلك فقد طـورت تركيا علاقاتها مع الاقطار العربية وبصورة خاصة العراق واقطار الخلـيج العـربي، ولا سـيما بعـد ان بـدأ العـراق يلعـب دوراً رئيسـاً في منطقـة الخلـيج والـوطن العـربي والمنظمات الدولية والاقليميـة فضـلاً عـن ان تركيـا تشـترك مـع العـراق في الحـدود والمياه والنفط.

تعد تركيا من الدول الرئيسـة المجـاورة للعـراق، وقـد ارتـبط شـعبها بالشـعب العراقي بروابط دينية وسياسية واقتصادية منذ حقبة زمنيـة ليسـت بالقصـيرة، ولم تستطع المؤثرات السياسية الخارجيـة خـارج المنطقـة الجغرافيـة النيـل منهـا. وقـد تطورت العلاقات العراقية التركيـة في نهايـة السـتينات مـن هـذا القـرن، وكـان مـن نتائجها انشاء انابيب للنفط في السبعينات، والتي ادت الى تنمية العلاقات بينهما في المجال السياسي والاقتصادي، وكانت هذه الانابيب من جانب اخر تدر على الاتـراك منافع اقتصادية هائلة.

ونتيجة لذلك، استطاع البلـدان معالجـة امـور كثـيرة بيـنهما دون تـدخل قـوى اجنبيـة، وكانـت هنـاك زيـارات متبادلـة عـلى مسـتويات عاليـة حتـى في الاوقـات الحرجة التي مرت بها العلاقات العراقية التركية ولا سيما اتخذت تركيـا قـراراً بقطـع المياه ولمدة شهر عن العراق ومع ذلك تم تجـاوز هـذه المعضـلة ومـن دون تـدخل اجنبي فيها.

والحق ان الاتراك اكدوا من جانبهم على بعض المنطلقات النظريـة في السياسـة الخارجية ازاء ادائهم للوظيفة الاقليمية في الشرق الاوسط، لعل من ابرزهـا تطبيـق شعار قائـد تركيـا الحديثـة، مصـطفى كـمال اتـاتورك والـذي يكمـن في: (السـلم في الداخل والسلم في الخارج) هذا الشعار الذي ارسى معالمه اتاتورك بعد حرب

الاستقلال (1919-1922) وكـان للعـراق نصـيب مـن هـذا الشـعار في تطبيـع علاقات تركيا معه. ومن جانب اخر اكد القادة الاتراك منذ منتصف السـتينات مـن هذا القرن، وبعد اخفاقهم في الازمة القبرصية في عـام 1963، وهـو تـاريخ التقـارب التركي مـن الاقطـار العربيـة، عـلى مبـدا عـدم التـدخل في الشـؤون الداخليـة لهـذه الاقطار، وعدت تغيير الانظمة السياسية العربيـة بمثابـة تطـورات داخليـة، ونتيجـة لذلك فان تركيا كانت تؤمن ان علاقاتها مع الوطن العربي تقوم على اساس العلاقات الثنائية، بما ينسجم وظروف كل دولة على حدة.

وقد اتسمت السياسة الخارجية التركية بنوع من الحساسية ازاء مصـالح الامـن القومي العربي، اذ كانت حريصة على ان لا يمس تعاون تركيا مـع الغـرب، ولا سـيما في مجال الدفاع عن الامن القومي العربي، وتمثل هذا الدور ومـن المنطلـق النظـري بعدم سماح تركيا بتمويل المنشآت الامريكية في اراضيها ضد مصالح الوطن العربي.

من هذا المنطلق، فان تركيا رفضت الانضمام الى قـوات الانتشـار السريـع، بعـد احداث افغانستان عـام 1979، مؤكـدة ان هـذا الانضـمام قـد يـؤدي الى الفتـور في العلاقات بين تركيا من جانب، وبين الاقطار العربية من جانب اخر، فضلاً عن ذلـك، فان هذا الانضمام بحاجة الى تعديل ميثـاق حلـف شـمال الاطلسيـ لان الاخـير لـه علاقة بمتطلبات الامن القومي الاوربي، واذا اريـد نقـل هـذه المتطلبـات الى منطقـة الخليج العربي، فانه ينبغي في مثل هذه الحالة تعديل الميثاق المذكور.

لقد حاولت بعض القوى الاجنبية ادخال عامل الضعف في العلاقات بين العراق وتركيا، مستغلة احداث 2آب 1990، وكان من نتائجها خروج تركيا عـلى المنطلقـات النظرية لسياستها الخارجية، والانحياز التام للولايات المتحدة في اسـتخدام القواعـد العسكرية انطلاقاً من الاراضي التركيـة، فضـلاً عـن موافقـة تركيـا السـماح للجيـوش الاجنبية المرابطة في اراضيها وباسم ((قوة المطرقة المتاهبة، والتي

جاءت بحجة مساعدة اكراد شمال العراق، واسداء ما يسمى بالمعونات الانسانية لهم. وكان من نتائج هذا السلوك في السياسة الخارجية التركية، ان انتاب الضعف والوهن علاقات تركيا مع العراق.

السياسة الخارجية التركية تجاه العراق قبل ام المعارك ادى تزايد القوة العراقية قبل ام المعارك الى خشية تركيا منها، اذ عدت الاخيرة هذا التزايد بمثابة تهديد لامنها القومي، لا سيما بعد ان خرج العراق منتصراً في الحرب العراقية-الايرانية، ومن جهة اخرى نظر الغرب وتركيا، بان العراق قد انعطف بزاوية كبرى عسكرياً، فالامة المنتشرة بقرابة ثمانية عشر مليون شخص- وقتئذ- في منطقة اكبر من ولاية كاليفورنيا لم تعد قوة عسكرية من دول العالم الثالث، فجيشها المكون من مليون رجل هو رابع اضخم جيش في العالم، والعراق الان هو قوة تقليدية كبيرة. في هذا المجال، شاهد لاننغ- موظف الاستخبارات الوطنية في وكالة الاستخبارات الدفاعية المختص بالشرق الاوسط وجنوب اسيا في البنتاغون الامريكي-في عام 1987، " وعندما شنت العراق حرباً معقدة بشكل متزايد، وقتلت مابين 000و20 الى 000و30 ايراني في معركة واحدة، وفي المعارك الرئيسة الاخيرة من الحرب، قتل العراقيون 000و65 ايراني، في تلك المرحلة شعر ان بامكان العراق تحريك جيشه الى أي مكان في ايران، واختار العراقيون تعزيز مكتسباتهم وعقدوا السلام عام 1988[(1)].

في هذا الشأن، قال الملك الراحل حسين في مؤتمر القمة الذي عقد في القاهرة بعد احداث، آب 1990: ((لقد خرج العراق من حرب استمرت ثمانية اعوام قوياً مما حفز القوى المعادية للامة الى محاولة التشهير به، والاساءة اليه، ومحاولة تحجيمه تمهيداً للقضاء عليه[(2)]...

علق على هذا الموضوع ليبيساتز قائلاً: ((ان الحقيقة الاولى عن حرب الخليج كانت بديهية منذ الايام الاولى، لمن يعرف القراءة: تدمير قوة العراق وتقويضها لا اكثر ولا اقل.فلو ان المطلوب تحقيق الجلاء عن الكويت، لكان فرض الحصار كافياً: او يظن ان مواطني جنوب افريقيا، اذ يتخلون عن سياسة التمييز العنصري، يخسرون اقل مما يخسر العراق اذا تخلى عن بلد اسمه الكويت اصبح بلا فائدة بعد هذا الحصار نفسه؟ هذا مع العلم بان الحصار المتساهل جداً ضد جنوب افريقيا ادى لتحقيق نتائج حاسمة في غضون اربع سنوات. المشكلة بالنسبة لحصار يفرض على العراق هي ان نتائجه لابد ان تكون اسرع بكثير، انه سيناريو كارثة، هذا ما تم الاعتراف به، بصوت عال في شباط 1991، وبصوت منخفض في شهر اب 1990: ينسحب العراق من الكويت، والته العسكرية لم تمس))[3].

في خضم هذه التطورات، نظمت ندوات في تركيا لتقويم القوة العسكرية العراقية، من بينها الندوة التي اقامها معهد السياسة الخارجية في انقرة في الاسبوع الاول من شهر تشرين الثاني 1989 لبحث مفاوضات خفض الاسلحة التقليدية في اوربا، اشار المشتركون فيها: " الى ان العراق يملك حالياً "صواريخ يمكنها ضرب العاصمة التركية من بغداد "[4].

ومن ناحية اخرى القى الامين العام لحلف شمال الاطلسي- محاضرة في انقره جاء فيها:"ان تركيا تطالب- ونحن نؤيد هذا- بان يلتزم الحلف بالدفاع عنها ليس في وجه التهديدات السوفيتية فقط- كما كان الامر دائماً "- بل ان يشمل تهديدات دول الشرق الاوسط ايضاً"[5]. وفي هذا المعنى يقول اوزال في تصريح لصحيفة حريت: " ان العراق خاض حرباً مع ايران ومن ثم اعتدى على الكويت، فمن يضمن بانه لن يهاجم تركيا او يتحرش بها...."[6].

واضاف اوزال قائلاً: " ان العراق وقبل احتلاله للكويت حرض جميع الدول العربية على اتخاذ موقف ضد تركيا في المسألة المتعلقة بالمياه، وعمل من اجل ان لا تقدم اليابان واوربا قروضاً لتركيا "[7]. ولكن اوزال مع جانب اخر، يقول في صدد تقويمه القوة العراقية: " ان العراق ليس قوة قوية وان الاسلحة التي يستخدمها استوردها من الخارج، وان ترسانته ومعداته كلها من الخارج وتحت تاثير هذا الشرط سوف لن يستطيع القيام بصيانة اسلحته وادامتها من خلال الاقتصاد بقطع الغيار، ولو وضعنا النفط جانباً، فان العراق يعد احدى دول العالم الثالث.."[8].

قال اوزال: " تساءلت في اثناء حديثي مع الرئيس بوش حول خشيتهم من استعمال العراق الاسلحة الكيماوية، تساءلت من اين حصل العراق على هذه الاسلحة، انكم تتهمون تركيا بهضم حقوق الانسان وغيرها من الاتهامات، فلم تستطيعوا التوصل الى نتيجة مع تجار الاسلحة الذين هم وحدهم يقفون وراء حصول العراق او غيره على مثل هذه الاسلحة الفتاكة "[9].

وقد انتقد اوزال الاوربيين لتزويدهم العراق بالتكنولوجيا التي مكنته من صنع الاسلحة الكيماوية لبيعهم اسلحة ثقيلة الى بغداد وطهران خلال سنوات الحرب العراقية الايرانية الثماني[10]. اكد على هذا المعنى صفاء مورسال، اذ كتب مقالة في صحيفة الزمان، جاء فيها: ((ان القرصنة التي يقوم بها العراق سببها الدول التي باعت العراق الاسلحة لاعوام عديدة))[11].

يقول جيمس بيكر في مذكراته: ((قال الرئيس اوزال لي: " انه ينبغي- كحد ادنى- تدمير ما بحوزة العراق من صواريخ سكود ومنشأته الكيماوية- ويجب طرده من الكويت بقوة السلاح لو اقتضى الامر... هل نحن بسبيلنا الى التخلص من صدام حسين؟ وردت قائلاً: ((ان القانون يمنعنا من اتخاذ اجراءات لمساعدة المسؤولين الاجانب. ان تركيزنا ينصب على خنقه من خلال العقوبات السياسية

والاقتصادية)). واضاف اوزال: ((اننا في حاجة للاجهاز عليه، فالجميع معرض للخطر اذا استمر وجوده، اننا سنكون في خطر حقيقي، رجاء ان تبلغ الرئيس بوش بالمضي قدماً في ذلك))[12].

وقد تحدث اوزال في 16شباط 1991 في الاكاديمية العسكرية باستنبول/قائلاً: ((ان العراق كان يشكل تهديداً كبيراً لجيرانه، وكان سيضرب سوريا او تركيا بعد ايران والكويت، وكان تصرفنا حكيماً في مساندة دولة الولايات المتحدة باستخدام قاعدة انجولك)) [13].

وعلى هذا الاساس، فان تركيا اكدت عندما توقفت العمليات الحربية ضد العراق في 28شباط 1991 ان من اهم العناصر والمتطلبات الضرورية للنظام الامني في الشرق الاوسط بغية احلال السلام في المنطقة ان يتم تدمير ما تبقى للعراق من اسلحة الدمار الشامل تحت اشراف الامم المتحدة ومواصلة الحظر الدولي على تصدير الاسلحة الى العراق واحكام القيود والضوابط الدولية لمنع العراق من اعادة بناء قدراته العسكرية، واخضاع النفط العراقي لجهاز دولي مكون من دول التحالف والدول التي تضررت اقتصادياً بسبب الحرب ومنها تركيا لضمان التزام العراق بدفع تعويضات الحرب دون تحويل عائداته النفطية من جديد الى الاغراض العسكرية[14].

ان القادة الاتراك بشكل عام يؤكدون على الحقيقة نفسها، اذ يقول سليمان ديمرئل في رسالة بعثها At the Meeting y the Eisenhower Exchange Feliowship. في 22نيسان 1999- جاء فيها: (ان تعاوننا التام مع الولايات المتحدة في حرب الخليج،تتواصل في التعاون من خلال مراقبة حظر الطيران في شمال العراق.ونحن نفضل ازالة اسلحة الدمار الشامل من الاراضي العراقية. ومن جانب اخر،تؤكد تركيا الاحتفاظ على وحدة العراق وسيادتها ووحدتها الاقليمية)[16].

ويتضح مما تقدم ان تركيا ومنذ بداية الازمة وهي طرف مهم من الاطراف الاقليمية كانت لها الرغبة لدفع الموقف الى درجة الصدام العسكري للتخلص من القوة العسكرية العراقية[17]. ومن ناحية اخرى، فان حرب الخليج، دفعت تركيا الى توجهات استراتيجية جديدة، ولا سيما بعد انحسار دورها وانخفاض اهميتها الاستراتيجية في ظل مفهوم الوفاق الدولي، وتزايد هذا الاحساس بعد التغييرات السريعة في اوربا الشرقية عام 1989، والتوجهات الجديدة في اوربا نحو اقامة اوربا وحدتها، مما دفع بتركيا الى هامش النظام الغربي وقد انعكس هذا على المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة الى تركيا، ولا سيما اذا عرفنا ان تركيا في هذه الحقبة كانت تعاني من البطالة والتضخم المرتفعين، مما اضعف تركيا في نزاعاتها الاوربية مع اليونان، فضلاً عن رفض السوق الاوربية المشتركة في تشرين الثاني 1990 عضوية تركيا فيها[18]. وقد اتضح هذا من خلال المقابلة التي اجراها التلفزيون البريطاني مع اوزال في 22آب 1990 والتي اكد فيها ان قرار بلاده تطبيق العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة ضد العراق هو مسألة مبدا ونفى ان تكون تلك الخطوة محاولة لتسهيل اشتراك تركيا في عضوية السوق الاوربية المشتركة غير انه قال ان بلاده تستحق تعويضات مقابل اجرائها الفوري الذي اتخذته وقال ذلك قد يتاتى على شكل زيادة حصة واردات السوق الاوربية من السلع التركية((ونتيجة لموقف تركيا من حرب الخليج فقد حصلت تركيا على وعد من الرئيس بوش ببذل مساع جديدة وقوية مع السوق الاوربية المشتركة بغية ضمها اليها[19]. والاهم من هذا كله ان تركيا ترغب في الحصول على اعتراف من الغرب بانتزاع 38% من الجزيرة القبرصية التي استولى عليها في 15تموز1974[20]. ومن ناحية اخرى، بدا الاتراك الربط بين مسالة المياه ودخول العراق الكويت وفي هذا المعنى كتب ممتاز سوسيال مقالة في صحيفة حريت تحت عنوان"عدم التناسق" جاء فيها:(ان العراق يريد نصيبنا من مياه الفرات

ودجلة لانه يعدهما مياه الله، واحتل الكويت قائلاً(ان النفط الموجود تحت الارض هو نفطه)[21].

وفي هذا المعنى كتب يالجن دوغان مقالة تحت عنوان: ((الاحلام الجنونية في العراق))، في صحيفة ملليت، جاء فيها: ((.. والاثر المباشر للحرب يظهر في موضوع احقية تركيا في المياه، وسيقتنع العرب الذين دعموا العراق في موضوع مياه دجلة والفرات ضد تركيا انهم كانوا مخطئين بعد الهجوم على الكويت))[22].

وكتب التيمور كيليج مقالة تحت عنوان: ((التجاوز العراقي))، في صحيفة ترجمان جاء فيها((اما على الصعيد التركي فلا نستطيع القول بان الاذى سوف لا يلحق بناوهو على ابوابنا، ضمن الممكن ان يقف امامنا صدام حسين من اجل حماية المصالح العربية الا وهي المياه في المنطقة))[23]. اما صحيفة ((حريت)) التركية فانها ذهبت قائلة: ((وجه العراق انظاره نحو مشروع جنوب الاناضول- الجاب- الذي يضايقه كثيراً وذلك عقب انقطاع خط الانابيب الذي يعد شريان الحياة بالنسبة للعراق... وان العراق بدا بتعزيز قواته على حدودنا الجنوبية الشرقية بعد اعلان تركيا ايقاف النقل عبر اراضيها))[24].

وفي اعتقادنا، ان وجهات النظر التركية وعلى المستوى الحكومي كانت متفقة تماماً مع وجهات النظر غير الرسمية ازاء الموقف عن العراق، ليس بسبب وجود الاخير في الكويت في 2آب 1990، لاجل تحطيم القوة العراقية والتي تنامت كثيراً في العقد الاخير من نهاية القرن العشرين، لان تركيا بحكم وجودها والتزاماتها في حلف شمال الاطلسي، تمثل الستراتيجية الغربية في المنطقة العربية، وقد كان هناك خط مشترك بين الستراتيجيتين للحد من القوة العراقية، والتي اصبحت وغدت القوة الرئيسة في المنطقة بعد انتهاء الحرب العراقية-الايرانية. وقد كشفت هذه الاحداث، نوايا وخطط السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، ولا سيما الموضوع

المتعلق بالموصل، ومدى اهتمام تركيا بها منذ معاهدة لوزان عام 1923، وتخصيص الحكومات التركية المتعاقبة ميزانية خاصة لها، على الرغم من الكتمان الشديد ازاء هذا الموضوع، وقد كان وراء هذا الموضوع، بعض الاتجاهات التي تحمل الطابع الطوراني، ممثلة في بعض الصحف التي يسيطر عليها اثرياء اليهود ويهود الدونما في تركيا.

ومن ناحية اخرى، انه منذ عام 1950، أي منذ الازمة الكورية قبل اربعين عاماً، لم تكن هناك فرصة ايجابية امام تركيا لاثبات قوة تحالفها مع الغرب، وامكاناتها المادية والمعنوية للحفاظ على المصالح الغربية في الشرق الاوسط، وعليه نرى انها استغلت حرب الخليج الثانية لاثبات هذا الدور للغرب[25].

المبحث الأول

تركيا وقضية الكويت

كانت هناك مصالح مشتركة بين العراق وتركيا، اذ كان العراق يصدر 54% من نفطه الى تركيا، وما يقارب 5و1مليون برميل من النفط في اليوم الواحد[26]. أي نصف الصادرات العراقية من النفط. ومن ناحية اخرى تنطلق ثلاثمائة الف كيلو متر من الانابيب من حقول محافظة التأميم النفطية لتصل الى مصبات يومورتاليك على شاطئ البحر الابيض المتوسط، ونتيجة لذلك فقد كان هناك ارتباك داخل القيادة التركية، اذ ان مرور النفط في اراضيهم كان يعود على اقتصادهم بـ300مليون دولار في العام، فضلاً عن ذلك فان بغداد كانت تزود تركيا بثلاثة ارباع ما تحتاجه من الطاقة[27]. وقد قدرت الاستيرادات التركية من العراق بـ 18% من استيراداتها الكلية، في حين بلغت الصادرات التركية الى العراق 13% من صادراتها[28].

والحق، كان العراق يحصل على واردات من تركيا ولا سيما المواد الغذائية وعلى راسها العدس والحمص والفواكه والطماطم. ورغم ان العراق يستورد اللحوم من البرازيل واستراليا، الا انها كانت تستورد الماشية من تركيا اثناء حربها مع ايران[29]. وقد استوردت تركيا خلال سنوات الحرب العراقية الايرانية بضائع بقيمة 93و7بليون دولار من العراق، وصدرت اليه بضائع بقيمة 88و4بليون دولار[30]. فضلاً عن ذلك، فان تركيا تعد المصدر الرئيس للحديد والمعادن للعراق[31]. بحيث ان تركيا اصبحت العميل التجاري الاول مع العراق في العالم الاسلامي[32].

وعشية دخول العراق الكويت في 2اب 1990، قامت تركيا في اليوم نفسه باصدار بيان حول الاحداث في الكويت جاء فيه ((تشعر تركيا بالقلق العميق لان حالة التأزم التي كانت قائمة بين الكويت والعراق قد ادت الى دخول القوات العراقية اراضي الكويت منتهكة سيادة الكويت ووحدته الاقليمية. اننا نتابع باهتمام

هذه التطورات التي جرت في منطقة قريبة جداً من بلدنا، ونامل في ان لا تؤدي الاوضاع الى تصاعد في المنازعات الحالية في المنطقة، وان ايجاد تسوية يمكن ان تعيد للكويت سيادته ووحدة ترابه، ويمكن التوصل اليه باسرع ما يمكن. " وفي الوقت نفسه صرح وزير خارجية تركيا قائلاً: " ان احتلال الكويت غير مقبول، وانه من الضروري للعراق الانسحاب منها"[33]. ومن ناحية اخرى، دعا نائب وزير الخارجية التركي توكاي اوز شيري السفير العراقي في انقرة السيد طارق عبد الجبار جواد الى مكتبه، واعرب له عن اهتمام تركيا الجدي بقضية دخول العراق الكويت وفي هذا المجال قال فرهات اطامان الناطق باسم وزارة الخارجية التركية لقد اخبرنا السفير العراقي باننا نامل ونريد حلاً سلمياً لازالة التوتر الحالي في المنطقة، ومنع تصاعد التوتر في المنطقة القريبة من حدودنا، وطلبنا حماية ارواح مواطنينا هناك واحترام سيادة الكويت)[34]. وقد اكد السفير العراقي في انقرة بانه يجب الا تحدث تدخلات خارجية لان هذه المسالة مسالة داخلية[35]. وان اغلاق خط الانبوب سوف يلحق الضرر بتركيا، لان الاخيرة توفر40% من احتياجاتها النفطية من الغرب وتساءل السفير قائلاً: من اين ستوفر هذه الكمية اذا قطعت الخط؟"[36]. تحدث رئيس الوزراء يلدرم اكبلوط عن ازمة الكويت في اجابته على اسئلة الصحفيين قائلاً (ان الموضوع مثير للقلق، واتمنى زوال الازمة في اقصر وقت، اعادة الارض والسيادة الى الكويت)[37].

اما وزير الدولة التركي فانه اكد حديث اكبلوط مشيراً (الى خط الانابيب، اذ ان حبل العراق في ايدينا)[38]. وعلى الرغم، من ادراك الولايات المتحدة لطبيعة العلاقات العراقية التركية، فقد حاولت جر تركيا الى جانبها، وفي هذا المجال، اوضح بوش لتوركوت اوزال رئيس جمهورية تركيا وقتئذ (ان التعاون الدولي ضد العراق يعتمد الى حد بعيد على ايقاف صادرات النفط، وفي الوقت نفسه قمنا لتوه بهذا المسعى لدى السعوديين، اذ قاموا بتاييد مقترحنا هذا)[39].

رجع اوزال الى انقرة في 3 آب 1990 من عطلته، واتصل هاتفياً بالرئيس بوش، اذ طلب منه الاخير مقاطعة العراق اقتصادياً. وعليه فقد تم دعوة مجلس الامن القومي التركي لمناقشة هذا الموضوع. ونتيجة لذلك فقد اتصل اوزال بالملك فهد، وناقش معه الضرر الذي سيلحق بتركيا في حالة غلق انابيب النفط المار عبر الاراضي التركية، وما سيترتب عليه من مشكلات، وطلب منه الدعم الكافي لذلك[40].

وفي هذا المجال قال الرئيس بوش لاوزال في حديثه الهاتفي (ان خط الانابيب فرصة كبيرة امامنا للضغط على العراق)[41]. لكن صحيفة ديلي نيوز التركية ذكرت تصريح اوزال حول غلق خط الانابيب والذي جاء فيه(ان اغلاق خط الانابيب لم يكن موضوعاً رئيساً في حديث اوزال الهاتفي مع بوش، وان الولايات المتحدة لم تطلب شيئاً كهذا[42].

وفي هذا المجال، ذكر جنيت ارجا يورك في مقالة له في صحيفة جمهوريت التركية تحت عنوان (اب الشرق الاوسط) جاء فيها (الاتصالات الهاتفية التي اجراها اوزال مع الرئيس الامريكي ورؤساء الاقطار العربية، لم تكن في حوزتنا معلومات ازاءها، وهل اطلع رئيس الوزراء عليها او لا؟ من المعتقد بان اوزال قد اطلع وزير الخارجية على بوزو على تفاصيل هذه الاتصالات)[43]. وبعد هذه الاتصالات، دعا الرئيس اوزال مجلس الامن القومي الاجتماع لدراسة الموقف[44].

وعلى الرغم من تأكيد اوزال دعمه للرئيس بوش الا انه لم يقيد نفسه باي التزام حازم واحجم عن ايضاح له بانه سيستقبل في اليوم التالي موفداً من بغداد، وفي الوقت نفسه اتصل بالرئيس الايراني رفسنجاني[45]. وخصوصاً انه كانت هناك محاولات من بغداد حول حياد ايران في مسالة الكويت. ومن جانب اخر، اتخذت تركيا موقفاً مشتركاً مع سوريا، التي توترت علاقتها معها الى حد كبير قبل الازمة،

ونتيجة لذلك، تم اتصال اوزال بالمسؤولين السوريين في اليوم الثاني من ازمة الكويت[46].

في ظل هذه الظروف، جاءت زيارة السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس جمهورية العراق الى انقرة في 5آب 1990[47] ، اذ سلم السيد رمضان رسالة شفهية من السيد الرئيس صدام حسين الى الرئيس اوزال. وفي هذا المجال، ذكرت صحيفة كون ايدن التركية، ان السيد الرئيس صدام حسين طلب في رسالته هذه من الرئيس اوزال " اعتراف تركيا بالحكومة الجديدة في الكويت، وعدم حماية عائلة الامير الكويتي، وفي حالة اتحاد العراق مع الكويت مستقبلاً، يتم اعتراف تركيا به، وعدم غلق خط الانابيب والتدخل في الازمة، لان غلق تركيا لخط الانابيب سيؤدي الى جو من عدم الثقة بين البلدين"[48].

اكد الرئيس اوزال للسيد رمضان: ((التزام تركيا بشعار((السلم في الداخل والسلم في الخارج))[49] ، وان تركيا لا يمكن ان تخوض حرباً بسهولة ضد أي دولة اجنبية، وانها تعمل في سبيل عدم اثارة أي مشكلة مع الدول التي حولها. وتؤمن في الوقت نفسه بان القوة لاتحل اية مشكلة، لانها تثير المشكلات من جديد، وان تركيا تهدف بشكل رئيس الى عدم الحاق الضرر بها والمحافظة على اعتبارها في المنطقة، ونحن عندما نتكلم بذلك مع العراق نستند الى علاقة صداقة تاريخية تربطنا بالعراق.. وانه طوال السنوات الثماني من الحرب قد اعتمدنا سياسة الحياد تجاه البلدين الجارين، وبالرغم من هذه السياسة المحايدة فقد اقمنا علاقات ايجابية مع العراق وبالفعل تم خلال هذه المدة انشاء انبوب جديد لنقل النفط بين البلدين، وتوصلنا الى نتائج طيبة في توسيع حجم التعامل الثنائي.. وقد تم في هذه المدة نفسها اقامة علاقات طيبة مع ايران ايضاً، ولكنها لم تكن بالمستوى نفسه الذي كان مع العراق. ومنها مثلاً منح العراق قروضاً بقيمة ملياري دولار، ولكن تركيا قد تكون مجبرة على تطبيق قرار الحظر ضد العراق في حالة اتخاذ مثل هذا القرار من قبل مجلس

الامن الدولي"[50]. وقد ذكرت صحيفة (Hurriyet) التركية: " بان حكومة انقرة حذرت صدام حسين تحذيراً شديداً عبر طه ياسين رمضان، قائلة: اسحب جنودك والحكومة التابعة لك، وانه ليس بالامكان الاعتراف بالحكومة الكويتية التابعة للعراق، لان ذلك قد يؤدي الى ردود الفعل الدولية ". فضلاً عن ذلك فقد ذكرت الصحيفة نفسها" ان السيد رمضان سلم رسالة الى الرئيس اوزال لتقديمها الى الرئيس بوش، وكانت الرسالة تنص على ان أي تدخل يحدث للكويت سيعد تدخلاً على بغداد"، واضافت الصحيفة " ان اوزال لم يرد على الاسباب التي اوضحها العراق لدخوله للكويت ولطلبه اشتراك تركيا في الحظر الاقتصادي".

وقد اوضح السيد رمضان لاوزال ((بان الطرف المشترك في الحظر الاقتصادي او التدخل العسكري الاجنبي سيكون خاسراً. ان امن الكويت نعده امن العراق، وان أي تدخل في الكويت سيكون له الرد المناسب))[51] ، ورد الرئيس اوزال على تعقيب السيد رمضان قائلا: ((ان الموضوع مهم، لانه لا يهم الكويت فقط، لانه بجانب الكويت هناك السعودية ودولة الامارات العربية.. والمسالة هي مسالة نفط الخليج))[52]. ان تاكيد اوزال على مسالة نفط الخليج، كان يعني من جانب اخر، ان الغرب عد الوجود العراقي في الكويت بمثابة تهديد حيوي للمصالح النفطية الامريكية والغربية في الخليج منذ احداث ايران عام 1979 [53].

ذكر اوزال للسيد رمضان انه كان بامكان العراق ايجاد حل سياسي لازمة الكويت، فاجاب المبعوث العراقي قائلاً: ((لا زالت هناك امكانية حقيقية لايجاد هذا الحل.. وارجو ان يكون لتركيا دور ايجابي في مثل هذه المحاولة، مع اننا نعرف انكم قد تتعرضون الى ضغوط من جانب الولايات المتحدة)). وقد رد اوزال قائلاً: ((نعم ستكون هناك ضغوط كبيرة، على اية حال كنا نتمنى ان لا يحصل ما حصل، ونرى ان تنسحبوا الان بسرعة، اما نحن في تركيا فسنتصرف بما ينسجم مع مصالحنا

وتتذكرون اننا قد تعرضنا لضغوط كبيرة خلال الحرب العراقية- الايرانية من اجل غلق الانبوب العراقي، ولكننا رفضنا غلق هذا الانبوب))[54].

وقد علق السيد رمضان على لقاءه باوزال قائلاً: ((اذا كانت هناك مفاجاة فانها تتمثل في موقفي الرئيسين التركي اوزال، والرئيس المصري حسني مبارك، فقد كنا نعرف انهما مرتبطان بالسياسة الامريكية. ولكننا لم نتوقع، برغم ذلك ان يتخذوا موقفاً مبالغاً فيه ضد العراق))[55]. ونتيجة لذلك، فان اوزال اكد على:(انسحاب العراق من الكويت، واعادة السيادة الوطنية والاستقلال للكويت من خلال الادارة السابقة التي كانت تتولى الحكم هناك.. ان صدام حسين قد عرض المصادر النفطية في الشرق الاوسط الى الخطر باحتلاله الكويت، بعد كل هذه التطورات لن تعود المنطقة كما كانت عليه من قبل)[56]. وقد ذكر اوزال في7كانون الثاني1991:(ان احتلال العراق للكويت اظهر مدى خطورة الازمة في الشرق الاوسط، وتركيا تمثل وتتبنى سياستها الخاصة بها تجاه الازمة، وليست ممثلة للغرب. ان تركيا اقوى دولة في الشرق الاوسط في الوقت الراهن وهي قوية بما فيه الكفاية للنهوض بدورها وليس كشرطي في المنطقة))[57]. وتحت ظل هذه الظروف، قوم اوزال الوجود العراقي في الكويت قائلاً: (ليس بالامكان عودة الموقف بالنسبة للرئيس صدام حسين الى ما كانت عليه قبل عملية ضمه للكويت.. الحقيقة كان بامكان صدام ان ياخذ مساحات معينة ومهمة لو لم يغز الكويت، من خلال الاستمرار في الضغط عليه.. كان بالامكان ان ياخذ جزيرة بوبيان او قسماً منها، وكان بالامكان ان يمسح ديونه للكويت سواء كان بالتهديد او غير ذلك من الامور الاخرى)[58]. وفي هذا المجال، يتبادر الى الذهن السؤال الاتي: هل كان بامكان اوزال ان يقوم بدور الوساطة بين العراق والكويت؟ وفي الحقيقة سئل اوزال في مناسبة حول دور الوساطة فاجاب قائلاً " من الصعب ان تقوم تركيا بدور الوسيط، وان الوساطة الوحيدة هي في نصح العراق بقبول قرارات الامم المتحدة، وان الهامش المتبقي للمفاوضات ضئيل

جداً ان لم يكن معدوماً"[59]. وفي الحقيقة، ان تقويم اوزال للوجود العراقي في الكويت، وعدم امكانية تركيا القيام بالوساطة بين العراق والكويت، تنقصه الدقة العلمية، لان المسالة لا تتعلق باكتساب العراق لمساحات من الاراضي الكويتية، لان الولايات المتحدة استخدمت الكويت بعد الحرب العراقية الايرانية لتنفيذ مخططاتها في منطقة الخليج العربي، وقد وصف هنري شولر مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن هذه الحالة:"بانها حرب اقتصادية ضد العراق"[60].

ان الحرب الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة هي التي دفعت الكويت الى زيادة انتاجها النفطي ابتداء من 8آب 1988 [61] ، أي بعد يوم واحد من موافقة ايران على وقف اطلاق النار مع العراق، وكان الاخير بحاجة الى اسعار نفط مستقرة لتمويل مشاريع اعادة الاعمار بعد الحرب. وادى اجراء الكويت الذي انتهك اتفاقيات الاوبيك الى تدن كبير في اسعار النفط، اذ هبط سعر الخام من 21دولاراً للبرميل الواحد الى 11دولاراً، مما كلف العراق 14مليار دولار في السنة. وقد طالبت الكويت في اذار 1989 بزيادة مقدارها 50بالمائة في حصتها المقررة في اطار الاوبيك، وقد تم رفض هذا الطلب في اجتماع اوبيك في حزيران 1989. الا ان الكويت اعلنت بلسان علي الخليفة وزير نفطها لا تلتزم بنظام الحصص، واكثر من ذلك، فقد ضاعفت الكويت انتاجها ليصل الى ما يزيد على مليوني برميل يومياً[62]. ان انخفاض سعر النفط الى 12دولاراً للبرميل، كان يعني خسارة الموازنة العراقية من 6الى 7دولارات[63]. من ناحية اخرى جاء في التقرير الذي اعده اللواء فهد احمد الفهد مدير امن الكويت والمقدم الى وزير الداخلية في 22تشرين الاول 1989 ما ياتي: ((لقد اتفقنا مع الفريق الامريكي على انه من الاهمية بمكان الاستفادة من تدهور الاوضاع الاقتصادية في العراق كي نمارس الضغوط على حكومة هذا البلد بهدف تازيم الامور على الحدود المشتركة ومن اجل ترسيم الحدود الاقليمية

لصالحنا. ولقد ابلغتنا وكالة الاستخبارات الامريكية وجهة نظرها حول افضل الوسائل والاساليب لاستمرار تلك الضغوط. ان مسؤولي الوكالة اكدوا لنا على اهمية تنسيق تلك النشاطات على المستويات العليا[64]. والحق، يكشف هذا التقرير حول مدى سعي الكويت تسوية النزاع الحدودي الخاص ببوبيان ووربه لصالحها، من اجل منع العراق من الوصول الى الخليج العربي[65].

وفي هذا المجال، ذكر ميلتون فيورست في صحيفة نيويوركر ان رجل الاعمال علي البداح اكد قائلاً: " اعتقد انه لولا ان الامريكيين ضغطوا، لما كانت العائلة المالكة قد اتخذت الخطوات لاستفزاز صدام"[66]. وفي هذا المعنى قال الدكتور موسى المبارك استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت:(لا اعلم بماذا تفكر الحكومة، لكنها تبنت موقفاً متشدداً للغاية مما يجعلني اعتقد ان القرارات ليست كويتية محضة. وفي اعتقادي ان الكويت لابد وان تكون قد تشاورت في موضوعات كهذه مع السعودية وبريطانيا وكذلك مع الولايات المتحدة)[67]. ويجب تاكيد حقيقة اخرى، هي ان الكويت قامت خلال الحرب العراقية الايرانية باستخراج النفط من حقل رميلة، قدر العراق قيمة حصته منها ما يقارب 2400 مليون دولار. أي ما يقارب 5و2بليون دولار. ولم تستطع الكويت ان تنكر مثل هذه الحقيقة[68]. ومن جانب اخر، حاول العراق ان يحل مشكلات مع الكويت بالطرق السلمية، وقد اكدت هذه الحقيقة كلية الحرب الامريكية، التي جاء في تقريرها: ((ومرة اخرى كان يلقي الصد، وحافظت الكويت على مسلك اجمع المراقبون على انه اتسم بالغطرسة والتشدد[69]. وفي هذا المعنى، قال مسؤول كبير في ادارة بوش: ((فقد كانت الكويت تزيد من الانتاج وعندما جاء العراقيون طالبين منها التصرف ازاء ذلك.. رفضوا بعبارات جارحة، كانوا قذرين.. كانوا اغبياء.. وكانوا متغطرسين، كانوا رهيبين))[70].

اما فيما يتعلق بعدم امكانية قيام تركيا بالتوسط بين العراق والكويت، فان ذلك يخالف الحقيقة، لان علاقات تركيا قد توطدت مع العراق قبل نشوب حرب الخليج، ناهيك عن علاقة تركيا مع القوى الغربية، كان بامكانها ان تقوم بهذا الدور. ومن جانب اخر، لابد من التاكيد على ان العراق كان ينوي الانسحاب من الكويت، وقد جاء هذا على لسان الملك حسين، وفي مكالمة هاتفية له مع السيد الرئيس صدام حسين، الذي اكد: ((... قال الرئيس صدام حسين، ان الجيش العراقي واستجابة لطلب متزن من الدول العربية- وليس تحت التهديد او الاستفزاز او الادانة- سيكون مستعداً للانسحاب من الكويت- وان الانسحاب سيبدأ خلال ايام وينتهي خلال اسابيع..[71]. وفي هذا المجال، جاء في (الكتاب الابيض الاردن وازمة الخليج) من اعلان العراق سحب قواته من الكويت اعتباراً من الساعة السابعة من بعد ظهر 3آب 1990[72]. الا ان الحكومة المصرية اصدرت بياناً ادانت فيه الوجود العراقي في الكويت، فضلاً عن قرار ادانة العراق في 3آب 1990من قبل جامعة الدول العربية باغلبية 14صوتاً[73].

وقد استغل الاتراك ازمة الكويت، محاولين ربطها ببعض المشاكل الاقليمية مع العراق التي انتهت في منتصف العشرينات كمشكلة الموصل، وقد كان هذا واضحاً في تصريح بلغت اكارجلي الذي قال: ((يدعى الرئيس العراقي بان الكويت اراض تابعة للعراق، وهو يعود الى عهد الدولة العثمانية، وعلى غرار ذلك نقول في هذا المجال: بان كركوك والموصل اراض تركية، وفي هذا الشان يجب اغلاق خط انابيب النفط))[74].

وفي هذا المجال، سالت مجلة ((نقطة)) التركية في اواسط ايلول 1990 مورتون ابراموفيتش عن حقيقة ما يشاع عن اتفاق سري تركي- اميركي لاعطاء تركيا الموصل وكركوك. وقد نفى ابراموفيتش في اجابته هذه المعلومات، لكنه اضاف قائلاً: ((ان واشنطن ضد كردستان مستقلة))[75]. والحق كشف الصحفي التركي

توفان تورينتش في صحيفة ((حريت)) بعض النوايا التركية في الموصل، مؤكداً انه من قبل شهر ونصف شهر من بدء العمليات العسكرية ضد العراق حصل اجتماع ثلاثي بين اوزال واكبولت والجنرال نجيب تورمتاي[76] ، اذ بادر اوزال بالقول: ((لا اظن ان صدام حسين سينسحب من الكويت لذا فان عمليات جوية ستبدا في الايام القليلة المقبلة، وهناك احتمال كبير الا يبقى في العراق حجر على حجر، سيكون ذلك مؤسفاً لناس كثيرين، ولكن لا مكان لجلب العراق الى جادة الصواب.. بعد العمليات الجوية هناك احتمال كبير ان تبدا قوات التحالف الدولي عمليات برية لتنظيف الكويت من العراقيين، وستنتهي هذه العمليات باطاحة صدام حسين، الان اصغوا الي جيداً لما ساقوله انه طالما تطأ قوات التحالف الدولي الاراضي العراقية فلندخل نحن من الشمال ولنصل حتى الموصل وكركوك.. انني اسال: هل من الممكن الدخول الى شمالي العراق في اللحظة نفسها؟ وهل يمكن ان نصل الى الموصل وكركوك؟ هل يكون ذلك موضع نقاش؟ اذا فعلنا ذلك فليس فيه ما هو سيء))[77].

وقد اجاب تورمتاي قائلاً: ((اذا دخلنا الى شمالي العراق فهذا سيكون في راي خطأ كبيراً جداً، لاننا لا نستطيع ان نخرج بسهولة من هناك، كما اننا اذا دخلنا لا نستطيع ان نضمن الدعم الوجستي لوحداتنا هناك لا اكثر من اسبوعين فلا امكان لذلك عندنا، لذا فان القيام بهذه العملية سيكون خاطئاً))[78].

اما اكبولت فاجابه قائلاً: ((ان القيام بهذا الامر في اقتناعي مغامرة، هذا سيهدد امننا، والهدف هو وقف اعتداء صدام على الكويت، ولهذا نطبق جميع قرارات الامم المتحدة، وقدمنا تضحيات كبيرة، ولا اجد صائباً الدخول في مغامرة اخرى))[79].

وفي حقيقة الامر، حاول اوزال منذ اواخر شهر شباط 1991 على جمع واعداد الوثائق الخاصة بالموصل التي تعود الى عام 1925، وتفيد احداها ((بضرورة اعادة ولاية الموصل الى تركيا، وان السكان غير العرب مثل الاكراد والتركمان والكلدان

واليزيديين الخ، يفضلون الحكم التركي على الحكم الملكي العراقي))[80]. وفي الحقيقة، ان اوزال كان يتحدث بين حين واخر عن هذا الموضوع قائلاً: ((لو قمنا بهذا العملية لكان اكراد شمال العراق وكذلك حزب العمال الكردستاني تحت اشرافنا. عدا ذلك استطعنا المطالبة من جديد بحقوقنا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل وكركوك))[81].

ويؤكد لنا هذه الحقيقة مسعود يلماز، في ان اوزال افشى سر له، مفاده انه: ((تفاهم مع الرئيس بوش حول هذا الموضوع)). الا ان يلماز لم يكشف لنا تفاصيل هذا الموضوع قائلاً: ((ان الكشف عنه يشكل خطراً كبيراً على علاقاتنا الخارجية))[82].

واكد هذه الحقيقة الفريق الاول نجيب تورمتاي رئيس الاركان التركي السابق[83] ، في مذكراته والتي جاء فيها: ((جرت لقاءات عديدة مع رئيس الجمهورية التي تناولت اجراء حركات برية خارج الحدود، وتحديد اهداف واعداد تحضيرات خاصة، وفي هذا المجال تم التذكير بموضوع ميثاق (كركوك، والموصل) الذي نص بوجود كل من الموصل وكركوك داخل الحدود القومية التركية))[84].

والحق، ان قضية الموصل، لم تكن غائبة عن اذهان القادة الاتراك والامريكان، اذ تم طرح هذا الموضوع في لقاءات شبه سرية ذات طابع امني منذ مدة ليست بالقصيرة، ومن بين هذه اللقاءات، ما حدث في اللقاء بين وليم ثافت وزير الامن الامريكي وابراهيم تورك كنجي رئيس جهاز الامن القومي التركي وقتئذ وبحضور السفير الامريكي روبرت شتراوس في 7تشرين الثاني 1986. وقد كشفت هذه اللقاءات مجلة Ikibinedogrn التركية في عددها رقم 11 شهر آذار 1988، التي ذكرت: ((ان وليم ثافت كان يحمل معه خطة الاستيلاء على كركوك والموصل))[85]. واكثر من هذا، فقد قامت صحيفة ((انترناشيونال هيرالد تربيون)) بطبع خارطة لتركيا، تمتد من جنوب شرق الاناضول الى الموصل وكركوك. فضلاً

عن قيام بعض الاحزاب التركية التي لها اتجاهات طورانية بطبع خرائط جديدة لتركيا، معدة كركوك والموصل جزءاً من تركيا[86].وقد كشف هذه اللقاءات السرية بين الاتراك والامريكان حول الموصل وكركوك الجنرال فاروق غسون تورك في مقابلة له مع احدى المجلات التركية في شهر اذار1988،قائلاً:(ان الولايات المتحدة تحاول دفع تركيا للقيام باحتلال كركوك والموصل حفاظاً على مصالحها في المنطقة وفي الخليج،الا ان تركيا ستدفع الثمن باهضاً لتحركها هذا)[87].

والحق ان هذه اللقاءات واضحة، منذ ان قام بال هانز احد مسؤولي المخابرات المركزية الامريكية بزيارة انقرة في النصف الاول من عام 1988، الذي اشار في احدى مقابلاته حول الاهتمام الامريكي بموضوع الموصل وكركوك قائلاً: ((ان مسالة الموصل وكركوك لا ترتبط بتركيا فقط بل تعد مسالة حلف شمال الاطلسي، وعلى تركيا ان لا تقدم على تدخل عسكري في هذه المسالة لوحدها)). ومن جهة اخرى اعلن قصر الرئاسة في انقرة عن موقفه من دخول العراق الكويت بالاتي:- ((تركيا ليست في وضع تستطيع فيه وحدها تطبيق حظر على العراق. تركيا سوف لا تدخل ابداً في اية عملية عسكرية محتملة، واذا كان من الواجب تطبيق حظر اقتصادي، واتخذت الامم المتحدة هذا القرار، سنضع في عين الاعتبار موقف الدول الاخرى ونفعل الواجب علينا))[88].

ولكن من ناحية اخرى قام، اوزال بارسال رسائل الى الرئيس بوش والدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي، اشار الى حقيقة ان تركيا ستكون مشتركة في أي حظر اقتصادي او أي حركة عسكرية ضد العراق))[89]. وفي هذا المجال قال مسؤول حكومي تركي كبير ان الضغط على تركيا من اجل فرض حظر اقتصادي على العراق خطيراً جداً، لانه في حالة قيام تركيا بذلك، سيوقف العراق بيع النفط لتركيا وسيوقف ايضاً دفع ديونه لها..))[90].

وقد كتب جنيت ارجايورك مقالة تحت عنوان: ((اب الشرق الاوسط في صحيفة Cumhurryet التركية، جاء فيها: ((.. وعلى لسان كبار المسؤولين الاتراك فان خسارة هذه المصالح يصبح من المستحيل تعويضها.. ان اغلاق انابيب النفط العراقية يعني قطع راس الدجاجة التي تبيض لها فيجب عدم اغلاق انابيب النفط، واذا اراد الغرب ان يسير في مقاطعة العراق فيجب عليه ان لا يرسل قواته الى تلك الدجاجة))[91].

وقد علق احسان صبري جاغلينكل احد وزراء الخارجية سابقاً على ازمة الكويت قائلاً: ((ان الدولتين مسلمتان ولا احد يريد حدوث مثل هذه المواقف... ولا ارى احتمال تسرب المسالة الى تركيا... ومن الممكن تشبيه هجوم العراق على الكويت بضرب رجل كبير لطفل يبلغ الخامسة من العمر. وانه في حالة استمرار الاشتباك ربما تحدث مداخلة اجنبية، وربما تتدخل الولايات المتحدة، او ربما يبقى العراق بعض الوقت ولكن دون تسرب الحرب الى الدول المجاورة))[92]. اما خير الدين اركمن وزير خارجية تركيا السابق، فانه علق على ازمة الكويت قائلاً: ((ان العراق بقوته العظمى واهدافه المتزايدة اتجه نحو الكويت بعد ايران ولكن لا تقود هذه العملية للعراق بفائدة، وسيتدخل مجلس الامن الدولي والامم المتحدة. واذا لم يتم التوصل الى نتيجة فان الموضوع سيتخذ ابعاداً جديدة وربما تحدث تدخلات دولية))[93].

وقوم خلوق بايلكون وزير خارجية تركيا السابق ازمة الكويت قائلاً ان دخول العراق الى الكويت لم يكن مفاجاة بالنسبة لي... ان الحادث سيزيل الاستقرار ويزيد التوتر في المنطقة: ان تركيا تتابع عدم الاستقرار في المنطقة عن كثب ولذلك تعطي اهمية للدفاع وتمارس حياتها. واتمنى ان تترك سياسة الاحلام الجميلة وان يتم اتباع سياسة تضع الحقائق في عين الاعتبار، والانسحاب من الكويت))[94]. وفي الحقيقة تمت مناقشة احتلال كركوك والموصل من قبل القوات التركية في 22آب 1990، في

اثناء تسلم كل من الفريق اول عرفان تيناز قائد القوات البحرية والفريق اول سيامي تاشنان قائد القوة الجوية والفريق اشرف بتلى القائد العام لقوات الجندرمة، وظائفهم في قصر جانكايا وخلال عملية التقديم. وقد حضر هذا اللقاء احد الكتاب الانكليز، والذي قام بقراءة ما كتبه عن هذا الموضوع واهميته بالنسبة لتركيا[95]. وقد اكد هؤلاء ضرورة فتح جبهة ثانية مع العراق[96]. وان هذا يتطلب استخدام ملاك عسكري ماهر، له الاستعداد في الدخول الى شمال العراق، والقدرة على البقاء لسنوات عديدة. وفي هذا المجال تم استنفار بعض الفرق العسكرية في مناطق شرقي الاناضول وتراقيا لدعم الجيش المكلف بواجب الحركات والتصرف باتجاه العراق[97]. وقد ذكر نجيب تورمتاي في مذكراته(ان الاجراء الاخير من الممكن ان يؤدي الى اضعاف الجيش الذي سيتم سحبه من منطقة تراقيا وشرق الاناضول، فضلاً عن ايجاد ثغرة في جبهة قبرص[98] ، ولتاكيد هذه الحقائق، كتب حسن بولور مقالة في صحيفة(Hurriyet)تحت عنوان(اصدقاؤنا محبو السلام)جاء فيها ان العراق يعد الكويت احد نواحي بغداد وبناء على ذلك اليس من الحق ان تكون الموصل وكركوك اراضي تركية منذ عهد الدولة العثمانية؟)[99] ، وقال بولنت اكارجالي العضو في المجلس الوطني التركي الكبير ومن ملاكات حزب الوطن الام: اذا كان العراق يريد حدوده القديمة[100] ، فنحن ايضاً نريد حدودنا القديمة). وكتب بنيامين اتش: ((لو قبلنا سبب احتلال الكويت ضمن مجال الدولة العثمانية فباستطاعة تركيا ان تدعي بان كركوك والموصل من اراضيها))[101]. اما الب ارسلان نوركش زعيم حزب العمل القومي السابق فقد قال: ((يجب على الحكومة ان تتحدث عن المجازر المقامة ضد الاتراك في العراق))[102]. وفي هذا المعنى قال شوكت بولند ياهينجي: ((يجب على الحكومة تناول موضوع الاذى والمجازر التي يقوم بها العراق ضد الاتراك في الموصل واربيل وكركوك والسليمانية مع موضوع الخليج))[103]. وفي الحقيقة، نحن لا نتفق مع الطروحات القائلة: ((ان هناك مجازر ضد الاتراك في العراق، لان مثل هذه الامور لم تحصل اساساً في المناطق التي يقطن

فيها مواطنون تركمان، اذ ان لهم صفة المواطنة، والذين يتمتعون بجميع الحقوق والامتيازات المعطاة للشعب العراقي من عربه واكراده، ومن ناحية اخرى، لا نتفق مع ما ذهب اليه شوكت بولن ياهينجي حول وجود التركمان في الموصل واربيل وكركوك والسليمانية، لان هذا الطرح من شانه ان يؤكد ان هناك غالبية تركمانية في هذه المناطق، مما تدفع تركيا بتسويغ عملها بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، كما ان وجود التركمان واضح في هذا المجال، اذ يتمركزون في محافظة التأميم. وبصورة عامة فان هذه الطروحات جميعاً تسوغ معنى الوصاية على الاقلية التركمانية، مما يتناقض ومفهوم السيادة.

الى جانب ذلك، ظهرت مقالات وتعليقات في الصحف التركية، اتسمت بالواقعية والعقلانية في السياسة الخارجية التركية، اذ انها لم تحاول دفع السياسة التركية نحو الغرب والولايات المتحدة، ولعل من ابرزها، ما كتبه محمد علي بيراند في صحيفة ((Hurriyet)) الذي اكد ((ان عملية اعطاء العراق درساً لابتلاعه للكويت ليس من واجبات تركيا))[104]. وقد اكد على المعنى نفسه تيرمال ارال في مقالة له في صحيفة جمهوريت Cumhurriyet جاء فيها((ان محاولة تركيا لعب دور كبير في الاحتلال سوف يكون اعادة لاخطاء العراق))[105].

اما سعيد يوجه فانه كتب في صحيفة الزمان قائلاً:((على تركيا ان لا تصغي للمحرضين وعليها ان تتبع السياسة السلمية))[106]. وفي هذا المعنى كتب توركر اولقان مقالة في صحيفة غونتش جاء فيها: ((ان الحوادث الجارية توضح ان سياسة الحياد التي تتبعها تركيا في الشرق الاوسط هي السياسة الصحيحة، ويجب على تركيا الا تتدخل في هذه المسالة، وتترك الولايات المتحدة والغرب يحلونها وحدهم))[107].

وقد كتب يلماز اوسلوير في صحيفة ((Gun Aydin)) مقالة تحت عنوان: ((التدخل العسكري صعب وخطر)) جاء فيها: ((ان الولايات المتحدة من الناحية الجغرافية لا تمتلك العدد الكافي، وترى ان تشرك دول الخليج وتركيا في هذا التدخل،

ويجب على تركيا التهرب من ذلك حماية لمصالحها. اذا فشلت المحاولات الدبلوماسية يجب تجربة العقوبات الاقتصادية والتي تتركز في ايقاف بيع السلاح وقطع العلاقات التجارية هذا، واذا لم يجد ومن خلال قرارات هيئة الامم المتحدة نستطيع التدخل العسكري كما حصل في كوريا))[108].

ويتضح مما تقدم، ان تقويم تركيا للموقف، كان يدور على محاور ثلاثة:-

1. علاقات انقرة- بغداد:

لقد شوهد في البداية، ان انقرة تتخذ موقفاً معتدلاً تجاه ازمة الكويت في الوقت الذي شجبت فيه معظم دول الغرب العراق. ويقول المسؤولون الاتراك ان هذا الموقف ينبع من العلاقة الخاصة بين انقرة وبغداد. ولكن في العبارات المستعملة تم ايضاح ان تركيا تقف بجانب الكويت، ومخاوف انقرة هنا تاتي من احتمال توتر العلاقات مع بغداد توازناً مع التطورات.

2. عنصري طهران وواشنطن:

ان نظرة طهران للموقف اثرت كثيراً في الجهات العسكرية في انقرة. وبسبب التازم في المنطقة، سادت فكرة في تلك المدة عن احتمال تحرك الجماعات الاسلامية وبجانب ذلك كانت هناك مخاوف من الاسلوب الذي تنتهجه الولايات المتحدة تجاه المسالة.

3. احتمال التوسط:

ان وجهة النظر السائدة في انقرة، هو عدم صحة تدخل انقرة كوسيط بين العراق والكويت، لا سيما وان انقرة كانت لها علاقات حساسة مع كلتا الدولتين.

ومن ناحية العلاقات العراقية التركية، ينبغي التاكيد على النقاط الاتية[109]:

1. عد خط انابيب النفط العراقي الاستراتيجي، بمثابة الشريان الاقتصادي الرئيس الذي كان يسمح للعراق بتخفيض تاثرها

بالتقلبات الطارئة المتعلقة بخطوط انابيب النفط البرية، وبطرق ناقلات البحرية الخليجية. وقد كان خط الانابيب التركي مصدراً مهماً لعائدات النفط اثناء الحرب العراقية- الايرانية عندما اغلقت سوريا خط انابيبها.

2. **لقد كانت تركيا مهمة جداً لطرق تجارة الترانزيت نحو الغرب. واثناء الحرب العراقية-الايرانية، قامت تجارة الترانزيت العراقية عبر تركيا، والقدرة على شراء السلع الضرورية في اوقات الحاجة بدور مهم.**

3. **تمتعت تركيا من الناحية التاريخية بعلاقات جيدة مع العراق في مجال التعامل مع القضية الكردية، فقد حملت الدولتان مشاعر القلق ازاء مسالة بروز فكرة الانفصال لدى الاكراد، وقد تعاونتا ومنذ الثمانينات من هذا القرن في معالجة هذا الموضوع وازاء ذلك، من الممكن ان نقدم الملاحظات الاتية ازاء الموقف التركي عن التواجد العراقي في الكويت:**

أ. **ان الاهمية الجغرافية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة لخطوط العراق التموينية عنت ان تركيا، تعرضت الى ضغط مباشر من الولايات المتحدة ضد العراق. وقبلاً عن العربية السعودية، والى حد ادنى الاردن، كانت تركيا تعد دولة رئيسة في اية محاولة لفرض الحصار الاقتصادي على العراق. حيث تعد تركيا ذات اهمية كمصدره سلع للعراق، وكنقطة ترانزيت للسلع من دول اخرى. وعليه فقد تم التركيز من قبل الغرب على تركيا والسعودية، لقيامها بدور مهم، من حرمان العراق من تصدير النفط الخام.**

ب. ان علاقة تركيا مع الوطن العربي، والعراق بشكل خاص، تعد مهمة لصانعي القرار في تركيا، اذ بدا الاتراك يولون اهتماماً كبيراً بالوجود العراقي في الكويت. لان التورط التركي في هذه القضية الاقليمية، لابد ان يسهم في تحديد علاقة تركيا الخارجية مع دول المنطقة برمتها. وعليه لم يكن لتركيا ان تبقى بعيدة اذا كانت الدول المحلية عاجزة ان تلعب دورها ازاء قضية الكويت. غير ان تورط تركيا المباشر، على أي مستوى سينظر اليه بريبة كبيرة في قسم كبير من المنطقة وقد يجعلها عرضة للتهمة بالسياسة التوسعية الجديدة.

ج. ان القرار السريع المتخذ من لدن الولايات المتحدة، ودول التحالف معها، في ضرب العراق قد حدد علاقات تركيا في اطار الازمة مع الولايات المتحدة بصورة خاصة، والغرب بصورة عامة، وكان يحتمل تسنح فرص اخرى على عدد من المستويات التجارية والدبلوماسية والقنوات القتالية. والاهم من ذلك ان طبيعة علاقات تركيا على المدى القصير بالولايات المتحدة والمجتمع الاوربي، تعرضت لاعادة تقويم لها على المدى البعيد. وسرعان ما تحولت قضية الكويت الى قضية تتناول العلاقات التركية بالوطن العربي والغرب، ولم يعد يمكن لاي سياسة تنتهجها انقرة في أي ميدان الا ان تترك اثرها الكبير على أي نهج لها في المجالات الاخرى.

د. جاءت التصريحات الاولية للقادة الاتراك بشان الكويت مع اسلوب وجوهر دبلوماسيتها المعاصرة نحو المنطقة. كانت موافقة، غير نهائية. اعربت تركيا بوضوح عن عدم موافقتها

بالوجود العراقي في الكويت، الا انها شعرت بالحرج، بسبب طبيعة علاقتها مع العراق من جانب، ولان المسالة هي معضلة بين قطرين عربيين، كما ان العرب كانوا في بداية الامر يبحثون عنها في اطار الجامعة العربية وباساليب دبلوماسية. وهذا يعني ان تركيا كانت مترددة في مخالفة مبدا عدم التدخل في السياسة الخارجية لجيرانها العرب. وهكذا فقد اتسمت البيانات التركية الاولية بالشجب وبصورة غير عنيفة، كما اتضح لنا من بيان وكالة انباء الاناضول التي اكدت باسف تركيا للوجود العراقي في الكويت))، واصفة اياها بالخطر الذي يهدد معنى الصداقة في المنطقة.

٥. بدات تركيا من اصدار بيانات سياسية اتسمت بالشدة والعنف، عندما اصدر مجلس الامن القرار رقم 660، ثم تعاملت تركيا مع قرار رقم 661، ومن الممكن تفسير ذلك، ان تركيا تعد جزء من حلف شمال الاطلسي، وعليه كانت تركيا الساعد الايمن للحلف في المنطقة. وعليه بالامكان ان نقول بان توقيت واسلوب السياسة المنفذة اتسم بالمرحلية في السياسة الخارجية من حيث: اولاً: ان ردود الفعل التركية تجاه الازمة، كان بالامكان التكهن بها، وهذه المسالة كانت واضحة منذ 6آب 1990 عندما اعلن محمد كيشيلر وزير الدولة ذات الميول الاسلامية الذي كان له الاشراف على السياسة النفطية، ان تركيا لن تغلق انبوب النفط العراقية طالما بقي خط النفط المار عبر السعودية عاملاً مبرراً ذلك بان على تركيا ان تمنح الاولوية لحاجاتها الضرورية ومصالحها. لان قطع النفط عبر

تركيا وحدها سيكون ذات تاثير جزئي اذا لم تفعل السعودية الشيء نفسه. وفي حالة قيام السعودية باتخاذ قرار القطع سينفي التهمة بان تركيا هي اداة بيد الولايات المتحدة في المنطقة. والحق جاء القرار التركي مخالفاً بصورة خاصة بمبدا عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة، ومبدا فصل الشرق الاوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي، وهما مبدان من مبادىء السياسة الخارجية التركية. ان الرئيس اوزال اراد ان يكون القرار عملاً شخصياً وان يعلنه بتبجح، كانه بذلك يؤكد على سيطرته على عملية صنع القرار، وعلى التزامه الشخصي بالمعسكر الغربي.

و. وافق اوزال على نظرة الولايات المتحدة والتحالف الغربي بان العراق يقع ((خارج الحظيرة)) وبانه لابد من اجراء تغييرات واسعة في شمالي الخليج، اذا كان للاستقرار والسلام ان يسودا في هذه المنطقة.

ز. كان هنالك قلق متزايد داخل تركيا بخصوص تزايد القوة العسكرية للعراق واستعداده لاستخدامها، اذ كان هناك اعتقاد سائد في تركيا، ان العراق اذا استخدم قوته العسكرية للاستيلاء على موارد الكويت النفطية في الوقت الحاضر، سيتمكن من استخدامها ضد تركيا لتامين سير النهر في المستقبل.

المبحث الثاني

تركيا وقرارات الامم المتحدة

اتضح من ذلك، ان تركيا ادانت العراق منذ اليوم الاول من دخوله الكويت، فضلاً عن ذلك فقد اصدر اوزال بياناً في انقرة جاء فيه: ((ان ضم العراق للكويت واستمرار عمليات السلب والتدمير يعد امراً غير مقبول، وهو الذي تم بالتاكيد عليه بوضوح في قرارات الامم المتحدة))[110]. ونستنتج من بيان اوزال هذا، ان تركيا ايدت القرار الذي اتخذه مجلس الامن على اثر دخول العراق الكويت[111] ، وقد اكد على موقف تركيا هذا بيان وزارة الخارجية التركية الذي جاء فيه: ((لم تقبل تركيا بقيام العراق باجتياح الكويت، منطلقاً من مبادئ الامم المتحدة ضد دولة عضوة في الامم المتحدة، وفي هذا المجال فان تركيا تؤيد قرار الامم المتحدة، لان ذلك يعد بمثابة تهديد للسلوك الدولي الذي من الضرورة عدم السماح به))[112]. ومن ناحية اخرى، اعلن ايشن جلبي وزير الدولة التركي" بان بلاده ملتزمة بقرارات الامم المتحدة الخاصة برفض احتلال العراق للكويت ومن ثم الحاقها به، لان ذلك مخالف للقانون والحقوق الدولية، ان هذا الموضوع لا يتعلق بموقف تركي خاص بل انه موقف عالمي))[113]. فضلاً عن ذلك، فان تركيا اكدت عن طريق الناطق الرسمي للخارجية التركية بانها طبقت قرارات الامم المتحدة كافة وستستمر بذلك، وانه في حالة اتخاذ قرار حول الحصار الجوي على العراق فان تركيا ستطبقه[114]. لم تشجب تركيا دخول العراق الكويت، فحسب بل شجبت اغلاق السفارات الاجنبية في الكويت ايضاً ومن وجهة نظر تركيا فان امر اغلاق السفارات الاجنبية في الكويت زاد مخاطر العرب في الخليج العربي، وحسب طلب العراق، اكدت الخارجية التركية بان السفارة التركية في الكويت تنتهج تصرف الدول الاجنبية نفسها باعتبارها دولاً حليفة، وبما ان الدول الاوربية قد رفضت الطلب

العراقي، فان تركيا هي الاخرى رفضت هذا الطلب[115]. وفيما يتعلق بالرعايا الاجانب في العراق قال اوزال: ((اننا لا يمكن ان نسمي الرعايا الاجانب المحتجزين في العراق بالضيوف، لهم حرية الحركة والمغادرة متى شاؤوا ولذلك من الصعب تسميتهم بالضيوف، وان التقاليد الاسلامية لا تسمح بتلك المواقف))[116].

واكثر من هذا، فقد اكد اوزال: ((ان الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت وسلامة الرعايا الاجانب المحاصرين في الكويت والعراق سيساعدان على انهاء ازمة الخليج))[117]. واضاف اوزال قائلاً: ((يهز الضمير العالمي استعمال المدنيين كرهائن، وان تركيا تقف بشدة ضد هذا التصرف، وتهيب في الوقت نفسه بحكومة وشعب العراق عدم الاخلال بحقوق الانسان والعمل بسرعة في سبيل تجاوز هذه الازمة التي ستضيف جواً جديداً من التوتر فضلاً عن الجو الحالي))[118]. ونتيجة لذلك، فقد دعت وزارة الخارجية التركية المجتمع الدولي الى رفض مثل هذه الحالات التي وصفتها بانها غير انسانية[119]. وقد علقت وسائل الاعلام التركية على مسالة الرعايا الاجانب في العراق، ومنها على سبيل المثال، صحيفة ((صباح))، جاء فيها: ((صدام بدا بعمليات الاختطاف، اذ قام باختطاف عدد كبير من الاجانب، ويذكر انه يوجد بينهم اتراك وتم وضعهم تحت الاسر. هدد صدام في حالة المقاطعة الاقتصادية للعراق بالرد على ذلك باعدام جميع الرهائن))[120].

وفي هذا المجال ذكرت صحيفة جمهوريت ان من بين هؤلاء احد عشر شخصاً من الاتراك من بينهم رئيس مجلس ادارة اتحاد المهندسين على رضا بوزكورت ومهندسون اخرون، وان الخارجية التركية بدات اتصالاتها للافراج عنهم[121]. وصرح مسؤولون في الخارجية الامريكية: ((بان على العراق الاعلان عن المكان الذي يحتجز فيه الرهائن الاتراك واطلاق سراحهم وارسالهم الى تركيا))[122].

يقول جيمس بيكر في مذكراته: ((... واثبات مصداقية العقوبات، كان من الضروري اغلاق انابيب النفط الذي يضخ النفط العراقي الى البحر المتوسط عبر الاراضي التركية. وبعد ثلاثة ايام من تصويت الامم المتحدة على القرار طرت الى تركيا لعقد سلسلة من الاجتماعات مع الرئيس تورجوت اوزال رئيس تركيا لتكون الاولى من عشرين دولة تعين على ان ازورها خلال الازمة))[123]. ويردف بيكر قائلاً: ((ان قرار اغلاق الانبوب مع العراق لن يحظي بالشعبية في تركيا، لكن هذا هو الصواب، وانه لن يسمح بمرور ولو ((نقطة واحدة)).. انه اذا نشبت الحرب فان الجيش العراق لن يقاتل، ويعد هذا الجيش بانه ((جيش اجوف)).. وان العقوبات ستؤتي الاثر المرغوب في غضون اقل من ثلاثة اسابيع))[124]. ويضيف بيكر قائلاً: (ابلغت الرئيس اوزال بان الولايات المتحدة ملتزمة بتوفير الاموال اللازمة لتعويض ما يقدر بنحو مليار دولار من العائدات السنوي ستخسرها تركيا جراء الحظر التجاري)[125]. ونتيجة لذلك، فقد قامت تركيا باغلاق خطين لانابيب النفط المارة باراضيها وذلك في 7آب 1991[126] بعد صدور قرار661[127] ، وقامت بتجميد جميع الموجودات الكويتية والعراقية لديها، وايقاف التعامل التجاري مع بغداد[128] وذلك قبل ان تتخذ السعودية هذا القرار حيال خط الانبوب العراقي الذي يصل الى ميناء ينبع على البحر الاحمر[129] ، وقامت تركيا ايضاً بحظر كامل على جميع انشطة التجارة المباشرة، وتجارة الترانزيت من والي العراق[130].

تعهدت الولايات المتحدة بتوفير تعويضات لتركيا نتيجة اتخاذ القرار السالف الذكر، وبما لا يزيد عن العوائد التي كانت تحصل عليها تركيا قبل نشوب ازمة الكويت من العراق، فضلا عن تعرضها في اطار تحالفها مع الغرب بسبب توقف المبادلات التجارية الضخمة مع العراق، وقد تم تقدير هذه التعويضات المقدمة من الغرب الى تركيا الى ما قيمته 4مليارات من الدولارات.

ومن جانب اخر، الغت الولايات المتحدة قرار الحظر العسكري على تركيا، - الذي فرض على الاخيرة بسبب الازمة القبرصية في 15تموز 1974-، في 15آب 1990، ووافقت واشنطن على منح انقرة مساعدات عسكرية، اضافية زيادة على المعونة السنوية المخصصة لها[131]. وعند زيارة بيكر لانقرة، اكد اوزال له من ان تقديرات الخبراء الاقتصاديين الاتراك تشير الى ان تركيا تخسر عائدات تقدر بـ 5و2مليار دولار نتيجة اغلاق خط انابيب النفط، واشار الى انه من المفيد لو امكن اقناع البنك الدولي بزيادة قروضه الى تركيا من 400مليون دولار الى مليار دولار. وقد تم تاجيلها بسبب فشل تركيا في الوفاء بشروط المديونية للبنك الدولي[132]. وقد اخطر بيكر اوزال فيما بعد باستعداد البنك الدولي تقديم قروض الى تركيا تتراوح ما بين مليار الى 5و1مليار دولار كل عام على مدى العامين القادمين[133].

اما فيما يخص بالمانيا فانها وعدت بتقديم (2) بليون دولار لصالح العمل العسكري المشترك. وكان الامريكيون مستائين من المساهمة الالمانية. تعلل الالمان بالالتزامات المالية الكبيرة التي كانت تستثمرها المانيا الغربية في اوربا الشرقية. لكن الامريكيين المشغولين في التفكير بهذه المشكلة لم يرق لهم ذلك وعدوا ان المبالغ التي تعهدت بها المانيا بتقديمها غير كافية لا تتناسب ابداً مع المطلوب[134]. اما فيما يخص باليابان، كانت الولايات المتحدة تتوقع منها مساهمة كبيرة في حرب الخليج، على اعتبار انها تدافع عن المصالح اليابانية في منطقة الخليج العربي، في حين ان اليابان لم تطلب منها ذلك، وبامكان اليابان تامين امورها بطرق اخرى. وعليه نرى ان المبلغ الذي قدمته اليابان في ادارة الحرب في الخليج والذي بلغ 2مليار دولار ومن وجهة النظر الامريكية كان ضئيلاً، وقد زيد هذا المبلغ بعد ممارسة الولايات المتحدة الضغط عليها، وحتى هذا المبلغ الاخير، لم يكن الا النذر القليل ومن وجهة نظر الادارة الامريكية. ويمكن تفسير ذلك ان الدستور الياباني بعد صدوره ريثما انتهت

الحرب العالمية الثانية، والذي اشرفت الولايات المتحدة على اعداده، يحول على اليابان المشاركة في اية عمليات عسكرية، وعليه كان الدعم المالي هو كل ما تستطيع اليابان تاديته، ومع كل هذا عد الكونجرس الامريكي دون المستوى المطلوب[135].

اما فيما يخص بفقرة، جهود الولايات المتحدة لانضمام تركيا الى السوق الاوربية المشتركة، فقد اكد بيكر في مذكراته قائلاً:(ابلغت اوزال ان الولايات المتحدة اقرت رسمياً وسوف تؤيد بقوة طلب تركيا الانضمام الى المجموعة الاوربية، رغم ان هذا القرار من صميم اختصاصات المجموعة الاقتصادية[136]. والحق، فقد كان هناك اعتقاد من المسؤولين الاتراك بان فرص ادخالهم في الاسرة المسيحية تتعزز نتيجة الازمة، والاهم من ذلك انهم اعتقدوا ان واشنطن التزمت بان تضغط على الاسرة الاوربية لتامين قبول تركيا. الا ان المسؤولين الامريكيين يحتجون بانهم ولو كانوا يؤيدون دخول تركيا الى الاسرة الاوربية، لم يقدموا للقادة الاتراك اية وعود في هذا المجال[137].

وتعهدت ايضاً كل من الكويت والسعودية بتحمل جزء من هذه التعويضات يبلغ نحو ملياري دولار، وتعهدت السعودية بتوفير جزء من حاجة تركيا النفطية بسعر اقل من مستوى السوق، وبادرت اليابان والاقطار الاوربية بتقديم مساعدات متنوعة مالية واقتصادية[138].

وتجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان سعد العبد الله اتجه الى انقرة، بعد دخول العراق الى الكويت اذ دفع نقداً للحكومة التركية مبلغاً قدره 320مليون دولار وهي عائدات تركيا من مرور النفط العراقي عبر الانبوبين[139]. وفي الحقيقة ياتي التحرك الكويتي ازاء تركيا بناءاً على تاكيدات بيكر لاوزال التي جاء فيها: (ان حكومة الكويت الشرعية، وهي في المنفى الان عرضت المساهمة بهذا المجهود للتحقيق من الاضرار المالية التي قد تلحق بتركيا)[140]. ويجب ان نؤكد في هذا المجال، انه بعد

انتهاء حرب الخليج، قام جابر الاحمد الصباح بزيارة الى تركيا في 13كانون الثاني 1991، وقد اعلن الصباح في اثناء مباحثاته مع المسؤولين الاتراك عن تحويل القسط الاول من المساعدات الكويتية لصندوق الصناعات الدفاعية التركية البالغ مئتي مليون دولار قبل موعده المحدد. وفي الحقيقة ان اوزال تسلم شخصياً برقية الضمان المصرفية للمبلغ المذكور علماً ان هذا المبلغ يمثل القسط الاول من المنحة البالغة مليار دولار التي تعهدت الكويت بدفعها دعماً للصندوق المذكور على شكل اقساط[141].

ومن ناحية اخرى، اشار اوزال الى ان ايران اقترحت على تركيا تزويدها بالنفط اللازم للتعويض عن غلق انبوب النفط العراقي، وان تجري كذلك محادثات بهذا الصدد مع كل من السعودية والامارات[142]. فضلاً عن ذلك فقد قدمت الكويت الى تركيا مبلغاً اخر قدره 900مليون دولار موزع الى تسعة اقساط شهرية متساوية. اما فيما يخص بالسعودية فانها قدمت 272مليون دولار في الاشهر الاولى من عام 1991، في حين قدمت الولايات المتحدة (40) مليون دولار، وهولندا (7) ملايين دولار.

ونتيجة للموقف التركي من ازمة الخليج، فقد وافقت الاقطار الاوربية والولايات المتحدة من زيادة صادراتها النسيجية في اسواقها. وعليه فقد ابرمت اتفاقيات مع كل من الولايات المتحدة والاقطار الاوربية لزيادة هذه الحصص من المنسوجات، اذ تم ابرام اتفاقية مع الاولى في9تشرين الثاني1990بنسبة50%، ومع الثانية في 16أيار1991بنسبة7و26%في عام1991و32%في عام1992.

ومن ناحية اخرى، قامت تركيا بتمديد مدة اتفاق التعاون العسكري مع الولايات المتحدة سنة اخرى بدء من شهر ايلول 1990، وكان هذا الاتفاق قد وقع عام 1980، وجرى تمديده خمس سنوات عام 1985. ويقضي بتوفير مرافق حربية الى القوات الامريكية في الاراضي التركية بما في ذلك قاعدة انجرلك الجوية التابعة

لحلف شمال الاطلسي في جنوب تركيا. وينص الاتفاق ايضاً حصول تركيا في المقابل على مساعدات عسكرية امريكية تقارب 500مليون دولار سنوياً، وينص ايضاً على ان لكلا الطرفين الحق في الدعوة الى اجراء مفاوضات اذا رغب في تعديل بنوده قبل ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء مفعوله[143]. والحق، فقد استفادت تركيا من ازمة الخليج، اذ دخلت في تعاون استراتيجي معها، وقد اتضح هذا منذ زيارة الرئيس اوزال الى الولايات المتحدة في اذار 1991، وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان هذا التعاون الاستراتيجي يتضمن مساهمة الشركات الامريكية في مشروعات الخليج بعد الحرب. وقد اكد على هذه الحقيقة يلدرم اقبولوط رئيس وزراء تركيا السابق عند زيارته للكويت في 3نيسان 1991 الذي تناول فيها مدى امكانات مساهمة الشركات التركية في مشروعات اعادة البناء في الكويت، ومشاركة العمال الاتراك في ذلك[144]. ولكن من ناحية اخرى، اعلن اوزال، ان الولايات المتحدة قدمت مساعدات ضئيلة لتركيا نتيجة لازمة الخليج والتي قدرت 700مليون دولار، في حين ان مصر استلمت من الولايات المتحدة وحدها 1و7مليار دولار[145].

وفي هذا المجال، قال اوزال: ((ان غلق الانابيب ياتي تطبيقاً لقرارات الامم المتحدة، بالرغم من كون عائدات الانبوب النفطي تغطي مصادر اقتصادية مهمة، وان تركيا متالمة نتيجة ذلك، لانها ستفقد الدخل الذي تحصل عليه من خط الانبوب، في الوقت نفسه تغطي احتياجات تركيا الداخلية من النفط الخام)). وعليه فقد اعلنت القيادة التركية التزامها بقرار مجلس الامن الدولي رقم 661 القاضي بفرض الحصار الاقتصادي الشامل على العراق، مؤكدة انها قررت اغلاق انبوبي النفط، واغلاق الحدود في وجه التجارة ومرور السلع من أي نوع من والى العراق[146]. وفي هذا المجال، ذكر اوزال: ((ان تركيا لا تستطيع بحكم الظرف الدولي ان تكون خارج القرارات التي اتخذها مجلس الامن الدولي، وانني لا استطيع

ان اقول لاصدقائنا العراقيين سوى الاعتذار، لان الامر خارج عن ارادتنا))[147].
ومن ناحية اخرى، بين اوزال ان اغلاق انابيب النفط العراقية التي تعبر تركيا كلفها خسارة تقدر باربعة مليارات دولار، وقد توقفت الصادرات الى العراق والكويت وتوقفت المواصلات والسياحة بشكل عام[148]. ومن ناحية اخرى، قدرت سكرتارية الخزانة والتجارة التركية الخسارة الاقتصادية التي لحقت بتركيا نتيجة ازمة الخليج في المدة الواقعة بين 1990/8/2-1991/4/30،2و6مليار دولار- منها 2و2مليار دولار في قطاع التجارة الخارجية و3و1مليار دولار في قطاع النقل و850مليون دولار في القطاع المصرفي و650مليون دولار في قطاع الانشاءات و400مليون دولار في المجال السياحي[149].

ولابد من الاشارة في هذا المجال، ان بيكر سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الامريكي، حذر في حديث له في 5كانون الاول 1990 امام جلسة للجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ ان الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن المقاطعة التجارية والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة ستعود باضرار على دول معينة اكثر من غيرها، وذكر بالتحديد بولندا ومصر وتركيا، مما اثار عضو مجلس الشيوخ بوول سار بانيس- من ولاية ميريلاند- الذي قال لبيكر: ((تدر هذه الازمة دخلاً على السعودية قدره خمسين مليار دولار في السنة فلماذا لا تخصص السعودية جزء منها لدول اوربا الشرقية للتخفيف عليها اقتصادياً)). وقد رد بيكر عليه قائلاً: ((ان التقديرات السعودية لدخل النفط اقل بكثير من خمسين مليار دولار، وعلى اية حال فان السعودية تقوم باعالة ثمانين الف جندياً من قواتها، فضلاً عن التزام غير محدد لتوفير المياه والوقود والتسهيلات الاساسية والنقل المحلي للولايات المتحدة))[150]. وفي الوقت نفسه، خفض العراق تدفق النفط عبر الخطين المارين في تركيا، واعلن محمد كيشلر ان العراق اوقف الضخ عبر احد خطيه في تركيا، فيما

خفض الضخ عبر الخط الاخر بنسبة 70%. وفيما بعد قامت تركيا بوقف الضخ الكامل حتى ما بعد اتضاح الموقف السعودي. وفي السابع من اب حظرت تركيا شحن النفط العراقي من مصب الخط النفطي على ساحلها المتوسطي وهو قرار وصفه دايفيد اوين بانه شجاع وعده يلغي ضرورة كسر الخط[151].

تحدث وزير خارجية تركيا السابق علي بوزو للمراسلين الدبلوماسيين في الثامن من اب 1990 قائلاً: ((ان انقلاباً غريباً مثيراً للحرج في الاحداث قد وقعت في تركيا))[152]. وفي الحقيقة، تم اغلاق خط الانبوب العراقي من قبل اوزال نفسه دون مناقشة ذلك في مجلس الوزراء، وفي هذا المجال يقول نجيب تورمتاي في مذكراته: ((لقد حصلت تطورات غريبة وغير متوقعة للدولة التركية مع بداية ازمة الخليج، وكانت من بين اولى هذه التطورات صدور قرار فوري باغلاق خط انبوب النفط العراقي- التركي، واعلانه ذلك عن طريق عدسات التلفزيون التركي دون مناقشة ذلك في مجلس الوزراء وان هذا القرار كان يتطلب الشروع في عملية اتخاذ تدابير واجراءات عاجلة في موضوعات الرصد والامن على مسار خط الحدود المشترك مع العراق، وحتى وزارة الخارجية هي الاخرى لم يكن لديها اية معلومات او دراية بالموضوع، وعلى قدر علمي، فان موظفي وزارة الخارجية تلقوا هذا الخبر من خلال الاذاعة التركية. عند سماعي بالخبر اتصلت بوزير الخارجية علي بوزو الذي اكد هو الاخر بانه سمعه عن طريق الاذاعة: ان اتخاذ قرار كهذا يتسم بالخطورة، لان الوحدة القرارية في الدولة تتركز في مجلس الامن القومي ومجلس الوزراء، وقد اتضح لنا فيما بعد، ان القرار قد صدر عن رئيس الجمهورية (توركوت اوزال) و (محمد كجة جيلر)[153].

ونتيجة لذلك فقد قام اوزال وعن طريق السياسة الشخصية التي رسمها لنفسه بتوجيه رئاسة الاركان العامة ووزارتي الخارجية والدفاع للتنسيق المشترك بينهما

حول تقويمات وتحليلات الموقف وعرضها بعدئذ على رئاسة الوزراء ورئيس الجمهورية[154]. ويقوم لنا نجيب تورمتاي سياسة اوزال الانفرادية قائلاً: ((وعلى الرغم من كل ذلك فان سياسة تركيا القومية من الازمة لم تكن واضحة ومحددة سوى تكرار تصريحات اوزال التي تدور حول تنفيذ وتطبيق قرارات الامم المتحدة، علماً بان رئاسة الاركان التركية العامة لم تتمكن على مدى اربعة اشهر منذ بداية ازمة الخليج من الحصول على توجيه سياسي رسمي يعبر عن سياسة الحكومة بوضوح ازاء هذه الازمة))[155]. ان السياسة الشخصية لاوزال واضحة في هذا المجال، اذ كان يتدخل في مواضيع عسكرية استراتيجية من دون التزام بالاسس والمبادئ المنصوص عليها في الدستور التركي، الى درجة انه قام بنفسه باجراء الاعداد والترتيبات العسكرية والاستعداد للحركات في شمال العراق في حين كان يلدرم اكبولت رئيس الوزراء وقتئذ يلتزم الصمت في كل الاجتماعات التي كانت تدور حول ازمة الخليج علماً ان الحكومة لم تتقدم باية مقترحات او توجيهات بهذا الشان، ولم تصدر اية اوامر او تعليمات الى رئاسة الاركان العامة فيما يتعلق بالازمة المذكورة. وفي هذا المجال يقول نجيب تورمتاي: ((وعلى هذا الاساس، بقيت الحكومة خارج اطار القرار السياسي فيما يتعلق بازمة الخليج. وبعد صدور قرار 678[156]. من قبل الامم المتحدة، وبالنظر لتحديدات السقف الزمني، قمت بمطالبة الحكومة باصدار بيان يحدد الموقف السياسي لها وذلك في 30تشرين الثاني 1990... ولكن الذي يلاحظ عليه ان كل القرارات وتحليلها وتقويمها باتت في ايدي اوزال شخصياً، الى درجة لم يبق ما يسمى بادارة الازمة، او بالاحرى لم تبق حالة من التنظيم والتنسيق في اتخاذ القرار السياسي))[157]. ويضيف تورمتاي قائلاً ((ان المرجع الاساسي لاصدار القرارات من الناحية الدستورية هو الحكومة، لانها هي المسؤولة عن اصدار مثل هذه القرارات، ما عدا قرار الحرب، الذي يدخل في صلاحية المجلس الوطني التركي الكبير استناداً الى الدستور التركي، اما رئيس الجمهورية فليست له هنا اية

صلاحيات[158]. ان هذا التجاوز الدستوري من قبل رئيس الجمهورية اوصل تركيا الى موقف كهذا.. ولابد ان اشير في هذا المجال الى ان الحكومة لم تاخذ مكانتها ودورها المرسوم اليها، كل ما في الامر قولها بكلمة نعم، وهذا ما كان يقوم يلدرم اكبولت رئيس الوزراء، اذ كان يقف مع رئيس الجمهورية من كل هذه الامور، ويشاركه في كل الاجتماعات علماً بانه كان لا يتجرأ على الحديث في تلك الاجتماعات... في هذه الحالة بقيت وحدي وجهاً لوجه مع رئيس الجمهورية، لان ليس له حق القيام بمنصب القائد العام للقوات المسلحة وان الدستور التركي يمنح المجلس الوطني التركي الكبير بتكليف رئيس الجمهورية للقيام بمهمة القائد العام للقوات المسلحة في اوقات الحرب، فضلاً عن ذلك فان اساس الادارة الصحيحة يرجع الى شخص رئيس الاركان العامة الذي تقع عليه المسؤولية الكاملة عن اداء واجباته ومهامه امام رئيس الحكومة[159]. وفي هذا المجال لابد من التأكيد على انه في حالة عدم قيام تركيا بغلق الانبوب العراقي المار عبر الاراضي التركية، فان ذلك كان يضع صعوبة امام التحالف لتحقيق اهدافه ضد العراق. وفي حقيقة الامر، فان العمل الذي قامت به تركيا ازاء اتخاذ هذا القرار كان يتسم بالخطر، لان العراق كما وضحنا كان واحداً من افضل الزبائن الاقتصاديين لتركيا[160]. ويضيف تورمتاي قائلاً: (لقد اضطر رئيس هيئة الاركان، بدلاً من التعامل مباشرة مع رئيس الوزراء حسبما يقتضيه القانون، الى الدخول في جدل حول نوايا الرئيس، ومطالبه المعادية للعراق بقوة، بينما لم يتلق رئيس الاركان أي تعليمات او حتى اقتراحات من الحكومة التي تتحمل مسؤولية اساسية في مثل هذه الامور))[161].

وبخصوص علاقة تركيا مع العراق يقول تورمتاي: (فليكن معلوماً ان الامة التركية وقادتها لم ينسوا كيفية انجرارنا للدخول في الحرب العالمية الاولى وماسيها،

وفي ذلك مثال تاريخي لمغامرة تبعث اساساً من قرارات فردية وطموحات طائشة)[162].

وقد وصف تورمتاي الموقف المؤيد للحرب الذي اتخذه اوزال بانه: (مغامرة ومقامرة تهدد بجر بلادنا الى السقوط في المستنقع الشرق الاوسطي، وان التورط في نزاعات خارجية يهدد مصالح تركيا)[163]. وفي الواقع، كانت هناك بعض الظروف التي ساعدت اوزال على اتخاذ قرار كهذا بدون التشاور مع المجلس الوطني التركي الكبير، لاسباب عدة، لعل من بينها، الانقسام الكبير في صفوف حزب الوطن الام في هذه الحقبة، فضلاً عن ذلك، فان المعارضة الرئيسة لاوزال والمتمثلة بالحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي تكون قد انقسمت على نفسها. على الرغم من ظاهرة عدم الاستقرار في تركيا نسبياً في هذه المدة، كان هناك نشاط للحركة الاسلامية، والاغتيالات الحالية للعلمانيين. ان شقيق اوزال يعد على راس الحركة الاسلامية في تركيا ومن القياديين البارزين فيها، وان حزب اوزال روج في المجلس الوطني التركي الكبير في شهر تشرين الاول اجراءاً ادى الى جدل والمتعلق بالسماح للنساء بارتداء اغطية الراس الاسلامية في المدارس[164].

والحق، ادت الديمقراطية المتعمقة في تركيا وعلى مراحل الى بروز نجم اوزال، الذي كان كسلفه عدنان مندريس، زعيماً يعبر عن تطلعات طبقتي تركيا الوسطى والدنيا بدلاً من نخبتها الحضرية. فضلاً عن ذلك فقد فضل اوزال مثلما فعله مندريس، ان يمارس السياسة دون ان يعير اعتباراً كبيراً لراي الاجهزة البيروقراطية، وهو التوجه الذي اضحى ظاهراً عقب ازمة الكويت، اذ اصبحت المؤسسة الحاكمة في تركيا ان تبذل قصارى جهدها في السيطرة والهيمنة على عملية صنع القرار[165].

وهذا يعني في اعتقادنا، بروز مفهوم القيادة في السياستين الداخلية والخارجية التركية، يذكرنا بشخصية مصطفى كمال في عملية صنع القرار، هذه الشخصية التي

همشت دور الحكومة ودور المجلس الوطني التركي الكبير في المدة الواقعة بين 1924-1938، مع خارق في الشخصيتين، حيث ان مصطفى كمال ينتمي الى التقاليد العسكرية، في حين يمثل اوزال التقاليد المدنية. استطاع اوزال ان يتجاهل دستور عام 1982 والذي اعطى صلاحيات دستورية الى المؤسسة العسكرية ومن خلال مجلس الامن القومي، وعلى الرغم ان رئيس الجمهورية له صلاحيات دستورية محددة، الا انه من الناحية العملية، وفي تجربة حرب الخليج، بدا يمارس هذه الصلاحيات وفي خارج نطاق الدستور. ولابد ان تكون هناك عوامل كثيرة قد دفعته على ذلك، منها تجربته السياسية الطويلة منذ السبعينات من القرن الماضي، عندما كان عضواً في حزب السلامة، ثم زعيماً لحزب الوطن الام الى بداية التسعينات وتاييد البيئة الخارجية له، كل هذه العوامل قد اسهمت ان ينفرد في عملية صنع القرار.

تعلق Margaret Thatcher -مارجريت تاتشر-رئيسة وزراء بريطانيا السابقة على موقف تركيا في مذكراتها قائلة: ((سوف يكون ضرورياً غلق انابيب النفط عبر كل من تركيا والعربية السعودية التي منها صدر العراق الجزء الاعظم من نفطه. سوف لن تكون تلك القرارات سهلة. العربية السعودية خصوصاً، قد تخشى بان العراق سيستخدم مثل هذا العمل كعذر لمهاجمتها. بامكاننا ان نرسل قوات لحماية العربية السعودية، ولكن فقط بطلب محدد من الملك. في الحقيقة، بعد عدة ايام، طار وزير الدفاع الامريكي دك جيني الى العربية السعودية للحديث مع الملك حول ذلك بالتحديد))[166].

وتردف Thatcher -تاتشر- قائلة: ((كانت تلك اسابيع ذات دبلوماسية تلفونية (هاتفية) لقد شجعت تركيا في معارضتها الراسخة (المخلصة) للعراق. الاقتصاد التركي قد تاثر بشدة، لانه على عكس الاردن كانت تركيا تطبق عقوبات

الامم المتحدة بصورة فعالة. لقد تحدثت الى الرئيس اوزال حول ذلك عبر الهاتف في الجمعة 24آب. لقد واساني بصدد ما وصفه باستغلال صدام حسين الشائن للرهائن البريطانيين في التلفزيون. لقد اعتقد ان هذا العرض (عرض الرهائن) قد عمل في الحقيقة ضده، واظهر أي نوع من الاشخاص هو فعلياً. لم اخفق ابداً في تذكير السعوديين وحكومات دول الخليج كم هم مدينون لتركيا وحثتهم على تقديم تعويض مالي كريم))[(167)].

وحول قطع تركيا انابيب النفط، تقول Thatcher -تاتشر- : ((قدم لي اخباراً جيدة بان الرئيس اوزال قد قال سوف يتخذ اجراء بقطع النفط العراقي الذي كان يمر عبر انابيب النفط التركية. لم اكن مندهشة. في زيارتي الى تركيا، كنت مرتاحة من تصميم الرئيس. انا ايضاً كنت قد تاثرت جداً بالاهمية الاستراتيجية لتركيا كدولة علمانية، ولكن بغالبية اسلامية مع جيش كبير ناظراً باتجاه الغرب نحو اوربا، لكن ايضاً على حافة الشرق الاوسط، فان تركيا ستكون حاجزاً حيوياً ضد الاصولية الاسلامية المعادية او أي انماذج اخرى من القومية العربية الثورية مثل تلك التي لصدام حسين))[(168)].

المبحث الثالث

تركيا والمواجهة العسكرية مع العراق

صرح اوزال لصحيفة الواشنطن بوست ان تركيا لم تقوم بدور عسكري في القوة المتعددة الجنسيات يرمي الى عزل العراق بدون موافقة حلف شمال الاطلسي- بل الامم المتحدة. واضاف ان الطائرات الامريكية لم يمكنها استخدام قواعد الحلف في تركيا لمهاجمة جاره العربي بدون هاتين الموافقتين[169]. واردف اوزال قائلاً: ((ان الجمهورية التركية تستند في جميع التزاماتها الى مبادئ الميثاق الوطني، وتلتزم بالميثاق وهي تاخذ دائماً موقع الدفاع.. نحن ابداً لم ندخل في اية مغامرة ونحن في الوقت نفسه نقف ضد من يدخل المغامرات، اننا نعيش عصراً حديثاً متطوراً وسريعاً))[170].

واكثر من هذا عندما طلب بيكر من اوزال استخدام القواعد العسكرية في تركيا ضد العراق، اجاب اوزال قائلاً: ((لتركيا علاقات وثيقة بالغرب منذ اعلان الجمهورية عام 1923، ولكننا نحافظ ايضاً على علاقات تقليدية وتاريخية مع العالم العربي والاسلامي))[171]. وقد اتضح هذا، عند زيارة جيمس بيكر سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الامريكية لانقرة في 7تشرين الثاني 1990، حيث قدم شكره للموقف التركي ازاء ازمة الكويت، ولم يتم الحديث حول فتح جبهة ثانية. وفي هذا المجال وضح حسنو دوغان بان تركيا لا تسمح للقوات الامريكية باستخدام القواعد في حالة نشوب الحرب[172].

ازاء هذا الموقف، فقد كانت هناك محاولات امريكية لجر تركيا الى حرب ضد العراق، واتضح ذلك من خلال زيارة بيكر سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الامريكية الى انقرة في 9آب 1990، وكان الهدف من هذه الزيارة هو حصول

الولايات المتحدة على تأييد من حلف شمال الاطلسي في حالة التدخل الفعلي من قبل العراق في السعودية[173]. وعلى هذا الاساس، فقد حاول اوزال الحصول على موافقة المجلس الوطني التركي الكبير في القرار المتعلق بتخويل الحكومة الصلاحيات العسكرية- فيما عدا اعلان الحرب بما في ذلك ارسال قوات للخليج والسماح للطائرات الامريكية باستخدام قواعدها الجوية[174].

وعليه فقد سعى اوزال، اخذ موافقة المجلس الوطني التركي الكبير حول الاجراءات العسكرية، ولا سيما اذا عرفنا بان السلطة العثمانية خلال الحرب العالمية الاولى لم تاخذ موافقة مجلس المبعوثان حول مشاركة تركيا في الحرب، وقد تم اتخاذ هذا القرار من قبل اشخاص ثلاث(انور باشا وطلعت بك واحمد جمال باشا). وفي التاريخ الحديث وبالتحديد في عام 1950 وخلال نشوب حرب كوريا، نرى ان عدنان مندريس هو الاخر لم ياخذ موافقة المجلس الوطني التركي الكبير من مشاركة تركيا في الحرب المذكورة[175]. في خضم هذه التطورات، تحدث اوزال امام المجلس الوطني التركي الكبير في (1) ايلول 1990 قائلاً: ((انه من غير الممكن لتركيا ان تتبع سياسة مترددة وغير حاسمة،وان تنتظر الاخرين حتى يقرروا اولاً)).وقد ردد اوزال الموضوع نفسه في2اذار1991عندما قال:(انا مقتنع بان على تركيا ان تدع سياستها السلبية والمترددة السابقة،وان تدخل في سياسة خارجية نشطة)[176].ونتيجة لذلك،فقد قدم اوزال الى المجلس الوطني التركي الكبير قرار تخويل الحكومة الصلاحيات العسكرية،وتم تغيير المذكرة التي تعطي الحكومة السلطة في اعلان الحرب،وارسال الجنود الى دولة اخرى،وقبول جنود دولة اخرى في تركيا بتطور مفاجئ في اللحظة الاخيرة.وفي هذا المجال قال عدد كبير من اعضاء حزب الوطن الام،وعلى راسهم مسعود يلماز انهم سوف لن يصوتوا لصالح هذه الفكرة،وكانت المعارضة تسير بالخط نفسه، ونتيجة لذلك فقد سحب رئيس

الوزراء بنفسه هذه الفكرة، وتم اضافة شرط الى المذكرة ينص على: (اذا وقع انتهاك ضد تركيا).وبهذا الشكل تمت ازالة احتمال مجئ جنود اجانب الى تركيا او ارسالها جنوداً الى دولة اخرى ما لم يشن العراق هجوماً على تركيا)[177]. تحدث سليمان ديموئل اثناء المناقشة في المجلس الوطني التركي الكبير حول هذا الموضوع قائلاً:(ضد من،ولماذا تريدون سلطة الحرب؟ان طلب الحكومة هذا خطأ. وقد اجابه اكبلوط قائلاً:(نحن نريد سلطة الحرب من اجل الدفاع،وان هذه السلطة شرط من اجل الاحتياجات العاجلة والمهمة،ولا نفكر في الهجوم على أي شخص)[178].

وقد تم التاكيد في هذه المناقشات على منح الحكومة جميع الصلاحيات وبموجب المادة 92 من الدستور التركي، التي تنص بالسماح لارسال وحدات عسكرية تركية تابعة الى القوات المسلحة التركية الى اراضي دولة اجنبية، والسماح لتواجد وحدات عسكرية اجنبية على الاراضي التركية. وفي نهاية المناقشات في المجلس الوطني التركي الكبير تم التصويت حول قرار تخويل الحكومة اعلان الحرب عند الضرورة وذلك بموجب قرار رقم 108 واستناداً للمادة المذكورة اعلاه[179]، وباغلبية 216صوتاً ضد 159صوتاً[180]. ولم يشترك في التصويت 59عضواً من حزب الوطن الام اثناء الجلسة السرية[181].

وبعد صدور قرار المجلس الوطني التركي الكبير،قال: اوزال:(انه لا يتوقع حرباً مع العراق، ولكن حمل على تفويض المجلس الوطني التركي الكبير في اعلان الحرب كاجراء وقائي،لان الرئيس العراقي صدام حسين متقلب،ولا يمكن التنبؤ بتصرفاته على الاطلاق،ولا يوجد حوله مستشارون اكفاء لمنعه من ارتكاب اخطاء)[182].واضاف اوزال قائلاً:(ان نيل سلطة الحرب لا يعني الدخول في الحرب، وسوف لا تشترك فيها)[183].واردف اوزال قائلاً:(ان الغرض من اعطاء صلاحيات استثنائية للحكومة هو تحديد وترهيب صدام حسين،واشعاره باننا سوف لن

نحارب، ولكننا مستعدون للحرب))[184].وقد علقت صحيفة يني اسيا التركية على قرار المجلس الوطني التركي الكبير قائلة:(سلطة الحرب مقتصرة ومشروطة في يد اوزال)[185].استطاع اوزال بقرار المجلس الوطني التركي الكبير صلاحية ارسال قوات للخليج،والسماح للطائرات الامريكية باستخدام قواعدها الجوية[186].والحق،هناك تناقضات في تصريحات القادة الاتراك حول استخدام قاعدة انجرلك،وفي هذا المجال صرح وزير خارجية تركيا:(ان القاعدة تحت اشراف تركي،ولا يمكن استخدامها ضد دول الشرق الاوسط او دول المنطقة،اننا نبذل الجهود من اجل اقامة علاقات طبيعية وايجابية مع جميع دول المنطقة،وان للدول الجارة لنا خصوصية في العلاقة وعلى هذا الاساس لا يوجد مثل هذا الاتجاه.ان هناك عنصراً اساسياً وهو ان القواعد انشئت في سبيل الدفاع عن دول الحلف))[187]. ولكن تركيا من جانب اخر، اكدت بان مسالة التدبير العسكري التي اقدمت عليها تركيا تعد اعتيادية وضرورية لا سيما المنطقة مهددة باندلاع الحرب في اية لحظة)).

وفي هذا المجال، ذكر اوزال بان مسالة الحرب يجب ان تكون اخر ورقة وبعد ان تستنفذ الجهود الدبلوماسية كافة ولا سيما انها لم تستنفذ بعد، اذ ان اجتماعاً سيعقد بين غورباتشوف وبوش يدور حول الوضع في الخليج، ومع صعوبة احتمال الحرب اذ ان الولايات المتحدة في حالة التوصل الى قناعة بالحل العسكري، عليها في هذه الحالة ان تحشد قوات كبيرة جداً، وان تكون واثقة بانها ستكسب الحرب وبنسبة تصل الى الف بالمئة، ومع هذا فاني لا اعتقد بانه سيكون الحل)[188].

ولكن يبدو ان هناك تناقضاً في تصريحات اوزال، وعلى سبيل المثال فقد وصف اوزال رداً على سؤال صحفي حول قرار الولايات المتحدة باسقاط نظام الحكم في العراق[189] ، وموقف تركيا من امكانية اتخاذ الامم المتحدة قراراً بالتدخل العسكري ضد العراق، اجاب قائلاً: ((اننا لم نستلم أي طلب باستخدام تركيا ضد العراق، انه

لا يوجد شيء الا غير الحظر، وان المجتمع الدولي مقتنع بذلك، ويكفي الحظر في هذه المدة، ولا يمكن وضع احتمالات المستقبل اكثر من الحظر))[190].وفي هذا المعنى ايضاً، صرح اوزال في 30آب 1990 قائلاً: ((نحن نعمل من اجل التهرب من الحرب، ولا توجد لدينا النية في ارسال قوات الى الخليج، لان الجميع يفهمنا بشكل خاطئ[191].

الا ان اوزال عاد بعد ذلك ليؤكد انه لم يستبعد ارسال قوات الى السعودية معداً ان مثل هذا الاجراء قد يكون من مصلحة تركيا[192]. ويعزز نجيب تورمتاي هذا الراي قائلاً: ((من الجدير بالذكر ان الرئيس التركي توركوت اوزال واعتباراً من بداية ازمة الخليج في 2آب 1990 كان يزعم في اثناء لقاءاته الاسبوعية او خلال الاجتماعات التي كانت تعقد ضمن اطار ما يسمى بمائدة الازمة، بانه ومهما كانت الامور سيكون لتركيا ايضاً دوراً عسكرياً، وتدخل في هذه الازمة لبيان ثقلها واهميتها في المنطقة امام العالم، وكان يؤكد بان العراق سيندحر بسرعة وسيتم تقسيمه اذا ما حصلت الحرب، وان تركيا ستحقق فوائد كبيرة في النهاية[193].

ويضيف نجيب تورمتاي قائلاً: ((بعد ان اصدرت الامم المتحدة قرارها المتعلق بفرض الحصار على العراق، شرعت بعض الدول بارسال قوات بحرية او سفن حربية للانضمام الى قوات التحالف، ونحن من جانبنا ايضاً قد هيأنا احدى الفرقاطات ومنذ الايام الاولى، وتم تجهيزها بالاجهزة اللاسلكية وهي تعد قادرة على تأمين جانب الاتصال ومن مسافات بعيدة، وبقينا ننتظر الاوامر..[194].

تجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان تركيا لم ترسل هذه الفرقاطة الى منطقة الخليج، وفي هذا المجال يقول اوزال: ((ارتايت ارسال قوات عسكرية الى الخليج، ولكن القيادة العسكرية قد رفضت ذلك...))[195].

يبدو ان رئيس الجمهورية لم يشعر رئاسة الاركان العامة بالمعلومات ذات العلاقة بنوع وحجم القوة المزمع ارسالها الى منطقة الخليج، الى جانب ذلك لم تضع الحكومة هذه الموضوعات محل اعتبار، ولم تتناولها اطلاقاً، ولم يصل الى الاركان العامة أي طلب او توجيه حول هذا الموضوع. ومع ذلك قامت رئاسة الاركان العامة بالاشتراك مع وزارة الخارجية التركية بدراسة وتقويم الموضوعات المتعلقة ايجاباً وسلباً حول احتمال ارسال القوة التركية، وقد تم عرض نتائج ذلك على الحكومة والرئيس التركي لغرض الاطلاع عليها وتدقيقها[196].

والحق صدر قرار من القيادة التركية بعدم ارسال قوات مقاتلة الى منطقة الخليج، والاكتفاء بارسال وحدات لتقديم خدمات في مجال النقل والمواصلات والصحة فقط للقوات المتحالفة الموجودة في المؤخرة دون الاشتراك في القتال، بل والاعلان عن نية تركيا عدم المشاركة في أي هجوم على الاراضي العراقية في أي مخطط لضرب العراق بصورة مباشرة[197].

ولكن من ناحية اخرى، ذكرت صحيفة تايمس " حول استخدام الولايات المتحدة، وبشكل محدود للقواعد التركية، مؤكدة ان العمليات ستقتصر على الدعم الانساني، وايضاً اللوجستي المحدود" وفي هذا المجال، اشار محمد بازار، الناطق باسم الحكومة التركية، الى ان تركيا ستقدم دعماً انسانياً، وايضاً لوجستياً محدوداً، ولاشي غير هذا))[198].

والحق، كانت تركيا جادة في ان تقف مع القوات المتحالفة، بدليل انها حصلت على ضمان من حلف شمال الاطلسي منذ 18اب1990 الذي يقضي بالتزام الحلف الدفاع عن تركيا عسكريا، في حال تعرضها لاي هجوم من اي جهة بما في ذلك العراق. وانتزعت تركيا اول قرار من نوعه في تاريخ الحلف يقضي بقيامه بدور خارج نطاق المجال الاوروبي الذي نشأ اساساً للدفاع عنه[199].

وقد قوم باوتشر- الناطق الرسمي باسم البيت الابيض قرار حلف شمال الاطلسي تجاه تركيا قائلاً: ((ان قرار منظمة حلف شمال الاطلسي- القاضي بارسال العنصر الجوي من قيادة الحلفاء في اوروبا للمرابطة في تركيا هو : ((اشارة حازمة على تصميم وتضامن الغرب رداً على تهديد واضح لامن دولة عضو في الحلف، وبالتالي الحلف برمته.. ان نشر هذه القوات الذي اجراه مجلس التخطيط الدفاعي التابع للحلف بطلب من تركيا، يخدم اغراضاً دفاعية وردعية))[200].

واضاف باوتشر: ((نرحب كثيراً بهذا القرار الذي يأتي في اعقاب تأكيد التزام الدفاع المشترك التابع للحلف من قبل وزراء خارجية الحلف في 17 كانون الاول.. وان القوة المتحركة سيتولى ادارتها((المان وبلجيكيون وايطاليون))... وبودي ان اضيف ان هذه هي المرة الاولى التي يتم فيها نشر القوة المتحركة التابعة للقيادة الاوروبية الموحدة))[201].

اشار جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة وقتئذ على هذا القرار قائلاً : ((قلت لاوزال : انني تشاورت بالفعل مع الحلفاء الرئيسيين في حلف شمال الاطلسي، وانني مفوض في اعادة التأكيد على التزام الحلف بالدفاع عن تركيا لو تعرضت لهجوم عراقي انتقاماً لاغلاق خط انابيب النفط))[202].

ان هذه الحقيقية، كانت واضحة، منذ ان صدر قرار مجلس الامن برقم 678 الذي اجاز استخدام القوة لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت، اذ ان تركيا اتجهت الى زيادة القدرات الدفاعية، وطلب العون من بعض الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي، ونتيجة لذلك فقد قامت القوات المتحالفة بارسال الامدادات العسكرية الى تركيا، وان كانت ايماءة رمزية والتي عرفت بالقوة المشتركة المتحالفة المتحركة لكي توضع تحت الاستخدام الاول مرة منذ بدأ تكوينها في الستينات، ويضم 48 طائرة حربية (من المانيا وبلجيكا وايطاليا)[203] ، كانت ستستخدم في

حالة وقوع هجوم من العراق على تركيا[204] وكان حلف شمال الاطلسي- قد قدم الى تركيا دبابات ومصفحات خفيفة شملتها اتفاقات السلاح بين الشرق والغرب، وقد تم استثناء تركيا من شروطها، رغم عضويتها في حلف شمال الاطلسي- وقد وصلت هذه الاسلحة الى تركيا وتم نشرها مع القوات التركية البالغ عددها 100.000 مقاتل على طول الحدود مع العراق بين ماردين ومركز الخابور الحدودي[205] مجبرة العراق لكي يبقى 8-10 فرق عسكرية في شمال العراق[206]. كان الهدف منها تشتيت الجهود العراقية اكثر من فتح جبهة ثانية ضد العراق[207] ،فضلاً عن استخدام القواعد الجوية لحلف شمال الاطلسي ضد العراق في شماله لكي تكون تركيا في مؤمن من الصواريخ العراقية[208]. وفي الحقيقة اتخذ العراق جميع الاجراءات اللازمة التي تحول دون عبور القوات التركية الحدود لاحتلال اجزاء من العراق، ونتيجة لذلك صدرت تعليمات محددة الى الجيش العراقي لوضع خيارات لتحركها[209].

وازاء هذه التطورات، استقبلت تركيا في قواعد جوية تركية قريبة من الحدود عدداً من اسراب الطائرات الامريكية منها سرب من طائرات ((شبح))، ودفع بعدة طائرات الى اختراق المجال الجوي العراقي لعدة مرات ابرزها الخرق الذي حصل في منطقة بيبو الحدودية في الحادي عشر من اب 1990[210].

ومن ناحية اخرى قامت تركيا بنقل عدة الاف من الافراد والمعدات الملحقة بالجيش الثالث الموجه للاتحاد السوفيتي، وجعلهم تحت قيادة الجيش الثاني. والواضح ان هذا الاجراء كان يستهدف الاحتياط لا مكانية اقدام العراق على تنفيذ غارات ضد شبكة مصادر المياه والسدود ومحطات توليد الكهرباء المقامة في الاراضي التركية القريبة من الحدود، واستهدف في الوقت نفسه منع تسلل المتمردين الاكراد، ووقف عمليات التهريب الى داخل العراق[211].

وقد تزامنت هذه الاجراءات مع اعمال اخراج لاجلاء المواطنين الاتراك من المنطقة الى المناطق الغربية في البلاد، وجرى اتخاذ الاستعدادات في جميع انحاء تركيا وعدتها بمثابة منطقة امنية[212].

ولتقدير ازمة العقوبات على العراق، قامت وكالة المخابرات المركزية الامريكية واجهزة الاستخبارات الاخرى بتنسيق خطة جمع الحركات المدنية والعسكرية والموضعية في الساحات والميادين. هذه الانشطة تتعلق بالـ(NSA) التي تمتلك ايضاً في تركيا مراكز تصنف بالغة السرية يمكنها التقاط قسم كبير من المخابرات الهاتفية من الشبكة العراقية، اما التفاصيل فترسل بصورة فورية الى الولايات المتحدة، اذ يعمل مترجمون على التقويم استناداً الى النبرة والمفردات المستخدمة ومعنويات الشعب، والمؤثرات الاولى على النقص في المواد التموينية، وحتى مؤثرات تتعلق بتعرفية التاكسي التي تكشف ارتفاع كلفة المعيشة، واسعار المحروقات، وربما صعوبة ايجاد قطع غيار[213].

اما فيما يخص بالاجراءات العراقية تجاه تركيا، فقد قام العراق في منتصف شهر ايلول بدفع ثلاث فرق اضافية يتألف كل منها من 11 الف مقاتل، الامر الذي رفع اجمالي القوات العراقية هناك - في شمال العراق - الى ما يقارب 100 الف مقاتل. وقد انتشروا على مسافة تمتد ما يقارب 240 كيلو متراً[214].

وفي هذا المجال، سئل وزير الخارجية التركي، فيما اذا كانت افعال تركيا ربما تثير العراق، وبالتالي يقوم الاخير بالهجوم على تركيا، اجاب قائلاً: ((ان هذا القرار هو قرار عراقي، نحن نؤمن ان الحكام العراقيين الذين ما زلنا نفكر ان لهم موقفاً عقلانياً لن يفعلوا ذلك))[215].

ومن ناحية اخرى، صرح صفاي غراي وزير الدفاع لصحيفة ترجمان قائلاً: ((انه في حالة تعرض تركيا الى ضربة صاروخية، فسيتم تثبيت ذلك بوساطة

الرادارات، واذا كان العراق وراء ذلك، فسنرد عليه بالمثل، وسوف لن نسمح لصواريخ تضربنا بعد ذلك))[216].

والحق ان تركيا اصبحت في مواجهة عسكرية مع العراق، واتخذت دور الخصم غير العلني، هذا ما اوضحه نجيب تورمتاي في مذكراته، اذ جاء فيها: ((خلال اجتماع تم عقده مع رئيس الجمهورية وهيئة قيادية، بادرت بطرح سوال على الرئيس اوزال يتضمن الاتي: هل تم اتخاذ قرار من قبل القيادة التركية حول الخصومة العلنية للعراق في هذه المرحلة وبعد صدور قرار 678 ضد العراق؟ اجاب الرئيس اوزال قائلاً" سوف لا نتخذ دور الخصم العلني مع العراق))[217].

وفي واقع الامر، ان تركيا وقبل جواب الرئيس اوزال على سوال رئيس اركان الجيش، كانت تجري اجراء مناورات بالقرب من الحدود العراقية، وقد تم تكليف وحدات من الجيش الثاني التركي القيام بهذه المهمة التي بلغت تعدادها 120 الف جندي[218] و 15 الف احتياطي[219] ، ولاسيما اذا عرفنا وجود سبع الى ثماني فرق عسكرية عراقية في شمال العراق. واكثر من ذلك، فان اوزال وباستمرار كان يصرح قائلاً"" انه في حالة خسارتنا شيئاً واحداً"" ، وفي مقابل ذلك حصلنا على عشرين منه، فان ذلك يعد بالنسبة لنا شيئاً جيداً[220].

ان مواجهة اوزال للعراق عن طريق الادوات القتالية، كانت مرئية وواضحة لدى رئاسة اركان الجيش التركي، وقد بين هذه الحقيقة نجيب تورمتاي في مذكراته قائلاً"" منذ بداية ازمة الخليج وبعد انقضاء اربعة اشهر عليها، كان الراي العام التركي يتابع بتفاؤل الوعود التي قطعها اوزال على نفسه حول السياسة التركية بعد الحرب والتي اشار اليها بلعبة القمار، الا ان الوعود كانت محجوبة عن هذه الوعود والتعهدات، وكانت هناك تساؤلا من الراي العام، حول التنبؤ بما قد يحصل، وما الهدف من الدخول في الحرب ضد العراق؟[221].

وقد اصبح موقف تركيا واضحاً من العراق وبعد ان وجه اوزال خطاباً الى الشعب التركي بمناسبة حلول العام الجديد(1991)، اشار فيه الى ازمة الخليج قائلا"" يبدو ان النظام العراقي لا ينوي تغيير موقفه الذي تبناه الى اليوم، وهذا ما يعرض سلام المنطقة لخطر كبير.. ما اتمناه هو نصرة العقل السليم، وعدول النظام العراقي عن موقفه الخاطئ قبل فوات الاوان.. ان تركيا هي احدى الدول الاكثر حساسية من الناحية الجغرافية، وبقدر ما تناصر تركيا كافة جهود السلام، فانها ايضاً تنادي كل عمل يقوض السلام، لذلك جاءت تركيا في مقدمة الدول التي اتخذت موقفاً ضد الوضع الذي افرزه الغزو العراقي للكويت، وضمها لاراضيه، واصبح موقفها الحازم حيال هذا التصرف والذي يتعارض مع القانون الدولي العام انموذجاً " يحتذى من قبل الدول الاخرى.. ان اصدار الامم المتحدة لاول مرة في تاريخها اثني عشر قراراً متسلسلاً، وتشكيل اجماع قوى في وجه العراق، دليل على رصانة واقعية موقف تركيا الحازم لابد من وضع حد لاطماع العراق التي لم يكن يعرف لها حدود، وتم توجيه انذار اخير الى العراق بصدد ما ستتخذه الدول الاعضاء في الامم المتحدة من تدابير ضرورية بكل انواعها في حالة رفض العراق الانسحاب غير المشروط من الكويت، واعادة النظام الشرعي اليها وذلك لغاية 15 كانون الثاني 1991. ولكي تصرفات النظام العراقي حتى اليوم لا تنم عن نية في تغيير موقفه، وكل ما اتمناه هو غلبة منطق العقل السليم، وعدول النظام العراقي عن موقفه الخاطئ قبل فوات الاوان"[222].

وفي هذا المعنى، اكد يلدرم اكبلوط رئيس الوزراء التركي وقتئذ في خطاب بمناسبة الاحتفال بذكرى قدوم اتاتورك الى انقرة، والذي جاء فيه " تؤمن تركيا بتطبيق قرارات الامم المتحدة وانتهاج سياسة سلمية، وسياسة ضبط الاعصاب لايجاد تسوية لازمة الخليج، وفي هذا المجال ، لابد من التأكيد على ان تركيا اظهر

نفسها للراي العام العالمي كعنصر استقرار وسلام في المنطقة، واثبت شعبها وحدته وتكاتفه))[223].

ان دور تركيا في المواجهة العسكرية المحتلمة ضد العراق اصبح واضحاً من خلال تصريحات ياسر عرفات في شهري حزيران وتموز 1990 والتي اكدت على وجود طائرات حربية اسرائيلية وامريكية في قواعد تركية قريبة من العراق لاغراض التجسس والقصف الستراتيجي[224]. واكثر من هذا، فان اوزال عندما زار طهران في شهر ايلول 1990، دخل في مباحثات مع رفسنجاني تناولت اقناع الاخير بالموافقة او الصمت على دخول تركيا الحرب ضد العراق، بحجة ان دخول القوات التركية الى شمال العراق سيكون مؤقتا، وفي اطار الضغط على العراق لاجباره على الانسحاب من الكويت وتنفيذ قرارات الامم المتحدة[225]. والحق، بعد ساعات قليلة من بدء العمليات الحربية ضد العراق، اتصل الرئيس بوش بالرئيس اوزال واعلمه عن بدء الهجوم[226] وعليه فان اوزال عقد اجتماعاً في قصر جان قيا مع رئيس الوزراء اكبولوت ورئيس الاركان العام كوريش ووزير الدفاع دوغان ووزير الخارجية AL PTEMOCIN، وفي هذا المجال قال الاخير في المجلس الوطني التركي الكبير: ((لا توجد نية عند الحكومة للاشتراك في الحرب، ولا توجد فكرة ايجاد جبهة ثانية ضد العراق))[227].

وفي الوقت نفسه عقد اكبلوت مؤتمراً صحفياً في الساعة 4.30 من صباح يوم 1991/1/17 مؤكداً انه لا يوجد أي هجوم من العراق على تركيا، وعلى الرغم من هذا التصريح، فقد طلب اكبلوت من المجلس الوطني التركي الكبير سلطات جديدة لحماية الحدود اذا دعت حاجة تركيا الى ذلك. وبعد اجتماع مجلس الامن القومي، قال اوزال ان الموضوع لابد من مناقشته في مجلس الوزراء والمجلس الوطني التركي الكبير في اليوم نفسه. ونتيجة لذلك فقد قدم رئيس الوزراء مذكرة الى

المجلس، طلب فيها تخويل الحكومة سلطة استخدام القوات المسلحة في الداخل، والقواعد الاجنبية في تركيا، وقد وافق المجلس على ذلك بموجب قرار 26 واستناداً الى المادة 92 من الدستور[228] والحق فقد صوتت المعارضة التركية ضد هذا القرار[229].

ونتيجة لهذه التطورات، نرى ان تركيا سمحت للولايات المتحدة باستخدام قاعدة انجرلك الجوية ضد العراق وذلك في 18 كانون الثاني 1991[230] ، وفي هذا المجال، اكد اوزال اثناء بدء العمليات القتالية ضد العراق، ان استخدام الولايات المتحدة للقواعد التركية يأتي تطبيقاً لقرار مجلس الامن رقم 678، وهو القرار الذي يخول الدول الاعضاء في الامم المتحدة تقديم المساعدة لقوات التحالف الدولي ضد العراق[231].

وعلى هذا الاساس، بدأت القاذفات الامريكية في الاقلاع من قاعدة انجرلك لضرب شمال العراق يوم 19 كانون الثاني 1991، وجرت اقامة جسر جوي ممتد بين القاعدة المذكورة والقاعدة الجوية الامريكية في الظهران، الا ان الحكومة التركية لم تعلن رسمياً عن بدء استخدام القاعدة سوى في يوم 21 كانون الثاني لاسباب عسكرية، ثم قامت تركيا بعد ذلك بالسماح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة جوية اخرى هي قاعدة باتمان الواقعة جنوب شرق تركيا، ووضعتها بصورة رئيسة تحت تصرف طائرات الهليكوبتر المخصصة للبحث والانقاذ[232].

ونتيجة لهذه التطورات، تضمنت رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في 21 كانون الثاني 1991 تحذيراً الى تركيا لسماحها بصورة خاصة للطيران الامريكي باستخدام قاعدة انجرلك الجوية لانطلاق القاذفات الى العراق منذ ليل 18/17 من شهر كانون الثاني[233].

وقد نفى وزير الخارجية التركي احمد كونجيبي ما جاء في رسالة السيد طارق عزيز، وجاء في رده((ارفض بالمجمل وصفكم للسياسة التي تتبعها تركيا منذ بدء الازمة بانها موقف معاد، ان تركيا مؤيدة للسلام، وانها قلقة من قصف بغداد غير العادل، وقد ابلغنا ذلك منذ الخامس من اب الماضي الى النائب الاول لرئيس جمهورية العراق طه ياسين رمضان الذي زار انقرة))[234].

ومن جانب اخر،قال ناطق باسم وزارة الخارجية التركية:(ان قاعدة انجرلك الجوية هي جزء من عمليات الحرب كالقواعد في السعودية والخليج.ان تركيا لم تكن تختار كي تدخل الحرب،ولكننا نساعد الاقطار لتنفيذ قرارات الامم المتحدة[235].

والحق، كان بامكان العراق تجاوز ربع الهجمات الجوية من قوات التحالف، في حالة عدم سماح تركيا استخدام القواعد العسكرية الامريكية في اراضيها، اذ كانت هناك طلعات جوية امريكية كل خمس دقائق على مدى ثلاثة واربعين يوماً من الحرب من قاعدة انجرلك الجوية، ولم يكن على الطائرات الامريكية ان تقطع اكثر من 150 كيلو متراً للوصول الى اهدافها[236].

وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان قاعدة انجرلك الجوية كانت تحوي قبل نشوب ازمة الخليج ثلاث طائرات من طراز((شعاودرون))، الا ان عدد الطائرات قد وصل في هذه القاعدة اثناء هذه الازمة الى 96 طائرة من طراز اف15 واف 16 واف 111 واف 904، فضلاً عن طائرات اواكس ذات الانذار المبكر، ووجود طائرة من المانيا وطائرتين من البرتغال واسلحة ومعدات من هولندا.

وقد ادعت قيادة التحالف الغربي، ان استخدام هذه القاعدة ضد العراق، كان محاولة لضرب الطيران العراقي، اذ كان هناك اعتقاد من الولايات المتحدة بأنه لا يزال سليماً بشكل شبه تام، واعتقاداً منها انه يوجد في مطارات تحت الجبال في الشمال. ناهيك من ان الولايات المتحدة كانت تبغي من وراء ذلك تحويل ثقل دول

التحالف نحو حشود القوات العراقية في جنوب البصرة والكويت، ولاسيما قوات الحرس الجمهوري[237].

والحق ان تركيا سمحت اثناء ام المعارك للطائرات اف111 الامريكية بشن غارات جوية داخل العراق من قاعدتها الجوية في انجرلك، فضلاً عن غلقها لانابيب النفط كما اسلفنا. وفي هذا المجال منح اسبن رئيس لجنة القوات المسلحة التابعة للكونجرس الامريكي علامة من الدرجة الثالثة لكل من اليابان والمانيا، وتجاوبت المانيا فيما بعد بارسال سرب من طائراتها المقاتلة للدفاع عن تركيا في حالة قيام ضرب العراق قاعدة انجرلك او أي مواقع تركية اخرى. برر مستشار المانيا هيلموت كول ذلك القرار للشعب الالماني بان تركيا كالمانيا عضو في منظمة حلف شمال الاطلسي، وان هذا العمل جزء من التزام المانيا الدفاعي للمنظمة[238].

ولعل ما قاله زعيم الاغلبية في مجلس الشيوخ الامريكي ميشيل - من ولاية ماين - يعبر باختصار ما قاله هيلموت كول، عندما قال((ان مواجهة العدوان ليس واجباً على الولايات المتحدة وحدها، وان على الاخرين ان يسهموا في أي معركة قادمة بدلاً من تقديم مجرد الدعم الاسمي))[239].

وينبغي هنا التأكيد، من ان تركيا حصلت على مساعدات مالية بلغت فيمتها(3) بلايين دولار في المدة الواقعة بين 1990-1991، لتحديث قواتها المسلحة لتعويضها عن خسائرها نتيجة وقوفها مع دول التحالف ضد العراق، وجاءت هذه المساعدات من الكويت، وبمبلغ 400 مليون دولار، والسعودية بمبلغ 234 مليون دولار، الامارات بمئة مليون دولار. وهذه المساعدات جزء من تعهدات بقيمة مليون بليون دولار من الكويت والسعودية، والامارات بمبلغ 500 مليون دولار نهاية عام 1995، واسهمت تركيا نفسها بمبلغ 7 مليون دولار.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، من ان الادارة الامريكية اعلنت عن بيع تركيا طائرات هجومية مصممة لتدمير الدبابات بمبلغ 167 مليون دولار، فضلاً عن ذلك، ان تركيا طلبت شراء طائرات هليكوبتر هجومية وطائرات ثابتة الاجنحة (استعمل بعضهاضد pkk في جنوب شرق الاناضول ودعم عمليات الهجوم اللاحقةداخل العراق. وعرض على تركيا ما قيمة مليار دولار من الدعم لاقامة مصنع طائرات الهليكوبتر من طراز سيكورسكي، وزيادة تخفيض صادرات المنتوجات الامريكية، وماقيمة 5 /1 مليار من القروض الميسرة من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والرعاية الامريكية لطلب تركيا الحصول على عضوية السوق الاوربية المشتركة[240] وفي هذا المجال، اكد البتاغون الامريكي، للكونجرس بنقل هذه الطائرات الى تركيا بموجب قانون يسمح لواشنطن ان تزود دولا في حاف شمال الاطلسي- في جنوب اوربا اعتدة حربية تفيض من حاجتها، وان الصفقة لن تؤثر في التوازن العسكري في المنطقة، اوفي الجهودالامريكية كتسوية القضية القبرصية[241] .اماهذا التحديث الصناعي الدفاعي في تركيا، صرح اوزال لشبكة ((أي. بي. سي)) التلفزيونية الامريكية.

((ان بقاء الرئيس صدام حسين في السلطة او غيابه عنها لن يؤثر في الاستقرار في الشرق الاوسط، لاسيما ان العراق فقد قوته، ويحتاج الى وقت كثير واموالا ضخمة لاعادة البناء ودفع التعويضات، وبالتالي فليس هناك أي خطر سواء بقي صدام حسين ام لا))[242] .

والحق ان تركيا لم تقبل خلال حرب الخليج فتح جبهة اخرى، على الرغم من سماحها للولايات المتحدة باستخدامها قاعدة انجرلك الجوية ضد الاراضي العراقية، لاسباب كثيرة، لعل من بينها، ان حرب الخليج ابرزت وجود ضعف في القدرات الدفاعية التركية، بدليل ان تركيا طلبت دعم"صواريخ باتريوت -

طائرات متطورة من الولايات المتحدة واقطار اوروبية وفي اطار حلف شمال الاطلسي، في ظل تقادم الكثير من المعدات العسكرية التركية خاصة من الدبابات[243].

وفي هذا المجال، قال دوغان غوريش رئيس الاركان العامة للجيش التركي في 17 كانون الاول 1990 " ان ازمة الخليج اثارت الحاجة الى التحديث السريع للقوات المسلحة التركية، فرغم مرحلة السلام السائدة في اوروبا لا يزال الشرق الاوسط منطقة حافلة بالمشكلات، وليس من الواضح ما سوف يحدث في المنطقة في المستقبل"[244].

وقد اكد هذه الحقيقة اوزال في 4 تشرين الثاني 1990 قائلاً " ان تركيا بدأت فعلاً بتسلم معدات حديثة قيمتها 8-9مليارات دولار وعدت بها الولايات المتحدة والمانيا، وتشمل 1000دبابة، منها 600 دبابة امريكية من نوع M.60 و400 دبابة المانية من نوع Leopard و 700 عربة مدرعة لنقل الجنود ووحدات مدفعية وصواريخ من نوع Roland Patriot، وطائرات مقاتلة من نوع F-4E، وطائرات نقل C.130 وطائرات عمودية مقاتلة[245].فضلاً عن ذلك قامت تركيا بعد ازمة الخليج في برنامج تحديث الصناعات الدفاعية الذي ينطوي على 17 مشروعاً اهمها انتاج طائرات F-16 وصواريخ ارض-جو من نوع Stinger وعربات مدرعة ومعدات عسكرية حديثة للحرب الالكترونية وذلك بالتعاون بين ادارة الصناعات الدفاعية التركية وشركات امريكية واوروبية[246].

وقد قوم الرئيس بوش، الموقف التركي من ازمة الخليج، في الزيارة التي قام بها- بوش- الى تركيا في المدة الواقعة بين 20-22تموز 1991 في مؤتمر صحفي مشترك مع اوزال، قائلاً : ((نثمن عالياً مشاركة تركيا في حلف شمال الاطلسي، والتزاماتها الديمقراطية، والموقف المتكامل في المجتمع الدولي.. وكان لتركيا الدور الحاسم، كما

نعرفها في التحالف الدولي خلال تحرير الكويت، حيث خدمت تركيا بشجاعة مصالحنا المشتركة وبصورة شرعية النظام الدولي واستقرار المنطقة"[247].

وفي حقيقية الامر، ان اوزال ومنذ مدة ليست القصيرة من دخول العراق للكويت، كان قد اتخذ موقفاً سلبياً من العراق، وهو ما يتناقض مع مبدأ عدم تدخل تركيا في الشؤون الداخلية للاقطار المجاورة والذي عد مبدأ رئيساً للسياسة الخارجية التركية منذ منتصف الستينات من هذا القرن[248] ، وقد كشف اوزال عن هذه الحقيقة في المؤتمر الصحفي الذي عقده في انقرة في 30 نيسان 1992 عندما قال: ((حضرت في كانون الثاني عام 1990 قبل ثمانية اشهر من الازمة غداء في البيت الابيض مع الرئيس بوش، كان الامريكيون يتناقشون فيه بشأن الزعيم الليبي معمر القذافي، لكني قلت لهم ان القذافي ليس بخطورة صدام..صدام هو اخطر رجل، لكن كلماتي لم تلق صدى، لم يكن هناك رد امريكي))، واردف اوزال قائلاً: ((ان العراق انضم الى سوريا في رعاية الاكراد الانفصاليين في تركيا، وان صدام يقدم الان اسلحة اكثر من السوريين لمعاقبة تركيا على مساعدتها للاكراد العراقيين[249].

وقد رات القيادة التركية ان السماح للعراق بالاستفادة من دخوله الكويت سوف يؤدي الى تعظيم مقومات القوة الشاملة لديه، وخلق مصدر تهديد متزايد لتركيا في منطقة الحدود الجنوبية، بصورة يمكن ان تؤدي مستقبلاً الى تشجيع العراق على التوسع شمالاً على حساب تركيا، او على الاقل تمكين العراق من امتلاك قدرة اكبر على عزل تركيا عن دائرة التفاعلات السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج بالذات[250].

وعندما اصبح سليمان ديمرئل رئيساً للوزراء، حاول اعطاء رؤيته من العلاقات التركية العراقية. اذ اكد على الحقائق الاتية[251]:

1. عارض ديمرئل أي اجراء من شأنه ان يؤدي الى تمزيق وحدة ارض العراق، وفي هذا المجال قال ديمرئل: " اؤكد صحة هذا المخطط الذي تنوي القيام به الدول الكبرى، ولتحديد خط 32 لعزل المنطقة الجنوبية من العراق مثلما جرى في شمال العراق، وقد ابلغني جون ميجر رئيس وزراء بريطانيا بذلك في رسالة خطية بعثها لي. ان كل هذه الاحداث تأتي بعد انتهاء حرب الخليج، وقد ابلغت كلاً من امريكا وبريطانيا وفرنسا شخصياً وبشكل مستمر تمسكنا بموقفنا في المحافظة على وحدة اراضي العراق. ونحن نعارض أي اجراء من شأنه ان يؤدي الى تمزيق وحدة ارض العراق ونؤيد كل ما يضمن وحدة وسلامة الاراضي العراقية.
2. ان الارهاب موجود في تركيا ومستمر منذ ثماني سنوات، الا انه تصاعد بعد الحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج.
3. ان العراق جارنا ونحن وقفنا مع العالم ضده في حرب الخليج انذاك، ولكن العراق وبالتأكيد سيستعيد مكانته الدولية من جديد ولا يمكن ازالته من الوجود. وفي هذا المجال اكد ديمرئل الحاق اضرار كبيرة لتركيا نتيجة عدم تنسيق الاتصالات مع بغداد ومعرفة كل ما يدور هناك، ومن الضروري ان يكون هناك اتصال بين انقرة وبغداد، واذا لم يتم الاتصال الى الان فانه سيتم ذلك في المستقبل وهذا ما يتعارض مع قرارات الامم المتحدة.

وفي الحقيقة ان الحكومة التركية تتعامل مع العراق والامم المتحدة بازدواجية الطرفين، من ناحية ان تركيا تؤيد تعامل الامم المتحدة مع العراق وبقوة السلاح، ودون اعطاء اية فرصة للحلول السلمية، فيما تتعامل في اتخاذ موقف حازم من

الفضائح التي تجري في البوسنة والهرسك. وقد صرح رئيس المجلس الوطني التركي الكبير السابق حسام الدين جندروك انه اذا بقيت الامم المتحدة على موقفها الحالي من احداث البوسنة فان تركيا قد تفكر بترك المنظمة[252]. فضلاً عن انزعاج تركيا من موقف الامم المتحدة من القضية القبرصية، وتبدو ازدواجية انقرة في تعاملها مع الحظر على ارسال الاغذية والدواء للعراق[253] تحت ذريعة قرارات الامم المتحدة، فيما تنادي برفع الحظر عن الاسلحة للبوسنة[254].

على الرغم من الموقف السلبي لتركيا ازاء العراق، فقد حاول الاخير ازالة الجمود في العلاقات العراقية التركية، عن طريق قنوات عديدة، لعل من ابرزها: المجلس الوطني وجمعية الصداقة العراقية التركية. على مستوى المجلس الوطني، فقد تحركت اجنة العلاقات العربية والدولية مع الوفود التركية الزائرة للعراق، وفي هذا المجال تم الاتصال ولاول مرة مع حزب الرفاه وبرئاسة السيد شوكت قازان نائب رئيس حزب الرفاه الذي زار العراق للمشاركة في المؤتمر الشعبي الاسلامي والذي عقد في عام 1991، اذ كان هناك لقاء بين السيد شوكت قازان والسيد سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني العراقي وقتئذ، وقد اكد الاول على متانة العلاقات التركية العراقية، منتقداً سياسة بلده ازاء العراق ابان حرب الخليج، ومؤكداً وقوف حزبه مع العراق خلال ازمة الكويت في المجلس الوطني التركي الكبير. اما السيد سعدي مهدي صالح فقد اكد للسيد قازان ضرورة عودة البعثة الدبلوماسية التركية الى بغداد لاستئناف عملها في هذا المجال[255].

وفي الوقت نفسه، التقى الدكتور احمد نوري النعيمي رئيس لجنة العلاقات العربية والدولية وقتئذ مع السيد شوكت قازان، وتم بحث سبل تطوير العلاقات البرلمانية بين الدولتين، وفي هذا المجال، بعث الدكتور احمد النعيمي برسالة الى

المجلس الوطني التركي الكبير، اكد فيها رغبة وفد من المجلس الوطني العراقي بزيارة انقرة[256].

والحق، كانت هناك اتصالات رسمية بين المجلس الوطني العراقي والمجلس الوطني التركي الكبير بغية ترتيب زيارة الوفد البرلماني العراقي الى انقرة قرابة سنة كاملة. وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح اذ اصدر المجلس الوطني التركي الكبير بياناً حول دعوة الوفد البرلماني العراقي الى تركيا في شهر تشرين الاول عام 1992[257].

ونتيجة لذلك، فقد توجه اول وفد برلماني عراقي بعد ازمة الخليج برئاسة السيد سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني وقتئذ لزيارة انقرة في 12 تشرين اول 1992[258] وقد قام الوفد باللقاء مع مسؤولين اتراك، لعل من بينهم سليمان ديمرئل - رئيس الوزراء وقتئذ، وحسام الدين جندروك رئيس المجلس الوطني التركي الكبير ونجم الدين اربكان رئيس حزب الرفاه، وبولند اجويد رئيس الحزب الديمقراطي اليساري والسيد عرفان اميرالب النائب في المجلس الوطني التركي الكبير[259].

وقد اكد جندروك للوفد العراقي ان البرلمانيين في تركيا يمثلون ارادة الشعب تحت قبة المجلس، لاننا في البرلمان التركي لا نقع تحت تأثير رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء او مخططي السياسة الخارجية وانطلاقاً من هذه الحقيقة سنجد فرصة لتبادل الاراء بين الوفد العراقي والبرلمان التركي بجميع كتله البرلمانية والحزبية، وبما اننا نسير في طريق الحوار وبناء العلاقات، واظهار صوت الشعب، باستطاعتنا في مثل هذه الحالة الحفاظ على السلم والاستقرار لدولتينا ودول المنطقة[260] اما فيما يتعلق باربكان فقد قال " ان اشتراك تركيا في الحظر الاقتصادي على العراق وموافقتها على استخدام القواعد التركية، وحركة الطائرات الامريكية ضد العراق، لايمثل راي

الشعب التركي، وانما رأي مجموعة من الاشخاص في تركيا..ان الحكومة وقعت تحت تأثير الغرب وامريكا، ونرى ضرورة رفع الحصار عن العراق، وازالة القوات الاجنبية من تركيا، ونطالب الحكومة ان تكون واعية للدفاع عن الحقوق العراقية بصورة عامة، والعرب والاسلام بصورة خاصة.. نحن ندرك ان المحاولات التي ترمي الى تجزئة العراق ما هي الا جزء من المخططات الصهيونية ودولة اسرائيل وقيام اسرائيل الكبرى.. ومن الضروري ان تسحب القوات الامريكية من المنطقة، وان المرحلة التي تعاني منها المنطقة هي مؤقتة وانها في طريقها الى الزوال"[261] وقد تحدث عرفان امير الب قائلاً" ان تركيا والمجلس الوطني التركي قد حددا موقفهما من الاحداث في شمال العراق، واكدا ضرورة الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية ورفض الفيدرالية"[262].

وقد اكد السيد سعدي مهدي صالح رئيس الوفد العراقي على جملة حقائق بالامكان ايجازها في الاتي[263]:-

1. المشكلة الكردية في العراق: " ان القيادة العراقية قد سعت لحل هذه المشكلة حلاً سلمياًً عادلاً، ونتيجة لذلك فقد شرعت باجراء المفاوضات مع الاكراد بعد حرب الخليج،وتم التوصل الى اتفاق، لكن قادة الحركة الكردية رفضوا الموافقة عليه، وقد ساعدهم على اتخاذ هذه الموقف وجود قوات التحالف الدولي بقيادة امريكا وايجاد ما يسمى بالمنطقة الامنة التي حظر الطيران فيها، ووجود القوات العسكرية، مما سهل للعناصر المخربة ان تهيمن على المنطقة، ولذلك فان منطقة كردستان هي خارج ادارة السلطة المركزية الان. ونعتقد انها تحل في حالة زوال القوات الاجنبية المتحالفة التي تدعمها في الشمال".

2. **حزب العمل الكردستاني: اكد السيد سعدي مهدي صالح على ان ليس للعراق اية مصلحة في مساندة ودعم هذا الحزب، لاشاعة حالة عدم الاستقرار في المنطقة وضد تركيا بالذات، لان ذلك سيؤثر على العراق بالقدر نفسه الذي يؤثر فيه على تركيا، والحكومة العراقية لم تساعد ولن تدعم هذه العناصر الان ولا في الماضي ولا في المستقبل، ولكن عدم وجود السلطة المركزية العراقية في شمال العراق سهل لهذه العناصر وجودها على الارض العراقية، وهذا الوجود هو خارج ارادتنا ايضاً، لان هذه المسالة تعود الى وجود دول التحالف العدواني في المنطقة والقوات الاجنبية في تركيا (المطرقة المتاهبة). ولكن على العموم فان العراق لن يعود الى الخيار العسكري لحل المسالة الكردية الا وجود التحالف يؤدي الى ظاهرة عدم الاستقرار في المنطقة.. ان وقوف القيادة الكردية في شمال العراق ضد عناصر PKK ما هو الا مسرحية مبرمجة، لان نواياهم واحدة، وهي محاولة لجذب تركيا الى موقفهم، ومن ناحية اخرى يجب التأكيد على حقيقة واحدة، هي ان الفدرالية خطر على الجميع ينبغي مقاومتها ومحاربتها".**

اما على مستوى جمعية الصداقة العراقية التركية، فقد تم اول لقاء رسمي بين جمعية الصداقة العراقية التركية برئاسة الدكتور احمد النعيمي، والبعثة الدبلوماسية التركية برئاسة السيد سعدي جاليشلار القائم بالاعمال التركي، وجرى بحث وتطوير العلاقات العراقية التركية، وفي هذا المجال احتفلت جمعية الصداقة العراقية التركية وذلك بمناسبة مرور سبعين عاماً على تأسيس الجمهورية التركية، اذ اكد الدكتور احمد النعيمي في كلمته في الاحتفال على اهمية العلاقات العراقية

التركية، والتي تعود الى نهاية العشرينات من هذا القرن، مستعرضاً تطور العلاقات العراقية التركية منذ هذه الحقبة الى وقتنا الحالي، مشبها سياسة فرض الحصار على العراق بسياسة الحظر العسكري على تركيا منذ شباط عام 1975 بمناسبة دخول تركيا الى قبرص في 15 تموز 1974، وكان من نتائجها حدوث تأثيرات اقتصادية كبيرة على تركيا، وطالب الدكتور النعيمي بابعاد القوى الاجنبية التي تريد ادخال عناصر الضعف في العلاقات العراقية التركية[264] اما السيد سعدي جاليشلارالقائم بالاعمال التركي فقد بين في كلمته اهمية العلاقات التركية العراقية والتي تستمد قوتها من الروابط والقيم المشتركة بين الشعبين الجارين، وفي هذا المجال فقد اكد السيد القائم بالاعمال التركي جهود حكومته لدى المجتمع الدولي لانهاء معاناة الشعب العراقي، ومؤكداً سيادة العراق ووحدته[265].

وقد تكللت هذه الجهود، ان قام محمد كولجكن عضو المجلس الوطني التركي الكبير نائب رئيس الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي والوفد المرافق له بزيارة بغداد والالتقاء مع السيد سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني، اذ اكد الاول تضامن حزبه مع العراق في التصدي للحصار المفروض عليه[266].

ومن جانب اخر، التقى السيد سعدي مهدي مع جاليشلار القائم بالاعمال التركي في بغداد مع السيد سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني، معلنا ان منتصف شهر حزيران من عام1994سيشهد تنفيذ قرار الحكومة التركية حول استئناف النشاط التجاري مع العراق عبر نقطة الخابور الحدودية البرية،وان تطبيق قرار تركيا سيكون بعد انجاز الاجراءات المطلوبة من وزارة المالية والكمارك التركية، فضلاً عن ذلك:(ان المسؤولين الاتراك يجرون حالياً اتصالات مكثفة مع اعضاء مجلس الامن للوصول الى فهم مشترك من اجل تنفيذ الاتفاقية التي توصلت اليها انقرة وبغداد حول البدء باعادة فتح انبوب النفط العراقي -التركي))[267].

ومن ناحية اخرى، قام وفد برلماني تركي برئاسة اردل اينونو[268] رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني التركي الكبير بزيارة بغداد للمدة الواقعة بين 18-22تموز 1994[269].

وقد اجرى الوفد سلسلة من اللقاءات في بغداد، اذ التقى مع السيد سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني في 19 تموز 1994، مؤكداً رغبة تركيا الملحة لتحسين العلاقات بين البلدين وانهاء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق. وقد طرح السيد اينونو مسالة الاسرى الكويتيين في العراق، في الوقت الذي اكد له السيد رئيس المجلس الوطني بعدم وجود الاسرى في العراق، مؤكداً على حرص العراق على وحدة الصف العربي، واستعداد العراق للدخول في مباحثات مع وفد من البرلمان الكويتي لبحث كافة الامور المعلقة وبما يخدم القضية العربية ومصالح الطرفين[270].

واجرى الوفد البرلماني التركي لقاءً مع الدكتور محمد مهدي صالح وزير التجارة، الذي اكد للاول من ان حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا بلغ في عام 1988 اكثر من ثلاثة مليارات من الدولارات في مجال قيمة التبادل السلعي فقط، عدا النفط والخدمات والتبادل التجاري في القطاع الخاص.

اما اينونو رئيس الوفد، فقد اكد قائلا: ((ان الحرب اخرت ببلدينا، وان حساباتنا تشير الى ان تضرر تركيا لم يكن قليلاً، واننا نحاول تطوير العلاقات التجارية بين بلدينا، وهدفنا التخلص من هذا الحصار..)).

وفيما يتعلق بانبوب النفط، ذكر اينونو قائلا: ((ان للانبوب المار عبر تركيا اهمية اقتصادية لكل من العراق وتركيا، وان عدم استعماله منذ سنة 1990 يضرر بالانبوب، ونحن نسعى لتنظيفه، ولاشك ان فتح هذا الانبوب ضمن قرارات الامم المتحدة سيمثل خطوة مهمة باتجاه رفع الحصار، ونحن نفكر ان على البلدين التعاون

من اجل فتح بوابة الخابور. وقد حاولنا في السنة الماضية تنظيف الانبوب مرتين، وقد عارضت الولايات المتحدة بشدة، وقد اخبرتنا الدول ان الانبوب في طريقه لكي تصبح غير صالح للاستخدام، ويمكنه ان ينقل قسم من العائدات الى صندوق التأمينات للامم المتحدة. ان شركات النفط الدولية لا تريد فتح الانبوب، وان هناك دولاً في الشرق الاوسط لا تريد ذلك ايضاً))[271].

فيما يخص بالفقرة الاولى من تصريح اينونو والمتعلقة حول تنظيف انبوب النفط العراقي نرى من جانبنا ان التفاوض مع العراق على موضوع انبوب النفط العراقي الممتد عبر الاراضي التركية الى ساحل البحر المتوسط يعد بمثابة الخروج على التحالف الاطلسي، اذ ان الولايات المتحدة عارضت تركيا حول هذا الموضوع. ان محاولة الاتفاق على تفريغ انبوب النفط العراقي تعد بمثابة التقارب بين العراق وتركيا. وقد نجحت تركيا في ذلك رغم معارضته واشنطن.

وفي هذا المجال ، تقول تشيللر : ((قامت تركيا بكل شي وقع على عاتقها كحليف جيد في حرب الخليج. لكن الحرب انتهت الان وتركيا جارة حدودية للعراق، وبسبب الفراغ السياسي في هذا البلد (العراق) والحظر الاقتصادي، فان تركيا تعرضت لخسائر كبيرة والحلفاء الذين اظهروا تفهماً اثناء حرب الخليج يتحتم عليهم ان يدفعوا الثمن)).

وفي هذا المعنى يقول باليم ايريز مستشار تشللير ورئيس غرف التجارة والبورصات الذي زار بغداد في 26 اب 1994 : ((ان قرار اغلاق خط انبوب النفط العراقي مع بداية ازمة الخليج كان صائباً، لكن الظروف الان تغيرت. ان العراق جارنا والعديد من رجال الاعمال الغربيين ذهبوا مع استمرار الحظر الى العراق لذا نرى مفيداً ذهابنا الى هناك))[272].

وفيما يخص بالفقرة الثانية، حول نقطة الخابور ذكر اردل اينونو عند زيارته بغداد: ((ان نقطة الخابور مفتوحة، ولكن حتى الان لم يتم تأمين مرور الشاحنات بالمستوى الذي كان قبل الحرب، وان هذه البوابة تعد المصدر الرئيس للتجارة التركية بين العراق والاقطار العربية[273].

وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان بوابة خابور الحدودية كانت قد اغلقت من جانب تركيا في عام 1992، ولم يكن قرار الاغلاق مرتبطاً حينها بالحظر الاقتصادي الدولي على العراق، بل في اثر تقرير الجيش التركي من ان جزءاً من عائدات التجارة التي توفرها حركة المعبر تذهب الى حزب العمال الكردستاني لهذا فان قرار اعادة فتح المعبر الذي نفذ بصورة فعلية في 24 اب 1994 لا يشكل خرقاً للحظر الدولي على العراق، علماً ان الولايات المتحدة لم تكن لها الاعتراض، بل كانت لها ملاحظات على التوقيت الذي عدته ((خاطئاً جداً)) وذلك لسببين:

1. لا يضمن هذا المعبر عائدات مالية كبيرة لمنطقة جنوب شرق تركيا بالصورة التي تتوقعها الحكومة التركية.

2. من وجهة النظر الامريكية، ان قراراً كهذا، من الممكن تعزيز نظام الحكم في العراق.

اما فيما يتعلق بالموقف الغربي من فتح نقطة الخابور فانه اتسم بعدم المعارضة.

وفي الحقيقة، يعد معبر الخابور بمثابة شريان الحياة لجنوب شرقي تركيا، ومصدر المعيشة لسكانه ذات الغالبية الكردية. ومع ان عمليات PKK قد بدأت قبل عشرة سنوات، الا ان حرب الخليج والحظر الاقتصادي على العراق اخرجت الحزب وبصورة واضحة عن رقابة السلطة التركية، مع اختفاء الامن في شمالي العراق.

فقبل حرب الخليج كانت تعمل على معبر الخابور ما يقارب عشرة الاف شاحنة تركية سيتيح لها قرار اعادة فتح المعبر، استئناف نشاط هذه الشاحنات، مقدمة العون والمساعدة لستمائة الف مواطن. وسوف تضمن تركيا عائدات مالية كبيرة من جراء الضريبة التي فرضتها على الشاحنات التي تصور محملة بالنفط بمقدار60 دولاراً على الشاحنة التي تحمل خزاناً اضافياً من النفط سعته 1.5 طناً و80 دولاراً على الخزان الاضافي الذي يتسع لطنين من النفط وستذهب نسبة40% من العائدات الى الخزينة، فيما تذهب نسبة الستين في المئة المتبقية الى البوليس. وعودة الشاحنات محملة بالنفط سيخفض من ازمة البنزين وارتفاع اسعاره في تركيا[274].

والحق فان تركيا قدمت مشروعاً في اب 1994 حول تنظيف خط النفط غير المستعمل تمهيداً لاستئناف بيع النفط، وفي هذا المجال بان روسيا الاتحادية ابدت عن رغبتها في دعم المشروع المذكور[275].

وفي هذا المجال تشير الفقرة الثانية من قرار 986 بأذن لتركيا بصرف النظر عن احكام الفقرات 3أو3ب و4 من القرار 661 (1990) ولاحكام الفقرة(1)اعلاه بان تسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي يكون منشأها العراق، بما يكفي بعد خصم النسبة المئوية المشار اليها في الفقرة8 (ج) ادناه لصالح صندوق التعويضات، للوفاء برسوم التعريفة الجمركية لخط الانابيب، على النحو الذي يقرر المفتشون المستقلون المشار اليهم في الفقرة 6 ادناه، وذلك لنقل النفط والمنتجات النفطية العراقية عبر خط انابيب كركوك - يومورتاليك في تركيا على النحو المسموح به في الفقرة 1 اعلاه. في حين اشارت الفقرة6 من القرار السالف الذكر الى: ((..يجري شحن القدر الاكبر من النفط والمنتجات النفطية عبر خط انابيب كركوك- يومورتاليك، وان الكمية المتبقية تصدر من ميناء البكر لتحميل النفط[276].

وفي حقيقة الامر، حاولت الدبلوماسية التركية الرجوع الى مجلس الامن الدولي للاستفادة من المادة (50) من ميثاق الامم المتحدة[277] ولاسيما قد وقع عليها من ضرر كبير من جراء غلق انبوب النفط، وتطبيق الحصار على العراق منذ صدور قرار 661، اذن بامكاننا ان نقول في هذا المجال، ان الغاية من التحرك التركي لرفع الحصار عن العراق كانت اساساً، رفع معاناة الشعب التركي الذي هو الاخر قد تضرر نتيجة لازمة الخليج[278].

واجرى الوفد البرلماني التركي مباحثات مع لجنة العلاقات العربية والدولية في المجلس الوطني العراقي في 20 تموز 1994[279] ، وتم الاتفاق فيها على نقطتين جوهريتين هما:-

1. في حالة رجوع الوفد البرلماني التركي الى انقرة، يحاول الوفد معاملة العراق كالبوسنة والهرسك،وهذا يتضمن كتابة مذكرة موقعة من اعضاء المجلس الوطني التركي تتضمن ضرورة رفع الحصار عن العراق وارسالها الى الامم المتحدة،اذ قام الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي في الاسبوع الثاني من شهر كانون الثاني1993على اتخاذ هذا الاجراء فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك[280].
2. الاتفاق على اقامة مؤتمر صحفي، بين الوفد التركي ولجنة العلاقات العربية والدولية في بغداد، يتم التأكيد فيه عن النتائج التي تم التوصل اليها خلال زيارة الوفد البرلماني التركي الى بغداد.

ومن جانب اخر، استقبل السيد الرئيس صدام حسين وفد البرلمان التركي السالف الذكر في 21 تموز 1994، وتم خلال المقابلة تأكيد اهمية تعزيز العلاقات بين العراق وتركيا، وفي هذا المجال اكد اينونو واعضاء الوفد المرافق له(اهمية العمل الجدي لرفع الحصار المفروض على العراق بعد ان زالت كل الاسباب والمسوغات

التي فرض الحصار من اجلها وعلى وحدة اراضي العراق وسيادته واستقلاله كونه عنصراً فاعلاً في تحقيق الاستقرار والامن والسلام في المنطقة)[281].

وقد ادت هذه التطورات جميعاً، الى قيام وفد اقتصادي تركي يضم في عضويته سبعين من رجال الاعمال يمثلون كبريات الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية - بزيارة بغداد في 27اب1994، وكان من نتائجها ان وقع العراق مع تركيا بروتوكولاً للتعاون المشترك في المجالات التجارية والصناعية والاقتصادية والنقل والمواصلات، وقعه عن الجانب العراقي السيد عبد القادر عبد الرحمن وكيل وزارة الصناعة والمعادن، وعن الجانب التركي السيد ياليم اراز رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية، ويتضمن البروتوكول تأليف غرفة تجارة مشتركة عراقية تركية وتنظيم زيارات وممثلي القطاعين العام والخاص في البلدين الصديقين[282].

واعرب رئيسا الجانبين خلال توقيع البرتوكول عن ارتياحهما للمباحثات التي جرت بينهما، واسفرت عن نتائج ايجابية في شتى المجالات التي تناولتها المباحثات لتعزيز اواصر العلاقات الاقتصادية وتطوير عمليات التبادل التجاري واقامة المشاريع والشركات المختلفة في مجالات النقل والمواصلات بما يخدم مصلحة الشعبين الجارين[283].

وقد صرح السيد ياليم اراز رئيس الوفد التركي لمندوب وكالة الانباء العراقية عن ارتياحه للنتائج الايجابية التي حققتها الزيارة مشيراً الى مقارنة العلاقات التاريخية التي تربط الشعبين الصديقين الجارين. وشدد على ضرورة عودة العلاقات الاخوية العراقية التركية الى سابق عهدها موضحاً ان استمرار فرض الحصار على العراق انعكس سلباً على تركيا والحق اضراراً كبيرة باقتصادياتها[284].

وفي خضم هذه التطورات، تحدث ممتاز سويسال وزير خارجية تركيا السابق لصحيفة T.D.N التركية قائلا: ((ان تركيا ليست الى جانب العقوبات التي

فرضت على العراق، وفي هذا المجال يجب تبني سياسة مشجعة من اجل جعل العراق يمتثل لقرارات مجلس الامن الدولي.. وحتى ما شكل العراق تهديداً على تركيا الان فانه يعتقد انه يمكن التغلب على ذلك من خلال البحث عن الوسائل الكفيلة بالوصول الى علاقات جيدة معه، وان تركيا لا يمكن لها ان ترمي نفسها الى الامام فيما يخص مسالة العراق بحجة انه يشكل تهديداً للاخرين..ان تركيا لا تدعم تنفيذ الحظر على العراق، وفي هذا المجال فاننا نؤيد الجهود التي يبذلها العراق للامتثال مع قرارات مجلس الامن الدولي ان تتم الاستجابة لها الى درجة يمكن تشجيعه من خلالها، ولكن الغرب ولاسيما امريكا تتبع موقفاً متشدداً جداً، وفي هذا الشأن نحن نختلف مع الولايات المتحدة التي تعتقد بانها يمكن لها ان تغير النظام العراقي يوماً ما. ولكن نحن نقول ان هذا الخطأ في الحسابات وان كل هذا يقوي الرئيس صدام حسين في بلاده، ويحوله الى بطل في عيون شعبه، لان الرئيس صدام حسين لديه كل الوسائل للتأثير على شعبه وصورته حسنة دائماً بينهم.. ان تركيا هي من بين الدول التي تجاور العراق وقد تأثرت اقتصادياً وبصورة سلبية بسبب ازمة الخليج ووصلت خسارتها الى 27 مليار دولار، لذلك فان تركيا ليست في صالح الموقف الذي تتبعه امريكا والدول الاخرى حول هذه القضية))[285].

وذكر سويسال رداً على سوال ان العراق يحاول سحب روسيا الاتحادية الى جانبه، اجاب سويسال قائلاً: ((ان هذا ليس شيئاً جيداً لتركيا وانه من الخطأ للجانب الاخر دفع العراق الى المعسكر الروسي.. اذا لم يريدوا ان يتحرك العراق باتجاه روسيا لذلك وكما اعتقد ان عليهم التعامل مع ما يقوم به العراق بتفهم اكبر، لان هناك حاجة لتحسين العلاقات مع بغداد))[286].

وعلى اثر اعتراف المجلس الوطني[287] ومجلس قيادة الثورة[288] بالكويت بتاريخ 10 تشرين الثاني 1994، قال فرحات اوتمان الناطق الرسمي بلسان وزارة

الخارجية التركيـة في 11 تشرـين الثـاني 1994ان بـلاده كانـت حريصـة عـل ان تدعو العراق للاعتراف بالكويت خلال اللقاءات والمحادثـات كافـة التـي عقـدت في بغـداد وانقـرة بـين المسـؤولين العـراقيين والاتـراك. وجـاء في تصرـيحه ايضـاً: ((ان الخطوة الاخيرة التـي تبناهـا العـراق تسـمح بامكانيـة حصـول تطـور ايجـابي في مـا سيصـدر عـن مجلـس الامـن الـدولي في جلسـته الدوريـة لمراجعـة مسـالة الحظـر المفروض على العراق يوم الاثنين المقبل. ان بلادي قامت من جانبهـا بمـا يتطلـب في المساهمة بتحقيق خطوة في هذا الاتجاه))[289].

ومن جانب اخر، عبر اوتمان في مؤتمر صحفي عقده في 11 تشرـين الثـاني 1994 عن الموقف الرسمي لـبلاده قـائلاً : ((نحـن سـعداء لرؤيـة تركيـا وروسـيا تحمـلان وجهات نظر متماثلة ازاء قرار العراق التي تمـت مناقشـته باستفاضـة بـين الجـانبين اثناء زيارة امين عام وزارة الخارجية التركية اوزوام سـنبرك لموسـكو في وقـت سـابق من هذا الاسبوع))[290].

المبحث الرابع

موقف المعارضة التركية ووسائل الاعلام من ام المعارك

أ.موقف المعارضة التركية:

عند دخول العراق الكويت في 2 اب 1990، كانت للمعارضة التركية اراء متباينة حول تقويم موقف العراق من هذه الازمة، فقد صرح سليمان ديمرئل زعيم حزب الطريق الصحيح وقتئذ قائلاً: " اشعر بحزن عميق تجاه الغزو العراقي. ان سبب الصراع بسيط، وانا لا اعتقد ان الموضوع سيصل الى ابعاد دولية. ان الخلاف بين الجيران امر طبيعي ولكن من الخطأ حل المواضيع بالقوة، وكان يتوجب عليهم حل الموضوع بالحوار"[(291)] بالامكان مناقشة تصريح ديمرئل، الذي ذهب قائلا: "ان سبب الصراع بسيط، والحقيقة. ان الصراع بين العراق والكويت سببه كما نوهنا عنه يكمن في اللعبة الدولية، وتتركز الاخيرة في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق منذ الثمانينات من هذا القرن، لان الولايات المتحدة تذرعت باسباب واهية، وسمحت لنفسها ان تجد المبررات والاعذار لشن هجمتها على العراق، بعد ان كشفت عن سياستها بحظر اقتصادي تمثل بعدم تنفيذ اتفاقيات تمويل المستوردات الغذائية التي بدأ التعاقد عليها منذ عام 1982، اذ بلغت اقيام المتفق عليه الى عام 1990 الفاً وستة وتسعين مليون دولار، الا انها لم تنفذ التزاماتها بتنفيذ الجزء المتبقي من القرض المقرر دفعه في اذار 1990 الى العراق والذي يبلغ خمسمائة وستة وتسعين مليون دولار، وقد قررت في 27 تموز 1990 الغائه نهائياً". وقد صاحب تلك الاجراءات الاقتصادية حملة اعلامية ارتبطت بموقف بريطانيا ضد العراق والتي نشأ عنها فرض حظر على العراق في الجوانب العلمية، وايقاف كافة الشحنات من هذه المواد، وتنفيذ العقود المتعلقة بها، وانسجاماً مع تلك المبررات غير المنطقية فانها

عدت استيراد بعض الاجهزة الطبية والتقنية بجامعات القطر ذريعة لاتهام العراق بانه بصدد قيامه بانجاز مشروع عسكري بالرغم من ايضاح الجهات العراقية الرسمية خلاف ذلك. فضلاً عن موضوع بازوفت البريطاني الذي قبضت عليه السلطات العراقية متلبساً بجريمة التجسس وحكمت عليه بعد ذلك بعد اجراء المحاكمة العلنية والاصولية بحضور الجهات البريطانية. وفي ظل هذه الظروف جاءت احداث الكويت، وقد قامت الادارة الامريكية بتنفيذ الاستراتيجية السالفة الذكر. ولكن ديمرئل قال في مناسبة اخرى: "ابتلاع العراق للكويت يجب عدم غض النظر عنه"[292] ومن ناحية اخرى، اعلن ديمرئل بانه " لم يمتلك صفة رسمية، لكي يقوم بهذا الدور ولو كان يمتلك هذا فانه سيبادر فوراً الى اجراء مباحثات مع الرئيس صدام حسين"، مشيراً بان هذه المباحثات كانت تستهدف بالدرجة الاولى قيام تركيا بدور وسيط، فضلاً عن كوني لم التق الرئيس العراقي منذ ما يقارب خمس عشرة سنة"[293].

وفي الحقيقة ارسل ديمرئل عندما كان في المعارضة رسالة شفهية الى السيد الرئيس صدام حسين بوساطة فواد ياسين ممثل دولة فلسطين في انقرة، ورجاه بان ينقل هذه الرسالة الى ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين ليقوم الاخير بنقلها الى السيد الرئيس صدام حسين، وقد تضمنت الرسالة دعوة السيد الرئيس " الى العدول عن موضوع الكويت في سبيل حماية الشعب العراقي من العاصفة التي ستهب على المنطقة والتي سيتكبد فيها ابناء المنطقة اشد الخسائر"[294].

وقد ابلغ ديمرئل فريقاً من صحفيين " بان السبب الذي ادى الى ايصال هذه الرسالة هو خشيته على المنطقة، وان الحل الوحيد للازمة هو عدول العراق عن قراره الخاص باحتلال الكويت، ونتيجة لذلك فقد طلبت من السيد ياسر عرفات ايصال الرسالة، وذلك ان الفلسطينيين لم يعلنوا وقوفهم ضد صدام حسين، ورفضوا في

الوقت نفسه عملية الاحتلال وبامكانهم التنقل والتحاور مع جميع الاطراف"[295] ، وقد صرح ديمرئل في مناسبة اخرى" .. فالولايات المتحدة تريد معاقبة العراق لانه اصبح يشكل خطراً على مصالحها فلماذا نضع انفسنا في النفق الخانق الضيق، وننسى ان مصلحتنا الحقيقية انما تكمن في علاقات حسن الجوار مع العراق"[296]. ومن ناحية اخرى اكد ديمرئل على وحدة العراق وترابه، اذ صرح في 1991/6/17 كما يأتي:-

" ان السلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط يعتمد على استقرار ووحدة العراق.." ودعا ديمرئل الى خروج كافة القوات الاجنبية من الاراضي العراقية، ومن المنطقة باكملها، وقال : ((ان بقاء هذه القوات تكمن وراء اهداف مريبة وان استمرار فرض الحصار اصبح امراً غير مبرر.." وانتقد موقف الحكومة التركية تجاه العراق خلال ازمة وحرب الخليج"[297] اما فيما يتعلق باردل اينونو زعيم الحزب الشعبي الديمقراطي وقتئذ[298] فقد سجل رد فعله على دخول العراق الكويت قائلاً: " يتوجب اتباع طريقة دبلوماسية لاعادة صدام حسين الى النقطة التي بدأ منها.. ان ايقاف هتلر بعد دخوله في هذا الطريق في اوروبا استغرق زمناً طويلاً. وكان ايقاف قوة المانيا في ذلك الوقت يحتاج الى سنين طويلة والى حرب عالمية. والعراق ليس له قوة ولكن الدول المجاورة له ضعيفة"[299].

واكثر من هذا صرح اينونو قائلا: " ان ما فعله العراق ضد الكويت يجب ان لا يترك بدون عقوبة[300]. الا ان اينونو انتقد قرار المجلس الوطني التركي الكبير حول تفويض الحكومة صلاحيات الحرب، وفي هذا المجال قال اينونو: " ان لدى هذه الحكومة ميلاً للدخول في حرب..لا نستطيع ان نعرض شعبنا للخطر من اجل مصالح اخرين.. لن تقبل تركيا هذا.."[301] وقال اينونو في بتليس منتقداً اوزال" ان الولايات المتحدة دفعت اوزال الى التحرك، وان اوزال ينوي القيام بزيارة الى

طهران"[302]. واعلن اينونو ان اوزال يدفع بتركيا الى الحرب من اجل تقوية مركزه كرئيس للجمهورية، وكل هذا من شأنه توريط تركيا في العلاقات الدولية[303].

وقد اكد اينونو في اكثر من مناسبة ان الشعب التركي حريص على تحسين علاقاته مع العراق، ودعا الى رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على شعب العراق، واعرب عن اسفه لاحداث الشغب التي وقعت في العراق مؤخراً، واكد اهمية وحدة العراق ارضاً وشعباً. واشار الى المباحثات التي تجري بين الحكومة العراقية وممثلي الاكراد، وقال ما يحصل الان في العراق تطور مهم سيبين للعالم ان السيد الرئيس صدام حسين يقود بلاده نحو مرحلة ديمقراطية[304].

اما فيما يتعلق ببولند اجويد زعيم الحزب اليساري الديمقراطي، فانه انتقد موقف الغرب والصهاينة من العراق قائلا: " انهم اختاروا العراق هدفاً يستوجب القضاء عليه كنظام وادارة ودولة، مطالباً انهاء تدخلها في المنطقة، وان المشكلة تكمن في استمرار وجود انظمة متخلفة مغايرة لروح العصر في بعض البلدان الاسلامية. وان الغرب في الاساس وضع الاقتصاد العراقي في ازمة خانقة قبل بروز حرب الخليج. ان مخططاً كان قد اعد ضد العراق باعتباره دولة عربية وصلت الى قدرة عسكرية مما اثار القلق لدى اسرائيل والغرب"[305]، وقد تحدث اجويد عن الموقف الرسمي والموقف العام في تركيا من الحرب، قائلا " ان موقف تركيا الرسمي انما يعكس موقف حكومة الرئيس اوزال وليس الراي العام التركي فالاغلبية العظمى للراي العام التركي تعارض تدخل تركيا في الحرب سواء كان هذا تدخلاً مباشراً او غير مباشر"[306]. ومن ناحية اخرى، فان اجويد حذر الحكومة التركية من ارسال قوات تركية الى منطقة الخليج، مؤكداً ان هذه الخطوة تشكل خطراً كبيراً سواء على المنطقة او على امن تركيا نفسها. وان الحجة القائلة ان تركيا تبعث القوات في سبيل تطبيق قرار الحصار الصادر من مجلس الامن حجة سخيفة وغير منطقية، ذلك لان

تركيا جزء من المنطقة وتحد العراق من شماله، فما معنى ارسال قوات الى جنوبه. وان اتخاذ اية خطوة في هذا الاتجاه ستعرض امن تركيا للخطر الكبير، وان على مجلس النواب عدم الموافقة وبشكل قطعي على هذا التصرف غير المسؤول"[307] اما بخصوص الحصار المفروض على العراق، فقد صرح اجويد لصحيفة " ملليت: قائلاً : ".. وحول رفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق غير الانسانية تظهر وبشكل واضح، بدأ الراي العام في اوروبا الغربية والولايات المتحدة بضغط وبقوة باتجاه رفع الحظر على العراق، لذلك فان احتمال رفع الحظر اصبح وارداً الان، ولكون تركيا دولة مؤثرة في المنطقة وجارة للعراق فان سيادتها ستكون في مكانها، وخلافاً لذلك سنكون منساقين وراء الغرب حتى في منطقتنا"[308].

يرى اجويد عندما كان في المعارضة ان العراق كان دائماً افضل جيران تركيا، وطالما كانت حكومة بغداد المركزية مسيطرة على شمال العراق كانت حدود تركيا امنة ومستقرة من دون عمليات قتل وارهاب من جانب الاكراد ان اخر استطلاع للراي العام اجرته احدى قنوات التلفزيون التركية الخاصة منذ بداية شباط 1993 فقد ظهر ان 86% من السبعة الذين جرى تقص لارائهم كانوا ضد بقاء قوة المطرقة في تركيا وقيامها بعمليات ضد العراق[309].

واضاف اجويد حول الموضوع نفسه قائلاً: " بعد ان حققت الولايات المتحدة ما ارادت لنفسها من حرب الخليج والتي بدأت يجني ثمارها الان، بدأت بتطبيق سياستها السابقة في الشرق الاوسط وفي تركيا والقائمة على مبدأ " فرق تسد" ويشاهد ان بعض دول اوروبا تدعم الولايات المتحدة في تطبيق هذه السياسة"[310]. وقد كتب اجويد سلسلة من المقالات في صحيفة" ملليت " بعد زيارته لبغداد، وجاء في احدى مقالاته: " ومنذ بداية الحرب ولحد الان لا يوجد سفير تركي في العراق"[311]. في الوقت الذي استمرت فيه الحكومة الائتلافية الحالية في الحوار مع

الاكراد العراقيين الذي كانت قد بدأته حكومة حزب الوطن الام السابقة، واستمروا في العلاقات مع الزعماء الاكراد وفي جميع المجالات تبحث وصلت الى درجة التعاون العسكري، وبعض الزعماء العراقيين، منحوا جوازات سفر دبلوماسية تركية.. وانه في الوقت الذي تقول فيه تركيا اننا لن نعترف بالدولة الكردية الموجودة فوق رأسنا فان هذه الدولة هي الان تحت اجنحة الجمهورية التركية.. وهذه الدولة تقام فعلياً بمساعدة الولايات المتحدة والغرب مستخدمين تركيا كقاعدة انطلاق.. ان هولاء المسؤولين الذين يدركون تماماً انه بعد تقسيم العراق سيتم تقسيم تركيا الا انهم يغمضون اعينهم بشكل مقصود"[312]. وقد بذل اجويد (مساعي) كبيرة في تركيا من اجل تحسين سمعة العراق الدولية لدى اوساط الراي العام التركي ولعل من بين هذه الجهود، اللقاء الذي تم بين اجويد وحسام الدين جندروك يوم 1 تموز 1993، وفي هذا المجال اكد اجويد لجندروك : " ان العالم باجمعه ما زال مكتوف الايدي امام ما يجري من ظلم وابادة في البوسنة والهرسك وامريكا التي لا تخطو أي خطوة جادة في هذا المجال الا انها قامت باطلاق وارسال ثلاثة وعشرين صاروخاً على الاراضي العراقية في 27 حزيران 1993، وصاغت حججاً واهية اذ تضرر من جراء ذلك المدنيين، ولازالت الاعتداءات المستندة الى الحجج الواهية الى مجلس الامن جاء فيه" انه قبل بجميع شروط مجلس الامن، واذا ما كان هناك أي تقصير فان العراق مستعد لتلافي ذلك" ومن ناحية اخرى فان فريق التفتيش التابع للامم المتحدة في العراق بهذه الايام صرح بان الادعاءات المتعلقة بالاسلحة النووية والكيمياوية لا اساس لها من الصحة. بعد كل هذه التصريحات اسجل استغرابي لهذا العدوان الامريكي الاخير على العراق.

والادعاءات الامريكية الواهية والمزعومة ما هي الاّ خيوط عنكبوتية تعتمد على مزاعم كويتية. ومن ناحية اخرى فان خطة اغتيال بوش المزعومة فان المتهمين ما

زالوا قيد المحاكمة أي ان الجرم لم يثبت بعد. لكن بعد عزم الرئيس الامريكي وقراره الاخير فلا يتوقع ان يصدر قرار مخالف عن المحكمة الكويتية. بات واضحاً ان ما تتبعه امريكا ضد العراق انما هو مخطط ضد تركيا من حيث النتائج على الاقل فهي لا تكتفي بسياسة تقسيم العراق، وانما تطبق ذلك ضد تركيا بدعمها للجماعات وللتيارات الانفصالية والارهابية فان تركيا لازالت تنجرف في هذا التيار. ان الرئيس الامريكي كلنتون كان قد اجرى قبل يوم من الاعتداء اتصالاً هاتفياً مع الرئيس سليمان ديمرئل حول الوضع، فضلاً عن المعلومات التي تم ابلاغها من قبل امريكا الى الحكومة التركية بوساطة سفير امريكا بانقرة. وبهذا تكون تركيا قد اصبحت طرفاً في الاعتداء ضد العراق"[314].

ومن جانب اخر، دعا اجويد في هذا اللقاء حسام الدين لجندروك تلبية دعوة العراق لزيارة رئيس المجلس الوطني التركي الكبير الى بغداد، لا سيما وان العراق قد لبى الدعوة منذ تسعة اشهر وذلك لمعرفة الحقائق في العراق. اكد جندروك اهمية اللقاء مع المجلس الوطني العراقي من خلال تلبية الدعوة، واهمية الحوار بين البرلمانيين[315].

اما فيما يخص بالدكتور نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه وقتئذ فقد قوم موقف حزبه من ازمة الكويت قائلاً : ((ان على العراق ان ينسحب مباشرة، وان مشاكل المسلمين يجب ان تحل بالمباحثات وليس بالقوة))[316].

وقد كتب عبد القادر اوزكان في صحيفة ((مللي غازيتة) الصحيفة الرسمية لحزب الرفاه مقالة تحت عنوان ((لعبة الغرب)) جاء فيها: ((ان الحذر واليقظة المستمرة واجبة دائماً، ولكن توقع الهجوم من أي طريق يعيق بناء العلاقات الحسنة بين الدول. ان مثل هذه التصرفات يعيق الحلول ويغلق الباب امامها.

واذا ما استمرينا بالقول بان جارتنا على الحدود الجنوبية معادية لنا فيكون ذلك في صالح الغرب حتى يستفيد منه ويأخذ ما يريد، لان الغرب يريد اخراج تركيا من العالم الاسلامي. واذا ما ارادت تركيا الميل نحو العالم الاسلامي فيجب ان تتخلص من التبعية للغرب واحتياجاتها له، فالغرب يريد ان يجعل تركيا نقطة وصل يستخدمها بينه وبين الدول الاسلامية الاخرى للوصول الى اهدافه في المنطقة.. فالغرب يريد ان يستخدم تركيا مثل اسرائيل في المنطقة ولخدمة مصالحه. اذن فان جميع الاسباب التي ذكرت تهدف لاضعاف تركيا، ووكالات الانباء الاجنبية تكرر بان تركيا تقع في دائرة الحرب في المنطقة[317]. اما كمال جوكال، فقد كتب في صحيفة يني اسيا الاسلامية مقالة تحت عنوان: " مشاهد غير طيبة"، جاء فيها: " .. ان اعداء الاسلام مسرورون لتلكم المشاهد ويطالبون بالمزيد منها للاساءة الى الاسلام. ان الاستمرار في استخدام القوة في الاسلام سيعمل على الاساءة الى الدين الاسلامي ويفكك عراه"[318]. ونتيجة لذلك، نرى ان الاسلاميين في تركيا رفضوا التدخل الامريكي في شؤون المنطقة، ورفضوا السماح التركي باستخدام قاعدة انجرلك الجوية ضد اهداف عراقية[319].

ومرة اخرى، يقوم لنا اربكان موقف حزبه من حرب الخليج[320]. قائلاً: " ان حزب الرفاه كان منذ البداية ضد استخدام الاراضي التركية لمواجهة العراق، ووقف بلا تردد الى جانب العراق في مواجهة هجوم دول التحالف ضده وانه انطلق في ذلك من رؤية اسلامية كانت قد قادت الحزب منذ بداية ازمة الخليج لمنع وقوع الحرب، وكذلك اشترك في دور الوساطة الاسلامية بين بغداد والرياض، الا ان تلك الوساطة لم تحقق اية نتائج، لان امريكا كانت قد قررت مهاجمة العراق عسكرياً منذ البداية.. ان الشعب يعتقد ان امريكا هي العدوة وليس العراق، ونحن نعرف كما يعرف الشعب.."[321].

انتقد اوزال موقف المعارضة التركية من ازمة الكويت وحرب الخليج قائلا: " اذا كانت المعارضة تقف ضد قرارات الامم المتحدة فعليها ان تعلن ذلك، وان المعارضة التي لا تستشيرني في امر تستشيرني الحكومة في قضايا مهمة مثل ازمة الخليج بحجة انها لا تعترف برئيس الجمهورية تلتقي مع صدام حسين، وان عدم الاعتراف بي شيء والتشاور شي اخر واذا كان لدى المعارضة شي فلتقله لنا وليس لصدام حسين"[322]. وكان اوزال يرد بذلك على زيارة اختتمت لتوها قام بها اينونو وزيارة قام بها اجويد[323].

ب - وسائل الاعلام التركية

تناولت وسائل الاعلام التركية ازمة الكويت منذ حدوثها في 2 اب 1990، وكان قسم من الصحف التركية اكثر عقلانية وواقعية عند طرحها هذه المسالة، اما القسم الاخر فانه وقع كما يبدو تحت النفوذ الامريكي واللوبي اليهودي في تركيا، وعليه يتوجب على الباحث معرفة هذه الاتجاهات في السياسة الداخلية التركية.

وفي هذا المجال، كتبت صحيفة " مللي غازيته" وهي الناطقة باسم حزب الرفاه المشار اليها سابقاً مقالة تحت عنوان : " يجب طرد الصليبيين من منطقتنا" جاء فيها" ... ان ازدياد التحشدات الامريكية في الخليج قد زاد حدة المشكلة.. وان الخطأ الذي ارتكبه العراق باحتلال الكويت تبعته اخطاء كثيرة، ولابد في مثل هذه الحالة من دعوة الاقطار الاسلامية الى الاجتماع وحل هذه المشكلة بالعدل والحق وتفويت الفرصة امام الغرب.. ومن المؤسف ان نقول ان المسلمين لم يفكروا الا بمصالحهم، فقد اجتمع الغرب من اجل تقسيم المصالح والنفوذ في المنطقة فيما بينهم.. ويستوجب على العراق الانسحاب الفوري من الكويت وعلى الاقطار الاسلامية التعهد للعراق بتغطية جميع اضراره، وان تساعد العراق كي يخطو هذه الخطوة من اجل مصلحة الاسلام.. واذا ما استمرت حشود الصليبيين في القدوم الى المنطقة فسيتحولون الى قوة جبارة تقضي على المسلمين خلال يومين.. ان وضع

الحرمين الشريفين تحت حماية امريكا قد زاد من غم المسلمين، وان حكام السعودية قد دعوا القوات الامريكية والغربية لدخول ارض المسلمين المقدس من اجل حماية انفسهم وليس لحماية الحرمين الشريفين"[324].

وقد ربطت صحيفة مللي غازيتة التركية بين الحملة الاعلامية الظالمة التي يتعرض لها العراق بقيادة الرئيس صدام حسين وبين الجواسيس اليهود الذين يسيطرون على الاعلام العالمي ويتلاعبون باراء العالم في سبيل توجيههم من اجل معاداة الرئيس صدام"[325].

ومن جانب اخر، اكدت الصحيفة نفسها، ان الصحف التركية وبتوجيه من اليهود بدأت تكتب مقالات لصالح ادارة بوش، وفي الوقت نفسه تغض النظر عن عمد عن الاحتلال الامريكي للسعودية. وفي هذا المجال قالت صحيفة " مللي غازيتة" : " ان الصحافة العالمية قد عمدت الى تشبيه صدام بهلتر او المجنون وغيرها من الاوصاف.. انهم عندما يشبهون صدام بهلتر يعترفون بأنهم يعملون في سبيل خدمة الصهيونية..والدليل على ذلك ما نشرته صحيفة ملليت في عنوانها: اسرائيل تأمر امريكا بالضرب: ان المخابرات الاسرائيلية (الموساد) قدمت لامريكا تقريراً كاملاً ذكرت فيه بان العراق في حالة تسمح به بسيطرته على المنطقة. وان حركة التسليح التي يشهدها العراق باتت تشكل خطراً على اسرائيل، ولهذا اقدمت امريكا على تحشيد قواتها في الخليج من اجل حماية اسرائيل.." . واستطردت الصحيفة قائلة: " ان اسرائيل قد ادعت بان صدام سوف يحصل على الدعم الاسلامي وبالتالي سيهاجم اسرائيل بعد مهاجمة الكويت، وبهذا الشكل تحاول اسرائيل اظهار الرئيس صدام بصورة سيئة امام الرأي العام العالمي ومن خلال اتهامه بالتدبير لاحتلال السعودية وغيرها من الاقاويل الاسرائيلية الاصل والزائفة.. ان خوف اسرائيل اليوم هو من اعلان الاتحاد بين الرئيس صدام والملك حسين والفلسطينيين والمسلمين المناصرين له في الاردن، لان ذلك يعني بان اسرائيل ستكون وجهاً لوجه امام صدام، اذا ماذا سيحدث؟ سوف لن تجد اسرائيل امامها فقط الاطفال الفلسطينيين الذين تكسر عظامهم كل يوم، انما ستجد امامها

جيشاً عظيماً بقيادة صدام، وسيقف العالم كله متفرجاً على اسرائيل المهزومة التي تبحث عن مفر للهروب، وبما فيهم اصحاب اقلامنا الماجورة"[326].

اما صحيفة " حريت" التركية فانها اكدت" ان الرئيس توركوت اوزال يرغب ومنذ نشوب ازمة الخليج في ارسال قوة تركية رمزية يتراوح تعدادها ما بين 2000الى3000 شخص ان هذه الرغبة لم يتم تحقيقها بسبب المعارضة الشديدة في مجلس النواب اذ ان هناك عناصر من حزب الوطن الام الحاكم تصر على عدم ارسال قوات الى خارج الاراضي الوطنية او المشاركة في أي هجوم الا في حالة تعرض تركيا الى عدوان او هجوم خارجي، وكذلك بالنسبة لحزبي الطريق الصحيح والشعبي الديمقراطي الاجتماعي"[327]. ومن ناحية، تساءلت صحيفة " ملليت" عن الاسباب التي تدعو تركيا الى ارسال قوات حماية الى السعودية، في الوقت الذي نلاحظ فيه بان مواقف السعودية وعلى مختلف المستويات غير ايجابية تجاه تركيا. وفي هذا المجال قالت الصحيفة المذكورة في تعليق لها كتبه شامل طيار، " رفض الملك فهد بن عبد العزيز طلباً رسمياً تركيا بتقديم التعويضات المادية والمعنوية جراء مقتل 331 حاج تركي في فاجعة النفق بالسعودية، واكتفى بالقول انه قضاء وقدر واليوم يأتي من اجل طلب المساعدة العسكرية.. يجب ان لا يغيب عن اذهاننا هذه الحادثة في السعودية وتحمل النظام هناك مسؤولية القتلى اذ تبلغ الارقام الرسمية 331، بينما لم نعرف من المصادر غير الرسمية بين صفوف الحجاج الاتراك، وبالرغم من الموجة العارمة التي شهدتها تركيا حيال الحادث واقدامها على ارسال جميل جيجك وزير الدولة مبعوثاً شخصياً الى السعودية، وقيامه بالتحقيق شخصياً عن اسباب الحادث وظروفه وملابساته. فقد وصل الوزير الى قناعة بان المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الحكومة السعودية.. وقدم عشرة اسئلة الى الحكومة السعودية حول الحادث ومنها مسالة التعويضات المادية والمعنوية..."[328].

(1) بوب ودوورد، القادة اسرار ما قبل وبعد ازمة الخليج، ترجمة عمار جولاق، محمود العابد، الدار الاهلية، عمان، 1991، ص173. قارن مع دار النضال، حرب الخليج وثائق وحقائق، بيروت، 1991، ص11-12. والدجاني، احمد صدقي، الانتفاضة الفلسطينية وزلزال الخليج، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1991، ص450. والطويل ، محمد، مؤامرة القرن21 دور السعودية في استدعاء القوات الأجنبية، القاهرة،1990، ص19-20.

(2) جلاب، فيليب، الرأي الاخر في كارثة الخليج، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص36.

(3) ليبياتز، الان، برلين، بغداد، ريو مدخل الى القرن الواحد والعشرين، ترجمة الدكتور هاشم الحسيني، المسار للنشر والابحاث والتوثيق، بيروت، 1994، ص73.

(4) معوض، جلال عبد الله (دكتور)، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج العربي.الجانب الامني، شؤون عربية، العدد67، ايلول/1991، ص54.

(5) خليفة، محمد، "تركيا وازمة الخليج" مستقبل العالم الاسلامي، العدد الثاني، مالطا، ربيع 1991، ص 118.

(6) Hurriyet,27-12-1990

(7) A.g.e.,

(8) A.g.e, Halefoglu, Vahit, “Introduction” An Overiew of thhe Gulf Crisis”, Studies on Turkish- Arab Relations: Special lssue on Turkey and the Gulf Crisis, Foundation for Studies on Turkish-Arab Relations, lstanbul, 1991, P. 12

(9) Hurriyet, A.g.e.,

(11) وكالة الصحافة الفرنسية، 1990/8/11

(10) Zaman, 5- 8- 1990

(12) مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص416-417 .

(13) معوض، جلال عبد الله، ((تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج العربي:الجانب الاقليمي))، مصدر سبق ذكره، ص54.

(14) المصدر نفسه، ص54-55. .

(16) Disisleri Guncesi, Bakanligi Yayinidir, Nisan 1999, S. 98.

(17) جاد، عماد "دول الجوار الجغرافي في حسابات المكسب والخسارة، عدد103، يناير1991، ص78، وكذلك احمد، نازلي معوض (دكتورة)، "التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة"، العلاقات العربية التركية من منظور عربي، ج1، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1991، ص345-346..

(18) رسلان، هاني" تركيا وامن الخليج"، السياسة الدولية، العدد 10005، يوليو 1991. قارن مع الجوهري، عبد الحميد، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق جرد لاحداث المنطقة خلال 1990-1991، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1994، ص76 تقوم اليونان بين حين واخر، باستخدام حق النقض في السوق الاوربية المشتركة ضد طلب انضمام تركيا اليها. واكثر من هذا، استطاعت اليونان الحصول على قرار مجلس الامن وبرقم789 في 25 تشرين الثاني 1992 ينص بخفض عدد القوات التركية في الجزيرة القبرصية، وتقديم تنازلات مهمة من قبل القبارصة الاتراك، بما يفسر ازمة الدبلوماسية التركية في المجتمع الاوربي والمنظمات الدولية. راجع:مسلم، طلعت، ((قضايا ومتطلبات الامن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين))، التحديات ((الشرق اوسطية)) الجديدة والوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اذار،/مارس 1994،ص247-248 يعد القادة الاتراك، اليونان وسوريا- وهما الدولتان الوحيدتان اللتان تنازعان تركيا على اراض- هما المصدر الرئيس لتهديد الامن القومي التركي. وقد عد اجويد رئيس الوزراء التركي اليونان بمثابة المصدر الاول للقلق الامني لتركيا منذ بداية عام 1978. وقد رد مجلس السياسة الخارجية والدفاع الوطني التابع للحكومة اليونانية على ذلك في 8 كانون الثاني 1986 بالموافقة على ((عقيدة دفاعية جديدة)) تعد تركيا على وجه التحديد بانها التهديد الاساس. وقد بلغت الازمة ذروتها بين الدولتين، عندما صادق البرلمان اليوناني قانون معاهدة البحار الدولي، ممهدا الطريق للتوسع في المياه الاقليمية من ستة الى اثني عشر ميلا مما سيحول بحر ايجة الى بحيرة يونانية في نهاية الامر. ونتيجة لذلك فقد هدد كل من ديمرئل وتشيللر اليونان بالحرب في حالة تنفيذ اليونان حدود الاثني عشر ميلا. دخلت العلاقات اليونانية السورية الى مرحلة جديدة، عندما حصلت اليونان على موافقة سوريا لتأمين حق الهبوط لطائراتها الحربية وذلك في عام 1990. ومن ناحية اخرى، قامت حكومة الشطر اليوناني في قبرص الحصول على

نظم الدفاع الصاروخي الجوي من طراز اس-300 من روسيا الاتحادية، الامر الذي دفع تشيللر وزير الخارجية وقتئذ ان تهدد قائلة:" ان تركيا ستفعل ما هو ضروري حتى لو كان ذلك يعني توجيه ضربات من اجل عدم نشر تلك الصواريخ. وقد وصف كلنتون توتر العلاقات بين تركيا واليونان حول الازمة القبرصية في رسالة وجهها الى قادة الكونجرس في 13 كانون الاول1996بانها:(في اسوء = =مستوى لها منذ عدة سنوات).اما مالكوم ريفكند وزير خارجية بريطانيا فقد اشار في10شباط1997(ان الحرب بين تركيا واليونان قد اضحت "احتمالا خطيراً). ومن وجهة النظر التركية كما يقول الدبلوماسي التركي اليكداج((ان اختلاق ازمة مع سوريا قد يصعد الامور لتصبح نزاعا ساخنا سيوفر لليونان الفرصة لبلوغ اهدافها في بحر ايجة، وبالتالي،سيضع تركيا في وضع يفرض عليها ان تنفذ عمليات في جبهتين منفصلتين. ان هذا التقويم هو الذي منع تركيا من اتباع سياسة ردع نشطة ضد سوريا)). راجع: mufti, malik" Daring and Caution in Turkish Foreign Policy",OP.cit.,

(19) رسلان،هاني" تركيا وامن الخليج"مصدر سبق ذكره،ص106.وجاد عماد،"الغزو في الاطار الاقليمي(اسرائيل وتركيا)،السياسة الدولية،العدد102اكتوبر1990،ص78.قارن مع القماش علي،وثائق وصور جرائم امريكا في العراق الحصار الدمار الموت،القاهرة، 1992،ص223

(20) جلاي، فيليب ، مصدر سبق ذكره، ص94

(21) Hurriyet, 4-8-1990

(22) Milliyet, A.g.e

(23) TerGumen. 3-8-1990

(24) Hurriyet, 9-8-1990

(25) أحمد، نازلي معوض (دكتورة) ، "التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة"، مصدر سبق ذكره، ص346

(26) Kuniholm, Bruce R., "Turkey and the West" Foreign Affairs, vol.10, No.2 Spring, 1991, P-36. قارن مع سالنجر، بيار ، لوران، اريك، حرب الخليج الملف السري، باريس، 1991، ص157-158. عندما هبطت اسعار النفط، جيء الى العراق بما يقارب من 4.3 ملايين طن في 21.676 شاحنة عبر تركيا

(27) سالنجر ، بوران، مصدر سبق ذكره، ص157 واحمد، نازلي معوض (دكتورة)، "التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة" مصدر سبق ذكره، ص345.

(28) Kuniholm, Bruce R, "Turkey and the West " , Op. Cit, p.40. قارن مع ميشال، نوفل واخرون، العرب والاتراك في عالم متغير، الجزء الاول، وجهة النظر العربية، بيروت، 1993، ص86.

(29) القماش، مصدرسبق ذكره، ص64.

(30) روبنسن، فيليب، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، ليماسول، قبرص، 1993، ص76.

(31) القماش، مصدر سبق ذكره، ص64.

(32) روبنسن، فيليب، مصدر سبق ذكره، ص76.

(33) Milliyet, 4-8-1991; Turkish Review Quarterly Digest, vol. 4, No.22, Winter 1990, Ankara, 1990, P.99..169 وكذلك السياسة الدولية، العدد102، اكتوبر 1990 ص169

(34) Cumhurriyet, 3-8-1990.

(35) Tercuman, 3-8-1990.

(36) Milliyet, 6-8-1990.

(37) Turkiye, 3-8-1990; Zaman, 5-8-1990.

(38) Hurriyet, A.g.,

(39) سالنجر ولوران، مصدر سبق ذكره، ص157-158 .

(40)Yeni Nesal, 5-8-1990, Turkish Review Quarterly Digest, OP.cit., P.99 .

(41) Hurriyet, A.g.e.,.

(42)Turkish Daily News, 6 –8 – 1990.

(43) Cumhurriyet, 6 – 8- 1990.

(44) Studies on Turkish- Arab Relations, OP.Cit., P.161; Milliyet, A. g.e.,

(45) قوم اوزوال النظام السياسي في ايران بعد الانتخابات الاخيرة فيها قائلا: ((ان الانتخابات التي اجريت اخيرا في ايران، وخسر بها المتشددون تعني ان الحكومة هناك ستتبع سياسات اكثر اعتدالا.. ستكون علاقاتنا ودية مع ايران لا اعتقد انهم سيشكلون أي

خطر في المنطقة، فايران تغير الان الرئيس الايراني اكبر هاشمي ورفسنجاني رجل عملي وسيقيم علاقات مع الولايات المتحدة)). راجع: الدستور، 1992/5/1، .Milliyet, 30 - 4 - 1992 ونتيجة لذلك، قامت تركيا في هذه الحقبة التأريخية باستخدام القنوات الدبلوماسية كوسيط بين الولايات المتحدة وايران، وعليه فقد قام اوزال بزيارة طهران زيارة قصيرة، والالتقاء من جديد بالرئيس بوش في المدة الواقعة بين 19 - 21 تشرين الثاني خلال مؤتمر الامن والتعاون في اوربا. راجع: Gulfwatch, no;31, November, The Washington Institute for near East policy, Copyright, 1990, P.62.

(46) احمد، نازلي معوض"دكتورة"، (التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية الاقتصادية المعاصرة) مصدر سبق ذكره، ص347.

(47) Armaoglu, Fahir, 20. Yuzyil Siyasi Tarihi 1914 - 1990 Cilt 11: 1980 - 1990, Ankara, 1994 5-60. تجدر الاشارة في هذا المجال، الى انه بعد تأكد اوزال من زيارة السيد طه ياسين رمضان الى انقرة، اتصل اوزال هاتفيا بالرئيس بوش، واجرى مكالمة اخرى مع الشيخ صباح، مؤكدا له انه يرفض أي حكومة جديدة للكويت. انظر مقالة جنيت ارجي يورك،" اب الشرق الاوسط في صحيفة (جمهوريت). راجع A.g.e, Cumhurriyet

(48) Gun Aydin, 6- 8 - 1990; Cumhurriyet, 6- 8- 1990; Milliyet, 6-8-1990; Turkish Review Quarterly Digest, op; cit., P.99.

(49) اعدت وزارة الخارجية التركية كتيبا في عام 1996 تحت عنوان :((اهداف ومبادئ السياسة الخارجية التركية))، الذي جاء فيه: ((ظلت جمهورية تركيا منذ تأسيسها عام 1923 تسير على سياسة خارجية تقوم على تحقيق السلام العالمي القائم على شعار: السلم في الداخل، والسلم في الخارج، وهو المبدأ الذي وضعه الاب المؤسس، واول رئيس لجمهورية تركيا، مصطفى كمال اتاتورك)).وقد جاء في هذا الكتيب ايضا: ((ان الاتحاد السوفيتي اليوم هو صديقنا وحليفنا، ونحن بحاجة الى هذه الصداقة، ولكن لا احد يستطيع ان يتنبأ بما سيحدث غدا. وعلى غرار ما جرى للامبراطورية العثمانية، والامبراطورية النمساوية- المجرية، يمكن ان يتجزأ الاتحاد السوفيتي او ينهار، ومن الممكن ان تتخلى عنه الشعوب التي يحكم قبضته عليها اليوم، وقد يصل العالم الى توازن جديد. في هذه الحالة، ينبغي على تركيا ان تدرك ما تفعله، وفي ظل سطوة هذا الصديق يعيش اخوة لنا يشاركوننا لغتنا وعقيدتنا، وعلينا ان نستعد للمطالبة بعودتهم

الينا.... ولا يجوز لنا ان ننتظرهم ((الاتراك المقيمين بالخارج)) ليأتوا الينا، ولكن يجب ان نذهب نحن اليهم". عبر الصحفي جنكيز تشاندار عن هذا الرأي قائلا: ((ان واقع تركيا الجيوسياسي الجديد لم يعد مجديا التعامل معه بايديولوجية تنحصر صلتها في المدة الواقعة بين 1923-1990، وينحصر مفهومها في مقولة(السلم في الداخل، والسلم في الخارج). اما فاتح تشكيرجه فيقول: (الامر متروك بجيل كجيلنا، جيل يحب التغيير والمغامرة، جيل لا يهاب الموت الى حد بعيد، لينهض ويستبدل سياسة الحفاظ على الوضع القائم، بالبحث عن افاق جديدة). ان على تركيا ان ترسم مسارها الذاتي، ان كانت تسعى حقا لدرء الاخطار الجديدة عن نفسها او استغلال الفرص الجديدة فاذا كان الامريكيون يقرؤن- كما يبدو- بمبدأ مونرو على الطريقة الروسية في الاتحاد السوفيتي السابق، واذا كان هناك مؤتمر يالطا جديد يجري الترتيب له وستجد تركيا نفسها بعده معزولة مرة اخرى، واذا كانت استراتيجية واشنطن لتوازن القوى لم تعد تخيف سوى الحيتان = =في البحار، فان من الواجب على تركيا ان تتعلم ان تقول " لا " عند الضرورة حين تتحدث الى الغربيين، كما يجب على تركيا ان تنتقل بدلا من ذلك الى سياسة خارجية مستقلة "مبنية على حقائق المنطقة". وفي المعنى نفسه يقول فيليب روبنسن :" مزيجا مؤثرا من الحذر التكتيكي والجرأة على المواجهة" ويؤكد هذه الحقيقة، ممتاز سويسال وزير خارجية تركيا سابقا قائلا:" ان سياسة اتاتورك الخارجية لا يمكن ان تختزل في شعار مبسط مثل شعار:"السلم في الداخل، والسلم في الخارج". والحقيقة، ان هناك في تركيا، مناقشات ازاء شعار "السلم في الداخل، والسلم في الخارج". ويعزز ذلك ما اشار اليه كل من الاستاذين التركيين محمد كونلوبول وجام سار:" لم نعثر على أي وثيقة تشير الى ان شعار:" السلم في الداخل، والسلم في الخارج " الذي ينسب في الغالب الى اتاتورك، ويشار اليه في ديباجة دستورنا،وقد ورد على لسانه هو بالذات".راجع :

Mufti, Malik , " Daring and Caution in Turkish Foreign Policy",The Middle East Journal,Volume52,No.1,Winter,1998.

(50) Studies on Turkish – Arab Relations, op. Cit., P. 161; Hurriyet, 6 – 8 – 1990; Cun Aydin, A. g. e.,

(51) Cumhurriyet, A. g. e.,

(52) Turkish Daily News, op. Cit.,

(53) Kunihoim, Bruce R., " Turkish and The West ", op. Cit., P. 36. قارن مع: احمد، نازلي معوض (دكتورة)، " التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة "، مصدر سبق ذكره، ص346.

(54) البزاز، سعد، حرب تلد اخرى التأريخ السري لحرب الخليج،ط2، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان 1992،ص 281.

(55) المصدر نفسه، ص 281.

(56) وكالة الانباء العراقية، تركيا وازمة الخليج، دراسة اعدت من قبل قسم المعلومات في وزارة الاعلام، بغداد، (بلا)، ص30.

(57) معوض، جلال عبد الله (دكتور) " تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج العربي: الجانب الامني" مصدر سبق ذكره، ص63.

(58) Gun Aydin, 3 – 10 – 1990. .

(59) واع، باريس ، 1990/8/23.

(60) كلارك، رامزي، النار هذه المرة جرائم الحرب الامريكية في الخليج، ترجمة مازن حماد، عمان، 1993، ص30.

(61) جوزيف بريسكو، يوميات كولين باول، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، بلا، ص79.

(62) سالينجر، بيار، لوران،اريك، مصدر سبق ذكره، ص8. وكذلك، هيكل، محمد حسنين، حرب الخليج اوهام القوة والنصر،القاهرة،1992، ص256. وكذلك: بكري، محمود، جريمة امريكا في الخليج الاسرار الكاملة،ط2،القاهرة، 1991، ص188، ودار النضال، حرب الخليج وثائق وحقائق،مصدر سبق ذكره،ص11.والطويل، محمد، مصدر سبق ذكره، ص43-44، مجيد،كمال، النفط والاكراد دراسة العلاقات العراقية- الايرانية-الكويتية، دار الحكمة: لندن. 1997، ص98.

(63) طالب العراق في المؤتمر الوزاري نصف السنوي لمنظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) الذي عقد في 28 تموز 1990 الى رفع سعر البترول الى 25 دولار للبرميل، في حين طلبت الدول الاخرى في المنظمة الى رفعه الى 20 دولارا فقط للبرميل.راجع: الطويل، محمد، مصدر سبق ذكره، ص44.

(64) سالينجر، مصدر سبق ذكره، ص 63،78 وكذلك: كلارك، مصدر سبق ذكره، ص31-32.وبرهوم، محمود، نافذة على ازمة الخليج خفايا وحقائق، عمان، 1991، ص138.

(65) كوكبورن، اندرو، باتريك، الخارج من تحت الرماد، دار المنتظر، بيروت،2000، ص151.
(66) كلارك، مصدر سبق ذكره، ص31.
(67) المصدر نفسه، ص31.
(68) كمال، احمد محمد (دكتور)، انفجار الخليج العراق المغبون وكلمة للتأريخ، القاهرة، 1991، ص43-44. ومجيد، كمال، مصدر سبق ذكره، ص98. وجوزف بريسكو، مصدر سبق ذكره، ص579.
(69) كلارك، مصدر سبق ذكره، ص31.
(70) المصدر نفسه، ص31.
(71) الكتاب الابيض الاردن وازمة الخليج اب 1990-اذار 1991، عمان، 1991، ص5.
(72) عند طرح مسألة ازمة الخليج في مجلس الامن القومي (التركي) في 3 اب 1990، تحدث رئيس الاركان السابق نجيب تورمتاي بالنيابةعن قادة الجيش، مؤكدا على سياسة الانتظار والترقب المعتدلة. الا ان اوزال رد قائلا: " ان اشياء كثيرة قد تغيرت في تركيا.. اما في السياسة الخارجية فقد انتهت الايام التي نتخذ فيها موقفا جبانا مترددا. ومن الان فصاعدا سنتبع سياسة قوية مبنية على الظروف. وهذا هو خيار سياسي تماما.." راجع:فيروز، مصدر سبق ذكره، ص452.
(73) الكتاب الابيض الاردن وازمة الخليج... مصدر سبق ذكره، ص7-8.
(74) Yeni Nesil, A. g. e. , صرح اوزال عام 1992 قائلا:" اذا كانت بغداد تعد الكويت جزء منها فان العراق كله كان عثمانيا". راجع: ميشال، مصدر سبق ذكره، ص129. قارن مع: جلاب، فيليب، مصدر سبق ذكره، ص95 والجوهري، عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص280.
(75) نور الدين، محمد (دكتور)، " من اسرار حرب الخليج: اوزال ومسألة الموصل وكركوك"، شؤون تركية العدد 13، بيروت، خريف 1994، ص29-31.
(76) Hurriyet, 6 – 7 – 1994.
(77) المصدر نفسه.
(78) المصدر نفسه،
(79) المصدر نفسه،
(80) المصدر نفسه،

(81) المصدر نفسه،

(82) المصدر نفسه،" نفى مورثون ابروموفيتش السفير الامريكي في انقرة في حديث له الى مجلة " النقطة " وجود أي اتفاق سري بين الولايات المتحدة وتركيا لاعطاء الاخيرة الموصل وكركوك". راجع: ميشال واخرون، مصدر سبق ذكره،ص132. ذكرت صحيفة (نيوستيتسمان):" ان جنرالات امريكيين واتراكا احيوا عملية " عظمة المدفع " التي وضعت عام 1958 لغزو شمال العراق والاستيلاء على حقوله النفطية،وكانوا يستعدون لتطبيق هذه الخطة في حالة هزيمة العراق". راجع: كلارك، رامزي، مصدر سبق ذكره، ص26.

(83) ولد نجيب تورمتاي في قضاء" وقف الكبير" التابع الى ولاية ترابزون في عام 1926. اكمل دراسته الاعدادية في ثانوية غازي عنتاب سنة 1942، انهى المدرسة الحربية عام 1944، ثم اكمل مدرسة المدفعية عام 1946، وفي عام 1954 تخرج من الاكاديمية الحربية. تدرج في الرتب العسكرية الى ان وصل الى رتبة عميد في عام 1970. شغل العديد من المناصب القيادية في وحدات المدفعية المختلفة وفي مدرستها تسلم وظيفة مساعد الملحق البري التركي في اليابان في المدة الواقعة بين 1956-1958 شارك في دورة ضباط الحركات السرية لمدة عامين في واشنطن. شغل بعد عام 1970 وظيفة امر اللواء المدرع ومساعد قائد فرقة. ثم شغل منصب رئيس دائرة خطة الحركات في الاركان العامة ما بين اعوام 1974-1978، ترقى في عام 1978 الى رتبة فريق ونسب للعمل بمنصب قائد قوات حفظ السلام التركية في قبرص، وشغل بعدها منصب رئيس الحركات في الاركان العامة، وتلى ذلك تعينه بمنصب رئيس دائرة الخطة العامة لرئاسة الاركان العامة. ترقى الى رتبة فريق اول عام 1982. شغل منصب الرئيس الثاني للاركان العامة ما بين 1983-1984 فيما شغل منصب قائد الجيش الاول ما بين 1984-1985 وعين في تموز من عام 1987 بمنصب قائد للقوات البرية، فيما تم تعينه بمنصب رئيس للاركان العامة في نهاية تموز من العام نفسه، قدم استقالته من وظيفته في 3 كانون الاول من عام 1990. متزوج وله طفلان.راجع: Milliyet, 4-12-1990; Torumtay, Necip, Orgeneral Torumatayin Anilari, Milliyet Yayinlari, Istanbul, 1993, ss. 19- 24. تجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان المجلس الوطني التركي الكبير وافق بالاجماع على المعاهدة العراقية التركية –البريطانية لسنة 1926 في 7 حزيران 1926. وبموجب هذه المعاهدة منح تركيا عشرة

بالمئة من حصة العراق من امتياز النفط المعطى لشركة النفط التركية لمدة خمس وعشرين سنة, وبموجبها تم اعطاء ولاية الموصل الى العراق، واعتراف تركيا بالعراق كدولة مستقلة، وفي هذا المجال اعرب كثير من اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير عن رغبتهم الاكيدة في تنمية العلاقات مع العراق. اما العراق فقد وافق على هذه المعاهدة في 14 حزيران من عام 1926. راجع: حسين، فاضل (دكتور)، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية = =العراقية – الانكليزية – التركية وفي الرأي العام، ط2، مطبعة اسعد، بغداد،1967، ص242-243. وعليه نرى من جانبنا، ان تأكيد الحكومة التركية على ميثاق كركوك والموصل يعد عملا غير قانوني، من شأنه ان يؤدي الى التوتر في العلاقات العراقية التركية. راجع: الجوهري، عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص280.

(84) Milliyet, A. g. e.

(85) سري الدين، عايدة العلي، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الاسرائيلية، دار الفكر العربي، بيروت، 1997، ص88.

(86) المصدر نفسه، ص88.

(87) المصدر نفسه، ص88-89.

(88) Cumhurriyet, A.g.e ; Milliyet, A.g.e.

(89) Sabah , 6- 8- 1990.

(90) Turkish Daily News, OP. Cit.,

(91) Cumhurriyet, A. g. e.,

(92) Cunes, 3 – 8 – 1990.

(93) Milliyet, 3 – 8 – 1990.

(94) Turkiye, 4 – 8 – 1990.

(95) Milliyet, A. g. e.,

(96) التقى اوزال بالرئيس الامريكي بوش في باريس في تشرين الثاني 1990، وتركز الاجتماع حول مناقشة تطورات ازمة الخليج، ودور تركيا فيها (كنقطة التماس) والتي تضمنت الاعمال العسكرية المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة. وفي الحقيقة لم تكن لدى رئاسة الاركان التركية أي علم بواجب ما يسمى (بنقطة التماس) ويبدو ان نجيب تورمتاي رئيس الاركان التركي السابق قد علم الخبر من خلال السفير الامريكي في

انقرة، ورئيس مؤسسة Jusmmat العسكري، اللذين اكدا له، اتفاق بوش مع اوزال في باريس في التأريخ المذكور اعلاه حول تشكيل برنامج عسكري مشترك باسم (نقطة التماس). راجع: Tormutay, A. g. e., S. 118.

(97) Milliyet, A. g. e.,

(98) A.g. e.,

(99) Hurriyet, A. g. e.,

(100) Milliyet, A. g. e.,

(101) Yeni Nesil, A. g. e.,

(102) Milliyet, 12 – 8 – 1990.

(103) A.g. e.,

(104) Hurriyet, A. g. e.,

(105) Cumhurriyet, 4 – 8 – 1990.

(106) Zaman, 5 – 8 – 1990.

(107) Kunes, 6 – 8 – 1990.

(108) Gun Aydin, 7 – 8 – 1990.

(109) فولر، جراهام، العراق في العقد المقبل هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟ مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد14، ابو ظبي، (بلا)، ص 110 – 111.

(110) وكالة الانباء العراقية، تركيا وازمة الخليج، مصدر سبق ذكره.

(111) نقصد به قرار 660 الصادر في 2 اب 1990 الذي شجب فيه دخول العراق للكويت، والمطالبة بانسحاب العراق فورا ودون شروط كل قواته الى المواقع التي كانت فيها يوم اول اب 1990، ودعوة العراق والكويت الى البدء فورا في مفاوضات لتسوية خلافاتها. راجع: مجلس الامن s/Res/660,(1990),2August,1990.، وكذلك: عودة، عودة بطرس (دكتور)، حرب الخليج من المسؤول، ط2، عمان، 1992، ص263 Guvenen, or han,"Marching in stride with the Ec: Astatistical presentation of the Turkish Casel", Dis Politika Foreign Policy, vol. Xv111, No.1-2, Ankara, 1993, P. 104.

(112) Foreign Policy of Turkey, Turkish Review Quarterly Digest, Spring 1991, P. 8.

(113) وكالة الانباء العراقية تركيا وازمة الخليج، مصدر سبق ذكره، ص11. نهجت تركيا نهج الاقطار الغربية في عدم استقبال الوفود العراقية، وعليه فأن تركيا رفضت منح سمة الدخول للدكتور احمد نوري النعيمي رئيس جمعية الصداقة العراقية التركية وعضو المجلس الوطني الذي كان يزمع زيارة انقرة لشرح اسباب الوجود العراقي في الكويت، ونتيجة لذلك فقد تم استدعاء السفير التركي في بغداد في المجلس الوطني، وتم دراسة هذا الموضوع وابعاده السلبية على طبيعة العلاقات العراقية التركية، الا ان الحكومة التركية التزمت جانب الصمت ازاء ذلك.

(114) Milliyet, 20 - 9 - 1990. رفضت تركيا المبادرة العراقية التي اعلنها السيد الرئيس صدام حسين في 12 اب 1990، وادانت في الوقت نفسه الزيارات التي يقوم بها عدد من سياسي المعارضة التركية لبغداد، لان ذلك من وجهة نظر تركيا يدعم تصلب العراق في ازمة الخليج العربي.

(115) وكالة الانباء العراقية، تركيا وازمة الخليج، مصدر سبق ذكره، ص13.

(116) وكالة انباء الشرق الاوسط، 1990/8/22 وكذلك وكالة رويتر، 1990/8/26.

(117) وكالة رويتر، مصدر سبق ذكره.

(118) وكالة الانباء العراقية، انقرة، 1990/8/20.

(119) المصدر نفسه.

(120) Sabah

(121) Cumhurriyet, A. g. e.,

(122) Sabah, A. g. e.,

(123) مذكرات جيمس بيكر، مصدر سبق ذكره، ص414.

(124) المصدر نفسه، ص414 - 415. اشار اوزال في حديث له مع بيكر الى ان سعر جوال الارز زنة خمسين كيلو غراما قد قفز من ستة دنانير في اليوم السابق للدخول العراقي للكويت الى اكثر من مائتي دينار، وبالمثل فان ثمن ثمانية كيلو غرامات من الدقيق يزيد الان عن المرتب الشهري للكبار المسؤولين. راجع: المصدر نفسه، ص452.

(125) المصدر نفسه، ص415. وتجدر الاشارة في هذا المجال، بان بيكر زار انقرة في 9 اب 1990 من اجل التنسيق مع تركيا لغلق الانبوبين. راجع: Armaoglu, A.e.g., S. 60.

(126) Foreign Policy of Turkey, Turkish Review Quarterly Digest, Op. Cit., P. 8; و: Study on Turkish - Arab Relations, Op. Cit., P. 161.

رسلان، هاني، " تركيا وامن الخليج"، مصدر سبق ذكره، ص104، وجاد، عماد، "الغزو في الاطار الاقليمي. اسرائيل وتركيا"، مصدر سبق ذكره، ص78، ومعوض، جلال عبد الله (دكتور)، " دور تركيا في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج: الجوانب السياسية والاقتصادية"، شؤون عربية، عدد 69، ص241. وهنتنغتون، صامويل، صدام الحضارات اعادة صنع النظام الدولي، ترجمة طلعت الشايب، 1998، ص237. وفيروز، احمد، مصدر سبق ذكره. ص45.

(127) Aramoglu,A.e.g.,S.60 اكد قرار 661 والذي صدر في 6 اب 1990، على "انهاء غزو العراق للكويت واحتلاله له، وعلى اعادة سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الاقليمية، وان حكومة الكويت قد اعربت عن استعدادها للامتثال للقرار660(1990)،واذ يؤكد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا او جماعيا ردا على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت وفقا للمادة"51"من ا لميثاق وبموجب الفصل السابع منه.راجع: S/Res/661(1990) 6 August 1990;Turkish Review Quarterly Digest,Op.Cit.,P.44.

(128) Turkish Review Quarterly Digest, Op. Cit., P.44.

(129) اتخذت تركيا قرار غلق انابيب النفط العراقية الحيوية وجميع المنافذ العراقية على الاراضي التركية بمجرد ابتداء وصول القوات الامريكية الى السعودية. راجع: كوولي، جون، الحصاد، ترجمة عاشور الشامي، ط2، بيروت، 1992، ص339.

(130) Foreign Policy of Turkey, Turkish Review Quarterly Digest, Op. Cit., P.8; Studies on Turkish – Arab Relations, Op. Cit., P.161.

(131) التقرير الاستراتيجي العربي 1990، القاهرة، 1991، ص151.

(132) احمد، نازلي معوض (دكتورة)، ((التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة))، مصدر سبق ذكره، ص348.

(133) مذكرات جيمس بيكر، مصدر سبق ذكره، ص415 –416. قال الرئيس اوزال بعد تطبيق الحصار على العراق:" ان تركيا خسرت ستة الاف مليون دولار لانها كانت تصدر الفاكهة والخضراوات الى العراق". راجع: جلاب، فيليب، مصدر سبق ذكره، ص211 – 212.

(134) غروبارد، ستيفن، حرب السيد بوش مغامرات في سياسات الوهم، ترجمة خالد ايوب، عبد الرحيم العزا، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص118.

(135) المصدر نفسه، ص117 – 118. وكوولي، مصدر سبق ذكره، ص365.

(136) مذكرات جيمس بيكر، مصدر سبق ذكره، ص415.
(137) روبنسن، مصدر سبق ذكره، ص89.
(138) خليفة، محمد،" تركيا وازمة الخليج"، مصدر سبق ذكره، ص116.
(139) كل العرب، عدد 422، 1990/9/24، ص12.
(140) سالنجر، مصدر سبق ذكره، ص200.
(141) سفارة جمهورية العراق في انقرة/ الدائرة الصحفية، 14 - 15/ 1991/11. قال السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس جمهورية العراق في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في 15اب 1990:"ان حكومة الكويت السابقة دفعت الى تركيا، مليار دولار لكي تغلق خط النفط العراقي". راجع: جلاب، فيليب، مصدر سبق ذكره، ص37 -2 Oran, Baskin, Kalkik Hoyo, Guc ve Kurt Devleti, Bilgi Yayineve, S. 42
(142) وكالة الانباء العراقية، تركيا وازمة الخليج، مصدر سبق ذكره، ص22.
(143) التقرير الاستراتيجي العربي 1990، مصدر سبق ذكره، ص155.
(144) معوض، جلال عبد الله (دكتور)، " دور تركيا في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج، الجوانب السياسية والاقتصادية"، مصدر سبق ذكره، ص244 - 245.
(145) الجوهري، عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص458.
(146) خليفة، محمد، "تركيا وازمة الخليج "، مصدر سبق ذكره، ص116 - 117. اعترضت تركيا سفنا تحمل مواد غذائية الى العراق، رافضة السماح لها بالوقوف في الموانئ التركية وبموجب قرار مجلس الامن رقم 665 الخاص بفرض الحصار بالقوة. راجع: نوير، عبد السلام علي،" ابعاد الموقف التركي تجاه ازمة الخليج" مستقبل العالم الاسلامي، العدد 3، مالطا، 1991، ص149، وكذلك: احمد، نازلي معوض(دكتورة)، ((التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة))، مصدر سبق ذكره، ص349. ولكن من ناحية اخرى، قامت تركيا بارسال مساعدات طبية الى العراق بعد موافقة رئيس الجمهورية وذلك في 6 كانون الاول 1990 وفي هذا المجال صرح رئيس جمعية الهلال الاحمر التركية، " ان حظر الامم المتحدة لا يشمل الادوية خصوصا الى الاطفال نظرا لمعاناتهم بسبب نقصها في العراق". وفي هذا المجال قال مستشار الخزينة والتجارة الخارجية نامق كمال كليش،" ان مجلس الامن لم يسمح بتصدير المواد الغذائية العامة الى العراق منذ

7 اب 1990، ولكن سمح بتصدير المواد الغذائية الاضطرارية والمواد الطبية". ونتيجة لذلك فان تركيا ارسلت الى العراق اربع عشرة شاحنة غذاء واربع شاحنات مواد صحية. راجع: Tercuman,12-8-1990;Zaman,12-8- 1990; Milliyet,A.g.e.,Turkish Review Quarterly Digest,Op.Cit.,P.103.

(147) واع/ انقرة، 1991/8/9.

(148) Halefoglu, Vahit, " Introduction An Dverview of the Gulf Crisis", Op. Cit., P. 13.

(149) معوض، جلال عبد الله(دكتور)، " دور تركيا في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج: الجوانب السياسية والاقتصادية"، مصدر سبق ذكره، ص242.

(150) كوولي، جون، مصدر سبق ذكره، ص364 - 365.

(151) روبنسن، مصدر سبق ذكره، ص88.

(152) المصدر نفسه، ص88.

(153) Milliyet, A. g. e.; Mufti, Malik, "Daring and Caution in Turkish Foreig Policy", Op.Cit.,

(154) g. e., يقول جيمس بيكر في مذكراته: ((وخلال مراحل الازمة كان اوزال متفانيا في تأييده للولايات المتحدة. لقد كان اوزال زعيما ذا قلب كبير يتحلى بشجاعة فائقة، ومثل شفرنادزة كان مستعدا المرة تلو الاخرى لتجاوز وزارة خارجيته، وان يفعل الصواب)). راجع: مذكرات جيمس بيكر، مصدر سبق ذكره، ص416.

(155) Milliyet, A. g. e.; Mufti, Malik, "Daring and Caution in Turkish Forign Policy", Op. Cit.,

(156) جاء في قرار 678 ما يأتي : ... واذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة:-

1. يطالب بان يمتثل العراق امتثالا تاما للقرار 660(1990) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، ويقرر في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته، ان يمنح العراق فرصة اخيرة تنم عن حسن النية والقيام بذلك.
2. يأذن للدول الاعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، ما لم ينفذ العراق في 15 اذار الثاني/يناير 1991. او قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذا كاملا، وكما هو منصوص عليه في الفقرة اعلاه، بان تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الامن 660(1990) جميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلم والامن الدوليين الى نصابهما في المنطقة.

3. يطلب الى جميع الدول ان تقدم الدعم المناسب للاجراءات التي تتخذ عملا بالفقرة (2) من هذا القرار.
4. يطلب الى الدول المعنية ان توافي ابلاغ المجلس اتباعا بالتقدم المحرر فيما يتخذ من اجراءات عملا بالفقرتين 2و3 من هذا القرار. راجع: Distr General, S/2/969, 28 November 1990.

(157) Milliyet, A. g. e.,

(158) راجع المادة 104 من الدستور التركي لعام 1982 التي تحدد اختصاصات وصلاحيات رئيس الجمهورية التركي في: Turkey Yearbook 1983, Prime Ministry, Directore General of Press and Information, Donmez ofset Basimevi, Ankara, 1983, pp. 623 - 625.

(159) ان استقلالية المؤسسة العسكرية التركية الكاملة عن رئاستي الحكومة والدولة هي ظاهرة فريدة غير مألوفة في الانظمة السياسية المعاصرة، هي حالة اوجدها مصطفى كمال وحرص على تضمينها في الدستور، ولم يستطع أي رئيس من خلفائه على نزعها، فانتقلت الى الدساتير التركية اللاحقة، وظل الجيش متمسكا بها بقوة ومحافظا عليها من الناحية الفعلية وهي ظاهرة ولدت عن المؤسسة العسكرية التي تؤكد ان الجيش هو حامي تركيا والفلسفة الاتاتوركية. ومن ناحية اخرى فان الرئيس بموجب دستور عام 1982 لا يتدخل في شؤون الحكم، لان الوظيفة الاخيرة هي وظيفة رئيس الوزراء والوزارة وهم مسؤولون عنها امام المجلس الوطني التركي الكبير، فضلا عن ذلك، فانه بموجب دستور عام 1982، فان رسم السياسات الاستراتيجية والحساسة للدولة يقع على عاتق مجلس الامن القومي ويتكون هذا المجلس وبموجب المادة 118 من الدستور من قادة الجيش ورئيس جهاز الامن القومي ورئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، والقائد العام لقوات الامن(الجندرمة)، ويمكن دعوة اخرين من الوزراء او غيرهم لحضور بعض اجتماعاته بموجب جدول اعماله، اما الواجبات الملقاة على عاتقه فيكمن في بحث الشؤون المتعلقة بالامن القومي للدولة، ويقدم توصياته بشأنها الى مجلس الوزراء الذي يولي اهتماما بما تتضمنه من تدبيرات ضرورية للحفاظ على امن الدولة وسلامتها. ويعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء في حالة غياب الاول. راجع: معوض، جلال عبد الله (دكتور)، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص21. وفايد، رجائي، مصدر سبق

ذكره، ص68. وتؤخذ القرارات فيه بالتصويت بما يحفظ الغلبة المطلقة للجنرالات الستة فيه. راجع: خليفة، محمد، ((تركيا: ازمة الخليج تضع اوزال في مواجهة الجيش قصة انقلاب غير معلن))، اليوم السابع، العدد 345، 17 كانون الاول (ديسمبر)، فرنسا، 1990، ص12. وهذا يعني من جانب اخر، ان للمؤسسة العسكرية في تركيا لها ثقلها الكبير، حيث ان لها قضاءها الخاص بها، والانفاق العسكري خارج الرقابة، والاعمار العسكري ليس تابعا لرقابة وزارة الاسكان والبلديات واشرافها. اما فيما يخص تنظيم الامانة للمجلس فهو تنظيم مواز للدولة، التعيينات والميزانية لها سرية، ولا امكانية للرقابة على ذلك. راجع: محمد نور الدين، حجاب وخراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 2001، ص339 - 340.

(160) Gulf Watch, Up. Cit., P. 61. عندما نشبت حرب الخليج، قام اوزال بالاتصال بالرئيس الامريكي بوش، طالبا منه عدم تدمير الخط المزدوج لنقل وتصدير النفط العراقي عبر تركيا. في حين تم خلال الحرب تدمير الخط المار بالسعودية. وعلى هذا الاساس اتفقت شركة النفط الوطنية العراقية مع شركة بوتاس (BOTAS) التركية لنقل النفط بالانابيب في المدة الواقعة بين 15 - 17 ايار 1991 على اعادة تشغيل هذا الخط بعد اخذ موافقة كل من تركيا والعراق، ومجلس الامن الدولي في حالة رفع او تخفيف الحظر المفروض على العراق. راجع: معوض، جلال عبد الله (دكتور)، " دور تركيا في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج" الجوانب السياسية والاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص242.

(161) Mufti, Malik, “Daring and Caution in Turkish Foreign Policy”, Op. Cit.,

(162) Ibid.,

(163) Ibid.,

(164) Gulf Watch, Op. Cit., P.61.

(165) Muft, Malik,” Daring and Caution in Turkish Foreign Policy”, Op. Cit.,

(166) Thatcher, Margaret, The Downing Street Years, P.818.

(167) Ibid., P. 823.

(168) Ibid., P. 819.

(169) واع، تركيا وازمة الخليج، مصدر سبق ذكره، ص3.

(170) المصدر نفسه، ص3.

(171) سالنجر، مصدر سبق ذكره، ص198 – 199.

(172) Gulf Watch, Op. Cit., P. 61.

(173) Akmaoglu, A. g. e., S. 60.

(174) وكالة رويتر، 1990/8/13.

(175) Oran, A. g. e., S. 77.

(176) Mufti,Malik,"Daring & Caution in Turkish Foreign Policy",Op.Cit.

(177) Hurriyet, 13 – 8 – 1990; Mufti Malik, "Daring and Caution in Turkish Foreign Policy," Op. Cit.,

(178) Cumhurriyet, 13 – 8 – 1990.

(179) Oran, A. e. g., SS. 42 – 43; Turkish Review Quarterly Digest, Op. Cit.,PP. 100 – 101.

(180) Studies on Turkish – Arab Relations, Op. Cit., P.161. والجوهري، عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص457. اعلن اوزال في 1990/8/24 عن استعداد تركيا لارسال قوات تركية لاية دولة عربية تطلب ذلك لمواجهة العراق. راجع: التقرير الاستراتيجي العربي 1990، مصدر سبق ذكره، ص152. ووافق اوزال في الوقت نفسه على دراسة طلب بارسال لواء مدرع الى العربية السعودية. راجع: مذكرات جيمس بيكر، مصدر سبق ذكره، ص452.

(181) ادى القانون رقم2954،الى ابعاد المجلس الوطني التركي الكبير من صلاحياته في السياسة الخارجية، لان مناقشة المسائل التي تتعلق بالامن القومي اصبحت من صلاحيات مجلس الامن القومي التركي. راجع: محمد نور الدين، حجاب وخراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص339.

(182) وكالة رويتر، 1990/8/13.

(183) Zaman, 13 – 8 – 1990

(184) Hurriyet, A. g. e.,

(185) Yeni Asya, 13 – 8 – 1990; Hurriyet, A. g. e.,

(186) Foreign Policy of Turkey,Turkish Review Quaretrly Digest,Op.Cit., P.9.

(187) اجرت صحيفة(ملليت)التركية استفتاءعلى عينات مختلفة من شرائح الرأي العام التركي وفي هذا المجال،وجه سؤال في مثل هذه الشرائح تركز على انه في حالة نشوب الحرب في منطقة الخليج العربي هل يتم تفضيل مساندة الولايات المتحدة والدخول معها في الحرب ضد العراق؟وكان73،65% من هذه الشرائح قد رفضت مساندة الولايات المتحدة في حالة نشوب حرب ضد العراق، في حين ايد 48،27%

من الرأي العام الحرب ضد العراق وقد خضع الى الاستفتاء1030شخصا من مختلف الولايات، يمثلون انواعا من المهن والمستويات الثقافية والعلمية،فضلا الى نسب من الرجال والنساء، وقد اشرف على الاستفتاء خبراء متخصصون في مجالات الاحصاء والعلوم السياسية والنفسية.راجع:وكالة الانباء العراقية، تركيا وازمة الخليج، مصدر سبق ذكره،ص18- 19.وفي استطلاع اخر للرأي عارض74% من المشاركين فيه السماح لقوات اجنبية باستخدام تركيا كقاعدة لعمليات عسكرية ضد العراق.راجع: احمد، نازلي معوض(دكتورة)،(التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة)،مصدر سبق ذكره،ص346.وبالامكان تفسير ذلك، الى الحدود المشتركة الطويلة بين العراق وتركيا، ولوجود شبكة واسعة لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق قريبة من الحدود مع العراق، مما قد يكون هدفا لضربات عراقية. راجع: المصدر نفسه، ص347.

(188) وكالة الانباء العراقية، تركيا وازمة الخليج، مصدر سبق ذكره.

(189) تناقض اوزال في حديثه واضح في هذا المجال،لانه دعا الولايات المتحدة والقوات المتحالفة في ايار1991الى عزل السيد الرئيس صدام حسين.راجع:السياسة الدولية،يوليو1991، ص283.

(190) وكالة الانباء العراقية، تركيا وازمة الخليج، مصدر سبق ذكره، ص11.

(191) واع/ انقرة، 1990/8/30.

(192) المصدر نفسه، ص17.

(193) Milliyet, A. g. e.,

(194) g. e.,

(195) g. e., والجوهري، عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص458، والبرازي، تمام، حرب ال43 يوما، مكتبة مدبولي، 1995، ص264.

(196) Milliyet, A. g. e.,

(197) التقرير الاستراتيجي العربي 1990، مصدر سبق ذكره، ص154 والبرازي، مصدر سبق ذكره، ص264.

(198) البرازي، مصدر سبق ذكره، ص264 – 265.

(199) اضواء الانباء، العدد 3091/1 كانون الثاني، انقرة 1991، ص5. وخليفة، محمد، "تركيا وازمة الخليج"، مصدر سبق ذكره، ص119 – 120. هناك اصول متبعة في حلف شمال الاطلسي تكمن في امكانية دعوة موبيل فورس الى المنطقة التي يوجد

فيها توتر، وقبل ان يتصاعد ذلك التوتر، أي قبل التوجه لحالة الحرب، وهناك وحدات جوية وبرية، مهمتها التوجه الى منطقة التوتر لاظهار علم حلف شمال الاطلسي. ولنذهب الى القول بان هذه القوة ستأتي الى الحدود بين العراق وتركيا، وعلى اساس خمسين كيلومترا، وتقوم بالتحليق في تركيا، عندها وبطبيعة الحال ستكشف من قبل الرادارات، ويتضح قدومها، وهذا نوع من اظهار دعم حلف شمال الاطلسي، وهذا هو مغزاها، أي الاشارة الى ان الحلف سيكون ضد أي تصرف خاطئ قد يقع، ويعني ذلك نوعا من الردع.

(200) البرازي، مصدر سبق ذكره، ص95 – 96.

(201) المصدر نفسه، ص96.

(202) مذكرات جيمس بيكر، مصدر سبق ذكره، ص415.

(203) Oran,A.e.g.,S.44. نشب خلاف في داخل الحكومة الالمانية حول ارسال قوات الى تركيا، وكان هذا الخلاف خلافا دستوريا، لان الحكومة الالمانية ليس لها حق في ارسال قوات الى الخارج دون الحصول مسبقا على اذن البرلمان باغلبية الثلثين، وكان هناك استحالة في الحصول على موافقة ثلثي النواب دون موافقة الاشتراكيين الديمقراطيين الذين يشكلون الحزب الرئيس المعارض،وحزب الخضر الذي يعارض ايضا ارسال وحدات المانية الى تركيا.راجع:الجوهري، عبد الحميد،مصدر سبق ذكره،ص447.والحق،ان المانيا عدت أي هجوم عراقي بالصواريخ على تركيا، بمثابة اعتداء على حلف شمال الاطلسي. راجع:هنتنغتون،مصدر سبق ذكره، ص237.

(204) Halefoglu, Vahit, “Introduction: An over View of the Gulf Crisis”, Op. Cit. P.12; Gulf Watch, Op. Cit., P.62.

(205) عبد الله، هشام، حرب الخليج الاسلحة والتكتيكات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص22. قارن مع: الطويل، محمد، مصدر سبق ذكره، ص113، والتقرير الاستراتيجي العربي 1990، مصدر سبق ذكره، ص154.

(206) Halefohlu, Vahit, “Introduction: An over View of the Gulf Crisis”, Op. Cit., P.12; Kuniholm, Burce R., “Turkey and the West”, Op. Cit., P.R. 36 – 37.

(207) عبد الله، هشام، مصدر سبق ذكره، ص22.

(208) Kuniholm, Burce R., “Turkey and the West”, Op. Cit., P.37; Gulf Watch, Op. Cit., P.74; The Economist, NOV7TH- 13 TH, 1992, P.54; Torumlay, A. g. e.

(209) البزاز، سعد، مصدر سبق ذكره، ص285.
(210) كل العرب، مصدر سبق ذكره، ص12. قارن مع: نوير، عبد السلام علي،((ابعاد الموقف التركي تجاه ازمة الخليج))، مصدر سبق ذكره، ص149، وهنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص237، ومذكرات جيمس بيكر، مصدر سبق ذكره، و.Gulf Watch, Op. Cit., P.62
(211) التقرير الاستراتيجي العربي 1990، مصدر سبق ذكره، ص153.
(212) المصدر نفسه، ص154. يقول كولين باول في مذكراته: ((قال لي بوش في احدى الاجتماعات:" لم يقصف هؤلاء الاوغاد بصورة جدية ابدا." يقول لي بندر "ان بضعة قنابل كافية لانهيارهم" ويخبرني مبارك واوزال في تركيا وكل الباقين الشيء نفسه. نستطيع القضاء عليهم في غضون اربع وعشرين ساعة)). راجع: جوزف بريسكو، مصدر سبق ذكره، ص601.
(213) سالينجر ولوران، مصدر سبق ذكره، ص214 – 215.
(214) التقرير الاستراتيجي العربي 1990، مصدر سبق ذكره، ص154.
(215) Studies on Turkish – Arab Relations, Op. Cit., P.164.
(216) .Tercuman, 8 – 4 – 1990 وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان صفاء غراي وزير الدفاع التركي استقال من منصبه في 18 تشرين الاول 1990، احتجاجا على انفراد اوزال بتوجيه سياسة تركيا ازاء ازمة الخليج، واستقال وزير الخارجية علي بوزو في 12 تشرين الاول 1990 احتجاجا على استبعاد اوزال اياه من المفاوضات مع بيكر، فضلا عن استقالة رئيس الاركان نجيب تورمتاي في 3 كانون الاول 1990، بسبب عدم موافقته على سياسة اوزال ضد العراق، والتورط في ازمة دولية اظهر الجيش التركي بتبعيته للجيوش الاجنبية. ونتيجة لذلك فقد تم تعيين الجنرال كوريش محله في 3 كانون الاول 1990. اشارت صحيفة نوكتاNOKTA التركية في 16 كانون الاول 1990، الى ان هذه الاستقالة تعد بمثابة صراع بين المدنيين والعسكريين، والذي يعود تاريخه الى نيسان 1998، عندما اكد وزير الدفاع ارجان فورالهان على سلطته التامة على رئاسة الاركان العامة، وكان اوزال وقتئذ رئيسا للوزراء، وقد سانده على ذلك، ولكن فورالهان، اضطر في 29 اذار 1989 من تقديم استقالته، بسبب شروعه بالفساد والرشوة. وفي هذا المجال وصفت صحيفة ملليت في 31 كانون الاول 1990 استقالة تورمتاي: ((بانها اهم حدث في تلك السنة)). راجع: خليفة، محمد، ((تركيا وازمة الخليج))، مصدر سبق ذكره، ص122 و130 ونوير،

عبد السلام علي، ((ابعاد الموقف التركي اتجاه ازمة الخليج))، مصدر سبق ذكره، ص154 وفيروز، احمد، مصدر سبق ذكره، ص 450 – 451 واحمد، نازلي معوض (دكتورة)، ((التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة))، مصدر سبق ذكره. وهنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص237 و Gulf Watch, Op. Cit., P. 61; Turkish Review Quarterly Digest, Op. Cit., P.103. والحق، كانت هناك اسباب متعددة لاستقالة رئيس الاركان نجيب تورمتاي، لعل من بينها، استبعاده عن مباحثات بوش – اوزال في باريس التي ادت الى ايجاد مفهوم ما يسمى بنقطة التماس. وفي هذا المجال يقول تورمتاي:((ان رئيس الاركان العامة هو ليس نقطة تماس، اذ انه يعد في بلده القائد الاعلى وهو الرجل الذي يقوم بالتنسيق ومخاطبة رؤساء اركان الدول الصديقة لتركيا)). راجع: Milliyet, A. g. e., ويضيف تورمتاي قائلا: ((لقد قمت باخبار رئيس الجمهورية عند لقائي به بان منصب رئيس الاركان العامة هو منصب وقور ويجب ان تكون هناك اساليب صحيحة يجب اتباعها لغرض اللقاء به "يقصد بذلك طلب رئيس مؤسسة المساعدات العسكرية الامريكية مواجهة تورمتاي عن طريق السفير الامريكي، في حين كان ينبغي عليه طلب المقابلة عن طريق وزارة الخارجية التركية" اذ ان الشخص الوحيد الذي له حق التصرف بالجيش والحركات هو رئيس الاركان العامة وهو الذي يمثل القوات المسلحة في المباحثات التي تجري في المجالات العسكرية". راجع: A. g. e., فضلا عن ذلك، فان اوزال استبعد تورمتاي عن اجتماعات مجلس الوزراء لبحث مسألة الخليج، واستبعاده ايضا في اجتماعات القصر الجمهوري مع كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية. راجع: A. g. e., وفيما يتعلق باستقالته، يقول تورمتاي: ((ان بعض المسؤولين طلبوا مني سحب الاستقالة، ولكني قلت لهم: حدثت بعض الامور لا ارغب الدخول في تفاصيلها، ومن الممكن اكتشافها في المستقبل، وقد جاءت استقالتي لايماني بالمبادىء والمعتقدات الاساسية في الدولة)) راجع: A. g. e., وفيروز، احمد، مصدر سبق ذكره، ص451. وقد صرح ضابط تركي كبير في الاسبوع الاول من شهر كانون الاول 1990 قائلا: ان استقالة رئيس الاركان علامة مهمة جدا. انها تعكس حالة من القلق في الجيش التركي منذ بدء ازمة الخليج. اما صحيفة حريت التركية فقد اكدت ان الخلافات قوية بين الرئيس اوزال والجيش حول الموقف من احداث الخليج. ولم تخف صحيفة تركية

اخرى مثل كونش وملليت ان استقالة تورمتاي هي بمثابة تحذير قوي من الجيش الى اوزال. راجع: خليفة، محمد،" تركيا ازمة الخليج تضع اوزال في مواجهة الجيش قصة انقلاب غير معلن"، مصدر سبق ذكره، ص13. وبخصوص موقف الاحزاب السياسية التركية من استقالة تورمتاي، فقد صرح اردل اينونو زعيم الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي وقتئذ قائلا: ((تدل هذه الاستقالة على ان مطالب اوزال تتعارض مع مبادىء الجيش، لذلك اطالب المجلس الوطني التركي الكبير الذي يمثل الشعب ان يستخدم صلاحياته ويستلم السلطة ليبدل هذا الوضع الذي نعيشه الان)). واضاف اينونو قائلا: ((ان اوزال بعد ان اخذ صلاحيات رئيس الوزراء ورئاسة الحزب الحاكم ووظائف بعض الوزارات المهمة يحاول الان ان يستولي على رئاسة الاركان، وان اوزال ومنذ بداية ازمة الخليج يتأمل لسيناريو حرب في المنطقة، لذلك دفع المجتمع لقلق سياسي واجتماعي ونفسي واقتصادي فالشعب والدولة تشعر وكانها مدفوعة لحرب من قبل شخص واحد من خلال سياسته الفردية)). راجع: Daliy News, 17 - 8 - 1990.

(217) Torumtay, A. g. e., S. 121.

(218) Halefoglu, Vahit, “Introduction: An Over View of the Gulf Crisis”, Op. Cit., P.12.

(219) احمد، نازلي معوض (دكتورة)، ((التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة))، مصدر سبق ذكره، ص349.

(220) Milliyet, A. g. e.,

(221) g. e.,

(222) اضواء الانباء، مصدر سبق ذكره، ص1.

(223) المصدر نفسه، ص7.

(224) خليفة، محمد، ((تركيا وازمة الخليج))، مصدر سبق ذكره، ص117.

(225) المصدر نفسه، ص122 – 123. صرح اوزال لشبكة تلفزيونية في تركيا قبل اسبوع من بدء العمليات العسكرية ضد العراق قائلا:((ان هدفنا ان نخرج من هذه الازمة دولة اقليمية قوية، وان لا نتعرض الى اية خسائر)). راجع: البزاز، سعد، مصدر سبق ذكره، ص288.

(226) Studies on Turkish – Arab Relations, Op. Cit., P.168.

(227) Ibid.,

(228) جاء في المادة 92 من الدستور التركي ماياتي: ((تخول السلطة اعلان حالة الحرب في الحالات التي تعد قانونية من قبل القانون الدولي. وفيما عدا ما تقتضيه المعاهدات

الدولية التي تعد تركيا طرفا فيها، او من قبل قوانين الوساطة الدولية لارسال القوات المسلحة التركية الى الاقطار الاجنبية، والسماح لوضع القوات المسلحة الاجنبية في تركيا، المخولة من قبل المجلس الوطني التركي الكبير، في حالة تاجيل او عطلة، عندئذ ينبغي ان تقرر في الحال حول استخدام القوات المسلحة، وبامكان رئيس الجمهورية ان يقرر استخدام القوات المسلحة التركية)). راجع:Turkey Yearbook 1983, Op. Cit., P. 619

(229) Studies on Turkish – Arab Relations, Op. Cit., P. 168.

(230) Ibid.,

(231) نازلي معوض(دكتورة)، ((التقارب العربي التركي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة))، مصدر سبق ذكره، ص350.

(232) التقرير الاستراتيجي العربي 1990، مصدر سبق ذكره، ص155.

(233) وكالة الصحافة الفرنسية، 1991/1/16 kuniholm, Burce

(234) R.,"Turkey and the West", Op. Cit., PP. 46 – 47.

(235) Ibid., P.169. جاء في رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وقتئذ الى نظيره التركي احمد كونجيبي ماياتي:((صاحب السيادة، لقد تأكد لنا، كما تأكد للعالم بان الطائرات الحربية الامريكية قد استخدمت بموافقة الحكومة التركية للعدوان على العراق البلد الصديق لتركيا وانكم لتعرفون النتائج التي تترتب على هذا التصرف. ان هذا العمل العدواني الذي سمحت به حكومتكم ضد بلادنا وشعبنا يأتي مضافا الى ما ارتكبته حكومتكم سابقا من اساءات متعمدة ضد العراق اذ قطعت انبوب النفط العراقي وحجزت المواد الغذائية والادوية التي يملكها العراق لاسباب غير مبررة.لقد كان من الواجب على حكومتكم ان تدرك بان العراق بلد جار لتركيا تميزت علاقاته بها بروابط الدين المشترك والجيرة الحسنة والعلاقات المشتركة عبر فترة طويلة من الزمن وان شعبي البلدين كانا ولا يزالان يظهران لبعضهما اعمق مشاعر الصداقة والود ومن المخجل ان حكومتكم قد تنكرت لهذا ولعلاقات الجوار القائمة بينهما وان حكومتكم قد قامت بهذا العمل الذي لا سابقة له في تاريخ البلدين بدافع الخضوع للولايات المتحدة التي تشن حربا عدوانية غادرة على العراق وشعبه. ان هذا الموقف التابع لامريكا الذي ضلع به للاسف رئيس الجمهورية السيد توركوت اوزال قد ورط الجارة تركيا ووضعها في مسار يناقض ارث العلاقات وخصائص وحقائق الجيرة الحسنة بين الشعبين العراقي والتركي. ان هذه الحقيقة

الصارخة اصبحت معروفة تماما للرأي العام التركي قبل غيره وهو بلا شك يدرك بعمق بان العراق حكومة وشعبا لم يقم يوما بالاساءة الى تركيا كدولة وشعب، كما ان الشعب التركي يعرف تماما ان العراق وقف دائما الى جانب جارته تركيا في الظروف الصعبة. ان من المؤسف ان تتنكر حكومتكم بهذه السرعة لحقيقة ان الجوار بين العراق وتركيا حقيقة خالدة باقية ولا يمكن تغييرها وان النظام السياسي في العراق باق وان النصر سيكون بعون الله حليف العراق ضد العدوان الامريكي الاطلسي ومن معه من قوى الشر والبغي التي تحالفت معها حكومتكم دون ادراك للتاريخ المشترك للشعبين والبلدين ولمستقبل العلاقات بينهما. واننا لا نشك اطلاقا في ان هذا الموقف العدواني الفاضح الذي وقفته حكومتكم لا بد ان يكون موضع استنكار شديد من ابناء الشعب التركي ومن القوى التركية المؤمنة بضرورة احترام الروابط الوثيقة وعلاقات الصداقة والجيرة الحسنة التي احتفظ بها الشعبان والبلدان عبر فترة طويلة من الزمان. ان حكومتكم يا سيادة الوزير تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا التصرف العدواني غير المسوغ ضد العراق)). راجع: صحيفة القادسية، العدد3450، 24/ 1/ 1991. والجوهري، عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص208. قامت الولايات المتحدة بتحرك دبلوماسي كبير منذ اوائل شهر تشرين الثاني 1990 للتمهيد في الحرب ضد العراق، ولعل من ابرز هذه التحركات الزيارة التي قام بها جيمس بيكر سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الامريكية الى تركيا لتعزيز قوات على الحدود العراقية، وفتح المطارات في الاراضي التركية تمهيداً لاستخدام القوة ضد العراق. راجع: الجوهري، عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص148 – 149. وفي هذا المجال، طالبت كل من ليبيا ومراكش، تركيا بعدم السماح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة انجرلك الجوية ضد العراق. وفي هذا الشأن صرح العقيد القذافي في 26، 28 كانون الثني 1991 بان تركيا في عدوانها على العراق عرضت مصالحها للخطر مع الاقطار العربية. راجع: Studies on Turkish – Arab Relations, Op. Cit., PP.169 – 170.

(236) البزاز ،سعد، مصدر سبق ذكره ص174-458.

(237) الجوهري، عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص174 – 458.

(238) كوولي، جون، مصدر سبق ذكره، ص365.

(239) المصدر نفسه، ص365.

(240) مسلم، طلعت، ((قضايا ومتطلبات الامن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين))، مصدر سبق ذكره، ص248. وسيموتر، جيف، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، والبرازي، مصدر سبق ذكره، ص246 – 247.

(241) المصدر نفسه، ص248.

(242) جلال، فيليب، مصدر سبق ذكره، ص282.

(243) معوض، جلال عبد الله (دكتور)، ((تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج العربي: الجانب الامني))، مصدر سبق ذكره، ص55.

(244) المصدر نفسه، ص55.

(245) المصدر نفسه، ص55 – 56.

(246) معوض، جلال عبد الله (دكتور)، ((تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج: الجانب الامني))، مصدر سبق ذكره، ص56. قارن مع: رسلان ، هاني، ((تركيا وامن الخليج))، السياسة الدولية، العدد105، يوليو، 1991، ص106، وخليفة، محمد، ((تركيا وازمة الخليج))، مصدر سبق ذكره، ص119.

(247) Turkish Review Quarterly Digest, Ankara, Turkey, Autumn, 1991, P. 107.

(248) تقوم السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط على مبادئ رئيسة، بالامكان ايجازها فيما ياتي:1.عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الاوسط، وعليه فان تركيا تعد تغيرات الانظمة السياسية في هذه الدول تطورات داخلية . 2.عدم التدخل في المنازعات الاقليمية لدول الشرق الاوسط، ومساندة الحلول السلمية للمشكلات الاقليمية. 3 . ان السياسة الخارجية التركية تولي حساسية للمصالح الامنية العربية، وعليه تولي عناية لكي لا يلحق تعاونها مع الغرب، وخصوصا في المجال الدفاعي أي ضرر لمصالح الدول العربية الامنية، وبتعبير ادق، عدم سماح تركيا استخدام القواعد العسكرية الاجنبية ضد الاقطار العربية. 4. تطوير العلاقات الثنائية مع الاقطار العربية تبعا لظروف وخصائص كل دولة.5. الاحتفاظ في وقت واحد بعلاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني، والدعم السياسي للقضية العربية. راجع في هذا الصدد : Tashan,Seyfi, ((Contemporary Turkish Policies in the Middle East : propects and Constrains)), Middle East Review, Vol. Xvll, No.3, Spring 1985, PP.12 – 15; Noyon, Jennifer, ((Bridge Over Troubied Regions)), The Washington Quarterly,

The Center for Strategic and International Studies Georgetown University, Summer 1984, P.80; Karaosmanoglu, Ali. J., ((Turkey's Security and the Middle East, Foreign Affairs, 1983, P.190. وروبنس، مصدر سبق ذكره، ص83 – 85.

(249) T. D. N., 30 – 4 – 1992.

(250) التقرير الاستراتيجي العربي 1990، مصدر سبق ذكره، ص152.

(251) وزارة الخارجية العراقية، 1992/8/30.

(252) سلم مصطفى الحسين المندوب الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة رسالة من انقرة الى الامين العام للامم المتحدة (بطرس غالي) في 27 كانون الثاني 1993 تتضمن ما قد يصل الى التحذير بشأن البوسنة، وقد جاء في الرسالة ان انقرة قلقة بشأن التطورات في البوسنة ومنطقة البلقان، وان امل انقرة هو ان التطورات لن تؤدي الى قطيعة بين انقرة والامم المتحدة. والامر الاخر الذي يزعج تركيا هو موقف الامين العام للامم المتحدة من موضوع قبرص ومحاولته فرض خريطته التي بموجبها تتطلب من القطاع التركي من الجزيرة ان يتخلى عن مساحة من الاراضي اكثر كما يرون انه يتوجب عليهم فضلا عن اسلوب معاملة بطرس غالي المختلفة لرؤساء الطائفتين في الجزيرة. راجع: وزارة الخارجية، دائرة شؤون الدول المجاورة، العدد 1065/15/2/23.

(253) اكد اربكان خلال زيارته لمصر في 4 تشرين الاول 1996 من ضرورة الاسراع في تطبيق قرار مجلس الامن ((النفط مقابل الغذاء)) لغرض تخفيف معاناة الشعب العراقي. وفي الوقت نفسه، تم الاعلان عن الاتفاق بين تركيا والعراق على الية لنقل البضائع والمواد الغذائية والادوية التي سترد للعراق بموجب هذا الاتفاق عن طريق مينائي مرسين والاسكندرية. راجع: معوض، جلال عبد الله(دكتور)، مصدر سبق ذكره.

(254) ادان اعضاء في الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي اعمال القتل والنهب في جمهورية البوسنة والهرسك في بيان له موقع من قبل اردل اينونو والسكرتير العام للحزب جودت سلفن ونواب السكرتير العام واعضاء اللجنة التنفيذية للحزب ونائب رئيس المجموعة البرلمانية، ووزراء الحزب في الحكومة الائتلافية واعضاء المجلس الوطني التركي الكبير و76 رئيس ولاية وامين العاصمة وامين استنبول وامين ازمير و32 رئيس بلدية. وقد جاء في البيان ماياتي:- ((اننا كاعضاء في الحزب الشعبي

الديمقراطي الاجتماعي التركي ندين بشدة، وباسم الانسانية، جميع الجرائم الوحشية المنظمة والاغتصاب ضد النساء والاطفال واعمال قتل الجنس البشري والهجمات الوحشية لوحدة وكرامة الانسان في جمهورية البوسنة والهرسك. اننا نطالب جميع البلدان في العالم الوقف الفوري لهذه الجرائم المخزية لعصرنا ولمحاكمة ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب)). راجع:وزارة الخارجية العراقية، دائرة شؤون الدول المجاورة. العدد1996/9/2/27، 1993/2/7.

(255) وثائق المجلس الوطني العراقي، 1991.

(256) المصدر نفسه.

(257) وزارة الخارجية العراقية، العدد7515/2/2/23، 1992/9/4. نشر خبر زيارة الوفد العراقي الى انقرة وكالة انباء الاناضول شبه الرسمية، وقد جاء في خبر الوكالة الاتي: ((خلال زيارة رئيس حزب اليسار الديمقراطي بولند اجويد لرئيس المجلس الوطني التركي الكبير، جرى البحث حول اجراء حوار بين العراق وتركيا عن طريق اتحاد البرلمان الدولي، وقد بين جندوروك انه تسلم رسالة من رئيس المجلس الوطني العراقي وانه يفكر بنفس ما جاء برأي اجويد، وقال بانه سيوجه الدعوة لوفد من البرلمان العراقي لزيارة تركيا في شهر تشرين الاول القادم...)). راجع: وكالة انباء الاناضول، 1992/8/4.

(258) ضم الوفد في عضويته كل من: السيد نجاح نوري السمرمد رئيس لجنة الثقافة والاعلام، والدكتور حسيب نائف العبيدي مقرر لجنة العلاقات العربية والدولية، والدكتور عبد الحميد عزيز الصائغ عضو لجنة الخدمات والشؤون الصحية. راجع: تقرير وفد المجلس الوطني العراقي الى تركيا للمدة من 12 – 16 –1 1992.

(259) المصدر نفسه.

(260) المصدر نفسه.

(261) المصدر نفسه.

(262) المصدر نفسه.

(263) المصدر نفسه.

(264) تم هذا اللقاء بين الدكتور احمد النعيمي رئيس جمعية الصداقة العراقية التركية والسيد القائم بالاعمال التركي في منظمة الصداقة والسلم والتضامن وبحضور اعضاء الجمعية في 15 نيسان 1993، وتم لقاء اخر في 27 حزيران 1993، وقد جرى

خلال اللقاء سبل تطوير العلاقات بين البلدين، وقد ذكر في هذا المجال السيد جاليشلار ان الحكومة التركية قدمت للعراق في هذه المدة مساعدة انسانية بلغت قيمته 500,000 دولار. راجع: محضر- جمعية الصداقة العراقية التركية، منظمة الصداقة والسلم والتضامن، 1993/4/15. امام هذا التقدم في تحسين العلاقات العراقية التركية، تم مقتل Caglar Yucel الملحق الاداري في السفارة التركية ببغداد في 11 كانون الاول 1993 من قبل منظمة مجاهدي خلق، بينما كان في سيارته مع ملحق اداري تركي اخر وهو حسين كرم اوغلو الذي جرح جرحا طفيفا من اثر الحادث. وقد اصدرت السفارة التركية ببغداد بيانا مقتضبا عن الحادث، مؤكدة بان خطأ قد ادى الى قتله. وقد تم احتواء هذه الحادثة، في اللقاء الذي تم بين وزير الخارجية العراقي السيد محمد الصحاف، والسيد سعدي جاليشلار القائم بالاعمال التركي في بغداد في 13/ كانون الاول 1993 والذي تم مواساة الاخير. فضلا عن ذلك فقد قام السيد الصحاف بارسال رسالة الى نظيره حكمت جتين وزير خارجية تركيا حول الموضوع نفسه. راجع: T. D. N., No.7163, December 13, 1993. وفي الوقت نفسه، قام الدكتور احمد نوري النعيمي رئيس جمعية الصداقة العراقية التركية والسيد فاروق توفيق ابراهيم نائب رئيس جمعية الصداقة العراقية التركية بتقديم التعازي والمواساة باسم الجمعية للسيد القائم بالاعمال التركي وذلك في 13/ كانون الاول 1993.

(265) منظمة الصداقة والسلم والتضامن، جمعية الصداقة العراقية التركية، 30 تشرين الاول 1993. اكد سليمان ديمرئل في المؤتمر الصحفي الذي عقده في قصر- جانكايا في 23 كانون اول 1993 معاناة الشعب العراقي من جراء الحصار المفروض عليه، معبرا عن امله عودة العراق الى المجتمع الدولي. راجع: "President Suleyman Demivel's Press Conference, Cankaya Palace, Ankara, 23 December 1993". Turkish Review Quarterly Digest, Vol:7, No.34, Winter 1993, P. 99.

(266) راجع محضر اللقاء بين السيد سعدي مهدي صالح والسيد محمد كولجكن/ المجلس الوطني، 29 حزيران 1994.

(267) زار بغداد السيد اوزرم سانبرك وكيل وزارة الخارجية التركية في نيسان 1994، والتقى خلال الزيارة مع محمد سعيد الصحاف وزير خارجية العراق، وتم الحديث عن الحدود التي يمكن الوصول اليها في مسألة عمل انبوب النفط، ثم بعد ذلك التقى

مع السيد طارق عزيز الذي وضح له التفاصيل والاساس التي يمكن العمل بموجبها لعمل الانبوب. وفي الوقت نفسه، جرى الاتفاق مع سامبرك على نقطة واحدة وهي ما يسمى "بالتوزيع العادل للمواد التي سيشتريها العراق من السوق التركية". راجع: محضر اللقاء بين سامبرك ووزير خارجية العراق/ المجلس الوطني/20 تموز 1994.

(268) ولد اردل اينونو في عام 1926، وهو النجل الاكبر لعصمت اينونو، تخرج من جامعة انقرة – كلية العلوم قسم الفيزياء، اكمل الماجستير والدكتوراه في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، واصبح عضو الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الاوسط التقنية والبسفور، وعضو الهيئة الادارية((لليونسكو)). كان زعيما للحزب الديمقراطي الشعبي الاجتماعي، خلفه في رئاسة الحزب مراد قرة يالجن في مؤتمر الحزب الذي انعقد في ايلول 1993، يعد الان الزعيم الفخري للحزب.

(269) ضم الوفد البرلماني التركي في عضويته كل من: يوكسل كامل يالوفا نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية، ((وهو من مواليد عام 1955، تخرج من كلية الحقوق، وحصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية، مارس المحاماة، سكرتير عام نادي ايدن الرياضي، نائب عن مدينة ايدن للدورة البرلمانية الحالية(19) عن حزب الام)). وشريف سزائي ارجان عضو لجنة الشؤون الخارجية((من مواليد عام 1938، تخرج من كلية الحقوق، عمل في مجال الضرائب والمالية، انتخب عن حزب الطريق الصحيح عن مدينة ادرنة للدورة الحالية 19)). واحمد مصطفى دوكلمن عضو لجنة الشؤون الخارجية((من مواليد 1952، تخرج من كلية الحقوق، انتخب عن حزب الرفاه للدورة الحالية19)). واوكان كيزر مسعود مستشار لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني التركي الكبير. راجع: ملف المجلس الوطني/20 تموز1994.

(270) في هذا المجال صرح السيد سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني تعليقا على ما جاء في خطاب سعد عبد الله قائلا: ((اقترحنا ان يتولى وفد من البرلمان الكويتي زيارة العراق وعبرنا عن استعدادنا لفتح الابواب امامه لكي يطلع على كل المعلومات والحقائق التي تؤكد بعدم وجود محتجزين من الكويت..)). راجع: جريدة الجمهورية، 1994/4/17. وفي حقيقة الامر، اكد السيد الرئيس صدام حسين في خطابه لمناسبة الاحتفال بالذكرى السادسة والعشرين لثورة 17 – 30 تموز 1994 ((ان ابواب العراق ما زالت مهيأة للتفاعل الايجابي مع الانظمة والحكومات العربية التي اتخذت

مواقف معادية للعراق والحقت الاذى به منذ عام 1990 ولحد الان..)). راجع: جريدة الجمهورية، 1994/7/19.

(271) انظر محضر اللقاء بين الوفد التركي والسيد وزير التجارة العراقي، المجلس الوطني العراقي، 1994/7/19.

(272) نور الدين، محمد (دكتور)،" السياسة الخارجية التركية: مؤشرات على بدائل تحول"، شؤون تركية، العدد الثالث عشر، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، خريف1994، ص7 - 9.

(273) جريدة الثورة، 1994/7/20.

(274) نور الدين، محمد (دكتور)، "السياسة الخارجية التركية: مؤشرات على بدايات تحول"، مصدر سبق ذكره، ص7 - 8.

(275) سيمونز، جيف، مصدر سبق ذكره، ص90 - 91.

(276) S/Res/1986 (1995), 14 April 1995. .

(277) تنص المادة 50 من ميثاق الامم المتحدة ما ياتي: ((اذا اتخذ مجلس الامن ضد اية دولة تدابير منع او قمع فان لكل دولة سواء اكانت من اعضاء الامم المتحدة ام لم تكن، تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير الحق في ان تتذاكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل)). تجدر الاشارة في هذا المجال، ان كورشان توزمان رئيس الوفد التركي - مستشار التجارة الخارجية التركي الذي زار بغداد مع 400 من كبار التجار ورجال الاعمال الاتراك في 19 اذار 2001 كشف ان بلاده تقدمت بطلب رسمي الى الامم المتحدة لشمولها بالمادة 50 من ميثاق الامم المتحدة. راجع: العرب، العدد6100 في 2001/3/20.

(278) صرح اوزدم سنبرك امين عام وزارة الخارجية التركية في نيسان1994عن عزم تركيا لتقديم مواد غذائية وانسانية للعراق بقيمة120مليون دولار مقابل تفريغ النفط الموجود في الانبوب العراقي داخل الاراضي التركية،وانتقد التقويم الغير دقيق من قبل الادارة الامريكية حول تزايد التاثير السلبي للحصار على العراق.وقد عدت الدوائر الغربية الاجراء التركي هذا بمثابة انتهاك للعقوبات، وبوادر تاكل الحصار ولا سيما بعد بروز اتجاهات روسية وفرنسية وصينية لتخفيف العقوبات.وفي الحقيقة،اثار تصريحات سنبرك الادارة الامريكية وعدته خطوة من شأنها تشجيع الاطراف الاخرى على التمرد حيال الموقف الامريكي،الامر الذي دفعها الى ممارسة الضغط

على تركيا والتهديد بقطع المساعدات المخصصة لذلك دأبت تركيا توضيح موقفها مـن تفريـغ الانبوب في كونه يمثل عمليـة صـغيرة ومحـدودة تهـدف الى اصـلاح وادامـة الانبـوب العراقـي التركي.

(279) ضم الوفد العراقي كلا من الدكتور صفاء العمر والدكتور احمد النعيمي والـدكتور عـماد عبـد السلام رؤوف والسادة: طه الداوود وحازم عبد اللـه ومصباح الاصيل.

(280) وفي الحقيقة، اصدر المجلس الوطني التركي الكبير بيانا حـول البوسـنة والهرسـك في (1) كـانون الاول1994، اشار فيه الى ازدواجيـة تعامـل الامـم المتحـدة مـع المشـكلات الدوليـة، اذ طالـب استخدام القنوات المتتالية ضد الصرب كالذي استخدم ضد العراق في 17 كـانون الثـاني 1991. وقد جاء في البيان ما ياتي: ((وجد المجلس الوطني التركي الكبير ان من الضروري تحريك الـرأي العام العالمي ازاء العدوان الصربي في البوسنة والهرسك. ان البوسنة والهرسك التي هـي واحـدة من الدول ذات السـيادة والمسـتقلة ظهـرت بعـد انهيـار يوغسـلافيا السـابقة، واصبحـت مـن الناحية الفعلية عضوا بارزا في الامم المتحـدة، تعرضـت ولا تـزال تتعـرض للاعتـداء والوحشـية الصربيين. بمساعدة واسناد صربيا فيما له علاقة في التسـليح، والتجهيـز والقـوة البشر ـية، فـان الصربيين قد خرقوا المبادئ الاساسية للقانون الـدولي، مهـاجمين هـذه الدولـة المسـتقلة وذات السيادة بغية تمزيقها وبوساطة اسـتخدام القـوة ضـدها، وقـد اسـتهدفوا في ذلـك ابـادة اهـل البوسنة والهرسك من الناحية العرقية والدينية، وقتلوا مئـات الاف مـن النـاس الابريـاء بمـا في ذلك الاطفال والنساء الحوامل تاركين الملايين مـن الشـعب بـدون مـأوى، وقـد مارسـوا معهـم ابشع وسائل التعذيب في معسكرات التركيز – الاعتقال – امام اعين الرأي العام العـالمي. بيـنما كل قيم الانسانية يتم خرقها بشكل بالغ في قلب اوربا، فان الامم المتحدة اولا ثم حلف شمال الاطلسي ثانيا تحت قيادة الامم المتحدة، بدوا انهم يبحثون عن حل. كيفما كان، فان المبادرات الدبلوماسية والاجراءات العسكرية التي كانت متوقعة لصيانة السلام قد اثبتت فشلها، وعـلى العكس من ذلك فان الوحشية الصربية قد استمرت دون هوادة. في ظل هذه التطورات، نـرى ان هنـاك خطـر حقيقـي اجتـاح اوربـا بسـبب عـدم امكانيـة قـوات حفـظ السـلام الدوليـة المستخدمة في المنطقة للحفاظ على السلم والامن الدوليين فيها، فضلا عن عدم قدرتها حمايـة الشعب البوسني البريء. ان الضربات الجوية المحدودة لحلف شمال الاطلسي لم تكـن فعالـة، ولم يكن يقصد بها= =فعليا ان تردع العدوان الصربي، وكان ذلك محاولة لاقناع

الرأي العام العالمي بانه يعمل شيئا حول المسألة المذكورة. اخيرا، مادامت الامم المتحدة وحلف شمال الاطلسي قد اخفقا في انجاز واجباتهما، فان ذلك قد انعكس على عدوانية الصرب، والحالة المأساوية للبوسنيين، في هذه الايام تحاول بعض الدوائر ان تمثل لعبة اندلسية مشابهة في البوسنة والهرسك، لهذا السبب فان المجلس الوطني التركي الكبير مضطر بتبيان هذه اللعبة امام الرأي العام العالمي، بناء على ذلك فان مجلسنا يدعوا الامم المتحدة وحلف شمال الاطلسي، وW E U والمجموعة الاوربية والمجلس الاوربي وC S C E ومنظمة المؤتمر الاسلامي اتخاذ اجراءات جديدة وفعالة لوقف المذبحة حالا، واعادة النظر بنتائج الغزو الاقليمي من قبل الصرب بوساطة استخدام القوة، وترسيم الحدود الدولية الشرعية للبوسنة والهرسك تحت الضمانات الدولية، وتنشيط الميكانيكية لمحاكمة مجرمي الحرب في اقرب وقت ممكن، والتعويض عن الاضرار والخسائر المادية والمعنوية التي سببها المعتدي، والاعلان ان المعتدي مجرم حرب واجباره على تعويض الخسائر، واستبدال قائد القوات الحالي. يعتقد المجلس الوطني التركي الكبير، ان احدى الطرق لانهاء الحالة الراهنة تكون باعطاء البوسنيين الفرصة لاستخدام حقهم الشرعي بالدفاع عن النفس، ولاجل تحقيق هذه الغاية، وما نعده جوهريا، ان يصار الى رفع حظر الاسلحة لصالح حكومة البوسنة والهرسك حالا وتزويد اهل البوسنة والهرسك بكل المساعدة الضرورية في المجالات الاقتصادية والمالية والسياسية والعسكرية. وما نعده ضروريا ايضا، تنفيذ ميكانيكيات الامم المتحدة نفسها التي تم استخدامها خلال ازمة الخليج وتطبيقها على ازمة البوسنة والهرسك. بناء على ذلك فان حكومتنا والدول الاعضاء البارزة في الامم المتحدة يتوجب عليها ان تتخذ جميع المبادرات الضرورية، تطبق هذه الفقرة في ممارسات الامم المتحدة. يعتقد المجلس الوطني التركي الكبير، انه اذا ما سمح للدول الاعضاء في الامم المتحدة ممارسة حقوقها وسلطتها المحددة بفعالية بموجب الميثاق، فان مأساة البوسنة والهرسك سوف تحل، وفي هذا المجال يدعو مجلسنا الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى القيام بتطبيق الميكانيكية السابقة الذكر. في اطار التصريحات والبيانات الصادرة من المجلس الوطني التركي الكبير المؤرخة في 12 ايار 1992 و12 كانون الثاني 1993، وعلى اساس الحقائق المذكورة اعلاه،فان المجلس الوطني التركي الكبير بالنيابة عن الامة التركية يطالب باستمرار استخدام كل الجهود والمبادرات بصورة اكثر فعالية لاجل

وضع نهاية لمأساة البوسنة والهرسك، ولتحقيق العدل والسلام الدائم في ذلك القطر من خلال تعبئة كل قدرات شعبنا ودولتنا وبالهام امتنا العظيمة، نرى انه من الضروري الاتصال بالرأي العام التركي والعالمي من اجل دعم مثل هذه المبادرات بكل الوسائل.)). راجع: بيان المجلس الوطني التركي الكبير حول الوضع في البوسنة والهرسك في (1) كانون الاول 1994.

(281) القادسية، 1994/7/22.

(282) الثورة، العدد 8547، 31 اب 1994.

(283) المصدر نفسه.

(284) المصدر نفسه. نتيجة لهذه التطورات، قامت تركيا في 21 نيسان 1998 بارسال شاحنة محملة بالادوية والمعدات الطبية عن طريق البر عبر الخابور. ان الشاحنة حملت 36213 صندوق من 61 نوع من الادوية، 182000 حقنة، 15500 افلام اشعة و2450 معدات طبية مرسلة من وزارة الصحة والهلال الاحمر التركي. وكان في استقبال الشاحنة في بغداد الدكتور احمد النعيمي رئيس جمعية الصداقة العراقية التركية والسيد مليح القنصل التركي في بغداد.

(285) T. D. N., 25 – 10 – 1994.

(286) Ibid.,

(287) عقد المجلس الوطني العراقي جلسة خاصة بتأريخ 10 تشرين الثاني 1994، ناقش خلالها موضوع العلاقة بين العراق ومجلس الامن، وحضر الجلسة اندريه كوزيريف وزير خارجية روسيا الاتحادية والسيدان طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ومحمد سعيد الصحاف وزير الخارجية، وبعد المناقشة المستفيضة اصدر المجلس الوطني اعلانا خاصا بمسألة الاعتراف بالكويت. وقد جاء في الاعلان ما يأتي: ((عقد المجلس الوطني جلسة استثنائية يوم 6 جمادي الاخر 1415 هجرية والمصادف 10 تشرين الثاني 1994 وبعد ان ناقش العلاقة بين العراق ومجلس الامن ومن اجل تأكيد نوايا العراق السلمية وحرصه على استتباب السلم والامن والاستقرار في المنطقة وفق ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي واقامة علاقات حسن الجوار على اساس الاحترام المتبادل للامن والسيادة والمصالح المشروعة. يعلن المجلس الوطني تأييده لاعتراف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وتأييده امتثالا لقرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم(833) (1993) لاعتراف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت كما رسمتها

لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت المشكلة بموجب الفقرة (3) من القرار (687) (1991) واحترامها لحرمة الحدود المذكورة)). علما بان مجموعة من اعضاء المجلس الوطني والذي بلغ عددهم 13 عضوا منهم د. احمد نوري النعيمي والدكتور مظفر الادهمي والدكتور رياض رشيد الحيدري عارضوا مسألة ترسيم الحدود بين العراق والكويت كما رسمتها لجنة الامم المتحدة. راجع: محضر جلسة المجلس الوطني العراقي ليوم 1994/11/10.

(288) جاء في قرار مجلس قيادة الثورة حول الاعتراف بالكويت ما يأتي: ((تعبيرا عن رغبة جمهورية العراق في احترام ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وانسجاما مع التزامها بالامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة ذات الصلة واثباتا لنوايا العراق السلمية ولعزمها على العمل من اجل استتباب السلم والامن والاستقرار في المنطقة واقامة علاقات حسن الجوار على اساس قواعد الاحترام المتبادل للامن والسيادة والمصالح المشروعة واذ يعيد تأكيد قرار مجلس قيادة الثورة رقم 55 في اذار 1991 واخذا بنظر الاعتبار قرار المجلس الوطني في 10 تشرين الثاني 1994. واستنادا الى احكام الفقرة (1) من المادة الثانية والاربعين من الدستور قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتي: ((اولا: تعترف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي. ثانيا: امتثالا لقرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم(833) (1993) تعترف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت كما رسمتها الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت المشكلة بموجب الفقرة (3) من القرار(687) (1991) وتحترم حرمة الحدود المذكورة)). راجع: جريدة الجمهورية، العدد(8860)، 12 تشرين الثاني، 1994.

(289) T. D. N., 11 – 11 – 1994.

(290) Ibid., في تطور جديد للعلاقات التركية، انطلق في 20 تموز 2001 اول قطار عراقي لنقل الركاب الى تركيا عبر الاراضي السورية في اعقاب توقف دام عشرين عاما.

(291) Hurriyet, 3 – 8 – 1990.

(292) Yeni Nasil, 7 – 8 – 1990.

(293) Hurriyet, 1 – 9 – 1990.

(294) Milliyet, 5 – 9 – 1990.

(295) g. e.,

(296) كل العرب، مصدر سبق ذكره.

(297) الثورة، العدد 7651، 1991/6/18.

(298) عقد المؤتمر الانتخابي الرابع للحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي في انقرة خلال يومي 11،12 ايلول 1993. وقد حضر المؤتمر 990 نائب من محافظات تركيا ال67، اذ تنافس على رئاسة الحزب اربعة مرشحين، وقد كان نتائج هذا المؤتمر فوز رئيس بلدية انقرة مراد كارايالجن ب 559 صوتا وبهذا اصبح رئيسا للحزب بدلا من اردال اينونو الذي تخلى عن قيادة الحزب، وطبقا لصيغة الائتلاف فان مراد كارايالجن حل محل اينونو في الحكومة الائتلافية كنائب لرئيس الوزراء. راجع: وزارة الخارجية العراقية، عدد 6025/2/13، 1993/9/15.

(299) Hurriyet, A. g. e.,

(300) Sabah, 7 – 8 – 1990.

(301) وكالة رويتر، 1990/9/8 وكذلك: نوير، عبد السلام علي، ((ابعاد الموقف التركي تجاه ازمة الخليج))، مرجع سبق ذكره، ص153.

(302) واع/ انقرة، 1990/11/4.

(303) احمد، نازلي معوض (دكتورة)، ((التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة))، مصدر سبق ذكره، ص346.

(304) وزارة الخارجية العراقية، العدد 171، 1991/4/29 و .T. D. N., 29 – 4 – 1991.

(305) واع/ انقرة، 1990/11/1.

(306) وكالة الانباء العراقية، تركيا وازمة الخليج، مصدر سبق ذكره،ص118.

(307) المصدر نفسه، ص9.

(308) سفارة جمهورية العراق في انقرة، الدائرة الصحفية، 1991/11/14 و Milliyel, 14- 11- 1991.

(309) جريدة بابل، العدد 547، 1993/2/15، ص4.

(310) المصدر نفسه.

(311) في خلال ازمة الخليج، لم تنقطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وتركيا، راجع: Soysal, Ismail,((Seventy Years of Turkish – Arab Relations and An Analysis of Turkish – Iraqi Relations “1920 – 1990”)), Studies on Turkish – Arab Relations, Istanbul, 1991, P. 74. وقد استمرت البعثة الدبلوماسية العراقية تباشر عملها في انقرة، في حين قامت تركيا بغلق بعثتها في بغداد. وفي هذا المجال كتبت صحيفة" جمهوريت" التركية مقالة تحت عنوان "العام

الاول للعيش مع صدام " جاء فيها: "... يتضح بان مسألة اعادة فتح السفارة التركية في بغداد ليس مرهونا بقرار من قبل الحكومة او مجلس النواب التركي بل باشارة من البيت الابيض". راجع: Cumhurriyet, 17 – 1 – 1992.

(312) سفارة جمهورية العراق في انقرة، الدائرة الصحفية، الرقم309 في 1992/12/24. وكذلك:.Milliyet, 24 – 12 – 1992.

(313) وزارة الخارجية العراقية، دائرة شؤون الدول المجاورة، العدد 902، 1993/7/10.

(314) المصدر نفسه.

(315) Yeni Nesil, A. g. e.,

(316) Milli Ceseti, 3 – 8 – 1990.

(317) Yeni Asya, 3 – 8 – 1990.

(318) عندما استخدمت الولايات المتحدة قاعدة انجرلك التركية اثناء حرب الخليج، قامت تظاهرات من الاسلاميين في تركيا عقب صلاة الجمعة، اذ قاموا باحراق العلم الامريكي. راجع: نوير، عبد السلام علي،((ابعاد الموقف التركي تجاه ازمة الخليج))، مصدر سبق ذكره، ص153.

(319) قال اربكان، ان شوكت قازان خاطب رئيس الوزراء في اجتماع المجلس الوطني التركي الكبير قائلا: ((انتم عبيد لامريكا، فانزعج ديمرئل وخرج من المجلس)). راجع: جريدة بابل، العدد 55، 1993/2/22، ص7.

(320) واع/ انقرة، 1990/12/28.

(321) واع/ انقرة، مصدر سبق ذكره.

(322) وكالة انباء المانيا الاتحادية، 1990/12/24.

(323) المصدر نفسه .

(324) Milli Geseti, 18 – 8 – 1990.

(325) g. e.,

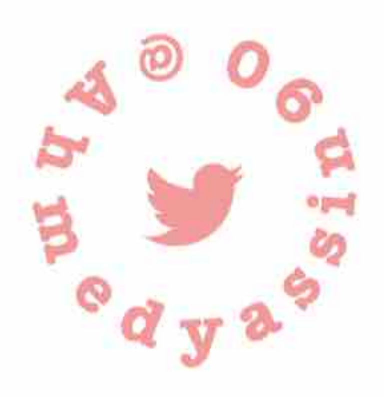
(326) Milli Ceseti, 21 – 8 – 1990.

(327) Hurriyet, 26 – 8 – 1990.

(328) Milliyet, 27 - 8 – 1990.

الفصل الرابع

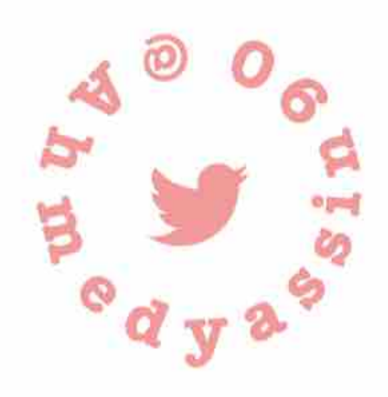
القضية الكردية في تركيا


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

القضية الكردية في تركيا

تعد القضية الكردية من القضايا الرئيسة التي تشغل بال صانع القرار في تركيا على مستوى السياستين الداخلية والخارجية، لانها تدخل في اطار مفهوم ما يسمى بـ"قومية السياسة الخارجية "، اذ ان هناك مبادئ رئيسة يتضمنها هذا المفهوم، والقضية الكردية في تركيا مسألة لم تتناولها الدساتير التركية الثلاث(1924و1961و1982)، لانه بموجب هذه الدساتير هناك قومية واحدة والتي تتركز في القومية التركية، وهذا ما اشارت اليها الدساتير الثلاث في ديباجتها وهي ضمن المبادئ الست لمصطفى كمال اتاتورك والتي صيغت منذ عام 1937 في مؤتمر ازمير. تطورت القضية الكردية في تركيا منذ نهاية عام 1977، عندما دخلت هذه القضية في اطارها المسلح والذي قادها عبد اللـه اوجلان زعيم الحزب الكردستاني الديمقراطي، الى ان وصلت القضية الى اعتقال اوجلان في نيروبي في نهاية عام 1998، وكان من نتيجة هذا الاعتقال، ان قامت الاقطار الاوربية من تبني سياسة جديدة ازاء تركيا في المحافل الغربية ولا سيما في الاتحاد الاوربي، اما تركيا من جانبها وفي شهر تموز عام 2002 ان اتخذت جملة من القرارات والتي احتوت على الغاء احكام الاعدام في قانون العقوبات التركي، والتي هناك اشارة الى تخفيف عقوبة الاعدام على اوجلان، وجعل اللغة الكردية لغة من الممكن تداولها في مناطق جنوب شرقي الاناضول. والحق، تعد هذه الدراسة بمثابة الاشارة والاجابة على المفاهيم السالفة الذكر.


@Ahmedyassin90

المبحث الأول

الاكراد في تركيا

تحتل القومية الكردية المرتبة الثانية بعد القومية التركية في تركيا، والاكراد يمثلون الاكثرية الساحقة من سكان ثماني عشرة ولاية تركية، واعداد سكان اكراد تركيا يزيدون عن اعداد سكان اكراد العراق وايران، ويشغل الاكراد حيزاً اقليمياً اوسع جغرافياً مما يشكله اكراد تلك الدولتين. فالاحصائيات تشير الى ان مجموع الاكراد المستوطنين في تركيا تتراوح بين 7-8ملايين نسمة، وثمة احصائيات اخرى تشير الى ان عددهم تزيد عن ذلك ليصل بحدود 9-10ملايين نسمة[1]. يتمركز الاكراد باعداد كبيرة في مناطق اناضوليا التركية الثلاث(الشرقية والوسطى والجنوبية الشرقية، ويؤلفون النسب المرتفعة من سكان ثمان ولايات تركية هي وان 97.1% وموش 74.7% وديار بكر 68.7% وماردين 60.8% واعزى 58.2% ولازع 51.8%، ويشكلون نسباً عالية من المجموع العام للسكان في ولايتي اورفة وملامليا الواقعتين في الجنوب الشرقي من اناضوليا وارزنجان ما يقارب بـ42% في كل منها. وثمة اقلية كردية تراوحت نسبتها بين 13% و20% من مجموع سكان ولايات قارص وماراش دار ضروم وسيواس في اناضول الشرقية والوسطى[2]. ناهيك عن تمركزهم في وان وحكاري وبتليس ودرسيم[3]. فضلاً عن وضعهم كأقلية ومجموعة عرقية لغوية، فان بعضاً من اكراد تركيا ينتمون الى فئة الحق(او العلي اللهية) من المذهب الشيعي، ويطلق عليهم الاتراك اسم العلويين.

اطلق الاكراد على المناطق المشارة اليها تسمية كوردستان الشمالية[4] وفيما يخص الاتراك، فانهم يستخدمون مصطلح"مسألة الجنوب الشرقي او مسألة الاقليم تفاديا للاقرار بوجود مسألة كردية في تركيا"[5]. وتجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان

مناطق جنوب شرق تركيا تعاني من حالة عدم الاستقرار، وفقدان الامن بسبب طبيعة الظروف والاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية في هذه المناطق التي تضم تركيبة قومية ودينية ومذهبية غير متجانسة، كان من شأنها قيام حركات وتنظيمات سياسية فيها تدعو للانفصال عن تركيا، ولا سيما بين صفوف الاكراد والارمن[6]. وخلال الاضطرابات السياسية في تركيا عام 1979، فقد كانت المقاطعات الشرقية في تركيا عرضة لاضطرابات دامية بين الجماعات اليمينية واليسارية، ومما زاد في تعقيد الصورة السياسية هو طلب الحكم الذاتي الذي تقدم به الاكراد في المدن والمخابئ الجبلية. والحق، فان الكتلة السياسية الماوية وحدها في تركيا تحبذ الحكم الذاتي الكردي، في حين ان المجموعة اليسارية الموالية لموسكو سابقاً، كانت تعد المسألة الكردية مسألة يجب ان تحل كجزء من اعادة النظر بالتوجه الاجتماعي الاقتصادي التركي[7]. وللاحاطة بالقضية الكردية في تركيا، سوف نتحدث عنها من خلال تاريخ الحركة الكردية في تركيا، والتنظيمات الكردية المعاصرة، وحقوق الانسان في تركيا، وتركيا واكراد العراق، والتي تعد من نتائج حرب الخليج الثانية.

أ. تاريخ الحركة الكردية في تركيا

ظهر تعبير كردستان في القرن الثاني عشر في عهد السلاجقة، اذ اقتطع السلطان سنجر السلجوقي(1117-1156) هذا القسم من اقليم الجبال، أي ما كان من اعمال كرمنشاه، أي انه قام بفصل سنجار القسم الغربي من اقليم الجبال ووضعه تحت حكم قريبه سليمان باشا، وقد اشتملت هذه الولاية الجديدة على الاراضي الممتدة بين اذربيجان(سنة، ودنيور، وهمدان، وكرمنشاه، الخ). فضلاً عن المناطق الواقعة غرب جبال زاكروس كشهرزور وكوي سنجق. واول مؤرخ ذكر كلمة كردستان في مؤلف هو القزويني في كتابه"نزهة القلوب". وقد ذكر شرف خان

البدليسي في كتابه"الشرفنامة" "بان كردستان تبدأ عند شواطئ بحر هرمز(او الخليج العربي المجاور للبحر الهندي) ممتدة في خط مستقيم حتى ولاية ملاطيا، وتمتد شمال هذا الخط فتشمل ايران والعراق واذربيجان وارمينيا الصغرى والكبرى(أي ولاية ادرنة)، وفي عهود لاحقة اصبحت كردستان في تركيا تتكون من ديار بكر وموش ودرسيم[8]. اطلق المؤرخون قديماً"تعبير كوردونس" على مناطق الاكراد، في حين اطلق عليها العرب تعبير بلاد الجبال، اما في العصر الاسلامي فقد اطلق عليها اسم"بقردا" والتي شملت مقاطعة جزيرة ابن عمر"بوتان" او جزء منها. اما الارمن فعرفوها باسم"كوردوز". ومصطلح كردستان هو مصطلح فارسي يتألف من كلمة كوردوستان، الاولى تعني الشجعان، والثانية تشير الى معنى"بلاد" أي بلاد الشجعان[9]. وقد اصبحت منطقة كردستان تحت هيمنة قوى كبيرة ولا سيما ان المنطقة كانت محل نزاع من قبل الفرس والبيزنطيين، وفي بعض الاحيان من قبل ارمينيا. وعلى الرغم من تأثير القوتين المسيحيتين في المنطقة بقى الاكراد تحت حكم الفرس. وقد انتصر العرب على الاكراد في عهد الخليفة عثمان بن عفان(رض)(644-456)، وفي هذه المدة بالذات ظهرت الكتابة باللغة الكردية ولاول مرة[10].

وصف توماس بوا كردستان بانها:"ارض بلا حدود... وانها العمود الفقري للشرق الاوسط"[11]. ويعد بواكردستان بانها منطقة غير محدودة المعالم وتقع في قلب اسيا الصغرى على شكل هلال.. تضم هذه المنطقة الجزء الكبير من المنطقة الجبلية التي تشمل جبال طوروس وزغروس الممتدة من البحر الاسود الى سهوب العراق من جهة، ومن جبال انتي طوروس الى الهضبة الايرانية من جهة اخرى. وتمتد كردستان شمالاً لتصل ارمينيا، وجنوباً لتصل خانقين في العراق وكرمان شاه في ايران[12]. فضلاً عن ذلك، يعيش الاكراد ايضاً في مناطق صغيرة في سوريا

والاتحاد السوفيتي السابق، وفي ظل منطقة كردستان، تعيش قوميات اخرى لعل من بينهم الاشوريين والارمن والتركمان والعرب والكلدانيين[13]. والاكراد شعب قديم ورد ذكرهم في عدد من المصادر القديمة من زنيفون وابن الاثير والبطريك السوري ميخائيل. وفي التاريخ القديم كانت هناك اسماء مماثلة للتسمية الحالية على الشعب الذي كان قاطناً في هذه المنطقة. وفي هذا المجال تحدث زنيفون عن الكاردوخوي، الذي كان يعتقد انهم من اجداد الاكراد. اما اليونانيون والرومان فانهم تحدثوا عن هذه المنطقة باسم كاردون او كاردوي، في حين اشار اليها الارمن بمصطلحي كاردو وكارودخ، اما الاراميون فسموها اسم بيت كاردو والعرب اسم كردة[14]. وفيما يخص اصل الاكراد، نرى ان هناك نظريات متعددة ازاءه، منها نظرية ف. مينورسكي ونظرية ن.ج.مآر. تذهب الاولى من ان الاكراد ينحدرون من اصل هندي-اوربي، وبالتحديد من اصل ميدي وايراني. وقد انتقل هؤلاء من جنوب بحيرة ارمية باتجاه بتان ما يقارب القرن السابع قبل الميلاد. واحتكوا وقتئذ بالقبائل القرطية والمريدية، اما الثاني فانها تذهب بالقول من هذا الخليط انحدر اسلاف الاكراد[15]. وتشير نظرية ن.ج.مآر ان الاكراد ليسوا شعباً ايرانياً، بل قطنوا في جبال آسيا الصغرى وكانت لهم علاقات قرابة بالخالديين والارمن والجورجيين، ويعد مآر ان اللغة الاصلية للاكراد كانت قريبة الى لغة الجورجيين والخالديين، الا انها تكون قد تغيرت من خلال تأثير الايرانيين والارمن. ويؤكد هذا الرأي، من ان الاكراد تركوا لغتهم القديمة، جاعلين لهم لغة جديدة. وهناك اتفاق بين النظريتين حول موضوع محدد والذي يشير ان اللغة الكردية تأثرت باللغتين الارمنية والماردية من الشمال، وبلغة القبائل الايرانية من الجنوب[16]. فضلاً عن ذلك، فان هناك نظرية ثالثة تشير الى ان اصل الاكراد يرجع الى القبائل الغوتية، التي قطنت في شمال غربي ايران في سنة 3000ق.م. وهناك اعتقاد اخر يشير الى ان اصلهم يعود الى الاشوريين

والبابليين. اما فيما يخص الكتاب الاكراد المعاصريين، فانهم يشيرون من ان اصل الاكراد يرجع الى اصل ميدي ولهم صلة قرابى بالايرانيين[17].

يرجع تاريخ السيطرة العثمانية على منطقة كردستان الى بداية القرن السادس عشر بعد ان استطاع السلطان سليم السيطرة عليها، اذ قام باثارة العواطف الدينية لدى اكراد السنة ضد الصفويين[18]. ونتيجة لذلك فقد تمكن الاتراك وبمساعدة الاكراد التغلب على قوات اسماعيل الصفوي في 23آب 1514 في معركة تشالديران الى الشمال الغربي من بحيرة اورميا[19]. ودخل تبريز عاصمة الشاه. وكان على السلطان سليم ان ينسحب بعد مدة قصيرة، فعاد الشاه الى تبريز،ولكنه فقد بعض نفوذه في الداخل ولم يرجع الى القتال، كما نتج من انتصار معركة جالديران ان ضم العثمانيون دياربكر سنة 1516، وانهو اسرة"ذو القدر" في مرعش والبستان[20]. ونتيجة لمعركة تشالديران ان تم تقسيم كردستان بين ايران والدولة العثمانية[21]، وكان نصيب الاخيرة الجزء الاكبر منها، واقر ذلك التقسيم اتفاقية عام 1639 التي عقدت بين الشاه عباس والسلطان مراد الرابع، لذلك فقد انقسمت كردستان بين العثمانيين والصفويين وانقسم معها الولاء[22]. استطاع كريم خان زاده زعيم الاكراد الزندية اقامة مملكة كردية في المدة الواقعة بين 753-1779، الا انه كان عاجزاً عن توحيد بقية المناطق الكردية تحت زعامته[23]. وخلال الحرب الروسية التركية 1829، 1835، 1855 نظم الروس جيشاً كردياً تحت زعامة الضباط الروس، واوعدوا على قيام كردستان المستقلة، والحق فان روسيا في سنوات التمرد الكردي شجعت استقلال كردستان[24]. ان اول تمرد كردي قام به Shaikh obeydollah، اذ قام بغزو بلاد الفارس عام 1880، وكانت الغاية من ذلك ايجاد دولة كردستان تحت زعامة السلطان العثماني، وكان الاخير يشجع ذلك من اجل الاستفادة من هذا الموقف، الا ان الجيش الفارسي احبط هذا التمرد[25]. لم يحصر

الشيخ عبيد اللـه حركته في كردستان الدولة العثمانية، بل تجاوز فكرته على كردستان ايران، وقد اتضح ذلك كما يقول المؤرخ ولسن ن. هاول، من الرسالة التي بعثها الشيخ عبيد اللـه الى الممثل البريطاني في منطقة نشنحال، والتي عدت اول وثيقة قومية في التاريخ الكردي، جاء فيها:"ان الامة الكردية امة قائمة بذاتها وزعماء كردستان سواء الخاضعين للاتراك او الفرس وسكانها-مسيحيون ومسلمون-متحدون ومتفقون على عدم قبول استمرار الامور على شكلها الحالي مع الحكومتين الفارسية والتركية. اننا نريد ان نحكم انفسنا بأنفسنا"[26].

قام الاكراد بعصيان في شمزينات على عهد الدولة العثمانية عام 1881بزعامة الشيخ عبد اللـه النهري وكانوا يبغون من وراء ذلك اقامة دولة كردية، الا انهم قد اخفقوا لاسباب عديدة منها الضغط البريطاني الروسي، والتنسيق بين العثمانيين والايرانيين ضد العصيان. على الرغم من ذلك تكون حزب سياسي كردي في عام 1889 في القسطنطينية من قبل اسحق سكوتي وعبدالله جودت(انضم مجموعة من مثقفي الاكراد الى جمعية الاتحاد والترقي، وعليه نرى ان الاخيرة قد شجعتهم على تكوين النوادي والجمعيات الخاصة بهم، ونتيجة لعدم تنفيذ جمعية الاتحاد والترقي لتعهداتها تجاه الاكراد، قام الاخيرون بتشكيل جمعيتهم الخاصة بهم وتحت اسم"التقدم والترقي، وبهذا الخصوص يقول **Driver** في كتابه الموسوم"تقرير عن كردستان والاكراد:"ان جل وجهاء الاكراد كانوا من مؤيدي جمعية الاتحاد والترقي لاسباب مصلحية بحتة"[27]. وقد تكونت جمعيات عديدة في الدولة العثمانية، من بينها جمعية تعالي كردستان والتي تأسست في القسطنطينية عام 1908 من قبل امين سالي بدرخان والفريق شريف باشا وعبد القادر شمزين-تم اعدامه من قبل اتاتورك في دياربكر-والداماد ذو الكفل باشا وغيرهم، تحولت هذه الجمعية فيما بعد الى جمعية هيفي التي قامت باصدار نشرة اسبوعية سياسية جامعة باسم روزي كورد في عام

1913[28]. وفي هذا المجال، كتب جاهد يالجن بعد سيطرة الاتحاد والترقي على الحكم عام 1909 في صحيفة طنين قائلاً:" اننا سنقــوم بتصفية مشكلة الاقليات في الدولة العثمانية". وقد تمركز الاكراد في الدولة العثمانية في جنوب شرقي الاناضول[29] وكانوا يكنون الولاء للخليفة، اذ منــح السلطان عبد الحميد الثاني رتبة الباشويــة رؤساء العشائــر الكردية في هذه المنطقة، وقد شكل هؤلاء ميلشيات مسلحة وكـــان من واجباتهــا الحراسة على الحدود[30] ضد روسيا القيصرية والوقوف امام الارمن[31] وباتباع هذا الاسلوب تمكن عبد الحميد الثاني من ربط رؤساء هذه العشائر بالدولة، وعدم قيامهم بحركات ضدها، وكان يقوم بارسال الهبات والعطايا اليهم[32]. الا ان الاكراد قاموا بعصيان في عام 1914، تزعمه بدرخان بك وهو من احفاد الامير كاميران بدرخان الاستاذ في مدرسة اللغات الشرقية بباريس، الذي كان قد هاجر وعاش في القاهرة اذ اسس اول حركة موحدة باسم هيفي كور(الامل الكردي)[33]. وفي خلال الحرب العالمية الاولى كان للاكراد دور مهم ضد الارمن(1915-1918) في المقاطعات الشرقية من الدولة العثمانية وبتأييد القوات الروسية[34]. وفي الحقيقة، قاد كاظم قره بكر مقاتلة الارمن بجيش مؤلف معظمه من الاكراد، اما القوات الفرنسية فانها كانت تقدم الدعم والمساعدة للارمن في ذلك الصراع[35]. وكان للاكراد ايضاً دورهم في حرب الاستقلال التركية(1919-1922)، اذ حاربوا في جبهة Georgian-ارمينيا في الغرب واشتركوا في معارك سقاريا وافيون قرة حصار واين اوني"اينونو" وهي المعارك الرئيسة التي تم فيها انتصار حركة مصطفى كمال. ولا سيما اذا عرفنا ان مصطفى كمال قطع وعداً للاكراد بايجاد دولة حديثة يتمتعون من خلالها بالمساواة والاخوة مع الاتراك. ونتيجة لذلك فقد حضر الاكراد الاجتماع الذي عقد في ارضروم، وحين اجتمع المجلس الوطني التركي الكبير في انقرة عام 1920، اذ حضره اثنان وسبعون نائباً كردياً. وقد اشاد مصطفى كمال بدور الاكراد في حرب

الاستقلال التركية في المجلس الوطني التركي الكبير قائلاً:"ان حسن التكلم من فوق هذه المنصة هو للامتين التركية والكردية[36]. واكثر من هذا، قال وزير الدفاع التركي وهو يلقي كلمة على قبر الجندي المجهول"اغلب الظن ان هذا الجندي كردي"[37]. على الرغم من موقف الاكراد من حرب الاستقلال التركية، ووعود مصطفى كمال ازاءهم، الا ان حكومة المجلس الوطني التركي الكبير تبنت منهجاً سياسياً جديداً في تركيا. وعند قيام الحرب العالمية الاولى تم الاعداد لمعاهدة سيفر في 19نيسان 1920 من قبل المجلس الاعلى للقوى المتحالفة في الاجتماع الذي عقدوه في سان ريمو، وقد فرضت هذه المعاهدة على الدولة العثمانية في 10آب من العام نفسه. تكونت من ثلاثة عشر باباً مع 433مادة[38]. تناولت المعاهدة قضيتان رئيستان، تخص الاول منها، الاكراد اذ تم معالجة ذلك في المواد62 و63و64، اذ اشارت المادة 62 منها:"ان لجنة مقرها القسطنطينية تتألف من مندوبين تعينهم الحكومات الثلاث البريطانية والفرنسية والايطالية، كل من جانبها ستقوم خلال ستة اشهر اعتباراً من بدء تنفيذ هذه المعاهدة بوضع مشروع حكم محلي للمناطق التي تسكنها اغلبية كردية وهي تلك المناطق التي سيتم تثبيتها فيما بعد وشمال حدود تركيا مع سوريا وبلاد ما بين النهرين بصورة تتفق مع الوصف الوارد في 3-2-11 من البند السابع والعشرين من المعاهدة نفسها، وفي حالة حدوث اختلاف في الرأي حول موضوع معين، يعرض ذلك من خلال اعضاء اللجنة على حكوماتهم المعنية، وفي هذا المجال لابد ان تعطي الضمانات الكاملة لحماية الاثوريين-الكلدان وغيرهم من الاقليات الاثنية او الدينية التي لها علاقة بالمناطق المذكورة. ومن اجل ذلك تقوم لجنة لدراسة التغييرات التي يجب اجراؤها في وقت الحاجة في الحدود التركية في حالة التقائها مع الحدود الايرانية.."[39]. اما المادة 63 من معاهدة سيفر فانها اشارت: "تتعهد الحكومة التركية من الان بالاعتراف بقرارات اللجنتين المذكورين في المادة 62 والقيام بتنفيذها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ابلاغها بها"[40]. اما المادة 64 منها،

فانها نصت:"وبعد اجل مدته سنة واحدة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة اذا ما طالب الاهالي الكرد في الاقاليم التي تم تحديدها في المادة 62 من مجلس عصبة الامم وبعد اقامة الدليل بأن اغلبية سكان هذه الاقاليم ترغب في ان تكون مستقلة عن تركيا، واذا ما وجد مجلس العصبة بناء على هذا فان هؤلاء السكان جديرون بالاستقلال واذا ما اوصى بان يمنحوا ذلك، فان تركيا تتعهد منذ الان بتأييد هذه الوصية وان تتنازل عن كل حق او حيازة لها في تلك الاقاليم. ان تفاصيل هذا التنازل سيكون موضع مداولة في مؤتمر خاص للدول الحليفة الكبرى مع تركيا. واذا ما اقتضى هذا التنازل وتم او عندما سيتم فلن يقدم أي اعتراض على الدول الحليفة الكبرى بسبب ضم هذه الدولة الكردية المستقلة الى الكرد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الذي يقع حالياً في ولاية الموصل"[41].

اما القضية الثانية التي تناولتها معاهدة سيفر، هي المسألة الارمنية[42] ، اذ اشارت المعاهدة المذكورة الى تأسيس دولة ارمنية، تشمل ولايات ترابزون وارضروم ووان وبتليس باسم ارمينيا[43]. وعليه نرى ان المعاهدة اشارت الى تلك المسألة في المواد 88،89،90،91،92،92،93، جاء في المادة 88 منها ما يلي:"اعتراف تركيا بالعمل الذي تقوم به القوى المتحالفة بتشكيل دولة ارمنية حرة ومستقلة"[44]، اما المادة 89 منها فانها اشارت:"على حق قيام الرئيس الامريكي ولسن تعيين حدود الدولة الارمنية مع تركيا في ولايات ارضروم ووان وبتليس، مع تحديد المناطق المتاخمة لتلك الحدود والتي ينزع منها السلاح"[45]. وبموجب ذلك تقبل الدولة العثمانية بتحكيم الرئيس الامريكي حول مسألة تعيين الحدود بين الاولى وارمينيا في مقاطعات ارضروم وترابزون ووان وبتليس ومدخل ارمينيا للمياه. وتجدر الاشارة في هذا المجال من ان الرئيس ولسن كان يؤيد من فرض الانتداب على ارمينيا، بسبب تأييد اوساط مالية امريكية[46]. اما المادة 90من المعاهدة المذكورة، فانها

نصت:"في حالة تصميم الحدود بموجب المادة 89 لنقل كل او أي جزء من اقليم الولايات المذكورة الى ارمينيا، فان تركيا بموجب هذه الوثيقة تتخلى عن تاريخ مثل هذا القرار عن كل الحقوق وسند حق الملكية على الاقليم المشار. ان شروط المعاهدة الحالية القابلة للتطبيق على الاقليم المنفصل عن تركيا، بناء على ذلك ستصبح قابلة للتطبيق على الاقليم المذكور. ان حصة وطبيعة الالتزامات المالية لتركيا انه سيتوجب ان تأخذها ارمينيا على عاتقها، او للحقوق التي تنقل(تمّرر) لها، على حساب نقل الاقليم المذكور، سوف تقرر بموجب الفقرات 241الى 244 القسم7111 "الشروط المالية" للمعاهدة الحالية. الاتفاقيات اللاحقة سوف، اذا كان هناك ضرورة تقرر كل القضايا"المسائل" التي لم تقرر من قبل المعاهدة الحالية والتي قد تظهر لنقل الاقليم المذكور"[47]. وفيما يخص المادة 91 منها، فانها تشير:"في حال أي جزء من الاقليم المشار اليه في المادة 89 ينقل الى ارمينيا، فان لجنة حدود التي ستتقرر تركيبها بصورة لاحقة، سوف تتشكل خلال ثلاثة اشهر من تسليم القرار المشار اليه في المادة المذكورة لتخطيط الحدود موقعياً بين ارمينيا وتركيا بالشكل الذي يتم ايجاده(تأسيسه) من قبل مثل هذا القرار"[48]. اما المادة 92منها، فانها ذهبت:"ان الحدود بين ارمينيا واذربيجان وجورجيا على التوالي سوف تقرر باتفاقية مباشرة بين الدول ذات العلاقة. اذا، في اية حالة، اخفقت الدول ذات العلاقة في تصميم الحدود بوساطة اتفاقية في تاريخ القسم المشار اليه في المادة 89 فان خط الحدود مثار السؤال(ذي العلاقة المختلف بشأنه) سوف يتقرر من قبل الحلفاء الرئيسة، التي ستهئ ايضاً لتخطيطه موقعياً".

وفيما يخص المادة 93منها، فانها نصت:"تقبل ارمينيا وتوافق على ادراج مثل هذه الاحكام في معاهدة مع قوات الحلفاء الرئيسة، حسب ما تدعو اليه الضرورة من قبل هذه القوات، وذلك لحماية سكان تلك الدولة الذين يختلفون عن اغلبية

السكان من حيث العرق او اللغة او الدين. كما تقبل ارمينيا وتوافق على ادراج مثل هذه الاحكام في معاهدة مع قوات الحلفاء الرئيسة، حسبما تزيد هذه القوات ضرورة لذلك لحماية حرية التنقل والمعاملة المتكافئة في تجارة الدول الاخرى"[49]. يقوم لتيمسبرلي معاهدة سيفر، بانها منحت الشيء الكثير للارمن، في حين كانت حصة الاكراد منها قليلاً، ويمكن تفسير ذلك بانها كانت في تطابق تام مع طبيعة المعاهدة نفسها. وقد كان لبريطانيا الدور الكبير في اعداد موادها الخاصة بالمسألة الكردية"[50]. ومن جانب اخر، اشارت معاهدة سيفر الى فصل سميرنا عن الدولة العثمانية ومنحها الى اليونان، وتنظيم اشراف دولي على مضيقي البسفور والدردنيل، وتحديد حدود تركيا الاوربية، وتجريدها من جميع الجزر الواقعة داخل مياهها الاقليمية وتقليص قواتها العسكرية الى مادون الحد الادنى، فضلاً عن ايجاد اشراف مباشر على اقتصاد الدولة[51]. والحق، هناك اسباب كثيرة ادت الى فشل معاهدة سيفر، من بينها رفض مصطفى كمال لها، ونجاحه العسكري في طرد اليونان من الاراضي التركية عام 1921 وبمساعدة الاكراد، مما دفع الحلفاء عدم تطبيق هذه المعاهدة[52]. وفضلاً عن عدم قيام برلمانات الحلفاء عن تصديقها[53]. وفي الواقع، اعترف مصطفى كمال بالحكم الذاتي للاكراد، بعد ان اعلن رؤساء العشائر الكردية من اعلان دولة لهم في منطقة توجيكري عام 1920 في المؤتمر الصحفي الذي عقده في مدينة ازميت بعد تحريرها الذي اكد فيه قائلاً:"ان المجلس الوطني التركي الكبير يتألف من الشعبين التركي والكردي، وانه يجب منح الحكم الذاتي للاكراد في المناطق التي يشكلون فيها كثافة سكانية متميزة". وقد بقيت هذه الوثيقة سرية في رئاسة هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة حتى عام 1988 عندما كشفت عنها مجلة"نحو عام 2000 في عددها المرقم 42 الصادرة بتاريخ 2تشرين الثاني1988"[54].ولا ننسى في هذا المجال، ما اشار اليه مصطفى كمال، حين مخاطبته اعضاء"مجلس المبعوثان" الذي صادق على الميثاق

الوطني في 28كانون الثاني1920قائلاً:"ان من يشكلـون مجلسكم العالي ليسـوا فقط اتراكاً وليسوا فقط شراكسة وليسوا فقط اتراكـاً وليسـوا فقـط لازاً، انهـم مـن جميع العناصرالاسلامية المركبة"[55]. وتجدر الاشـارة في هذا المجال، ان عدد النواب الاكراد في اول مجلس وطنـي تركـي كان 75نائباً من مجموع 450نائبـاً، أي بنسـبة 17%[56]. نعـزي هذا الوصف الى مصطفى كمال واينونـو حـين ذكـر هـذا في عصبة الامم بحالـة الكرد في تركيا، فرفض كلمة الكرد بقوله:"ليس عنـدنا كـرد بـل هنـاك ترك جبليون"[57]. وعليه نرى أن المادة الرابعة والستون منها تشير الى امكانيـة قيـام دولة كردية مستقلة في المناطق الواقعة بين منطقة الحكم الذاتي وبين الاكراد الـذين يقطنون ذلك الجزء من كردستان، الذي كان يدخل حينئـذ في ولايـة الموصـل. الا ان مصطفى كـمال رفـض هـذه الفكـرة. الامـر الـذي ادى الى اخفـاق هـذه المعاهـدة، وبالتـالي نـرى ان معاهـدة لـوزان التـي ابرمـت في عـام 1923، اهملـت المعاهـدة المذكورة اعلاه[58]. وقد قسمت منطقـة كردستان بعد هـذه المعاهـدة بـين الـدول الاتية: تركيا وايران والعراق وسوريا والاتحـاد السـوفيتي[59]. ان الاكـراد في تركيـا، لم ينفصلوا من الوجـود الرسـمي كشـعب، اذ اطلـق علـيهم"اتـراك الجبـل"، وفي هـذا المجال ذهبت الحكومة التركية وقتئـذ الى ان اصـول لغـتهم[60] الانـدو-اوربيـة هـي عبارة عن لهجة تركية. من هذا المنطلق فقد كتب تاريخهم مـن قبـل وزارة التربيـة التركية[61].

وهـذا يعني ان مصطفى كمال اكد على الوحدة الثقافيـة والسياسـية للدولـة، ولكـن الاكـراد لم يسـمح لهـم باسـتخدام لغـتهم الخاصـة في المـدارس والاذاعـة والتلفزيون[62]. ونتيجة للاجراءات السالفة الذكر، قامت الحركة الكرديـة في تركيـا في 13شباط 1925، وذلك كرد فعل عـلى الغـاء السـلطنة والخلافـة مـن قبـل المجلـس الوطني التركي الكبير، وقاد الحركة الشيخ سعيد بيران او **Palu**[63] ، شيخ الطريقة

النقشبندية، وقد اعلن هؤلاء في 11تشرين الثاني 1925، ان الوقت قد حان لوضع حد للجمهورية العاقة، واعادة السلطنة والخلافة"[64]. وفي هذا المجال يقول كاربات، ان مجموعة من هؤلاء الاكراد، كانت لهم دوافع دينية، وعلى هذا الاساس دعا هؤلاء في عام 1925 الى اعادة الخلافة ثانية، والغاء سياسة العلمانية التي فرضت من قبل الدولة، تلك السياسة التي ادت الى اعطاء سلطة قوية لاجهزة الدولة المركزية والعلمانية[65]. وعليه بامكاننا ان نذهب الى القول، ان الحركة الكردية لعام 1925، لم تكن لها صبغة قومية في بداية الامر لان الحركة التي قام بها الشيخ سعيد بيران كانت كرد فعل على الغاء السلطنة والخلافة من قبل المجلس الوطني التركي الكبير، وادخال اصلاحات علمانية في المقاطعات الكردية[66] ونتيجة لذلك فان الاكراد اكدوا هويتهم القومية، وكان من ابرز شعارات الحركة الكردية، "اقامة كردستان مستقلة في ظل الحماية التركية واعادة حكم السلطان". وقد اثيرت هذه المسألة عند تقديمهم امام المحكمة، اذ وجه رئيس المحكمة كلامه الى المتهمين قائلاً"لقد اتخذ بعضكم اساءة استعمال السلطة الحكومية والدفاع عن الخلافة ذريعة للثورة، ولكنكم كنتم متفقين جميعاً على اقامة كردستان مستقلة"[67]. وقد جاء في مطالعة الادعاء العام ما يأتي:"ان مصادر الحركة الاخيرة التي اندلعت في المناطق القريبة من تركيا السرمدية هي عرقية بالنسبة لاولئك الذين قاموا بها. اما السبب الذي جاهر به بعضهم بشأن القمع الكردي فهو مثل الاسباب التي افسدت سوريا وفلسطين. البعض من حكم عليهم كانوا عبيد كبريائهم، في حين كان وراء البعض الاخر جهات سياسية خارجية وبايحاء منها"[68].

في الحقيقة اسهمت عدة لجان بالاعداد للحركة الكردية. اذ كانت هناك لجنة حلب، وقد ضمت الشيخ سعيد بيران وكانت من انشط اللجان، ولجنة ارضروم والتي تميزت بالثبات الدائم[69]. وقد كلفت الحركة الكردية خالد الجبرائيلي القيام

بتنظيم العمل العسكري، ونتيجة لذلك فقد قام الجبرائيلي بارسال مندوبين من الحركة الكردية الى اجزاء كردستان التركية لانشاء فروع تشكيلات عامة، تتولى القيام بتوزيع الاسلحة والذخائر على المناطق الرئيسة الكردية. وفي الوقت نفسه تم الاتفاق على ثلاثة ضباط وهم توفيق السليماني وصالح واسماعيل حقي من الاشراف على ارضروم. فضلاً عن ذلك، حدد قادة الحركة الكردية يوم الحادي والعشرين من آذار 1925"يوم الثورة" ضد السلطة في انقرة. ولكن في حقيقة الامر قام هؤلاء بحركتهم يوم السابع من آذار 1925[70]. وقد استطاعت القبائل الكردية في خلال شهرين اجتياح مقاطعات"خربوط"و"وامورية العزيز" واصبحت على مقربة من دياربكر[71]. وفي مرحلة لاحقة سيطر الاكراد على ولايات واسعة في Elazig Bingol وديار بكر[72]. ونتيجة لذلك فقد اتخذ مصطفى كمال مجموعة من الاجراءات للتصدي لهذه الحركة، بالامكان ايجازها في الاتي[73]:-

1. اعلان التعبئة العامة في جنوب شرق الاناضول، واعطاء الامر للجيش بالزحف على معاقل الاكرادوذلك بموجب قانون رقم 578 والصادر في 4آذار 1925، وفي 7من الشهر المذكور تم اعلان التعبئة الجزئية في البلاد[74].
2. اضافة مادة جديدة الى قانون الخيانة الوطنية التي تنص على عدم السماح بايجاد جمعيات تقوم بتحقيق اهدافها السياسية على الدين، واشارت المادة ايضاً ان كلا من يؤسس جمعية على هذا الانموذج او يشترك فيها يعد خائناً للوطن.
3. اصدار قانون السكون، الذي يمنح للحكومة الحق في اتخاذ جميع التدابير الضرورية للقضاء على المشاركين في هذه الحركة.
4. تشكيل محكمتين لمحاكمة المشاركين في الحركة، احداهما في انقرة، والاخرى في الولايات الشرقية. وفي هذه الحقبة بالذات، صوت

حزب الشعب الجمهوري باللوم ضد الحكومة وكانت النتيجة وصول عصمت اينونو الى رئاسة الوزارة وذلك في 3آذار 1925[75] ، اذ حل محل علي فيضي كرئيس للوزراء، وقام اينونو على الفور لاصدار قرار من خلال المجلس الوطني التركي الكبير في اعلان الاحكام العرفية، وبموجبها منحت الحكومة سلطات استثنائية لمدة سنتين[76].

وبعد هذه الاجراءات بمدة، وصل الجيش التركي الى Tribunals، اذ استطاع القضاء على حركة الاكراد في نيسان من عام 1925[77]. واسر الشيخ سعيد ومعاونيه وتقديمهم للمحاكمة[78]. ونتيجة لذلك، اتخذت الحكومة مجموعة من الاجراءات في المناطق الكردية، وكان من ابرزها الغاء الجذور الاقطاعية القبلية الكردية والغاء الالقاب[79]. وتهجير رؤساء العشائر من اماكنهم وسكناهم في بوتان وسامسون وبايزيد الى جهات نائبة على شاطئ الاناضول حول ازمير، وذلك لمنعهم القيام بالحركة ضد السلطة[80]. وبموجب قانون تقرير السكون تم الغاء حزب الترقي الذي اتهم بعلاقته مع الشيخ سعيد بيران، ولكن من ناحية اخرى، كانت هناك حوداث فردية بعد اعدام زعيم الحركة الكردية، وقد قام عصمت انيونو بسرد هذه الحوداث في بيان القاه في المجلس الوطني التركي الكبير في 12كانون الاول 1925، والتي قامت اساساً في سيواس، وكان طابعها اسلامياً ايضاً، قادها احمد حمدي افندي النقشبندي الذي اعلن انه خليفة الشيخ سعيد بيران، وفي ارضروم قاد هذه الحوادث خوجة عثمان[81].

والحق بعد انتهاء حركة سعيد بيران، بقي الاكراد في تركيا في هدوء منذ عام 1930، اذ لم يشكلوا خطراً على الدولة التركية[82]. ونتيجة لهذه التطورات اصدرت الحكومة التركية قانون رقم 2510 والصادر في حزيران 1934، وبموجب ذلك خولت الحكومة وزير الداخلية صلاحية توزيع الجماعات الرحل غير المرتبطة

بالثقافة التركية في المدن الصغيرة والقرى مع السكان والاتراك على شكل مجموعات. وقد جاء في البند العاشر من القانون ما يلي:

1. يحظر على كل من لاتعد التركية لغتة الام تشييد قرى او احياء جديدة او الانتساب الى منظمات الحرفيين والعمال.
2. يقوم وزير الداخلية باتخاذ الاجراءات حول قضايا تخص الامور الثقافية والعسكرية والسياسية والاجتماعية، وكذلك من اجل المحافظة على النظام وفيما يخص الاشخاص غير المرتبطين بالثقافة التركية او حتى من كان مرتبطاً بها ولا يتحدث التركية، ومن جملة هذه الاجراءات التهجير الى مناطق اخرى، وتوزيعهم بمعزل عن الاخرين وكذلك اسقاط الجنسية.
3. عدم جواز تجاوز عدد المهجرين الذين يتم اسكانهم في القرى المتمدنة وفي المدن نسبة 10% الى مجموع سكان مقاطعات الولاية، ويحظر عليهم ايجاد مناطق منفصلة.

وقد رفض السكان الاكراد اخلاء مناطقهم، مما دفع بهؤلاء الهروب الى الجبل، الامر الذي حدى بالاتراك استخدام القوة ضدهم وذلك في آب 1934[83].

ولكن عادت الحكومة التركية ووضعت مقاطعة Tunceli تحت الاحكام العرفية في عام 1936. ورحلت 3.000عائلة كردية الى المقاطعات الشرقية من تركيا، وبعد انقضاء عشر سنوات من ذلك، شعرت الحكومة التركية بانه لم يكن هناك خطر كبير من التمرد الكردي، قامت الحكومة في 30كانون الاول 1946 على اعادة الادارة المدنية الى مقاطعة Tunceli، والسماح للعوائل التي تركت هذه المناطق بالعودة الى بيوتها[84]. وقد قوم جلال بك وزير الداخلية التركي الاجراءات هذه قائلاً:"لقد تم تمدين العصاة بالقوة"، وفي المعنى نفسه قال جمال كورسيل في تصريح له لصحيفة اسوجبه في 16تشرين الثاني 1960: "اذا لم يركن اكراد الجبال

المنحرفون الى الهدوء، فان الجيش لن يتردد في قصف مدنهم وقراهم وتدميرها، وسيكون عندها حوض من الدماء يغرقون فيه هم وبلادهم"[85]. وقد كانت هناك، عوامل داخلية وخارجية ادت الى بلورة الحركة الكردية من جديد بعد الهدوء النسبي الذي رافق المقاطعات الجنوبية الشرقية، ومن بين العوامل الداخلية، تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاكراد في تركيا، وبقاء المناطق الكردية في حالة تخلف، وبقائها تحت سيطرة الاقطاعيين ورؤساء العشائر. وقد ادت هذه الحالة الى تمايز الاكراد عن الاتراك، مما شجع الاكراد على تنظيم انفسهم لمواجهة الحكومة المركزية في انقرة[86]. اما العوائل الخارجية، فانها تركزت في نجاح الاكراد في العراق ابتداءاً من عام 1971، وحصولهم على مكتسبات سياسية في آذار 1971 والتي تخص على اعتراف كامل بحقوق الاكراد في الحكم الذاتي. وهذا يعني من جانب اخر ان القادة الاكراد في العراق قد شجعوا كثيراً اكراد تركيا على تنظيم انفسهم في اطار حزب وعلى غرار الحزب الديمقراطي الكردستاني(البارتي) في العراق[87]. وبسبب هذه العوامل، دخلت الحركة الكردية حقبة جديدة في تركيا وذلك في عام 1963، لانها دخلت مرحلة التنظيم الحزبي، وبموجب ذلك انقسمت شرائح الرأي العام الكردي الى ايديولوجيات مختلفة من اقصى- اليمين الى اقصى- اليسار، ونتيجة لهذه التطورات قام فائق بوجال نائب مدينة اورفا وسعيد الحجي من ديار بكر تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد تأثرا في تنظيمهما بالاحزاب الكردية في كل من العراق وسوريا. انقسم الحزب على نفسه الى جناحين وذلك في عام 1969، الاول مثله الدكتور سعيد قرمزي طوبراق واطلق على جناحه اسم الشوانيين(نسبة الى اسم زعيمه الدكتور شوان وهو الاسم الحركي الذي يستعمله الدكتور سعيد)، وقد تأثروا بالمنهج الماركسي، وايدوا الاتحاد السوفيتي في التعامل السياسي الدولي. اما الجناح الثاني مثله سعيد الحجي، وقد استطاع استقطاب الاقطاعيين الاكراد ورؤساء العشائر ولاسيما عشائر كويان. الى جانب ذلك، تأسس الحزب الاشتراكي وذلك في عام 1974 والذي ضم الطلبة والمثقفين الاكراد، وقد تعاون مع الجناح الشواني للحزب الديمقراطي الكردستاني، واطلق عليه بجماعة طريق:الحرية-رياازادي[88].

فضلاً عن ذلك فقد قام الاكراد بتأسيس جمعيات ثقافية شعبية في المناطق الكردية، وكان من اهدافها تعليم اعضائها ومساعدة الفلاحين والعمال في صراعهم مع السلطة والاقلية المسيطرة في هذه المناطق[89]. وتأسس حزب كردي اخر، هو حزب كاوة، وكان من بين اهدافه جمع اكراد تركيا وايران والعراق وسوريا في اطار دولة كردية مستقلة. وقد نشط الحزب في عام 1978، مقيماً قواعده ومراكز التدريب في جنوب شرق اناضول. واسس الاكراد في تركيا تنظيماً سياسياً اخر هو الحزب البروليتاري الكردستاني بزعامة جلال بابان وذلك في عام 1978. وكان من المنادين بالتعاون مع جلال الطالباني في العراق[90]. فضلاً عن ذلك، فقد اسس العمال الاكراد في الخارج منظمة هافرا، وكانت لها علاقات مع موسكو، تصدر عنها صحيفتان، تطبع الاولى في سويسرا والثانية في تركيا، لها مقر في المانيا الاتحادية والاخر في زيوريخ(سويسرا)، وعقدت مؤتمرها السنوي في فرانكفورت. ونتيجة لتزايد نشاط الحركة الكردية في تركيا، قامت الحكومة التركية في 25نيسان 1979 على فرض الاحكام العرفية على المناطق الكردية التالية: ديار بكر وهكاري وtunceli وadiyaman. وقامت تركيا في الوقت نفسه باعتقال 5.800 شخص من الاكراد في ديار بكر وحدها. وقد تميزت هذه الحقبة بوجود نشاط كردي في تركيا، اذ كون هؤلاء جمعية اصدقاء الاكراد التي اصبحت لها فروع في بغداد وحلب ودمشق[91]. ونتيجة لهذه التطورات، فقد قامت الحكومة التركية التي جاءت في ايلول 1980 بتشكيل المحاكم العرفية والتي بموجبها تم محاكمة مئات من اعضاء الحركات الكردية واليسارية مثل كاوة والحزب الشيوعي الكردي متهمة اياهم بنشاطاتهم الانفصالية والارهابية[92].

المبحث الثاني

التنظيمات الكردية المعاصرة:

بقيت التنظيمات الكردية عاجزة في مواجهة السلطة المركزية في تركيا[93] ، ولم تستطع اقناع او اجبار الاخيرة على الاعتراف بالحقوق القومية الكردية، لا سيما وانها اتسمت بالتشتت والتناحر في ظل صراعات كانت تدور بين اكراد العراق وايران وسوريا، الا ان الحركة الكردية استطاعت اثبات وجودها في تركيا بعد تأسيس حزب العمال الكردستاني[94] وذلك في بداية السبعينات من هذا القرن وبزعامة عبد الله اوجلان[95]. وقد تأثر PKK بالايديولوجية الماركسية، الا ان عبد الله اوجلان اكد على ان حل القضية الكردية في تركيا يتوقف على مدى تطبيق المبادئ الماركسية[96] ويقول اوجلان في هذا المجال:"في الحقيقة ان اعضاء الحزب لهم فعالية عسكرية، وايديولوجيته هي اللينينية، يحاول تغيير النظام السياسي عن طريق القوة"[97]. ويضيف اوجلان قلئلاً:" يحمل Pkk على عاتقه المبادئ عن طريق الماركسية اللينينية والقوى الاشتراكية العالمية... ان جميع الشيوعيين يدافعون عن البرولتيارية العالمية والوطنية، وان غايتهم هي محاربة الاقطاع والامبريالية للوصول الى مجتمع غير طبقي...". ويؤكد PKK في ادبياته على حزب العصابات، اذ يقول اوجلان في هذا الشأن:"ان حرب العصابات هي الجوهر والنقطة البؤرية للجماعة ولفعاليات الحزب. وبناء على ذلك فان عموم هذه الفعاليات متداخلة مع بعضها"ويضيف اوجلان عن قيام الدولة الشيوعية قائلاً:"ان اقليماً شيوعياً سوف يكون قائماً هنا بعد ان تنتهي حرب العصابات"[98].

وقد حاول اوجلان تطبيق افكاره السياسية، عندما قدم، ومجموعة من رفاقه اراء في الجمعية الثقافية للتعليم العالي الديمقراطي في انقرة تؤكد ان جنوب شرق

الاناضول من تركيا واقع تحت الاستعمار التركي، ويتوجب على الاشتراكيين الاكراد من تنظيم انفسهم بمعزل عن الاشتراكيين الاتراك، فضلاً عن دعوتهم الى اقامة دولة كردية مستقلة وليس مجرد حكم ذاتي[99]. وقد طرح اوجلان في مستهل الامر فكره السياسي الذي يقوم على خلق القومية الكردية وانشاء الدولة الكردية التي تقوم على حدود تركيا والعراق وايران وارمينيا، وعليه طالب مؤخراً زعماء الاكراد في هذه الدول الاربعة بالتفاهم لتصفية خلافاتهم، مؤكداً"ان القبلية الكردية التقليدية تشكل عائقاً امام وحدة الاكراد، لانها تعوق الفكر الديمقراطي والارادة الوطنية"[100]. الا ان اوجلان في السنوات الاخيرة، طرح فكرة اخرى حول القضية الكردية، والتي تقوم على فكرة فدرالية مع تركيا، وقد اكد على هذه الحقيقة في مؤتمر صحفي عقده في روما عن استعداده في قبول أي حل سلمي ديمقراطي، مقترحاً حلاً فيدرالياً يستند على احترام السيادة التركية[101]. حاول عبد الله اوجلان ادخال افكاره السياسية الى حيز الواقع العملي، اذ قام باول عملية ضد القوات المسلحة التركية في 15آب 1984 عندما هاجم مقاتلوه مخفراً للدرك في قضاء اروح ERUH بمحافظة سعرت واسفر الهجوم عن مقتل عسكري تركي وجرح ستة وثلاثين مدنياً، وفي الوقت نفسه اطلقت النيران على ابنية عسكرية في قضاء تسيمند نيلي بمحافظة حكاري[102]. وقد حاولت تركيا في هذه الحقبة التاريخية الحد من نشاط PKK وذلك عن طريق الحوار مع دول الجوار، اذ ابرمت مع العراق الاتفاقية المشتركة في 15تشرين الاول 1984والتي سميت بأتفاقية"مطاردة ساخنة". وقد احتوت الامور التالية[103]:

1. الاتفاق على مكافحة العناصر المخربة انطلاقاً من علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين الجارين ولضمان الامن والاستقرار على حدودهما المشتركة.

2. الاتفاق على القيام بالاجراءات المطلوبة على اساس التعامل بالمثل فقد يسمح للقوات متابعة او مطاردة من احد الطرفين لملاحقة الفئات المخربة في اراضي الطرف الاخر، وفي حالة الضرورة القصوى فقط ولمسافة خمسة كيلومترات ولمدة لا يتجاوز ثلاث ايام.

3. الاتفاق على التنسيق وتبادل المعلومات الخاصة بضمان الامن والاستقرار في مناطقهما الحدودية في المستقبل.

وقد سمح بموجب هذا الاتفاق دخول قوات تركية الى منطقة هاكاري تقدر بوحدة قوات خاصة من بولو شمال غربي تركيا،وكتيبة مظليين من مدينة قيصري[104]. من جانب آخر. وجد العراق في موقف تركيا ضماناً فاعلاً لحدوده الشمالية اذ تشير عدد من المصادر المطلعة الى استخدام بعض العناصر الحدودية التركية قواعد خلفية للمعارضة ضد النظام السياسي في ايران[105].

وعليه تقوم تركيا بأنشاء حزام امني على طول الحدود مع العراق وايران وسوريا وبعمق 10كم، والبدء بحملة شق الطرق في المناطق الكردية لتسهيل مهمة تنقل القطاعات العسكرية. وقد حاولت تركيا من جانب اخر، تأمين حدودها الجنوبية مع سوريا للسيطرة على نشاطات PKK، وعلى هذا الاساس فقد وقع اوزال عندما كان رئيساً للوزراء بروتوكولاً مع الجانب السوري في 13تموز 1978 يتضمن فضلاً عن موافقة تركيا تزويد سوريا بمقدار 500م^{3}من المياه في الثانية اعدت بنود سياسية واقتصادية وامنية[106] ترتبط بتنفيذ الاتفاق المائي وذلك بقيام سوريا باجراءات امنية مشددة لمنع تسرب المتمردين الاكراد من الحدود السورية للالتقاء بالاكراد في تركيا الذين يطالبون باستقلال ذاتي في جنوب شرقي تركيا[107].
ونص الاتفاق ايضاً على قيام سوريا بتسليم العناصر الكردية الانفصالية الى السلطات التركية في حالة ثبات قيامهم بنشاطات تمس الامن القومي التركي،

وتعهدت سوريا بموجب هذا الاتفاق اغلاق مكاتب PKK، ومكاتب الحزب الشيوعي التركي في دمشق وطرد امينه العام مع ملاكاته الذين يشرفون على معسكرات التدريب في منطقة البقاع بلبنان[108]. فضلاً عن ذلك اشار الاتفاق الى تعهد سوريا بطرد عناصر الجيش الارمني السري من اراضيها ووضع حد لنشاطه في لبنان[109]. ادى اسقاط طائرة تركية في تشرين الاول 1989 بنيران المدفعية السورية، مما تسبب في قتل خمس اشخاص في الحادث، وحوادث العنف الكردية الى توجيه بعض الاتهامات الى سوريا مما دفع اوزال ان يصرح،"ان امدادات المياه مستمرة ما دامت توجد مياه كافية، وما بقيت سوريا ملتزمة بشروط معينة ضد الاكراد، الا ان الشكوك تساورنا في التزام سوريا بهذه الشروط[110]. كما ان اوزال وجه رسالة تحذير الى سوريا بشأن PKK، اذ جاء في رسالته:"ان تلك الدول ستعرض مصالحها للخطر، ولن تتردد تركيا انذاك عن الدخول معها في صراع مسلح"[111]. وفي المعنى نفسه اتهم ديمرئل سوريا خلال زيارته لواشنطن في اواخر اذار 1996قائلاً:"بانها تدعم الارهاب في لبنان واسرائيل"[112].

وفي حقيقة الامر، ان حزب العمال الكردستاني قد اقام معسكره في وادي البقاع في لبنان وقد عقد مؤتمره القومي فيه في المدة الواقعة بين3-13مايس 1990[113]. فضلاً عن ذلك، يحصل حزب العمال الكردستاني ايراده المالي من العمال في لبنان، ويتم ارساله الى سوريا عن طريق المحامي حسين يلدرم[114]. والذي يسكن في السويد وهو مسؤول عن حزب العمال الكردستاني على مستوى عال، ويرسل هذا الايراد المالي الى عبد الله اوجلان في دمشق[115]. كان هناك حدثان رئيسان لحزب العمال الكردستاني في عام 1980 يخصان سوريا، يتركز الاول في دخول اول جماعة منه الى الحدود السورية وبقيادة محمد قرة سونجر Karasungur، اما بقية المقاتلين منه فقد وصلوا الى منطقة"Siverek" وحتى باتمان، الا ان غالبيتهم قد قتلوا من

قبل الجيش[116]. اما الحدث الثاني، فيكمن في حدة التوتر مع دمشق، اذ ان جمال الاسد شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الاسد قد اولى عناية في علاقاته مع الاكراد، ولا سيما اذا عرفنا ان سوريا لسنوات كانت تساند اكراد العراق، وهي تبحث في توسيع نفوذها في المنطقة. ونتيجة لذلك فقد قام جمال اسد بالاحتكاك والاتصال بقادة حزب العمال الكردستاني[117]. ان العلاقة بين حزب العمال الكردستاني وجمال الاسد، يترجمها اورهان ايدن في الاتي:"ان جمال الاسد شقيق حافظ الاسد هو المراقب العسكري لحزب العمال الكردستاني في معسكرHelve، وان سوريا تساعد هذه المنظمة للدخول الى تركيا"[118]. فضلاً عن ذلك، فقد قام رفعت الاسد شقيق الرئيس السوري بايجاد العلاقة مع الحزب المذكور، ناهيك عن علاقاته مع Mibrac Ural رئيس الحزب الشعبي(التركي) المحظور، والذي منع الجنسية السورية، وتزوج من سكرتيرة رفعت الاسد، ويتنقل غالباً بين دمشق وباريس. وقد تكللت هذه الجهود بأن أقام حزب العمال الكردستاني اول مؤتمر له في سوريا في المدة الواقعة بين 15-26تموز 1981[119]. اما فيما يخص اوجلان فانه ما زال يرفض علاقته مع القادة السوريين، ولكنه من ناحية اخرى يقول:"ان رفعت يتعاطف كثيراً مع منظمته منذ بداية نشوئها. واخبرني رفعت بمثل هذا التعاطف من خلال اعطائه قيمة كبيرة لها"[120]. وفي الحقيقة ان هذا التعاطف من رفعت مع حزب العمال الكردستاني، كان مشجعاً للاخير ان يقوم بفعاليات ونشاطات في جنوب شرقي الاناضول، فضلاً عن اسهام الحزب المذكور في المنظمات الفدائية الفلسطينية، اذ ان اعضاءه اسهموا مع الاخيرة في مقاومة الغزو الصهيوني في عام 1982، وقد قتل منهم اثنا عشر شخصاً واعتقل كثير منهم من قبل قوات الاحتلال، وان عدداً منهم اخذوا مواقعهم مع الفدائيين الفلسطينيين في الطرقات العامة لمقاومة الجيش الصهيوني. وقد اقام حزب العمال الكردستاني مؤتمره الثاني في البقاع تحت النفوذ السوري وذلك في المدة الواقعة بين 20-25آب 1982. ونتيجة

لذلك فقد وسع الحزب نفوذه في المنطقة من صيف 1982-1992. مكتسباً تعاطف اكراد سوريا، اذ اوجد فيها مكاتب التطوع والبيوت الامنة واماكن للتدريب، وفي هذا المجال فقد قام Mahzuum Korkmaz بتدريب ستمئة مقاتل من اعضاء الحزب في اكاديمية البقاع والتي كان لها دور في تدريب قادة الحركة في تركيا[121]. وفي الواقع، اعدت وزارة الخارجية الامريكية تقريراً يقع في سبع وثمانين صفحة وذلك في عام 1989، وتحت عنوان"الابعاد العالمية للارهاب" اشارت فيه ان ايران ولبنان وسوريا هي من ضمن الاقطار الارهابية، ومن بين ما جاء في التقرير"ان سوريا ولبنان معاً هما مع منظمة ASALA الارمنية الارهابية[122]. والتي تساند حزب العمال الكردستاني.. ان سوريا على وجه الخصوص مطمئنة ان PKK ضد تركيا، له الحرية في الدخول والخروج في آن واحد بالقرب من الحدود، وتعطى التسهيلات في استقرار PKK في معسكرات البقاع". وجاء في التقرير نفسه ان هذا الموضوع في عام 1987 قد ارغم تركيا على الاحتجاج ازاء سوريا بسبب ان الاخيرة لم تأخذ بنظر الاعتبار اتفاقية الحدود الامنية التي ابرمت بينهما[123] ونتيجة لهذه التطورات فقد هدد اوزال كلاً من العراق وسوريا عدة مرات بقطع مياه الفرات عنهما، اذا لم تمنع الدولتان هجمات الاكراد في اراضيهما على تركيا. وقد جاء هذا التهديد من اوزال في ايلول 1989 خلال زيارته مناطق تركيا الجنوبية الشرقية، على شكل رسالة، جاء فيها" ان من مصلحة هذه الدول ان تحافظ على علاقات جيدة مع تركيا، ولكن اذا استمرت في دعم الانشطة الانفصالية لحزب العمال الكردستاني المحظور فانها ستعرض مصالحها للخطر، ولن تتردد تركيا انذاك في الدخول في صراع مسلح في المنطقة"[124]. وقد اشارت المصادر التركية انذاك الى ان هناك وجهتي نظر بين الاوساط التركية المسؤولة بشأن امكانية استخدام سلاح المياه ضد سوريا بسبب دعمها انشطة حزب العمال الكردستاني. الاولى تبناها اوزال والمؤسسة العسكرية وترى ضرورة اللجوء الى خفض تدفق مياه الفرات الى سوريا، والثانية

تأخذ بها الخارجية التركية وتقوم على الفصل بين المسائل السياسية والاقتصادية عند التعامل مع سوريا[125]. اما على مستوى الرأي العام المحلي فقد كتب Suha Bolukasioglu الاستاذ المشارك في قسم العلاقات الدولية في جامعة الشرق الاوسط الفنية قائلاً"ان العراق وسوريا يقدمان الدعم والاسناد للنشاطات الانفصالية التي نفذها حزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا خلال الثمانينات، فضلاً عن الجماعات الارهابية والانفصالية التابعة لحزب العمال الكردي والمتمركزة في مناطق الحدود التركية، قد كثفت حرب العصابات التي تشنها ضد تركيا منذ الثمانينات. فقد قامت سوريا بتوفير الملاجئ ومعسكرات التدريب لرجال العصابات التي لديها ما لا يقل عن قاعدتين للتدريب في وادي البقاع بجنوب لبنان الذي تسيطر عليه سوريا[126]. فضلاً عن ذلك، فقد تحولت مسألة المياه الى مشكلة ما بين تركيا وبين جارتها، وستظل هاتان المشكلتان تؤثران على علاقات تركيا مع سوريا والعراق مستقبلاً[127]. وفي هذا المعنى، كتبت صحيفة"صباح" التركية تحت عنوان بارز على صفحتها الاولى تهديدات من سوريا والعراق الى تركيا"قائلة" في الوقت الذي تجري فيه تظاهرات في سوريا ضد تركيا فقد ظهر في الصحف الخاصة للدولة بعناوين تقول"لا يمكن ان تقضي علينا تركيا" وفي هذا المجال اشار تلفزيون بي بي سي الى ان سوريا قد تستخدم ورقة الـPKK من جديد من اجل المياه"[128]. فضلاً عن ذلك سأل مراسل صحيفة جمهوريت حكمت جتين وزير خارجية تركيا وقتئذ حول قرار السفير السوري"ان معسكرات الـPKK في البقاع تخص لبنان وليس سوريا" وفيما اذا كان هناك تغيير في الموقف الذي ابرم خلال زيارة وزير الداخلية التركي لسوريا قال جتين:"انهم قالوا سيقومون بما يرتب عليهم وسوف نبحث ذلك خلال زيارتنا"[129].

وقد نشرت صحيفة"حريت" التركية تصريحات السفير السوري في انقرة حول المياه وتنظيم الـPKK اذ قال"ان ثلث سكان سوريا يؤمنون احتياجاتهم لمياه

الشرب من نهر الفرات، وانه لا توجد مصادر هامة اخرى للمياه في سوريا..." وحول الـPKK قال السفير السوري"انهم يعدونها تنظيماً غير قانوني، وانه لم يسمح لهذا التنظيم في أي وقت من الاوقات القيام بنشاطات ضد تركيا من الاراضي السورية". واشار الى ان محاضر المباحثات خلال زيارة وزير الداخلية التركي لسوريا تناولت ذلك، وعند اعتقال ميليشيات من هذا التنظيم يقدمون للمحاكم وقال انه من الصعب الحيلولة دون التسلل الذي يجري على الحدود بين البلدين، اذ ان الالاف من الاشخاص ينتقلون يومياً على الحدود البالغ طولها 900كم اذ يدخلونها ويخرجون منها وبعضهم يحمل هوية كلا البلدين، ومن الصعب التمييز بين المهرب والارهابي والمواطن العادي، ورغم كل التدابير المتخذة فاننا لم نتمكن من منع ذلك"[130]. وقد اقترحت تركيا على بغداد في نهاية عام 1989، واثناء غارة شنتها عناصر حزب العمال الكردستاني اسفرت عن مقتل 33شخصاً في حكاري قرب الحدود مع العراق احياء اتفاقية تشرين الاول 1984، اذ ان تركيا الغت من جانبها هذه الاتفاقية في عام 1988، ولكن رغم الغاء هذه الاتفاقية من جانب تركيا، الا ان الاخيرة شنت حملة عسكرية جوية وبرية على عمق 16كم شمال العراق في آب 1991 واتبعتها بحملة ثانية في 11-14تشرين الاول 1991 وعملية ثالثة في 25 تشرين الاول 1991[131]. ومن جانب آخر، تحركت تركيا مع سوريا للحد من نشاط الـPKK، ومن اجل ذلك بعثت تركيا عصمت سزكين وزير الداخلية الى دمشق في عام 1992، وقد تضمنت الزيارة عن ابرام بروتوكول بين تركيا وسوريا، وقد اشارت احدى فقراته الى عدم شرعية الــPKK[132]. منذ اواسط صيف 1992، اكدت التقارير ان هناك من المحاولات من قبل PKK لايجاد تنظيم له في ولاية"هاتاي"، وقد عزز هذا الرأي، ما ذهب اليه مسؤول جيش التحرير الشعبي الكردستاني"ARGK"-الجناح العسكري لـ PKK-عندما قال:"ان مقاتلي PKK بدأوا بفعاليتهم في جبال طوروس وفي هاتاي"[133]. وفي هذا المعنى اعلن مسؤول الجناح العسكري المشار اليه من ان قواته اصبحت لها مقرات في هذه المناطق

منذ عام 1994، ونتيجة لذلك، فقد اولت الاستخبارات التركية منذ بداية عام 1995عناية بهذه المناطق. وقد اكد ذلك المسؤول الكردي حقيقة ذلك"بان مجلس الامن القومي التركي كرسّ اجتماعاً بهذا الصدد لمناقشة الطرق الكفيلة للحد من وجود PKK في هذه المناطق، واتخذ قراراً لارسال الاف من الجنود اليها، املاً في تحقيق الفوز على"ARGK"، وبسبب عدم تحقيق هذا الفوز علينا، القيام على ايجاد نظام ضد حرب العصابات وحراس القرى في المراكز الحضرية مثل Gukurova وهاتاي وادنة"[134]. اعلن مسؤول الجناح العسكري لـARGK-PKK - "ان قواته في الاشهر الاولى من عام 1995 قتلت خمسة وعشرون جندياً تركيا، وحراس القرى والفاشستيين"[135]. والحق، ان موضوع وجود PKK في هاتاي، اذيع لاول مرة في الصحافة التركية في 17أيلول من عام 1995، وفي هذا المجال، قدمت صحيفة"حريت" تقريراً حول هذا التاريخ، مؤكدة ان اوجلان، اتخذ له مركزاً في هاتاي من خلالBohtan، والتي تقع في جنوب وان[136]. ان جعل هاتاي مقراً لـPKK يعزى الى قربها من سوريا، التي بدأت كما اسلفنا بمساندته، منذ اعطائها ملاذاً لاوجلان في عام 1979، ولا سيما اذا عرفنا ان هاتاي تتكون من عدد من العرب وبشكل كبير من العلويين[137]. وقد اكدت صحيفة"حريت"، ان غاية PKK"هي استغلال الاختلافات العرقية في هاتاي". من الفعاليات الاولى التي قام بها PKK كانت مهاجمة القرى التركمانية السنية وعليه فقد قامت الحكومة التركية من تسليح التركمان، وفي هذا الشأن قام PKK بدعاية مضادة مفادها ان الدولة قامت بتسليح السنة ضد العرب العلويين والاتراك والاكراد". وتبعاً ما ذهبت اليه"حريت": "ان PKK وجد نفسه بعدم قدرته على استغلال الاختلافات المذهبية والعرقية على نحو مفيد، حاول تعزيز علاقاته مع السكان المحليين من خلال شراء المواد الغذائية باسعار عالية من سعر السوق. ان البيع والشراء قد نفذ بالماركات الالمانية، والاسعار تراوحت في هذا المجال، فالبيضة الواحدة بيعت باثنين من DM (تعادل 65ألف ليرة تركية)، وان خمسين كيلو من

كيس الطحين بيع بالف مارك الماني(ما يعادل 33مليون ليرة)[138]. من ناحية اخرى حاول PKK من كيفية استغلال عاطفة اليساريين في هاتاي والذين انضموا الى المنظمات اليسارية[139]. ونتيجة لهذه المعلومات، كتبت الصحف التركية قائلة:"ان هاتاي اصبحت قناة لـPKK للتسلل الى داخل تركيا"[140]. وانطلاقاً من ذلك فان سوريا حاولت حماية اوجلان ومساندة PKK وخصوصاً تحركه في هاتاي[141]. وبعد زيادة نشاط الـPKK في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في جنوب شرق اناضول، صرحت تشيللر قائلة"ان جيراننا يجب ان يقروا بصداقتهم لتركيا ام لا، وسوف لا نبقى متفرجين على قيام الـpkk بقتل مواطنين اتراك"[142]. ومن اجل ذلك، اتخذت تركيا اجراءات لوقف عمليات الـpkk ، وقد اكد على هذه الحقيقة مسؤول رسمي عندما صرح قائلا " كخطوة اولى، ستقوم تركيا بارسال وفد الى دمشق لتجديد طلب تركيا لوقف فعاليات الـpkk "[143]. اما من جانب سوريا ، فقد صرح حافظ الاسد رئيس جمهورية سوريا السابق لصحيفة وكالة الانباء الجديدة للاناضول قائلا"لا تقدم سوريا مساندة لـ pkk، ويجب ان تكون الامور واضحة للشعب التركي بان سوريا مع وحدة واستقرار تركيا "[144]. وقد بدأت اولى هذه الخطوات ، بأن قامت تشيللر بارسال voikan vural مستشارها في السياسة الخارجية الى دمشق في 5 تشرين الثاني 1993 لبحث موضوع الـ pkk مع الحكومة السورية، وقد حمل معه رسالة من تشيللر الى حافظ الاسد رئيس جمهورية سوريا، واوضح الاخير لمستشار تشيللر ان انهاء مشكلة الـpkk هو من ضمن مسؤوليات تركيا، وان انقرة بامكانها تشخيص مشكلتها الكردية مباشرة"[145].وقد تحركت الدبلوماسية التركية في نهاية عام 1993 مع الدول المجاورة لابرام مذكرات التفاهم معها لعل من بينها مذكرة التفاهم بين تركيا وسوريا في 20 تشرين اول 1993. ترأس الجانب التركي محمد اكار مدير الامن، اما الجانب السوري فتراسه بدرالحسن مدير الامن السوري[146]. اما مذكرة التفاهم الثانية ، فقد تم ابرامها بين تركيا وايران في 2 كانون الاول 1993، وقد جاءت على اثر محادثات امنية في انقرة،

ترأس الجانب التركي رضا اكدمير ممثل عن وزارة الداخلية، اما الجانب الايراني فمثله حسين بولنديان المدير العام لشؤون الامن في وزارة الداخلية. وقد اكدت هذه المذكرة على تعاون الدولتين ضد الارهاب، وان من بين اهدافها محاربة **pkk** في الجانب التركي، وفعاليات الحزب الديمقراطي الكردستاني من الجانب الايراني، واشارت المذكرة الى ان الجانبين يقومان بارسال مراقبين لمتابعة هذه الحركات والبحث عنها وتدمير قواعدها[147]. وفي هذا المجال، قال **Ulan huseyin boladiyan** وزير الداخلية الايراني الذي وصل الى انقرة في 3 كانون اول 1993.." عدم سماح ايران من استخدام اراضيها للارهابيين ضد تركيا، وان الجمهورية الاسلامية لاتسمح لاية نشاطات ارهابية"[148]. ومن جانب اخر، اكد **Bolandiyan** ان الطرفين قد اتفقا بعدم استخدام اراضيهما ضد الطرف الاخر وتبادل المعلومات حول نشاطات وفعاليات هذه الجماعات، وان ايران قدمت معلومات للجهات الرسمية التركية من تعاون الحزب الكردستاني الايراني مع **pkk**"[149]. وقد اكد اكار مدير الامن التركي بان الدول الثلاث اكدت على حسن الجوار والاخوة والروابط التاريخية، وقد جاء اتفاقها كخطوة اولى لمحاربة الارهاب، والتزامها بعدم ايواء الارهاب ضد الطرف الاخر، والاتفاق لمقاومة نشاطات **pkk**[150]. ومن ناحية اخرى دعا العراق تركيا الى الدخول في محادثات مباشرة من اجل اشاعة الامن والاستقرار في المنطقة من اجل الحد من المشكلة المشتركة والخاصة بالارهاب[151]. وفي نهاية هذا الفصل لابد من التاكيد على حقيقتين جوهريتين هما[152]:

1. ان الحزب العمالي الكردستاني (التركي) قد استفاد كثيرا من الفراغ الامني في شمال العراق، فقد كان له نفوذ في اوساط الاكراد العراقيين الذين استقروا في تركيا في المدة الواقعة بين 1987-1988، ونهاية عام 1991.

وقد ادى هذا التفاعل بين الطرفين، الى خلق شعور اثني-عرقي بينهما، كان مبهما وغامضا ابان الحرب الباردة.

2. استطاع الحزب من الحصول على دعم اقليمي ودولي، وقد جاء هذا الدعم على المستوى الاقليمي من دول الجوارالجغرافي، اما على المستوى الدولي، فان جاليات كردية في اوربا قامت بدعمه ماليا، يكفي ان نذكر ان الحزب استطاع استمالة 500 الف كردي في المانيا من اجل قضيته في جنوب شرق الاناضول[153].

وفي خضم هذه التطورات، تؤكد تركيا على عودة السلطة العراقية في شمال العراق من اجل تحقيق ظاهرة الاستقرار في مناطق الحدود العراقية-التركية. وفي هذا المجال، يذكر هنري باركي الاستاذ في جامعة لاهاي:"انه حتى"صدام قوي اقل شراً في النهاية في نظر انقرة من الوضع الحالي. وقد ادى هذا الموقف التركي الى سوء تفاهم بين انقرة والعديد من العواصم الغربية. وعلى الاخص واشنطن التي عدت ان هذا الموقف التركي يخدم مصالح دمشق وبغداد وطهران على حساب المصلحة الامريكية-التركية المشتركة"[154]. ويذهب باركي قائلاً:"ان السوريين افادوا من عمليات حزب العمال الكردستاني في مدارات نزاعتهم مع الاتراك، وكانوا القوة التي اسهمت في وقف اطلاق النار بين اوجلان وانقرة في مدة ما". ويعلق عبد الله اوجلان في مقابلة له مع صحيفة"الفيغارو على ذلك قائلاً:"ان المشكلة الكردية لا يمكن ان تسوى دون حزب العمال الكردستاني اننا مفتاح الحل وسينتهي الامر بادراك الولايات المتحدة نفسها ذلك"[155]. وفيما يخص العراق، اشار اوجلان في هذه المقابلة:"ان الرئيس العراقي صدام حسين لا يمكنه ان يحل المشكلة الكردية بمفرده، فاذا ما اقترب من تركيا اخاف الامريكيين والايرانيين، واذا ما اقترب من الاكراد اقلق تركيا.. وقد قام PKK من فتح جبهة جديدة جنوبية في مناطق انطاكيا والاسكندرون.. ان السوريين في حاجة الينا، كما نحن في حاجة اليهم"[156].

المبحث الثالث

حقوق الانسان في تركيا

ان المسألة الكردية تعد جزءاً اساسياً من الديمقراطية في تركيا، لانها ليست مسألة الارهاب او السياسيين فيها، وفي الحقيقة ان القرارات السياسية في تركيا هي استجابة مع مقترحات مجلس الامن القومي(MGk)، وكان من باب اولى طرح هذا المسألة في النظام السياسي التركي بعد تنامي الحركة الكردية في الجنوب الشرقي من الاناضول[157]. وقد صدرت قوانين عديدة في تركيا بحق الاكراد، منها قانون السكون"Tikrir-1-Sukun" عام 1925، وقانون عام Inspectorship 1927، وقانون عام 1934 والخاص بمقاطعة Tuncel، وقانون رقم 2932 والذي حرم الاكراد من التحدث بلغتهم[158]. اثيرت مسألة حقوق الانسان في تركيا في السبعينات من هذا القرن، بعد هدوء نسبي في حركة الاكراد في تركيا ولا سيما عندما فرضت السلطات التركية الاحكام العرفية على المناطق الكردية في المدة الواقعة بين 1978-1979، وما تزال هذه الاحكام سارية المفعول في الاحوال الاستثنائية[159]. وفي الحقيقة تعد مسألة حقوق الانسان في تركيا من المواضيع الرئيسة في برنامج الحكومات التركية، لان هذه المسألة تخص مدى علاقة تركيا مع الاقطار الاوربية ولا سيما بعد انقلاب 12أيلول 1980، اذ ان تركيا شعرت بالانعزال عن مؤسسات اوربية عديدة، اذ ان عدد المعتقلين في تركيا وصل في المدة الواقعة بين 1980-1983 الى ستمئة ألف شخص[160]. ونتيجة لهذه التطورات، اتخذ المجلس الاوربي في نهاية 1989، قراراً يتضمن عدم بحث الطلب التركي الخاص بالانضمام الى السوق الاوربية المشتركة قبل عام 1992، بسبب خرق حقوق الانسان في تركيا[161]. وقد اصدر البرلمان الاوربي سلسلة من القرارات ازاء الاكراد في تركيا، ومن بينها، القرار الذي اتخذ في مايس عام 1990، اذ ادان واحد وسبعون

عضواً من مجموع خمسمئة وثمانية عشر عضواً الارهاب في تركيا، وطالب هؤلاء الحكومة التركية الاعتراف بالحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية للاكراد[162]. واتخذ البرلمان الاوربي قراراً اخر في 18نيسان 1991، اكد فيه ادراج المشكلة الكردية في جدول اعمال مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط، وضرورة اعتراف الدول التي يوجد بها اكراد حقهم في الوجود والحكم الذاتي. ونتيجة لذلك، فقد صرح ناطق رسمي باسم وزارة الخارجية التركية قائلاً:"يعد هذا القرار مخالفاً للحقائق في تركيا، وينطوي على مغالطات سياسية. وفي هذا المجال لابد ان نؤكد من ان دستور تركيا يشير الى وحدة الامة التركية، ومساواة مواطنيها دون أي تمييز بينهم على اساس عرقي. فضلاً عن ذلك ان الديمقراطية المتبعة في تركيا تشير اشارة واضحة الى عدم وجود مثل هذا التمييز العرقي"[163]. ونتيجة للضغوطات الدولية، اتبعت الحكومة التركية سياسة تتصف بالمرونة مع الاكراد في تركيا منذ بداية عام 1991. وقد ترجم الاتراك هذه الحقيقة في قرار المجلس الوطني التركي الكبير في 12نيسان 1991، مشروع قانون"مكافحة الارهاب" الذي نص على الغاء القانون رقم 2932 الصادر في عام 1982بشأن حظر الحديث باللغة الكردية، والغاء المواد 141[164] و142[165] و163[166] من القانون الجنائي الخاصة بالجرائم الايديولوجية. وهذا يعني، ان الدعوة الى افكار ومبادئ يسارية ودينية محظورة في تركيا اصبحت عقوبتها عشرون عاماً، بدلاً من الاعدام لمرتكبي الجرائم ضد الدولة والمشاركين في عمليات ارهابية. واقر البرلمان في التاريخ نفسه قانوناً اخر"العفو المشروط"، تم بموجبه العفو عن 46ألف سجين منهم عدد من المشاركين في عمليات ارهابية لحزب العمال الكردستاني[167]. وقد علقت بريطانيا على هذا القانون قائلة:"ان القانون الجديد يستهدف تعزيز مكانة تركيا لدى المجموعة الاوربية التي ترى ان الاولوية الاولى الان هي للديمقراطية وحقوق الانسان"[168]. وتأكيداً لهذا التوجه، اعترفت الحكومة التركية بعيد النوروز الكردية(21آذار من

كل عام)، وسمحت بمظاهر السرور والفرح والاحتفال به في المحافظات الكردية[169]. ومن ناحية اخرى، نجحت العائلة الكردية في المحاكم التركية في اكتساب حق اعطاء الولد او البنت اسمها الكردي، وفي هذا المجال صرح القاضي لوكالة انباء الاناضول قائلاً:"ان المحكمة لا ترغم اسم الطفل لا يتم اختياره من الابوين"[170]. ومن ناحية اخرى، اعترفت حكومة سليمان ديمرئل في تشرين الاول 1991 بناء على دعوة الرئيس التركي تورغوت اوزال بوجود الاكراد اعترافاً صريحاً ورسمياً ورد فيه لفظ"الاكراد"، بعدما كانت تركيا قد درجت على مدار خمسة عقود على تسميتهم"باتراك الجبال"، وسجل الاعتراف بان للاكراد لغة خاصة وثقافة عرقية متميزة. واتجهت الحكومة منذ تلك الحقبة لانتهاج سياسة ليبرالية اكثر انفتاحاً تسمح باستخدام اللغة الكردية[171].

فضلاً عن ذلك، فقد اتخذ البرلمان الاوربي في ستراسبورغ قراراً في 12حزيران عام 1992 حول الاكراد في تركيا، وجاء فيه:"..هناك عدم راحة من قبلنا، لان الحكومة التركية لم تنفذ الى الان احترام حقوق الانسان، والاعتراف بحقيقة المشكلة الكردية، وبدلاً من تحسن الوضع فان فرق الاعدام ووحدات خاصة وعصابات معارضة يقومون بقتل المواطنين.. تعد الاجراءات الاقتصادية والثقافية من قبل الحكومة التركية لحل المشكلة الكردية غير كافية، وان الحوار السياسي بين الحكومة التركية والممثلين المنتخبين للشعب الكردي من الممكن ان يؤدي الى حل للمشكلة. وفي هذا المجال ندعو الحكومة التركية الجديدة الى اتخاذ خطوة ضمن منهجها التعاوني الايجابي واحترام الهوية الثقافية للاكراد الساكنين في تركيا، وبموجب المعاهدة الاوربية لحقوق الانسان، ومع الاعلان حول الاقليات.. نرحب بخطط الحكومة الجديدة لاغاثة الفقر في جنوب شرق الاناضول، ومبادرتها للاصلاحات الديمقراطية والقانونية.. ندعو الحكومة التركية والبرلمان الى شطب اية نص مباشر

او غير مباشر من التشريعات الحالية (في الدستور او مجموعة قوانين) الذى يميز بين الاشخاص او المجموعات او الروابط بسبب لغتهم اوصلتهم الخلقي.. نأمر اللجنة الفرعية حول حقوق الانسان واللجنة البرلمانية الاوربية_ التركية المشتركة والمجتمعة ضمن اطار اتفاقية الجمعية الى المتابعة عن كثب حول حماية حقوق الانسان للاكراد في تركيا، اذ أن أي انتهاك لهذه الحقوق سوف يؤثر سلباً على العلاقات بين المجموعة الاوربية وتركيا"[172]. ومن جانب اخر، وبخ البرلمان الاوربي في تموز 1994الوفد البرلماني التركي بعد حل الحزب الديمقراطي الموالي للاكراد دون اعتماد عقوبات ضده. وطلب البرلمان الاوربي من السلطات التركية الانصياع فوراً لقراره المعتمد في نيسان 1994الذي يطالب بالافراج فوراً عن ستة نواب اكراد معتقلين منذ اذار 1994 ويواجهون عقوبة بالاعدام وبسحب الاتهامات الموجهة اليهم. واعرب البرلمان الاوربي عن رغبته بقيام تركيا في اسرع وقت ممكن بادخال تعديلات على المواد الواردة في الدستور التركي التي تسمح بحل الحزب الديمقراطي في السادس عشر من حزيران 1994. وقرر ارسال وفد الى انقرة لبحث الوضع مع السلطات التركية[173]. وتحت هذه الظروف، قامت مؤسسات اوربية بتقديم المساعدة لتركيا من اجل مشاريع حقوق الانسان. وفي هذا المجال، منح الاتحاد الاوربي في 29تشرين الثاني 1993مساعدة لمشاريع حقوق الانسان في تركيا بلغت قيمتها560,000دولار. وفي هذا الخصوص دعا البرلمان الاوربي في هذه المدة الاقطار الاوربية الى تشجيع وتقوية المبادى الديمقراطية والتعليم الوطني ومساعدة الاستقرار في خارج آطار دول الاتحاد البرلماني. وبموجب اعلان البرلمان الاوربي تم توزيع 560,000دولار الى جمعيات حقوق الانسان التركية[174]. والاكاديمية الدولية للحكومة المحلية والديمقراطية ومؤسسة حقوق الانسان في تركيا[175].ومؤسسة البيئة التركية ومركز حقوق الانسان التابع لجامعة انقرة[176].

وقد استلمت جمعية حقوق الانسان التركية منحة قدرهاECU100,000لتنظيم مشاريع ثلاثة:-

1. **برنامج التدريب للخبراء القانونيين حول تطبيق حقوق الافراد، ويتم التنسيق مع جمعياتBar في انقرة واستانبول وجمعية المحامين المعاصرة التركية.**
2. **تنظيم جمعية حقوق الانسان من خلال الندوة الدولية في كانون الاول 1993 والموسومة بـ" حقوق السلام في انقرة" مع مشاركة الحكومة وقادة الاحزاب وغرفة التجارة والجمعيات.**
3. **اما المشروع الثالث فانه يخص انجاز طبع كتب ومراجع عن الاعلان العالمي لحقوق الانسان للتوزيع العام في تركيا.**

ولتحقيق مهام هذه الجمعيات والمؤسسات، فقد استلمت مؤسسة البيئة الدولية التركية منحة قدرهاECU50,000، اما نصيب مركز حقوق الانسان في تركيا من هذه المنحة فكان ايضاًECU50,000، وقدمت منحة للمنظمات غير الحكومية التركية بلغت قيمتهاECU50,000 من اجل مساعدتها للاسهام في المؤتمرات الدولية في الخارج[177]. على الرغم من هذا الاهتمام من قبل الاتحاد الاوربي لمشاريع حقوق الانسان في تركيا، الا ان الاتراك تبنوا موقفاً مغايراً لاهداف هذه المشاريع[178]. وعلى سبيل المثال فقد قررت المحكمة الدستورية في تركيا في 14 تموز 1993، تجريد فهميISIKIAR[179] من الحصانة التشريعية والوضع البرلماني، بسبب تصريحات ادلى بها خلال انتخابات تشرين الاول 1991. وقد اتهمت المحكمة"ISIKIAR" بانه انتهك الدستور وقانون الاحزاب السياسية بسبب تمييزه بين القومية التركية والقومية الكردية، واصفا"الاخيرة بالاضطهاد.وفي الوقت نفسه قررت المحكمة احالته الى المحاكم لانتهاكه المادة

125 من قانون العقوبات التركي[180]. وكانــت هناك مواقف متباينة من الحزبين الطريق الصحيح"DYP"والحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعيSHP من خلال عضويتهما في الهيئة الدستورية البرلمانية، في الوقت الذي صوت حزب الطريق الصحيح وحزب الوطن الام بصورة مشتركة حول رفع الحصانة القضائية عنlsiklar اما حسام الدين جندروك رئيس المجلس الوطني التركي الكبير، فانه حاول الرجوع ثانية الى المحكمة الدستورية لتوضيح مسألة lsiklar، في حين ناقش" Coskun Kirca من حزب الطريق الصحيح والعضو في اللجنة الدستورية هذه المسألة، مؤكداً ان"lsiklar" فقد وضعه البرلماني، منذ اعلان المحكمة عن قرارها، وان احداً"لا يستطيع عدم تنفيذ امر المحكمة وهو في معرض الرد على جندروك[181]. اما ممتاز سويسال العضو في الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي"SHP" وعضو اللجنة الدستورية، فقد عارض اقتراح"Kirca"، وبعد نقاش دام ثلاث ساعات ونصف، صوت اعضاء حزب الوطن الام"ANAP" وحزب الطريق الصحيح"DYP" من اعضاء اللجنة لصالح قرار"Kirca" وفي الحقيقة ان الاغلبية من اعضاء اللجنة الدستورية توصلت الى نتيجة مفادها ان قرار المحكمة يعد نهائياً"وملزماً"[182].ونتيجة لقرار المحكمة الدستورية[183] ، واللجنة الدستورية التابعة للمجلس الوطني التركي الكبير، تخلى ثمانية عشر من النواب الاكراد عن الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي"SHP"، وانضموا الى حزب العمل الشعبي"HEP". اما lsiklar فقد فضل البقاء في الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي، مؤكداً على وحدة الحزب. ومن جانب اخر فقد اعلن lsiklar رجوعه الى قرار لجنة حقوق الانسان الاوربية ضد قرار المحكمة الدستورية[184]. وفي ظل هذه الظروف، اتخذ البرلمان الاوربي قراراً في آذار 1994 دعا فيه تركيا الى الافراج فوراً عن ستة برلمانيين اكراد محتجزين بتهم مختلفة، وقد اصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً اعلن فيه عن تحامل

البرلمان الاوربي في قرار ضد تركيا[185]. وطالب قرار البرلمان ايضاً تركيا ايجاد حل سياسي للمشكلة الكردية، والاعتراف للشعب الكردي بالحكم الذاتي داخل حدود تركيا[186]. وقد علق ديمرئل رئيس الجمهورية التركية السابق على قرار البرلمان الاوربي وذلك في 13آذار 1994 قائلاً:"ان الدول الاوربية تعمل جاهدة على تمزيق وحدة التراب التركي والعمل على احياء معاهدة سيفر، وفي هذا المجال لابد من دعوة حلفاء تركيا من الغربيين لاحترام السيادة التركية وعلى كامل ترابها"[187]. وفي هذا المعنى قالت تشيللر رئيسة الوزراء:"ان الذين لا يريدون لتركيا ان تصبح قوية في الداخل والخارج، يدعمون حزب العمال الكردستاني، وان الجيش التركي على مقدرة لمواجهة جميع التهديدات والمخاطر، ولمنع هذه القوى من تحقيق اهدافها واطماعها"[188].

اما فيما يخص موقف الولايات المتحدة من حقوق الاكراد في تركيا بشكل عام. وحقوق الانسان بشكل خاص، فان الادارة الامريكية بعثت وارن كرستوفر سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الى انقرة في حزيران 1993 للحوار مع القادة الاتراك، اذ اكد كرستوفر، اقتراح الولايات المتحدة بأنها، مساوئ حقوق الانسان في تركيا على نطاق واسع، ومكافأتها"السلوك المفضل" من خلال تركيا، كل ذلك قد يؤدي الى التعاون بين الولايات المتحدة وتركيا، وما يترتب عليه من امتيازات في هذا المجال[189]. فضلاً عن ذلك، فان كرستوفر اكد رغبة بلده في ازالة التعذيب، والاعتراض على السجن الانفرادي والاستبدادي والتأكيد على حق المخاطبة الحرة بما فيها استخدام اللغة الكردية، ناهيك عن حرية الصحافة في تركيا[190]. اما فيما يخص مباحثات تشيللر رئيسة الوزراء في واشنطن مع الرئيس الامريكي كلنتون في تشرين الاول 1993، فاننا نرى بأن الاخير لم يتناول مسألة حقوق الاكراد في تركيا،

بل على العكس من ذلك، اكد كلنتون:"ان الشعب التركي يشبه الشعب الامريكي، وان تركيا تعد مضيئة، وكأنموذج للعالم من حيث التعددية والتباين الثقافي"[191] .

وهذا يعني ان كلنتون لم يحاول طرح المسألة الكردية في تركيا. وفي حقيقة الامر، ان الولايات المتحدة قدمت الى تركيا في السنة المالية .

من عام 1993 مساعدة عسكرية بلغت 450 مليون دولار على شكل قروض ومليون دولار كتجهيزات عسكرية بما فيها طائرات هليكوبتر و10من حاملة الطائرات[192] .



(1) السبعاوي، عوني عبد الرحمن،"ابعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرق الاناضول التركي(غاب) في الامن القومي العربي"، اوراق تركية معاصرة، العدد 1988/1/3، ص 6 و.News Week, op.cit., p.17

(2) المطلبي، نصيف جاسم(دكتور)، موقع تركيا الجيوستراتيجي واهميته للعراق: دراسة في الجغرافية السياسية-رسالة دكتوراه غير منشورة-كلية الاداب، جامعة بغداد، 1986، ص152.

Sim, Richard, “Kurdistan The Search for Recognition 11, Op.Cit., p.17.

(3) شحاته، محمد مصطفى،"الحركة الكردية في العراق وتركيا"، السياسة الدولية، عدد 107، يناير 1992، ص229.قارن مع الموصلي، مصدر سبق ذكره، ص50.

(4) الموصلي،مصدر سبق ذكره، ص25.

(5) نور الدين، محمد،"المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات والاحتمالات"، مصدر سبق ذكره، ص26.

(6)Water Politics, The Middle East, Special Report, NO. 76, February, 1981, p.49

(7) بتي، عدن(دكتورة)، "قوميات الحدود الايرانية:الاكراد والاثوريون والبلوش والتركمان، الحدود العرقية الاسيوية السوفيتية، نخبة من الاستاذة والباحثين، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة، العدد1983،25،ص166.

(8) خصباك، شاكر، الاكراد دراسة جغرافية اثنوغرافية، مطبعة شفيق، بغداد، 1972، ص515-516والموصلي، منذر، الحياة السياسية والحزبية في كوردستان رؤية عربية للقضية الكردية، لندن-قبرص، 1991، ص25، والحاج، عزيز(دكتور)، القضية الكردية في العشرينات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص226-228 وفايد، رجائي، شعبان، احمد بهاء الدين، اوجلان الزعيم.. والقضية، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 1999، ص13.

Pettetiere, Stephn C., The kurds: An unstable Element in the Gulf, U.S.A, 1984, p.14.

(9) الموصلي، مصدر سبق ذكره، ص33.

(10) Sim, Richard, “kurdistan The Search for Recognition”, Conflict Studies, NO. 124, The Institute for the Study of Conflict, 1980, p.2.

(11) غريب، ادمون، الحركة القومية الكردية، دار النهار للنشر، بيروت، 1973، ص9.
(12) المصدر نفسه، ص9.
(13) المصدر نفسه، ص9.
(14) المصدر نفسه، 9-10.
(15) المصدر نفسه، ص10.
(16) المصدر نفسه، ص10-11. راجع ايضاً: كتاب المسألة الكردية للجنرال كنعان اسنكين في السياسة الدولية، عدد 135، يناير 1999، ص147. تجدر الاشارة في هذا المجال، من ان الاتراك يؤكدون في ادبياتهم، ان الاكراد هم مجرد اتراك نسوا لغتهم التركية الاصلية، لانهم قطنوا في جبال الشرق النائية.راجع:بتي، عدن(دكتورة)، "قوميات الحدود الايرانية" الاكراد والاثوريون والبلوش والتركمان"، الحدود العرقية الاسيوية السوفيتية، مصدر سبق ذكره، ص165.
(17) غريب، ادمون، مصدر سبق ذكره، ص11.
(18) ان اسماعيل الصفوي(1502-1518) مؤسس الدولة الصفوية كان يدعم المذهب الشيعي في ايران ضد المذهب السني، وقد رفض الاستفادة من خدمات الشيوخ الاكراد الذين عرضوا عليه مساعدتهم في حربه ضد السلطان في استانبول، ثم اودع السجون، راجع: قاسملو، عبد الرحمن(دكتور)، كردستان والاكراد دراسة سياسية واقتصادية، بيروت، 1970، ص43. وقد حاول اسماعيل الصفوي نشر المذهب الشيعي في العراق، وارتأى نشره في الاناضول العثماني الذي يعد الموطن الحقيقي للدولة العثمانية، مما ادى الى انتشاره بشكل واسع في الاناضول، واطلق على هؤلاء اسم قزل باش أي اصحاب الرؤوس الحمراء. راجع: الشناوي، عبد العزيز محمد(دكتور)، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج1، مطبعة جامعة القاهرة 1980، ص18-19. وغريب، مصدر سبق ذكره، ص16-17.
(19) اتخذ الصفويون هذا الاسم نسبة الى جدهم صفي الدين الحلي من متصوفة الشيعة،رأس طريقة صوفية في اردبيل، ومن المعروف ان شيوخ اردبيل كانوا من اهل السنة وقد كثر اتباعهم بين قبائل التركمان. ولكن في ايام الجد الاكبر للشاه اسماعيل خواجة على(1427م) حصل تغيير باتخاذ التشيع. ولكن جل سكان ايران كانوا من اهل السنة، الا ان الشاه اسماعيل دخل تبريز سنة 1501 واعلن التشيع مذهباً رسمياً. راجع الدوري، عبد العزيز(دكتور)، العلاقات التاريخية بين العرب والايرانيين(الورقة العربية) من ندوة

العلاقات العربية-الايرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص53. وعلى سبيل المثال:ان مدينة تبريز التي دخلها اسماعيل الصفوي، كان يعيش 300الف نسمة، كان اهل الشيعة يمثلون عشرين الف نسمة فقط منهم، الا ان اسماعيل الصفوي ارغم هؤلاء عن تغيير معتقداتهم، وفي عهده تم الاضافة الى الاذان فقرة:"واشهد ان علياً ولي اللـه"، راجع: كونسلمان، جرهارد، سطوع نجم الشيعة، ترجمة محمد ابو رحمة، القاهرة، 1992، ص122-123.ويعد اسماعيل الصفوي(1501-1524) مؤسس الدولة الصفوية، وقد استمرت الاخيرة لمدة مائتين وخمسين عاماً(1501-1723). راجع: الموصلي مصدر سبق ذكره، ص77-78.

(20) الدوري، عبد العزيز(د)، العلاقات التاريخية بين العرب والايرانيين(الورقة العربية)، مصدر سبق ذكره، ص54.

(21) قاسملو، مصدر سبق ذكره، ص43، وكذلك الموصلي، مصدر سبق ذكره، ص69. وغريب، مصدر سبق ذكره، ص17.

(22) قام السلطان سليم الاول بتقسيم كردستان الى خمس امارات تحكم وراثياً، الا ان هذه الامارات لم تلبث لتصبح كل منها دولة داخل دولة. راجع: موريس، رينيه، كردستان او الموت، ترجمة وتعليق جرجيس فتح اللـه، مطبوعات كردولوجيا رقم 3، 1986، ص42.

(23) زرنوقة، صلاح سالم(د)، "القومية الكردية: المنشأ والعلاقة مع القوميات المجاورة". السياسة الدولية، عدد 135، يناير 1999، ص89.

(24) قاسملو، مصدر سبق ذكره، ص44. بموجب معاهدة عام 1639، اصبحت اراضي كلهر والكلور والاردلان بكاملها خاضعة لايران اما اراضي الكرد على الحدود الجديدة، فقد انقسمت الى قسمين: ملاد شهرزور بقيت تابعة للعثمانيين، في حين تأجل البت بوضع سقز وزهاب ودرنة وجنوب كرمنشاه، اذ تم الاتفاق على تسويتها في اتفاقية جديدة. اما فيما يخص بقية المناطق التي تقع الى جوار هذه الاراضي، فانها حافظت على وضعها الاداري السابق. راجع: الموصلي، مصدر سبق ذكره، ص82.

(25) Sim, Richard, “Kurdistan The Search for Recoghition”, op. Cit., p.2. قارن مع الموصلي، مصدر سبق ذكره، ص81-82 وزرنوقة، صلاح سالم،"القومية الكردية: المنشأ والعلاقة مع القوميات المجاورة" مصدر سبق ذكره، ص90.

(26) زرنوقة، صلاح سالم(د)، "القومية الكردية: المنشأ والعلاقة مع القوميات المجاورة"، مصدر سبق ذكره، ص90.

(27) جواد، سعد ناجي، العراق والمسالة الكردية1958-1970، لندن،1990، ص17-19.

(28) شريف، عبد الستار طاهر(دكتور)، الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن 1908-1958، بغداد، 1989، ص21،20،19،18،13 ولوقازودو، خفايا وملابسات المسألة الكردية: التاريخ الكردي لحكم ملا مصطفى البارزاني بالخيانة العظمى، بيروت، 1974، ص7-9، والموصلي، مصدر سبق ذكره، ص248، وكوتشيرا كريس، الحركة القومية الكردية،(بلا)، 1978، وغريب، مصدر سبق ذكره، ص18.

(29) Sim, Richard, "Kurdistan The Search for Recognition", op. Cit., p.2.

(30) قام السلطان عبد الحميد في عام 1891 بتكوين"الفرق الحميدية"، وهي انموذج من الخيالة الكردية الخفيفة تحت زعامة امر كردي، راجع: جواد، سعد ناجي(دكتور)، ص17.

(31) طالب الارمن في المدة الواقعة بين 1894-1920، اقامة دولة ارمينيا الكبرى، التي تضمنت اقتطاع الجزء الاكبر من كردستان، وقد ساعد الارمن الجيش الروسي اثناء زحفه في كردستان، وما رافق ذلك في قيام مشكلات بين الاكراد والارمن، كان من نتائجها ايجاد فجوة بينها. راجع: سعد الله، صلاح،المسألة الكردية في تركيا مرحلة جديدة، مطبعة شفيق، بغداد، 1991، ص9. وكذلك: سعيد، امين محمد وثابت وكريم خليل، سيرة مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة التركية الوطنية في الاناضول، القاهرة، 1922، ص63.

و: Pelletiere, op. Cit., p.81. وفي هذا المجال، اعلن مسعود ييلماز وزير خارجية تركيا في 4كانون الثاني 1989 عن قرار حكومته فتح ارشيف نهاية العهد العثماني امام الرأي العام بعد ان ظل محاطاً بالسرية، وكان لهذا الاعلان وقع ايجابي للاقليات الارمنية في اوربا بصورة عامة وفرنسا بصورة خاصة، لان الارمن ومنذ مدة يطالبون الاتراك بالكشف عن ارشيف الدولة العثمانية في السنوات التي سبقت سقوط الدولة العثمانية للاطلاع على الوثائق الخاصة بالارمن عام 1915 على اثر قيامهم بالانفصال عن تركيا، اذ يدعى الارمن مقتل ما يقارب مليون ونصف شخص منهم، وقد رفضت تركيا ادعائهم هذا، وانه لا وجود لـ"هولوكست ارمني"، الا ان الارمن ساروا في ادعائهم مكونين منظمة"الجيش السري لتحرير ارمينيا ASALA راجع: مجلة المجلة، العدد 466، لندن، 11-1989/1/17. وقد قامت منظمة ASALA باغتيال اثنين وثلاثين من الدبلوماسيين والسياسيين الاتراك. راجع: T.D.N., op. Cit. , p.2. وكانت القضية الارمنية وحوادث

عام 1915 قد خلقت بعض المشكلات لتركيا مع بعض الاقطار الاوربية ولا سيما فرنسا، التي زارها اوزال في نهاية عام 1988 في اول زيارة رسمية لمسؤول تركي على هذا المستوى خلال الربع الاخير من هذا القرن، وليس بعيداً ان قرار تركيا لفتح ارشيف الدولة العثمانية في محاولة منها لارضاء الدول الاوربية، وتهدئة الجاليات الارمنية ذات النفوذ القوي. راجع:مجلة المجلة، مصدر سبق ذكره. ولمزيد من التفاصيل انظر:

Gurn Kamuran, The Armenian File The Myth of Innocence Exposed, London, 1985, pp. 187-245, Walker, Christoper., Armenia The Survival of a Nation, London, 1980, pp. 197-237, Kendal, Kurdistan in Turkey, in people Without Acountry The Kurds and Kurdistan, Ed. , Gerard Chaliand, London, 1980, pp. 64-65.

ومذكرات جمال باشا السفاح، تعريب علي احمد شكري، مطبعة دار البصري، بغداد، 1963، ص323-363.

(32) النعيمي، احمد نوري (د)، الحركات الاسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، دار البشير، عمان، 1993، ص77.

(33) سعد اللـه، صلاح، مصدر سبق ذكره، ص6.

(34) وقعت على معاهدة سيفر كل من بريطانيا وايطاليا وفرنسا والبانيا وبلجيكا واليونان وبولندا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا والحجاز والدولة العثمانية وارمينيا،راجع: طوريكيان، شاوارس، القضية الارمنية والقانون الدولي، ط2، ترجمة خالد الجبيلي، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا1992، ص30، راجع احمد، كمال مظهر، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، دار افاق عربية، بغداد، 1984،ص344.

(35) Treaty of Severs, Op. Cit., p. 807; Eagleton JR, William, The Kurdish Republic of 1946, London, 1963, p.11

(36) I bid., p.815.

(37) Sonyel, op. Cit.,p.310.

(38) Treaty of severs,/5/1998/371; Sonyel, Op.Cit.,p.310 يقول البروفيسور يعقوب شمعوني في كتابه"الدول العربية":"ان عصبة الامم وضعت شرطاً رئيساً لضم لواء الموصل الى العراق، وليس تركيا وهو منح حكم ذاتي وطني وثقافي للاكراد، لكن هذا الشرط لم يتحقق. واكثر من هذا ان عصبة الامم ادارت لهم ظهرها عندما طالبوا بتشكيل حكومة تحت رعاية العصبة. وكي تتخلص عصبة الامم من هذه القضية، اختارت لجنة الدراسة القضية والتي قررت بدورها عام 1932 ان ليس من صلاحياتها معالجة القضية".

راجع: نكديمون، شلومو، الموساد في العراق ودول الجوار انهيار الامال الاسرائيلية والكردية، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، عمان، 1997، ص24.

(39) الموصلي، مصدر سبق ذكره، ص158،53. Treaty of Sevres, Op. Cit., p.807;Eagleton JR,William,The Turkish Republic, London, 1963,p11.

(40) I bid.,

(41) ل åreaty of Severs, Op. Cit., p p. 807- 808 ; Eagleton, Op . Cit ., p p . 11 – 12

(42) يعد الارمن من اقدم شعوب منطقة الشرق الادنى وتقع بلادهم، ارمينيا او ارمنستان الى الشمال من منابع نهر الفرات عند بحيرة وان، وعليه يحد بلاد الارمن من الشمال البحر الاسود وبلاد الكرج وشرقا الكرج وايران وجنوبا كردستان والجزيرة وغرباً آسيا الصغرى، وهذا يعني ان بلاد الارمن تحادد كردستان. راجع: احمد، كمال مظهر(دكتورمصدر سبق ذكره، ص235، وطوريكيان، شاوارش، مصدر سبق ذكره ص23. ان الرأي الاكثر شيوعاً، بان الارمن نزحوا من البلقان وينتمون الى عنصر Phrygian–Thracian، وتحت ضغط Illyrians هاجروا الى شرقي الاناضول في القرن السادس بعد الميلاد. وجاء في الموسوعة البريطانية بانهم ينحدرون من القبائل القديمة المتفرعة من الاندو اوربية، واللغة التي يتحدثون بها هي من اللغات الهندو اوربية المستقلة القديمة.راجع:

Gurun Kamuran, The Armenian File The Myth y Innocence Exposed, London, 1985, pp.1-16,21-36; Sonyel, Salahi Ramsdam, The Ohoman Armenians Vitimsy Great power Diplomacy, London, 1987, p.1

واحمد، كمال مظهر(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص235 وطوريكيان، مصدر سبق ذكره، ص23. والاب اسحاق ارملة، النصارى في نكبات القصارى،(بلا)، ص17. وقد اقام الارمن دولة لهم في كليكيا، ودخلوا في علاقات وطيدة مع السلجوقيين في الاناضول، والبيزنطيين والسوريين والعراقيين الاتابكس.راجع: Gurn, Op. Cit., p.16. سقطت دولة ارمينيا في عام 1375، ونتيجة للحروب التي نشبت خلال القرون الماضية بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية، وبين روسيا القيصرية والدولة العثمانية، ادت الى تقسيم ارمينيا بين الدولتين الاخيرتين، وكان القسم الكبير من ارمينيا يقع في الجانب العثماني. دخل الارمن في صراع مع العثمانيين، بسبب وقوف الارمن مع روسيا القيصرية وذلك في 24نيسان 1915، الامر الذي دفع بالعثمانيين الى نقل هؤلاء من العاصمة القسطنطينية والولايات

الاخرى، الى المناطق الداخلية من الاناضول.راجع: طوريكيان، مصدر سبق ذكره. ص23،26.
(43) الموصلي، مصدر سبق ذكره، ص53،158.
(44) Treaty of Sevres, Op. Cit., p.814.
(45) I bid., p.815.
(46) احمد، كمال مظهر(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص347-348.
الوعود التي قطعها ودرو ولسن في عام 1919 حول تقرير المصير كانت دافعاً وبارقة امل للقوميات غير التركية في الدولة العثمانية للمطالبة بالاستقلال، مثل العرب والارمن والاكراد وحتى الاثوريين. راجع: Eogleton, Op. Cit., p.10. تجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان معاهدة لوزان، اشارت الى الارمن في المادتين 39. 44، اذ جاء في الاولى:"يتمتع المواطنون الاتراك الذين ينتمون الى اقليات غير مسلحة بالحقوق المدنية والسياسية نفسها التي يتمتع بها المسلمون، ويكون جميع سكان تركيا دونما تمييز في الدين، متساوون امام القانون". اما المادة 44منها، فانها اشارت:"توافق تركيا على قدر ما تمس المواد السابقة من هذا القسم الرعايا غير المسلمين في تركيا، فان هذه القيود تشكل ذات اهتمام دولي، وسوف توضع تحت ضمانة عصبة الامم". راجع: طوريكيان، مصدر سبق ذكره، ص291.
(47) S/1998/37, The United Nations, p.815.
(48) I bid.,
(49) I bid., p.816.
(50) احمد، كمال مظهر(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص345.
(51) المصدر نفسه، ص345.
(52) جواد، سعد ناجي(دكتور)، "الاكراد في تركيا"، بحث غير منشور و:
Duignan, Peter L.H. Gann, The Middle East and North Africa, 1983, p. 101, Kendal, Kurdistan in Turkey, Op. Cit., pp.41-44.
(53) محمد نور الدين، حجاب وخراب الكماليةوازمات الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص95.
(54) الداقوقي، ابراهيم(د)،"اكراد الدولة العثمانية"، مصدر سبق ذكره، ص194 ومحمد نور الدين، حجاب وخراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص 101-102.

(55) محمد نور الدين، حجاب وخراب الكماليةوازمات الهوية في تركيا،مصدرسبق ذكره، ص100.
(56) ابراهيم الداقوقي، "اكراد الدولة العثمانية"، مصدر سبق ذكره، ص194، 209.
(57) موريس، مصدر سبق ذكره، ص57.اشارت المادة 88 من دستور عام 1924 الى مايأتي:"يسمى كل مواطن من سكان تركيا من الناحيةالوطنية بغض النظر عن فروق الدين والجنس. وكل ولد يولد في تركيا وخارجها من أب تركي، وكل ولد في تركيا من أب اجنبي متوطن فيها وظل فيها الى ان بلغ سن الرشد واختار عندئذ الرعوية التركية، وكل من دخل بموجب قانون الجنسية في الرعوية التركية هم الاتراك. وفقدان الجنسية التركية يقع بالاحوال التي يعينها القانون". راجع: دروزة، محمد عزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946، ص209.
(58) الحاج، عزيز(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص9. جاء في المادة 38 من معاهدة لوزان ما يلي:"تتعهد الحكومة التركية بان تضمن لجميع السكان القاطنين في تركيا الحماية الكاملة والتامة لحرياتهم ووجودهم بصرف النظر عن قوميتهم وولادتهم وتابعيتهم وديانتهم". اما المادة 39من المعاهدة المذكورة فانها اشارت:"انها لن تضع أي قيد على حرية استعمال لغة أي من الرعايا الترك او على ممارسة شعائرهم الدينية او على الصحافة او المطبوعات بمختلف اشكالها ولا على جمعياتهم السياسية". وفي هذا المجال اعلن عصمت اينونو رئيس الوفد التركي الى مؤتمر لوزان:" ان تركيا هي بلد الشعبين التركي والكردي، وان لهما الحق في حكم البلاد معاً". راجع: موريس، مصدر سبق ذكره، ص44. والحق، اكد اللورد كيرزون تأييده لهذه المعاهدة خلال اجتماعات مؤتمر لوزان، الا ان خطته لم تدخل حيز الواقع العملي. راجع: النعيمي، احمد نوري(دكتور)، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919-1938، دار الحرية، بغداد، 1990، ص205-260.
(59) جواد، سعد ناجي، العراق والمسألة الكردية 1958-1970، مصدر سبق ذكره، ص18.
(60) قاسملو، مصدر سبق ذكره، ص205.
(61) The Middle East, NO. 229, London, December, 1993, p.12.
(62) الشيخ سعيد بيران هو ابن للشيخ علي افندي البايلو شيخ الطريقة النقشبندية، درس اصول الدين على ايدي اساتذة اكراد في اردهان ووان وارضروم. وكان له التأثير والنفوذ الكبير على المقاطعات الكردية ولا سيما في المنطقة الواقعة بين بحيرة وان وغرب

الفرات، وحتى فيما وراء ملاطياً من خلال صلته بالشيخ عبد اللـه Chungush"CenJ" وخالد بك شيخ الدراويش. ان تكايا الشيخ سعيد بيران انتشرت في هذه المناطق جميعاً.راجع:

Area, Hassan , The kurds An Historical and Political Study, London, Oxford University Press, 1966, p.34.

(63) قاسملو، مصدر سبق ذكره، ص206،

Pelletiere, Op. Cit., pp. 74-80; Lenczowski, George, The Middle East in World Affairs, London, 1980. P.120.

بعث المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية برقية الى الممثل السياسي البريطاني في بغداد في 18نيسان 1919 جاء فيها:"ان السيد عبد القادر الشمزيناني رئيس مجلس الدولة قد اخذ المبادرة في تمثيل اللجنة الكردية في استانبول مطالباً بالاستقلال الكردي والانعتاق من عبودية الاتراك المغوتة" السيد عبد القادر الشمزيناني هو ابن الشيخ عبد اللـه النهري الذي قام بحركة كردية في ايران في القرن التاسع عشر وبتشجيع من الدولة العثمانية، وقد نفاه العثمانيون خلال الحرب الى مكة، وبعد عودته من المنفى قام بتأسيس نادي كردي، وكان له له نائبان هما امين علي بك بدرخان، والجنرال فؤاد باشا، اما مركز الامانة فتولاه حمدي باشا..". راجع: الحاج، عزيز(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص11-17. وفي برقية اخرى بعثها المندوب السامي البريطاني الى وزارة الخارجية البريطانية في 3آيار 1919 جاء فيها: انهم يريدون دولة خاصة بهم... يريدون التحرر الى الابد من الاتراك الذين لم يعملوا شيئاً". وفي برقية بعثها الضابط البريطاني الميجرئي. دبليو.سي. نوئيل الى الممثل السياسي البريطاني في 10و11تموز 1919، جاء فيها" ان المحاولات الجارية لتتريك الاكراد هي النقطة الاساسية التي أبني عليها اعتقادي بعدم امكانية سد شقة الخلاف بين الاتراك والاكراد. ليس هناك كلام الان عن الحكم الذاتي للاكراد داخل تركيا. وقد اصدرت الحكومة التركية اوامر تقضي ببعثرة اللاجئين الاكراد في البلاد لكي لا يتجاوزوا ابداً خمسة بالمائة من السكان في اية منطقة وذلك لدمجهم بسرعة في بقية السكان الاتراك.. وفي الوقت نفسه يقومون بكل شيء لمنع رجوعهم الى كردستان". ومن ناحية اخرى، قام الميجر نوئيل بارسال مذكرة الى الحاكم المدني في بغداد في 27أيلول 1919، اكد فيها:"هنالك مساحات معينة في الولايات الشرقية من تركيا اهلة بشعب محكوم مميز ومنفصل عن الاتراك عانى مدة 400سنة من الحكم التركي السيء، والمحاولة المستمرة لطمس القومية التركية". راجع: سعد اللـه، صلاح، مصدر سبق ذكره، ص6-7.

(64) اتهمت حكومة مصطفى كمال حزب الترقي الجمهوري الذي تأسس من بعض قادة حرب الاناضول، بان له علاقة بحركة سعيد بيران، مؤكدة ان هناك ثمة مراسلات سرية بين الحزب وحركة بيران في الولايات الشرقية. وتجدر الاشارة في هذا المجال ان كاظم قرة بكير من زعماء حزب الترقي الجمهوري اصبح في نظر زعماء الاكراد المخلص الوحيد والرجل الذي سينقذ الدين من حكومة انقرة. راجع:محمد محمد توفيق، كمال اتاتورك، دار الهلال بمصر، 1936، ص143.

(65) Religion and Politics in the Middle East, Ed., Michael Cartis, Westview Press, Boulder Colordo, printed in the United states y America, 1981, p.330; Taylan, Turggut, Capital& the State in Conterporary Turkey, Khasin, p.62.

(66) Ed., E.I.J., Rosenthal(Sudaism) M.A.C. Warren(christianity) C.F., Religion in the Middle East, Three Religion in Concord and Conflict, Cambridge at the University Press, 1969, p. 38.

(67) قاسملو،عبد الرحمن(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص66. نادت القبائل الكردية التي قامت بالحركة ضد مصطفى كمال شعار"تسقط جمهورية انقرة، ويحيا السلطان والخليفة". راجع هـ.س ارمسترونج، الذئب الاغبر مصطفى كمال، القاهرة، 1952، ص 205. وقارن مع: عيسى، حامد محمود، مصدر سبق ذكره، ص364. وفي الحقيقة، كان من بين اهداف حركة سعيد بيران، اعادة الامير سليم احد ابناء السلطان عبد الحميد الثاني الى العرش. ونتيجة لذلك فقد دعا بيران الاكراد الى الألتفاف حوله في حرب دينية ضد حكام انقرة.راجع: كوتشيرا، كريس، مصدر سبق ذكره، ص87-88.

(68) كوتشيرا، كريس، مصدر سبق ذكره، ص94.

(69) قاسملو، عبد الرحمن(دكتور) مصدر سبق ذكره، ص66.

(70) عيسى، حامد محمود، مصدر سبق ذكره، ص361.

(71) هـ.س ارمسترونج، مصدر سبق ذكره، ص205.

(72) Lewis, Geoffrey, Turkey, Ernest Bennltd. London, 1969, p.88.

(73) سليمان، احمد السعيد(دكتور) التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، القاهرة، 1961، ص71-72.

(74) فايد، رجائي، مصدر سبق ذكره، 25-26.

(75) Lewis, Geoffrey, Op. Cit., p.88.

(76) عيسى، حامد محمود(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص362.

(77) Lewis, Geoffrey, Op. Cit., p.88. قارن مع كوتشيرا، كريس، مصدر سبق ذكره، ص91-95.
(78) عيسى، حامد محمود(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص363.
حكمت المحكمة في الدفعة الاولى على 91من المتهمين، احكاماً بالاعدام في 27مايس 1925، وتم تنفيذ الحكم في الحال في ديار بكر وحكمت المحكمة على 47متهماً في الدفعة الثانية في 27حزيران 1925 بالاعدام، كان بينهم الشيخ سعيد وماجي خالد والجنرال اسماعيل واليوزباشي فخري، وتم تنفيذ حكم الاعدام بهم في 29حزيران 1925. اما في الدفعة الثالثة فقد اصدرت المحاكم حكمها على 93من الاكراد بالاعدام، وتم تنفيذ حكم الاعدام بهم في دياربكر. راجع: عيسى، حامد محمود(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص364. قارن مع كوتشيرا، كريس، مصدر سبق ذكره، ص93-94. التفت سعيد بيران الى رئيس محكمة الاستقلال اثناء تنفيذ حكم الاعدام به، قائلاً:"لست ابغضك ولكننا جميعاً سنقدم الحساب يوم الحساب". ثم يقول لقائد الجيش التركي الذي دمره:"تقدم ايها الجنرال وقل السلام على عدوك فيسأله القائد" ومن هو عدوي وعدو تركيا الاكبر، يقول الشيخ:"(انجلترا". راجع: محمد محمد توفيق، مصدر سبق ذكره، ص145. وفي الوقت نفسه، قامت المحكمة باغلاق تكايا الدراويش في ولايات Tribunal ودياربكر، وفر مئات من هؤلاء للاستقرار في جبل ارارات متحدين السلطة بضعة اشهر. راجع: قارن مع:.Lewis, Geoffrey, Op. Cit., p.88 لوقازودو، مصدر سبق ذكره، ص27-28.
(79) لوقازودو، مصدر سبق ذكره، ص28.
(80) عيسى حامد محمود(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص36 وكذلك:
Pelletiere, Op. Cit., p.81; Area, Op. Cit., pp38-43. على الرغم من الاجراءات السالفة الذكر فقد قامت حركة كردية اخرى في عام 1927، قادها احسان نوري بك ولد في بتلس عام 1892، كان ضابطاً في الجيش العثماني، حارب ضد اليونان في حرب الاستقلال). راجع: شريف، عبد الستار طاهر، مصدر سبق ذكره، ص66وكذلك:
Pelletiere, Op. Cit.,p.81; Kendal, kurdistan in Turkey, Op. Cit., p 64; Area, Op. Cit., pp38-43. وكذلك: عيسى، حامد محمود(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص367. قارن مع:الحاج، عزيز(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص22. فضلاً عن ذلك، فقد قامت قبيلة الجلالي بعصيان ضد السلطة في 20حزيران 1930. راجع:
Pelletiere, Op. Cit., p.81; Area, Op. Cit., pp.38-43.
(81) سليمان، احمد السعيد(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص72.

(82) C.Dewdney, Turkey, Chalto and Windus, London, 1971, p.73.

(83) فايد، مصدر سبق ذكره،ص32-33 قارن مع محمد نور الدين، حجاب وخراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص106. قام احسان نوري باشا بحركة عصيان في تركيا في منطقة جبال ارارات في ربيع 1930، الامر الذي دفعت الحكومة التركية ان تقوم بوضع مائة من قيادي الحركة في اكياس خيطت عليهم والقوا في بحيرة وان وهم احياء وقد احتجت الدولية الاشتراكية الثانية المتأثرة بهذه الحادثة. راجع: موريس، مصدر سبق ذكره، ص46.و Eagleton, Op. Cit., p.12. ذكر عصمت اينونو رئيس الوزراء في عام 1930:"ان للامة التركية وحدها الحق في المطالبة بالحقوق العرقية في هذا البلد، وليس لاي عنصر اخر هذا الحق". وفي العام نفسه صرح محمود اسد وزير العدل قائلاً:"لن اخفي عليكم مشاعري، ان التركي هو السيد الوحيد والمعلم الوحيد لهذا البلد. واولئك الذين ليسوا من جذر تركي صاف ليس لهم سوى حق واحد في هذا البلد:الحق في ان يكونوا خدماً وعبيداً". وفي هذا المعنى يقول مصطفى كمال:"يالسعادة من يقول اناتوركي". راجع:نور الدين، محمد،"المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات والاحتمالات". شؤون الاوسط، العدد31، تموز يوليو، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994، ص27. ونتيجة لذلك قامت الحكومة التركية باصدار قانون التبعية في 5أيار 1932، مشيرة الى اسباب صحية ومادية وسياسية وثقافية واستراتيجية لاصدار هذا القانون، راجع: موريس، مصدر سبق ذكره، ص46.

(84) Geoffrey, Lewis, Op. Cit., p59.

(85) نور الدين، محمد،"المسألة الكردية في تركيا تقويم المعطيات والاحتمالات"، مصدر سبق ذكره، ص27.

(86) عند وصول بولند اجويد الى زعامة حزب الشعب الجمهوري، اضاف مفاهيم اجتماعية واشتراكية الى مبادئ الحزب، كما ساعد الاكراد في التحرك السياسي الداخلي. راجع:محمد نور الدين، حجاب وخراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص109.

(87) بتي، عدن(دكتور)، قوميات الحدود الايرانية الاكراد الاثوريين والبلوش والتركمان، مصدر سبق ذكره، ص165.

(88) جواد، سعد ناجي(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص7-10.

(89) Kendal, Kurdistan in Turkey, Op. Cit., p.92.

(90) جواد، سعد ناجي(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص7-10.

(91) Sim, Richard, "kurdistan: The search for Recognition", Op. Cit., p.17.

(92) Noyon, Jennifer, "Bridge over Troubled Regions". The Wasghington Quartely, The Center for Strategic and International Studies Georgetown University, Summer 1984, p.81.

قام الجيش بعد انقلاب 12أيلول 1980 باصدار قانون رقم 2932 الذي منع التحدث باللغة الكردية، وقد عدل هذا القانون في ربيع عام 1991 وذلك على عهد الرئيس اوزال الذي سمح للاكراد التحدث بلغتهم.راجع: محمد نور الدين، حجاب وخراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص105-106. اشار دستور عام 1982 في المادة الخامسة منه ما يلي:"ان احدى المهمات الاساسية للدولة هو حماية استقلال الامة التركية ووحدتها ووحدة البلاد والجمهورية". اما المادة 26منه فانها نصت:"لا يمكن استخدام أي لغة يحضرها القانون في التعبير عن الافكار ونشرها". اما المادة 68منه فقد حظرت تأسيس أي نشاط يدعم نشاطاً مخالفاً للوحدة التي لا تتجزأ للدولة والامة والبلاد. راجع: المصدر نفسه، ص112.

(93) ان المادة 89 و90 من قانون الاحزاب السياسية في تركيا والصادر في عام 1965 لاتسمحان للاقليات القومية بانشاء أي حزب سياسي يؤكد على الطابع القومي. وفي نهاية الستينات اصدرت الحكومة التركية قانون رقم 220 المتضمن:" انه على المدارس التركية الداخلية للاكراد تقديم المساعدة في نشر الثقافة واللغة التركيتين". راجع: فايد، مصدر سبق ذكره، ص95-97

(94) يعرف هذا الحزب ايضا باسم (ابوجي) نسبة الى اسم امينه العام عبد الله اوجلان. راج:الموصلي، مصدر سبق ذكره، ص358.

ولد في قرية اومرلي التابعة لولاية اورفه عام 1949 من عائلة فلاحية فقيرة. راجع: يحيى، عبد الفتاح علي، "حزب العمال الكردستاني نشأته وتطوره" بحث غير منشور، ص15 وهو يتحدث اللغة التركية،والدته تركية.يقول اوجلان وهو يصف والدته: فج راسي في مشاجرة مع اطفال القرية، وعدت الى البيت باكيا واشتكيت لوالدتي قائلا:"انهم ضربوني ! وطبعا لبكائي هذا كنت اطلب الحماية من والدتي، وانتظر منها الدفاع عني،ولكن والدتي بدلا من ذلك قالت: "اما ان تذهب وتاخذ بثارك،او انك لن تدخل هذا البيت مرة ثانية!! : قالت هذا وابعدتني:"

اما والده، فكان على العكس من ذلك،كان شخصا مسلوب الارادة،خجولا،واتكاليا. ينتمي اوجلان الى عشيرة تسمى "البرازي" تعيش في مناطق سروج وموز وادنا،ولعائلة تنتمي الى شرائح "الكرماتيح" الذين يتميزون بالفقر والتمزق،وينتمون الى مجتمع القرويين الفقراء. راجع:

Disisieri Guncesi, Disisieri Bakanlig; Yayinidir, kasim 1998. S. 135.

(احد الاكراد من تركيا،والذي يعد من خريجي جامعة الازهر،اكد ان اوجلان لم يتعلم اللغة الكردية الا في القاهرة.) راج: فايد، مصدر سبق ذكره، ص96.تابع اوجلان دراسته في قرية ارمنية قديمة. راجع: فايد، مصدر سبق ذكره، ص119-121 حفظ اوجلان سور القران، الى درجة ان امام المسجد في القرية الصغيرة كان يقول له معلقا على شدة تقواه: "يا عبد الله، اذا مضيت بهذه السرعة فانك ستطير، أي ستصبح ولياً او ملاكاً". وعليه نرى ان اوجلان في مقتبل شبابه، كان يتمنى ان يكمل تعليمه في العلوم الدينية الا ان صراع الافكار عند اوجلان دفعه الى اشتباكات فكرية، الامر الذي حدا به ان يجد نفسه كما هو يقول في صفوف الاشتراكيين. راجع:فايد، مصدر سبق ذكره، ص126. قام اوجلان من شرح افكاره لمجموعة من مريديه في انقرة وذلك في عام 1971، بحيث يعد هذا الاجتماع بمثابة المصدر الاساس لنظرية حزبه، وفي عام 1977 اطلق على هذه المجموعة لقب"الابوجيين". راجع: المصدر نفسه، ص105، 107، درس العلوم السياسية في جامعة انقرة، الا انه تركها بسبب نشاطه السياسي، وفي خلال هذه المدة انتمى الى جمعية الثقافة العالي، وفضلاً عن ذلك فقد قام اوجلان بتأسيس منظمة في نيسان عام 1973مع مجموعة من رفاقه.راجع المصدر نفسه، ص15. وكذلك: نور الدين، محمد(دكتور)،"حزب العمال الكردستاني:عشرون عاماً". شؤون تركية، العدد الثامن، صيف1993، ص36-38. وهؤلاء هم:كسيرة ييلدريم وعلى حيدر قايتيين وحقي قرة اير وجميل بايق وكمال بير وقد تم انتخاب لجنتها القيادية في عام 1975. برز اوجلان في عام 1977 من خلال منشور وزعه باسم"الطريق الثوري الكردستاني". راجع:محمد نور الدين، حجاب وخراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص110.ان مقتل حقي كاريلHaki karel في 18آيار 1977من رفاق اوجلان ادى الى فكرة التسلح والكفاح المسلح، ونتيجة لذلك فقد غادر اوجلان انقرة وبصورة نهائية في آيار 1978واستقر في دياربكر. وقد عقد اوجلان اجتماعاً في قرية فيس التابعة لقضاء ليجة في محافظة دياربكر في 27تشرين الثاني 1978، وكان من نتائجه تأسيس Partiya Karkeren Kurdistan الذي يعني حزب العمال الكردستاني. راجع: وزارة الخارجية

التركية، التنظيم الارهاربي PKK، كانون الاول/ديسمبر 198، ص10. وفي 7تموز 1979فر اوجلان الامين العام لـPKK الى سوريا ثم الى لبنان اذ اسس معسكر تدريب "عسكرياً" وسياسياً في سهل البقاع وفي 12أيلول 1980، فر عدد كبير من مقاتلي PKK من تركيا الى سهل البقاع بعد اعتقال عدد منهم بعد الانقلاب العسكري في تركيا في 12أيلول 1980. راجع:نورالدين، محمد(دكتور)،"حزب العمال الكردستاني:عشرون عاماً"، شؤون تركية، العدد الثامن، صيف 1993، ص36-38. و:
Turkish Foreign Policy's Objectives", Dispolitika Foreign Policy, Vol: xvll, NO:1-2, Ankara, 1993, p.11. وقد تعاون اوجلان خلال وجوده في دمشق مع المخابرات السورية، الامر الذي دفع تركيا من تحذير سوريا، وكان من نتيجة ذلك ان هرب اوجلان الى طهران في اواخر عام 1984. راجع:.MECS 1983-1984, Op. Cit., p.734 ومن ناحية اخرى، تم التصديق على التقرير السياسي الذي اعده اوجلان في المؤتمر الاول لـPKK الذي عقد في 26تموز 1981. وفي 20آب 1982 اتخذ المؤتمر الثاني للحزب قراراً ببدء الكفاح المسلح في حكاري ووان وسعرت. وفي 21آذار 1985 تم تأسيس جبهة التحرير الوطني الكردستاني Ehiya Rizgariya kurdistan وتعرف اختصاراً بـERNK وفي 25تشرين الاول 1986 عقد الحزب مؤتمره الثالث معلناً عن تأسيس Artese Rizgariya Gele Kurdistan أي جيش التحرير الشعبي الكردستاني"ARGK". راجع: نورالدين، محمد(دكتور)، "حزب العمال الكردستاني: عشرون عاماً"،مصدر سبق ذكره، ص36-.38

951) ناجي، سعد جواد(دكتور)،"الاكراد في تركيا" مصدر سبق ذكره، ص10 يعد سعيد قرمزي توبراق والمعروف بـ"شيفان" من مؤسسي حزب العمال الكردستاني في عام 1965، اذ كان اميناً عاماً له. وقد خلد عن طريق الغناء الكردي الاحداث العامة في تاريخ الاكراد. الا انه غادر تركيا بعد انقلاب آذار 1971، مع مجموعة من رفاقه، وانتموا الى الحزب البارتي.راجع:الموصلي، مصدر سبق ذكره، ص358. وعيسى، مصدر سبق ذكره، ص378.

(96) ناجي، سعد جواد(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص10 قارن مع:الان غريش-دومنيك فيدال، الخليج العربي لفهم حرب معلنة، ترجمة ابرهيم العريس، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، قبرص، 1991، ص139.

(97) Erciyes University PKK Reality, Erciyes University Press Kayseri, Turkey, 1992, p.17.

(98) .I bid., pp. 17-18 تأسست منظمة يسارية باسم Devyol في شرق الاناضول، وبدأت نشاطها بصورة رئيسة من منطقة ازمير، واتبع ستمئة من الاعضاء عقائد هذه المنظمة-انظر:
Middle East Contemporary Survey 1983-1984, Op. Cit., p.729.

(99) نور الدين، محمد(دكتور)،"حزب العمال الكردي عشرون عاماً"، مصدر سبق ذكره، ص36.
(100) ابو عامود، محمد سعد(دكتور)،"الدولة الكردية بين الفكر والحلم والواقع"، السياسة الدولية، العدد 135، يناير 1999، ص86. وكذلك:
The Econmist, October 10TH. 16TH 1992, p.35; Human Rights Watch Repport 1994, Op. Cit., 243; MECS, 1984, Op. Cit., p.734 بدأ PKK ومنذ عام 1982 من مهاجمة اهداف الحكومة التركية والاهداف المدنية. راجع:
The New Shape of polics and Security in the Middle East and Eastern Miditeranean", Dispolitiki, Vol.xvll, NO. 1-2, Ankara, 1993, p.24.
(101) ابو عامود، محمد(دكتور)، "الدولة الكردية بين الفكر والحلم والواقع"، مصدر سبق ذكره، ص86.
(102) السبعاوي، عوني عبد الرحمن(دكتور)،"العلاقات العراقية التركية وافاق تطورها"، اوراق تركية معاصرة، عدد1، 1987، ص20. وكذلك:مجلة اليوم السابع، العدد 322، فرنسا، 1990/7/9. ومعوض، جلال عبد الله،"تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج العربي:الجانب الامني"، مصدر سبق ذكره، ص53، واحمد، نازلي معوض(دكتورة)،"التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة"، مصدر سبق ذكره، ص334-335. و.torumtay, A.g.e., p.86 بعد الاتفاق الذي تم بين العراق وايران في آذار 1975حول اتفاقية شط العرب، رفضت تركيا السماح للاجئين باجتياز حدودها، بعد ان اعلن العراق عن العفو العام عن الاكراد، مؤكدة ان الحدود الايرانية تعد مفتوحة في وجوه المهاجرين الاكراد، والحق كان الاتراك يخشون من الصلة التي قد تنشأ بين الاكراد العراقيين القادمين اليها، وبين اكراد تركيا.راجع:نكديمون، مصدر سبق ذكره، ص312.
(103) السبعاوي، عوني عبد الرحمن، العلاقات العراقية التركية وافاق تطورها"، مصدر سبق ذكره، ص20. وروبنس، مصدر سبق ذكره، ص77. بموجب هذه الاتفاقية، اجرت

القوات التركية مناورات على الحدود بادئ الامر، ثم قامت في آب 1986 بشن غارات جوية على معسكرات الاكراد في الجانب العراقي من الحدود، راجع:

Soysal, Ismail, "Seventy Years of Turkish-Arab Relations -and an Analysis of Turkish-Iraqi Relations,(1920-1990)", Op. Cit., p70.

اعلنت تركيا عدم تجديد هذه الاتفاقية خلال المدة 1988/8/27. راجع: معوض، جلال عبد الله،"تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج:الجانب الامني"، مصدر سبق ذكره، ص53، ولكن من جانب اخر، تم ابرام اتفاقية امنية اخرى بين العراق وتركيا وذلك في 1990/5/7. راجع:القبس، العدد 6465، 1990/5/8.

(1104) فيصل، غازي(دكتور)،"تركيا بين الثوابت الجيوستراتيجية والمرونة الدبلوماسية"، مجلة الامن القومي، العدد الاول، 1986، ص18. تجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان تركيا تتهم العراق بانه يغض النظر عن مطاردة واعتقال الاكراد الذين يتسللون باتجاه الاراضي التركية ونقاط تمركز وحدات الجيش التركي، وتشجيع الحركات الكردية للاستقلال عن تركيا.

وفي الحقيقة ان اوجلان ومجموعة من اعضاء منظمة PKK قد تدربوا في شمال العراق، وتحت اشراف الانفصاليين الاكراد من العراقيين، وفي معسكرات في المنطقة الكردية مثل: Zive- Gukurca- Semdinliyukseova فضلاً عن وجود مدربين سوفيت، كانوا يقومون بتدريب الاكراد والارمن. راجع: MFCS 1983-1984, Op. Cit., 734.

وفي الحقيقة، اصيبت العلاقات العراقية-التركية بالبرود عام 1978، ويعود ذلك الى شعور العراق انه كان بامكان تركيا اتخاذ عمل كان من شأنه السيطرة على التمرد الكردي داخل حدودها. ففي جنوب شرقي تركيا اصطدمت بقايا العناصر العشائرية الموالية للبارزاني مع المجموعة الكردية الموالية للسوفيت التي شكلت زعامتها خلال العقد الماضي نواة الاكراد الشيوعيين، اذ ان هناك اعتقاداً من الاتراك ان اكراد تركيا يتلقون التشجيع من موسكو من خلال هؤلاء الاكراد العراقيين. راجع:بتي، عدن(دكتورة)، "قوميات الحدود الايرانية:الاكراد والاثوريون والبلوش"، مصدر سبق ذكره، ص166. وعلى هذا الاساس، بدأت تركيا تستخدم ورقة المياه ضد العراق وبخصوص القضية الكردية. والعراق من جانبه يحاول ان يتجنب اثارة اية خلافات سياسية مع تركيا؛ نظراً للموقف العدائي له لكل من سوريا وايران، ولوجود المجتمع الكردي في حوض الفرات في الاراضي التركية. راجع:السمان، نبيل(دكتور)، حروب المياه من الفرات الى النيل، بيروت، 1991، ص25.

(105) قامت تركيا في عام 1985على ايجاد ما يسمى"نظام حماة القرى"الذي يشمل مجموعات مسلحة من ابناء العشائر الكردية الموالية للدولة مهمتها حراسة القرى في المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا من هجمات PKK. وقدر عدد هؤلاء في نهاية عام 1993بين 40و50ألفاً. ويتقاضى هؤلاء رواتب شهرية من الدولة تقارب ملياراً ومئتي مليون دولار سنوياً تدفع الى رؤساء العشائر الذين يقومون توزيعها على افراد الحرس. وتحاول الدولة بين حين واخر طمأنة حراس القرى على مستقبلهم في حالة انتهاء الارهاب من خلال التشديد على اهمية استمرار هذا النظام. راجع:نور الدين، محمد:"المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات والاحتمالات"، مصدر سبق ذكره، ص26. ومحمد نور الدين، حجاب وخراب، مصدر سبق ذكره، ص126. وحرى بالاشارة في هذا المجال، ان تركيا انفقت خلال عام 1993 على الحرب ضد نشاطات PKK ما يقارب ثمانية مليارات دولار. ويعادل مجموع الانفاق الحربي للعام 1993 نصف موازنة مشروع"غاب" او نصف خسائر تركيا من حرب الخليج او ضعف الايرادات السياسية لعام 1992 او مجموع ما سدد من ديون خارجية عام 1992 او ربع الانتاج الصناعي او نصف مجموع الصادرات. راجع:المصدر نفسه، ص31-32.

وقد زادت تركيا من انفاقها العسكري من خلال شراء الاسلحة، ولا سيما طائرات الهليكوبتر الضرورية لعمليات تمشيط الجبال التي يختبئ فيها المقاتلون الاكراد. وقد اشترت تركيا في المدة الاخيرة اربعمائة طائرة هليكوبتر باسعار باهضة، فالطائرة الواحدة من طراز"سكورسكي" تكلف 8.5ملايين دولار، ومن طراز كوبرا اربعة ملايين دولار، اما طائرة"سوبركوبرا" فتبلغ ثمنها اثنا عشر مليون دولار، ويكون المجموع بهذه الصورة ثمانية مليارات دولار. فضلاً عن ذلك، ان كل ساعة طيران لـ"سوبر كوبرا" تكلف 8460دولاراً ولـ"سكورسكي" 2049 دولاراً ولكوبرا 2094دولاراً. واذا حلقت خمسين طائرة يومياً لساعتين، وهو ما يحصل عادة، يصبح المجموع اليومي ما يقارب ثمانية عشر مليار ليرة تركية(1.200ألف دولار)، وباضافة الطلعات التي تقوم بها المقاتلات النفاثة يصبح مجموع الانفاق اليومي نحو مليونين ونصف مليون دولار. وفي هذا المجال، لابد من الاشارة، الى ان الدبابات والمدرعات التي قامت تركيا بشرائها من الولايات المتحدة والمانيا عام 1993 تعادل ما يملكه الجيش البريطاني، وان الغالبية الكبيرة من هذه الاسلحة تستخدم في نشاطات PKK في جنوب شرقي تركيا. ان ظاهرة عدم الاستقرار في جنوب شرقي الاناضول ادت الى توقف الاستثمارات واغلاق مراكز البيع والتوزيع، وتم اغلاق الكثير من الفروع

المصرفية، فضلاً عن توقف عمليات البناء لمشروع غاب، وصرف العمال لعدم قدرة الدولة والمتعهدين على تسديد الديون للمؤسسات المقرضة. وتعرضت حركة التبادل التجاري بين غرب تركيا وجنوبها الشرقي خلال السنتين الاخيرتين، فمع كل شهر يمر ينخفض حجم الاموال المتوجهة الى الجنوب الشرقي ما بين 7و10في المئة. وفي ربيع 1993 كانت تنطلق من استانبول الى الاقليم 22شاحنة، ثم انخفضت الى 16-17 شاحنة خلال شهر آب فالى 12شاحنة في أيلول من العام نفسه. وفضلاً عن انخفاض كمية البضاعة المرسلة يومياً من استانبول الى الجنوب الشرقي. وفي هذا المجال يقول ايرول اوزتشيليك رئيس جمعية اصحاب وسائل النقل، ان حجم الادوات المنزلية والكهربائية(لا سيما الثلاجات والغسالات) المصدرة الى الجنوب الشرقي، انخفض بنسبة 20 في المئة، واغلقت احدى اكبر شركات انتاج وبيع الادوات المنزلية"ارتشيليك" عدداً كبيراً من مراكزها في المنطقة. كذلك انخفضت رحلات الاتوبيسات من استانبول الى الاقليم بنسبة 50في المئة، وقل عدد الركاب بنسبة 70في المئة. وقد ارتفعت نسبة التأمين على الشاحنة الواحدة المتوجهة الى هناك الى الف دولار. ومعظم الشاحنات التي تتوجه الى الشرق محملة بالبضائع، تعود منه ممتلئة باثاث منازل يهاجر اصحابها الى المناطق الغربية". راجع: المصدر نفسه، ص31-33.

(106) معوض، عبد اللـه جلال(دكتور)، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج العربي:الجانب الامني"، مصدر سبق ذكره، ص53. و

Soysal, Ismail, “Seventy Years of Turkish-Arab Relations (1920-1990), Op. Cit, p. 73.

(107) السمان، مصدر سبق ذكره، ص25، والانباء الكويتية، العدد:5046، 1990/1/11. تؤكد بعض المصادر الامنية التركية ان سوريا بعد ابرامها هذه الاتفاقية مع تركيا بدأت في غلق قواعد PKK عن الحدود بعد عام 1987. راجع الوطن الكويتية ، العدد:5224، 1989/10/3. وكذلك الاهرام المصرية، العدد:37554، 1989/10/3. اعلنت الحكومة التركية في كانون الاول 1986 باكتشاف مؤامرة لتدمير مواقع بناء سد اتاتورك على يد مجموعة من اثني عشر شخصاً من حزب العمال الكردستاني بتحريض من سوريا. واعقب ذلك تحرك وحدات من الجيش التركي لحراسة هذه المواقع وتأمينها من اية عمليات مماثلة في المستقبل. وخفت هذه التوترات آنذاك في العلاقات بين البلدين مع زيارة رئيس الوزراء التركي اوزال لسوريا في منتصف تموز 1987، وابرامه للاتفاقية التي ذكرناها، راجع معوض، جلال عبد اللـه(دكتور)،"المياه والدور التركي الاقليمي في مرحلة ما بعد ازمة الخليج"، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1991، ص5،

وستار، جويس،"حروب المياه في الشرق الاوسط" الاقتصادي، العدد88، نيسان-ايار-حزيران، عمان، الاردن، 1992، ص176.

(108) احمد، نازلي معوض(دكتورة)،"التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة"، مصدر سبق ذكره، ص337.هناك اعتقاد في تركيا على ان مراكز تدريب الاكراد تقع في سهل البقاع اللبناني الذي يقع تحت سيطرة الجيش السوري، واصرارها على ان السلطات السورية مسؤولة عن تحرك الاكراد بين لبنان وسوريا وتركيا، وانها تحل بذلك بالاتفاقية الامنية الموقعة بين البلدين.راجع: مجلة اليوم السابع، العدد322، 1990/7/9. والوطن الكويتية، العدد 552، 1990/6/28. والانباء الكويتية، العدد4944، 1989/10/3 والسياسة الكويتية، 1989/11/14.و

Disisleri Cuncesi, Op. Cit., pp.135-136.

(109) هناك بنود في الاتفاق السوري التركي الذي ابرم في 13تموز 1987، تشير على حذف منطقة لواء الاسكندرونة من الخرائط السورية ومن الكتب المدرسية نهائياً، وذلك مقابل موافقة تركيا بتسوية مشكلة معدلات تدفق المياه في نهر الفرات من المنابع التركية الى السهول السورية. وعلى الرغم من التهدئة النسبية في مشكلة لواء الاسكندرونة بين سوريا وتركيا، فقد عادت هذه المشكلة من جديد على اثر الصراع على مياه نهر الفرات وذلك في نهاية عام 1989 وبداية عام 1990، اذ اعلن وزير الاعلام السوري:"ان الاسكندرونة يجب ان تعود للاراضي السورية، وان دمشق لن تتنازل قط عن الاصل العربي للواء الاسكندرونة". راجع:احمد، نازلي معوض(دكتورة)، التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة"، مصدر سبق ذكره، ص336-337.

(110) السمان، مصدر سبق ذكره، ص25 اكدت سوريا في الثمانينات من هذا القرن"بانها تستخدم في اية مناقشة خاصة بموضوع الفرات، المسألة الارمنية والكردية كورقة ضاغطة على تركيا". وفي الحقيقة قامت سوريا في تقديم التسهيلات للفعاليات العسكرية للارمن والاكراد ضد تركيا وذلك ابتدأء من منتصف عام 1980، وقد اثر هذا الموقف كثيراً في العلاقات التركية السورية. راجع:

Kushrer, David, “Coflict and accommodtion in Turkish Syrian Relations, in Syria under Assad Domistic Constrains and Regional Risks, Ed., by Moshe and Avner Yaniv, Printed and bound in Great Britian, 1986, pp. 97-99.

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان هناك اعتقاداً من قبل القادة الاتراك، ان سوريا سمحت للمعارضة التركية الدخول الى اراضيها منذ عام 1970، وانها قامت بتدريبها وارسالها الى تركيا وذلك عام 1980، الا ان سوريا اكدت عدم قيامها بتدريب المعارضة التركية او تقديم التسهيلات لها. وكانت سوريا من جانبها تؤكد بعدم قدرتها في حراسة الحدود السورية مع تركيا البالغة نحو 900كم، وبان قواتها العسكرية مرابطة في الجنوب وفي لبنان. راجع:

Soysal, Ismail,"Seventy Years of Turkish-Arab Relations and an Analysis of Turkish-Iraqi Relations(1920-1990). Op. Cit., p.22; Noyon, Jenniher,"Bridge over Troubled Regions, Op. Cit., p.82.

والمنصور، عبد العزيز شحاذة، مصدر سبق ذكره، ص54. اما من جانب تركيا، فانها قامت بايواء مهاجرين سوريين ينتمون الى جماعة"الاخوان المسلمين"، اذ تركوا سوريا بسبب المذابح التي قامت بها السلطة السورية ضدهم. راجع: المنصور، عبد العزيز شحاذة، مصدر سبق ذكره، ص54.

(111) الكيلاني، هيثم، مصدر سبق ذكره، ص62.

(112) المصدر نفسه، ص64.

(113) Erciyes University, Op. Cit., 20-22. يملك الحزب مخيماً للتدريب العسكري عند تخوم البقاع على بعد كيلومترين من الحدود السورية.راجع: القادسية، عدد:3875، 30آذار، 1992.

(114) انفصل المحامي حسين يلدرم وكثبرة اوجلان-زوجة عبد الله اوجلان-عن حزب العمال الكردستاني في (2) أيلول من عام 1988. راجع:نور الدين، محمد(دكتور)"حزب العمال الكردستاني:عشرون عاماً" مصدر سبق ذكره، ص38.

(115) Erciyes university, Op.Cit., p.41.

(116) Imset, Ismet G., "PKK in Syria Burden for Ocalan, trouble for Turkey", T.D.N., November11, 1993, pp. B3-10.

(117) I bid., قارن مع: الان غريش-دومنيك فيدال، مصدر سبق ذكره، ص139.

(118) Erciyes university, Op. Cit., p.41; Agenda y PKK 3rd congress(25-30 october, 1986).

فضلاً عن ذلك كان اعضاء من البرلمان اليوناني يمثلون حزب الباسوك مع جنرلات عسكرية زاروا معسكرHelve في وادي البقاع في لبنان والتقوا عبد الله اوجلان. وقد نشر هذا الخبر في صحيفة Epikeri التي تصدر في القطاع اليوناني من الجزيرة. وهؤلاءهم

الجنرال Dimitris Matafias و Havalambos StamatOpulos, Kostas Aslanis, اعضاء البرلمان من حزب الباسوك، اما على مستوى اللجنة المركزية لحزب الباسوك فقد قام كل من Hriston Lias Evanilidis Kipuros, Mihalis Haralambidis واعضاء منظمة اتحاد اليونان للحقوق واستقلال الشعوب وkostas Delezoz من صحيفة Epikeri والجنرال Malafias من لجنة اليونان بزيارة عبد الله اوجلان والتقاط صور معه. وفي هذا المجال سمح الادميرال Neksais للصحفيين بالتقاط صورة مع مقاتلي PKK وقد حملوا اسلحتهم في ايديهم. راجع: Erciyes university, Op. Cit., p.43.

وقد نشرت صحيفةTercuman التركية خبراً في 31كانون الثاني 1990 عن قيام اثنين من قيادي PKK بزيارة القطاع اليوناني في الجزيرة، واحتجاج الولايات المتحدة بشدة على ذلك، الا ان بلاغاً من حكومة Vasiliu فندت هذا الخبر. راجع: .Tercuman, 31 stan 1990 وفي هذا المجال اعلن Richard Boucher الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الامريكية ما يأتي"نحن على نحو واضح ضد الزيارات التي يقوم بها اشخاص من المنظمة الارهابية لتدريبهم حرب العصابات ضد حليفتنا تركيا. لابد من ادانة الاعمال الارهابية لـPKK من قبل الولايات المتحدة. وفي هذا المجال نعبر عن قلقنا بتبرير الارهاب وموقف الحكومة اليونانية من القبارصة.. ولا تنسى الولايات المتحدة الحوادث التي يتحملها PKK التي ادت الى قتل اشخاص في Iklyaka وقد احتجت حكومة القبارصة اليونانيين على بيان وزارة الخارجية الامريكية رافضة اتهام الولايات المتحدة لمنظمة PKK انها ارهابية وغير مرغوبة في آن واحد. راجع:

Erciyes univesity, Op. Cit., p.44 واكثر من هذا فقد سمحت اليونان لـPKK بافتتاح مكتبين له في اثينا، الاول تحت اسم لجنة التضامن مع كردستان والثاني تحت اسم"مكتب ارتباط اليونان والبلقانيين " ورفع العلم الكردي فوقهما. وقد احتجت تركيا على ذلك، في حين ردت الخارجية اليونانية قائلة:"ان اليونان دولة ديمقراطية وليس من الضروري الحصول على اذن من الحكومة في حالة رغبة احدى المنظمات رفع علم لها". راجع:نور الدين، محمد"المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات والاحتمالات" مصدر سبق ذكره، ص42. اشار الكولونيل التركي اوتموز كاليليو الى"انه بمساعدة ضابط كبير في المخابرات اليونانية تلقت مجموعة تضم سبعة من اعضاء حزب العمال الكردستاني تدريبات لاسبوعين على ساحل الادرياتي وكان هذا التدريب على احدث طائرات سام7". راجع:سري الدين، عايدة العلي، مصدر سبق ذكره، ص226.

(119) lmset, lsmet G., “PKK in Syria for Ocalan, trouble for Turkey”, Op. Cit., pp. 3-10.

(120) I bid. اشار عبد اللـه اوجلان في ايلول 1996:"انه ليس لها علاقات على الصعيد الرسمي مع الحكومة السورية. ولكن بحكم تداخل الشعب الكردي مع الشعب السوري الصديق لنا ثقل وتأثير كبير بين صفوف الاكراد السوريين الذين يمكن ان يكون لهم الدور في ترسيخ علاقات الصداقة بين الشعبين العربي والكردي". راجع، معوض، جلال عبد اللـه، مصدر سبق ذكره، ص198. كانت هناك علاقات وثيقة بين حزب العمال الكردستاني والمنظمات الفدائية الفلسطينية، اذ تم تدريب اعضاء من الحزب في معسكرات هذه المنظمات، وخصوصاً في معسكرات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. راجع:يحيى، عبد الفتاح على، حزب العمال الكردستاني في نشأته وتطوره"، مصدر سبق ذكره، ص15. وقد تفاخر اوجلان مراراً باشتراك قواته في الدفاع عن لبنان 1982 ولا سيما في معركة قلعة شقيق مما دفع الرئيس الصهيوني لزيارة موقع المعركة للوقوف على حجم الخسائر الضخمة. راجع:الطحاوي، اميرة،"التوجهات الخارجية لحزب العمال الكردستاني"، السياسة الدولية، العدد 131يناير 1998، ص186.

(121) lmset, lsmet G., “PKK in Syria for ocalan, trouble for Turkeyn, Op. Cit., pp. 3-10.

(122) تؤكد وثائق حزب العمال الكردستاني على العلاقة بين الحزب والدولة التي لها علاقة مع منظمة ASALA، وفي هذا المجال، جاء في العدد الخامس من مجلة تراقيا الغربية الجديدة التي تصدر من قبل اتراك تراقيا الغربية، اذ ان الاخيرة هي تحت السيطرة اليونانية، واقتبست المجلة كلمات من حسين يلدرم التي جاء فيها:" ان العلاقة بين حزب العمال الكردستاني واليونان معروفة في العالم، اذ اعطت اليونان قواعد للحزب المذكور في كريت والقطاع اليوناني من الجزيرة القبرصية، علماً ان اوربا عدت هذا الحزب انه حزب ارهابي". راجع: , Agenda of pkk 3rd Congres, Op. Cit. p.3.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان الاتراك يعتقدون، ان منظمة التحرير الفلسطينية تقوم بتدريب الارمن في معسكراتها، اذ حارب هؤلاء بجانب المنظمة في الغزو الصهيوني للبنان عام 1982، وقتل خلاله اكوب اوكوبيان رئيس منظمة ASALA، وقد ترك الارمن لبنان مدة من الوقت، وتمركزوا بعد ذلك في قبرص وسوريا وفرنسا. وبجهود دبلوماسية من تركيا، قطعت سوريا وعداً على نفسها بعدم استخدام الارمن الاراضي السورية ضد تركيا. وفضلاً عن ذلك كانت هناك اشارات لعلاقة الارمن مع ايران، اذ عمل الارمن في ايران

ضد المصالح الفرنسية، وخصوصاً بعد تفجير مطار اورلي في تموز الذي اودى بحياة تسعة اشخاص. راجع:.Noyon, Jennifer, “Bride over Troubled Regions”, Op. Cit., p.82 والحق، يعترف اوجلان ان منطقة قارص(شمال غرب تركيا) وقره باغ بتركيا اراضي ارمينية ويدعو لان تصبح ارمينيا وكردستان حليفتين، الا ان اوجلان يعود ليتهم الارمن بضيق الافق والقومية عندما يطلقون على مواقع في كردستان اسم"ارمنستان"، راجع:الطحاوي، اميرة،"التوجهات الخارجية لحزب العمال الكردستاني"، مصدر سبق ذكره، ص187. ومن ناحية اخرى، حذرت الحكومة التركية، اليونان في 2كانون الاول 1993 من مساندتها للارهاب، مذكرة اياها من التزاماتها الدولية ضد الارهاب ومتهمة اياها بتشجيعها"العنف الانفصالي الكردي"، وقد جاء ذلك على لسان فرهاد اتامان الناطق باسم وزارة الخارجية التركية، وهو في معرض الرد على تصريحات تيودور نبكالوس الذي تحدث عن حظر نشاطات PKK في تركيا. وقد زار مستشار رئيس الوزراء باندريو، Hara lambidis، اوجلان في لبنان في 17تشرين اول 1988. والحق، يمارس PKK نشاطاته في اليونان من خلال ERNK، والذي يعد الجناح الدعائي لـPKK، وجناح التحرير القومي لكردستان. وهناك هيئات مساعدة لـPKK هما:المركز الثقافي الكردستاني، ومكتب الهلال الاحمر الكردستاني، ونتيجة لذلك سمحت الحكومة اليونانية لـERNK في 28تموز 1993، اقامة مؤتمر صحفي له في COS وهي من احدى جزر الدوديكانيز القريبة باميال من الساحل التركي. ساعد الوضع الجغرافي لليونان، بان تكون بمثابة جسر لعبور مقاتلي PKK بين اوربا الغربية والشرق الاوسط. قامت اليونان بتدريب مقاتلي PKK وفي معسكرات كمراكز للاجئين لمدة شهرين الى ثلاثة اشهر، وعليه فان حكومة باندريو قامت باخلاء مكان لمقاتلي PKK في اليونان، ولا سيما في جنوب قبرص في آب 1994. فضلاً عن بناء معسكرات لـPKK في district Evia -Psahna في شمال اثينا، وبناء قاعدة له في قرية Lepenu شمال مدينة Agrinion. واكثر من هذا، تم السماح لـPKK في 5نيسان 1994 لفتح مكتب له في اثينا اطلق عليه ERNK في اثينا والبلقان وتم فتح مكتب اخر له وتحت اسم هيئة الاتحاد الكردستاني في Thessalonica في 14تشرين ثاني 1994. وقد قوم اوجلان الموقف اليوناني عن منظمته في مقابلة له مع الصحيفة اليونانية Eksusia في 23كانون اول 1998، قائلاً: "كان لليونان الدور الكبير لقراري بشأن ذهابي الى اوربا. دعني ان اوضح، انه من غير اصدقائي اليونانيين، كان من غير الممكن الذهاب الى اوربا. ان علاقة الصداقة مع اليونان شجعتني من اتخاذ قرار الذهاب الى اوربا، ان اليونان تعد

كمدخل الى اوربا(يقصد وصوله الى ايطاليا)، وفيما اذا نجحت للذهاب الى اوربا من خلال ذلك، من الممكن ان نجد امامنا الحل السياسي للمسألة، ويعد هذا النجاح السياسي لليونان". واشار اوجلان في مؤتمره الصحفي بان ثلاثة من اعضاء البرلمان اليوناني زاروه في روما كان من بينهم رئيس مجلس النوابSgouridis.. ساندت اليونان معنويات PKK من خلال سماحها بيع المجلات والتي طبقت في اليونان، فضلاً عن دعمها الاقتصادي لنا". وقد طالب المسؤولون اليونانيون، وغالبية الاحزاب السياسية، والصحف في اليونان خلال اعتقال اوجلان في روما في 12تشرين ثاني 1998 من السلطات الايطالية رفض المطالب التركية في تسليم اوجلان، ومنح اوجلان اللجوء السياسي عندها.

اكد المسؤولون اليونانيون في اكثر من مناسبة، على حق الاكراد في تركيا من انشاء دولة لهم، وقد ترجم هذه الحقيقة الناطق الرسمي باسم الحكومة اليونانية.Dimitris Reppas في 14 تشرين ثاني 1998 قائلاً:"تساند اليونان بصورة عامة حق الاكراد في تقرير مصيرهم". وعن اعتقال اوجلان في روما، اكد جورج بباندريو وكيل وزارة الخارجية اليونانية في روما في 17تشرين ثاني 1998، قائلاً:"ان الازمة حول اوجلان هي ليست مشكلة ايطاليا، ولكنها مشكلة اوربا". مطالباً الاتحاد الاوربي العمل من اجل الاتحاد والتعاون مع ايطاليا في هذا الموضوع". بينما عبر عن املهStelios Papathemelis عضو الباسوك ووزير النظام العام السابق"عدم استسلام ايطاليا للمطاليب غير المنطقية من اقطار معينة". اما وزير الدفاع اليونانيAkis TsohatzOpoulos عبر عن امله حصول اوجلان اللجوء السياسي من السلطات الايطالية والذي يدفع الطريق للحل السياسي للمسألة الكردية". اما السفير اليوناني في السعودية جورج نيكولاس فقد اكد في مقابلة له مع صحيفة Riyadh في 8كانون اول 1998:ان PKK منظمة سياسية ومنظمة عسكرية يحارب من اجل تحرير كردستان، وبما انه حركة تحررية، فان له مكتب سياسي في اليونان، ومن المعروف ان اليونان بلد يسود فيه الليبرالية". وقد ادلى محامياً اوجلان من اليونان taksis kon Trasinoulos، Adampouhos Yeorgios للصحيفة اليونانية Eleftherotipia في 3كانون الثاني 1999:"ان الدولة التركية من الممكن وصفها بالارهابية وليس اوجلان". وفي مقابلة صحفية لرئيس الوزراء Simitis مع جمعية الصحافة الاجنبية صرح قائلاً:" ان PKK منظمة تحارب من اجل حقوق الاقلية الكردية، وهي تستخدم وسائل متعددة للوصول الى النهاية". مؤكداً ان اليونان هي افضل مكان لمنح اوجلان اللجوء السياسي، ومن الممكن ان تحل ايطاليا محلها". راجع:

Greece and Pkk Terrosism, Mnistry of Foreigh Affairs Ankara, February 1999, pp 13-21.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان بنكالوس ذكر ان الاكراد اتبعوا طريق القوة بسبب عدم وجود وسيلة اخرى لقضيتهم. وعليه فانه لا يطالبهم بالتوقف، فضلاً عن عدم تحريم نشاطات PKK في اليونان. وفي الاونة الاخيرة ادلى فتحي ديمير العضو في PKK، وشمدين سكيك الرجل الثاني في التنظيم الذي قبض عليهما في شمال العراق باعترافات على استمرار اليونان في دعم هذا التنظيم. راجع:وزارة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص11. وفي هذا المجال، حذر اتامان اليونان قائلاً:"ان تشجيع ارهاب PKK من شأنه ان يؤدي الى اتخاذ موقف ضد تركيا الذي يعد بصورة فعلية موقفاً من الجارة اليونان ضد المصلحة الوطنية التركية، ومن جانبنا، نحذر اليونان التي تشجع منذ سنوات الارهاب. ان هذا يتناقض مع الاتفاقيات الدولية التي تؤكد الصراع ضد الارهاب، وفي هذا المجال، ان تركيا تأخذ بنظر الاعتبار سلوك الدول التي تعطي الدعم للمنظمة الارهابية التي تقف ضد وحدة الدولة، وتكون مصدراً لظاهرة عدم الاستقرار في الداخل. راجع: .T.D.N., Op.Cit.A2 واكثر من هذا، فقد ذكر الب ارسلان توركش زعيم العمل القومي السابق من ان عبد الله اوجلان هو ارمني، واسمه اكوب اوكبيان Agob AgOpian، ومن ناحية اخرى، فقد قدم والي محافظة ديار بكر وثيقة الى حكومة انقرة التي تقول ان بعض المسلمين الذين قتلوا في الجبال كانوا غير مختونين.راجع: ,.T.D.N .November 11, 1993 وفي هذا المجال، تم توجيه سؤال لعبد الله اوجلان الذي يتضمن:لماذا يسهم مقاتلو ASALA ومسيحيون في قتل مسلمين وهم في منظمتك؟ راجع: ,Ericyes University .Op.Cit., p.47 والحق، ان التنسيق بين PKK والارمن، يعود اساساً الى بداية الثمانينات من القرن العشرين، عندما عقد الارمن مؤتمرهم الصحفي في مدينة صيدا بلبنان في نيسان من عام 1980. راجع:مجلة الوطن العربي، العدد183، 15-21آب 1980. وتؤكد المصادر الرسمية التركية وجود PKK في ارمينيا واذربيجان المجاورة، وان الاخيرتين قد عرضتا المساعدة العسكرية لـPKK، وتورد هذه المصادر مثالاً يقول انه في عام 1992 عرض على اوجلان بنادق كلانشكوف بسعر 5دولارات للقطعة من ارمينيا، وقام اوجلان بيعها بسعر اعلى على حركات اقليمية اخرى، وعرض عليه ايضاً بنادق مشابهة من داخل جبهة الشعب الاذربيجاني. وتتحدث المصادر الرسمية التركية عن الارتباط بين الاكراد في تركيا والارمن، الى درجة ان قام اتحاد الكتاب الارمن في الاونة الاخيرة باعطاء اوجلان مكافئة لكتبه حول الحرب الشعبية والعصابات. ومن وجهة النظر التركية، انه من المعتقد وجود معسكر لـPKK في ارمينيا يستخدم لتدريبهم وتسريبهم فيما بعد داخل تركيا، فضلاً عن

شراءPKK اسلحة من دوائر معينة من ارمينيا. وتشير المعلومات المخابراتية الوحيدة التي وصلت الى الصحف التركية، بالارتباطات المباشرة والدعم من حكومةYerevan، الى ان مسؤولاً كبيراً من PKK قد زار في الاونة الاخيرة العاصمة الارمينية لاجراء محادثات على مستوى القمة، راجع:

T.D.N., November 11, 1993. وقد نفى بابازيان وزير خارجية ارمينيا وجود قواعد لحزب العمال الكردستاني في ارمينيا، ولكنه الى جانب ذلك وضح من وجود اشخاص من الحزب المذكور في ارمينيا، مؤكداً انهم ليسوا بمواطنين ارمن، وانما من الاكراد القاطنين في ارمينيا:راجع:-Hurriyet, 14-11-1993 وفي الحقيقة كشفت صحيفة ملليت التركية بتاريخ 1993/5/30 ان وثائق حصلت عليها الاستخبارات التركية ورئاسة دائرة الاستخبارات في الجيش اكدت لممارسة الارمن ضغوطاً على PKK لوقف الهدنة المعلنة منذ 20آذار 1993. وفي هذا المجال تم ابلاغ عبد الله اوجلان من قبل الهاشناق الارمن"ان كردستان هي كما للاكراد كذلك هي للارمن، واذا استمر وقف اطلاق النار فان تركيا ستدفع بوحداتها العسكرية الى حدود نخجوان ويعمل لغير صالح ارمينيا، لذا لابد من انهاء وقف النار". راجع:مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، شؤون تركية، مصدر سبق ذكره، ص82. ومن جانب اخر، اعلنت تركيا في 2أيلول 1994 انها بدأت عملية كبيرة لضرب مواقع PKK داخل اراضي اقليم كاراباخ بعد تسلل عناصر من الحزب اليه عبر اراضي الدول المجاورة، وذكرت صحيفة ملليت انه تم اعتقال ثلاثين عضوا من هذا الحزب خلال احدى العمليات التي تم الاتفاق عليها مع رئيس اذربيجان حيدر علييف، راجع:نور الدين، محمد(دكتور)،"المسألة الكردية"، مصدر سبق ذكره، ص62. فضلاً عن ذلك فقد فتحPKK مكاتب له في عدد من عواصم العالم مثل اليونان وقبرص والمانيا وسوريا ولبنان، راجع شحاتة، محمد مصطفى،"الحركة الكردية في العراق وتركيا"، مصدر سبق ذكره، ص232. وقد قوم سليمان ديمريل موقف الاقطار الاوربية من PKK في المؤتمر الصحفي الذي عقده في قصر جانكايا في 23كانون اول 1993 قائلاً:"بعد عام 1993عاماً جيداً بالنسبة لاوربا لفهم طبيعة ارهابPKK والمشكلة التي تواجه تركيا، ان PKK من خلال بعض نشاطاته في اوربا، اكد صحة المسائل التي كنا نحاول توضيحها لاوربا لسنين. اتمنى ان الاجراءات المتخذة ضد PKK في بعض الاقطار الاوربية ستستمر في العام الجديد، وان تصبح مثالاً لكل اوربا". راجع:

"President Suleyman Demirels Press Conference, Cankaga Palace, Ankara, 23December, 1993", OP. Cit., pp.99.

(123) TerGuman, Jan 1, 1990; Gunes, May 2 1990; soysal, lsmail, "Seventy Years of Turkish-Arab Relations (1920-1990), Op. Cit., p.72.

(124) معوض، جلال عبد الـلـه(دكتور)"تركيا والامن القومي العربي: السياسة المائية والاقليات" مصـدر سبق ذكره، ص99.

(125) المصدر نفسه، ص99.

(126) تمكن مراسل صحيفة حريت التركية الوصول الى حزب العمال الكردستاني في سهل البقاع، ناهيك ان الاتراك قاموا بتهديد الحزب عن طريق قصف مخيماتهم بوساطة طائراتهم المرابطـة في القطـاع الشمالي من جزيرة قبرص. راجع: سعد الـلـه صلاح، مصدر سبق ذكره، ص54.

(127) O2budak, M.slbel, "let Gap be Gap be a forerunner of projects to Bring peace and stability to the Mideast", D.N,. 30-111991.

(128) Sabab, 29-7-1992.

(129) Cumhurriyet, 29-7-1992.

(130) Hurriyet, 29-7-1992.

(131) معوض، جلال عبد الـلـه(دكتور)"تركيا والامن القومي العربي:السياسة المائية والاقليات"، مصـدر سبق ذكره، ص106. اتخذت الحكومة التركية قراراً بقطع مياه الفرات عن سـوريا والعـراق في المـدة الواقعة بين 13كانون الثاني الى 12شباط من عام 1991. وفي الحقيقة ان اتخاذ قرار كهذا لم تكن لـه علاقة بالاسباب الفنية الخاصة بملء خزان سد اتاتورك، بل كان بمثابة تهديد من قبـل تركيـا الى كـل من العراق وسوريا رداً على ما زعموه من تأييدهما لفصـائل حـزب العـمال الكردسـتاني. وقـد جـاء القرار التركي بعد تزايد نشاط هذا الحزب، ولا سـيما بعـد الغـارة التـي قـام بهـا الحـزب وكـان مـن نتائجها مقتل 24قروياً، وفرار متخذي القرار الى اراضي الدول المجاورة. راجـع: سـعد الـلــه، صـلاح، مصدر سبق ذكره، ص55-56. وتجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان العمليـات العسـكرية التـي قـام بهاPKK منذ تسع سنوات، أي ابتداء من عام 1984 ولحد عام 1993، ادت الى مقتل 7.000شـخص في تركيا، وان الفين من هؤلاء قتلوا في عام 1993. وفي حقيقة الامر، اعلنت جماعة كردية مسؤوليتها عن مقتل خمسة عشر من رجال الشرطة والموظفين الحكوميين في غرب تركيا في عام 1993، اطلقت على نفسها بـDevsol"الطريق الثوري". راجع:

Human Rights Watch World Report 1994, Op. Cit., p.243.

(132) T.D.N., November 5, 1993, p.2. اعلن PKK في 27آذار 1992من سهل البقاع بلبنان، بدء حرب شاملة على السلطات المركزية في تركيا. وفي هذا المجال، قال"كاني" مسؤول الحزب في لبنان:"ان جميع مؤسسات الدولة التركية عسكرية كانت او اقتصادية او ادارية، وفي كل مدن تركيا كافة ستكون من الان فصاعداً هدفاً مباشراً لعمليات"جيش التحرير الوطني الكردستاني"أي الجناح المسلح لـPKK، وستستمر هذه العمليات الى ان يرفع الحصار الذي يفرضه الجيش التركي على كردستان في جنوب شرقي الاناضول، وان العام 1992 سيكون سنة الدم للانتفاضة الكردية". راجع:صحيفة القادسية، مصدر سبق ذكره. وفي هذا المجال، اكد ديمرئل رئيس الوزراء وقتئذ في 28آذار 1992"ان لتركيا الحق في التدخل لقمع اية بؤرة تهددها، من غير ان يكون ذلك محدداً او برقعة جغرافية..". واضاف ديمرئل قائلاً:"انه يجب عدم استغلال صبر تركيا بشأن الدعم الذي تقدمه دمشق لـPKK. وانه لا يمكن التسامح بكون سوريا تسمح بتمركز PKK لديها وتنفي ان من يسمى برئيس الحزب عبد الله اوجلان مقيم في العاصمة السورية". راجع:- Milliyet 29-3-1992.

(133) Olson, Robert, "Turkey-Syria Relaions Since the Gulf war: Kurds and Water", Middle East Policy". Vol. V, NO.2, published by the Middle East Policy Council, May, 1997, p.173.

(134) I bid.,

(135) I bid.,

(136) I bid.,

(137) بعد ضم ولاية الاسكندرونة، (هاتاي) الى تركيا في عام 1939، حاولت الاخيرة زيادة العنصر التركي من اهل السنة. وعليه نرى ان نسبة سكان التركمان في هاتاي بلغت 200.000، اما فيما يخص الاكراد في هاتاي فانهم هاجروا المنطقة خلال العقد الماضي-العشر سنوات الاخيرة-لكن الاكراد قد يضمون من 15%-20% هم تقريباً نسبة العلويين الاكراد في هاتاي.راجع: I bid., p.174.

(138) I bid.,

(139) I bid.,

(140) I bid.,

(141) I bid.,p176.

(142) T.D.N., No. 7120, October 30, 1993, p.1. فيما يخص الاكراد في تركيا، تقول تشيللر"يجب ان نواصل احتضان الشعب الكردي في جنوب شرق الاناضول برحمة وشفقة، وبمفهوم يحتضن كل انسان ولد على هذه الارض الجميلة. من الضروري ان يستطيع كل واحد في تركيا ان يقوم بما يريد ويشارك في المؤسسات التي في طورها لتكون تامة الديمقراطية، ويعيش في المكان الذي يريد ومتى يريد ويطالب بما يريد. لذا من الضروري ان تحمل الديمقراطية الى كل زاوية، وعندها من الممكن التفكير ان قضية الارهاب ستكون في وضع مختلف". وتردف تشيللر قائلة"مسالتنا في تركيا لم تكن مسألة اقلية، لان جميع المواطنين هناك يملكون حقوق أي انسان في أي مكان في تركيا. أي يملكون حق دخول السياسة وحق ادارة البلد لا تمييز البتة ولا احد يسال من اين اتيت، ولكل فرد الحقوق نفسها التي لاي فرد اخر ولد على هذه الارض."وتؤيد تشيللر"امكانية استخدام الاكراد ثقافتهم الخاصة بهذه الصورة او تلك، لان ذلك يشكل ويغني ثقافة تركيا ويلون الديمقراطية، ولا ضرر في ذلك ابداً، بل من الاهمية اغناء الديمقراطية بتجسيد ثقافات المجموعات المختلفة ومنح امكانية تطور ذلك، ويجب عدم الخوف من ذلك". راجع:نور الدين، محمد(دكتور)،"تانسو تشيللر الزعامة المثلثة المعلقة". مصدر سبق ذكره، ص11. وتضيف تشيللر قائلة:"ان المبدأ هو ان اللغة التركية هي اللغة الرسمية في المؤسسات والمدارس والتلفزيون الرسمي، وفيما عدا ذلك، كل شيء ينبغي ان يكون حراً. لكن مسألة السماح بتعليم اللغة الكردية ونشرها يجب ان يناقش بحرية. وهذه المسألة ستظهر تدريجياً على جدول اعمالنا. واذا كانت ثمة حاجة الى تعديل القوانين والدستور، سننظر في الامر". راجع: نور الدين، محمد"المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات والاحتمالات" مصدر سبق ذكره، ص25.

(143) T.D.N., Op. Cit., p.1

(144) T.D.N, No, 7129, November 8, 1993, p.3; Newsport, No 93123, November 18, 1993, pp. 1-4.

(145) T.D.N., 7144, November 24, 1993 كانت هناك محاولات من قبل الجماعة الاسلامية في تركيا للتوسط بين السلطة المركزية في انقرة وقادة حزب العمال الكردستاني، ولعل من بينها محاولة Ismail Nacar الكاتب والناشر الاسلامي، وفي هذا المجال ادلى Nacar بمعلومات لصحيفة T.D.N. التركية في 5تشرين الثاني 1993، الذي اكد استعداده للقاء عبد الله اوجلان من اجل وضع حد لاراقة الدماء في جنوب شرقي

الاناضول، الا ان عراقيل وصعوبات حالت دون تحقيق هذه الزيارة، لان مثل هذه الجولة بحاجة الى سمة الدخول الى لبنان وسوريا، اذ ان Nacar كان لابد عليه ان يحصل على موافقة وزارة الخارجية التركية وبشكل خطي تسمح له التحرك في الدولتين السالفتي الذكر، وعليه نرى ان السفير اللبناني في انقرة صرح قائلاً ازاء هذه الحالة:".. لا ندعك تذهب الى لبنان، لان ذلك سيخلق مشاكل مع الحكومة في انقرة". راجع:.T.D.D.., No. 7126, November 5, 1993, p.A3 اما فيما يخص السفارة السورية في انقرة، فانها ايدت قرار السفارة اللبنانية في انقرة، مؤكدة ان هذه الزيارة تأتي في وقت ينوي فيه وفد تركي بزيارة انقرة، ومن شأنها خلق مشكلات بين الدولتين، مقترحة على Nacar ارجاء هذه الزيارة الى شهر اخر وذلك لخلق ظروف افضل لنجاح مثل هذه الزيارة. وفي الحقيقة، ان هذه الصعوبات امام Nacar كانت لها علاقة وثيقة بالفضيحة السياسية التي كان من الممكن كشفها في حالة تجوال Nacar في المنطقة عند اجتماعه مع اوجلان، لان دمشق تنكر بمنحه اللجوء السياسي في الاراضي السورية. راجع:.,I bid.

(146) كان هناك احتكاك مباشر بين الامن التركي، والامن السوري حول PKK وقد تم هذا الاحتكاك في دمشق في 20تشرين الثاني 1993بين محمد اكارAgar رئيس الامن التركي، وعدنان بيدر الحسن المدير العام للامن السوري، وقد بحث الجانبان جميع المسائل الامنية بين البلدين، واتفقا على جميع البنود التي يجب ان تطبق في هذا المجال، وتم في نهاية الامر ابرام اتفاقيات امنية بينهما. وفي هذا المجال اكد الحسن لوكالة انباء الاناضول قائلاً:"ان سوريا لا تحمي العنصر الذي يؤدي الى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في تركيا، وانها تعمل لعدم حدوث هذا في المستقبل"، راجع:.T.D.A., No:7141, November 21, 1993 ومن ناحية اخرى صرح سليمان ديمرئل قائلاً:وخلال احتكاكنا مع سوريا، انها اعطت التعاون الرائع ضد الارهاب. وهناك تقدم للتطبيقات السورية في هذا المجال، واعتقد ان التعاون التركي السوري في جميع المجالات سيعد نافعاً جداً في المنطقة"، راجع:.Turkisk Review Quarterly Digest, Op. Cit., p.99 وفي الحقيقة، ان هذا الاهتمام الكبير من لدن القادة الاتراك ضد نشاطات الـPKK، جاء بعد التصريحات التي اطلقها عبد الله اوجلان الذي اكد"ان منظمته سوف توسع جبهة القتال من المجال العسكري الى المجال الاقتصادي وهذا يتطلب القيام بحملة ضد السياحة التركية وصناعتها، وان PKK سوف ينطلق من ملاذ السياح خارج تركيا ولكن بصورة خاصة على ساحل بحر ايجة..ان عملنا هذا يعد مجرد تحذير للسياح، ان الشعب لا يقتل، ولكن

اذا قتل في المستقبل خمسون مواطناً فاني لا اعد مسؤولاً عنهم، ومن جانبنا نحذر السياح الاجانب من بقائهم بعيدين عن تركيا". وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان الحكومة التركية اكدت ان PKK قتلت 1600مواطن جلهم من المدنيين في اواسط تشرين الاول 1993.راجع:

The Middle East, Op.cit., p.11 يقول عوني افيول وزير التربية السابق،"ان هناك 678مدرسة مقفلة الان بسبب الارهاب، ومن بين عوامل الاقفال 44مدرسة مقفلة بسبب الاحتراق و6مدارس تتمركز فيها قوى الامن و48مدرسة بسبب عدم وجود مدرسين و340مدرسة بسبب نقص في الطلاب و40مدرسة لاسباب مختلفة، فيكون المجموع 678مدرسة".راجع:ميشال، نوفل واخرون"، مصدر سبق ذكره، ص.94

(1471 T.D.N., Op,cit.,p1.

(148) T.D.N., No. 7154, December.4, 1993, p.1

(149) I bid.,

(150) T.D.N., Op. Cit., p.AB. قام ديمرئل بزيارة الى طهران في اواخر تموز 1994، وكانت الغاية من هذه الزيارة التنسيق بين البلدين لمواجهة الارهاب، وتسليم ايران المقاتلين الاكراد الاتراك الذين يلجأون الى اراضيها الى انقرة.راجع:نور الدين، محمد،(دكتور)، "السياسة الخارجية التركية:مؤشرات على بداية تحول"، مصدر سبق ذكره، ص11 وتجدر الاشارة في هذا المجال،من ان ايران وتركيا قد وقعنا على اتفاق للتعاون الامني المكثف في مناطق الحدودين البلدين في 2001/5/11، ويشتمل الاتفاق الذي وقعه وزير الداخلية الايراني والتركي على تبادل المعلومات الامنية بشكل عاجل واتخاذ تدابير مشتركة للحد من نشاطات الجماعات الارهابية والتعاون من اجل الحد من نشاطات شبكات التهريب والتصدي للهجرة غير القانونية التي تمر عبر حدود البلدين، واكد الاتفاق على ضرورة تنشيط عمل اللجنة الامنية العليا المشتركة بين البلدين. وراجع، العرب العدد 6138،11-2001/5/12.

(151) T.D.N.,Op. Cit.,p.1صرح السيد رافع دحام سفير جمهورية العراق السابق في انقرة في تشرين الاول1993 لوكالة اناضول الجديدة من ان العراق لايساند حزب العمال الكردستاني، وليس من مصلحة العراق مساندة الارهاب، وان العراق لم يتعاون معه، وان قادة اكراد العراق يؤيدون ويساندون الارهاب، ونتيجة لذلك فان pkkاستعاد قوته بسبب من هذه المساندة، واكد السيد دحام استعداد العراق للتعاون مع تركيا في سبيل اشاعة السلم

والاستقرار في المنطقة، واشار الى ان المشكلات في المنطقة من الممكن ان تحل فقط من خلال التعاون بين الدولتين، راجع: T.D.N.,No:7127, November6, 1993. P.3.,T.D.N.,,No:7131, November,10,1993.

(152) سري الدين، عائدة العلي، مصدر سبق ذكره، 219.

(153) المصدر نفسه، ص220. ادرجت الخارجية الامريكية في تشرين اول 1997 تنظيم PKK ضمن اكبر ثلاثين منظمة ارهابية على مستوى العالم، كما ورد ذكره بهذه الصفة في تقارير"انماط الارهاب العالمي التي تصدرها الخارجية الامريكية. راجع: وزارة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص10.

(154) سري الدين، عايدة العلي، مصدر سبق ذكره، ص220.

(155) المصدر نفسه، ص223-224.

(156) المصدر نفسه224، قال المقاتلون الاكراد، ان حزب العمال الكردستاني تم تجنيدهم في سوريا وانهم تلقوا التدريب في معسكرات للحزب في لبنان وسوريا وشمالي العراق. وذكر احدهم انه تم تجنيده في الجامعة وقال انPKK ناشط بشكل كبير في الجامعات السورية لتجنيد الاكراد السوريين". راجع:سرى الدين، عائدة العلي، مصدر سبق ذكره، ص265.

(157) Dndul, Husnu, “State of Human Right in Turkey”, T.D.N., No.7154, December 4, 1993, p.B3.

(158) I bid.,

(159) خلال منتصف الستينات، ظهرت بعض المطبوعات باللغة الكردية(بالابجدية الرومانية) واتخذت خطوات اولية باتجاه ينظم العلوم الكردية/ والخبرة بشؤون الاكراد في المؤسسات الاكاديمية. راجع:بتي عدن، عدن(دكتورة)،"قوميات الحدود الايرانية" الاكراد والاثوريون والبلوش والتركمان"، مصدر سبق ذكره، 165.

(160) تم قتل ثمانمائة من رجال حزب العمال الكردستاني التركي في عام 1993من قبل القوات التركية، والف من رجال الامن المسلحين على ايدي الحزب المذكور. وفي المدة نفسها قتل الحزب مئتين من المدنيين، اما قوات الامن فانها قتلت خمسمئة وستة وتسعين من المدنيين. وفي السنوات الثلاث الاخيرة، نزح ثمانمئة وسبعة وخمسون من القرويين الى اماكن اخرى اكثر استقراراً.راجع:

Ondul, Husnu,”State of Human Right in Turkey”. Op.cit., p.B3; Minstry of Foreign Affairs, PKK Files How the pkk terror has destroyed its Civilian targts, Ankara, March, 1999, pp. 1-50.

(161) سعد الله، صلاح، مصدر سبق ذكره، ص64.

(162) Kunihotm, Bruce R., "Turkey and the West", Op. Cit., p.44.

(163) معوض، جلال عبد الله(دكتور)، "دور تركيا في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج:الجوانب السياسية والاقتصادية"، مصدر سبق ذكره، ص236.

(164) تنص المادة 141من قانون العقوبات التركي على ما يأتي:"يعاقب بالحبس الثقيل من 8سنوات الى 15سنة، كل من انشأ او نظم او ادار باي شكل وتحت اسم جمعية ترمي الى هيمنة طبقة اجتماعية او لتغيير أي اساس من النظم الاقتصادية او الاجتماعية في البلاد او يقدم التوجيهات بهذا الخصوص، واذا ادار عدة جمعيات من هذا القبيل تكون عقوبته الاعدام". راجع:

Erem, Faruk, Turk ceza Hakuku, cilt 11, Hasasi Hakumler, Ankara, 1962, s. 7, 57, 61, 84, 99, 516, 520; kendal, kurdistan in Turkey, Op. Cit., p.87.

(165) تشير المادة 142من قانون العقوبات التركي على ما يأتي:"يعاقب بالحبس من 5سنوات الى 10سنوات كل من قام بالدعاية الى هيمنة طبقة اجتماعية على طبقة اجتماعية اخرى او للقضاء على طبقة اجتماعية او لتغيير أي اساس من الانظمة الاقتصادية او الاجتماعية في البلاد او للقضاء على النظام السياسي او القانوني للدولة باي شكل من الاشكال.راجع: .,I bid قارن مع:شحاته، محمد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص232.

(166) تشير المادة 163من قانون العقوبات التركي الى الاتي:"هناك عقوبة للاشخاص الذين لهم اساءة للدين وشعورهم القومي او امور مقدسة.. ان الانتماءات السياسية على اسس دينية غير مسموح بها". راجع:

Lewis, B, The Emergence of Modern Turkey, U.S.A., 1968, p.412.

(167) معوض، جلال عبد الله(دكتور)، "تركيا والامن القومي العربي:السياسة المائية والاقليات"، مصدر سبق ذكره، ص125. قارن مع خليفة، محمد،"تركيا وازمة الخليج"، مصدر سبق ذكره، ص125.

(168) جلاب، فيليب، مصدر سبق ذكره، ص293.

(169) الكيلاني، هيثم، مصدر سبق ذكره، 64.

(170) T.D.N., No. 7135, November 15, 1993, p.2.

(171) فولر، جراهام، مصدر سبق ذكره، ص36.

(172) قانون رقم(4)، 107من قوانين البرلمان الاوربي، ستراسبورغ، 25حزيران 1992.

(173) نور الدين، محمد(دكتور)،"المسألة الكردية"، شؤون تركية، عدد13، بيروت، خريف1994، ص57-58.

(174) تأسست جمعية حقوق الانسان في تركيا"Insan Haklari Dernegi في 17تموز 1986 من قبل ثمانية وتسعين شخصاً، ضمت مجموعة من الاكاديميين وعلماء وخبراء ومهندسين وصحفيين. وكانت هناك محاولتان لايجاد مثل هذه الجمعية في المدة الواقعة بين 1946-1962. راجع: T.D.N., No:7154, Op. Cit., p.B3

(175) تأسست مؤسسة حقوق الانسان في تركياInsan Haklari Vakfi عام 1990، وهي مؤسسة غير حكومية ولها مراكز في انقرة واستانبول وازمير.راجع:.,I bid.

(176) T.D.N., No: 7150, November 30, 1993, p.A3.

(177) I bid.,

(178) اكد Helsinki Wach في آذار 1993 تقريراً عن اكراد تركيا، اشار فيه الى حالات القتل والاختفاء والتعذيب.راجع:

Human Rights Watch World Report 1994, Op.Cit., pp. 245-246.

(179) تحالف Isiklar رئيس حزب العمال الشعبي"HEP" ورئيس غرفة التجارة، خلال انتخابات تشرين الاول 1991 مع الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي"SHP"، ونتيجة لذلك فقد فاز في عضوية المجلس الوطني التركي الكبير. راجع:

T.D.N., No: 7126, November 5, 1993, p.As.

(180) تنص المادة 125من قانون العقوبات التركي على ما يأتي:"مراعاة المواطنين وحدة الشعب والدولة، وانزال عقوبة الموت في كل من تبنى الاعمال الانفصالية او دعا اليها". راجع: Erem, Faruke, A.G.E., s. 63. ولتأكيد هذه المادة، خاض حزب الطريق الصحيح عشية الانتخابات البلدية العامة التي جرت في آذار 1994 حملتها تحت شعار واحد:الحرب ضد الارهاب. وفي هذا المجال، كانت تشيللر تنادي وتقول:"يعد التصويت لحزب الطريق الصحيح تصويتاً ضد الارهاب، اعط صوتك له، توجه ضربة للارهاب". اما فيما يخص حزب الرفاه، فقد دعا الى حل سلمي للقضية الكردية، وفي هذا المجال ذكر نائب حزب الديمقراطية محمود قيليج في بداية نيسان 1994:"ان حزب الرفاه قدم وعوداً على طريق اظهار الاحترام للحقوق الثقافية والعرقية للاكراد". وكان من نتائج هذا الموقف من حزب الرفاه، ان اكتسح الاخير بلديات المناطق الكردية بكاملها. وقد اتخذ الموقف نفسه، الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي من خلال زعيمه مراد قره يالجن الذي قال في اجتماع مجلس الامن القومي التركي في 29حزيران1994:"ان الضغط العسكري لا

يمكن المضي فيه هكذا. يجب ان نجد علاجاً له. ومن دون ان نضيع الوقت يجب ان نطبق قرارات ترسيخ الديمقراطية. لقد تأخرنا كثيراً في ذلك. ان الدعاية المعادية لتركيا تعم الغرب". راجع: نور الدين، محمد، "المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات والاحتمالات"، مصدر سبق ذكره، ص35،47. اكد على المعنى نفسه، ممتاز سويسال وزير خارجية تركيا في مقابلة مع الصحيفة الاسبوعية الالمانية فوكوس قائلاً:"ان تركيا لا تنوي منح الحكم الذاتي الى الاكراد المقيمين في جنوب شرقي الاناضول.. ان انقرة لا تريد ان تمنح المناطق الكردية وضعاً خاصاً، وان الاستقلال المحلي والثقافي ليس حلاً ايضاً.. ان المناطق الكردية يجب ان تحظى باكبر قدر ممكن من الحرية الفردية والمشاركة في الحياة السياسية، ولكن من جانب اخر نرفض فكرة اقامة حكومات محلية". راجع:جريدة الجمهورية، العدد8851، 30تشرين الاول 1994. وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان سويسال قام بتسريع عملية الانفتاح على العراق والتضييق على اكراد شمال العراق من خلال فرض رقابة على الدخول الى شمال العراق عبر تركيا من خلال ضرورة الحصول على موافقة مسبقة للذاهبين الى هناك من الاجانب من قبل وزارة الخارجية التركية، وفي الوقت نفسه عارض سويسال بشدة اجتماعات زعماء اكراد العراق في باريس. ويعد سويسال من اشد المعارضين لبقاء قوة المطرقة المتأهبة في جنوب شرق الاناضول. راجع:نور الدين، محمد(دكتور)،"الاستقالة المزدوجة"، شؤون تركية، العدد الرابع عشر، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، شتاء 1995، ص5-6.

(181) T.D.N., No:7126, Op. Cit., A30

(182) I bid.,

(183) اتخذت المحكمة الدستورية في بداية شهر تشرين اول 1993قراراً حول حزب العمل الشعبي الكردي، الذي جاء فيه:"ان الادعاء بان الاكراد ليس لهم حق المطالبة بحقهم بالحياة والاتيان بمختلف المشاكل الاجتماعية لتركيا الى المسرح السياسي وتسميتها بالمشكلة الكردية والطلب من اجل حرية الارهاب تحت قناع حزب كردي قائم على مبدأ العرق هو ضد القانون والدستور". وقررت المحكمة الدستورية ايضاً ان تعريف الدولة كطاغوت من اجل استفزاز المواطنين من اصل كردي الذي من شأنه ان يؤدي الى خلق فوضى مصطنعة، وتكرار مدلولات غير واقعية مثل الاصهار والذوبان والاقصاء وخلق انطباع عدم المساواة بين الاكراد والاتراك تعد ايضاً مخالفات دستورية. وجاء في قرار

المحكمة الدستورية ايضاً:ان المطالبة بالتعليم والاذاعة باية لغة عدا اللغة التركية هي مخالفة ايضاً. ورفض القرار الادعاءات التي تقول من ان بعض الحقوق قد سلبت، لان تشجيع مثل هذه الافكار تعد جريمة بحد ذاتها. راجع:سفارة جمهورية العراق/انقرة، الرقم 242/4/5، 1993/10/8.

(184) I bid.,

(185) جريدة الجمهورية، العدد 8688، 12آذار 1994. وهؤلاء النواب الست هم:خطيب دجلة واورهان دوغان وسيري سكيك وليلى زانا، وينتمي هؤلاء الى حزب الديمقراطية، فضلاً عن احمد ترك والنائب المستقل محمد البناك. وقد قدم هؤلاء الى المحاكمة في 3آب 1994 واستؤنفت المحاكمة في 16آب 1994، ووجه الادعاء العام اتهاماً لهؤلاء حول ميولهم الانفصالية، وتهديد امن الدولة، وذكر هؤلاء في المحكمة:"ان لقضاياهم دوافع سياسية لفقت للتغطية على فشل الحكومة في حل المسألة الكردية. ربط الادعاء العام بين النواب الاكراد في المجلس الوطني التركي الكبير ومقاتلي PKK، أي محاولتهم تأليف الجناح السياسي لـPKK داخل البرلمان، وفي هذا المجال قالت ليلى زانا في المحكمة:"ان القضية ليست قانونية لكنها سياسية ستتحدد نتيجتها طبقاً لتطورات سياسية وليست قضائية، انها تصفية حسابات سياسية". وقد اعرب سيغيل انجيل مارتينيز رئيس الجمعية البرلمانية في المجلس الاوربي عن قلقه الشديد ازاء هذه المحاكمة واستؤنفت محاكمة هؤلاء ثانية في 8آب 1994، وخلالها طلب محاموا الدفاع ان تستمع المحكمة الى جلال الطالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني"لتحديد ماذا كان هؤلاء النواب ينتمون او لا ينتمون الى حزب العمال الكردستاني". راجع:نور الدين، محمد(دكتور)، "المسألة الكردية"، مصدر سبق ذكره، ص59-60. وقد اصدرت احدى المحاكم التركية في 9كانون الاول 1994 حكمها على خمسة نواب سابقين بالسجن خمسة عشر سنة لكل منهم، وهؤلاء هم:ليلى زانا وخطيب دجلة واحمد ترك واورهان دوغان وسليم صادق، وبالسجن سبع سنوات ونصف السنة على نائب اخر هو سادات يوركاش. راجع:جريدة القادسية، العدد:461، 1994/12/10 ونور الدين، محمد(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص66-67.

(186) الجمهورية، العدد8690، 14آذار 1994. جاء في قرار البرلمان الاوربي ما يأتي:"ان برلماننا اذ يدين موقف الحكومة التركية من النواب الذين يدافعون عن مصلحة الشعب الكردي والذين انتخبوا بصورة ديمقراطية، يدعو الحكومة التركية الى الاعتراف بالحقوق الخاصة بالشعب الكردي ووجوده في تركيا. واكثر من هذا، فقد هدد البرلمان الاوربي

بطرد تركيا من عضويته اذا لم تفرج عن النواب الاكراد المعتقلين وتعيد اليهم حصانتهم النيابية. راجع:نور الدين، محمد(دكتور)، "المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات والاحتمالات"، مصدر سبق ذكره، ص45-47.

(187) جريدة الجمهورية، مصدر سبق ذكره. يقول رولان دوما وزير خارجية فرنسا السابق:"ان تركيا تسعى منذ 1950 لتكون اوربية، لكنها تفعل ذلك بصورة شكلية. فهي لا تبذل جهداً لتعيش الديمقراطية. هي تظهر برنامجاً ديمقراطياً وتغير الدستور لكن ذلك يبقى شكلياً، انهم لا يأخذون بالديمقراطية الفعلية الى داخلهم، والذين يمارسون الديمقراطية يمكن وحدهم ان يكونوا اعضاء في نادي اوربا، والى حينه فلتخرج تركيا من بيننا". راجع:نور الدين، محمد(دكتور)،"تركيا واوربا وحقوق الانسان"، شؤون تركية، العدد13، بيروت، خريف،1994، ص18. اما فيما يخص موقف المانيا من التطورات السياسية في داخل تركيا، فقد قال المتحدث باسم الحكومة الالمانية ديتر فوغل في 27آذار 1992:"ان الحكومة التركية استخدمت اسلحة قدمتها اليها المانيا في العمليات التي شنتها على المتمردين الاكراد في جنوب شرقي الاناضول، ونتيجة لذلك فقد قررت المانيا وقفها للمساعدات العسكرية في حلف شمال الاطلسي". واضاف فوغل قائلاً:"اعترفت تركيا ان الجيش يدعم قوات الامن في المواجهات الدامية مع الاكراد، واعترفت ان الجيش يستخدم ناقلات الجند الستين التي قدمتها لهابون". من جهة اخرى قال المتحدث باسم الخارجية الالمانية هانس شوماخر ان المانيا اقترحت على المجموعة الاوربية القيام بمسعى مشترك. وفي الحقيقة تريد المانيا تذكير تركيا"ان عليها معالجة المشكلة الكردية بالوسائل الديمقراطية التي تتمتع بها دولة القانون وان عليها ان تحترم حقوق الاقليات التي نص عليها اتفاقية باريس لدول مؤتمر الامن والتعاون الاوربي". راجع:الدستور، العدد8838،28آذار 1992. وقد اتهم اوزال بون بانها"اتبعت سياسة شبيهة بسياسة المانيا في عهد هتلر تقوم على اساس القوة، وان المانيا اتخذت قرار وقف مساعداتها العسكرية لتركيا لاسباب تخص السياسة الداخلية، وانها ستخسر مصداقيتها.. ان المانيا فعلت الشيء نفسها في حقبة اخرى ولكن بطريقة اخرى. ان المانيا اليوم لا تفعل ذلك بالطريقة نفسها، وانما تستخدم قوتها الاقتصادية بطريقة سيئة، واذا ما استمرت ستدرك انها تسير في طريق خاطئ". واضاف اوزال قائلاً:"ان مجموعات ذات نفوذ في عدة مقاطعات..تساند المنظمة الارهابية ضد تركيا، بحجة حقوق الانسان". واعرب ديمرئل رئيس وزراء تركيا وقتئذ في مؤتمر صحفي عقده في انقرة في 29آذار 1992 عن اعتقاده ان رد فعل بون

يرجع الى سوء تفاهم، وان تركيا ستلتزم الهدوء ازاء انتقادات المانيا، ولكنها لن تقبل باية ملاحظة يمكن ان تعطي انطباعاً بمساندة الارهاب، وفي هذا المجال لابد من تذكير المانيا بتعهداتها في مجال مكافحة الارهاب، وان المانيا تناولت مشكلة الارهاب ضد عصابة بادر ماينهوف بطريقة تركيا". راجع:.Cumhurriyet, 29-3-1992 فضلاً عن ذلك، فقد تحدث ديمرئل رئيس الجمهورية عن مسألة حقوق الانسان والقضية الكردية في تركيا في 31كانون الاول 1994 وذلك بمناسبة نهاية العام واستقبال العام الجديد، وجاء في حديثه:"ان مسيرة التحولات الديمقراطية للبلاد يجب الاتخلط مع مسألة الارهاب، ان الدول الغربية لا تفهم معالجة تركيا لمشكلة مواطنيها الاكراد، فضلاً عن عموم مشكلة الارهاب في تركيا". راجع:وزارة الخارجية العراقية/ دائرة شؤون الدول المجاورة، العدد7/7/2/23،1995/1/74.

(188) جريدة الجمهورية، مصدر سبق ذكره. وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان الاتحاد الاوربي طالب من تركيا بوقف انتهاكات حقوق الانسان كشرط لدخولها الاتحاد في كانون الثاني 1996، ونتيجة لذلك حاولت تشيللر الغاء المادة 8من قانون مكافحة الارهاب، وقد كان هناك اعتراض على ذلك من لدن رئيس الاركان التركي، مؤكداً ان ليس من الضرورة بمكان تكبيل الجيش باسم الديمقراطية وحقوق الانسان، وجر البلد الى وضع تصبح فيه وحدته الوطنية مهددة، وحتى لو قبلت الحكومة مثل هذا الامر فان الشعب سيقوم بمحاربته"، ulu, Irek "Turkey After Ataturk" Foreign poliey، عدد صيف 1996، وللمزيد من التفاصيل:راجع:

Turk, Hikmet Sami, "Human Rights in Turkey" Perceptions, Vol. 111, No-4, December 1998-February 1999, pp.5-24. قامت مؤسسة"بيار-غالوب" Piar-Gallup باستطلاع حول المشكلة الكردية في تركيا، شمل الاستطلاع الف مواطن تركي و500مواطن من اصل كردي يعيشون في مناطق جنوب شرقي تركيا. وجاء في الاستطلاع ان 51.9% من الرأي العام"عينة الالف مواطن" و89.2% من المواطنين من اصل كردي يرون ان في تركيا"مسألة كردية". ويرى 86% من الرأي العام و93.7% من الاكراد ان المسألة تعني"كامل البلد". وفي الواقع اظهر الاستطلاع اختلاف الرأي العام عن المواطنين من اصل كردي في تعريف المسألة الكردية فـ48.8% من الرأي العام عرفها بالقول انها:"حركة لـPKK حركة ارهابية تحظى بدعم من دول اجنبية وتثير الفتن بهدف الانفصالية"، بينما عد 17.5% انها نتيجة التخلف الاقتصادي والاجتماعي لشرق الاناضول

وجنوبه الشرقي. ورأى 12.7% انها مسألة سلوك القوى الامنية ازاء شعب الاقليم، هذه القوى التي تطبق سياسة الدولة في المنطقة وعرفها 7.5% بانها عدم ضمان الدولة لامن الناس في الاقليم، في حين رأى 28.1% انها مسألة تخلف من النواحي الاقتصادية والاجتماعية لمناطق شرق تركيا وجنوبها الشرقي. وفيما يخص الاستفتاء من اصل كردي فان 24% منهم لهم الاعتقاد ان نشوء القضية يرجع الى عدم احترام حقوق الانسان في شرق وجنوب تركيا، و21.1% منهم يرون ان السبب يعود الى التخلف الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. علماً انه لم تكن هناك اشارة الى نسبة 55% المتبقية. وبموجب هذا الاستفتاء، يرى 32.3% من الاتراك"ان العداوة بين الاتراك والاكراد في تزايد، بينما يرى 31%" ان البحث عن طريق للعيش المشترك بين الشعبين بدأ يكتسب ثقلاً اكبر بكثير من أي وقت مضى". راجع:نور الدين، محمد(دكتور) (اعداد)، "استطلاع حول المشكلة الكردية"، شؤون تركية، العدد الرابع عشر، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت، شتاء، 1995، ص40-41.

(189) Human Rights Watch World Report 1994, Op. Cit., pp. 245-246.

(190) I bid.,

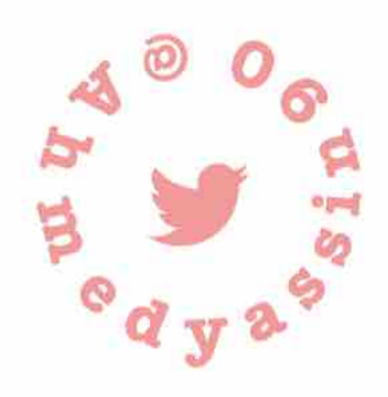
(191) I bid., p.245.

(192) I bid.,

اعربت الولايات المتحدة في 6كانون الاول 1994 عن قلقها على النواب الاكراد عشية صدور احكام عليهم. وفي هذا المجال قالت كريستن شيلي الناطقة باسم وزارة الخارجية الامريكية:"اعربنا مجدداً للحكومة التركية عن قلقنا العميق للمحاكمات وعواقبها على الديمقراطية وحرية التعبير في تركيا.. ان الحكومة الامريكية كانت تأمل في انتهاج اسلوب اهدا يؤدي الى ما تأمل ان يكون نظرة اخرى لهذه القضية". راجع:نور الدين، محمد(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص66. ومن جانب اخر هدد الكونجرس الامريكي تركيا بفرض المزيد من القيود على المساعدات الامريكية المقدمة لها، جاء ذلك بعد صدور قرار الحكم هذا، راجع:القادسية، مصدر سبق ذكره.

الفصل الخامس

الإستراتيجية التركية وأزمة الخليج العربي


@Ahmedyassin90

المبحث الاول

تركيا وقوة المطرقة المتأهبة

قدم جون ميجر رئيس وزراء بريطانيا السابق مقترحاً في مؤتمر القمة للقادة الأوربيين الذي عقد في لوكسمبرج في 8 نيسان 1991 على اثر انتهاء حرب الخليج ، الذي تضمن ايجاد ما يسمى بالملاذ الأمن " Safe haven " لاكراد العراق وتحت تبرير حمايتهم من الاضطهاد والذين غادروا اماكنهم الى تركيا وايران ووضعهم تحت اشراف الارادة القنصيلية للامم المتحدة وقد قبل هذا المقترح من قبل المؤتمر المذكور. ونتيجة لذلك ، طلبت الولايات المتحدة من العراق في 10 نيسان من العام نفسه وقف النشاط العسكري في شمال خط عرض 36 الذي يحتوي على جزء من الاقليم الكردي من الحدود التركية الى خط الجنوب من محافظة الموصل العراقية ، وفي الوقت نفسه حذرت الولايات المتحدة ، العراق ، من استخدام القوة ضد اللاجئين الاكراد .[1]

ونتيجة لهذه التطورات انسحبت القوات الامريكية نهائياً من جنوب العراق في 5 نيسان 1991 ، الا ان قوات التحالف بقيت في شمال العراق ، مؤكدة أهمية هذا البقاء ، وما اطلق عليه بحماية الاكراد في المنطقة الأمنة[2].وفصلت اراضي العراق بخط 36 فعلياً [3] وقررت هذه القوات البقاء في المنطقة المذكورة حتى بداية حزيران والانسحاب التام في 15 تموز من العام نفسه[4] .

وقد دخلت قوات التحالف العدوانية الى الاراضي في شمال العراق في 17 نيسان 1991 والتي تكونت من القوات الامريكية والبريطانية والفرنسية وبعض الاقطار الاروبية ، وتحت مظلة قوات ما تسمى بقوة المطرقة المتأهبة Provide Comfort[5] Operation مدعية بايجاد الملاذ الأمن لأكراد العراق الذين هاجروا

الى جبال قاحلة في جنوب تركيا نتيجة لظروف حرب الخليج ، وعليه فقد قامت هذه القوات بتزويد الاكراد في الجبال بالطعام والخيم والادوية والذين ارادوا العودة الى ديارهم اذ عاد هؤلاء شمال العراق وبواقع نصف مليون كردي[6].

وقد تكونت هذه القوة من القوات الامريكية والبريطانية والفرنسية والتي استقرت في جنوب شرقي الاناضول ، وبالتحديد في قاعدتي انجرليك وبرنجليك ، وابتداء من 18 تموز 1991 ضمت هذه القوة اربعة الى خمسة الاف تركي وبريطاني وفرنسي وايطالي وهولندي ، واصبح مقر القوة الارضية لها في سايلوبي **Silopi** " التابع لمحافظة شرناق " ، والقوة الجوية في انجرليك ، والسوقية في باتمان[7] .

وقد تكونت هذه القوة اساساً ، بعد ان استطاعت القوات المسلحة العراقية انهاء التمرد الكردي في شمال العراق في نيسان 1991 ، وفي ظل تشجيع الولايات المتحدة وبريطانيا من تهجير الاكراد من ديارهم ، اقترحت تركيا لقامة هذه المنطقة ، وتبنى المقترح كما رأينا جون ميجر ، لاعادة هؤلاء النازحين ممن لجاؤا الى ايران ، ونتيجة لذلك ، ايدت الولايات المتحدة هذه الخطة ، الامر الذي ادى الى موافقة الحكومة التركية على ذلك[8] .

اشترطت تركيا على الدول المشاركة في هذه القوة ، ان اية عملية عسكرية لهذه القوات عبر الحدود ، لزم خضوعها الى موافقة تركية ، وان تلك القوة لا تستطيع من استخدام الاراضي أو الاجواء أو المياه التركية في شن عمليات هجومية ضد العراق، الا في حالة حصولها على موافقة صريحة من الحكومة التركية[9] .

ابعد من ذلك ، في 17 و 18 آيار 1991 تم التوصل الى اتفاق حول استخدام وحدة حرس الأمم المتحدة لحد 500 شخص . ان عدد الحراس في هذه الوحدة سوف يبق تحت اعادة النظر ، حينما ترسل وحدات اخرى ، ولكنه سوف لا يتجاوز القوة الكلية 500 . ولأجل ضمان تعبئتهم فان تبريرات خاصة سوف تتم لتوريد

العدد المطلوب للعربات الملائمة . سوف تتم تدبيرات لضمان ان طائرات هليكوبتر محملة بعلامة الامم المتحدة سوف يسمح لها للهبوط في دهوك وزاخو والموصل ، وفي المناطق الاخرى لغرض حركة اشخاص الامم المتحدة . تدبيرات ضرورية سوف تتخذ ايضاً لتزويد الوحدة - مجموعة الحرس - بالوسائل المتطلبة للأتصال والدعم اللوجستي الضروري[10].

وقد علق الرئيس الامريكي السابق بوش على هذه الاجراءات قائلاً : " توافقاً مع قرار مجلس الأمن المرقم 688 والعمل عن كتب مع الامم المتحدة ومنظمات الاغاثة الدولية الاخرى وشركائنا الاوربيين ، فقد وجّهت جيش الولايات المتحدة للبدء حالاً بتأسيس بضعة تجمعات - مواقع تجمع - في شمال العراق والتي فيها سيتم توفير تجهيزات الأغاثة لهؤلاء اللاجئين بكميات كبيرة وتوزيعها بصورة منتظمة .. حماية مناسبة سوف تقدم لهذه المواقع من قبل قوات حرس امريكية وبريطانية وفرنسية . توافقاً مع قرار الامم المتحدة 688 ، تنوي ان تحول ادارة وحماية هذه المواقع في اقرب وقت ممكن الى الامم المتحدة "[11].

وقد ابلغت وزارة الخارجية التركية ، موافقة الحكومة التركية على تواجد هذه القوات في الاراضي التركية للدول الاعضاء المشتركة بهذه القوة ، وفي هذا الصدد اصدرت الخارجية التركية تصريحاً حول ذلك في 24 تموز ، تضمن النقاط الأتية :[12]

1. ان الغاية من وجود هذه القوات في الاراضي التركية هي عرقلة تكرار هجرة المواطنين الاكراد في شمال العراق ، وتامين رضوخ العراق لقرار مجلس الأمن.
2. ان تمركز القوات الدولية بجنوب شرق تركيا بشكل مواقت والذي يضم بصفوفة القوات الجوية والبرية ، وتساند هذه القوة البواخر المحملة للطائرات الحربية ، والمستمرة بفعالياتها بشرق البحر الابيض

المتوسط ، وان الحكومة التركية خلال هذه المدة منحت الموافقة على تمركز تلك القوات الدولية في انجرلك وبطمان ، ولفعاليات تقع خارج نطاق حلف شمال الاطلسي .

3. ستشترك وحدة او وحدات تركية ضمن قوة التحالف والتي سيتواجد بها عنصر قيادي تركي بحيث يكون متساوياً من حيث القيادة العسكرية لقوات التحالف والبنية التشكيلية ، وستكون الاستشارة متساوية تماماً مع العنصر القيادي التركي وفي جميع الموضوعات ، وان تكون له الصلاحية بمتابعة واستلام جميع المعلومات الواردة للقيادة العسكرية لقوة دول التحالف .

ان قوات المطرقة ستستمر بفعالياتها ، وعلى ضوء التعليمات ادناه :-

أ - لا يمكن استخدام اية قوة برية أو جوية ، وفي أي حال من الاحوال ضد المجال الجوي ووحدة أراضي الجمهورية العراقية ، الا بعد علم وموافقة القوات المسلحة التركية ، وان هذه الفعليات تشمل القوات الجوية الامريكية التي تترأس وتساند دول التحالف .

ب - ان تشكيل القوات وحجمها وتمركزها سيتم من خلال استشارة رئاسة الاركان العامة .

ج - ان حجم القوات وتمركزها وتحركاتها وتدريبها يكون متناسباً مع تعليمات وقوانين القوات المسلحة التركية ، وستحدد من قبل رئاسة الاركان العامة.

د - ان الاسلحة والمعدات العسكرية والناقلات والتجهيزات العسكرية الاخرى التي ستصل الى تركيا ، تكون بعد الموافقة الاولية للحكومة التركية لها .

هـ - بعد انتهاء فعاليات ومهمات هذه القوة ، يجب أن تترك الوحدات العسكرية الاجنبية وباسلحتها ومعداتها وتجهيزاتها العسكرية وناقلاتها الاراضي التركية تماماً.

و- ستبقى القوات الدولية على الاراضي التركية لمدة مؤقتة ، وان المدة المحددة لانهائها هي بتاريخ 30 ايلول 1991 كاجراء اولي .

تكونت قوة المطرقة المتأهبة ،وبناء على المعلومات الصادرة في تشرين الثاني 1992 من الآتي :-

أ. توزيع اعداد الجنود : 1416 جندي امريكي ، 183 جندي بريطاني ، 139 جندي فرنسي ، 74 جندي تركي .

ب. توزيعهم حسب الاماكن : 1 انجرليك : 1803 ، بيرنجليك 49 امريكياً ، 6 تركياً ، 2 بريطانياً ، وفرنسياً واحداً . زاخو 10 امريكيا ، 5 تركيا ، 2 بريطانيا ، فرنسياً واحداً .

ج. اعداد الطائرات الحربية والعمودية : الولايات المتحدة : 3 ناقلات دبابات من طراز 12-2 ، 212 ، 130 – Hc ، أواكس Kc-135 . 9 طائرات عمودية ، H-601 4 ، MH -53 ، 32 طائرة حربية : 10- A ، F-16 ، F111F ، F-111 بريطانيا : 8 طائرات حربية جاكور ، طائرتان نقل ، دبابات 72-10K ، فرنسا : 8 طائرات حربية F-ICR ، طائرة نقل دبابات Kc-135R ، تركيا : 4 طائرات حربية F-4 و F-16 .

وتجدر الاشارة في هذا المجال ، من أن باخرة الطائرات الحربية الامريكية " فورستال" المتواجدة بشرقي البحر الابيض المتوسط كانت تساند القوة الجوية لقوات المطرقة المتأهبة[13].

وقد منحت مجموعة من الوظائف لقوة المطرقة المتأهبة ، بالامكان ايجازها في الآتي [14]:

1- كشف فعاليات القوات المسلحة العراقية من المجال الجوي لخط عرض 36 من شمال العراق ، وتقديم جميع المعلومات يومياً الى مراكز التنسيق العسكري المتواجد في الزاخو وبرنجليك .

2- المواصلات ما بين ديار بكر وزاخو سيكون عن طريق الطائرة العمودية .

3- عن طريق مركز التنسيق العسكري المتواجد بزاخو ، من الممكن تثبيت النقاط الآتية :-

أ. مراقبة التطورات العسكرية الجارية بالمنطقة ونقلها وعلى شكل تقرير الى الجهات العسكرية العليا للاطلاع عليها .

ب. اجراء اتصالات مع المنظمات والمؤسسات الانسانية الغير حكومية لتقديم وتأمين المساعدات الانسانية لمواطني تلك المنطقة .

ان مركز التنسيق العسكري سيكون مسؤولاً عن حماية اللاجئين المتواجدين بالمنطقة وكذلك الحال لحماية العاملين بالمؤسسات والمنظمات الانسانية .

وتجدر الاشارة في هذا المجال ، ان قوات التحالف اوجدت خط 36 و32[15] في العراق بالاعتماد على قرار مجلس الامن 688 الصادر في عام 1991[16] ، على الرغم لم تكن هناك اشارة في هذا القرار ما يبرر الخطر الذي يتهدد السلم والامن الدوليين في المنطقة بوقف قمعه لسكانه المدنيين ، ويعرب عن الامل في السياق نفسه في اقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين ...[17]

وجاء في الفقرتين 3 و 7 منه " يصر مجلس الامن على ان يسمح العراق بوصول المنظمات الانسانية الدولية على الفور الى جميع من يحتاجون الى المساعدة في جميع انحاء العراق ، ويطالب العراق بان يتعاون مع الامين العام من اجل تحقيق هذه الغايات ".

وجاء في القرار : " ولا يزال مجلس الامن ينظر ببالغ القلق ازاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي تواصل حكومة العراق ارتكابها ضد سكانه ولا سيما في المنطقة الشمالية من العراق وفي المراكز الجنوبية للشيعة وفي الاهوار الجنوبية ... ويشعر اعضاء المجلس بالقلق بصفة خاصة ازاء ابقاء القيود التي فرضتها حكومة العراق على امدادات السلع الاساسية لاسيما الاغذية والوقود في المحافظات الشمالية الثلاثة وهي دهوك واربيل والسليمانية . فانه مادام قمع السكان مستمراً فان تهديد السلم والامن الدوليين في المنطقة سيظل قائما "[18].ويتضح من منطوق القرار[19] ، انه لم تكن هناك اية اشارة الى خط 36 و 32 المتعلقان بالشمال والجنوب في العراق ، وعليه نرى ان قوة التحالف ومن خلال القوة المسماة بالمطرقة المتاهية وعن طريق ما يسمى باسداء المعونات الانسانية في شمال وجنوب العراق تتدخل في الشؤون الداخلية العراقية ، في حين كان بالامكان تنفيذ هذا القرار بوساطة المنظمات

المتخصصة التابعة للامم المتحدة لواردات قوى التحالف التمسك بنص قرار 688 وليس من خلال ايجاد خطوط العرض الوهمية في العراق .

تطبيقاً لهذا القرار عين خافيير بيريز ديكويلار صدر الدين اغاخان مندوباً تنفيذيا للامين العام للامم المتحدة من اجل ما اطلق عليه بالبرنامج الانساني الخاص بالعراق والكويت والمناطق الحدودية بين العراق وايران والعراق وتركيا في المدة الواقعة بين 16-18 نيسان ، وكلف بتنسيق ذلك في الشرق الاوسط ، كما اوعز لممثله الشخصي في الشرق الاوسط اريل سوي ، التفاوض مع العراق لايصال هذه المساعدات وتوزيعها[20].

ونتيجة لذلك ، فقد حصل اريك سوي على موافقة العراق في 14 نيسان 1991 لانشاء " مراكز استقبال للأمم المتحدة " داخل شمال العراق ، تقدم للاجئين المساعدة الطبية والغذائية الضرورية من اجل عودتهم الى العراق ، وحسب المبعوث الشخصي للامين العام : " فان اقامة هذه المراكز تمكن من تجنب انشاء " منطقة أمنية " في شمالي العراق ، تستدعي اللجوء الى قوات الأمم المتحدة ، وهو ما لم يكن احد يرغب في الوصول اليه "[21].

ان الدول الغربية قد اعدت في الواقع مشروعاً لانشاء مناطق محمية عسكرياً للسماح للاكراد بالرجوع الى العراق ، ومساعدة السلطات التركية التي اخذت بطرد اللاجئين عسكرياً ، لانها لا ترغب بان يزيد عدد الاكراد على اراضيها ، وعلى الرغم من الاتفاق المعقود بين الامين العام ممثلاً باريك سوي والعراق ، فان الحكومة الامريكية ابلغت العراق في 16 نيسان بحظرها للطائرات العراقية التحليق فوق اراضي بلادها شمالي خط العرض 36 ، في اليوم التالي دخلت قوات من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا وايطاليا واسبانيا واستراليا الى شمالي العراق ،

واقامت فيها " مناطق أمنية للاكراد " ، اطلق على العملية اسم بروفايد كومفورت **Provide Comfort**[22].

عندما اضطر أريك سوي وصدر الدين اغاخان للتفاوض مجدداً حول اتفاق جديد تماماً ، فحصلا منذ اليوم التالي ، على مذكرة اتفاق بين الأمم المتحدة والعراق تسمح للمنظمات غير الحكومية ولموظفي الأمم المتحدة بلوغ المناطق الشمالية من العراق [23].

في 23 آيار 1991 ، عقد اتفاق اضافي يسمح بانتشار " القبعات الزرق " للأمم المتحدة في المناطق الكردية التي انسحبت منها القوات العراقية منذ 19 آيار ، وفي المناطق التي اخذت تنسحب منها تدريجياً قوات التحالف الغربي للتمركز في تركيا في قاعدة سيلوبي ، مستعدة للتدخل الى شمالي العراق ، وقد حل " القبعات الزرق " محل هذه القوات ، وكان هؤلاء وعددهم بضع مئات ، يملكون سلاحاً فردياً ، يقومون بمهمة المراقبة ، وبحماية العاملين في الحقل الانساني ، ومعدات الامم المتحدة على جميع الاراضي العراقية[24].

كشف الوزير البلجيكي للشؤون الخارجية مارك ايسكنز بان الاعضاء الدائميين لمجلس الأمن ليسوا متفقين جميعاً بعمل عسكري جديد ضد العراق لاجباره على تطبيق قرار 688، 1991 ، فالصين وربما الاتحاد السوفيتي ، قد يعارضان اعتماد قرار اضافي ضروري لخلق القاعدة القانونية التي لابد منها من اجل استخدام القوة ضد العراق . فنظراً لعدم وجود التوافق الضروري يتصور الوزير حلاً أخر : " عندها يبدو لنا من الأنسب اعطاء النص الموجود تفسيراً اوسع : انني افكر بالمقطع الخامس من القرار 688 الذي ينص على ان الأمين العام يستطيع استخدام كل الوسائل . ان الرئاسة البلجيكية لمجلس الأمن مستعدة لتغطية الأمين العام عندما يلجأ لاستخدام هذا الحق ، والى هذا الواجب في التدخل الانساني "[25].

الا انه في هذه الحالة ، لم يرد طلب من الامين العام لدول التحالف ، بل على العكس فقد اعلن خافيير بيريز ديكويلار فيما بعد بانه : " اذا كان موقف الحلفاء مفهوماً " من زاوية اخلاقية ، فان موقف تأييد مجلس الامن قد اتخذ منحى التأييد"[26].

عند قراءة هذه التصريحات ، يتضح بان القرار 688 لا يتضمن أي حق للدول بان تدخل الى الاراضي العراقية ، فهي لاتحوي الا على ادانة شكلية للعراق ، وعلى مهمات عديدة مثل التحقيقات والمساعدة الانسانية انيطت بالأمين العام ، ان الوزير يستند بالضبط الى التفويض المعطى للأمين العام في المقطع الخامس من القرار ، الذي جاء فيه : " يرجو ايضاً الأمين العام استخدام كل الوسائل التي تحت تصرفه ، ومن بينها وسائل المؤسسات المتخصصة الملائمة للأمم المتحدة ، من أجل ان يستجيب بسرعة للحاجات الاساسية للاجئين والسكان العراقيين "[27].

ان تفسير خافيير بيريز ديكويلار يدل بان هذا المقطع لايتعلق الا بالعمليات الانسانية بالمعنى المحدد ، التي يقوم بها ممثلو الامين العام والمؤسسات المتخصصة (الاونيسف ، المفوضية العليا للاجئين ، منظمة الفاو .." وهو لا يسمح باي وجود مسلح دون موافقة الحكومة العراقية ".[28]

هذا ما يشير ايضاً النقاش حول مذكرة الاتفاق ، كما يذكر اوسكار شاشنير : " كان من المنتظر ان تحل قوات الشرطة التابعة للامم المتحدة محل قوات التحالف ، فالموافقة العراقية لم تكن تتعلق الا بالعمليات الانسانية للامم المتحدة ، ولا تشمل القوات المسلحة للامم المتحدة ، فاستنتج الأمين العام من ذلك بانه شرعياً لا يستطيع ارسال قوة من الامم المتحدة ، الا اذا اجبر مجلس الامن العراق على قبولها ، أو أن يقبل العراق بها طوعاً ...[29]

مع ذلك ، فان مذكرة اتفاق 18 نيسان 1991 ، كانت توضح بان موظفي الامم المتحدة يستطيعون حمل اسلحة خفيفة ، على هذه الاسس انتشرت " القبعات الزرق " حاملة اسلحة فردية في اماكن ومراكز القوات المتحالفة في المناطق التي عاد اليها اللاجئون الاكراد ليقيموا فيها ، واذا كان يجري تنظيم المساعدة الانسانية لهم...[30]

والحكم نفسه ، ينطبق على المراقبة الجوية التي تنظمها الولايات المتحدة تحت خط عرض ، 3 فوق الاراضي العراقية ، ان القرار 688 الذي تبرر به الولايات عنده المراقبة لا يسمح بانتهاك المجال الجوي لدولة ذات سيادة ، كما لا يسمح اكثر باسقاط الطائرة العراقية الذ تم في كانون الثاني 1992 ، ان مثل هذه الاعمال لا تستند على أي اساس من القانون الدولي [31].

يتضح مما تقدم ، ان القرار رقم 688 لايكرس أي حق في التدخل لاي كان " "مجلس الامن مذكراً بنصوص المادة رقم (1) الفقرة 7 من ميثاق الامم المتحدة التي تعلن قاعدة عدم التدخل ، معيداً للتأكيد على الالتزام الذي اخذته الدول الاعضاء في احترام سيادة اراضي واستقلال العراق السياسي ، وكل الدول في المنطقة "[32].

" يلح كي يسمح العراق بوصول المنظمات الانسانية الدولية في الحال الى كل من يحتاج لعونها في جميع انحاء العراق ، وان يضع تحت تصرفها كل الوسائل اللازمة لعملهم "[33]. " يلقي نداء الى كل الدول الاعضاء ، والى كل المنظمات الانسانية لكي تشارك في جهود المساعدة الانسانية هذه"[34].

وهكذا نرى ان مجلس الأمن لا يقتضي حتى من العراق ان يقبل مساعدة انسانية خارجية ، اما الجملة الاخيرة من القرار ،وهي الوحيدة الموجهة للدول الاعضاء في الامم المتحدة فهي ابعد من ان تسمح لها باستخدام " كل الوسائل اللازمة " لضمان المساعدة الانسانية ، فالقرار اذن لايمكن ان يسمح للدول باللجوء الى القوة في هذه

الحالة المحددة ولا بشكل عام . بل على العكس يذكر القرار 688 بالقواعد التقليدية الخاصة بعدم التدخل وبسيادة الدولة "[35].

ان كيفية اتخاذ القرارات من قبل قوة المطرقة المتأهبة ، والخاصة بحدود استخدام القوة من حيث الزمان والمكان ، اصبحت مشتركة بين القادة الأمريكان والاتراك ، والتي تتحكمها المصالح التركية الامريكية المشتركة الشاملة [36].

والحق كانت هناك محاولات من قبل تركيا ولاكثر من مناسبة واحدة ، ان تتولى بقواتها الجوية والبرية اداء المهمة المحددة لعملية ما تسمى بتوفير الراحة ، دونما حاجة الى الاسراب الامريكية والبريطانية والفرنسية ، وان تتفقد الطائرات التركية بمفردها طلعات المراقبة والتحقق ، وحماية الاكراد العراقيين من أي هجوم محتمل ، غير أن الولايات المتحدة لاترى حتى الآن ، ما يستدعي انفراد تركيا بعملية المراقبة والتحقق والحماية[37].

انتقدت المعارضة التركية ، وغالبية الصحف التركية هذا الاجراء ، وعدته معارضا للدستور وتدخلاً في الشؤون الداخلية العراقية ، واصفة السياسة الخارجية التركية بانها اداة بيد الولايات المتحدة [38].

وفي هذا المجال ، انتقد اربكان انتقاداً شديداً السياسة الخارجية التي انتهجتها اوزال حول قوة المطرقة المتأهبة ، قائلاً : " لابد من معرفة الاسباب الحقيقية لجلب مثل هذه القوات الى المنطقة ، فاذا كانت هناك حاجة لحماية حدودنا ، فلماذا لا نقوم بذلك نحن ... ان القوات الاجنبية تقوم بعمليات التحريض بالمنطقة ، واصبحت عامل عدم استقرارها ، وان اوزال بالرغم من معرفته بهذا الوضع قام بجلب هذه القوات لانه لايزال تحت تأثير السياسة الغربية "[39].

تجدر الاشارة في هذا المجال ، الى ان بعض الاحزاب خارج المجلس الوطني التركي الكبير وقتئذ قد عارض قدوم القوات الاجنبية الى المنطقة ، وتقديم التسهيلات لها مثل حزب العمل القومي [40].

اما على المستوى الرسمي ، فقد تحدث ديمرئل ، عندما كان رئيساً للوزراء خلال زيارته لجنوب شرقي تركيا في بداية شهر كانون الاول **1991** قائلاً : " ان استمرار بقاء قوة المطرقة المتأهبة يخلق لنا المصاعب وان هذه القوة غير موجودة حالياً ، فقد بقي منها عدد من الطائرات في قاعدة انجرلك وبذلك تكون هذه المسألة قد حلت نفسها بنفسها ... "[41]. ولكن من ناحية اخرى نرى ان ديمرئل قد ناقض نفسه عندما تحدث عن الموضوع نفسه :" ... الا أنه يجب النظر الى هذه المسألة من ناحية اخرى فاساس المشكلة هو الضغوط التي تمارسها الحكومة العراقية على الاكراد والتركمان والعرب واجبارهم على الهجرة من جديد وهذا ما نخشى حدوثه.. [42]

وهذا يعني من وجهة نظر ديمرئل ان وجود هذه القوة ضروري في تركيا ، ولكنه نسى فقدان السلطة العراقية في شمال العراق وهو في صدد حديثه عن ما يسمى باضطهاد العراق للاكراد في حين يقول اجويد بخصوص هذا الموضوع : "قبل استقرار القوات الاجنبية (قوات المطرقة) في الاراضي التركية كانت المنطقة مستقرة تماماً ولكن بعد هذا الوجود بدأت الحوادث والمشاكل تزداد يوماً بعد اخر واحد اهداف هذا الوجود هو خلق البلبة في منطقة الشرق الاوسط واتباع سياسية فرق تسد ... ان وجود هذه القوات على الاراضي التركية في الوقت الحاضر لا يشكل خطراً على وحدة العراق واستقلاله فحسب بل يتعدى ذلك ليشكل خطراً على وحدة الاراضي التركية..."[43].

على الرغم من تأكيد الحكومة التركية على اهمية قوة المطرقة المتأهبة لحماية الاكراد في شمال العراق ، الا انها اصبحت فيما بعد مصدر قلق للاتراك ، ولاسيما اذا عرفنا انه في نهاية عام 1991 ، قامت طائرة نقل عسكرية امريكية برمي مساعدات لـ Pkk ، الا أن الولايات المتحدة وقوة المطرقة المتأهبة رفضتا الادعاءات التركية[44].

وقد اصبحت هذه المسألة واضحة في السلوك السياسي الداخلي التركي ، عندما قامت القوات الجوية التركية بقصف مراكز الـ Pkk في 9 كانون الثاني 1992 بجوار جبل جودي ، اذ تم قتل مائة كردي على الأقل في هذه المنطقة ، واثناء استمرار العمليات العسكرية ، وفي يوم 10 كانون الثاني من السنة نفسها ، قامت طائرة عمودية امريكية بالتحليق فوق مخفر دملجا الحدودية القريب من الحدود العراقية ، واجتازت الاخيرة ، وبدأت بالتحليق فوق " حزين جابق" ، واثر تعليمات القادة العسكريين تم متابعة طيرانها ، وعندها شاهد مسؤولو مخفر دملجا انخفاض الطائرة في منطقة " بيس يابلي سي " وقيامها برمي بعض المعدات ، بدلاً من نقلها الى الاكراد في شمال العراق[45]. وقد اتضح بان الحمولة كانت عبارة عن 27 كيساً تحوي مواد غذائية مختلفة ، ومعدات تتكون من العدس والطحين والشاي والملح والسكر واعداد كبيرة من الكبريت وملابس شتوية مختلفة ، اثر ذلك قامت رئاسة الاركان العامة التركية بفتح تحقيق حول هذا الحادث ، اذ تم تثبيت قيام اربع طائرات عمودية ايضاً ،في الوقت نفسه قامت طائرة بالطيران من قاعدة ديار بكر ، وان الطائرة التي القت المواد المذكورة كانت احدى هذه الطائرات ، اكد على هذه الحقيقة اجويد ، عندما صرح لصحيفة ملليت قائلاً : " ان معلومات غير مؤكدة وصلت اليه تفيد بان القوات الامريكية المتمركزة في منطقة الحدود الجنوبية ، قامت

قبل مدة بالقاء المساعدات لعناصر Pkk الموجودين في جبل جودي وجولة في منطقة الحدود التركية – العراقية ، مستخدمة في ذلك الطائرات العمودية [46].

قابلت السفارة الامريكية في انقرة حديث اجويد برد فعل شديد ، اذ قال ماردين وتين الناطق الرسمي باسم السفارة أنه لا صحة على الاطلاق لما ادعاه اجويد ، وان ما قاله يتنافى مع الحقيقة والواقع ، اذ لا توجد اية علاقة للولايات المتحدة بعناصر Pkk[47].

اما سليمان ديمرئل رئيس الوزراء وقتئذ فقد صرح قائلاً : " ان العملية حدثت سهواً وليست لها علاقة بتقديم مساعدات الى Pkk ، ولكن من ناحية أخرى اشار ديمرئل قائلاً : " سنسقط القبب gok Kubbey على رؤوس الامريكان "[48].

والحق ، أن العمليات الارهابية بدأت بنشاطاتها الفاعلة ومنذ عام 1992 ، لان Pkk بدأ بالتمركز بشمال العراق من خلال اعلان قوة المطرقة المتأهبة بتشكيل منطقة أمنية في شمال العراق [49].

ولوحظ بان العناصر الارهابية فتحت ما يقارب عشرون مخيماً بشمال العراق ، وتحت خط عرض 36 والتي تشرف عليها قوات المطرقة المتأهبة .

وفي هذا المعنى ، صرح كنعان ايفرن رئيس جمهورية تركيا السابق قائلاً : " من وجهة نظري انه ينبغي على قوات المطرقة ان ترحل عن المنطقة ، تدعي هذه القوات اليوم بانها تدافع عن الاكراد بشمال العراق ، وستدافع يوم غد عن اكراد جنوب تركيا ، اذ ان هؤلاء قد يطلبون حمايتهم من قبل تلك القوات ، وان هذا سيؤدي الى ظهور مشكلة دولية بالمنطقة ، وبناء على ذلك فانه من الخطأ الكبير استمرار تواجد تلك القوات بالمنطقة "[50].

والحق ، لم تكن هذه التصريحات هي الاولى من نوعها من لدن القادة الاتـراك ازاء رحيل قوة المطرقة المتأهبة ، فقد تـم صـدور تصريحات عديـدة حـول ذلـك ، لأجل تهدئة السياسة الداخليـة التركيـة والتـي رأت مـن هـذه القـوة ، بانهـا بمثابـة تهديـد للامـن القـومي الـتركي ، والخـروج عـن مسـار مـا يسـمى بقوميـة السياسـة الخارجية التركية ، بعدما اتضحت اهـداف وجـود هـذه القـوة في الاراضي التركيـة ، فضلاً عن ذلك بان رئيس الجمهورية في تركيا بموجب دستور عام 1982 ، صلاحياته الدستورية محدودة في هذا المجال ، لان عملية صنع القـرار في السياسـة الخارجيـة التركية تبقى في الاصل بيد مجلس الأمن القـومي الـتركي ، اذ يعـد الوحـدة القراريـة النهائية في تركيا ، من حيث سيطرة العسـكر عـلى تشـكيلته واطـاره الفكـري العـام حول الغرب والولايات المتحدة ، وليس من اليسير ان يتخذ هذا المجلس قرارات من شأنها ان تؤدي الى رحيل هذه القوات ، لطبيعة العلاقات بـين تركيـا وحلـف شـمال الاطلسي والتي تعود الى بداية الخمسينات من القرن العشرين ، ان تركيـا في الازمـة القبرصية الثانية -15 تمـوز 1974 - عنـدما احتلـت 38% مـن الجزيـرة القبرصـية - وقفت الولايات المتحدة موقفاً معارضاً لها ، وكان هذا سببا من فرض الاولى سياسـة حظر الاسلحة على الثانية في 1975 وعلى الرغم مـن قـرار تركيـا في اغـلاق القواعـد العسكرية الامريكية (سـت وعشرـون قاعـدة) ، الا أن القـوات الاجنبيـة بقيـت في الاراضي التركية في اغلاق القواعد العسكرية الامريكية (ست وعشرـون قاعـدة) ، الا أن القوات الاجنبية بقيت في الاراضي التركية وبموجـب اتفاقيـات عـام 1954و1969 ،والتي ابرمت بموجب المادة الثالثة من اتفاقية حلف شمال الاطلسي.

من جانب اخر ، استدعى الجنرال فكـرت كـويلي نائـب رئـيس الاركـان العامـة التركي في 16 كانون الثاني 1992 احد كبار الضباط الأمريكان ، واقترح عليه

تشكيل لجنة مشتركة لتقصي ومعرفة حقائق الحادث ، الا أن المسؤولين الامريكان لم يردوا على هذا المقترح[51] .

وفي ضوء التحقيقات التي تجريها رئاسة الاركان العامة ، ادعى القادة الامريكان بان الطائرة قد ضلت طريقها ، وقامت برمي حمولتها داخل الاراضي التركية بدلاً من شمال العراق بالخطأ ، ألا أن رئاسة الاركان التركية لم تقتنع بهذا التبرير ، اذ انه من الصعب لمثل هذه الطائرة والمزودة باحدث الاجهزة الوقوع في مثل هذا الخطأ حتى لو كانت هذه الاجهزة عاطلة عن العمل تماماً ، فان بمقدور الطيار تثبيت المكان والاتجاه الذي يريده ، فضلاً عن ذلك فان تركيا ضبطت مع عناصر الـ Pkk مجموعة من الاسلحة التي هي في معظمها من صنع امريكي ، اذ تم ابلاغ الجهات الامريكية المسؤولة بارقام وتسلسل هذه الاسلحة .

من المعروف بان ضابطاً من الجيش التركي يقوم بمرافقة كل طائرة عمودية محملة بالمواد تقلع من اية قاعدة ، الا ان الطائرة التي قامت برمي هذه المواد لم يكن فيها ضابط تركي كالمعتاد مما يدعو الى الشك ايضاً [52] .

وقد كشفت ايلينور تشينيك رئيس تحرير T.D.N التركية ان بعض الصقور في القيادة العسكرية التركية يؤكدون عن تدريب ضباط من قوة المطرقة لعناصر Pkk في شمال العراق ، وان ذلك يثير قلقاً جديا داخل القوات المسلحة التركية التي تجد لابقاء هذه المعلومات خارج التداول ، ويشير محمد اكيجي سكرتير حزب التغيير BBP الى ان نزوح عدة الاف من اكراد تركيا الى شمال العراق هرباً من الهجمات التركية في اوائل ايار 1994 كان مدبراً ، وان قوة المطرقة نقلت بعض هؤلاء على متن طائراتها[53] .

أثار هذا الحادث ردود فعل قوية بين شرائح الرأي العام التركي والاحزاب السياسية ، الى درجة ، طالبت بخروج القوات الاجنبية من الاراضي التركية ، فقد

قال النائب البرلماني باقي توغ عن حزب الطريق الصحيح ورئيس لجنة الدفاع القومي في المجلس الوطني التركي الكبير " بأن لا يمكن ان يكون حادث القاء الطائرة السمتية لحمولتها من المواد الغذائية بالقرب من مراكز الـ PKK قد حصل عن طريق الخطأ ، ونحن لا نصدق ذلك ... كيف للتكنولوجيا الامريكية الحديثة أن تكشف عن قصر الرئيس صدام حسين في الوقت نفسه الذي لا يمكننا تمييز منطقة الحدود بين تركيا والعراق ، وأرى من الضرورة مغادرة القوات الاجنبية الاراضي التركية وخلال اربع وعشرين ساعة "[54].

اما النائب البرلماني عن الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي اولوج كوركان فقد اكد ان حادث الطائرة السمتية الامريكية لايمكن ان يكون عن طريق الخطأ ،وعليه فأنه طالب الحكومة ان تنظر في موضوع حادث الطائرة وحسمه بشكل سريع ، وطالب ايضاً بامهال القوات الاجنبية مدة 2-3 اسابيع لمغادرة الاراضي التركية[55].

ووصف العضو البرلماني عن حزب الرفاه وانموزهان اصيل تورك عملية تقديم المساعدات لعناصر الـ PKK بانها مخيفة جداً ، وطالب الحكومة باعادة النظر في قرارها بتجديد مدة بقاء القوات الاجنبية في تركيا واحالة هذا الموضوع الى مجلس النواب [56].

وقال زعيم حزب العمل القومي السابق ارسلان توركش من الضروري مغادرة القوات الاجنبية للاراضي التركية فوراً ، وانه اذا كانت هناك ضرورة ملحة لوجود هذه القوات فلماذا لا تتمركز في شمال العراق في الموصل وزاخو [57]. اما النائب البرلماني من الحزب اليساري الديمقراطي حسام الدين اوزكان فقد وصف حادث الطائرة الأمريكية بانه خطير ، وان قرار الحكومة التركية بتحديد مدة بقاء القوات الاجنبية في تركيا لمدة ستة أشهر أخرى هو قرار خاطئ [58].

وفي الواقع ، صرح عبد اللـه اوجلان في عام 1993 قائلاً : ((من ان للحزب علاقات حتى مع الولايات المتحدة ، ومن الغباوة سياسياً ، أن تترك الولايات المتحدة .. نحن في وضع مهم جدا لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط .. نحن نقود الشعب الكردي ، أن علاقة الولايات المتحدة ببارزاني وطالباني هي علاقة تأسست مع قسم محدود وضيق)) . وفي هذا المجال اكد اوجلان انه ارسل شخصا يمثله الى واشنطن اذ التقى اعضاء من مجلسي النواب والشيوخ .

وأكثر من هذا فقد حذر اوجلان من ان : ((التحرك ضمن قوالب سياسية جامدة سيقضي الى نتائج خطيرة جداً .. يجب على رفاقنا أن يظهروا تقرباً بعيداً من القوالب الجامدة ،وبعيداً عن التقرب الاعمى ، أي لا يأخذوا موقفا مضاداً ضد أي نوع من العلاقات))[59].

وفي هذا المجال ، علق هنري ج ، باركي الاستاذ في معهد الشرق الاوسط على الحركة الكردية في تركيا قائلاً : ((أن دولة لا تستطيع حل مشكلاتها العرقية ليست بالحليف الذي يمكنه ضمان الاستقرار وحماية عناصر التوازن .. ان النزاع العرقي في تركيا هو بمثابة دعوة للانعزال عن المجتمع الدولي وعدم احتضانها لحل سياسي للمسألة الكردية يحد بصورة خطيرة من حرية حركتها ، بل يهدد علاقاتها بالغرب . وهي بالتالي لايمكن ان تكون المصدر الاستراتيجي للولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي في الشرق الاوسط)).

اما فيما يخص فراهام فولو الخبير في مؤسسة راند الامريكية للدراسات يقترح قيام فيدرالية او حكم ذاتي يعترف بالاستقلال الثقافي للاكراد.

وهناك اعتقاد في تركيا من ان لـ PKK ممثلية في واشنطن يتولاها قاني غولام ، الذي اجتمع مع مسؤولين في وزارة الخارجية في نيسان 1994 وقد احتجت تركيا على مشاركة غولام في الاجتماع ، الا ان الخارجية الامريكية ردت قائلة ان غولام ليس تابعاً لـ PKK وانه شارك في الاجتماع بصفة مترجم .

اما فيما يخص الموقف البريطاني من الحركة الكردية في تركيا ، فان المسؤولين في بريطانيا قد كرروا الدعوة الى اقامة حكم ذاتي للاكراد في تركيا ، وفي هذا المجال دعا بعض الاعضاء في مجلس اللوردات في 29 تشرين الثاني 1993 الضغط على تركيا لتأسيس دولة كردية مستقلة ، ووصف أحدهم PKK بانه يعمل لتحرير اكراد تركيا من التذويب السياسي الذي تقوم به انقرة)) ، في حين عبرت ليندا تشوكر وزير المساعدات الخارجية البرطانية في 27 نيسان 1994 عن قلقها الكبير من المعاملة التي يلقاها الاكراد في جنوب شرقي تركيا[60] .

وقد تم نقاش تمديد مدة بقاء قوة المطرقة المتأهبة في المجلس الوطني التركي الكبير[61] إذ صوت كل من حزبي الطريق الصحيح والشعبي الديمقراطي الاجتماعي، حزبي الائتلاف الحاكم الى جانب القرار ،وهو ما يتناقض ومواقفهما السابقة من هذه المسألة عندما كانا في المعارضة ، اما حزب الوطن الام فقد صوت ضد القرار باغلبية ساحقة باعتباره في جانب المعارضة في هذه المرحلة على الرغم من تناقض موقفه هذا من المسألة عندما كان في السلطة[62] .

وكانت مواقف احزاب الرفاه واليسار الديمقراطي مع ما سبق واعلنه قادة تلك الاحزاب قبل اجراء عملية التصويت وهو الرفض القاطع للقرار .

وعند مناقشة الموضوع في المجلس الوطني التركي الكبير ، تحدث اربكان قائلاً أن بقاء هذه القوات الاجنبية في القواعد الامريكية في جنوب شرق الاناضول يعد خرقاً لاستقلال ووحدة الاراضي التركية لاسيما وان هذه القوات تهدف الى بقاء ارمينيا الكبرى داخل الاراضي التركية وحماية المصالح الصهيونية ضد العرب والمسلمين في المنطقة ... ان هذه القوات لم تأت الى تركيا لحماية ومساعدة الاكراد في شمال العراق كما تدعي بل جاءت من اجل دعم الانفصاليين والارهابيين في تركيا وشمال العراق .. بهذا تكون الحكومة التركية وضعت البلاد تحت الاحتلال ، اذ ان امريكا ترفض الانسحاب من تركيا حتى لو طلبت منها الاخيرة ذلك ..." [63] .

وقد انتقد اربكان ديمرئل وقال : " أنه في حالة تأسيس اسرائيل اخرى في المنطقة بسبب قوات المطرقة المتأهبة ، فان من التزامات حزبه ان يرسل ديمرئل للمحكمة العليا[64] .

واوضح اربكان ، ان تلك القوات كان لها دور مهم من اجل ايصال اسلحة مختلفة الى ارمينيا ، مقترحاً على تشكيل قوة اسلامية مشتركة[65] ، اما اجويد فقد قال امام المجلس الوطني التركي الكبير : " ان قرار تمديد بقاء هذه القوات الاجنبية جنوب الاناضول يعد اخلالاً باسس الدستور التركي الخاصة باستقلال البلاد ووحدتها ".

كتب اجويد مقالة في صحيفة ملليت حول قوة المطرقة المتأهبة ،جاء فيها " ... ان العناصر الارهابية الانفصالية تقوم بتصعيد عملياتها الارهابية وتوسيع نطاقها بفضل القوة والدعم الذي تحصل عليه من القوات المتعددة الجنسيات والاوضاع في شمال العراق ، وان مسؤولينا يرفضون تصديق هذا الواقع وبشكل مقصود ، ان الذين يديرون تركيا يتبعون سياسة ليس لها مثيل في تاريخ تركيا من الغفلة والسرحان ، يريدون اشراك البرلمان من جديد بهذه اللعبة ، ويعملون على طلب تمديد مدة القوات المتعددة الجنسيات لمدة ستة اشهر اخرى ... على الرغم من مخاطر وجود هذه القوات على اراضينا ، يقول ديمرئل "ماذا نفعل لو لم نمدد مدة هذه القوات ، سنصبح خارج المجتمع الدولي وفي ذلك الحين يسميرونا ... علماً بان هؤلاء الذين نقول عنهم اصدقاؤنا وحلفاؤنا يريدون (ان يسمرونا بشاكوس قوة المطرقة) ... أن وجود هذه القوات على الاراضي التركية سيؤدي الى قيام دولة مصطنعة في شمال العراق تكون تابعة لامريكا والغرب ،ولهذا فان العراق سيتم تقسيمه ... وان الفراغ الامني في شمال العراق سيتيح لعناصر وفق التحرك والحصول على الاسلحة الثقيلة من المخازن ... "[66].

وقد عارض النواب المقربون من دنيز بايكال اقوى المعارضين لاينونو على زعامة الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي بقاء قوة المطرقة المتأهبة ، وتمديد حالة

الطوارئ في جنوب تركيا ، مؤكدين ان منظمة PKK هي التـي تسـتفيد بشـكل رئيس من ممارسة حالة الطوارئ ، وأن المطرقة المتأهبة لا تتماشى وحقوق السيادة التركية ، فيما اكد اينونو على اهمية تمديد كلا الممارستين ، وحق النـواب للتصـويت الى جانب الحكومة [67].

اما ديمرئل فقد قال : " ان طائرات الحلفاء التي تحمي الاكراد العـراقيين يجـب ان يسـمح لهـا بالبقـاء في تركيـا طالمـا اسـتمرت بغـداد تشـكل تهديـداً لأقليتهـا الكردية"[68].

انسحب تسعون عضواً من مجموع اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير والبالغ عدده 450 عضواً في اثناء التصويت ، وامتناع عضو واحد بورقة بيضـاء ، فضـلاً عـن ان عدد المعارضين للتمديد بلغ 142 عضواً ، مما جعل المجموع الاجمالي للمعارضين والممتنعين يصل الى 224 عضواً مقابل 226 عضـواً صـوتوا لصـالح القـرار أي بفـارق صوتين فقط في المحصلة النهائية لمجموع الأصوات [69].

علق ديمرئل رئيس الوزراء على قرار المجلس الوطني الـتركي الكبـير قـائلاً : " أن الأجراء ضروري لاستمرار عملية المراقبة التـي تقـوم بهـا قـوات التحـالف في شـمال العراق ، وانه يتعين بقاؤها طالما ان هناك خطراً " عدواناً " ضـد الاكـراد ، وامكانيـة قيام مجزرة في شمال العراق ، وهجرة ملايين ، فان الردع الذي توفره القـوة لايمكـن التخلي عنه "[70].

والجدير بالذكر ، ان الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية قد مارست ضـغوطاً شديدة على تركيا لتجديد مدة قوة المطرقة المتأهبة ، خلال الزيارات التـي قـام بهـا أو زال رئيس الجمهورية السابق، وسليمان ديمرئل رئيس الوزراء خـلال زيـارتهما الى واشنطن ، أو خلال الزيارات التي قـام بهـا عـدد مـن المسـؤولين الغـربيين الى تركيـا خلال الاشهر القليلة الماضية ومن بينهم الرئيس الفرنسي- متـيران ووزيـر الخارجيـة البريطانية " دوغلاس هيرد" فضـلاً عـن المسـاعدات التـي قـدمت الى تركيـا في اطـار القروض الثنائية أو في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتمويل بعض مشاريع

الري والطاقة ، وذلك كثمن مقابل موافقة تركيا على تمديد بقاء القوات المذكورة[71].

تمت مناقشة قوة المطرقة المتأهبة ، بعد انقضاء ستة اشهر وذلك في 2 شباط 1993 [72]. وفي هذا المجال ، اكد المعارضة التركية في المجلس الوطني التركي الكبير ان الحكومة التركية انتهكت الدستور عندما فتحت قاعدة انحرلك الجوية في شرق تركيا بدون تفويض برلماني ،وجعلت من تركيا طرفاً في هجمات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق "[73].

واتهم شوكت قازان نائب رئيس حزب الرفاه تركيا بانها كانت خادمة لامريكا " بسماحها للطائرة الامريكية بضرب الشعب العراقي وبغداد من قاعدتها في انجرلك ... وان القصف الاخير لبغداد في 17 كانون الثاني 1993 كان يستهدف اجتماع 450 اكاديمياً مسلماً من ستين بلداً في فندق الرشيد "[74].

وقد اثار اتهام قازان لتركيا الى رد فعل شديد ليس فقط من الحزبين المؤتلفين الحاكمين ، بل من نواب حزب الوطن الام الذين وقعوا على طلب التصويت بالثقة[75]. وفي هذا المجال قال تونج بيلغيت من حزب الطريق الصحيح انه " اذا اتهمت تركيا بانها خادمة الامريكان فان احدا ما ربما يتهم بانه خادم لصدام وخادم للمال "، مشيراً الى علاقات حزب الرفاه الطيبة مع بغداد [76].

اضطر قازان الى تصحيح كلماته بقوله ، انه كان يعني الحكومة ،الا ان رد الفعل لم يتوقف ، وقال رئيس الوزراء سليمان ديمرئل أن على شوكت قازان أن يخجل من مقعده الذي هو بفضل تركيا الحاضرة ، وأنه لم تكن هناك حكومة تركية لا في الماضي ولا في الحاضر خادمة لامريكا ... وفي هذا المجال لابد من التأكيد على عدم مشاركة أي طائرة من قاعدة انجرلك في قصف بغداد "[77]. وقال ديمرئل [78]. انه بين منتصف كانون الاول ومنتصف كانون الثاني اقفل الرادار العراقي المضاد للطائرة أو اضاء على طائرات قوة (توفير الراحة – المطرقة ، 21 مرة وتم الرد عليها 11 مرة فقط ، وقال ديمرئل : " أن السلوك العراقي كان يعمل على انهاء القدرة الرادعة

لقوة التحالف ، وأن الحكومة التركية لم تنتهك الدستور بتطبيقها الصلاحية من قبل البرلمان ... ان فتح النار على اولئك الذين كانوا يعدون لفتح النار عليك هو دفاع عن النفس ،وهذا منصوص عليه في الترخيص البرلماني الممنوح لتمديد مدة بقاء القوة ، ولايحتاج الى موافقة اضافية من البرلمان أو الحكومة ، لقد طلبنا منهم عدم تجاوز حدود الدفاع عن النفس ، وقد انجزت الطائرات واجباتها "[79].

ومن جانب أخر ، اشار ديمرئل في كلمته امام المجلس الوطني التركي الكبير بان الحكومة الائتلافية من حزبي الطريق الصحيح والشعبي الديمقراطي الاجتماعي لم تكن هي الداعية للقوة الدولية ، بل حكومة حزب الوطن الأم هي التي فعلت ذلك لتجنب هجرة كردية أخرى الى البلاد بسبب هجمات الجيش العراقي ... أن قرار حكومة حزب الوطن الأم كان صحيحاً ، وان الظروف التي أدت الى اتخاذ القرار لازالت قائمة ، ولا زال العراق يشكل تهديداً للاكراد والتركمان والعرب في شمال العراق الذين هم اشقاء الشعب التركي "[80]. واضاف ديمرئل قائلاً : " أن وحدة وحرمة اراضي العراق مهمة وان أي تقسيم للعراق سيسبب مشاكل كبرى في المنطقة ... ان حلاً مطلقاً للمشكلة يمكن ايجاده اذا واصل العراق السلام مع المجموعة الدولية ومع شعبه ... لا تركيا ولا أي بلاد أخرى تريد رؤية خليجة ثانية"[81].

ان حديث ديمرئل في المجلس الوطني التركي الكبير يتناقض عندما كان في المعارضة ، وكما اوضحنا في هذا الكتاب ، بأن ديمرئل صرح في مناسبة اخرى قائلاً:" فالولايات المتحدة تريد معاقبة العراق لانه اصبح يشكل خطراً على مصالحنا فلماذا نضع انفسنا في النفق الخانق الضيق ، وننسى ان مصلحتنا الحقيقية أنما تكمن في علاقات حسن الجوار مع العراق "[82]. ويبدو أن خطاب المعارضة التركية يتباين عن خطابه وهو في الحكم .

وكانت النتيجة النهائية في النقاش ان صوت 214 عضواً في المجلس الوطني التركي الكبير لصالح مشروع الحكومة الذي يقضي تمديد هذه القوة لمدة ستة اشهر اضافية مقابل 98 لصالح المعارضة [83].

فضلاً عن ذلك ، فقد وافق المجلس الوطني التركي الكبير في جلسته التي عقدها في 24 حزيران 1993 على قرار تجديد مدة بقاء قوة المطرقة المتأهبة في تركيا لمرحلة جديدة رابعة تستغرق ستة اشهر أخرى تنتهي في اواخر شهر كانون الاول 1993 ، اذ صوت لصالح القرار حزبا الائتلاف الحاكم : حزب الطريق الصحيح والحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي ، ناهيك عن حزب العمل الشعبي الكردي والمستقلين من مجموعة الرئيس الراحل اوزال الذين استقالوا من حزب الوطن الأم[84]. وفي هذا المجال ، رغبت تانسو تشيللر في اتمام التصويت قبل اعلان تشكيل الحكومة وذلك من اجل ضمان اكبر عدد ممكن من نواب حزبها لتأييد التمديد[85].وقد اوضح اربكان ان التصويت على تمديد بقاء قوة المطرقة في السابق كان قليلاً ، اما الآن فقد لوحظت زيادة في التصويت وكذلك توسع الجبهة الرافضة للتمديد والمتمثلة في حزب الرفاء وبعض نواب حزب الطريق الصحيح ، ونواب الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي والاحزاب المعارضة الاخرى [86].

وفي الحقيقة كان التصويت متقارباً جداً في هذه المرة ، وكان من الممكن ان يفشل القرار لو كان التصويت سرياً ، ألا أن الحزبين المؤتلفين (الطريق الصحيح والشعبي الديمقراطي الاجتماعي) اصرا على ان يكون التصويت علنياً لكي لا يستطيع من وعد بمنصب وزاري ان يقف ضد تمديد القوة ، ومن هنا جاءت رغبة رئيسة حزب الطريق الصحيح في ان يتم التصويت قبل تشكيل الحكومة ،وهذا ما تم فعلاً [87].

وقد تمت مناقشة تجديد مدة بقاء قوة المطرقة المتأهبة في 29 كانون الاول 1993 في المجلس الوطني التركي الكبير وتحدث في الاجتماع حكمت جتين وزير الخارجية التركي السابق، مؤكداً تبني وجهة نظر الحكومة في التصويت ايجاباً لصالح التجديد، اذ قدم بعض التبريرات في هذا المجال ، منها أن غياب تلك القوات قد

يؤدي الى نزوح كردي اخر في شمال العراق الى تركيا ، كما حدث في نيسان 1991 ، وأن مثل هذا النزوح قد يخلق فوضى ومن شأنه ان يؤدي الى زيادة في قوة حزب العمل الكردستاني[88]. اما فيما يخص الحزبين الحاكمين (حزب الطريق الصحيح والحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي) فقد تبنيا التصويت لصالح تجديد بقاء " قوة المطرقة" ، وفي هذا المجال افاد ممثل حزب الطريق الصحيح ان وجهات نظر حزبه في تبني التجديد تستند الى ان الاستقرار الذي تأمله تركيا لم يتحقق بعد لذلك فان الحزب يدعو لتجديد بقاء تلك القوات من اجل تعزيز الامن على الارواح والممتلكات للاهالي في شمال العراق [89].

اما حزب الوطن الأم فقد دعا الى تجديد مدة بقاء هذه القوات لمدة ثلاثة اشهر كتحذير للحلفاء مع اطلاع المجلس شهرياً على نشاطاتها ،مذكراً بان حزبه هو الذي جلب هذه القوات في البداية وأن ذلك قد عرض الحزب الى انتقادات لهذا السبب[90].

اعلن حزب الرفاه معارضته الواضحة لبقاء قوة المطرقة ،وطالب بانهاء وجودها متهماً اياها بانها السبب في عدم الاستقرار في المنطقة ،وقد اتخذ الموقف نفسه الحزب اليساري الديمقراطي اذ اكد رئيسه بولند اجويد ، أن هذه القوات خلقت فراغاً في السلطة في جنوب شرق تركيا وان تجديد بقائها سيعني انتحاراً لتركيا وتنفيذاً لرغبات الولايات المتحدة وليس رغبات الشعب التركي [91].

وفي نهاية المناقشات ، تم التصويت على تجديد بقاء قوة المطرقة للمرة الخامسة ولمدة ستة اشهر اخرى ، تنتهي في نهاية حزيران 1994 ،اذ صوت 196 نائب من مجموع 446 نائباً لصالح التجديد ، فيما عارضه 160 نائباً ،وتغيب 87 نائباً عن التصويت [92].

هنا ويلاحظ على مناقشات المجلس الوطني التركي الكبير ، ان هناك اصواتاً رافضة لبقاء قوة المطرقة المتأهبة ، بدليل أن عدداً لا يستهان به من نواب حزب الطريق الصحيح والحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي قد تغيبوا عن التصويت

والذي بلغ عددهم سبعة وعشرين نائباً ، وعدد اقل منهم صوتوا ضد قرار التجديد والبالغ عددهم احد عشر نائباً [93].

وفي الحقيقة لا يستطيع اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير التصرف خلافاً لما يطلبه رؤساء احزابهم ومن جانب آخر يقول ماهر كيناك المستشار السابق لجهاز المخابرات التركي : "يلاحظ ان كثيراً من نواب المجلس هم ضد بقاء قوة المطرقة ويؤيدون طردها ،الا انه وفي كل مرة يمدد مدة بقائها ، وكأن هناك قوة خفية تتدخل في هذا الموضوع "[94].

وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة على حكومة تانسو تشيللر ، وكان هذا واضحاً في محادثات كلينتون مع تشيللر في البيت الابيض في 15 تشرين الاول 1993 ، اذ عبر كلنتون عن أمله في تمديد مدة بقاء قوة المطرقة المتأهبة ،وفي هذا المجال كتبت صحيفة " ملليت " قائلة : " تطرقت تشيللر وبصراحة خلال هذا الاسبوع عن حقيقة الدولة الكردية ، رغم انها تتعارض مع ستراتيجية امريكا في شمال العراق ، مؤكدة ان تركيا تعرضت للأعيب كثيرة خلال عشر سنوات ، أن اقوال تشيللر تعني للوهلة الاولى بان اوزال الذي اخذ على عاتقه اللعب بالورقة الكردية من اجل اطاحة امريكا بالرئيس صدام حسين ، قد تحولت هذه اللعبة لغير صالح تركيا ، اذ ان الدعم الذي قدم للبرزاني والطالباني لم يجد نفعاً سوى تقوية عناصر الـ PKK في شمال العراق ، فضلاً عن ذلك فان المساعدات التي ارسلت الى المنطقة عادت بالفائدة الى الـ PKK اكثر من الاكراد في شمال العراق ، وقد تحول الوضع في الجنوب الشرقي من تركيا الى حرب حقيقية كما اشار اليه رئيس الاركان العامة " . علقت تشيللر حول محادثاتها مع الرئيس كلنتون حول قوة المطرقة المتأهبة في تركيا قائلة : " نحن لم ندخل مشكلة في الجنوب الشرقي ، وطلبنا منها مساعدة تركيا لمواجهة عدوان ارهابي ، ولكنها لم تعلن عن ذلك ، بل يحاولون وعلى العكس من ذلك التضييق علينا في موضوع حقوق الانسان ،هذا وان اتخاذ موقف ضد

الارهاب ،وقد اعترف بذلك كلنتون اذ تطرق في كلمته وذكر اسم الـ PKK واعرب عن دعمه لنا على الصعيد الدولي"[95].

وفي الحقيقة ، أن الرئيس كلينتون اعرب في محادثاته مع تشيللر في واشنطن عن امله في تمديد تركيا مدة بقاء قوة المطرقة ،الا ان تشيللر طرحت صعوبات هذا الموضوع في المجلس الوطني التركي الكبير ،وهذا يعني ان تشيللر لم تغلق الباب تماماً امام طلب كلنتون ألا أنها لم تعرب في الوقت نفسه عن شيء مشجع لهذا الطلب .

وفيما يخص علاقة قوة المطرقة المتأهبة مع الـ PKK ، تقول تشيللر : " لم ار بعد ادلة تثبت ان قوة المطرقة المتأهبة تعمل لغير صالحنا ، ولكن الموضوع يخضع الى تقويم باستمرار ، ولم نصل بعد الى قرار حول هذا الموضوع ، ان وجهات نظرنا قد تغيرت عن الطالباني والبرزاني "[96].

من جانب اخر ، علقت صحيفة مللي غازيتة في مقالة تحت عنوان : هل ان قوة المطرقة وراء مقتل الضباط الثلاثة ،جاء فيها : " هناك دول تقف وراء عمليات الاغتيالات التي يتعرض لها المسؤولون الاتراك لاسيما العسكريون منهم ،الذين كان لهم دور متميز في التصدي لارهاب عناصر الـ Pkk ، ولهم اطلاع مباشر بشأن عمل قوة المطرقة ... من يقف وراء مقتل قائد قوات الجندرمة السابق الجنرال اشرف بتليس، والجنرال بختيار ايدن قائد الجندرمة السابق . من المعروف ان الجنرال بتليس والرائد اير سفار قد وجها انتقادات شديدة ضد الحكومة التركية بشأن سكوتها لتجاوزات قوة المطرقة ، مؤكدان بان لهذه القوة اهداف اخرى في المنطقة ... ان كل ماتعانيه تركيا من تصاعد في العمليات الارهابية وعدم الاستقرار في منطقة الجنوب الشرقي هو نابع من الفراغ الاداري والامني الذي خلقته قوة المطرقة ، وعليه لابد من طرد هذه القوة من الاراضي التركية ليعم الامن والاستقرار في المنطقة كما كانت عليه في السابق "[97].

وفي الحقيقة ، قام حزب الرفاه بتقديم مذكرة الى تانسو تشيللر رئيسة الوزراء من خلال المجلس الوطني التركي الكبير عن مقتل الجنرال اشرف بتليس قائد الجندرمة التركي السابق ،جاء فيها [98]:

1. قيام طائرات التحالف الاجنبي لتركيا لمضايقة طائرة الجنرال المذكور خلال توجهه الى شمال العراق للقاء مع القادة المتمردين في منطقة صلاح الدين ، وكان قصدهم اسقاط طائراته في الشمال ، واتهام العراق بالحادث .
2. ان مقتل الجنرال اشرف بتليس كان مدبراً من قبل قوات التحالف الاجنبي في تركيا للتخلص منه كونه يمتلك معلومات عن العلاقة السرية لقوات التحالف بحزب العمال الكردستاني .

والحق ، هنا اختلاف في وجهات النظر حول الاكراد في شمال العراق بين تشيللر ووزارة الخارجية التركية ، اذ أن تصريحات تشيللر حول تغير الستراتيجية التركية ازاء الاكراد في شمال العراق قد قوبلت بعدم ارتياح لدى وزارة الخارجية التركية في حين قال حكمت جتين وزير خارجية تركيا انه لايوجد تغير في هذه السياسة ، ومن المعروف ان جتين من الداعين الى سياسة التقارب مع زعماء الاكراد في شمال العراق[99] . اما على مستوى وسائل الاعلام التركية ، فقد نشرت صحيفة " حريت" مقالاً تحت عنوان " خيانة الطالباني اسقط القناع مرة أخرى عن خيانته " جاء فيه:" أن الطالباني الذي ابدى الصداقة لتركيا قد وجه لها طعنة من الخلف عندما راح يتعاون مع اوجلان زعيم الـ Pkk ، واخذ يسكن عناصر هذا الحزب في المخافر الحدودية التي شيدتها تركيا في منطقة هكورك العام ، فضلاً عن استقرار عناصره ايضاً في معسكر بمدينة السليمانية .." [100].

وقد تمت مناقشة قوة المطرقة المتأهبة في المجلس الوطني التركي الكبير في 30 حزيران 1994 ، وكان المؤيدون لبقائها 193 نائباً ، اما المعارضون فكان 147 نائباً،

في حين تغيب 101 نائب من حضور الجلسة ، فضلاً عن ذلك ، كانت هناك ورقة واحدة بيضاء .

اما في جلسة 28 كانون الاول 1994 نفقد توزعت الاصوات حول قوة المطرقة المتأهبة في الاتي : المؤيدون 202 ،والمعارضون 160 ، والمتغيبون 60 ، اما القاعدة الشاغرة والاوراق البيضاء فكانت 22[101].

وفي خضم هذه التطورات ، قدم بولنت اجويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي[102] مقترحاً في 22 تشرين الاول 1997 اسماها " خطة امنية محلية " ، بالامكان ايجازها في الآتي[103]:-

1. تشير الخطة الى انها مقدمة من قبل حزب اليسار الديمقراطي ،ويطالب الحزب باعتمادها كبديل عن القوة المسماة " بقوات المطرقة " ، وبالتالي فانها تدعو الى انهاء وجود القوات المذكورة في الاراضي التركية ، اذ تشير الى ان تلك القوات التي تعمل تحت اسم " عملية توفير الراحة " لم تجلب الآمان والراحة الى تركيا ولا الى شمالي العراق[104]، بل على العكس من ذلك ، خلقت عوائق وعقبات كثيرة منها عدم انسجام تطبيقاتها مع قرار مجلس الامن الدولي رقم 688 الصادر في عام 1991 ، إذ أن القرار وان كان يؤكد على احترام سيادة وسلامة الاراضي العراقية ، ولكن واقع الأمر شهد تقسيماً عملياً للعراق ، ولم تحترم سيادته في بعض اراضيه مما نجم عنه وعن انعدام السلطة في شمالي العراق الى تمكن حزب العمال الكردستاني التركي الـ Pkk من اقامة قواعد في شمال العراق ، يتسلل منها بسهولة الى تركيا وذلك بسبب التضاريس المناسبة لهذا التسلل في الجزء العراقي من الحدود مع تركيا .
2. ان احد الاسباب المهمة لوجود قوات المطرقة هو الحيلولة دون حدوث هجرة جماعية من شمالي العراق الى تركيا ، ولكن الواقع اثبت ان تصاعد النشاطات الارهابية " Pkk" ، والاضرار التي لحقت بالمنطقة

جراء الحظر الاقتصادي المفروض على العراق اديا الى هجرة داخلية (أي من جنوب شرق الاناضول الى المدن التركية الأخرى ".

3. يتصف حزب الـ Pkk بامكانات عسكرية ومالية افضل مما لدى مجموعات البرزاني والطالباني ، مما جعل المنظمات الكردية العراقية تضطر الى المساومة مع الحزب المذكور ، ووصلت هذه المساومة الى التعاون معه ، مما قد يؤدي الى ظهور دولة مصطنعة تحت اشراف الـ Pkk ، وتضخيم التهديد الذي تواجه تركيا ، فضلاً عن ذلك فان كلاً من سوريا وايران ، تحاولان من تحسين علاقاتهما مع الـ Pkk والبارزاني والطالباني مما يؤدي الى تضامن ايراني سوري يمكن ان يعرض منطقة الشرق الاوسط بكاملها الى الخطر ، ويؤدي الى زيادة الضغوط ليس على تركيا فقط ، ولكن على دول الخليج وعلى الكيان الصهيوني كذلك . وبالتالي فان الحاجة موجودة لاقناع الادارة الامريكية في البحث عن ترتيبات اكثر واقعية لتلافي مثل تلك التهديدات والعقبات .

4. اهداف " الخطة الامنية المحلية " هو القضاء على امكانيات تسلل الـ Pkk والاسهام في مسيرة هدوء وامن وسلام الشرق الاوسط ، وعملية الديمقراطية فيه ، والحيلولة دون أي تطورات في العراق قد تؤدي الى خلق حالة تهديد او قلق لتركيا ، اما الاحتمالات التي قد تؤدي الى خلق حالتي القلق والتهديد فهي [105]:-

1. تأسيس الـ Pkk لمواقع متقدمة يصبح معها فعالاً ومؤثراً سياسياً وعسكرياً لدرجة يحصل معها على السيادة .

2. أن يصبح وضع تقسيم العراق دائمياً أو خلق دولة أو فيدرالية كردية في شمال العراق قد تدعي باراضي تركية .

3. زيادة اكبر في تأثير ونشاطات كل من ايران وسوريا في شمالي العراق أو أقامة تضامن شيعي بين ايران وسوريا لا يأخذ بالضرورة مضامين دينية في خصائصه .
4. عودة ظهور ضغوط جديدة على العراق قد تسبب هجرة مجددة الى تركيا .
5. على تركيا أن تقوم باتصالات مع الولايات المتحدة والدول المعنية الأخرى لايضاح التأثيرات السلبية لقوات المطرقة ، وان تعمل (أي تركيا) على القضاء على ما يعيق اعادة توحيد العراق على اساس قرار مجلس الأمن (91/688) وذلك وفق شروط مسبقة يتم طلبها من العراق [106].وهذه الشروط هي منح العراق حقوق الانسان والمساواة للعراقيين كافة بغض النظر عن اصلهم العرقي واتخاذ خطوات ديمقراطية يمكن الاقتناع بها وتوقيع اتفاقيات في كل هذه المسائل من خلال حوار مع الممثلين الشرعيين للاكراد والتركمان والشيعة ،والقبول بترتيبات اشراف دولية بهذا الشأن ، وتنبيه الرأي العام الدولي الى وجود التركمان ، وتصح الادارة العراقية بان الاعتراف بوجود التركمان ومنحهم الحقوق سيسهم بصورة كبيرة في منع تجزأة العراق .
6. وكخطوة وقائية ضد تسلل الـ Pkk ، ولغاية القضاء على وجود واعادة توحيد العراق فيجب خلق منطقة امنية خارج الحدود التركية (أي داخل العراق على طول الحدود) وذلك بالاتفاق مع الادارة العراقية ، واقامة مراقبة الكترونية على طول الحدود بمعونة امريكية .
7. من الممكن اعتماد القوات العسكرية الامريكية (الموجودة في تركيا ضمن الترتيبات العسكرية الثنائية) كوسيلة يتم بها حماية سكان شمالي العراق وذلك وفق شروط محددة يتم التوصل اليها مع الولايات المتحدة .

وقد علقت الصحافة التركية حول الخطة في الآتي :-

1. اظهرت وسائل الاعلام التركية اهتماما واسعاً في تغطية ما سمي "خطة اجويد" معدة انها خطة تهدف الى عودة الأمن والاستقرار في منطقة جنوب شرقي تركيا ،والتأكيد على وحدة اراضي العراق من خلال ملء الفراغ الاداري فيه من قبل الحكومة العراقية والى انهاء قوات المطرقة في الاراضي التركية .
2. قام اجويد بمقابلة رئيس الوزراء مسعود ييلماز ،اذ اطلعه على الخطة المشار اليها ، وطلب من أجويد عقد لقاءات مع مسؤولي رئاسة الاركان التركية ووزارة الخارجية للاطلاع على الأمور الخاصة بقوات المطرقة ،والوضع في جنوب شرق تركيا ،وقد نقلت الصحف التركية ان ييلماز ينظر بحرارة الى افكار اجويد .
3. يحاول اجويد تقديم خطته قبل يوم 12 مايس 1996 وذلك قبيل سفر كل من وزيري الدفاع والخارجية التركية (كلاً على حدة) الى واشنطن، اذ يؤمل قيامهما بمناقشة موضوع قوات المطرقة ، والوضع في شمالي العراق هناك .
4. اعلن اجويد في 16 نيسان 1996 ، انه وبعد ان انتهى من وضع خطته الأمنية فقد قدمها الى الرئيس التركي سليمان ديمرئل والى رئيس الوزراء مسعود ييلماز .
5. اشارت صحيفة "Turkish Daily News " ، ان العراق ابدى تحفظاته وقلقه من بعض فقرات خطة أجويد.

ويمكننا في هذا الصدد أن نقدم الملاحظات الاتية ازاء خطة اجويد :

1. رغم أن بولنت أجويد مازال من الشخصيات السياسية المهمة في تركيا، باعتباره من الرعيل الاول للسياسيين الاتراك ، وتولى رئاسة الوزارة عدة مرات في نهاية السبعينات ، ألا أن الكثير من تاثيره قد أخذ

بالافول،وهو يحاول استعادة ذلك التأثير من خلال الانتاج الفكري والتنظير ،وقد تأتي خطوته في اعداد هذه الخطة الأمنية والترويج لها جزءاً من جهوده في محاولة تسليط الاضواء عليه والترويج لنفسه في معترك السياسة التركية .

2. أن حزب اجويد -وقتئذ - وان كان في المعارضة ،وعدم مشاركته في تشكيل الحكومة التركية وبالتالي فهو (اجويد) لا يتبؤ مركزاً رسمياً ، إلا أن تأثيره كبير على الحكومة التركية الائتلافية الحالية ، اذ ان الحكومة المذكورة بحاجة ماسة الى اصوات حزبه في تمشية الى من تشريعاتها البرلمانية مما يجعل افكاره تلقى آذاناً صاغية من قبل الحكومة التركية .

3. على الرغم من اشارة بعض فقرات الخطة حول انهاء وجود قوات المطرقة ورفع الحصار الاقتصادي عن العراق ،الا البعض الآخر من الفقرات ، يشير بتدخل تركيا في الشؤون الداخلية للعراق كاثارة موضوع التركمان ، وتغيير الحدود -مؤقتاً - لصالح تركيا والموضوع الاخير يعد جزء من الاطماع التي يحملها العديد من الاوساط التركية والتي تصاعدت في بداية ايار 1995 لتتجسد في تصريحات الرئيس التركي سليمان ديمرئل التي طالب فيها بتغيير الحدود وبحجة الاعتبارات الامنية ،وقد رد العراق في حينه على تصريحات ديمرئل فاصدر الناطق باسم مجلس قيادة الثورة في العراق تصريحات في 4 مايس 1995 اكد فيه استنكار العراق الشديد لتلك التصريحات مما اضطر الحكومة التركية الى التراجع الشكلي وليس الجوهري لمضمونها.

4. اهتمت الخطة بموضوع التسوية مع الكيان الصهيوني ،وهذه مسألة تؤكد عليها غالبية الاحزاب التركية .

5. قد تقوم الحكومة التركية ،وبعد مناقشتها للخطة المذكورة بتطبيق جوانبها لاسيما في مجال انهاء وجود قوات المطرقة في الاراضي التركية

والاستعاضة عنها بترتيبات ما يسمى حماية اهالي شمال العراق من خلال القوات العسكرية الامريكية الموجودة في تركيا ضمن الاتفاقيات الدفاعية المعقودة مع واشنطن وذلك كوسيلة من وسائل ارضاء واشنطن ،فضلاً عن الالتفاف على التوقعات التي تشير الى ان المجلس الوطني التركي الكبير سوف لن يصوت لصالح بقاء قوات المطرقة عند انتهاء مدتها في 31 حزيران 1996.

ولابد أن نؤكد في هذا المجال ،من أن بغداد رفضت رفضاُ تاماً الخطة الامنية التركية ، وقد جاء ذلك على لسان سعد الفيصل الوكيل الاول لوزارة الخارجية العراقية في 6 ايلول 1996 الذي اشار قائلاً : " أن الحكومة العراقية ترفض رفضاً تاماً ما تردد عن عزم تركيا على انشاء منطقة امنية في شمال العراق فهذا يشكل انتهاكاً لسيادة العراق "[107]. ومن جانب اخر بعث وزير خارجية جمهورية العراق برسالة الى مجلس الامن اتهم فيها تركيا بالسعي الى احتلال اراضي عراقية ومن خلال انشاء منطقة امنية في شمال العراق وبدعم من الولايات المتحدة[108].

وفي اعتقادنا ، ان الخطة الأمنية التركية ، لها علاقة مع مشروع الكيان الصهيوني القاضي بترحيل فلسطينيين الى العراق في ظل الظروف الراهنة ، اذ أن تركيا من الممكن ان تدخل في اتفاق مع الكيان الصهيوني ، من اجل اسكان هؤلاء في المنطقة الأمنية التركية ،وهذا المشروع له علاقة بالمشروع الذي نادى به قديماً تيودور هرتزل، من شأن ذلك وعلى المدى البعيد ، ان تنشب صراعات بين الاكراد من ناحية وبين الفلسطينيين من ناحية اخرى ، مما له تأثير على العلاقات العربية الكردية في المستقبل[109].

وقد علق حافظ الأسد رئيس جمهورية سوريا السابق على الخطة الأمنية التركية قائلاً : " ليس ببعيد ان يكون هذا هو أحد الاهداف من العمليات العسكرية التركية في شمالي العراق ، وما دام هذا المشروع القديم -مشروع هرتزل - قد أثير

أخيراً فربما يسعون الى تحقيقه بعد وقت طويل أو قصير .. على العموم هذا شيء محتمل ولا يمكن استبعاده من الذهن "[110].

أن اعلان تركيا اقامة منطقة أمنية في شمال العراق جاء تكريساً للوجود العسكري التركي الفعلي في هذه المنطقة ، ولتعاون تركيا مع مسعود البارزاني ، ولتأكيد ذلك اشار الناطق الرسمي باسم الخارجية التركية : " أن شمال العراق اصبح أمناً عملياً في وجه تمركز المتمردين الاكراد وتغلغلهم "[111].

من كل هذا يتضح ، أن تركيا ، قدمت خدمة ستراتيجية للولايات المتحدة ، منذ نشوب ازمة الخليج ، ابتداء من تطبيقها لقرارات مجلس الامن ضد العراق ، وانتهاء من وضع قوات المطرقة المتأهبة في اراضيها ،وفي هذا الشأن يقول نيكولاس بيرتز المتحدث الرسمي باسم الخارجية الامريكية في 16 أيلول 1996 : " أن تركيا حليفة للولايات المتحدة ،وهي حليفة رئيسة ، وقد حصلنا من تركيا على مساندة قوية لعملية الملاذ الأمن لقواتنا الجوية العاملة في جنوب شرق تركيا ، وعليه لا ارى اية معضلة مهما كانت بمشاركة تركيا معنا في التحالف ،وهي تستحق المكافئة"[112].

المبحث الثاني

عودة الأهمية الستراتيجية التركية

أن ازمة الخليج سلطت الاضواء من جديد على حلف شمال الاطلسي ،ولاسيما اذا عرفنا أن الحلف قد جرد من وظائفه الرئيسة بسبب انهيار حلف الوارشو ، وزوال دولة الاتحاد السوفيتي ، اذ استرد الحلف اهميته خلال ازمة الخليج (113). وعلى الرغم من ان ازمة الخليج نشبت خارج حدود الدفاع لحلف شمال الاطلسي الا ان دول الاعضاء في الحلف قامت بالتشاور فيما بينها وبصورة جماعية في هذه المسألة وفي اطار هيئات الحلف (114). ونتيجة لذلك ، فقد تم اتخاذ ضمانات الامن ضد أي احتمال من هجوم العراق عليها (115).

وفي حقيقة الامر ، أن تركيا كانت قد عارضت في تاريخ الحلف وبقوة القبول الشكلي لتحرر حلف شمال الاطلسي في المنازعات الدولية التي قد تخص الدول الاعضاء في الحلف ،على الرغم من ان الولايات المتحدة كانت مثابرة في مسعاها لادراج هذا الموضوع في جدول اعمال الحلف (116). في ذلك الوقت ، ان خطط التدخل مطورة من قبل الولايات المتحدة انبثقت بصورة اساسية لمنع العدوان الممكن او أي توغل من قبل الاتحاد السوفيتي في الخليج العربي للسيطرة على مناطق انتاج النفط ، بناء على ذلك لو تعاونت تركيا مع الولايات المتحدة في مثل هذه العملية العسكرية التي لن تدعم بصورة جماعية من قبل اعضاء حلف شمال الاطلسي ،من وجهة نظر تركيا الجغرافية ان العدوان سوف تصبح حرباً شاملاً لتركيا ، اذ انها من المحتمل جداً ستخوضها على اقليمها ، بينها هي حرب محدودة بالنسبة للولايات المتحدة (117).

وفيما يخص الدور الحاسم لتركيا في الترتيب الامني الخاص بالمنطقة ، كتب Albert Wohlstetter مقالة في صحيفة ول ستريت جورنال جاء فيها : " أن

تركيا يجب ان يكون واضحاً ان لها جيشاً رئيساً قادراً ، وان لها دوراً اقتصادياً لتؤديه في الاحداث الطارئة في منطقة الخليج الفارسي ولكن حلف شمال الاطلسي- في العقدين المنصرمين اخذ بصورة متزايدة على عاقته وجهة النظر المتضمنة ان الدفاع عن المصالح الكبرى لدول الاعضاء في الخليج الفارسي ليس شأناً خاصاً في الحلف فقط [118].ومما هو ضمني بان أي هجوم على واحد من الاعضاء ينشأ من أي طاريء من الخليج الفارسي سوف لا يستثير ضمان الحلف ، تركيا بناء على ذلك متحفظة على استخدام قواعد الحلف لديها لطوارئ الحلف ،وعليه فانها رفضت بصورة مفهومة اية خطط لاستخدام قواعدها في حالة تدخل في الخليج الفارسي ، أن المنشغل بالطواريء الكبيرة على الحدود الالمانية المتادخلة قد قلص الحماسة التركية للمساعدة "[119]. واضاف Wohlstetter قائلاً " ولكن السيد بوش والسيدة تاتشر، ذكرا في الاثنين ان أي عدوان على تركيا الدولة العضوة في حلف شمال الاطلسي يعد عدواناً على جميع الدول الاعضاء في الحلف هذه هي الخطوة الحاسمة في جعل القواعد التركية مقراً حديثاً لطائرات F111 الامريكية الموجودة لغرض الرد على الغزو العراقي في الخليج "[120].

وفي هذا المجال يعلق Sukru على افكار Wohlsetter قائلاً " من الممكن بصورة عامة المشاطرة مع Wohlsetter الخاصة حول ان تركيا لها جيش رئيس في التماس بمنطقة الخليج ، ولكن لدي شكوك قوية فيما اذا كان حلف شمال الاطلسي- فقط سوف يكون كافياً لتركيا لتحمل مثل هذه المسؤولية ، بسبب ان تحمل تركيا لمثل هذا الدور ومن وجهة نظر الجماهير العربية بانه يعد مثل دور كلاب الحراسة للولايات المتحدة والمصالح الغربية في المنطقة ، ان الجماهير العربية لاتعد تركيا كواحدة من دول العدوان الرئيس للمصالح القومية العربية والوحدة العربية والقضية الفلسطينية ، ولكن ايضاً الحليف الرئيسي للانظمة الاستبدادية في الخليج

من وجهة نظر اكثر الاقطار العربية ،فضلاً عن انها تخدم الولايات المتحدة ومخططاتها الامبريالية للسيطرة على نفط العرب "[121].

وقد كتب Scott Sullivan مقالة في صحيفة نيوزويك تحت عنوان : Turkey's I.O.U. From the West ،جاء فيها : " عمل اوزال كل شيء لطلب الولايات المتحدة ... اغلقت تركيا خط الانبوب ،واعلنت الحصار على الطريق المؤدي الى العراق ... ارسل الاتراك جيشاً اضافياً الى الحدود العراقية بلغ تعداده 40.000 ... وسمح الاتراك بهدوء للولايات المتحدة بان تتمركز طائرات اضافية من نوع F.1 ، وطائرات قاذفة مقاتلة اضافية من نوع F.16 في قاعدة انجرلك الجوية ،وقد كان لاوزال دور كحليف اكثر شجاعة وقت الشدة "[122].

ولكن Sullivan بعد أن توسع في ذكر الاخطار التي ستواجهها تركيا بسبب مساهمتها الفاعلة مع حلفائها الغربيين ،عبر عن شكوكه فيما اذا كان بامكان ذلك ان يستمر في حالة بقاء الولايات المتحدة والاقطار الاوربية غير متحسسة للاهتمامات الخاصة بتركيا [123].

وفي هذا المعنى ، تقول صحيفة هيرالدتربيون : " أن الموقع الجغرافي لتركيا بين اوربا والشرق الاوسط ،وموقعها المتشدد ضد الشيوعية -تركيا هي الدولة الوحيدة في حلف شمال الاطلسي التي تستمر في فرض حظر على الحزب الشيوعي -جعلها تحتل مركزاً متقدماً لحلف شمال الاطلسي- خلال الحرب البادرة ،أن افول نجم الشيوعية يطرح عمليات استفهام حول الاهلية العسكرية لتركيا ، ولكن تركيا اظهرت خلال حرب الخليج ولاءً مستمراً للغرب باقفال انابيب نفط جارتها العراق"[124].

وفي الحقيقية من وجهة النظر التركية ، ان هذه الاهتمامات العامة لا يمكن ان تواجه من خلال التدبيرات البديلة المؤقتة مثل تشكيل قوة متعددة الجنسيات لحلف

شمال الاطلسي لكي تستخدم في تركيا . ان مثل هذه التدابير سيعد من قبيل تركيا كوسيلة لابقاء تركيا خارج المجموعة الاوربية ، بينما المتوقع منه جعلها منغمزة في النزاعات الاقليمية لحماية مصالح اوربا الغربية والولايات المتحدة [125] .

والحق ، ادت كل هذه التطورات في منطقة الخليج العربي الى اعطاءاهمية للستراتيجية التركية من جديد ،وسلطت الاضواء عليها وبشكل يلفت النظر في هذا المجال [126].وفي هذا المعنى قال كاتب تركي : " ان اهم اكتشاف للولايات المتحدة وبعض دول اوربا الغربية هذه الايام هو ان هناك دولة في غاية الاهمية اسمها تركيا"[127].

وقد ترجم هذه الحقيقة ، التيمور كلبح في مقالة له في صحيفة " ملليت " جاء فيها : " ان الادعاءات المطروحة الآن والتي تقول بان الاهمية الستراتيجية لتركيا قد اضمحلت ، ووضعت تركيا على الهامش ، سوف يثبت الزمن للغرب بانها باطلة"[128]. واكد على هذا المعنى ، سعيد يوجه في مقالة له في صحيفة " يني نسل " اذ كتب قائلاً " أن اهمية تركيا في المنطقة بدأت تزداد بعد ازمة الكويت ، لقد وضعت السفن الحربية الفرنسية والبريطانية في حالة تأهب واستعداد ،ووجهت رادارات القواعد العسكرية الامريكية الموجودة على الاراضي التركية الى منطقة الخليج "[129].

ان محطة التلفزيون الامريكي CNN اشارت في نشرتها الدولية الى ان تركيا كانت من اهم الدول في حرب الخليج ،وفي هذا المعنى اشارت كل من صحيفتي نيويورك تايمس وواشنطن بوست ، الى ان تركيا كانت الحليفة الحيوية الستراتيجية المخلصة للولايات المتحدة ، اما صحيفة " Die Welt " فانها ذكرت ان حرب الخليج جلبت لتركيا اهمية ومنافع كبيرتين في التعامل السياسي الخارجي [130] .

وقد عبر ريتشارد نيكسون عن الاهمية الستراتيجية التركية قائلاً " أن هذا البلد الذي يقوم بدور الجسر الجغرافي والثقافي بين العالم الاسلامي والعالم الغربي يعيش في ظل حكومة ديمقراطية ناجحة منذ تسع سنوات ، ويقدم للحلف الاطلسي من الجنود أكثر مما يقدمه أي عضو اخر في الحلف ،وعليه علينا أن نشجع حلفاءنا الاوربيين على قبول تركيا في المجموعة الاوربية وفي اتحاد اوربا الغربية ،وعلينا في الوقت نفسه ان نشجع تركيا على استقلال علاقاتها الثقافية والتأريخية لنقيم ارتباطاً أكبر مع الشرق الاوسط في المجال الاقتصادي والمجال السياسي ،واذا ما تقدمت عملية السلام العربي- الاسرائيلي فان امدادات المياه الاقليمية سوف تقفز الى رأس الاولويات وبالتعاون مع الولايات المتحدة تستطيع تركيا الغنية بمواردها المائية أن تخفف من الصعوبات التي تعاني منها اسرائيل وسوريا والبلاد الاخرى الفقيرة بالمياه في المنطقة عن طريق امداداها عبر انابيب "[131]. اما صحيفة Philelefteros اليونانية فانها عبرت عن وجهة نظرها في هذا الموضوع قائلة " أن الولايات المتحدة بدأت في مساندة تركيا في العضوية الدائمة للسوق الاوربية المشتركة "[132]. وقد علقت بعض وسائل الاعلام الغربية على دور تركيا الجديد في الستراتيجية المعاصرة قائلة " الرئيس التركي اوزال يريد من الغرب ان يكافيء تركيا على دورها ... وعلى خسائرها الاقتصادية فهو يريد من الولايات المتحدة والاسرة الاوربية ان يرفعا القيود المفروضة على الحصص المخصصة للمنسوجات التركية ،وفي غضون ذلك فان صورة تركيا في واشنطن قد تحسنت اذ ستتم مساواتها في المساعدة العسكرية والاقتصادية مع منافستها القديمة اليونان ، وأن اللوبي الارمني قد يجد صعوبة في كسب التعاطف مع ادعائه بان الاتراك العثمانيين ارتكبوا جريمة ضد الارمن..."[133].

وفي هذا المعنى كتب Sukru قائلاً : " كيفما كان ، في حالة ضمان عضوية تركيا في المجموعة الاقتصادية ، فأنها ستكون قادرة على تحديد مصالحها مع دول المجموعة، وبأمكانها تحمل المخاطر والمسؤوليات الناجحة عن هذه المصالح المشتركة ،وعلى هذا الاساس انه يقع على مقدرة الرجل الاوربي فهم الحقائق الجيوبوليتكية للعصر الجديد ،وبالتالي يقوم على الاعتراف بالفرصة التي تمثلها تركيا لمواجهة التحديات الجديدة ، وتحويلها في الواقع العملي التي يستقر عليها امن ورخاء اوربا والولايات المتحدة للقرن القادم "[134].

ان التطور الاكثر اهمية فيما له علاقة بتركيا هو ان المجموعة الاوربية استوعبت بانها لايمكنها حماية مصالحها في الخليج بدون مساهمة فاعلة من تركيا ، وأنها بامكانها ان تهمل تركيا فقط على حساب تعرض المجموعة للخطر .

في الظروف الراهنة ، فانه من الممكن التقرير بصورة صحيحة على الرغم من ان الشعب التركي يعاني من عدم ارتياح اقتصادي شديد جلبه الحصار ، فان تركيا قد حصلت على الاعتراف الدولي المتعاطف من قبل دول التحالف ،وحققت سياستها الخارجية مكاسب جوهرية مؤقتة وعلى حساب وقوفها ضد دولة جار لها [135].

المبحث الثالث

تركيا واكراد العراق

والحق ، ان قوة المطرقة المتأهبة كانت سوقا لتركيا للمساومات اذ ان نوزاد اياز وزير الدفاع وقتئذ طلب تزويد تجهيزات للطائرات الحربية ف16 ، ولكن الولايات المتحدة حولت هذا الطلب الى الهيئات الفنية من اجل تأخير الطلب [136].

وفي هذا المجال يقول ديمرئل : (ونحن لن نعط امتيازاً لأحد ، لا لن اقسم تركيا، ان لوزان تقول : " لا أقلية بين الشعب المسلم ، وتركيا تحمي ذلك " [137]. فضلاً عن ذلك فقد رفض ديمرئل بشدة اقرار التدريس باللغة الكردية ،والسماح ببث تلفزيون باللغة الكردية ، قال ستور ينص على ان اللغة الرسمية هي التركية ، ولامجال لتعديل هذه النقطة في الدستور ، لن اوافق على أي شيء (حول تعديل الدستور) سيقسم تركيا [138].

الا أن ديمرئل ، صرح في اواخر عام 1991 عندما كان رئيساً للوزراء قائلاً : " أن تركيا لاتستطيع بعد الآن أن تبقى في موقع المتفرج على الممارسات الوحشية التي ترتكب بحق الاكراد في العراق ، اذ ان بقاءها كذلك يجعلها غير قادرة على حفظ توازنها الداخلي ، ولن تبقى سياسة تركيا الجديدة محايدة حيال موضوع حماية الوجود الكردي الواقعي في العراق ".

من خلال هذا التصريح ، نلاحظ تعبيراً وللمرة الاولى عن مصلحة تركيا في الذود عن الاكراد على المدى البعيد ،وهو تحول سياسي كبير يضع تركيا من حيث المبدأ في مركز المدافع عن الاكراد في المنطقة ،على الرغم من التناقضات الداخلية التي تتسم بها السياسة الداخلية لتركيا تجاه اكرادها .

والحق ، ان مشروع اوزال وقائي ، فهو يهدف الى قطع الطريق عن اقامة دولة كردية في جنوب شرق الاناضول ،ولاسيما بعد تنامي الحركة الانفصالية في هذه المنطقة [139]. اتهمت احزاب المعارضة اوزال بانه خائن ، اما كنعان ايفرن رئيس جمهورية تركيا السابق ، فقد رفض اية تنازلات للاقلية الكردية ، واتهم أوزال بانه تخطى مجلس الأمن القومي التركي في هذه الأمة المصيرية [140]. اما اجويد فقد انتقد تصريحات اوزال في 18 آب 1992 التي جاء فيها : " يبنغي السماح بالتعليم باللغة الكردية ،والتلفزيون الكردي ،والاذاعة الكردية ، وبأن المطالبة الكردية لاقامة فيدرالية يجب مناقشتها ... ان المنطقة الارهابية الكردية تدعم من قبل بغداد ،وان اكراد شمال العراق هم ضد Pkk " ، وفي هذا المجال قال اجويد : " أن أوزال اصبح مشكلة وطنية خطيرة ،ويجب حث الحكومة والبرلمان على تحذيره من الادلاء بملاحظات متناقضة وخطيرة ... يجب ان يكون الرئيس حذراً بشأن الادلاء بهذه الانواع من البيانات في السياسة الخارجية وعليه ان يمتنع عن قول أي شيءيأتي في مخيلته ... أن كلمات اوزال والعراق والشرق الاوسط متناقضة وخطرة وانها تشجيع للفدرالية ولمطالب الاكراد وللحكم الذاتي "[141].

وفي الحقيقة ،فرضت هذه الانتقادات على اوزال ، ضرورة اتخاذ موقف حاسم من هجوم شنه حزب العمال الكردستاني على الجنود الاتراك في آب 1991 ،فهاجمت القوات التركية مواقع الحزب داخل الحدود العراقية ،واعلن اوزال ان تركيا لن تتردد في الهجوم على مواقع الانفصاليين حتى ولو كانت هذه المواقع تقع خارج حدود تركيا"[142].

ويتضح مما تقدم ان موقف اوزال من الحركة الكردية تغير كثيراً عما كان عليه ابان حرب الخليج ، اما عن موقف دول التحالف من الهجوم التركي على مواقع حزب العمال الكردستاني فقد تميز بالتأكيد نحو تركيا ،فقد اعلنت المتحدثة باسم

القوات الامريكية في قاعدة انجرلك التركية ان هجوم القوات التركية على حزب العمال الكردستاني شأن داخلي يخص الحكومة التركية ، اما وزير خارجية المانيا "هانز ديترش جيتشر " فقد ادان الهجوم التركي ووصفه بانه انتهاك لحقوق الانسان والقانون الدولي [143].

اما فيما يخص موقف تشيللر من اكراد العراق ، فانه اتسم بمنطق العقلانية في السياسة الخارجية ولو بصورة شكلية ، اذ اعترفت تشيللر عندما تسلمت السلطة في تركيا قائلة : " بان الطالباني والبارزاني كان لهما نصيب في اللعبة ، اذ اراد الغرب عن طريقهما اقامة دولة كردية في شمال العراق "[144]. ولكن تشيللر تقر وتعترف من ناحية اخرى وهي تبتعد عن السلوك العقلاني في سياستها الخارجية ، من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لدولة جارة لتركيا سبق ان اقامت الأخيرة معها اوثق العلاقات في تاريخ المنطقة العربية ، عندما قالت : " انه تم التخلي عن هذه السياسة الحمقاء ، ان القصد من اقامة دولة كردية في شمال العراق يراد منه الى حد ما التصدي للرئيس صدام حسين ، باعتبار ان الطالباني والبارزاني هما قوة ضد صدام ، وقمنا نحن باستخدامهما ايضاً لمكافحة الارهاب بين مدة واخرى . الا أننا نقول بان تغييراً سيحدث في هذه الستراتيجية ، اذ لن نرسل بعد الآن اية مساعدات أو دعم لشمال العراق دون رقابة ، وقد اكدت هذه الحقيقة للطالباني والبارزاني "[145].

فضلاً عن تناقضات تصريحات تشيللر ازاء العراق ، فانها تحمل معاني برغماتية- انتهازية ، والخروج على مبادئ السياسة الخارجية التركية ، يراد منها ادخال الوهن والضعف للسلطة المركزية في بغداد ،والتي كانت لها اوثق العلاقات مع تركيا منذ مدة ليست بالقصيرة وعلى لسان القادة الاتراك ، اذ انها خسرت مليارات من الدولارات ازاء تعاملها مع التحالف الغربي ضد العراق ، ناهيك من ان وجود دولة للاكراد في شمال العراق من شأنها تهديد الامن القومي التركي بسبب التداخل

والتلاحم في جغرافية المنطقة بين العراق وتركيا ، اذ تعاني الأخيرة من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في حدودها الجنوبي الشرقي منذ الثمانينات من القرن الماضي ، ان تركيا كانت تخشى وعلى لسان قادتها من الحكم الذاتي الذي تم منحه في بداية السبعينات من القرن الماضي لاكراد العراق ، فكيف يكون الحال في حالة وجود دولة كردية في شمال العراق ، ويبدو ان تركيا عندما تبغي على اسقاط النظام في بغداد ، انما ترمي من وراء ذلك التعامل مع انظمة سياسية ضعيفة للسيطرة على مقدرات المنطقة العربية ، وكان من الافضل ان تتعامل تركيا مع بغداد لسد الفراغ الامني في شمال العراق للحد من ظاهرة الارهاب التي تعاني بها في حدودها الجنوبي الشرقي .

وفي الحقيقة ،اكد على اقوال تشيللر قادة اتراك آخرون ومنهم على سبيل المثال أوكناي اكجي رئيس مجلس الصحافة التركية في مقالة نشرها في صحيفة "ملليت"،جاء فيها : " في الواقع لو لم نخذع باقوال الطالباني في عام 1992 وموقف اوزال رئيس الجمهورية انذاك ، وواجهنا الـ Pkk في عملية تشرين اول وتشرين الثاني ، لكان بالامكان القضاء على هذه المنظمة الارهابية ، وكان الفريق اشرف بتليس قائد الجندرمة انذاك الذي راح ضحية سقوط طائرته قد اعد تفاصيل خطة للقضاء عليها، والاغرب من ذلك ان تركيا ارسلت المساعدات الى شمال العراق لتدعم عملية تكوين الدولة الكردية "[146].

موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي من حزب العمال الكردستاني Pkk:

أشار مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني [147]، الى تعاون حزبه مع Pkk في المدة الواقعة بين 1980-1986 ، ولكنه أوضح أن هذه العلاقات تكون قد انقطعت بينهما منذ عام 1986 ، وبين البارزاني : " أن Pkk وبعد الوهن الذي اصابه ،جاء ليتعامل مع قادة الاكراد في شمال العراق ، وابتداء من

عام 1990 ،الا أنه ومنذ مطلع عام 1991 ، بعـد تنـامي قوتـه في جنـوب شرق الاناضول ،حاول من جديد استخدام القوة ، مثيراً مشـكلات كثـيرة في هـذا المجـال . ومن جانب آخر ، فقد وقعنا اتفاقاً معه بعد عمليـة تشر-ين الاول 1992 ، لكنـه لم يلتزم مطلقاً بشروط الاتفاق "[148].

ويوضح البارزاني قائلاً : " وعلى الرغم من هذه العقبات ، قام اكراد العراق بالتعاون مع الاتراك لضمان الحدود وسحق قواعد Pkk في العراق ،وفي هذا المجال نؤكد على الجهود المشتركة بين الاتراك والاكراد لضمان وتوفير الأمن في مناطق الحدود ... أن حزبنا هو بصورة عامة ضد ارهابه . وأن جماعات صغيرة منه قد استقرت في القرى الحدودية من العراق ،وقد تم اخلائها خلال الهجوم العراقي.وعلى هذا الاساس ،فان الفعاليات التركية في المنطقة لم تميز بين السكان المحليين ، ووحدات حزب العمال الكردستاني ،ونتيجة لذلك فان السكان الحقيقيين خشوا من العودة الى المنطقة "[149]. وفيما يخص وجهة نظر البارزاني عن " قوة المطرقة المتأهبة " يقول " أن تمديد قوة المطرقة المتأهبة لهو شيء مهم لاكراد العراق ، بسبب اهميتها للوجود الحيوي للأمن في المنطقة ، وأن انتهاء مهمة انتداب هذه القوة سوف يقود الى مشاكل كبيرة في المنطقة .. ان قوة المطرقة هي قوة موحدة ،وتركيا جزء منها مادامت القوة في انجرلك او في مكتب Mcc في زاخو ،فضلاً عن ذلك فهنالك ضباط اتراك ،الى درجة لايمكن حدوث شيء بدون معرفتهم ، أن الذي يقال انما هو معاكس تماماً للحقيقة"[150]. وفيما يخص علاقة حزب العمال الكردستاني (التركي) مع الدول المجاورة ،اشار البارزاني قائلاً : " هناك دعم كامل لحزب العمال الكردستاني (التركي) من بغداد وايران وسوريا وارمينيا ، وانه ليس من الصحيح اختيار القوة كحل في موضوع شمال العراق ،ومنذ وصولنا الى المنطقة بدأنا في تمشيط المنطقة ، مؤكدين في الوقت نفسه السياسة الخاطئة للحزب

المذكور"[151]. وفي هذا المجال ، اشار البارزاني الى تقويم السياسة التركية الخاصة بالاكراد مشيراً الى ان حل هذه القضية لايكون من خلال استخدام سياسة القوة ، اتحدث بصدق ان هناك اكراداً في العراق وتركيا وايران وسوريا ، أن الاكراد هم شعب ولهم عاداتهم وتقاليدهم ،على الرغم من توزيعهم في بلدان عديدة ، ولهم تاريخهم ، وان احداً لاينكر هذه الحقيقة ،ان الحزب الديمقراطي الكردستاني يولي اهتماماً كبيراً بادامة علاقات الاخوة بين الاتراك والاكراد ، ان الحل الافضل للاكراد في تركيا هو اعطاؤهم الحقوق من خلال الوسائل السلمية والديمقراطية بعيداً عن استخدام سياسة القوة لحل هذه القضية ، ان حل القضية يجب ان يكون بالعقلية المعاصرة ، لأن الوسائل الارهابية والعسكرية وحدها غير قادرة على حل أي شيء ، وفي هذا المجال ، لايمكن تصفية الاكراد عن طريق الحرب سواء في شمال العراق وايران وتركيا ،وان الاكراد لم يحققوا أي شيء عن طريق الارهاب ."[152]

وفي الحقيقة بالامكان مناقشة البارزاني بما ذهب اليه من تصريحات ، لأن هناك تناقضات فيها ، من ناحية ، نرى ان البارزاني ينفي من وجود علاقة بين حزبه وحزب العمال الكردستاني التركي ،ويرمي هذه العلاقة الى الدول المجاورة ولاسيما العراق ، ولكنه يشيرالى ابرام الاتفاقيات معه ، واخرها في عام 1992 ،ومن جانب اخر ، يتحدث البارزاني عن مقومات الشعب الكردي من الناحية الجغرافية والعادات والتقاليد ، وبهذا يعترف باقامة دولة لهم ، بما يتناقض مع مفهوم السيادة في الدول المجاورة ،اذ ان حزب العمال الكردستاني من وجهة نظر البارزاني لم يلجأ الى القوة ،الا بعد عدم اعتراف تركيا بشرعيته في النظام السياسي التركي ، بهذا يكون البارزاني في المحصلة يتفق مع الخطوط العامة لحزب العمال الكردستاني.

ومثل هذا التناقض واضح في تصريحات البارزاني ،اذ قال ناطق باسم البارزاني بعد اعتقال اوجلان من قبل السلطات التركية : " ان الحزب الديمقراطي

الكردستاني في العراق يتابع الاحداث الخاصة باعتقال اوجلان ويراقب التطورات.. لم نكن نتمنى ان يواجه أي كردي مصيره بهذا الشكل ،ونأمل ان يساعد هذا التطور في وضع حد للعنف واراقة الدماء ،وايجاد حل سياسي سلمي عادل للقضية الكردية، ونأمل ايضاً أن تأخذ العدالة مجراها في محاكمة اوجلان "[153].

ومن ناحية اخرى ، لم يتحدث البارزاني عن حقوق الاكراد في العراق التي تم منحها للاكراد بموجب بيان اذار 1971م عن الحكم الذاتي ، ونتيجة لذلك فقد تكون لهم المجلس التشريعي والتنفيذي ، فضلاً عن حق الاكراد في الترشيح في عضوية المجلس الوطني ،ومن ناحية اخرى يتحدث البارزاني عن الوسائل السلمية والديمقراطية في تحقيق مارب ومتطلبات الشعب الكردي ،في الوقت الذي دخل فيه الاكراد في حوار مع بغداد ،وتم التوصل الى اتفاق في هذا الشأن ،الا أنه بعد رجوعه الى دول التحالف رفض توقيعه [154].

ونتيجة للتطروات السالفة الذكر ، طلبت تانسو تشيللر رئيسة وزراء تركيا من البارزاني السيطرة على نشاطات وفعاليات حزب العمال الكردستاني التركي في جنوب شرق الاناضول ،وفي هذا المجال اشارت تشيللر الى تعاول الحزب الديمقراطي الكردستاني مع تركيا في السنة المنصرمة ضد الانفصالين من حزب العمال الكردستاني[155].

موقف حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من حزب العمال الكردستاني :

يحاول الطالباني[156] في لقاءاته مع الصحافة التركية ،نفي وجود أي علاقة بين حزبه وحزب العمال الكردستاني [157]، وفي هذا المجال يطالب الطالباني تحقيق هذا الموضوع بوساطة ضباط اتراك على مستوى رفيع ، ولا سيما بعد تأكيدات انقرة على ان حزب العمال الكردستاني يستخدم الاراضي العراقية لشن هجوم على تركيا ، وان اكراد العراق يدربون الحزب المذكور في معسكر Zeli وبأذن من الطالباني نفسه[158].

وفي هذا المجال ، يقول الطالباني في مقابلة له في صحيفة T.D.N التركية : " أن هذه التقارير تدعو الى السخرية والاستهزاء ، لانه من مصلحتنا الاساسية ضمان الحدود مع تركيا ، ومنع حزب العمال الكردستاني من استخدام اراضينا ضد تركيا ، ان حزب العمال الكردستاني يقوم في بعض الاحيان ارسال جماعات الى اكراد العراق من تركيا ،وليس من اكراد العراق الى تركيا ،وهذا يعني من جانبنا ان السلطات التركية لم تكن لها القدرة على ضمان حدودها "[159].

وفي معرض الرد ، على التقارير القائلة ان مقاتلي حزب العمال الكردستاني قد استقروا في مخافر حدودية ،اجاب الطالباني قائلاً : " لا يمكن قبول مثل هذه التقارير ، لأن هذه المخافر تم ضمانها بقوات مشتركة من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني للبارزاني ، ان احداً لايمكن ان يقبل مثل هذه الادعاءات ، لأن وضع حزب العمال الكردستاني في مواقع ،هي معروفة سلفاً من قبل اصدقائنا الاتراك ، يدفع الاخيرين الى تضييق حزب العمال الكردستاني في هذه المواقع ، لأنها قد تكون ملغمة ، وبالتالي قتلهم من قبل القوات الجوية التركية او المدفعية ، ان الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني يسيطران على خمسين من المراكز الحدودية وبصورة مشتركة ،وفي هذا المجال ان الاكراد وبالتنسيق مع الاتراك شنوا هجوماً على حزب العمال الكردستاني في 15 تشرين الثاني ،هناك فعاليتان رئيستان في Metine , Khakurk ، اذ قام مئات من مقاتلي الاكراد من اجل معرفة واكتشاف مواقع حزب العمال الكردستاني ، وان بعضاً من اصدقائنا الاتراك صاحبوا قواتنا في هذا المجال ، ان اصدقائنا الاتراك وصلوا الى ابعد مخفر حدودي ولكنهم لم يروا أي شيء ، ان المنطقة هادئة ، ولا يوجد هناك أي شخص من مقاتلي الحزب المذكور ، وقد ناقش قادة الاتحاد الوطني الكردستاني هذا الموضوع ، انه في حالة وجود جماعات صغيرة من حزب العمال الكردستاني من وقت الى آخر في الاراضي العراقية ، فانها تكون قد عبرت الى شمال العراق من تركيا وليس من شمال العراق "[160].

ويردف الطالباني قائلاً : " اننا ندين الارهاب في أي مكان ، وندين الدولة الارهابية ، ونشجب كل انواع الارهاب في العالم والشرق الأوسط ، وقد انتقدنا وبصورة مستمرة قتل النساء والاطفال وتدمير القرى والبيوت .. ومع ذلك ، فان هناك انشقاقاً حول المسألة الأخيرة في داخل حزب العمال الكردستاني ، اذ ان قائد المنظمة عبد اللـه اوجلان لا زال مؤمناً بضرورة السلام ، بينما قادة أخرون في الاقليم التركي كانوا منشدين في الصراع الذي بدأ منذ عام 1984 الذي ذهب ضحيته 11,000 من ابناء الشعب بموجب ما قاله الرئيس التركي سليمان ديمرئل " [161].

ومن جانب آخر ، تحدث الطالباني عن الفكر السياسي لحزب العمال الكردستاني، اذ قال في هذا المجال : " يدعى حزب العمال الكردستاني أنه حزب ماركسي لنيني ، ولكننا نرى من جانبنا أنه حزب قومي ، يفتقد الى خبرة كافية ، ويتسم معظم قادته بعدم النضج ، وبعضهم متطرفون ، وفي كثير من الاوقات فان قادتهم ليسوا بعقلانيين ، ولا يدركون بشكل عام روح النظام الدولي الجديد ، لازالوا يسيرون على نهج الخط القديم الذي ساد في عهد هوشي منه وماوتسي تونغ وجيفارا ، بينما العالم في تغير الان . وفي الحقيقة ان كثيراً من مقاتليه يعيشون في الخارج ، مما حدا بهم عدم معرفتهم بالتطورات السياسية في بلدانهم .. " [162].

ولكن من ناحية اخرى ، عد الطالباني في مناسبة أخرى ، أنه منظمة ثورية كردية، وعليه يتوجب على حزبه ان يحتفظ بعلاقات الود معه [163].

ابدى الطالبان في هذه المقابلة رأيه في حل المسألة الكردية في تركيا ، اذ قال في هذا المجال : " ان المسألة الكردية من الممكن حلها سلمياً ، ان السبب الرئيس من وراء تقوية حزب العمال الكردستاني هو الحاجة الى الحل السلمي والسياسي لمشكلة الاكراد في تركيا ، وقد دفع هؤلاء الى الشعور القومي للذود عن قوميتهم وحقوقهم، ان الطريقة الوحيدة في تركيا هي المحافظة على الوحدة التركية ، ليس وحدة الخريطة ، بل وحدة القلوب بين الاكراد والاتراك التي من شأنها حل المشكلات بينهما ، وفي الحقيقة ان الحل الاخير الذي يكمن في الحل السلمي

والديمقراطي من شأنه ان يؤدي الى اضعاف حزب العمال الكردستاني .. انظر الى الجيش الجمهوري الايرلندي في بريطانيا ، ان الاخيرة بتقنيتها وقواتها ومقدرتها لم تستطيع ان تضع حداً لفعاليات هذا الجيش أو سحقه . وفي اعتقادي ان النشاط العسكري في العالم المنصرم ، والسنة القادمة أو بعدها سوف لا يحل المشكلة ولا يقضي على حزب العمال الكردستاني ، لأن ذلك من شأنه تقويته ، ولا بد ان نكرر التأكيد على أهمية الوحدة التركية وحمايتها ، وفي هذا المجال ، فان السياسيين الاتراك والبرلمانيين والاحزاب السياسين مطالبون بالتعاون فيما بينهم لحل المشكلة من خلال الحوار " [164].

والحق ، بالامكان ان نقدم بعض الملاحظات حول ما جاء في حديث الطالباني ، وتتضمن الاتي :-

1. على الرغم من تاكيد الطالباني على عدم علاقة حزبه بحزب العمال الكردستاني ، الا أن تقويمه لعبد الله اوجلان ، وتأكيده على ايمان الأخير بالحل السلمي ، ولجوء السلطة التركية الى استخدام القوة ضد الاكراد في تركيا ، وبالتالي بتبريره لقادة الحزب المذكور استخدامهم للقوة ، مما يدفعنا ان نذهب الى القول بتعاطف الطالباني معه .
2. انتقد الطالباني حزب العمال الكردستاني انه حزب غير ماركسي- لنيني ، واصفا اياه انه حزب قومي ، الا أنه ناقض نفسه عندما قال بان الحزب المذكور سار على الخط القديم لهوشي منه وماوتسي تونغ وجيفارا .
3. أكد الطالباني على الحل السلمي للحركة الكردية في تركيا ، في حين كان الطالباني هو الحائل دون حل القضية الكردية في العراق ، من خلال المعوقات والعراقيل اثناء المحادثات بين بغداد وقادة الحركة الكردية في شمال العراق .

ولكن من ناحية أخرى ،وعقب اعتقال اوجلان من قبل السلطات التركية ، أشار الطالباني من ان القضاء على اوجلان لن يقضي على الحركة الكردية او حتى على

Pkk " . ودعا الطالباني الحكومة التركية الى الاعتراف بهوية الاكراد وحقوقهم الثقافية واللغوية ، ومن خلال تطبيق الاعلان العالمي لحقوق الانسان [(165)].

ولكن على الرغم من هذه التطورات في السياسة الخارجية التركية ازاء الاكراد في شمال العراق ، الاّ أنه تم اجتماع في انقرة في العاشر من آذار 1994 بين مسؤولين على مستوى عال يمثلون حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا .

وقد اكد ممثلو حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في المؤتمر المذكور بضرورة انفصال الاكراد في العراق وايران واستناداً الى حق تقرير الاقليات الاثنية في تقرير مصيرها ، اما فيما يخص اكراد تركيا ، فقد تركز الموقف الامريكي حول اهمية حل هذه المسألة بعيداً عن استخدام العنف ، وقيام تركيا بحق تقرير مصير اكرادها في اطار وحدة الاراضي التركية [(166)].

اثار الموقف الامريكي من اكراد تركيا ، بعض التساؤلات من قبل القادة الاتراك، وقد تركزت حول محورين : يتضمن الاول منه الحل الواقعي للمشكلة الكردية في تركيا ، والثاني يدور حول سؤال مركزي هو : لماذا استثنت الولايات المتحدة تركيا من خارطة كردستان القادمة ، بالرغم من انه من الناحية الجغرافية ، أن الأجزاء الجنوبية هي جزء من اقليم كردستان .

وفي حقيقة الأمر ، توصل الاتراك الى قناعات تختلف عن اراء حلفاؤهم حول القضية الكردية في تركيا ، وذلك لأدراكهم ان المحور الاول يدور ان الولايات المتحدة لا ترغب التعامل مع حزب العمال الكردستاني الذي يؤكد الانفصال ، اما المحور الثاني فانه يدور على قناعة الاتراك بان الولايات المتحدة والقوى الغربية لم تكن لها الرغبة بتقسيم تركيا ، ليس دفاعاً عن تركيا ، بل وادراك هذه القوى بفاعلية روسيا في السلوك السياسي الدولي ،ودعوتها الى سياسة الاتحاد السوفيتي السابقة ، لأن تقسيم تركيا يعد امراً غير مرغوب فيه في ظل هذه الفاعلية للسياسة الروسية في

السياسة الدولية ، كما عبر عن ذلك طوبي غاتي الخبير في الشؤون الروسية [167]، وأصدر هؤلاء بياناً صحفياً في نهاية اجتماعهم تضمن الأمور الآتية : [168].

1. **كرر المشاركون التزام حكوماتهم بالحفاظ على استقلال ووحدة العراق وسلامة اراضيه وهي مبادئ تستند اليها قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة والتي تعكس الموقف المشترك للمجتمع الدولي ، وأكدوا مرة أخرى معارضتهم الثابتة لكل الاعمال والجهود التي تقود الى تقسيم العراق وتفتيته .**
2. **دعا المجتمعون الى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وازالة كل القيود التي فرضتها على الجزء الشمالي من البلاد الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من جمهورية العراق ، وأكدوا اهمية رفع هذه القيود من اجل تطبيع الوضع في المنطقة ،وعبروا عن قناعاتهم بان حلول المشاكل القائمة يجب البحث عنها وايجادها ضمن اطار العراق وبوسائل سلمية، وبامتثال العراق بشكل كامل لقرار مجلس الأمن رقم 688[169].**
3. **كرروا اعتقادهم بان البنى السياسية المستقبلية للعراق يجب ان تقرر من قبل شعب العراق باجمعه ،العرب والاكراد والتركمان [170]والاثوريين والكلدانيين والآخرين ديمقراطياً ، وعلى اساس احترام حقوق الانسان لجميع مواطنيه ،واكدوا انهم لن يشجعوا أو يعترفوا باي ترتيب دستوري لا يعكس الارادة المشتركة لعموم الشعب العراقي المعبر عنها من خلال العملية الديمقراطية .**
4. **أكد المجتمعون اهمية استئناف العراق لمكانته في المجتمع الدولي والذي سيكون في صالح شعب العراق ككل والذي سيخدم ايضاً السلام والطمأنينة والاستقرار ، وبهذا الصدد دعو العراق لاتخاذ كل الخطوات**

الضرورية للامتثال بشكل كامل لجميع قرارات مجلس الأمن ،وعبروا عن أملهم في الوصول الى هذه النقطة قريباً.

5. اكدوا ادانتهم القوية للارهاب ،ودعمهم الكامل لحق تركيا في الدفاع عن النفس ضد اعمال العنف التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني التركي .
6. ان اراضي العراق يجب ان لاتكون ملاذاً آمناً للارهابيين ،وكرروا دعوتهم للمراعاة الدقيقة لهذا المبدأ من قبل كل من يعنيهم الأمر .
7. جددت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة تقديرها لتصرف تركيا خلال ازمة الخليج وبعدها ،واعترفت هذه الدول بالعبء الاقتصادي الثقيل على تركيا والذي يتوجب تخفيفه ،وستقوم هذه الدول بمزيد من التشاور بشأن السبل والوسائل المؤدية الى تخفيف هذا العبء .
8. اتفق المجتمعون على الاستمرار في التشاور على اساس منتظم كلما دعت الحاجة لذلك .

وقد صرح ناطق باسم وزارة الخارجية العراقية وهو في معرض الرد على اجتماع انقرة والذي جاء فيه : " .. أننا نشجب بشدة هذا التدخل السافر من قبل الجهات التي اجتمعت في انقرة في الشؤون الداخلية للعراق ، أن الاوضاع المتردية وتفشي الجرائم واعمال النهب والقتل في محافظات السليمانية واربيل ودهوك سببها العمل اللاشرعي واللاقانوني الذي قامت وما تزال تقوم به حكومات الدول الاربع المذكورة عندما فرضت بالقوة الغاشمة منطقة حظر الطيران على شمال العراق ، وشجعت عصابات التمرد على العبث في المنطقة . ان احترام استقلال وسيادة العراق ووحدة اراضيه له تعبير وحيد هو التوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق

ورفع الحظر اللاشرعي واللاقانوني الذي فرضته الدول الاربع المذكورة في شمال العراق .. ان وزارة الخارجية العراقية قد نبهت الجانب التركي في عدد من المذكرات الرسمية ، اكدت فيها ان مشاركة تركيا في الاعمال اللاشرعية واللاقانونية التي ينفذها الامريكان وحلفاؤهم في شمال العراق يتناقض مع علاقات حسن الجوار ويتعارض كلياً مع ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ومعاهدة الحدود العراقية التركية لسنة 1926 .. ان مواجهة المشاكل التي تعاني منها تركيا لايجوز ان تتم بالاعتماد على الحالة الشاذة التي اوجدها الامريكان وحلفاؤهم في شمال العراق والتعامل مع المتمردين الخارجين على القانون الذين يعبثون فساداً في المنطقة ، وفي هذا المجال ، لابد ان نشير الى خطورة السياسة المزدوجة والكيل بمكيالين ،لان هذه السياسة تجلب المزيد من الصعوبات ، وتلحق الضرر الفادح بمصالح تركيا مثلما تؤذي العراق ولاسيما وان الامريكان وحلفاؤهم لايهمهم سوى مصالحهم الانانية واطماعهم الخبيثة في المنطقة ،ولن يحترموا مصالح تركيا ولا مصالح غيرها "[171].

وفي الحقيقة بالامكان مناقشة فقرات اجتماع انقرة في النقاط الآتية :

1- ان دعوة الدول الاربع العراق الى رفع الحصار الاقتصادي ، وازالة ما تسمى بالقيود التي فرضت على الجزء الشمالي من العراق تخالف الحقيقة والواقع ، اذ ان السلطة المركزية في بغداد ، ومنذ تطبيق سياسة الحصار على العراق بعد أحداث الكويت حرصت تطبيق العدالة التوزيعية غي انحاء العراق كافة ، بما فيها المنطقة الكردية ،وعلى الرغم من سيطرة المتمردين على منطقة الحكم الذاتي بعد انتهاء حرب الخليج بمدة ، حاول العراق تطبيق السياسة الاقتصادية نفسها والمطبقة على بقية المحافظات من حيث توزيع حصص المواد الغذائية والطبية ، الا أنه كانت هناك صعوبات وعراقيل ،اذ ان الخارجين على القانون من

المتمردين في شمال العراق قاموا بعمليات النهب لمثل هـذه الحصـص ،وتوزيعها على فئة قليلة من الشعب الكردي ،فضلاً عن الاستيلاء على الشاحنات التي تنقل مثل هذه المواد وقتل سواقها ،الأمـر الـذي حـال دون وصولها الى المنطقة الكردية .

2- ان الترتيب السياسي الذي طرحه اجتماع انقـرة والـذي يتركـز في البنـى السياسية المسـتقبلية للعـراق والكامنـة في العـرب والاكـراد والـتركمان والاثوريين والكلدانيين ، انما يتناقض مع مفهوم السيادة الذي دعا اليه الاجتماع المذكور ، لان النظام السياسي الداخلي لا يفـرض مـن النظـام السياسي الدولي ، لأن مفهوم الدولة يتحكمه المحـيط الـداخلي والـذي يقوم اساساً على مجموعة من العادات والتقاليـد ،وفي الحقيقـة اغفـل اجتماع انقرة مجموعة من الحقائق لعل مـن ابرزهـا قـانون الاحـزاب السياسية الذي صدر مؤخراً في العراق ، الا أن ظروف الحصـار حالـت دون تطبيق ذلك ،فضلاً عن ذلك فان المطالبة بهذا الترتيب لاعلاقة لها بقـرارات مجلـس الأمـن ،وبهـذا يكـون اجـتماع انقـرة قـد خلـط بـين المفاهيم السياسية والجوانب القانونية ،وكان ينبغي عليه تلافيها .

3- أشار اجتماع انقرة الى ادانة الارهاب والدعم الكامل لتركيـا في الـدفاع عن النفس ضد اعمال العنف التي يقوم بها حزب العمال الكردسـتاني التركي ،ولكن من جانب آخـر يتحـدث الاجـتماع الى تـوفير مثـل هـذه الراحة لاكراد تركيا ، اذ تقوم السلطات التركية باسـتخدام كـل الادوات لقمع الحركة الكردية في جنوب شرق الاناضول ،في الوقـت الـذي نـرى ادانـة حقـوق الانسـان في تركيـا مـن قبـل البرلمـان الاوربي ، وآخرهـا مطالبته باطلاق سراح ستة من البرلمانيين الاكراد في تركيا.

ان هذا التغير الذي طرأ على السياسة التركية ازاء اكراد العراق ، انما مرده جملة اسباب من بينها :-

1. الاتفاق الذي تم مؤخراً بين الاتراك وقادة الحركة الكردية في شمال العراق من تزويد الأخيرة بمعلومات عن قواعد Pkk في منطقة السليمانية ،وكان من نتائج هذا الاتفاق أن شن الطيران التركي هجوماً على المنطقة المذكورة حطم فيه قواعد Pkk . وقد تم شن هذا الهجوم بمعرفة الادارة الامريكية وقوات التحالف ، لان تشيللر رئيسة وزراء تركيا اكدت في مؤتمرها الصحفي التي عقدته في انقرة على اثر ضرب قواعد Pkk ، ابلاغها قرار حكومتها للولايات المتحدة والقوى المتحالفة لها قبل تنفيذ العملية العسكرية .
2. التأكيدات التي اعطيت من قبل البارزاني خلال زيارته الاخيرة الى انقرة في نهاية تشرين الثاني من عام 1993 للقادة الاتراك بعدم وجود علاقة بين الحزب الكردستاني العراقي و Pkk ، ووقوف حزبه امام ما اسماه بارهاب Pkk ، مما ازال بعض الغموض والقلق في علاقات اكراد العراق مع تركيا .
3. اثيرت بعض الشكوك في اوساط القيادة التركية و الرأي العام التركي حول وجود علاقة بين قوة المطرقة المتأهبة في تركيا و Pkk ، وتنامي المعارضة المتزايدة لهذه القوة في المجلس الوطني التركي الكبير و الرأي العام التركي ،جاء هذا الاجتماع لخلق الثقة من جديد بين هذه القوة والقيادة التركية .
4. ساد اتجاه قوي في داخل الحكومة التركية ومنذ وصول تشيللر الى السلطة ،وتحت ضغط المعارضة السياسية و الرأي العام ،من اجل رفع

الحصار عن العراق بسبب الخسارة الكبيرة التي تكبدتها تركيا من جراء غلق الانبوب العراقي وتطبيق الحصار ،وما قد يترتب على ذلك من تحسين العلاقات العراقية التركية . وتحت هذه الظروف تحركت الولايات المتحدة والقوى المتحالفة معها لممارسة الضغط على القيادة التركية من اجل الابقاء على سياسة الحصار وعدم التقارب من العراق، ولاسيما اذا عرفنا ان القرار في دول العالم الثالث بصورة عامة ،وتركيا بصورة خاصة لم يكن قراراً وطنياً ، وعليه فقد اريد من هذا اللقاء في انقرة افشال أي تقارب بين العراق وتركيا.

5. ان مشاركة تركيا للولايات المتحدة والقوة المتحالفة معها في انقرة هي بمثابة تغطية لاعمال العنف الذي تمارسه القيادة التركية ازاء الاقلية الكردية في تركيا ، وهي تبرير من جانب اخر استخدامها للقوة والابادة الجماعية لها ،في الوقت الذي تم اصدار قرارات متعددة من قبل البرلمان الاوربي ،واخرها قرار البرلمان الاوربي في آذار 1994 الذي طالب فيه حكومة انقرة بالافراج فوراً عن ستة برلمانيين اكراد محتجزين بتهم مختلفة ،على الرغم من هذه القرارات ، فأن هناك صمتاً من قبل الدول المذكورة من مسألة حقوق الانسان في تركيا .

6. الهدف من هذا اللقاء الرباعي في انقرة هو التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضوة في الامم المتحدة والذي يتناقض مع مبادئ القانون الدولي العام والمواثيق الدولية ،ومن شأنه اضعاف السلطة المركزية في بغداد ،وليس لمناقشة ما يسمى بعملية (توفير الراحة) لانه كان من الاولى والاجدر لهذه الدول توفير هذه الراحة لاكراد تركيا الذين يعانون الاضطهاد والقتل والجهل وتفشي الامراض والبطالة ، كما كان بامكان

هذه الدول توفير الراحة لمسلمي البوسنة والهرسك الذين مضت عليهم مدة لا يستهان بها من القتل والاضطهاد دون ان يتحرك ضمير العالم الاوربي ،ولاسيما اذا عرفنا ان تركيا مؤيدة لمسلمي البوسنة والهرسك ، كان عليها طرح هذا الموضوع للنقاش مع هذه الدول [172].

وفي المعنى نفسه ، قال ممتاز سويسال وزير خارجية تركيا : " أن تركيا لن تضحي بمصالحها من اجل مصلحة امريكا في المنطقة وعدائها للرئيس صدام حسين، وان تركيا بعد الآن لن تسمح لهؤلاء بالسفر الى شمالي العراق دون التأكد من أهدافهم وبرامجهم . "[173]

ومن ناحية أخرى ،تحدث سويسال لاحدى محطات التلفاز الخاصة في 26 ايلول 1994 ،وشرح وجهة نظره بالسياسة الخارجية التركية ، وأكد : " أن انقرة مصممة للمسك بزمام الأمور في المنطقة ومنع قيام دولة او كيان كردي مستقل هناك ومهما كان شكل او اطار هذا الكيان ،وان على اكراد العراق ان ينسوا احلامهم هذه وان يجلسوا بهدوء في اماكنهم "[174].

وجدد وزير خارجية تركيا رفضه وجود القوات الاجنبية في تركيا بحجة حماية اكراد العراق ، واضاف قائلاً : " ان هذه القوات تمنع انقرة من اقامة العلاقات مع العراق ، وانه شخصياً لايريد ان يقضي حياته ليرضي امريكا ، كما لايهمه ابدا ما يفكر به الامريكي او البريطاني او الفرنسي فيما يخص اكراد العراق "[175].

واتهم سويسال ممثلي الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية غير الحكومية والذين زاروا ويزورون شمالي العراق بتهديد مصالح تركيا [176].

ومن جانب آخر ، انتقد سويسال الكونغرس الامريكي بعدم فهم الامور وتطورات الاحداث الكردية في تركيا ، وفي هذا المجال قال سويسال :" ان انقرة

ستعيد النظر في علاقاتها مع واشنطن اذا استمرت في مواقفها للضغط على تركيا في موضوع الاكراد وحزب العمال الكردستاني " [177].

وفي واقع الامر ، ان هذا المنعطف الرئيس في السياسة الخارجية التركية ناتج عن فشل لقاء رئيسة الوزراء تشيللر مع الرئيس الامريكي كلنتون ، اذ بدا واضحاً لها ان الولايات المتحدة لن تعوض تركيا بسبب الحصار على العراق التي بلغت 27 مليار دولار [178].

على الرغم من التطورات السالفة الذكر بين الحكومة التركية واكراد العراق ، الاّ أن تركيا عادت واكدت على دعم سلطة الحكومة العراقية في شمال العراق وعدم المشاركة في أي تحرك يضر بسيادة العراق في منطقة الحكم الذاتي ،وفي الحقيقة ان الحكومة التركية اتخذت هذا القرار بعد سلسلة من الاجتماعات التي ضمت كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الاتراك التي كانت قد بدأت عندما كان حكمت جتين وزيراً للخارجية ، واتخذت شكلها النهائي بعد تسلم ممتاز سويسال منصب وزير خارجية تركيا [179].

وقد جرى خلال هذه الاجتماعات مناقشة الوضع في شمال العراق ،وتوصلت الحكومة التركية الى خلاصة مفادها ان تركيا وقفت اكثر من المطلوب مع الغرب خلال وبعد حرب الخليج ،وحصلت على القليل مقابل خسارة الكثير في موقفها هذا [180].

وفي هذا المجال اكد مسؤولون اتراك كبار " أن الحكومة التركية توصلت الى حقيقة ان الفراغ الناتج في شمال العراق عن عدم وجود السلطة الشرعية العراقية قد ادى الى وضع أمني خطير عتيد الى جنوب شرقي تركيا " ، وقد بدأت الحكومة التركية تلمس بوضوح ان الغرب يستخدم تركيا من اجل تحقيق اغراضه واهدافه

فقط دون النظر الى مصالح تركيا التي تعد اكبر خاسر في الحرب التي شنت على العراق [181].

وفي ظل هذه الظروف ، قامت القوات التركية بحملة عسكرية واسعة النطاق في شمال العراق في 20 آذار 1995 ، وبقوة قوامها 40 الف جندي ضد تنظيمات حزب العمال الكردستاني ،متوغلة نحو اربعين كيلو مترا في اراضي العراق [182]، ونتيجة لذلك فقد طالب العراق من تركيا بسحب قواتها ووضع حد فوري لهذا التدخل الامريكي الذي يعمل من داخل الاراضي التركية وبما يضمن أمن وسيادة العراق والأمن والاستقرار في المنطقة [183].

وفي هذا المجال ،دعت شخصيات سياسية تركية بارزة الى فتح قنوات الحوار مع العراق والعمل على انهاء ما يسمى بقوة المطرقة في تركيا ،ولاسيما ان ديمرئل قد هاجم في 1 نيسان 1995 هذه القوات خلال لقاءه بالسفير الالماني في انقرة ،مؤكداً ان هذه القوات ادت الى عدم تحقيق الاستقرار في المنطقة [184].

وعلق ممتاز سويسال وزير خارجية تركيا سابقاً على حديث ديمرئل قائلاً : " مادام الرئيس ديمرئل شخص سلبيات وجود هذه القوات فليقدم اذن على اتخاذ خطوة ولابد من الحوار مع بغداد "[185].

واكد بولنت اجويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي ان قوة المطرقة هي التي اشاعت ظاهرة عدم الاستقرار في المنطقة ، اما ايوب عاشق نائب رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الوطن الام فعلق قائلاً ان الرئيس ديمرئل محق في طرحه وان هذه القوات تقوم بمهمة المظلة لاقامة دولة كردية في المنطقة [186].

وقد أدان العراق العمليات العسكرية التركية في شمال العراق ،وفي هذا الصدد ،صرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية بما يأتي :" مازالت القوات العسكرية

التركية الغازية داخل الاراضي العراقية في شمال العراق منذ 20 آذار الماضي وهي تنتهك سيادة العراق وحرمه اراضيه واجوائه وتستخدم القوات المسلحة التركية الغازية الطائرات الحربية والاسلحة والمعدات العسكرية الثقلية وتلحق اضراراً كبيرة بالممتلكات وارواح المواطنين العراقيين من ابناء شعبنا الكردي . اننا نكرر ادانتنا الشديدة للغزو العسكري التركي ونرفض بشكل قاطع الذرائع التي ترددها الحكومة التركية لتبرير عملياتها العسكرية داخل الاراضي العراقية وتعدها انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واحكام ميثاق الأمم المتحدة .. يطالب العراق مجدداً من الجانب التركي سحب قواته المسلحة فوراً من الاراضي العراقية وان يضع حداً لاستخدام الاراضي التركية كقاعدة للاعتداء الامريكي البريطاني على سيادة العراق وامنه ووحدته الاقليمية .." [187].

اما المجلس الوطني العراقي ، فقد ناقش التدخل التركي في شمال العراق في المدة الواقعة بين 8-10 نيسان ،وفي نهاية الاجتماع اصدر بياناً طالب فيه الحكومة التركية سحب قواتها من الاراضي العراقية فوراً وعدم التعامل مع المتمردين الاكراد في شمال العراق ،ووضع حد لاستخدام اراضيها كقواعد اعتداء على ارض العراق من قبل ما تسمى بقوات المطرقة المتأهبة ،واحترام المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم علاقات الجوار بين الدولتين ،واشار المجلس الوطني العراقي في بيانه الى لجوء العراق وتركيا الى القنوات الدبلوماسية والتعاون المشترك بينهما من اجل ضمان الأمن والاستقرار على الحدود بينهما [188].

وبخصوص رد الفعل التركي من وجود الجيش التركي في شمال العراق ، فقد حذر ممتاز سويسال وزير خارجية تركيا الاسبق عضو المجلس الوطني التركي الكبير ادارة الرئيس سليمان ديمرئل وحكومة تشيللر من خطورة مخطط امريكي صهيوني لفصل شمال العراق وشرقي تركيا ،وانتقد سويسال مشاورات بلاده مع

واشنطن وعواصم الغرب بشأن العملية العسكرية التركية شمالي العراق ،وفي هذا المجال اكد سويسال ان حل مشكلة الارهاب في منطقة الحدود بين البلدين لابد من ان يتم عبر الحوار بين بغداد وانقرة [189].

ونتيجة لهذه التطورات ، فقد بعث السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق برسالة الى رئيس مجلس الأمن الدولي في 19 نيسان 1995 ، جاء فيها : " أن الطائرات الحربية التركية تواصل انتهاكاتها الخطيرة لحرمة الاجواء العراقية ،وقامت للمدة من 4-10 نيسان بـ 28 طلعة جوية شاركت فيها المقاتلات والسمتيات في مناق زاخو والعمادية ودهوك وشقلاوة "[190].

وفي الوقت نفسه ، ادلى ناطق باسم وزارة الخارجية العراقية بتصريح الى وكالة الانباء العراقية عقب فيه على التصريحات الى ادلى بها فرحات اتامان الناطق باسم وزارة الخارجية التركية في مؤتمره الاسبوعي الذي عقد بتاريخ 12 نيسان 1995،وبالامكان ايجازه في الآتي [191]:

الغاء ما يسمى بقوة المطرقة المتأهبة في الاراضي التركية ، وقد وضح العراق لتركيا مراراً مخاطر وجود هذه القوات على الاراضي التركية .

أن الغزو التركي للاراضي العراقية لايقع مطلقاً ضمن حق الدفاع الشرعي المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة ، وانما يقع ضمن انتهاك سيادة وحرمة اراضي دولة مستقلة عضو في الامم المتحدة .

ان ماذهب اليه الناطق الرسمي التركي حول حرصه على وحدة وسلامة الاراضي العراقية يبقى في اطاره النظري اذ لم يترجم الى حيز الواقع العملي في مقدمتها الانسحاب الفوري من الاراضي العراقية والاقلاع عن التعاون والتنسيق مع المتمردين في شمال العراق والامتناع عن التنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

التأكيد ان الانسحاب الجزئي للقوات التركية هو انسحاب تكتيكي وان اثبات حسن نيات تركيا تجاه العراق لايتم الا بالانسحاب الكامل والفوري لهذه القوات .

وفي واقع الأمر ، قامت الحكومة التركية وفي اكثر من مناسبة واحدة ارسال وفد من الخارجية التركية الى شمالي العراق للالتقاء مع المتمردين [192] .

وفي الوقت نفسه ، كانت الحكومة التركية تستقبل وفوداً من متمردي اكراد العراق في العاصمة انقرة ، وعلى سبيل المثال توجه وفد يمثل هؤلاء الى انقرة في 2 آيار 1995 بهدف الحصول على مساعدات مالية من تركيا لادامة التمرد ولتمويل العصابات المسلحة [193] .

ولكن من جانب آخر ، اعلنت رئاسة الاركان العامة ووزارة الخارجية التركية رسمياً ان العملية العسكرية في شمال العراق قد انتهت يوم الثاني من آيار 1995 ، وان جميع الوحدات التركية التي اشتركت في العملية قد اكملت مهامها وعادت الى تركيا [194] .

الاّ أن البيان التركي الذي صدر بهذا الشأن أشار الى ان بعض الوحدات بقيت في مواقعها لاتخاذ اجراءات اضافية لوضع حد لعمليات التسلل عبر الحدود التركية العراقية ،غير أن البيان التركي رفض اعطاء اية معلومات عن عدد القوات التي بقيت في شمال العراق خصوصاً عند مداخل ومنافذ الاودية على الحدود وذلك لاسباب امنية[195] .

وفي خضم هذه التطورات ، طالب سليمان ديمرئل بترسيم جديد للحدود التركية العراقية لمنع تسلل المتمردين الاكراد من الاتراك من شمالي العراق ،وعد ان منطقة الموصل لاتزال تابعة لتركيا .

وفي هذا المجال قال ديمرئل انه يجب تصحيح هذه الحدود التي تمر فوق الجبال بحيث ينزل الخط الجديد الى سفح الجبال في الاراضي العراقية لمنع عمليات التسلل التي يقوم بها المتمردون الاكراد الاتراك [196].

واكد ديمرئل ان هذه الحدود هي خط النفط ، فحدود تركيا تبدأ من حيث ينتهي النفط ، تبعاً لتحديد علماء الجيولوجيا ، ولم يتضمنها الميثاق الوطني ، واكد ايضاً ان الموصل لم تترك للعراق بموجب معاهدة لوزان ، وان الموصل مازال تابعاً لتركيا ، واضاف ديمرئل ان الموصل كانت سنة 1924 داخل حدود الميثاق الوطني، وقد تركت الى العراق سنة 1926 اثر الانتفاضات الكردية سنة 1925 في تركيا ، وقد شكل ترسيم الحدود بين تركيا والعراق نقطة خلاف بين تركيا وبريطانيا ، لأن العراق وضع تحت الانتداب البريطاني حتى العام 1930 [197].

والحق ، كان هناك رد فعل كبير من جانب العراق ازاء تصريحات ديمرئل ، وفي هذا المجال ، صرح ناطق باسم مجلس قيادة الثورة ما يأتي : ((تلقى العراق باستنكار شديد التصريحات التي نسبت الى السيد سليمان ديمرئل رئيس جمهورية تركيا التي دعا فيها الى اعادة تحديد الحدود بين العراق وتركيا بذريعة مكافحة الارهاب ،وقد تم تكليف وزارة الخارجية بطلب ايضاح عن هذه التصريحات من الحكومة التركية ، وقيل ظهر امس الخميس تلقت وزارة الخارجية من خلال القائم باعمال السفارة التركية في بغداد ورقة تبين موقف الحكومة التركية من هذا الموضوع، ان ما جاء في ايضاح الحكومة التركية لا ينفي في الواقع ان المسؤولين الاتراك يتداولون في هذه المسألة وقد فعلوا ذلك قبل اسشارة العراق واخذ رأيه في الموضوع وهو امر تستنكره اشد الاستنكار .. لقد حذرنا بشدة من عملية الغزو العسكرية التي قامت بها تركيا في شمالي العراق واشرنا الى ما يحيط بها من دوافع الغزو العسكري التي قامت بها تركيا في شمالي العراق واشرنا الى ما يحيط بها من دوافع مريبة تتعدى الذرائع التي اعطتها اياها الحكومة التركية وحذرنا من التواطؤ المكشوف بين حكومة تركيا

والادارة الامريكية في هذه العملية ، وتأتي تصريحات الرئيس التركي لتلقي اضواء جديدة على الاهداف الحقيقية لهذا الغزو .. والمخططات الامريكية العدوانية ضد العراق وسيادته ووحدته الوطنية ومنها القرار 986 وما يتعلق منه بالاوضاع في الجزء الشالي من البلاد.. ان العراق يرفض البحث ويحذر تركيا من القيام بأية خطوة منفردة من شأنها المساس بالحدود الوطنية ، وان العراق سيقاوم أي عمل من هذا النوع بكل الوسائل المشروعة ولن يحول دون ذلك أي عائق .. ان هذه التصريحات تكشف من جانب آخر اهداف الحظر الجوي الذي فرضته امريكا على شمالي البلاد منذ عام 1991 والذي تتحمل حكومة تركيا مسؤولية اساسية فيه لسماحها بتواجد الطائرات الامريكية والبريطانية على اراضيها . فضلاً عن مواصلتها القيام بتصرفات مخلة بسيادة العراق . وفي هذا المجال ندعو حكومة فرنسا الى تحديد موقفها من موضوع الحظر الجوي وانهاء مشاركتها الرمزية في هذا الحظر كتعبير عما اكدته دائماً عن احترام سيادة العراق وسلامته الاقليمية واستقلاله السياسي وهو ما نصت عليه كل قرارات مجلس الامن ذات الصلة.."[198].

ومن جانب آخر ، حذرت الجامعة العربية من الانعكاسات السلبية التركية الداعية الى ترسيم جديد للحدود مع العراق مؤكدة تمسكها بوحدة وسلامة الاراضي العراقية واعربت الامانة العامة للجامعة في بيان عن اسفها الشديد لتصريح ديمرئل مؤكدة تحذيرها من مثل هذه التصريحات المنافية لقواعد ومبادئ القانون الدولي لانها لاتخدم العلاقات والمصالح العربية التركية .

لم تكتف القوات المسلحة التركية بالحملة السالفة الذكر ، اذ قامت بحملة اخرى في آيار 1996 استمرت اسبوعاً ، وبقوة تعدادها 1200 جندي حاملة اسم عملية صقر ، تميزت بكثرة الغارات الجوية على شمالي العراق ، وجرت في مناطق جبلية منيعة ، وتجاوزت مساحتها 500 كيلو متر[199].

في خضم هذه التطورات ، قام صراع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني وذلك في 9 أيلول 1996 ،كان من نتائجه ، سيطرة الاول على

محافظة السليمانية في شمال العراق وبمعاونة من السلطة المركزية في بغداد ،فضلاً عن امتداد نفوذ الاخيرة في محافظة اربيل [200]، وفي اطار هذا برز الى الوجود مشروع تركيا القاضي بايجاد منطقة ما تسمى " المنطقة الأمنية" والتي امتدت بـ 320كم وبعمق 15 كم يتمركز فيها 18 الاف جندي .

وفي هذا المجال اعلنت تانسو تشيللر وزيرة خارجية تركيا وقتئذ قائلة : " أن قرار اقامة منطقة امنية في شمال العراق يجب الا يعد باي شكل من الاشكال عدواناً على العراق " ، واضافت قائلة : " أن مقاتلي Pkk يحتشدون على الحدود العراقية-التركية مما يستدعي اتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهتهم "[201].

ومن ناحية أخرى بررت الخارجية الامريكية الحزام الامني التركي في شمال العراق ، اذ جاء بلسان غلين دينيس -الناطق باسم وزارة الخارجية الامريكية : " أن الحكومة التركية طمأنت واشنطن الى ان القوات التركية لن تتمركز في العراق ، وان هذا الحزام سيكون مؤقتاً وان الولايات المتحدة تعترف بحق تركيا في الدفاع عن نفسها ضد الارهاب الصادر من حزب العمال الكردستاني ". واضاف دينيس مهمة الولايات المتحدة اعطاء اضواء خضر او حمر .. لقد اخذنا علما بما قاله لنا الاتراك ونحن نفهم ذلك كما انني معهم في حربهم ضد ارهاب Pkk "[202].

وعلى الرغم من هذه التأكيدات ،نرى من جانبنا ، ان هذه التصريحات تشير الى مباركة الولايات المتحدة بهذا الحزام الامني ، وهذه النقطة واضحة في تصريحات وارن كريستوفر وزير خارجية الولايات المتحدة وقتئذ عندما قال : " ان الولايات المتحدة تؤيد اقامة المنطقة الامنة شرط ان تكون ضيقة ومؤقتة "[203].

قامت تركيا بعملية غزو ثالثة على شمالي العراق وذلك في 14 ايار 1997 انطلاقاً من سبع نقاط حدودية عبر منطقة الخابور الحدودي والى الشرق عبر منطقة هكاري -اقصى الجنوب الشرقي المتاخم للعراق وايران ،ونتيجة لذلك فقد دخلت القوات التركية مدينة زاخو العراقية التي تبعد عن الحدود التركية بعشر كيلو مترات

،وقد بررت تركيا عملها هذا من أن مسعود البارزاني هو الذي طلب من تركيا دعم قواته ،وتجدر الاشارة في هذا المجال ، أن المؤسسة العسكرية التركية لم تبلغ اربكان بعملها هذا ،وفي هذا المجال قال ايليكداغ : " أن الجيش لم يبلغ الحكومة بقراره هذا ،خشية قيام الحكومة بتسريب هذه المعلومات الى حزب العمال الكردستاني ،ومن شأن ذلك افساد هذه الخطة "[204].

وفي خضم ذلك طالبت الحكومة العراقية من تركيا سحب قواتها فوراً من الاراضي العراقية معدة ذلك بانه انتهاك لمبادئ القانون الدولي العام [205].

فضلاً عن ذلك ، قامت تركيا بعدوان اخر على الاراضي العراقية وذلك في 25 ايلول 1997 ، وللمرة الرابعة بدأت تركيا تبرر عدوانها من خلال سرمد اتجنلي الناطق باسم وزارة الخارجية التركية ، الذي اشار " أن تركيا تعاني مشكلة ارهاب ينطلق من شمال العراق ،وهي تتخذ بين الحين والآخر تدابير للقضاء على هذه المشكلة ، أنها عملية محدودة .." .وفي هذا المجال اشار ناطق باسم وزارة الخارجية العراقية : " أن حكومة جمهورية العراق تدين بشدة هذا العدوان العسكري التركي الجديد الذي يعد انتهاكاً خطيراً لسيادة العراق وحرمة اراضيه "[206].

والحق ،فقد تكررت الاعتداءات التركية على الاراضي العراقية ،اذ قامت القوات المسلحة التركية بحملة عسكرية يقدر تعدادها 25 الف عسكري بهجوم لاراضي شمال العراق في قاطع هاكورك والمناطق المحيطة به قرب المثلث الحدودي العراقي- الايراني-التركي وذلك في 8تشرين الثاني 1998 تحت غطاء مطاردة Pkk ،وفي هذا المجال ادلى ناطق باسم وزارة الخارجية العراقية يوم 9 تشرين الثاني جاء فيه : " ... ان الغزو التركي الجديد يأتي متزامناً مع النشاطات المحمومة و التهديدات التي تمارسها الادارة الامريكية والكيان الصهيوني[207] ضد جمهورية العراق من خلال استمرار فرض الحصار الجائر ولادامة الحالة الشاذة في شمال العراق .. ان حكومة العراق تدين بشدة العدوان العسكري التركي .. وأن عودة

السلطة الشرعية الى شمال العراق هو الضمان الوحيد لاستتاب الامن والاستقرار في المنطقة "[208].

وفي الوقت نفسه دعا العراق مجلس الامن الدولي الى ادانة الغزو التركي لشمال العراق ومطالبة الحكومة التركية بسحب قواتها من اراضي العراق ،وفي هذا المجال بعث السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية العراق برسالتين الى بيتر بيرني رئيس مجلس الامن وكوفي عنان الامين العام للامم المتحدة رفض فيهما بشكل قاطع ذرائع تركيا لتبرير عمليات الغزو المتكرر لاراضي العراق ،وجاء فيهما ايضاً : " أن حكومة جمهورية العراق تحتفظ بحقها المشروع بموجب القانون الدولي في تحديد الرد المناسب على هذا العدوان العسكري السافر ،والمطالبة بالتعويض عن الاضرار التي يتعرض لها المواطنون العراقيون .."[209].

والحق ، يأتي هذا الاجتياح التركي لشمال العراق ، متزامناً خلاف العراق مع اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة والخاصة بنزع اسلحة العراق ،اذ اتخذ العراق قرار بوقف التعامل معها ،وكان من نتائج ذلك تصعيد الولايات المتحدة هذه المسألة، لتجد لها مبرراً للعدوان على العراق ،وعليه نرى أنه لابد ان حصل نوع من التنسيق بين الولايات المتحدة وتركيا ازاء ذلك ،من اجل فتح جبهة جديدة للعراق في شمالها ولاسيما اذا عرفنا ان لتركيا مطامع في هذه المنطقة ،واذا كانت تركيا لم تستطيع تحقيق هذه الغايات في نهاية حرب الخليج لاسباب لوجستية ،تعود تركيا من جديد مستغلة الفراغ السياسي في شمال العراق لاجل تحقيق ذلك [210].

(1) Ed., by Dr.Najeeb Al Nauimi and Richard Meese Martinus , International Legal Isses Arising Under the United Nations Decade of International Law , Nijhoff Publisers , London , 1995 , P.858.

(2) Soysal , Ismail , " Seventy Yras of Turkish –Arab Relation and an Analysis of Turkish –Iraqi " , Op.Cit ., P.75 .

قارن مع : مركز الاهرام للترجمة والنشر ،ماذا بعد عاصفة الخليج رؤية عالمية للمستقبل الشرق الاوسط، توماس -باكفاوز ،معادلة صعبة عراق متماسك لاخطر منه .

(3) سفارة جمهورية العراق ،الدائرة الصحفية ، 26 /1993/12 و : .Milliyet , 26-12-1993

(4) Soysal , Ismail , " Seventy Yras of Turkish –Arab Relation and an Analysis of Turkish –Iraqi " , Op.Cit ., P.75. ; Najeeb Al Nauimi , Op.Cit ., P.864.

(5) ان تسمية قوات المطرقة هي تسمية خاطئة ،نتيجة ترجمة المصطلح المطلق عنها باللغة الانكليزية ،اذ انها تعني قوة مستعدة للانزال من اجل توجيه ضربة موجعة .

وهناك تعريف ثاني لها ، الذي يشير الى معنى الديك العالي والمرتفع Horoz راجع :

Oran , Baskin , Kalkik Horoz – Gekic Guc ve Kurt Deleti, Bilgi Yayinevi , S.15.

(6) جوزيف بريسكو ، يوميات كولين باول ،الاهلية للنشر والتوزيع ،(بلا) ، ص.669

(7) Halefoglu , Vahit , " Introducation , An Overview of the Gulf "

وجوزيف بريسكو ، مصدر سبق ذكره ، ص 669.

ان مايقرب من 77 طائرة حربية وعمودية في قاعدة انجرلك الجوية ،ومجموعة من ثلاثين من المنسقين الحلفاء يشكلون هذه القوة . راجع : وزارة الخارجية لجمهورية العراق ، المجاورة العدد 1992/6/5281،30/8/23 ،قارن مع تقرير وزير الدفاع الامريكي المرفوع الى الرئيس والكونغرس الامريكي ،شباط 1992 ،ترجمة نافع ايوب (بلا) ، 1993 ، ص284-285.

وتتألف هذه القوة من 1862 ضابطاً وجندياً موزعين كالاتي : 1421 امريكياً و 184 أنكليزياً و 153 فرنسياً و 74 تركياً ، وللقوة مكتب ارتباط في مدينة زاخو العراقية وفيه 7 ضباط من الامريكان و 3 من تركيا و 2 من فرنسا وضابط واحد من بريطانيا . راجع :نور

الدين ، محمد " المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات والاحتمالات " ، مصدر سبق ذكره ، ص 39 و Oran , A.g.e., S.15,94.

(8) الكيلاني ،هيثم ،تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية ،ابو ظبي ، 1996 ، ص59-60.

جاء في الكتاب الازرق للامم المتحدة ما يلي : " وفي مطلع نيسان 1991 ادت الاعمال القتالية الى كارثة انسانية واسعة النطاق اذ فر بنحو 1.5 مليون مواطن عراقي اغلبهم من الاكراد نحو وعبر الحدود الجبلية الجرداء مع تركيا ،ومع جمهورية ايران الاسلامية ". راجع : الانصاري ،مصطفى (دكتور) ،العراق والامم المتحدة 1990-1997 ، بنك المعلومات العراقي ، 1998 ، ص66 .

(9) الكيلاني ، مصدر سبق ذكره ، ص 60.

(10) Najeeb Al Nauimi , Op.Cit ., PP862-863..

(11) Ibid ., P. 867

(12) Oran , A.e.g., SS. 95-96.

(13) A.e.g., S. 97.

(14) Oran , A.e.g .,

تستطيع الطائرات الامريكية دخول شمال خط عرض 36 بدون انذار مسبق .راجع : مجيد كمال ، مصدر سبق ذكره ، ص 117.

(15) اوجدت الولايات المتحدة منطقة ثانية جنوب خط عرض 32 ثم وسعتها في 1996/9/4 لحد خط عرض 33 جنوب بغداد حتى دون موافقة مجلس الأمن .راجع : مجيد ، كمال ، مصدر سبق ذكره ، ص 117.

(16) اذا نظرنا الى مصدر القرارات التي صدرت ضد العراق منذ عام 1990 ، فاننا سنجد اكثرها صادرا في اطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واقل من ذلك في اطار الجمعية العامة ومجلس الامن ، ومن ابرز تلك القرارات كان القرار 1991/688 ، وهذا يعني ان القرار 688 قد صدر في اطار صلاحيات مجلس الامن الخاصة بحفظ الامن والسلم الدوليين ، اما قرارات المجلس الخاصة بالوضع الصحي والتغذوي صدرت في اطار الفصل السابع من الميثاق كالقرار 706 ، 712 ، 986 ، راجع : الانصاري، مصدر سبق ذكره ، ص 37.

(17) هارمن ، باتريك ، ديلكور ، بربارة ، كورتن ، اوليفيه ، القانون الدولي وسياسة المكيالين تعريب د. انور مغيث ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ،بنغازي ، 1995 ، ص181 ،والانصاري ، مصدر سبق ذكره ، ص 174.

جاء في الكتاب الازرق مايلي : " تفيد بلدان التحالف بان اتفاق وقف اطلاق النار الذي وضع حد للحرب اتاح لها فرض هذه القيود على التحليقات العسكرية العراقية ". راجع :الانصاري ، مصدر سبق ذكره ، ص 36.

(18) هارفي ، مصدر سبق ذكره ، ص 181 ، والانصاري ، مصدر سبق ذكره ، ص 174.

(19) جاء في قرار 688 : " ان يضع في اعتباره التقرير الذي احاله الأمين العام في 20 آذار 1991 (د/22366) :

1. يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في اجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخراً المناطق السكانية الكردية ،وتهدد نتائجه السلم والامن الدوليين في المنطقة .
2. يطالب بان يقدم العراق على الفور كاسهام في ازالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة بوقف هذا القمع ، ويعرب عن الأمل في السياق نفسه في اقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الانسان ،والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين .
3. يصر على ان يسمح العراق بوصول المنظمات الانسانية الدولية على الفور الى جميع من يحتاجون الى المساعدة في جميع انحاء العراق ، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها .
4. يطلب الى الأمين العام ان يواصل بذل جهوده الانسانية في العراق ،وان يقدم على الفور واذا اقتضى الامر على اساس ايفاد بعثة اخرى الى المنطقة ،تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين ،ولاسيما السكان الاكراد الذين يعانون من جميع اشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية .
5. يطلب ايضاً الى الأمين العام ان يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه بما فيها موارد وكالات الامم المتحدة ذات الصلة للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين وللسكان العراقيين المشردين .

6. يناشد جميع الدول الاعضاء وجميع المنظمات الانسانية ان تسهم في جهود الاغاثة الانسانية هذه. يطالب العراق بان يتعاون مع الأمين العام من اجل تحقيق هذه الغايات .
7. يقرر ابقاء هذه المسألة قيد النظر .راجع : Dr , Najeeb Al Nauimi .,Op.Cit., PP.857-858.

(20) نولاسكو ، شاوس ، امي ،ديمس ، آلان ، الأمم المتحدة : الشرعية الجائرة ، ترجمة د. فؤاد شاهين،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ،بنغازي ،ليبيا ، 1995 ، ص103-104.
عينت الأمم المتحدة في المدة الواقعة بين 13-18 نيسان Eric Suy كممثل شخصي للامين العام للامم المتحدة في الشرق الاوسط حول المسألة العراقية . راجع : NaJeeb Al Nauimi , Op.Cit . P.859

(21) نولاسكو .. مصدر سبق ذكره ، ص 104 و NaJeeb Al Nauimi , Op.Cit .P. 859.

(22) المصدر نفسه ، ص 104.

(23) المصدر نفسه ، ص 104-105.

(24) المصدر نفسه ، ص 105.

(25) المصدر نفسه ، ص 106.

(26) المصدر نفسه ، ص107 ، وهارمن ، باتريك واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 227 .

(27) المصدر نفسه ، ص107 ، وهارمن واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 227.

(28) المصدر نفسه ، ص107 .

(29) المصدر نفسه ، ص107.

(30) يقول اوليفيه كورتين وبيار كلاين حول قوة المطرقة المتأهبة : " ان يتعلق الامر بمزيد من الانتباه للصعوبات التي يثيرها الوجود الكثيف للاجئين الاكراد على ارض دولة عضو مدلل بشكل خاص في منظمة حلف شمال الاطلسي ، غير مستعدة عن رؤية بروز اية مسألة كردية ؟ الا تتأكد هذه المخاوف عندما نرى ان اية دولة لم تشعر ان من واجبها التدخل عندما قام الطيران التركي ، بعد بضعة اشهر من هذه الاحداث المأساوية بقصف مخيمات اللاجئين الاكراد في شمالي العراق ، بحجة انه يريد ضرب الثوار

البشرغا " . راجع نولاسكو ، باتريسيون واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 107-108، 110.

(31) المصدر نفسه ،ص232.

(32) المصدر نفسه ،ص233.

(33) هارمن ، باتريك واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 227.

عندما تسلم ممتاز سويسال وزارة الخارجية في 25 تموز 1994 ،اشار الى ان بعض المؤسسات والمنظمات الانسانية غير الحكومة لها اضرار على المنطقة ،وعليه فقد اقترح زيادة المراقبة على فعالياتها، ويسمح لها بالدخول الى شمال العراق فقط اثناء تقديمها المساعدات الانسانية والحاجيات الضرورية .

ومن ناحية أخرى ،ابدت رئاسة الاركان العامة بعدم ارتياحها عن هذه المؤسسات والمنظمات الانسانية، وفي هذا المجال نشرت المجلة الاسبوعية التركية اكسيون " Aksyon " في نهاية شهر تشرين اول 1996، مؤكدة : " ان رئاسة الاركان العامة تعرب عن قلقها وشكوكها للمؤسسات والمنظمات الانسانية الغير حكومية من خلال مهمتها بتوزيع المواد الغذائية والحاجيات الضرورية لمواطني شمال العراق ،وان القوات المتعددة الجنسيات هي لتأمين سير تلك المساعدات ،ولمنع هجرة المواطنين الاكراد من شمال العراق الى الحدود التركية ،ولكن ترى رئاسة الاركان العامة بان ما تعمل به تلك المؤسسات يتعارض مع مبدئها ،اذ انها تحاول وضع اسس قيام دولة كردية في شمال العراق ". راجع : Oran , A.e.g., SS.128-129, 143.

(34) هارمن ، باتريك واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 233.

(35) المصدر نفسه .233.

(36) Halefoglu , Vahit, “ Interoducation : An Overview of The Gulf Crisis , Op.Cit ., P.14.

(37) الكيلاني ،هيثم ،تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1996 ، ص54.

(38) Halefoglu , Vahit, “ Introducation : An Overview of The Gulf Crisis , Op.Cit ., P.14.

(39) سفارة جمهورية العراق في انقرة ،الدائرة الصحفية ، 1991/11/28 و
Milli Ceseti , 28 –11-1991 .

(40) تقرير وفد المجلس الوطني العراقي الذي زار تركيا ، مصدر سبق ذكره .

(41) سفارة جمهورية العراق في انقرة / الدائرة الصحفية ،1991/11/14. و
Milliyet , 14-11-1991 ; Sabah , A.g.e.,

(42) المصدر نفسه .

(43) جريدة العراق : 1992/12/21.

جرت انتخابات في شمال العراق وبوساطة قوة المطرقة المتأهبة ،وكان من نتائجها ايجاد برلمان وذلك بتاريخ 19 مايس 1992 ، وتشكيل حكومة برئاسة فؤاد معصوم الذي كان استاذاً بقسم الفلسفة بجامعة البصرة ومن المنتمين الى الاتحاد الوطني . راجع :

Oran , A.e.g., SS.17,113

اما بالنسبة الى تركيا ، فانها اشارت بعدم الاعتراف بالحكومة الجديدة في شمال العراق راجع : A.e.g., S.113.

ومن ناحية اخرى ،اعلن الاكراد في شمال العراق من تشكيل دولة فدرالية كردية اثناء اجتماع البرلمان الكردي في 4 تشرين اول 1991 ،الامر الذي ادى الى ردود فعل في الاوساط الحكومية التركية ، اذ شجبت الحكومة التركية هذا القرار ، فقد صرح ناطق رسمي باسم الحكومة التركية في 7 تشرين من العام نفسه اول قائلاً : " لايمكن الموافقة على هذا القرار لان ذلك قد يؤثر على استقرار وسلامة شمال العراق ، وانه لايخدم مصلحة شعب شمال العراق والمنطقة باجمعها .راجع : Oran , A.e.g, SS.116-117

(44) Sabah , 14-1-1992.

وسفارة جمهورية العراق في انقرة ،الدائرة الصحفية ، 1992/1/14.

ومن ناحية أخرى بدأ العاملون في قوة المطرقة المتأهبة من معالجة الجرحى من اعضاء الحزب العمال الكردستاني ،واكثر من هذا ،فقد تسربت معلومات تشير بان هناك صور لعبد الله اوجلان بمقر قوات المطرقة المتأهبة في زاخو بشمال العراق التابع للجناح الامريكي ،فضلاً عن خريطة لكردستان شمال العراق ، وبناء على ذلك طلب الضباط الاتراك العاملين بتلك القوة بانزال صور اوجلان ،وخريطة كردستان من جدران مقر القوات ،وفي بداية الأمر ، اعترض الضباط الامريكان على ذلك ،الا أنهم وافقوا على ذلك بعدئذ .

وقد كان الضباط الامريكان لايقدمون معلومات عن الحزب العمال الكردستاني للجانب التركي فضلاً عن ابتعادهم عن الضباط الاتراك عن المكالمات الجوية الحساسة اثناء الطلعات الجوية في شمال العراق ، اذ كانوا يقدمون معلومات للضباط الاتراك لافائدة منها . راجع :

Oran , A.e.g., S.17,139-140

(45) قامت قوة المطرقة المتأهبة في 5 مايس 1991 ، وعن طريق الجو بالقاء 10.082 طن من مواد غذائية ،وعن الطريق البري 1544 طن ،وقدمت مساعدات مالية بمقدار 93.4 مليون دولار الى القوات الدولية ،والقواعد الامريكية ،وقواعد حلف شمال الاطلسي.

ومن ناحية أخرى ،حاولت الولايات المتحدة في 6 مايس 1991 ارسال ما يقارب 79 طن من معدات ولوازم عسكرية لعشرة شاحنات امريكية الى شمال العراق ،وعن طريق البوابة الحدودية خابور ،وقد عارضت تركيا ، مشيرة بانها ربما تصل الى البارزاني والطالباني ،وقد اتضح فيما بعد ، ان هذه المعدات العسكرية واللوازم تم نقلها وعن طريق الطائرات العمودية الى زاخو ،ومن خلال موافقة تركيا على ذلك . راجع : A.e.g., SS. 62-65.

(46) سفارة جمهورية العراق في انقرة / الدائرة الصحفية ،1991/11/14.

Milliyet , 14-11-1991 ; Sabah , A.g.e.,

(47) سفارة جمهورية العراق في انقرة / الدائرة الصحفية ،14-1991./11/15

(48) Oran , A.e.g., 5-105.

(49) A.e.g .,

(50) A.e.g., 55.115, 136.

(51) Milliyet , 17-1-1992.

وسفارة جمهورية العراق / الدائرة الصحفية ، 1992./1/17

(52) A.g.e.,

(53) نور الدين ، محمد " المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات والاحتمالات ، مصدر سبق ذكره ، ص 39 و Oran , A.g.e., ss.104 , 118.

(54) سفارة جمهورية العراق في انقرة ، الدائرة الصحفية 1992/1/190.

(55) المصدر نفسه .

(56) المصدر نفسه .

(57) المصدر نفسه و Oran , A.e.g ., SS.120-121. .

(58) المصدر نفسه .

(59) نور الدين ، محمد ، " المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات والاحتمالات " ، مصدر سبق ذكره .

(60) المصدر نفسه ، ص 40-44.

(61) وكان مجلس الامن القومي التركي قد اوصى يوم 23 حزيران 1992 بان تطلب الحكومة من المجلس الوطني التركي الكبير أعادة تجديد هذه القوة ، ونتيجة لذلك قرر مجلس الوزراء في 24 حزيران 1992 ارسال رسالة الى المجلس الوطني التركي الكبير يطلب فيها تمديد حالة الطوارئ لاربعة اشهر اخرى وتمديد القوة لستة اشهر اخرى ، راجع وزارة الخارجية العراقية ، مصدر سبق ذكره .

(62) بعث السيد سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني العراقي رسالة الى السيد حسام الدين جندروك رئيس المجلس الوطني التركي الكبير قبل مناقشة تمديد مدة قوة المطرقة المتأهبة ،وقد جاء في رسالته ما يأتي : " هنالك قناعة اكيدة في العراق ان تركيا الصديقة سوف تبذل قصارى جهدها لرفع الحصار عن ثمانية عشر مليون عراقي ، لا بل أن تركيا ستقوم بدور المحامي الذي يأخذ على عاتقه الدفاع عن قضية عادلة في المنظمات الدولية والوكالات التابعة لها ، ومن هذا المنطلق ،هناك قناعة في بلدنا ، ان المجلس الوطني التركي الكبير لن يوافق على تمديد وجود القوات الاجنبية في المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا ، لأن هذه القوات لم تأت لتدافع عن الاكراد في شمال العراق كما تدعي ، بل جاءت من اجل دعم الانفصاليين والارهابين في تركيا وشمال العراق ، وانها تدعم تجزئة تركيا والعراق ، وقد اصبح هذا الموضوع جليا وواضحاً للعيان منذ أن أتخذ البرلمان الاوربي قراره بشأن الاكراد في تركيا في شهري آذار ونيسان 1992 والذي اشار الى اعمال العنف في جنوب شرق تركيا في اعقاب احتفالات عيد النوروز (الفقرة ب من قرار البرلمان الاوربي رقم 488-49303 و 553/92 حول وضع الاكراد في تركيا) وادانة القوات المسلحة التركية في جنوب شرقي تركيا ، فضلاً عن ايجاد لجنة برلمانية اوربية تركية مشتركة لمراقبة الوضع في تركيا ولتبني الموضوع مع لجنة حقوق الانسان في المجلس الوطني التركي الكبير (الفقرة 2 و 9 و 10 من القرار المذكور) وليس بعيداً ، أن يتخذ البرلمان الاوربي قراراً مماثلاً حول الارمن في الولايات الجنوبية الشرقية في تركيا وبالتنسيق مع قوات التحالف في هذه المناطق ،هذه الممارسات جميعها تعد تدخلاً في الشؤون الداخلية التركية ، وتتعارض مع دستور عام 1982 ، وسابقة خطيرة في تاريخ الدبلوماسية البرلمانية ... " راجع : رسالة السيد سعدي مهدي صالح الى السيد حسام الدين جندروك في حزيران 1992 ، المجلس الوطني العراقي .

وفي الحقيقة تم اخفاء هذه الرسالة من قبل وزارة الخارجية التركية قبيل التصويت على قرار تمديد مدة بقاء -قوة المطرقة - من قبل المجلس الوطني التركي الكبير في 28 حزيران 1992 ، وقد نشرت صحيفة " ملليت " هذا الخبر تحت عنوان : " رسالة العراق السرية ، فضيحة الرسالة التي اخفتها وزارة الخارجية " وجاء فيها : " ... علم ان الرسالة المذكورة قد ارسلت من قبل السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية ، الا أن الرسالة لم تصل الى السيد جندروك ".

ومن جانب اخر ، نفى احد مسؤولي وزارة الخارجية التركية ان تكون الخارجية التركية اخفت الرسالة المذكورة ، قائلاً : " ان هذا الموضوع امر غير وارد على الاطلاق ، ولكن هناك احتمال حصول تأخير في ايصال الرسالة ". راجع : Milliyet , 10-8-1992 .

من ناحية اخرى ، اشارت صحيفة هيرالدتربيون الدولية " بان الزعماء الاكراد بالاعتماد على قوة المطرقة المتأهبة ، ابتعدوا عن الاتفاق مع بغداد ، حول الحكم الذاتي ". راجع : Oran , A.e.g.,S.111.

(63) وزارة الخارجية العراقية ، مصدر سبق ذكره .

(64) المصدر نفسه .

ان اغلبية في المجلس الوطني التركي الكبير كانوا يوافقون على تمديد قوة المطرقة المتأهبة وبدون معرفتهم الحقيقة عنها ، وحسب ما اشارت اليه مجلة Aktuel التركية في تشرين اول 1994 ، فيما اذا وجهت اسئلة لـ 10 نواب عن مفهوم تلك القوات ، فان ثلاثة نواب منهم يعلمون حقيقة ذلك ، اما البقية الباقية ، فانهم لايعلمون أي شيء عنها . راجع : Oran , A.g.e., S.18.

(65) Oran , A.g.e., S.121.

(66) سفارة جمهورية العراق في انقرة ، الدائرة الصحفية ،الرقم 309 ، 1992/12/24.

(67) وزارة الخارجية العراقية ، مصدر سبق ذكره .

(68) المصدر نفسه.

(69) المصدر نفسه.

(70) جريدة الثورة ، العدد 7970 ، 28 حزيران ، 1992.

(71) المصدر نفسه .

اصدر المجلس الوطني العراقي بياناً " بمناسبة تمديد مدة قوة المطرقة المتأهبة من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ،جاء فيه : " أن المجلس الوطني العراقي يأسف شديد الاسف

لموافقة المجلس الوطني التركي الكبير على مشروع قرار مجلس الامن القومي التركي حول تمديد مدة بقاء القوات المتحالفة ستة اشهر اخرى ، لأن تركيا الصديقة كان بامكانها ان تقف مع الشعب العراقي في محنته ، اذ ان العراق حريص جداً على تطوير علاقته مع الجارة تركيا ... أن الولايات المتحدة وبعض القوى الاوربية سوف تنظر الى الجارة تركيا بهويتها الشرق اوسطية -الاسلامية ، وبالتالي تقوم بخلق كيانات مصطنعة تعد مصدراً " للارهاب وظاهرة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ".

راجع : بيان المجلس الوطني العراقي ، بغداد ، تموز ، 1992.

(72) تجدر الاشارة في هذا المجال ، انه قبل مناقشة تمديد قوة المطرقة المتأهبة في المجلس الوطني التركي الكبير ، حملت تركيا مسؤولية انفجار قنابل في بعض الشاحنات التركية التي تنقل المعونات الانسانية . وقد فند العراق ادعاءات تركيا ولاسيما انها انفجرت في المنطقة التي ليست ضمن اشراف العراق ، وفي هذا المجال قال السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء : " أي مصلحة لنا في ان نقوم بتصرف من هذا القبيل ضد تركيا في هذا الظرف " مؤكداً ان الحادث هو اثارة وتحريض ، وأكثر من هذا لجأت قوى التحالف الى محاولة اثارة تركيا حول ان PKK تمركزت فوق اراض تخضع لسيطرة العراق . وقد تزامنت هذه المعلومات مع مناقشة المجلس الوطني التركي الكبير في تمديد مدة قوة المطرقة . راجع : سفارة جمهورية العراق في انقرة -الدائرة الصحفية ، الرقم 306 ، 1992/12/25 .

Milliyet , 25-12-1992.

(73) وزارة الخارجية العراقية ، دائرة شؤون الدول المجاورة ، العدد 1068/2/23 ، 1993/2/10.

(74) شارك قازان في المؤتمر الاسلامي الشعبي الذي عقد في بغداد في المدة التي ضرب فيها فندق الرشيد من قبل دول التحالف ،وقد جرح قازان على اثر القصف الجوي اذ كان موجوداً في الفندق ، راجع : المصدر نفسه .

(75) حاولت احزاب المعارضة سحب الثقة من الحكومة لسماحها باستخدام الحلفاء لقاعدة انجرلك الجوية لضرب العراق ، راجع : المصدر نفسه .

(76) المصدر نفسه .

(77) المصدر نفسه .

(78) المصدر نفسه .

قال ديمرئل قبل مناقشة تمديد قوة المطرقة الدولية انه في حالة عدم تمديد مدة بقائها في تركيا فانها ستنقل الى قبرص اليونانية ... " راجع : سفارة جمهورية العراق في انقرة ، الدائرة الصحفية ، 1992/12/24 وكذلك : .Milliyet , 24-12-1992.

(79) وزارة الخارجية العراقية ، مصدر سبق ذكره .

(80) المصدر نفسه.

(81) المصدر نفسه .

(82) كل العرب ، مصدر سبق ذكره.

(83) وزارة الخارجية العراقية ، مصدر سبق ذكره .

(84) وزارة الخارجية العراقية ، شؤون الدول المجاورة ، العدد 4460/8/2/23 ، 1993/7/5.

(85) المصدر نفسه .

(86) المصدر نفسه .

(87) المصدر نفسه .

(88) وزارة الخارجية العراقية ، شؤون الدول المجاورة ، العدد 431/8/2/23 ، 1994/1/27.

(89) المصدر نفسه .

(90) المصدر نفسه .

(91) المصدر نفسه .

(92) المصدر نفسه .

(93) وقد نقل هذه الصورة حسام الدين جندروك رئيس المجلس الوطني التركي الكبير في تصريحات صحفية له عارض فيها تجديد بقاء هذه القوات ، قائلاً : " أنه رغم كونه نائباً عن حزب السلطة في المجلس ، لم يشارك في التصويت لاعتبارات دستورية تمنعه من ذلك كونه رئيساً للبرلمان ، ولكنه لو سمح له بالمشاركة في عملية التصويت لصوت لصالح عدم بقاء تلك القوات لانها انحرفت عن اهدافها والحقت الضرر بتركيا " . راجع :

Milliyet , 30-12-1993.

وكذلك ، وزارة الخارجية العراقية ، مصدر سبق ذكره .

(94) Milli Geseti , 30-12-1993.

وكذلك ، سفارة الجمهورية العراقية في انقرة ، الدائرة الصحفية الرقم : 462 . 1993/12/31.

(95) ولدت تانسو تشيللر في استانبول عام 1946 ، ودرست في مدرسة امريكية للبنات فيها ، وواصلت دراستها الجامعية في كلية روبرت في المدينة نفسها . راجع :

Newsweek , November 8 , 1993 , P.17 ; " Turkey's First Woman Prime Minister Porf . Tarnsu Ciller " , Turkish Review Quarterly Digest , vol .7 , No .33 , Autumn 1993 , Ankara , 1993 , P.10.

وبعد تخرجها من قسم الاقتصاد عام 1967 ، ذهبت مع زوجها الى الولايات المتحدة لمواصلة دراستها في الماجستير في جامعة نيوهاشير ، والدكتوراه من جامعة Connecticut ، اذ حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة بيل في عام 1971. وقد حاضرت لمدة ثلاث سنوات في الولايات المتحدة كاستاذة مساعدة في كلية فرانكلين ومارشال ، عادت الى تركيا في عام 1974 ، راجع :

Turkey's First Woman Prime Minster Prof Tarnsu Giller ", Op.Cit ., P.10.

أذ عملت استاذة مساعدة في جامعة البسفور –الاسم الجديد لكلية روبرت عندما نالت درجة البكالوريوس منها ، ونالت الاستاذية ،وفي المدة الواقعة بين 1976-1979 اصبحت رئيسة لقسم الاقتصاد ،واستمرت في المحاضرات في الجامعة نفسها حتى عام 1990 .وعملت تشيللر في المدة الواقعة بين 1970-1990 في مجالات اخرى كالاستشارة في هيئة البنك الدولي للصناعة والتجارة . راجع Ibid.,:

قامت تشيللر باجراء بحوث في جمعية الصناعيين ورجال الاعمال الاتراك ، انتقدت فيها سياسات حزب الوطن الأم الاقتصادية . راجع : نور الدين ،محمد (دكتور) ، " طانسو تشيللر " الزعامة المثلثة المعلقة " شؤون تركية ،العدد الثامن ،بيروت ، 1993 ، ص13.

وانجزت تشيللر مجموعة من الكتب والمقالات ،وفازت في الادارة العامة باعلى الاصوات في المؤتمر السنوي لحزب الطريق الصحيح في تشرين الثاني 1990 ، ونتيجة لذلك ،اصبحت رئيسة للجنة الاقتصادية في الحزب ، وانتخبت في المجلس الوطني التركي كنائبة عن الحزب في تشرين الاول 1991 ،اختارها ديمرئل في وزارته كوزيرة الدولة لشؤون الاقتصاد ،وبقيت فيها لمدة سبعة عشر شهراً . راجع :

Turkey's First Woman Prime Minster Prof Tansu Giller , Op.Cit ., P.11.

عندما توفي اوزال في آواخر شهر الربيع من عام 1993 ، وورث ديمرئل محله تم انتخاب تشيللر كرئيسة لحزب الطريق الصحيح في 13 حزيران 1993 بعد ان نالت في الدورة الاولى 574 صوتاً من اصل 1106 مندوب شاركوا في الاقتراح ، بينما نال منافسها عصمت سيزكين 320 صوتاً ، ووزير التربية كوكسال طوبتان 212 صوتاً ، انسحبا في الدورة الثانية بعد ما تأكد فشلهما ، فنالت تشيللر 933 صوتاً . ونتيجة لذلك فقد تسلمت تشيللر رئاسة الوزارة في اواخر حزيران 1993 . راجع : , Newsweek .Op.Cit., P.17.

وكذلك : نور الدين ،محمد (دكتور) ، " طانسو تشيللر الزعامة المثلثة المعلقة " ، مصدر سبق ذكره ، ص 13 و :

Human Right Watch World Report 1999 Events of 1993 , Printed in the United States of America, 1993, P.243.

من الناحية الاجتماعية ، تنتمي تشيللر الى عائلة ثرية ، اذ استطاعت اقناع زوجها اوزه ر ، تشيللر بعد زواجها منه وكانت حينئذ تبلغ من العمر سبعة عشر عاماً بتغيير اسمه الى عائلتها احتراماً لرغبة والدها ،وهي مليونيرة ،راجع :

Time , Vol , 191 , No . 26 , June 28 , 1993 , P.34.

وقد جمعت ثروة بلغت قيمتها ثمانية عشر مليون دولار ، راجع : ., Newsweek , Op.Cit P.17.

اما زوجها اوزه ر تشيللر فانه رجل اعمال ،جمع هو الآخر ثروة قدرت بخمسين مليون دولار ، راجع : .Time , Op.Cit., P.35

تتحدث تشيللر بتطرف ضد الاسلاميين في تركيا ، الذين يتهمونها بالدفاع عن العلمانية التي قادها اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة . راجع : .Newsweek , , Op.Cit., P.Cit., P.17

لم تستطع تشيللر اتخاذ قرارات ايجابية تخص الوضع الاقتصادي بسبب خلافاتها الشديدة مع ادارة البنك المركزي حول السياسة النقدية للدولة ،ومع مؤسسات اخرى ، وتشيللر معروفة في الوسط الاقتصادي التركي بلبراليتها ،تصف تشيللر نفسها بانها اصلاحية وتقول تشيللر في هذا المجال : (ان عائلة قد تشتري من اجل راحتها تلفزيوناً ثانياً ، لكن اذا كان يعيق تسديد اقساط المدارس ،ويعيق تحصيلاً جيداً ،فيجب التخلي عن السعادة القصيرة المدى ".

تنادي تشيللر بارساء معالم الديمقراطية في تركيا ،وتدعو الى ان تكون تركيا رائدة في ذلك ،وفي هذا المجال تقول تشيللر : " أن تركيا خاضت واحدة من اهم معارك حقوق

الانسان في البوسنة والهرسك ،وهي بذلك تقدمت على الغرب ،وقد اظهرت تركيا في تطورات الخطوط التي ترسمها حقوق الانسان ، ان تركيا تتحرك لارساء الديمقراطية على خطين : في الداخل لاجل ان تكون أنموذجاً عالمياً طبيعياً ،وهذا برأي فرصة تاريخية امام تركيا ".

اما على مستوى السياسة الخارجية ،فترى تشيللر ان تأخذ تركيا دورها على المستوى الاقليمي والدولي لانه من وجهة نظرها " أن تركيا ليست فقط همزة وصل بين اسيا واوربا بل انها بلد عالمي ايضاً وهي في طريقها لتكون القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة والمانيا والصين ". وتدعو تشيللر الى ان تأخذ تركيا مكانها في المجموعة الاوربية والتوقف عن النظر اليها على انها " ناد مسيحي ". راجع : نور الدين ، محمد (دكتور) ، " طانسو تشيللر الزعامة المثلثة المعلقة " مصدر سبق ذكره ، ص9-.12

(96) Milliyet , A.g.e.,

(97) Milli Geseti , 9-11-1993 .

(98) وزارة الخارجية العراقية نالعدد 14/و5/3/، 1994/1/11.

اشار نائب رئيس حزب الرفاه شوكت قازان في محاضرة له في استانبول وتم نشرها في صحيفة ميللي غازتة بتاريخ 31 كانون الثاني 1994 " ان ثمة عشرة الاف جاسوس يعملون في تركيا ، ومعظمهم من الامريكيين والاسرائليين ، فاذا لم ترحل قوة المطرقة من تركيا ، فان هؤلاء سيبقون سكينا في ظهر تركيا والمسلمين . كما ان الاسرائليين هم الذين احرقوا الفندق – الذي عقد فيه اجتماع العلويين – في سيواس لضرب المسلمين بعضهم ببعض ، ولاحداث التفرقة بين العلويين والاخرين " . راجع : الدكتورة هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية واثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648 م الى نهاية القرن العشرين ، الجزء الثاني ، دار القلم ، دمشق ، 2002 ، ص 40 – 41 .

(99) سفارة جمهورية العراق ، انقرة ،الرقم 607/4/5 ، 1993/11/11 .

(100) المصدر نفسه وكذلك : Hurriyet , 11-11-1993.

اجرت صحيفة ديلي نيوز التركية استفتاء للرأي العام التركي في انقرة واستنبول وانطاكيا وازمير وقد وجهت اليهم ثلاثة اسئلة مختلفة ، وكانت النتائج بالشكل الاتي :-

س1 : ماذا يجب ان تعمل تركيا بشمال العراق من اجل تأمين حدودها :

يجب عودة العراق بالسيطرة على المنطقة 36.03%

يجب سيطرة تركيا على المنطقة 34.68%

يجب سيطرة الاحزاب الكردية العراقية على المنطقة 9.28%
يجب منح سيطرة تلك المنطقة للمؤسسات الدولية 17.76%
لايوجد جواب 2.25%.
س2 :هل ان صدام حسين يعد تهديدا لتركيا ؟
كلا 66.22%
نعم 31.79%
س3:هل من الصحيح استمرار تواجد قوات المطرقة بالمنطقة ؟
كلا 67.7
نعم 30.49
راجع : Oran , A.e.g., S.140

بدأت تركيا منذ اوائل عام 1994 تولي اهتمامها الى رفع الحظر عن العراق ،الامر الذي دفع دوغلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا الذي كان في زيارة لانقرة وقتئذ ان يعلن ان بلده والولايات المتحدة ما تزالان متمسكين بالحظر . والحق كانت هناك اسباب متعددة حول الموقف التركي الجديد ازاء العراق ، لعل من بينها: ان أي اضعاف لسيادة العراق في الشمال من شأنه ان يؤدي الى تعزيز ما يسمى بالملاذ الامن الكردي والذي يعد خطوة في اقامة دولة كردستان في جنوب شرق تركيا ، وفي هذا المجال قال دوغلاس هيرد في التلفزيون التركي : " أننا نعتقد بامكان قيام كردستان مستقلة " . راجع : سيمونز ،جيف ، مصدر سبق ذكره، ص 89.

(101) Oran , A.e.g.,

(102) طرحت تشيللر فكرة انشاء منطقة امنية عازلة داخل شمال العراق في 4 ايلول 1996 ، بحجة منع عدم تسلل Pkk في الاراضي التركية . راجع : معوض جلال عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص 178.

(103) جمهورية العراق ، وزارة الخارجية ، شؤون الدول المجاورة ، العدد 9/2/23 ، نيسان 1996 .

اعلن اجويد عن خطته ، مؤكداً اقامة منطقة امنية في شمال العراق يتركز فيها ما يقارب ثمانية الاف جندي تركي ، مع الاشارة الى ان هذه القوات ستبقى في هذه المنطقة من اجل منع ملاكات Pkk من القيام باي فعاليات ضد الجيش التركي .

(104) اعلنت واشنطن بانها تفكر سوية مع انقرة بسحب هذه الوحدة او جزء منها ، معلنة بان مستلزمات وجودها لم تعد قائمة وعليه فانها قررت الغاء المنطقة الآمنه واخلاء قاعدتها في زاخو وسحب 2500 من موظفي قوات التحالف التي كانت تشرف على الخدمات المسماة " الانسانية للاكراد " اثناء قتلهم لبعضهم البعض لاكثر من سنتين راجع: مجيد ، كمال ، مصدر سبق ذكره ، ص 157 ، ص161.

(105) في هذا المجال ، تحدث اوجلان قائلاً : " نحن لا نملك سوى اسلحة خفيفة ، ولكن لنا اكثر من 35 الف مقاتل مخندقون في جميع جبال كردستان في المناطق الحساسة على حدود روسيا وارمينيا وايران والعراق وسوريا ... وفي كردستان العراق لنا وجود مكثف ، وقد اصبحنا فيها القوة الثالثة على الصعيد السياسي والعسكري (بعد حزبي البارزاني والطالباني الدائمي الاقتتال ، اما فيما يخص علاقتنا مع العراق فليس لنا اية علاقة " . راجع : معوض ، جلال عبد اللـه (د) ، مصدر سبق ذكره .

(106) استقبل اجويد في 22 تشرين الاول 1997 جوزيف رالستون نائب رئيس الاركان الامريكي ،مؤكداً له الى عدم قيام الولايات المتحدة من منع العراق من اعادة سيطرته على شمال العراق ، اذ ذكر قائلاً :" أنه اعرب للجنرال الامريكي عن رأيه بان على الغرب ان يسمح لبغداد باعادة بسط سلطتها على الشمال مع الابقاء في الوقت نفسه على القيود المفروضة على تسلح العراق ،وان الجنرال وعده بنقل وجهة نظره الى واشنطن " ، راجع : معوض ، جلال عبد اللـه ، مصدر سبق ذكره ، ص 182.

(107) سري الدين ،عايددة العلي ، مصدر سبق ذكره ، ص 207.

(108) المصدر نفسه ، ص208.

(109) سري الدين ، عايدة العلي ، مصدر سبق ذكره ، ص 206 ، 266.

(110) المصدر نفسه ، ص226-267.

(111) معوض ،جلال عبد اللـه (دكتور) ، مصدر سبق ذكره ، ص 181-182.

(112) State Department Regular Briefing (SDRB) , Briefier Nicholas Burns , September 16 , 1995 ; SDRB , B.Burrs October 9 , 1996.

(113) Elekdag , Sukru , " Turkey At Crossoads ", Dis Politika , Ankara ,1993 , P.27.

(114) Ibid ., Oba , A. Engin , " Turkey and Western Security in the New Era of International Relations : Political and Sociological Appraisal " Dispolitika Foreign Ploicy , Vol . Xv11 , No. 1-2 , Ankara , 1993 , P.53.

(115) Elekdag , Sukrn , " Turkey Al Crossoads " Op.Cit , P.28.

(116) Ibid .; Oba , A . Engin , " Turkey and Western Security in the New Era of International Relations : Political and Sociological Appraisal " Op.Cit , P.57.

(117) Ibid .,

(118) Wall Street Journal , August 9 , 1990.

جاء في تصريح لاوزال نشرته صحيفة واشنطن بوست " أن هذه القواعد مخصصة من اجل اهداف حلف شمال الاطلسي ،وخروج عن منطقة الاخير يشكل موضوعاً أخر ويجب تقرير هذا في الحلف ،وغير ذلك فهذا ربما يستدعي قرار الامم المتحدة ، ويستحسن ايضاً أذا اتخذت الامم المتحدة قراراً . راجع :

Washington Post ,12-8 –1990 ; Milliyet ,A.g.e.,

(119) Ibid .,

(120) Ibid.,

صرح اوزال لصحفيين كانوا يرافقونه في جولة له في جنوب تركيا قائلاً : " ان على الغرب ان لاينسى دور تركيا ... فنحن من حكم هذه المنطقة لسنوات طويلة ، ومن حقنا اليوم ان تكون لنا حصة عظيمة ". راجع : البزاز ، سعد ، مصدر سبق ذكره ، ص .283

(121) Elekdag , Sukru , " Turkey al Crossroads ", Op.Cit., PP.37-38.

(122) Ibid ., PP.38-39.

(123) Ibid ., P.39.

(124) ميشال ، نوفل وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص .95

(125) Ibid .,

(126) Milliyet , 3-8-1990 .

(127) جلاب ، فيليب ، مصدر سبق ذكره ، ص .93

(128) Hurriyet , 4-8-1990 .

(129) Yeni Nesal , A.g.e., Cumhurriyet ,A.g.e.,

(130) Elekdag, Sukru , " Turkey At Crossroad ", Op.Cit., P.31.

قارن مع : ابراهيم ،حسنين توفيق (دكتور) ، " أزمة الخليج الثانية والأمن القومي العربي : قضايا وتساؤلات حول المستقبل " شؤون عربية ، العد 67 ، ايلول /سبتمر ، 1991 ، ص35.

(131) نيكسون ، ريتشارد ، امريكا والفرصة التاريخية كيف تواجه امريكا الدول العظمى الوحيدة المتحديات العالمية الراهنة ، ترجمة الدكتور محمد زكريا اسماعيل ، مكتبة بيسان ،بيروت ، 1992 ، ص.196

(132) Elekdag , " Turkey At Crossroads ", Op.Cit ., P.31.

(133) Milliyet , 23-8-1990.

(134) Elekdag , Sukru , " Turkey at Crossroad ", Op.Cit ., P.39.

(135) Ibid ., P.31.

(136) Oran , A.e.g., S.112.

(137) نور الدين ،محمد (دكتور) ، " المسألة الكردية في تركيا : الأمل والخيبات " ، شؤون تركية ،العدد الثامن ، بيروت ن 1993 ، ص30.

(138) المصدر نفسه ، ص30.

(139) شحاتة ، محمد مصطفى ، الحركة الكردية في العراق وتركيا ، مصدر سبق ذكره ، ص 232-233.

(140) المصدر نفسه ، ص232.

(141) وزارة الخارجية العراقية ،دائرة شؤون الدول المجاورة 1992/8/230.

(142) شحاتة ،محمد مصطفى ، " الحركة الكردية في العراق وتركيا " ، المصدر نفسه 233.

(143) المصدر نفسه ، ص233.

توفي اوزال في 17 نيسان 1993 ، راجع :

The Economist , April 24TH -30TH , 1993 , P.32.

اثر اصابته بنوبة قلبية عن عمر يناهز الـ 66 عاماً ، وذلك بعد عودته بيوم واحد من زيارته بدول اسيا الوسطة واذربيجان التي استمرت احدى عشرـ يوماً ، وقد دفن اوزال في 22 نيسان في استانبول قرب ضريح عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا سابقاً . راجع : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، شؤون تركية ، مصدر سبق ذكره ، ص 74.

وقبل وفاة اوزال بشهرين ، بعث اوزال برسالة الى ديمرئل رئيس الوزراء ،قدم مقترحاته لحل القضية الكردية في تركيا ، وقد جاء في رسالته : " هناك خطورة كبيرة في جنوب شرق الاناضول بسبب لهيب النار فيه ، مع مساندة وتحريض القوى الاجنبية التي

ارادت عرقلة التنمية في تركيا ، في حالة عدم ارتكاب اخطاء خلال العمليات غير المخططة والمستعجلة فان النار في جنوب شرق الاناضول سوف تتوقف في غضون خمس الى عشر سنوات ، ان الجمهورية التركية لن تعطي العالم انطباعاً مفاده أن تركيا قلقة ومفزعة من هذا الموضوع ، ويجب أن نؤكد في هذا المجال بان الدولة تكون قوية فقط في حالة التغلب على هذه المشكلة، يتعين على كل فرد اتخاذ التدابير السريعة ضد الارهاب ولكن دون ارباك المواطنين في المنطقة،ودون الحاق الاذى والضرر بالوحدة الطبيعية للدولة ، ان الحقيقة يجب أن لا تخفى عن الرأي العام،وفي مثل هذه الحالة بالامكان تقديم الحلول ازاء هذه المشكلة ... ومن ناحية اخرى يجب ان تقوم الحكومة باعداد خطة الهجرة الداخلية لتوطين الشعب في منحدرات القرى الجبلية بصورة تدريجية وعلى الاقسام الغربية من الدولة ، ان هذه الحلول قد تؤدي الى ازالة ارهاب Pkk .

ان الدولة يجب ان تقوم باعادة ترتيب وتنظيم هذه المناطق ،وفي هذا المجال ينبغي بناء الخزانات في مواقع مختارة ،وان جميع الطرق السريعة في المنطقة يجب مراقبتها بوساطة فرق خاصة واستخدام طائرات هليكوبتر خلال النهار ومركبات مدرعة اثناء الليل . ان التنسيق الافضل يكون من خلال قوات الامن في المنطقة وجهاز الامن القومي التركي Mit . فضلاً عن ذلك بالامكان ايجاد قوة مدربة خاصة قوية تتكون من 40.000 –50.000 تخص للعمل في المنطقة على الاقل لمدة خمس سنوات ، والحدود من الضروري توسيعها وان تكون حرة بصورة تامة ما دامت تحقق المنافع العالية ،وتحقق معايير بمستوى افضل للمواطنين في المنطقة ،ومن ناحية اخرى ، انه من الممكن مناقشة أي موضوع حول المشكلة في جنوب شرق الاناضول بحرية تامة وتقديم الحلول ازائها .راجع : T.D.N., November 13 , 1993.

ان وفاة اوزال اثرت بشكل رئيس على الآمال التي عقدتها الحركة الكردية ، ذلك ان اوزال كان يمثل بالنسبة للاتراك الطرف الذي يمكن مخاطبته للوصول الى نتائج ايجابية ، فاوزال الذي بادر سابقاً الى فتح حوار مع اكراد العراق هو نفسه اطلق فكرة مناقشة اقامة فيدرالية بين اكراد تركيا واتراكها ... الفكرة شكلت بنداً اساسياً من مبادرة اوجلان في 17 آذار و 16 نيسان (مبادرة اوجلان تخص جملة اجراءات واهمها وقف اطلاق النار من جانب الـ Pkk ولمدة سنتين في 15 نيسان 1993).

وقد عد قادة الحركة الكردية من اوجلان الى احمد ترك الى طالباني وفاة اوزال بانها خسارة خاصة .راجع:نور الدين ، محمد (دكتور) ، المسألة الكردية في تركيا الامل والخيبات ، المصدر نفسه 27-32.

وفي هذا المجال ،عبر اوجلان عن حزنه على وفاة اوزال في تصريح له لـ BBC في 18 نيسان 1993 بالقول : " انني تلقيت بحزن نبأ وفاة السيد تورغوت اوزال ، كان شخصاً خطا في الايام الاخيرة خطوات شجاعة ازاء المسألة الكردية ، وكان يقول انه سيمضي عمره في المسألة الكردية ، ونحن نقول ان هذه الكلمات وان لم تكن كافية لكنها كانت معبرة ، وكنا نرى فيه شخصية حازمة في الدخول الجذري الى الحل السياسي للمسألة الكردية التي كان يرى خلال سبعين عاماً من تقاليد الدولة في تركيا ومن سياستها الجمهورية ، ان انهاءها يكون بالاسلوب العسكري ، اننا حزينون لخسارته ، ونعلن ان ذلك سيخلق فراغاً كبيراً ، واريد ان اقدم عزائي لعائلته وللامة التركية . راجع : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، شؤون تركية ، مصدر سبق ذكره ، ص 79-80.

(144) عقدت تشيللر مؤتمراً صحفياً في استانبول في 4 تشرين الثاني 1993 ، تناولت القضية الكردية في جنوب شرق الاناضول ، ثم قدمت معالجة لها من خلال اربعة أمور هي :-

1. ايجاد قوات امن جديدة لمكافحة الارهاب ،وتبدأ هذه القوات مهامها في بداية العام الجديد.
2. الرد على الدول المجاورة التي تساند الارهاب .
3. اصدار قانون مكافحة الارهاب .
4. السيطرة على الحدود والحيلولة دون التسلل منها .

راجع : سفارة جمهورية العراق في انقرة –الدائرة الصحفية ، الرقم 347 ، 1993/11/5 .وكذلك : Hurriyet , 5-11-1993.

(145) طلبت تشيللر من كلنتون وميجر اثناء اجتماعها معهما في واشنطن في نهاية تشرين اول 1993 ضرورة تحاور القيادة الكردية في شمال العراق مع السلطة المركزية في بغداد ، لان ذلك من شأنه ان يؤدي الى حل المشكلة الكردية سلمياً ، الا ان كلنتون وميجر لم يوافقا على مقترح تشيللر ، مؤكدين ان الوقت لم يحن بعد لطرح هذا الموضوع . ونتيجة لذلك ، فقد قامت الادارة الامريكية بالعمل على التقارب في وجهات النظر بين المسؤولين الاتراك والقيادة الكردية في شمال العراق من خلال ابرام اتفاقية

بينهما لمنع مقاتلي Pkk من التسلل الى المنطقة المحرمة من الحدود التركية العراقية .راجع :
Time , Vol :141, No: 26 , June 28 , 1993 , P.35 .
(146) Hurriyet , Op.Cit .,

اجرت مجلة تامبو التركية استطلاعاً جماهيرياً واسع النطاق حول الجنوب الشرقي من تركيا ، وقد اظهرت نتائج الاستطلاع تبايناً واسعاً في الرأي ازاء هذه المنطقة بين الاتراك ومن هم من اصل كردي . وقد تركز هذا الاستطلاع على سؤال اساسي وهو : هل يجلس مع Pkk على مائدة المفاوضات ؟ فكان الرد عليه في منطقة الجنوب الشرقي من تركيا نعم . وشكلت هذه النسبة في ديار بكر 70.82% ، بينما جاء الرد بكلا في مدن استانبول وانقره وازمير . وقد شمل الاستطلاع 775 مواطناً 140 من استانبول و 82 في انقرة و 87 في ازمير و 99 من غازي عينتاب و 257 في ديار بكر و 110 من اورفة ، وكانت النسب كما يأتي : أزمير 37.93 ، وانقرة 57.3% واستانبول 47.14 % واورفة 33.64% وغازي عينتاب 51.06% وبلغت نسبة المعارضين في مدن ازمير واستانبول وانقرة 81.55 % ، بينما بلغت نسبة المعارضة في المدن الاخرى 35.84% . راجع : سفارة جمهورية العراق في انقرة ، مصدر سبق ذكره .

(147) فكر القادة الاكراد في العراق ، وبعد تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران ، وتجربتهم في حركة بارزان في المدة الواقعة بين 1943-1945 ، من تأسيس حزب مماثل له في العراق ، ونتيجة لذلك فقد انصب تفكير ملا مصطفى البارزاني ،ومجموعة من رفاقه الضباط من اعضاء لجنة الحرية من ايجاد حزب جديد ، في نهاية شباط من عام 1946 ، وباسم "الحزب الديمقراطي الكردي " ، وقد عقد الحزب مؤتمره الاول في 16 آب 1946 ،عرف فيما بعد باسم "البارتي " ، وذلك بعد مداولات بين قادة حزبي شوس ورزكاري .

مارس الحزب نشاطه السري في العهد الملكي ،وعقد ثلاث مؤتمرات منذ تأسيسه ،وحتى قيام ثورة 14 تموز 1958م.

انضم الى الحزب في عام 1957 بعض قادة وملاكات فرع كردستان للحزب الشيوعي العراقي الى الحزب المذكور ،ومن اجل الحفاظ على وحدة الحزب والابتعاد عن الانشقاق ، تقرر تسمية الحزب باسم " الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان ، ثم الى اسم الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وذلك في المؤتمر الرابع للحزب . راجع : البارزاني ،مسعود ،

البارزاني والحركة التحررية الكردية ، ج1 ، بيروت ، 1997 ، ص215-217 ، والجزء الثاني منه ، ص35 ، 63-64.

واتباع هذا الحزب هم الاقوى بين الناطقين بلجهة " الكورمانجي" في شمال العراق وشماله الغربي . راجع : جراهام فولر ، مصدر سبق ذكره ، ص 29.

(148) T.D.N.,No:7197 , November 27 , 1993 , PP.1-AB.

اتخذ البارزاني قراراً بغلق مكتب حزب العمال الكردستاني في محافظة صلاح الدين ، وطالب الحزب بسحب اشخاصهم منها . راجع :

T.D.N., November 9 , 1993 , P.82.

ونتيجة لذلك ، فقد صرح هوشيار الزيباري الذي يعد من الاعضاء البارزين في الحزب الديمقراطي الكردستاني قائلاً : " ان تكتيكات Pkk تعد ارهابية ، وأن الحزب الديمقراطي الكردستاني سوف لن يسمح له بمواصلة العمل من داخل كردستان العراق ". راجع : مجلة القدس العربي ، العدد 10 ، نيسان 1992 .

(149) T.D.N., Op.Cit.,

قامت الادارة الكردية في شمال العراق بحملة عسكرية واسعة لطرد المحاربين التابعين لـ Pkk من مناطق نفوذ الادارة داخل الاراضي العراقية ، وان القرار قد تم الاعلان عنه من قبل ممثلي الحركة الكردية العراقية في انقرة . وان سفين دزه يي ممثل حدك في انقرة صرح بان الحملة الرئيسة بدأت في 1992/10/6 في منطقتي خواكورك وشيروان والبيشمركة العراقيين والطائرات والجنود المظليين لتدمير مقرات الحركة الكردية المتصاعدة في تركيا ".

وفي هذا المعنى كتب كريس هيجرز من اربيل في صحيفة انترناشنال هيرالد تريبيون قائلاً : " نتيجة لطلب الاتراك هجم اكراد العراق على القوات التابعة لـ Pkk ، وذلك لان الحكومة التركية معنيا بارزاً لاكراد العراق ، فاضطر اكراد تركيا الى منع المرور عبر جسر "الخابور" .. ان هذا الجسر يعد حيوية من الناحية الاقتصادية لاكراد العراق لا للحصول على تجهيزات الطعام ،والاحتياجات الأخرى فحسب ، بل لما يوفره من الضرائب التي فرضها اكراد العراق على سواق الشاحنات التي تستخدم الجسر ،والبالغة مليونا دولار شهرياً ". راجع : مجيد ، كمال ، مصدر سبق ذكره ، ص 143.

(150) Ibid .,

(151) Ibid ., P.A8.

(152) Ibid .,

اشارت بعض المصادر الكردية الى وجود اتفاق بين بغداد وحزب العمال الكردستاني في عام 1991 ،الا أن عبد اللـه اوجلان نفى ذلك في مقابلة له مع صحيفة "ملليت " التركية ،عندما قال : " قامت الحكومة العراقية من القاء القبض على عشرين شخصاً من اعضاء حزبنا محاولة استخدامهم للاتصال معنا ، وقد تم هذا الاتصال بيننا وبين قادة عراقيين لاجراء هذا اللقاء وتحديد موعد لذلك ،الا أن ذلك لم يدخل الى حيز الواقع العملي ، ومن جانبنا لابد من التأكيد ان الجانب العراقي لم يقدم لنا اية مساعدة او سلاح في هذا المجال ". راجع : .Milliyet , 25-3-1991.

(153) فايد ، مصدر سبق ذكره ، ص 200.

(154) رحبت وزارة الخارجية التركية في 26 نيسان 1991 بالمباحثات التي جرت بين بغداد ، والقيادة الكردية في شمال العراق ،وعبرت عن املها في نجاح هذه المباحثات ،وتوفير مناخ يسمح للعرب والاكراد والتركمان والمسيحيين العيش في امن وديمقراطية في اطار وحدة الاراضي العراقية .

وعلى الرغم من ترحيب وزارة الخارجية بالمباحثات السالفة الذكر ،الا أن الرأي السائد بين الاوساط الرسمية في تركيا ، كان يشير الى ان هذه المباحثات هي مسألة داخلية عراقية ، ولا تترتب عليها أي التزام تركي يمنح الحكم الذاتي للاكراد في تركيا ،وفي هذا المجال ،قدم الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي تقريراً عن الاكراد الى اجتماع الاشتراكية الدولية الذي عقد في استانبول في المدة الواقعة بين 8-12 حزيران 1991 ،اشار فيه البيان الختامي الصادر عنه الى ان اكثر الوسائل فاعلية في التعامل مع المشكلة الكردية ليس عن طريق اتباع سياسة العنف ،او عن طريق اقامة دويلات صغيرة ، لأن هذا يعني تشجيع الحركات الانفصالية ، بل يكون ذلك بوساطة "تطوير الديمقراطية على مستوى الدولة " . راجع : معوض ،جلال عبد اللـه (دكتور) ، " دور تركيا في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج : الجوانب السياسية والاقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص 236.-237.

(155) T.D.N,Op.,Cit ., P.3.

(156) بعد تشكيل حكومة كردية في شمال العراق برئاسة فؤاد معصوم بعد انتخابات 19 مايس 1991، قام اوزال بتوجيه دعوة الى الطالباني والبارزاني لزيارة انقرة في 26 تموز ،وبعد ذلك بيوم واحد من هذه الدعوة زود الطالباني بجواز سفر تركي من اجل القيام بزيارة الى الولايات المتحدة ،وكانت الغاية من ذلك ، أن يكون اوزال ،هو

صاحب الكلمة في شمال العراق ،وعليه فقد خطا خطوات سياسية من اجل تحقيق ذلك . راجع
Oran ,A.e.g., S.114.:
قارن مع :
فولر ،جراهام ، مصدر سبق ذكره ، ص 38.
وفي هذا الصدد ،حصلت تركيا على تأكيدات مطلقة من قبل حزب الاتحاد الوطني الذي يتزعمه طالباني تفيد بان كردستان العراقية يمكنها الارتباط بدولتين فقط من دول العالم ،واذا بقي النظام كما هو في العراق فسيتعين على الاكراد عندئذ الانضمام الى تركيا ".
مع كل هذه التطورات ، نرى ان تركيا تعارض بشدة فكرة اقامة كردستان مستقلة في العراق ، لما قد تحمل هذه الفكرة من مضامين بالنسبة الى الاكراد الاتراك ، وعلى الرغم من الانتخابات التي اجريت في شمال العراق ، (عارضت تركيا الاقتراح الامريكي باجراء انتخابات بلدية في شمال العراق ، لأنها ستكون مناقضة لمبدأ وحدة اراضي العراق ، حتى ان رئيس الاركان التركي السابق قال ان الغرب من خلال قوة المطرقة يفكر بتأسيس دولة كردية) . ما تزال تركيا حتى الان ترفض الاعتراف بالحكومة الكردية في شمال العراق وهي تعارض حتى فكرة انشاء كيان فيدرالي للأكراد .
ونتيجة لهذه التطورات ، اصدرت وزارة الدفاع التركية " البيان الابيض " عام 1996 ، وعارضت فيه السياسة العسكرية وخطط تحديث الجيش وتسليحه ، واتهم البيان ايران والعراق وسوريا وارمينيا واليونان والدانمارك وهولندا والمانيا ودولاً اوربية اخرى بتقديم الدعم والحماية لمقاتلي P k k .راجع : الكيلاني ، مصدر سبق ذكره ، ص63 وفولر، جراهام ، مصدر سبق ذكره ، ص37 .

(157) تاسس الاتحاد الوطني الكردستاني في حزيران 1975 وبزعامة جلال الطالباني ، وقد ضم في صفوفه الحركة الاشتراكية الكردستانية ، والعصبة الماركسية – اللنينية الكردستانية .
عقدت اللجنة القيادية للاتحاد الوطني الكردستاني الدورة الاولى لاجتماعاتها في المدة الواقعة بين 31 / 9 / 1977. وقد تألفت هذه اللجنة من قيادات الحزب في الداخل ، والهيئة المؤسسة في الخارج .
وقد أنشأ الحزب قوة عسكرية خاصة له تسمى قوات الانصار ، وهي قوات تخضع لنظام واحد .
راجع: حامد محمودعيسى علي ، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991 ، القاهرة، 1992 ، ص247 ،249 – 250 . وتيد روبرت

جار ، اقليات في خطر 230 اقلية في دراسة احصائية وسياسة واجتماعية ، ترجمة مجدي عبد الحكم ، سامية الشامي ، القاهرة ، 1995 ، ص262 .

ويحصل هذا الحزب على التاييد والدعم من لدن الناطقين بلهجة السوراني في جنوب شرق العراق ، وهي اللهجة الرئيسية التي ينطق بها اكراد ايران .

راجع : فولر ، مصدر سبق ذكره ، ص29 .

(158) T.D.N., No: 6145 , November 25 , 1993 , P.1.

(159) Ibid .,

(160) Ibid .,

توترت العلاقات بين حزب العمال الكردستاني والاحزاب الكردية في شمال العراق بعد ان تم ابرام اتفاقية بين تركيا والطالباني والبارزاني لمنع PKK من القيام بنشاطات عسكرية من الاراضي العراقية ضد الاهداف التركية . واكثر من هذا قام مقاتلون من حزب البارزاني والطالباني بشن هجوم واسع النطاق على معسكرات PKK وذلك في 16 تشرين الثاني 1992 . راجع : قاموس ، زهير ، " تركيا بين الحلم والاتاتوركي والتمزق الداخلي " ، مجلة الجذور ، العدد 26 ، كانون أول 1992 ، ص28 – 29 .

(161) T.D.N., No : 7145, Op.Cit ., P.8.

(162) Ibid .,

(163) معوض ،جلال عبد اللـه (دكتور) ، " تركيا والامن القومي العربي : السياسية المائية والأقليات ، مصدر سبق ذكره ، ص .103

(164) T.D.N., No:7145 , Op.Cit ., P.8.

حاول الطالباني ان يكون وسيطاً بين Pkk والسلطات التركية ، اذ استطاع اقناع اوجلان في آذار 1993 من قبول وقف اطلاق النار ، والتخلي من الصبغة العسكرية لحزبه ، ومن الممكن الدخول في مفاوضات مع الحكومة التركية وبوساطة اعضاء من الاكراد في المجلس الوطني التركي الكبير ، والحرص على صياغة وحدة الجمهورية التركية ومن خلال التأكيد على الروابط التاريخية بين الشعبين التركي والكردي ،وحل المشكلات بينهما عن طريق الحوار والديمقراطية ، الاّ أن الحكومة التركية رفضت مثل هذه الوساطة مع Pkk . راجع :

T.D.N ., No: 622B , 15-3-1993.

(165) فايد ، مصدر سبق ذكره ، ص 200.

(166) شارك في اجتماع انقرة كلاً من ستيفان اوكسمان مساعد وزير الخارجية الامريكي ، ومايكل بورتون مسؤول شؤون الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطانية ودينس بوشار مدير دائرة افريقيا الشمالية والشرق الاوسط في الخارجية البريطانية واوزدم سنبرك امين عام الخارجية التركية والين ليبسون ممثل المخابرات المركزية الامريكية ، وريتشارد باركلي السفير الامريكي في انقرة ومندوبو تركيا في الامم المتحدة وعواصم عالمية ، وسعدي جاليشلار القائم بالاعمال التركي في بغداد وخبراء في المسألة الكردية مثل هنري باركاي ومارك . ر وروجرز جورج وطوبي ت غاتي . راجع : نور الدين ، محمد ، " الانتشار الامريكي للجزء التركي من كردستان غير مضمون على المدى البعيد "، صحيفة الحياة ، العدد 11431، القاهرة ، 1994/6/5.

(167) المصدر نفسه .

(168) راجع البيان الصحفي المشترك الصادر عن المباحثات الرباعية التي جرت في انقرة بين تركيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة في 1994/3/10 في وكالة انباء الاناضول في 1994/3/10.

(169) اصدرت الخارجية التركية بياناً في 22 آيار 1991 ، اكدت فيه : " أن تركيا لن تقبل مطلقاً اقامة أي نظام جديد في العراق بشكل منحاز ضد اية فئة ولاسيما التركمان الذين ترغب تركيا في ان يشغلوا مكانتهم في النظام الديمقراطي كأحد العناصر الرئيسة في العراق ،وان يتمتعوا بكافة بالحقوق والحريات كافة مثل سائر العراقيين ". وتجدر الاشارة في هذا المجال من ان بعضاً من التركمان الموجودين في تركيا قاموا بتأسيس "الحزب العراقي التركماني في 22 شباط 1991 . راجع : معوض ،جلال عبد الله (دكتور) ،" دور تركيا في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليخ : الجوانب السياسية والاقتصادية "، مصدر سبق ذكره ، ص 237.

(170) قدم سعدي جاليشلار القائم بالاعمال التركي في بغداد تقريراً الى اجتماع انقرة عن الاكراد ، كان له اثره على موقف تركيا من العراق ، واعطى صورة مختلفة جداً لما قدمته الولايات المتحدة حول الموضوع المذكور .

وفي هذا المجال لابد من التأكيد ، أن اكراد العراق اعلنوا عن نيتهم في اجراء ما تسمى بالانتخابات البرلمانية في آيار 1995 ، اذ عدتها تركيا بانها خطوة في طريق الانفصال عن العراق ومن ثم تقسيمه ، وتجدر الاشارة في هذا المجال ، أن الغرب يولي عطفه بمثل هذه الأنتخابات ،في الوقت الذي نرى ان تركيا وعلى لسان مسؤول تركي " لن تسمح باجرائه

ا ولن تتم " ، وقد ازدادت مخاوف تركيا في الآونة الأخيرة ،في الاجتماع الذي تم في باريس في تموز 1994 للمصالحة بين جلال الطالباني ومسعود البارزاني برعاية دانيال ميتران ومشاركة مراقبين دبلوماسيين " من الولايات المتحدة وبريطانيا ، في حين لم تدع اليه تركيا ،وفي الحقيقة ان اجتماع باريس تجاوز المصالحة بين الزعيمين الكرديين ،لأنه طرح مفهوم اجراء الانتخابات البرلمانية السالفة الذكر . راجع :نور الدين ،محمد (دكتور) ، " السياسة الخارجية التركية : مؤشرات على بداية تحول " ، مصدر سبق ذكره ، ص 9.

(171) الجمهورية ، العدد 8688 ،12 آذار، 1994.

(172) اسقطت طائرات (اف 15) امريكية ، طائرتان امريكيتان من نوع هليكوبتر طراز (بلاك هوك) فوق شمال العراق في 15 نيسان 1994 وكانتا متوجهتين الى اجواء مدينة زاخو وعلى متنها 26 شخصاً وبعد وصولهما الى مسافة 35 ميلا شمال مدينة اربيل هاجمتها طائرات امريكيتان من طراز اف-15 ، واطلقت صواريخهما عليهما دون اجراء أي اتصال مع طاممیهما للتأكد من هويتهما ،وكان من بين القتلى ضابطين امريكيين برتبة كولونيل و15 من كبار الضباط الامريكيين وبريطانيين و3 اتراك وفرنسي 1 فضلاً عن خمسة من الأكراد .راجع : .Milliyet , 16 –4-1994

(173) T.D.N., 27-9-1994.

(174) Ibid .,

(175) Ibid .,

(176) Ibid .,

(177) Ibid.,

(178) T.D.N., 30-8-1994 , Op.Cit .,

(179) T.D.N., 30-8-1994

(180) Ibid .,

(181) Ibid .,

(182) ان تشيللر رئيسة الوزارة التركية ، لم تأخذ موافقة المجلس الوطني التركي الكبير في العملية العسكرية التي قام بها الجيش التركي في شمال العراق في 20 آذار 1995 . راجع :

T.D.N., 25-4-1995.

وفايد ، رجائي ، مصدر سبق ذكره ، ص 72.

(183) جريدة الثورة ،العدد : 8692 ، 23 آذار 1995.

(184) جريدة القادسية ، العدد : 4691 ، 2 نيسان 1995.

(185) المصدر نفسه .

(186) المصدر نفسه .

(187) جريدة الثورة ، العدد : 8703 ، 7نيسان 1995.

(188) اعلان المجلس الوطني العراقي حول التدخل العسكري التركي في شمال العراق ، 1995/4/10.

(189) جريدة الثورة ، العدد 8710 ، 17 نيسان 1995.

(190) جريدة الثورة ، العدد 8712 ، 2 نيسان 1995.

(191) المصدر نفسه .

(192) جريدة الثورة ، العدد 8714 ، 23 نيسان 1995.

(193) صرح ناطق باسم وزارة الخارجية العراقية ازاء هذا الموضوع ما يأتي : " لقد ادنا مثل هذه المواقف المعادية للعراق التي تتخذها السلطات التركية ، وحذرنا الحكومة التركية من التعامل مع المتمردين الخارجين على القانون من اكراد العراق التي تمثل اعترافاً صريحاً بهم مدعماً بالمال والتعامل معهم للمضي في تنفيذ المخططات المريبة ضد العراق ،فضلاً على ان مثل هذه الاتصالات تعد تدخلاً سافراً في شؤون العراق الداخلية ، أن مواجهة الحالة الشاذة في شمالي العراق واستتباب الأمن والاستقرار فيه لايتحقق الا عن طريق التعاون مع السلطة الشرعية العراقية ". راجع : تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية العراقية في 7 آيار .1995

(194) T.D.N ., 4-5-1990.

(195) اعلن المتحدث باسم رئاسة اركان الجيش التركي الكولونيل دوغو صلاح جيوغلو خلال مؤتمر صحفي للمركز الاعلامي لعملية فولاذ في ديار بكر أن 555 متمرداً كردياً و61 عسكرياً من ضباط وجنود قتلوا في الاشتباكات التي دارت في شمال العراق ، وسحب الجيش التركي نحو 23 ألف رجل من اصل 35 الف الذين شاركوا في هذه العملية التي بدأت في العشرين من آذار 1995 . راجع : ., Ibid.

وفي هذا الخصوص ، شاهد المفوض السامي للاجئين في آذار 1997 مندهشاً اكراد لاجئين من جنوب شرق الاناضول يسعون للجوء الى الاراضي العراقية ، اذ قال احدهم : "

لا نقول أن العراق يحترم حقوق الأنسان ، غير أنه هو الذي يـدعمنا ، ويعـد العـراق افضـل مـن الامم المتحدة ، وأفضل كثيراً من تركيا ".

والحق ، فان تركيا ، عادت فرجعت ثانية للدخول في الاراضي العراقية من شمالها ، عندما قامـت بارسال اكثر من 50 ألف جندي الى هذه المنطقة في 14 آيـار 1997 مـن أجـل متابعـة Pkk ، وفي هـذا الشأن أكد الاكراد العراقيون ، من أن واشنطن اقرت هذا الهجوم العسكري .

ينبغي أن نقارن الهجوم التركي على شمال العراق ، وبعد المشاركة العراقية في الصراع بين البارزاني والطالباني في 3 أيلول 1996 ، والموقف الأمريكي من ذلك ، في الحالة الاولى ، كان هناك سكوت امريكي تام ، وفي الحالة الثانية أي عندما قام العراق بتحريك قواته ضمن السيادة المعترف بهـا دوليـاً ، شـنت الولايات المتحدة ضربات صاروخية ضد أهداف مختلفة في جنوب العراق بلغـت 27 صـاروخاً ، كلـف كل منها 1.2 مليون دولار مـن قاذفـات بي 52 والسـفن الحربيـة في الخلـيج العـربي ،في حـين رفضـت الولايات المتحدة من استخدام قواعدها في السعودية وتركيا بمهاجمة العراق من حدودها ، كما قامت الولايات المتحدة من توسيع منطقة حظر الطيران الجنوبية ،أي من خط عرض 32 الى خط عرض 33.

وتجدر الاشارة في هذا المجال ، ان كلاً من فرنسا واسبانيا وروسـيا والصـين ومصرـ وتركيـا والاردن وسوريا وايران ، اعلنت عن انتقادها للهجوم الصاروخي الامريكي على العـراق ، في حـين اقـرت العمـل الأخير كل من بريطانيا والمانيا واليابات وكندا والكيان الصهيوني والكويت ، أما السعودية فلم يكن لها موقف واضح من ذلك . راجع : سيمونز ،جيف ، مصدر سبق ذكره ، ص 287-288، 290 ، وكوبـورن ، المصدر نفسه .402

(196) T.D.N ., Op.Cit .,

(197) Ibid .,

(198) جـاء في ورقـة الموقـف التـي سـلمها القـائم بـاعمال السـفارة التركيـة الى وزارة الخارجيـة حـول الموضوع ما يأتي : " ان من الحقائق المعروفة ان الحدود المشتركة بين العراق وتركيا قد رسمت في حينه ضمن طبيعة التضاريس الجغرافيـة وبـدون الاخـذ بعـين الاعتبـار المتطلبـات الامنيـة لكـلا البلدين ولاسيما المتطلبات ذات الصلة بالحيلولة دون التسلل الارهـابي . ان الصـعوبات الناجمـة عن هذا الوضع قد جرى الافصاح عنها بين الحين والآخر في المـاضي وعـلى مسـتويات مختلفـة في الدولة .

ان من الطبيعي ان يتناول الرأي العام بالنقاش المخاوف المشروعة والمشاكل الناشئة عن خط الحدود ولاسيما في وقت يجري فيه التفكير في اتخاذ اجراءات بعد العملية التركية في شمالي العراق . ومع ذلك فان حل المشاكل الخاصة بالحدود المشتركة لايمكن التوصل اليه الا من خلال :

أولاً: التشاور المتبادل بين البلدين لتحديد المتطلبات .

وثانياً : التعبير عن ارادة سياسية مشتركة للتوصل الى هذا الحل وعلى نحو لايؤثر سلباً على مصالح البلدين ،خلال الحديث الذي اجراه سيادة رئيس الجمهورية التركية مؤخراً مع اعضاء وسائل الاعلام التركية كانت التعليقات المحددة التي ادلى بها عند تناوله هذا الموضوع كما يأتي : أن الحدود العراقية التركية غير صحيحة ،ولكن تسوية هذه المشكلة هي ليست موضوع بحث في اللحظة الراهنة .. وعليه فان اية تعليقات اخرى تنسب الى سيادة رئيس الجمهورية التركية في اثناء الحديث المشار اليه مع وسائل الاعلام التركية هي خارج السياق تماماً ". راجع : ورقة الموقف التي سلمها القائم باعمال السفارة التركية الى وزارة الخارجية العراقية في 4 مايس 1995.

اكد الناطق الرسمي باسم دولة وزارة الخارجية الفرنسية ريشار دوكين ان فرنسا تبقى متمسكة بسلامة ووحدة اراضي دول هذه المنطقة وان بلاده ليس لديها علم باي مشروع او مبادرة تتعلق بتغيير تخطيط الحدود بين العراق وتركيا ،واضاف ان اية محادثات لم تجر بين وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه والرئيس سليمان ديمرئل حول موضوع الحدود العراقية التركية وان اية اتصالات لم تجر بين فرنسا وتركيا بخصوص ذلك .راجع : جريدة الثورة البغدادية ،العدد : 8723 ، 5 آيار 1995.

(199) الكيلاني ،هيثم ، مصدر سبق ذكره ، ص 59.

(200) كان للاتراك وجود في محافظة اربيل بعد حرب الخليج ،وقد قام هؤلاء ومن خلال الحكومات التركية باتباع سياسة التتريك مع الكرد ، ومن خلال ايجاد مدارس تركية ونشر الثقافة التركية ، مزودين طلبةالمدارس بما يحتاجونه من مستلزمات الدراسة ،الامر الذي ادى الى تبني المناهج التركية وباللغة التركية ،وترديد طلابها الاناشيد التركية ، منها النشيد الوطني التركي ،فضلاً عن انتشار صور اتاتورك في صفوف المدارس .

كما قام الاتراك في محافظة دهوك بتشجيع زراعة الحشيش والافيون . راجع : سري الدين عايدة العلي، مصدر سبق ذكره ، ص 175-176.

(201) سري الدين ،عايدة العلي ، مصدر سبق ذكره ، ص 46-47 ، 82 ، وفايد ، رجائي ، مصدر سبق ذكره ، ص 72 . Mufti , Malik " Daring and Caution in Turkish Foreign Policy " , .Op.Cit .,

(202) المصدر نفسه ، ص59.

(203) سري الدين ،عايدة العلي، مصدر سبق ذكره .

(204) المصدر نفسه ، ص152- 157.

(205) المصدر نفسه ، ص152.

(206) المصدر نفسه ،ص153.

(207) تجدر الاشارة في هذا المجال ، من أن وزير الدفاع الصهيوني اسحق موردخاي (والمعروف ان اسحق موردخاي يهودي كردي نزح من العراق في منتصف الخمسينات) زار مدينة زاخو على رأس وفد أمني وعسكري في 27 ايلول 1998 ،وقد استطاع في هذه الزيارة نقل اليهود الاكراد من شمال العراق عبر تركيا الى الاراضي المحتلة ، مما يعيد الى الاذهان صفقة اليهود الفلاشا من اثيوبيا عبر السودان على عهد النميري في عام 1985 ،وقد افادت دوائر الهجرة والصندوق القومي اليهودي في تل ابيب انهما عملية نقل اليهود الاكراد في اربيل وكركوك وحلبجة ،وكان مجلس الحاخامات الاعلى قد نظم عقب وصولهم عملية تهديد لهم من اجل تهديد يهوديتهم على غرار تلك التي فرضها على يهود الفلاشا عقب تهجيرهم .

ان غالبية اليهود الذين تم تهجيرهم من شمال العراق وعددهم نحو الف شخص لم يتمكنوا من التأقلم مع المجتمع اليهودي ،وقد هاجر بعضهم الى الولايات المتحدة ودول اوربية وبشكل خاص المانيا وهولندا.

وقد ذكر هارتس بوسي شرغا مدير قسم الهجرة من دول الشرق الاوسط في الوكالة اليهودية أنه لم يبق في شمال العراق سوى خمس عائلات يهودية . راجع :الحوادث ،العدد 2189 ، 1998/10/16.

(208) الجمهورية ،العدد 9899 ، 10 تشرين الثاني 1998.

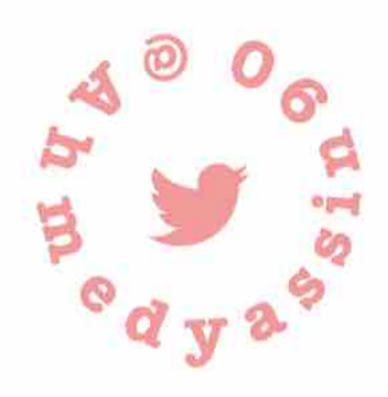
(209) المصدر نفسه .

(210) لم تسمح تركيا للولايات المتحدة خلال العدوان على العراق في مطلع عام 1999 من استخدام القواعد العسكرية الامريكية في تركيا الا أن تركيا سمحت للولايات المتحدة بعض الطائرات فيها للتزود بالوقود،ومن ناحية أخرى ،قدمت تركيا مبادرتها من خلال

زيارة قام بها اسماعيل جم وزير خارجية تركيا الى بغداد في 4 شباط 1999 من أجل حسم الخلاف بين العراق والأمم المتحدة ،وقد تركزت زيارة جم على نقطتين رئيستين هما : استئناف عمليات التفتيش على اسلحة الدمار الشامل ،ووضع جدول زمني لرفع العقوبات .
وفي خضم هذه التطورات ، أتهم بولنت اجويد " وقتئذ الولايات المتحدة " بان لديها خطة تقسيم العراق واقامة دولة كردية تابعة لها ".
وفي الوقت نفسه انتقد السياسة البريطانية تجاه العراق قائلاً : " أن لديها طموحات مقيتة في الشرق الاوسط تمتد الى حقبة الحرب العالمية الاولى ، مستغلة علاقتها مع واشنطن من اجل تدبر دسائس ومكائد ". راجع : التقرير الاستراتيجي العربي 1998 ،القاهرة ، يناير 1999 ، ص 201-202.

الفصل السادس

تركيا وحرب الخليج


@Ahmedyassin90

المبحث الاول

أزمة الخليج والاقتصاد التركي

كان العراق يعدُ ثالث شريك تجاري بالنسبة لتركيا [1]، لأن انبوب النفط كان يدر على تركيا سنوياً أرباحاً قدرها 280 مليون دولار .[2] فضلاً عن أربع آلاف شاحنة كانت تذهب الى العراق يومياً ، وكان هذا يعني فتح مجال العمل أمام ما يقرب 40 ألف شخص في المنطقة وهو الآن عاطلون عن العمل بسبب توقف التجارة مع العراق .[3]

وبعد أغلاق أنبوب النفط العراقي ، نرى ان تركيا أمنت نسبة 61% من احتياجاتها للنفط من السعودية إذ استوردت خلال الخمسة الأشهر الماضية من عام 1991 ما قيمته 623 مليون دولار من النفط السعودي منها 452 مليون دولار كهبة والباقي 171 مليون دولار يمكن تسديده نقداً ، وفي الوقت نفسه تم أستيراد ما قيمته 171 مليون دولار من النفط الليبي .[4] وفي هذا المجال ، أكدت الصحف التركية بان الاضرار التي لحقت بتركيا جراء اغلاق انبوب النفط منذ 6 أب 1990 والى 10 أب 1991 بلغت 356 مليون دولار .[5]

وقد ذكر هذه الحقيقة اوزال عندما قال " ان تركيا قد تكبدت اضرار نتيجة الحظر على العراق ، وقد حساباتنا لهذه الاضرار التي ستتكبدها ... ان تركيا وبشكل اكيد قد تكبدت اضراراً ، ويجب علينا التفكير بكيفية التعويض عن هذه الاضرار... ان المهم هو التأكيد بان تركيا منطقة مستقرة وآمنة ، وهناك مناقشات حول تعويض تركيا من الاضرار التي تكبدتها نتيجة الحظر .[6]

وقد وصفت مجلة الايكونومست اللندنية الخسارة التي تكبدتها تركيا نتيجة أزمة الخليج قائلة " أن تركيا باعتبارها طريق المرور الرئيس لتجارة العراق قد

فقدت الشيء الكثير من جراء فرض حصار الأمم المتحدة ، والمشاركة مع التحالف، ربما بلغت 130 مليون دولار في نهاية عام 1991 في الصادرات المفقودة ورسوم مرور النفط وعقود البناء ، فضلاً عن التحويل النقدي الذي كان يقوم به 30 آلف تركي تم الاستغناء عنهم في العراق ، ومع ذلك فقد تحرك اوزال بسرعة في أب لغلق الانبوبين اللذين يمران عبر تركيا أو غلق الحدود مع العراق.[7]

أكد على هذه الحقيقة باليم اراز رئيس اتحاد الغرف التجارية والبورصة التركية في تقرير رفعه الى رئيسة الوزراء تانسو شيللر ضمنه مقترحات لحل المشاكل الأمنية والاقتصادية في جنوب شرق الاناضول ، مؤكداً ان تنشيط الفعاليات الاقتصادية في شرقي وجنوب شرقي تركيا يستدعي تطوير التجارة مع دول المنطقة وفي مقدمتها العراق .[8]

في هذا المعنى كتب اجويد مقالة في صحيفة ملليت ، جاء فيها : " ... ان حرصنا الشديد على تطبيق المقاطعة الاقتصادية على العراق قد أدى الى انهيار اقتصاد منطقة جنوب شرقي الاناضول ، ولهذا فان البطالة والفقر ستزداد بين المواطنين هناك بنسبة كبيرة جداً ، وهذا ما سيسهل على عناصر PKK مهمة كسب هؤلاء الشباب الفقراء الى صفوفهم ، وبهذا ستتحول العمليات الأرهابية الصغيرة الى عمليات مسلحة تقوم بها مجموعات كبيرة من تلك العناصر " .[9]

وقد اشار الى مثل هذه الحقيقة اربكان عندما قال : " ... ان هناك ما يقارب من الـ 30 الف شاحنة متروكة ، وقد تعرضت للتلف بعد توقف عمليات النقل التجاري بين العراق وتركيا التي كانت تهب الحياة للمنطقة " .[10]

أما كامل شربيتجي رئيس صناعة غازي عنتاب ، فقد علق على هذا الموضوع قائلاً " هناك ضرورة ملحة لرفع الحظر الاقتصادي على العراق فوزاً ، ويجب تطوير العلاقات الصناعية والتجارية بين البلدين ، ان جنوب شرقي الاناضول يعاني من

اضرار كبيرة جداً جراء استمرار تطبيق الحظر ، أننا نطالب الحكومة ان تبادر برفع الحظر وانهائه فوراً " .

ومن ناحية اخرى ، ادلت وزارة الخارجية بتصريح لصحيفة الزمان التركية قالت فيه " ان كمية كبيرة من النفط العراقي الموجود في انبوب نفط خط كركوك – يومورتاليك تقدر قيمته بـ 400 مليون دولار اصبح غير صالح للأستخدام .. وان تركيا تخسر 715 الف دولار يومياً من جراء غلق الانبوب ، وان مصاريف اليانة للأنبوب من 2 نيسان 1993 تقدر بـ 157 مليون دولار ... ان عدم تشغيل الخط لمدة طويلة تسبب في تأثر النفط الموجود داخله وتعرض الخط لأضرار كبيرة ... لهذه الاسباب فأننا مع اعادة عمليات تصدير النفط عبر خط كركوك يومورتاليك[11] .

ومنذ ان وصلت تانسو تشيللر الى السلطة في حزيران 1993 ، قامت بحملة لرفع الحصار عن العراق أو على الأقل تخفيف عقوبات الأمم المتحدة . وقد تاكدت هذه الحملة عند زيارة تشيللر الى موسكو في ايلول 1993 ، عندما صرحت في موسكو قائلة : " قررت كلا من تركيا وموسكو رفع الحصار عن العراق .[12] فضلاً عن ذلك ، بعثت تشيللر وفداً كبيراً الى بغداد هو رجل الاعمال ووزير الداخلية السابق عصمت سزكين في ايلول 1993 لمناقشة طرق زيارة التجارة على الرغم من العقوبات المفروضة على العراق.[13] ومن ضمن الحملة الدبلوماسية التي قامت بها تركيا في هذه المدة ، قيام تشيللربزيارة الى واشنطن في المدة الواقعة بين 14 – 19 تشرين اول 1993.[14] وفي البيان المشترك الذي صدر في 16 تشرين الأول 1993 بعد انتهاء زيارتها الى واشنطن .[15] أكد الجانبان " بعد المباحثات التي جرت في 15 تشرين الاول ، أمر الرئيس كلنتون ورئيسة الوزراء تشيللر لوفود حكومتها مراجعة تفاصيل الموقف التركي خلال احتلال العراق الكويت في عام 1990 . وقد وافق الطرفان على اهمية استمرار وكفاية نظام عقوبات الامم المتحدة ، وان تركيا مهمة

لمساهمتها في التحالف ضد العراق ، وجهود الامم المتحدة ، وتحملها العبء الثقيل في هذا المجال".[16]

وفي مقابلة لشيللر لـ CNN و NBC في 16 تشرين الاول 1993 ، اكدت قائلة " أن الحصار المفروض على العراق ، عاقب تركيا كما عاقب صدام ، وله تأثير سيء جداً على الاقتصاد التركي ، لأن نسبة التجارة التركية مع العراق كانت كبيرة للغاية ، وأن فقدانها ادى الى التأثير الكبير على تركيا ، وأن تركيا والولايات المتحدة قد بحثتا موضوع التعاون في تعويض اضرار تركيا "[17].

ومن جانب آخر ، أجريت محادثات في واشنطن بين الوفد التركي والوفد الامريكي في المدة الواقعة بين 30 تشرين الثاني -2 كانون الاول 1993 ، وقد أخفق خلالها المفاوض التركي في تغيير الموقف الامريكي الثابت لرفع الحصار الجزئي للعقوبات الاقتصادية على العراق لتعويض الخسارة التركية من حرب الخليج. فضلاً عن ذلك ، فقد كانت هناك مباحثات على مستوى عال للجنة الاقتصادية الامريكية التركية والتي عقدت في انقرة في المدة الواقعة بين 8 كانون الاول- 9 كانون الأول 1993 ، تناولت مدى تعويض الخسارة التركية من حرب الخليج.

وقد دفعت هذه الأمور جميعاً ، أن يتحدث وزير خارجية تركيا اسماعيل جم امام مسؤولين امريكيين ومحللين وصحفيين في معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى في 29 آذار 2001 ،حيث عبر عن وجهة نظر بلده ازاء العقوبات المفروضة على العراق قائلاً : (ان الولايات المتحدة وحلفاءها لا يناقشون رفع العقوبات عن العراق بل اعادة تنظيمها). وفي هذا المجال ادبى جم فتوراً بشأن افكار امريكية لتقديم مساندة اقوى للمعارضة العراقية في المنفى التي تسعى في الاساءة على العراق قائلاً : (أي معارضة لا تكون جذورها في بلدها ، لن تكون مهمة). ولكن من

ناحية أخرى ، ابدى ارتياحه على تأييد الابقاء على منطقي حظر الطيران فوق شمال وجنوب العراق[18] .

وفي اعتقادنا ، أن التغير في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق في السنوات الأخيرة ، يعزى الى عوامل عديدة ، يمكننا ايجازها في نقطتين رئيستين هما :-

1. خسارة تركيا في المجال الاقتصادي ، نتيجة ضرر تركيا في الحصار المفروض على العراق ،وقد اتضح هذا ، في تصريحات المسؤولين الاتراك في اكثر من مناسبة واحدة، ولعل حديث كورشان توزمان رئيس الوفد التركي الذي زار العراق مؤخراً والمشار اليه آنفاً واضح في هذا المجال .
2. ان تركيا ، منذ أحداث عام 1990 ، تعاملت مع المعارضة العراقية ، وقدمت لها دعماً منذ عهد الرئيس الراحل توركوت اوزال ، وبالتنسيق مع الادارات الامريكية المتعاقبة ، اذ كان هناك اعتقاد سائد في الاوساط الرسمية التركية على مستوى النظام في العراق ، ولكن اتضح فيما بعد للمسؤولين الاتراك على خطأ هذه الفرضية ، الأمر الذي دفع بالاتراك الى تصحيح هذه الفرضية .

اما فيما يخص بحديث اسماعيل جم عن ارتياحه على تأييد الابقاء على منطقتي حظر الطيران فوق شمال وجنوب العراق ، فان هذا يرجع في ان تركيا ، تعدّ نفسها جزءً من التحالف الغربي ضد العراق ومنذ 17 كانون الثاني 1991 والذي بموجبه تم العدوان على العراق ،فضلاً من ان تركيا هي دولة عضوة في حلف شمال الاطلسي، وأن هناك واستناداً على ستراتيجية مشتركة بينهما، ازاء حديث اسماعيل جم في واشنطن ، وازاء تصاعد الازمة الاقتصادية في تركيا[19] ، واستدعاء كمال

درويش مساعد رئيس البنك الدولي سابقاً ، ووزير الاقتصاد السابق التركي لانقاذ تركيا من هذه الأزمة ، استغلت الولايات المتحدة تلك لصالحها ، وضمان عدم خروج تركيا من التحالف الغربي ،حيث قامت السفارة الامريكية في انقرة من اصدار بيان اكدت فيه دعمها لتركيا لتجاوز ازمتها الاقتصادية ،ولكن ضمن خمسة عشر شرطا ، قسم منه يخص علاقة تركيا مع العراق ، وهذه الشروط هي :[20].

1. ان تتحمل تركيا المسؤولية الكاملة في الحفاظ على الحصار المفروض على العراق.
2. ان تساند بصورة علنية سياسة الولايات المتحدة وحلفائها تجاه العراق.
3. ان تعلن تركيا تمسكها بتأييد سياسة الامم المتحدة تجاه شمال العراق.
4. ان تعلن تركيا رسمياً انه لم يطرأ أي تغيير على السياسة التركية بخصوص استخدام القوات الأمريكية لقاعدة انجرلك الجوية التي عادة ما تنطلق منها الطائرات الامريكية لقصف العراق .
5. ان تؤكد تركيا علنا ان قاعدة انجرلك ستبقى تحت تصرف القوات الامريكية الى جانب القوات التركية ، وأنه لايوجد أي خلاف او سوء تفاهم بين البلدين حول هذه المسألة .
6. وفيما يخص الطائرات الاربع للشحن (خزانات) المنتظر استقدامها الى قاعدة انجرلك في شهر نيسان ، تلتزم الولايات المتحدة باعلام تركيا قبل ثلاثة ايام من موعد الهبوط .
7. تلتزم الولايات المتحدة باعلام تركيا مسبقاً في حالة نقل المعدات الحربية الخاصة بالصحراء من القواعد الصهيونية الى قاعدة انجرلك .

المبحث الثاني

تركيا وأكراد العراق

بعد دخول العراق الى الكويت ، كانت هناك تساؤلات كثيرة حول الموقف التركي من اكراد العراق ،ونتيجة لذلك فقد سئل اوزال حول التبعات التي كانت تدور ازاء تغيير الخريطة وقيادة تركيا للمنطقة ،فاجاب اوزال قائلاً : " لانريد تغييراً في خريطة المنطقة ، وانما ضد مثل هذا التفسير ،وندافع عن وحدة تراب العراق ،ونرفض قيام دولة كردية مستقلة في المنطقة ... وتساءل في هذا المجال لماذا تكون لنا الاطماع في الموصل من اجل النفط ، ولقد كررت ولعدة مرات ان وجود النفط في تركيا ليس في صالحنا ، لأن النفط سيكون سبب الكسل في تركيا كما هو الحال في بعض الدول المجاورة ... أن تركيا دولة مليئة بالحيوية ، وان عصرنا ليس بحاجة الى نفط وانما بحاجة للتكنولوجيا ، واتساءل هل يوجد النفط في اليابان ،طبعاً لايوجد فيها ، ولكنها اغنى دول العالم .. أن تركيا حققت تطورات كبيرة افضل من اية دولة مصدرة للنفط"[(21)]. في الحقيقة بالامكان مناقشة رأي اوزال عن النفط لأنه يقول ان هذه المادة من الممكن ان تؤدي الى الكسل كما هي الحالة في الدول المجاورة ، لكنه نسي من ناحية ، أن اقوى الدول في العالم تمتلك هذه المادة كالولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي قبل الانهيار ، ان هذه المادة قد اقترنت مع تلك الدولتين بالتطور الصناعي وما رافقه من تقدم في المجالات الاخرى ، ومن ناحية أخرى ، ان مادة النفط في العراق لم تؤد الى الكسل ، بل رافقت ادخال التكنولوجيا الحديثة في الصناعة العراقية ، وكان هذا من الاسباب الرئيسة التي دفعت الولايات المتحدة وقوى التحالف الى تحطيم القوة الصناعية العراقية تحت حجج واهية قابلة للنقاش في هذا المجال . ومن ناحية أخرى ، كانت هناك خطط لتركيا للاستيلاء على المناطق النفطية في شمال العراق ، وقد اكدت هذه الحقيقة صحيفة باتربوت الهندية في 23

كانون الثاني 1991 والتي جاء بها : " ان تركيا تتطلع الى الاستيلاء على المناطق النفطية في شمال العراق وان الولايات المتحدة تدعم الاطماع لهذه الدولة" [22].

ومن الجدير بالذكر ، ان اوزال قال في تصريحات له : " أن تركيا تسمح لايران او سوريا باقتطاع جزء من العراق او باقامة دولة كردية في شمال العراق اثر الدمار الذي ستخلفه -أي حرب الخليج ". وقد وضح اوزال لنواب حزب الوطن الام في المجلس الوطني التركي الكبير : " رغم ان ايران قد قالت انها لن تهاجم العراق في حالة وقوع حرب في الخليج فان هذا ليس ضماناً كافياً بالنسبة لنا"[23].

وفي الواقع هناك سباق بين تركيا وايران لانشاء منطقة نفوذ في العراق ، وتسيير مصالحها في هذا السباق في خط متواز ، فتركيا تتحدث عن مفهوم ما يسمى " الشعوب العراقية " وترى ان الفدرالية القائمة بين مناطق تمثل هويات اصلية هي الانسب للعراق ، وذلك بهدف منع اقامة الاطار النفسي والسياسي الذي تطرح فيه الفيدرالية وهو هدف يناسب ايران وتركيا التي استدارت شرقاً كي تلتقي مع بريطانيا التي بلورت فكرة الجيب الكردي في الشمال ، وحصلت على تأييد المجموعة الاوربية في هذا الشأن[24]. وعند هجرة عدد من الاكراد في شمال العراق الى الحدود التركية على اثر حرب الخليج ، قامت تركيا في بداية الامر بتقديم المساعدات لهم في مجال الغذاء والصحة [25].

وكانت ترمي من وراء ذلك الى بناء ستراتيجية معينة ازاء الاكراد لاستخدامهم لاضعاف السلطة في بغداد ، وقد بين اوزال في حديث له في 31 مايس 1991 في انقرة أن " عدد الاكراد الذين تدفقوا الى تركيا يقدر بـ 15.000 شخص من بينهم 5758 من المدنيين و 2058 من العسكريين ". وفي هذا المجال قال اوزال : ولكن الرقم الحقيقي للاشخاص النازحين من ديارهم ابتدأ من 2 نيسان 1991 وفي غضون عدة ايام تجمع مئات الالاف من هؤلاء على حدودنا "[26]. ووضح اوزال انه في مرحلة لاحقة وصل عدد هؤلاء الى 350.000 شخص ،وفي حقبة تاريخية اخرى

بلغ عددهم بـ 500.000 ،ويبدو أنه كان هناك تنسيق بين الادارة الامريكية وتركيا في بحث هذه المشكلة ، وكان هذا واضحاً منذ ان قامت الاولى بارسال بيكر سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الى تركيا وبعض الدول في الشرق الاوسط وذلك في 7 نيسان من العام نفسه[27].لاستخدام هذه الموجة البشرية في التمرد على السلطة المركزية في بغداد ، يتحدث اوزال عن مساعدات تركيا ، ومساعدات الدول الاخرى قائلاً : " قدمت تركيا مساعدات للمهاجرين الاكراد بلغت 4050 طن من المواد الغذائية والملابس والتجهيزات الطبية . في الايام الخمسة عشر الاولى جهزت تركيا لهؤلاء 9.000 طن من المساعدة في مقابل 500 طن جاء من الخارج ، ان المساعدة التركية وصلت في مرحلة أخرى الى 2.000 طن ، وباستثناء الولايات المتحدة فان المساعدة الاجنبية المستلمة كانت 4.300 طن[28]. ولكن في حقيقة الامر ،هناك من يؤكد ان تركيا كانت ضد هذه الموجة البشرية ، اذ اقامت متاريسها ورفعت اسوارها لكي تسد الطوفان البشري القادم وقد صدته بالفعل وبقوة وعنف شديدين[29]. أن هذه الموجة البشرية الى تركيا ادت الى اثارة المشاعر القومية في اكراد تركيا ، فاذا بحركة العمال الكردستاني وغيرها من الحركات الكردية في المنطقة تخرج بنشاطها السياسي الى العلنية واذا هي تصادم قوات الجيش التركي ، واذا بالطيران التركي يطاردها حتى في مخابئ كانت قد اوجدتها لنفسها في الجبال الواقعة داخل الاراضي العراقية[30]. وفي حقيقة الامر ، استغلت وسائل الاعلام الغربية حرب الخليج لنشر اساليب ارهابية وتخويفية لارغام الاكراد على النزوح من ديارهم لاستغلال ما تسمى " بالماساة الانسانية " كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق ، وحققوا ما ارادوا من نزوح هؤلاء الى تركيا وايران ،وفي مرحلة لاحقة من نزوحهم قررت دول التحالف ارسال ما يسمى بقوة المطرقة المتأهبة الى جنوب تركيا بحجة اغاثتهم وحمايتهم[31].

وفي هذا المجال يقول رامزي كلارك " واظهرت واشنطن في العلن اهتماماً كبيراً بمحنة الاكراد ولكن الادلة تشير الى ان الولايات المتحدة شجعت الاكراد على الثورة بعد انتهاء الحرب خدمة لاهدافها تماماً كما فعلت في السبعينات ، وكانت نتيجة تشجيعها ومساعدتها السرية للمتمردين الاكراد ان قضى وجاع الالاف منهم ،وتشرد مئات الالوف ، لم يكن بوش يريد للتمرد الكردي ان ينجح ، لأن من شأن ذلك أن يحرض اكثر من عشرة ملايين كردي تمنعهم الحكومة التركية الحليف القوى للولايات المتحدة ، ثم أن تركيا تستضيف 26 قاعدة امريكية ، وهي ثالث اكبر متلف للمساعدات العسكرية الامريكية "[32].

وفي الحقيقة سمحت واشنطن ببيع اسلحة الى الاكراد قبل الحرب ، وأعترف الكولونيل جيم ماكدونالد في حديث اذاعي تحت عنوان : " الحرب التي خلفناها وراءنا " ، قائلاً : " أن قوات خاصة بريطانية نشطت في اعماق العراق خلال الحرب واتصلت بمجموعات كردية وغيرها من مجموعات المقاومة "[33]. واكثر من ذلك ، تم اتصال الولايات المتحدة بالاكراد مباشرة من خلال محطة اذاعة اطلقت عليها صوت العراق الحر باللغة الكردية وفي الحقيقة حولت هذه اللاذاعة المخابرات المركزية الامريكية وبالتعاون وبالتنسيق مع المخابرات السعودية ، وكانت برامج الاذاعة واضحة وهي تشير الى دعم القوى الاجنبية للمتمردين الاكراد ،وقد ابلغ حازر يتموريان من صحيفة " لندن تايمز المحطة الاذاعية " بي بي سي " بقوله : " ان هذه البرامج كانت تبث بالكردية والعربية ، ومما جاء فيها : " ثوروا : هذه هي لحظتكم ،وهذه المرة لن يخذلكم الحلفاء "[34].

وبعد ان تم القضاء على المتمردين الاكراد ، ادعت ادارة بوش ان الاكراد " أساءوا فهمنا " [35]. من ناحية أخرى ، شجعت الادارة الامريكية الاكراد على نزوحهم الى الحدود التركية ، وطبقت برنامج مساعدات متأخرة ، وقامت الطائرات

الامريكية في منتصف نيسان بالقاء اكياس من الغذاء جواً فوق معسكرات اللاجئين الاكراد في " كوكورا بتركيا ، وقد سقط بعضها على اكراد وقتلهم[36].

وفي هذا المجال كتب ديفيد هيرست في " الموند ويكلي " في 21 نيسان 1991 قائلاً : " ان مسؤولاً تركيا كان يستشيط غضباً وهو يصرخ : " لقد ابلغت الامريكيين انكم القيتم قنابل على هؤلاء الناس في العراق وقتلتموهم .. والآن تلقون عليهم المساعدات وتقتلونهم ايضاً "[37].

ان تركيا بدأت تستخدم ورقة اكراد العراق على مستوى النظام السياسي الدولي للحصول على مكاسب سياسية وستراتيجية في آن واحد وكان هذا واضحاً في حديث اوزال امام at the paris Weu Meeting في 5 حزيران 1991 ، والذي اكد على نقطتين جوهريتين هما .

1. **تحدث عن ضرب العراق للكيان الصهيوني بصواريخ قائلاً : " هاجم صدام حسين اسرائيل بصواريخ سكود ، وقد اكتسبت اسرائيل سمعة دولية خلال ازمة الخليج بسبب عدم الرد عليها ، وكانت نتيجة هذا الموقف ، تعزيز الدبلوماسية الاسرائيلية في المفاوضات " .**
2. **اشار الى الوضع في العراق قائلاً : " أنه خطير للغاية ، لأن العراق يعاني من هزيمة مخزية كبيرة ، لأن الحرب الحقت ضرراً كبيراً بمؤسسات الدولة ، ان الجرح مازال طرياً ودافقاً ، والالم غير واضح كثيراً ولكن بمرور الوقت من الممكن ان يكون هذا الوضع في حالة سيئة ،واعتقد كان هناك في العراق فقدان كبير للحياة خلال الحرب ، مثل رجوع اسرى الحرب الى عوائلهم وبيوتهم ، ان خطورة الوضع ستكون عبئاً كبيراً على الشعب العراقي لاسيما ان الحرب الاهلية في العراق اوجدت ضرراً اضافياً من حيث فقدان الحياة ، لأنها ادت الى زيادة التوتر بين النظام والشعب في شمال وجنوب العراق وليس من الصحيح ان يعم**

السلام الشعب العراقي ، ان لهيب النار من الممكن ان يضع نهاية للمعاناة في العراق ، ان الحصار بحد ذاته ليس كافياً لتوفير هذا الحل ، بمعنى آخر ان المشكلة الحالية ستقود الى ايجاد ابعاد جديدة ". وبالامكان مناقشة هاتين النقطتين ، فيما يخص الاولى ، نرى من جانبنا ان الكيان الصهيوني لم يلتزم جانب الصمت في ازمة الخليج ، لأن الاخيرة كانت مدبرة من قبله ، ولأنه كان يخطط لضرب العراق منذ عام 1989 بعد ضرب مفاعله النووي في عام 1981 ، لأن خروج العراق من حربه ضد ايران منتصراً ادى الى خشية وذعر الكيان الصهيوني ،لاسيما ان العراق حقق تقدماً كبيراً في المجال التكنولوجي بالمقارنة مع دول الشرق الاوسط فضلاً عن ذلك ، أن الكيان الصهيوني كان يبغي من ازمة الخليج تجريد العراق من قوته ، كدولة رافضة لمؤتمرات التسوية ، ليتسنى له اكتساب اوضاع سياسية جديدة في هذه المؤتمرات بعد غياب القوة العراقية ، ومن جانب آخر ، فان الكيان الصهيوني كان جزءاً مهماً في التحالف الامريكي الاوربي ابان حرب الخليج، اذ اسهم هذا الكيان مساهمة فعالة في ضرب الاهداف العراقية[(38)].

اما فيما يخص النقطة الثانية ، فان اوزال ركز على جانب الحل السياسي ،وهو يعني به اساساً تغيير نظام الحكم في العراق ،وهو ما يخالف تصريحاته العديدة التي تؤكد ان تركيا مع وحدة وسيادة العراق ، ان هذه الحالة من الممكن تشبيهها ان تكون مماثلة لحديث الكيان الصهيوني في وحدة لبنان اثناء غزوها الاخير في عام 1982[(39)].

ان الحكومة التركية على الرغم من انها كانت تعلن باستمرار انها ضد التدخل في الشؤون الداخلية العراقية وانها مع وحدة التراب العراقي ،وقد اتضح هذا بعد انتهاء الحرب ، اذ القى وزير الخارجية التركي صفاء غيراى خطاباً امام الجمعية

العامة للامم المتحدة يعد ترجمة لخطاب اوزال السالف الذكر ، وقد جاء فيه : " أن الموقف السياسي والعسكري في منطقة الخليج مايزال تشوبه غيوم القلق نوعاً ما على الرغم من تبدد الاجواء في الحرب الاخيرة ... الكويت تحررت ونحن نبارك استعادتها واستقلالها ووحدة اراضيها ،وعودة حكومتها الشرعية والجهود المبذولة من الحكومة الكويتية والشعب الكويتي لازالة الاثار المدمرة للغزو والاحتلال جدير بالثناء ... ونحن تواقون من ان هذه الجهود وقد بدأت بجنى ثمارها الملموسة ستؤدي عما قريب الى استرجاع الكويت ما كانت تنعم به من ازدهار قبل الحرب . ان سياسات القيادة العراقية بعد الحرب غدت مصدر قلق بالغ لنا ، فهذه السياسات افرزت ازمة النازحين اثر اعلان وقف اطلاق النار ،وراحت هذه السياسات تتناقض مع ما املاه مجلس الامن الدولي ... وجاءت وطأة هذه السياسات على الشعب العراقي نفسه الذي يواجه الامرين والهوان والشقاء يقترب . لذلك فان انصياع العراق لقرار مجلس الامن رقم 687 .والقرارات المرتبطة الاخرى ذات العلاقة بمختلف جوانب التسوية بعد الحرب لايعد ترقيا شرعياً وفقاً للمجتمع الدولي فحسب ، وانما يأتي ايضاً مطلباً اولياً لاستعادة هذا البلد مكانته داخل الاسرة الدولية ... واملنا الخالص بان تتصرف الزعامة العراقية في الاتجاه الصحيح كيما تنتهي معاناة الشعب العراقي "[40].

واكثر من هذا ، أن اوزال اعلن صراحة التدخل في الاوضاع الداخلية العراقية في اجتماع مجموعة باشكنت ، الذي جاء فيه : " علينا الا نفكر مطلقاً بدفن رؤوسنا في الرمل فهناك في العراق تكوين يقام وامور تحدث ،واذا كان ذلك لا يهم تركيا فعندها لا تكون فائدة تجنى من أي شيء ، انكم لستم داخل العراق ولستم في وضع يتيح لكم التأثير في التكوين هناك ، وهذا لا يعني شيئاً وهذا ما يحدث بالضبط ، فعلينا ان نقدم العون الاقتصادي لشمال العراق وقوة المطرقة باقية حتى ذهاب صدام، وقيام دولة كردية في شمال العراق لايكون الا باذن من تركيا "[41].

وفي هذا المجال اكد اوزال ان تركيا حارسة لحقوق الاكراد ليس في تركيا فحسب بل في المنطقة باسرها [42]. واضاف اوزال قائلاً : " أن تركيا ستصبح الآن حارسة لحقوق الاكراد في المنطقة .. وان تركيا لن تسمح للانظمة القمعية في المنطقة لايذاء الاكراد بعد الان لانهم يمتون بصلات قربى للشعب التركي .. طالما انه يحق لتركيا التصدي لحماية حقوق الاتراك في بلغاريا واليونان فان من حقها ايضاً أن تفعل الشيء نفسه بالنسبة الى الاكراد في الدول المجاورة[43]. من هذا المنطلق حاول اوزال فتح قنوات اتصال مباشرة خلال حرب الخليج مع قادة التنظيمات الكردية المعارضة في العراق على خلاف سياسة الحكومات التركية المتعاقبة منذ اعلان الجمهورية التركية 29 تشرين اول 1923.

وفي الحقيقة كانت هناك خطة سرية طرحتها الولايات المتحدة منذ بداية ازمة الخليج ، لكن تركيا عارضتها وهي تقضي بتأليف جيش كردي مسلح باحدث واقوى الاسلحة لشن تمرد مسلح في شمال العراق مدعوم بعمق تركي يتألف من الاكراد الذي فروا الى تركيا من العراق في الاعوام الماضية ،وقد وافقت المنظمات الكردية العراقية على هذا المخطط في مقابل اعلان امريكي رسمي عن تاييد اقامة دولة كردية مستقلة في هذه المنطقة[44]. ومن الملاحظ ، أن اوزال قد اقترح اقامة نظام فدرالي في العراق بعد الحرب ، وقد اشارت المحاثات بين الحكومة العراقية والمعارضة الكردية بشأن الحكم الذاتي مخاوف القادة الاتراك غير الحكوميين لها قد يترتب على اتساع نطاق الحكم الذاتي للاكراد العراقيين من تزايد قوتهم الى درجة قد تؤدي الى تقديم العون والمساعدة للاكراد في تركيا ، ونتيجة لذلك فقد طالب هؤلاء بضرورة المبادرة الى التوصل بحل ديمقراطي يسمح لسكانها الاكراد بتحقيق درجة من الحكم الذاتي ،وقد ايد هذا الاتجاه كل من الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي وحزب الوطن الام وحزب الطريق الصحيح[45].

ونتيجة لهذه التطورات ، فقد نشرت صحيفة "حريت" التركية وهي لسان حال الحكومة خبرا اسمته " خريطة اوزال الكونفدرالية ، الخريطة التي اقترحتها تركيا خلال حرب الخليج وبداية التمرد في شمال وجنوب العراق ،وهي تقوم على اقامة كونفدرالية عراقية تتألف من ثلاث مناطق متساوية الحقوق عربية وتركية وكردية وتضم الاخيرة السليمانية واربيل ، وتتكون المنطقة التركية من محافظة التأميم والموصل ، فيما تتشكل المنطقة العربية من باقي اجزاء العراق مع تعهد تركيا وايران وسوريا بضمان هذه الكونفدرالية[46]. وقد جاء في الخريطة نفسها اعتماد مشروع مالي لمساعدة العراق ، وتتعهد تركيا للعمل على حل مشكلة الفرات مع سوريا والعراق وتنفيذ مشروع انابيب السلام الذي دعت اليه منذ اعوام[47].

ايدت الولايات المتحدة مشروع اوزال مؤكدة : " أنه ممكن التطبيق في حالة انهيار النظام العراقي " وكشفت مصادر اخرى في تركيا عن ان الفكرة حصلت على موافقة زعماء الاكراد العراقيين المعارضين بعد ان تشاور مع الولايات المتحدة ، ولكن هؤلاء اكدوا انهم يرفضون أي ربط للكونفدرالية بتركيا[48].

وقد علقت وسائل الاعلام التركية على مشروع اوزال ، ومنها صحيفة ملليت الناطقة باسم اوزال قائلة : " ان خطة الرئيس اوزال ترمي الى انشاء كونفدرالية عربية -كردية - تركية ،وهدفها الحقيقي حليف للولايات المتحدة واوربا في الشرق الاوسط"[49].

وواجه مشروع اوزال معارضة قوية سواء من الاكراد انفسهم او من احزاب المعارضة داخل تركيا ن فقد رفض حزب الاتحاد الشعبي الكردي " كونفدرالية اوزال " وطرح كونفدرالية اوسع تتخطى حدود العراق وتتضمن ملامحها ما ياتي : اقامة كونفدرالية عراقية سورية تركية ايرانية كردستانية من شانها استيعاب كل قضايا هذه المنطقة ، ثم التأكيد على منح الشعب الكردي حق تقرير المصير دون وصاية[50].

وفي مقابلة صحفية مع اوزال ،وحول وجهة نظره عن تاسيس دولة كردية في الاراضي العراقية ، ورد فعل تركيا في هذا المجال ، اجاب اوزال قائلاً " كلا لن يكون هناك رد فعل مماثل ، ان تركيا لها مشاكل بهذا الخصوص ، وأن تركيا لن لا تسمح بامكانية حدوث مثل هذا الاحتمال ، وانها قد صرحت بذلك مرات عديدة"

وفي هذا المعنى صرح اوزال بان تركيا لا تسمح لايران وسورية بتمزيق شمال العراق او السماح بتأسيس دولة كردية[51] .

اما فيما يخص ديمرئل فانه قد غير موقفه عن الحركة الكردية عندما اصبح رئيساً للوزراء ،وفي هذا المجال يقول ديمرئل " أن مسالأة عناصر Pkk موضوع يختلف تماماً عن موضوع المنطقة التي يعيش فيها المواطنون الذين يتحدثون باللغة الكردية ، الاّ ان هذا الموضوع يلتقي في نقطة واحدة وهي اننا اهملنا الذين يتحدثون باللغة الكردية في شمال العراق ومنذ سنوات طويلة ،وفي هذا المجال لابد من الاشارة الى مجزرة حلبجة ... ان ما يحدث خارج حدودنا امر لا يخصنا ، ولكن عندما يحدث أي شيء للذين يتحدثون باللغة التركية في بلغاريا او تراقيا فاننا اتخذنا موقفاً ازاء ماحدث تجاه هؤلاء وقلنا اننا سنتقاسم رغيف الخبز مع إخواننا هؤلاء ... واذا ما اتينا اكراد العراق فاننا اذا قلنا للاكراد الموجودين في تركيا بانكم اخوتنا ، ربما ان اكراد العراق هم اخوة لهم فهذا يعني انهم اخوتنا ايضاً[52] . كل كردي من وان الى ادرنة ومن ديار بكر الى تكيرداغ يمكن ان يكون جنرالا او محافظاً او مسؤولاً رفيعاً او وزيراً او رئيس حكومة . ان ما يطالبون به ليس في الواقع سوى امتياز .

(1) رسلان ، هاني ، " تركيا وأمن الخليج " مصدر سبق ذكره ، ص104 .
(2) السفارة العراقية في انقرة – الدائرة الصحفية ، 1991/8/11 .
(3) جريدة الثورة ، العدد 8344 ، 17 تشرين الثاني 1993 .
(4) السفارة العراقية في انقرة – الدائرة الصحفية ، مصدر سبق ذكره .
(5) المصدر نفسه .

وفي الحقيقة ان تركيا فقدت بليونين من الدولار في الاشهر الثلاثة الأولى من الازمة الى درجة وصلت في الاشهر اللاحقة الى (9) مليون دولار . راجع :

Kuniholm , Bruce R., " Turkey and The West" , Op. Cit ., P . 37 .

(6) Turkish Daily News , 14 January , 1991 .

(7) Sukru , Elekdag , " Turkey At Crossroads " , Op . Cit . , P. 31 .

(8) جريدة الثورة ، مصدر سبق ذكره .
(9) سفارة الجمهورية العراق في انقرة – الدائرة الصحفية ، الرقم 309 ، 24 / 12/ 1992 .

وفي الحقيقة ، تعزى الاضطرابات في المقاطعات الشرقية من تركيا الى التخلف الاقتصادي والاجتماعي . وفي هذا المجال اجرى احصاء في مدينة ديار بكر حول هذه الاظطرابات ، ايد 63% من رجال الاعمال و 66% من ذوي الدخل المحدود و 61 % من المحامين ، الاتجاه الذي يقول ان رفع المستوى الاقتصادي للأقليم يضعف النزعة الاقتصادية الكردية ويضمن وحدة الدولة . راجع : نور الدين ، محمد ، " المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات والاحتمالات " ، مصدر سبق ذكره ، ص29 .

(10) السفارة العراقية في انقرة ، الدائرة الصحيفة ، 1991/11/28 .

و Milli Ceseti , 28- 11 1991 .

دعا سواق الشاحنات وزير الخارجية التركي Kilercioglu لفرض ضرائب على استيراد النفط الخام والديزل من العراق في محاولة لأنهاء الرشاوي والفساد . وقد اتضح هذا خلال زيارة Kilercioglu الى الجنوب الشرقي من تركيا ، إذ ان سكنة منطقة سيماك Simak الذين يعملون في استيراد الديزل من العراق في حاويات خاصة مربوطة بالشاحنات اخبروا الوزير ان بعض من موظفي الكمارك يتعاطون الرشاوي مع اهالي

المنطقة إذ ان هؤلاء يقومون بالسماح بمرور هذه الحاويات فقط في حالة دفع رشاوي كبيرة اليهم من قبل السواق . وقد اجابهم الوزير قائلاً " قمنا باسباغ جانب قانوني على استيراد النفط العراقي من اجل مساعدة مواطنينا ، اذن كيف يمكن مساعدتكم في هذه الحالة ، لأن فرض الضرائب يؤدي الى منع الرشاوي " . وفي معرض الرد قال احد الاشخاص "وفي هذا المجال يمكننا ان نخبر موظفي الكمارك بأننا دفعنا ضرائبنا ، وعليه نرفض اعطاءهم الرشاوي" .

وقد اعترف اونا اركن Una Erkan حاكم قانون الطوارئ الاقليمي بان هناك ثغرات في تنظيم واردات النفط وان الضرائب ربما تكون حلاً لمنع مثل هذه الاعمال غير المرغوبة . تحدث في هذا الاجتماع حاكم سيماك قائلاً " هناك تناقضات في القواعد المنظمة المنشورة من قبل وزارات التجارة والصناعة الطاقة والموارد الطبيعية والمائية والكمارك " ، وفي الوقت نفسه ، أكد حاكم سيماك اتباع تنظيم جديد لتجاوز هذه التناقضات ، وأعطى وعداً بأنه سيتخذ المبادرات حال رجوعه الى انقرة لتجاوز مشكلة الرشاوي .

راجع : Turkish Daily News , 20 - 8 - 1992 .

وتجديد الاشارة في هذا المجال ، ان الخطر الذي فرض على العراق كان له أثارة السلبية على الاقتصاد التركي ، فيعد ما كان عدد الشاحنات التي تعبر بوابة خابور الحدودية عام 1992 نحو 183 الف شاحنة انخفض عام 1993 الى 43 الفاً . وفي الربع الول من عام 1994 بلغ العدد 7 آلف شاحنة فقط . وتشير الاحصاءات الى ان كل محطة وقود في جنوب شرقي تركيا كانت توفر اربعين فرصة عمل (لعمال وقود وعمال مطعم ومنطقين عاملين في صيانة السيارات وتصليحها) أي ان هذه المحطات كانت مصدر رزق مهم لعشرات الاف من الرأي العام في هذه المنطقة . راجع : نور الدين ، محمد ، " المسألة الكردية في تركيا تقوم للمعطيات والاحتمالات " مصدر سبق ذكره ، ص33 .

(11) سفارة جمهورية العراق في انقرة – الدائرة الصحفية ، الرقم 116 ، 7 / 7 / 1993 . تقدمت تركيا بطلب للأمم المتحدة من أجل شراء النفط الموجود داخل الانبوب والبالغ قيمته 400 مليون دولار ، وابدت تركيا استعدادها لدفع قيمته النفط للعراق في حالة موافقة الأمم المتحدة على ذلك . الا ان تركيا تواجه بعض الصعوبات في ضمانة نقل 35 مليون طن خلال هذه المدة بعد ان توقف الخط لمدة ثلاث سنوات وكذلك اجرة التحميل البالغة 470 الف دولار . وتجدر الاشارة في هذا المجال ، بان تركيا عرضت على العراق تصليح

انبوب نفط كركوك – يومورتاليك . راجع : المصدر نفسه وأكثر من هذا ، فان تركيا الحت على الامم المتحدة السماح لها لأستيراد النفط العراقي كسماحها للاردن في هذا المجال . راجع :

T . D . N . , NO . 7116 , Octoder 26 , 1993 , P.2.

(12) T . N ., NO . 7120, Octoder 30 , 1993 , P . 9 .

(13) T . D . N., NO . 7116 , OP. Cit ., p. 2 .

(14) T . D . N . , NO . 7157 , Decemder 7 , 1993 , u . s . Department State Dispatch , Vol . 4, NO . 44 , novemder 1, 1993 , P.767 .

(15) قال كلنتون في المؤتمر الصحفي الذي عقده في واشنطن على اثر انتهاء زيارة تشيللر " قبل الاربعين سنة الماضية ، وقفنا جنباً الى جنب في كوريا . وقد خدمت تركيا قضية الحرية كالدعامة الجنوبية لحلف شمال الاطلسي التي تعد حليفاً مهماً للولايات المتحدة . كانت تركيا العضو المخلص في التحالف العالمي النطاق لإخراج صدام حسين من الكويت ، وجزءاً من توقيع العقوبات ضد العراق . وعليه فان الولايات المتحدة تبقى شاكرة جداً ، ويجب ان ندفع ثمن تنفيذها ارادة المجتمع الدولي ، ان تركيا لها حصة في هذا الثمن واني شاكر لمساهمتها هذه " . راجع :

News Pot , No . 93/21 , Octoder 1993 , P . 2 . ;U . S . Departmet State Dispatch , Op . Cit ., P. 767

فضلاً عن ذلك ، صرح كلنتون قائلاً " تم مناقشة الدور التركي في مناطق الاضطرابات الاقليمية والحاجة للعمل على انهاء الصراع في قبرص ، وان الولايات المتحدة تعطي كل المساعدة الممكنة لحل النزاع فيها " . راجع : Ibid ., P. 2. .

(16) Ibid ., P. 4.

(17) Ibid .,

هناك تقديرات مختلفة عن تضرر تركيا خلال ازمة الخليج ، من هذه التقديرات ما ذهب اليها Kuniholm أن تركيا فقدت بليونين من الدولار في الاشهر الثلاثة الاولى من الازمة ، الى درجة وصلت في الاشهر اللاحقة الى 9 بليون دولار . راجع :

Kuniholm , Brnce “ Thrkey and the West “ , Op.Cit ., P.37.

وقد ذهبت صحيفة T.D.N في عددها الصادر 7116 والمؤرخ في 2 تشرين الاول 1993 الى ان خسارة تركيا بلغت 3 بليون دولار . راجع :

T.D.N ., No .7116 , Op.Cit., P.3.

في حين ذكرت الصحيفة نفسها وفي عددها الصادر 7157 والمؤرخ في 7 كانون الاول 1993 من ان تركيا فقدت 10 بليون دولار . راجع :

T.D.N., No.7157 , December 7 , 1993.

اما نوزاد كاندمير سفير تركيا في واشنطن ، فانه ذكر بان تركيا خسرت 20 بليون دولار في خلال السنوات الاربع بسبب الحصار الذي فرض على العراق نتيجة غلق الانبوب العراقي الذي يمر عبر الاراضي التركية ،والتوقف في تجارة الحدود . راجع :

T.D.N., No. 7132 , November 11 , 1993 , P.2.

وقد أكدت تشيللر على النسبة الاخيرة من الخسارة (20) بليون دولار .

راجع : .D.N., No. 7144 , November 24 , 1993.

اما كورشان توزمان رئيس الوفد التركي- مستشار التجارة الخارجية التركي ،الذي زار بغداد في 19 آذار 2001 ، ذكر أن بلاده خسرت بسبب الحصار المفروض على العراق منذ عام 1990 اكثر من ثلاثين مليار دولار .

ويشار الى حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا قد بلغ نحو 900 مليون دولار بموجب مذكرة التفاهم المبرمة بين العراق والامم المتحدة ، وتأمل تركيا في رفعه الى مليار دولار . راجع : العرب ،مصدر سبق ذكره .

(18) العرب ، العدد 6108 في 2001/3/31.

(19) حدثت رجة صغيرة في تركيا في نهاية شهر نيسان 2001 في البورصة التركية ، فقدت على اثرها الليرة التركية ثلث قيمتها ، في الوقت الذي انحدرت فيه اسعار البورصة مع بلوغ التضخم نسبة 0.30% وهو الاسهم التركية 11% . تفسير ذلك يرجع الى الخلاف الذي وقع بين رئيس الجمهورية احمد نجدت سازار ورئيس الوزراء بولنت اجويد ، عندما اتهم الاول الثاني باللين والتسامح مع بعض الساسة الغارقين في الفساد ، وقيل ايضاً ان الاسباب تعود الى ما احدثته فيه البيروقراطية التركية ، فالعائدات الجبائية لاتوزع بشكل جيد على الولايات التي تحتاجها ،وبعض البنوك ترزح تحت عبئ مديونية خارجية ثقيلة .راجع : العرب ،العدد 6089 ، 2001/3/2.

والازمة المالية الأخيرة هي استمرارية لأزمة مالية برزت على الأفق منذ نهاية عام 2000 ، اذ قام صندوق النقد الدولي وقتئذ من وضع برنامج للاصلاح الاقتصادي لمدة ثلاث سنوات ، وكان يهدف الى خفض التضخم الذي وصل الى 100% في التسعينات .

وقد صرح اجويد بعد ان ترك اجتماعاً للقادة السياسيين والعسكريين في 19 شباط عام 2001 قائلاً : " أن رئيس الدولة اهانه ، وان أزمة خطيرة ثارت بينهما ". لم أر شيئاً كهذا من قبل .. تركت الاجتماع بعد ان وجدت الرئيس يقرعني باسلوب يتجاوز قواعد الأدب او تقاليد الدولة .. اما ان ارد عليه بالاسلوب نفسه ، واما ان اتنحى ، لذا فضلت ترك الاجتماع " . راجع : جريدة العرب ،العدد 6081 ، 2001/2/20.

(20) جريدة العرب ، 6-7 /2001/4.

(21) Milliyet , 4-2-1991.

(22) جاكار رولان " الاوراق السرية لحرب الخليج ، ترجمة الدكتور محمد مخلوف ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، ليماسول ، قبرص ،1991 ، ص84 . وكذلك : شرف ، ليلى ، " موقف الاردن من احداث الخليج : الموقف الرسمي ،الشعبي ، وموقف المثقفين " ، ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي اوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،تشرين الاول ، 1991 ، ص123.

(23) Hurriyet , 14-1-1991 .

تنظر القيادة التركية بحساسية واضحة تجاه وجهة نظر القيادة التركية في منح الاكراد في تركيا بالحكم الذاتي ،وهذه النقطة متأتية بتشدد السياسة الداخلية التركية ازاء الاكراد ، وعلى هذا الاساس ، فان تركيا لم تكن راغبة في سياسة العراق حول الحكم الذاتي للاكراد في العراق منذ الحادي عشر من آذار 1974 ،ونتيجة لذلك فان تركيا اتخذت بعض الاجراءات منذ حدوث بعض المشكلات على حدودها ، لعل من بينها حراسة حدودها لمنع القبائل الكردية في العراق من التسلل الى داخل تركيا . راجع ك لوقازودو ، مصدر سبق ذكره ، ص 16 ،وكذلك :

MECS 1993 –1984 , , Op.Cit., P 734.

(24) طبراني ، كابي، شتاء الغضب في الخليج ،دار الجيل ،بيروت ،ط2 ، 1991 ، ص268-169 .

(25) Halefoglu , Vahit , “ Interoduction : An Overview of the Gulf Crisis “ , , Op.Cit., P 13.

(26) Turkish Review Quarterly Digest , Vol. 5, No.24 , Summer , June , 1991 , P.8.

قارن مع مجلة السياسة الدولية ، العدد 104 ،ابريل ، 1992 ، ص271.

خاطب احد نواب الاكراد في المجلس الوطني الترطبي الكبير الاكراد العراقيين الذين نزحوا الى تركيا في ربيع ، 1991 قائلاً : " لا تشعروا بانكم لاجئين ،هذه الاراضي هي ملك اجدادكم ،وحتى الآن ياكل الغرباء خيراتها ، الآن كلوها أنتم . " راجع : نور الدين ، محمد ، " المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات والاحتمالات "، مصدر سبق ذكره ، ص 37.

وتجدر الاشارة في هذا المجال ، أن المتمردين الاكراد في شمال العراق بدأو بعمليات ارهابية خلال المدة الواقعة بين 1980-1988 ، وبمساعدة ايران ،وفي خضم ذلك وقعت في عام 1984 أتفاقية الحدود بين تركيا والعراق والتي اطلقت عليها اتفاقية التعقيب الساخن " Sicak Takip " ، وكانت الغاية منها مطاردة العناصر الارهابية وحماية الحدود العراقية التركية ، لأنه في خلال الحرب العراقية الايرانية ،كان هناك تحرك من الارهابين بشمال العراق ، فضلاً عن ذلك ، فقد ساند هؤلاء ،ايران في عام 1988 وبالتحديد في منطقة حلبجة ،وعليه فقد كان هناك تحرك من الجيش العراقي في شمال العراق ، من اجل وضع حد لهذا التقارب بين الطرفين ، وقد استغلت القوى الغربية هذه الحالة مشجعة هجرة 50.000 كردي الى تركيا وكان من نتائج ذلك ، الاحتكاك بين هؤلاء و Pkk .وفي هذا المجال لابد من التأكيد من ان الولايات المتحدة مارست الضغط على تركيا من اجل فتح حدودها لهؤلاء . راجع : Oran , A.e.g., SS.37-50.

وتجدر الاشارة في هذا الشأن ، من ان تركيا كانت تواجه هجرة من بلغاريا ، وكانت في موقف صعب من الناحية الاقتصادية امام هؤلاء القادمين من الاصل التركي A.e.g., S.1.

(27) Turkish Review Quarterly Digest , Op.Cit., P 80.

قارن مع : جلاب ، فيليب ، مصدر سبق ذكره ، ص 281.

(28) Ibid ., P.81.

(29) هيكل ، محمد حسنين ، مصدر سبق ذكره ، ص 577.

(30) المصدر نفسه ، ص577-578.

(31) عودة ، عودة ، بطرس (دكتور) مصدر سبق ذكره ، ص 222.

أن مفهوم ما يسمى بالحدود الامنة للاكراد ، هو اساساً خطة بريطانية ، ايدتها تركيا بشرط ان تكون هذه المنطقة تحت حماية الجيش التركي . راجع : جلاب ، فيليب ، مصدر سبق ذكره ، ص 286.

(32) كلارك ، رامزي ، مصدر سبق ذكره ، ص 58-59.

(33) المصدر نفسه ، ص59.
(34) المصدر نفسه ، ص59 .
(35) المصدر نفسه ، ص59.
(36) المصدر نفسه ، ص60.
(37) المصدر نفسه ، ص.60
(38) Turkish Review Quarlerly Digest , " President Ozal's Speech at the paris Weu Meeting (5 June 1991 paris " , Vol :5 , No : 24 , Summer 1991 , PP.87,89 ; Ozal , Turgut , Turkish stand on the Gulf Crisis m Middle East and Euope" Dis Politica , Foreign Policy , Vol : XV1 , Nos : 1-2 , Ankara , PP. 4-6.
(39) ان البيانات الرسمية التركية المتكررة اكدت استمرار التزام تركيا بوحدة وسلامة اراضي العراق ،ومن ناحية اخرى اكد اوزال في اكثر من مناسبة قائلاً : " هذه القضية انتهت ، ولن يعد لتركيا اية مطامع في أي شبر من الاراضي العراقية ". راجع : مانجو ، اندرو " تركيا والعالم العربي بعد حرب الخليج " ، مصدر سبق ذكره ، ص 23 وكذلك : عرفان نظام الدين ، " خليط الماء والزيت والتاريخ والجغرافية والعداوات والمصالح الدائمة " الباحث العربي ، عدد 227 ، 1991 ، ص15.
Office of the Prime Minster , Turkey , Ankara , February 1993 , PP.73-79.
(40) اضواء الانباء ، العدد 91/40 ، 1991/1/3 ، ص2.
(41) سفارة جمهورية العراق في انقرة -الدائرة الصحفية ، 1992/7/15 وكذلك -7-15 , Milliyet 1992.يقول أوزال : " ان في عروقة دماء كردية ، فجدته مباشرة سيدة كردية وعلى حجرها تربى في بيت تتردد فيه مفردات اللغة الكردية ،واغاني الموسيقى الكردية ،وعلى مائدتها عرف اطباق المطبخ الكردي واغرم بها". راجع : هيكل ،محمد حسنين ، مصدر سبق ذكره ، ص 575 وكذلك : خليفة ، محمد " تركيا وازمة الخليج " مصدر سبق ذكره ، ص 125.
(42) عرفان نظام الدين ، " خليط الماء والزيت والتاريخ والجغرافية والعداءات والمصالح الدائمة " ، مصدر سبق ذكره ، ص 17.
(43) خليفة ،محمد ، " تركيا وازمة الخليج " ، مصدر سبق ذكره ، ص 125-126 .
(44) المصدر نفسه ، ص124.

(45) معوض ، جلال عبد اللـه (دكتور) ، " تركيا والامن القومي العـربي ، السياسـة المائيـة والاقليـات ، مصدر سبق ذكـره ، ص 103-105 وكـذلك عرفـان نظـام الـدين ، " خلـيط المـاء والزيـت والتـاريخ والجغرافية والعداوات والمصالح الدائمة " ، مصدر سبق ذكره ، ص 17 ،كشف اوزال في اذار 1991 ، أن اجتماعاتً قد عقد بين كبار مسؤولي وزارة الخارجية التركية والمخابرات التركيـة وممـثلي الاكـراد الذين يقاتلون القوات العراقية في شمال العراق بزعامة مسـعود البـارزاني ،وقـد تـم هـذا اللقـاء في المدة الواقعة 22-25 اذار .راجع : السياسة الدولية ، يوليو 1991 ، ص269. Studies on Turkish – Arab Relations , , Op.Cit., P 170.,

(46) معوض ، جلال عبد اللـه ، " تركيا والامن القومي العـربي : السياسـة المائيـة والاقليـات "، مصـدر سبق ذكره، ص 105 ،وعرفان نظام الـدين "خلـيط المـاء والزيـت والتـاريخ والجغرافيـة والعـداوات والمصالح الدائمة " مصدر سبق ذكره ، ص 17 وخليفة ، محمد " تركيا وازمة الخليج " ، مصدر سـبق ذكره ، ص 124 وشحاتة ،محمد مصطفى ، " الحركة الكردية في العراق وتركيا " ، مصدر سبق ذكـره ، ص 232 ونوير عبد السلام علي ، " ابعاد الموقف التركي تجاه ازمة الخليج ، مصدر سبق ذكره ، ص 159.

(47) شحاتة ، محمد مصطفى ، " الحركة الكردية في العراق وتركيا " ، مصدر سبق ذكره ، ص 232.

(48) خليفة ، محمد ، " تركيا وازمة الخليج ، مصدر سبق ذكره ، ص 232.

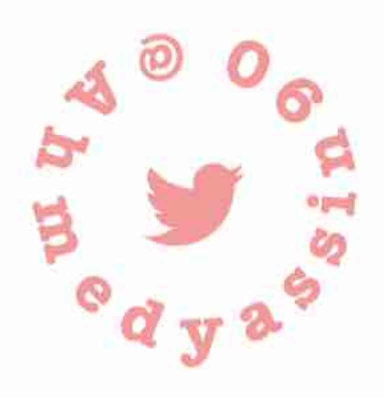
(49) المصدر نفسه ،ص125.

(50) شحاتة ، محمد مصطفى ، " الحركة الكردية في العراق وتركيا " ، مصدر سبق ذكره ، ص 232.

(51) وكالة الانباء العراقية ، تركيا وازمة الخليج ، مصدر سبق ذكره ، ص 72-73.

(52) Studies on Turkish –Arab Relations , , Op.Cit., P 169.

الفصل السابع
تركيا وحرب الخليج الثالثة


@Ahmedyassin90

المبحث الأول

العلاقات التركية الامريكية قبل احداث حرب الخليج الثالثة

كانت هناك مواقف مشتركة بين تركيا والولايات المتحدة في قضايا دولية معينة، اذ شاركت تركيا في حرب البوسنة والهرسك مع قوات حلف شمال الاطلسي، وتوافقت مع الادارة الامريكية في محاربة الارهاب، وقد جاء هذا على لسان رئيس الوزراء التركي السابق بولند اجويد الذي قال: "ان تركيا ستنضم الى حلف شمال الاطلسي حتى وان كان ذلك لضرب الدول المجاورة لها كالعراق وايران وسوريا المتهمة من قبل واشنطن بدعم الارهاب، على الرغم من معارضة 62% من 608 اتراك جرى استطلاع آرائهم ان تركيا الا تتورط في الحملة التي تقودها الولايات المتحدة لمكافحة الارهاب، بينما ايد 20% دعم انقرة لواشنطن في مجال الاستخبارات، في حين وافق 8% على المشاركة في العمل العسكري"[(1)].

وفي هذا المجال كتب محمد نجاتي اوزفاتورا في صحيفة "تركيا" مقالة تحت عنوان "الولايات المتحدة تمهد الطريق لنهايتها"، وقد جاء فيها "كان ولا يزال في الولايات المتحدة صراع حاد بين مجموعة الصقور التي تدافع عن الحرب في حل الازمات في السياسة الخارجية الامريكية ومجموعة الحمائم التي تؤيد الحل السلمي، لقد كانت مجموعة الحمائم في السلطة ايام الرئيس السابق كلينتون، اما اليوم فالصقور هم المهيمنون عليها، وينادون بالحرب في كل مكان"[(2)].

في خضم هذه التطورات، قال رئيس الوزراء التركي السابق بولند اجويد: "ان كفاحاً دولياً ضد الارهاب لابد ان يحقق هدفه سريعاً"[(3)]. ولكنه حذر من أي تدخل غربي واسع النطاق في افغانستان، ودعا اجويد الى توحيد جماعات المعارضة الافغانية بأعتبار ذلك افضل من ارسال قوات برية من الخارج[(4)].

اما الرئيس التركي احمد نجدت سيزر فانه اكد قائلاً: "انه لابد من توخي الحذر في رد الرئيس بوش على الهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة في ايلول عام 2001"[5]. والحق فان تركيا فتحت مجالها الجوي للولايات المتحدة ودعمت المعارضة الافغانية في اطار عسكري متوقع على الهجمات التي تعرضت لها مدينتا نيويورك وواشنطن[6].

الا ان رئيس الوزراء التركي بولند اجويد قال ان بلاده لا تستطيع ان ترسل قوات الى افغانستان، ولكنها تستطيع ان توفر تدريب عسكري، كما حذر من خوض معركة حربية تقليدية من خارج الحدود[7].

اما فيما يخص العراق فانه لم يكن هناك توافق ستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة بخصوص العراق قبل حرب الخليج الثالثة، بسبب حرب عام 1991، على الرغم من ان تركيا كانت طرفاً في قوة المطرقة المتأهبة بموجب قرار 688 والذي اوجد هذه القوة والتي حددت مناطق حظر الطيران بخط 36.32، اذ ان شن أي حرب على العراق من وجهة النظر التركية سوف يثير الخوف والذعر في الاسواق التركية ويمنع الاستثمار الاجنبي المطلوب بشدة لتحقيق النمو الاقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي ولاسيما ان تركيا قد خسرت في حرب الخليج الثانية اكثر من 40 مليار دولار، كما انها تنظر للعراق بوصفه شريكاً تجارياً مهماً في المستقبل[8].

فضلاً عن خشيتها من ان أي عمل ضد العراق قد يؤدي الى احياء مطالب الحكم الذاتي للاقلية الكردية التي تعيش في جنوب شرق الاناضول ولهذه الاسباب فقد صرح رئيس الوزراء التركي بولند اجويد قائلاً: "ان التهديدات بضرب العراق تمثل كابوساً لانقرة المتعلقة بالازمات" وقد اشار في حديثه هذا انه سيبلغ الرئيس الامريكي ديك تشيني بالمخاوف التركية عندما يمر بانقرة في شهر اذار عام 2002.

الازمة بين العراق والولايات المتحدة وموقف تركيا منها:

عندما تصاعدت الازمة بين العراق والولايات المتحدة في شهر اب 2002، والتي اتخذت ابعاداً جديدة، كان من شأنها التهديدات الامريكية والمتمثلة باستخدام القوة ضد العراق، وكان لتركيا موقفها الخاص بها، اختلف عن عام 1991، ويعزى ذلك الى اسباب عديدة، نشير اليها من خلال هذه الدراسة.

1. **وقد اتضح ذلك في تصريحات المسؤولين الاتراك اذ اكد سليمان ديمرئل على رفضه التام من استخدام الولايات المتحدة القوة ضد العراق، مشيراً الى "عدم ديمقراطية الكويت والسعودية وبعض الاقطار العربية، اذن لماذا هذا التركيز على العراق، وان تركيا ليست مع تغيير نظام الحكم في بغداد.." "ان العراق يجب ان يكون في اطار المجتمع الدولي، ونحن مع وحدة واستقلال العراق" واقترح على قيام العراق بأنفاق مبالغ طائلة للصحف الاوروبية لتغيير مواقفها عن العراق. ان العراق له مشكلة مع الامم المتحدة وفي حالة قيام الولايات المتحدة في شن حرب ضد العراق، فان تركيا سوف لا تكون طرفاً فيها[9]".**

2. **ما صرح به حسن اكينجي النائب الاول لحزب الطريق الصحيح في 2002/8/22، والذي أولى عناية كبيرة الى مشاركة دول الجوار تركيا في الرأي حول عدم الاتفاق مع المخططات الامريكية لضرب العراق.**

واضاف اكينجي قائلاً: "حدثت مشاكل بين العراق وتركيا ابان حرب الخليج الثانية، وكان من نتائجها ان الحقت اضراراً كبيرة للطرفين، ولولاهما لما حصلت هناك مشاكل بينهما، نحن كحزب اعطينا اهمية للعلاقات العراقية التركية، وفي حالة وصولنا الى الحكم سنولي اهتماماً بها". وهنا لابد ان نؤكد على قلق الولايات المتحدة من موقف تركيا من التهديدات الامريكية ازاء العراق، لان هذا الموقف له علاقة

بمعارضة الشعب التركي لضرب العراق.. ان التكنولوجيا لا تخفي وجود اسلحة في أي بقعة من بقاع العالم، لو كانت هناك اسلحة في العراق لما ترددوا في ضربه.

ان تغيير النظام في العراق هي ليست مسألة واردة، لان هذا الموضوع يخص الشعب العراقي[10]

وفي هذا المجال كتب Linur Gevik رئيس تحرير صحيفة Turkish Daily News مقالة جاء فيها: "ان الدول المجاورة للعراق كسوريا وايران تعارض استخدام القوة ضد العراق، ونحن نشعر بان هذا قد يؤدي ان تكون المنطقة بكاملها غير مستقرة، قمنا بمخاطبة بعض الاقطار العربية كي تخاطب لوحدها الولايات المتحدة.. ان أي نشاط ضد العراق من شانه ان يؤثر على بقية دول الجوار ولاسيما ايران وسوريا والتي تجاوران تركيا وعليه يتوجب على تركيا مشاورتهما بموجب محادثات عام 1994 وعلى العراق ان ينضم اليها[11].

اما فيما يخص اينال باتو نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري فانه يقول في هذا المجال: "في حالة قيام هجوم امريكي على العراق، سوف لن نقدم دعماً للولايات المتحدة، وبإمكان العراق الاعتماد علينا في هذا الشأن"[12].

اخذ موضوع العراق، الحيز الكبير في حملة الانتخابات التركية في شهر تشرين الثاني 2002، وفي جولة لاسماعيل جم رئيس حزب تركيا الجديد في المانيا، صرح لصحيفة "DieWelt" و"Morgenpost Berliner" قائلاً "ان الحكومة والمعارضة في تركيا لا تريدان حرباً ضد العراق، لا نريد حرباً ضد جارنا العراق، لان هذه الحرب تسبب اضراراً كبيرة لاقتصادنا. خسرت تركيا الشيء الكبير في حرب الخليج، نعبر عن عدم مساعدتنا للنظام في العراق، ولكننا لا نريد أي توتر في الحدود. هناك اقلية تركية صغيرة تعيش في كركوك والموصل، وان

الاخيرتين كانتا من حصة تركيا الى عام 1920، الا ان تركيا من جانبها تؤكد على احترام وحدة استقلال دول الجوار"[13].

وفي ظل التهديدات الامريكية ضد العراق، صرح مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني قائلاً: "في حالة دخول القوات التركية كركوك والموصل، سوف نجعل منها مقبرة لهذه القوات"[14] ازاء ذلك صرح صباح الدين جاكمك وزير الدفاع التركي قائلاً: "ان شمال العراق يدخل ضمن الميثاق الوطني، وانه امانة بأيدينا"[15]. اصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً، اكدت فيه ان تركيا مع وحدة واستقلال العراق، وقد جاء هذا في لقاء مع وفد من منظمة الصداقة والسلم والتضامن العراقية الذي زار انقرة في 2002/8/22[16] مع كورتكن مدير الشرق الاوسط في الخارجية التركية الذي اشار قائلاً: "قبل احداث عام 1991، لم تكن هناك معضلات بين تركيا والعراق، وفي حالة قيام حرب ضد العراق فان تركيا سوف لا تكون طرفاً فيها، وفي هذا المجال فان تركيا مهمة في أي فعالية قادمة، علماً ان المجتمع الدولي يرفض نوايا الولايات المتحدة، موقف المانيا وفي حملتها الانتخابية واضح في هذا المجال. وهنا لابد من التأكيد من وجود الامن المشترك لكل من سوريا وايران وتركيا والاردن والتي لم تشارك الولايات المتحدة في وجهة نظرها ضد العراق والخاصة بتقسيم العراق الى دول ثلاث، لان ذلك قد يؤثر على دول المنطقة فضلاً عن دول كثيرة خارج المنطقة الاقليمية[17].

اضاف كورتكن قائلاً: "وهنا لابد من الاعتراف بان العراق دولة متطورة في مجال الصناعة والتعليم والتجارة. وهناك خطوط مشتركة بين العراق وتركيا تكمن في انابيب النفط، وفي خلال الاحداث السابقة فان تركيا دفعت الشي الكبير، بلغت خسارتها ولحد الان 40 بليون دولار، وعليه يجب ان يعم الاستقرار في المنطقة اذ ان له علاقة بالامن الاقليمي. في حالة قيام الولايات المتحدة في شن الحرب ضد

العراق، فان ذلك سيولد ضرراً على الامن الاقليمي، علم الرغم انها لا تعد الا حرباً محدودة. علماً ان العراق يدخل في خانة الدول الصديقة لنا في العلاقات الدولية"[18].

فضلاً عن ذلك اشار كورتكن الى تصريح الناطق الرسمي لوزارة الخارجية التركية والخاص بوحدة الاراضي العراقية، مع تأكيده بان تصريح وزارة الدفاع التركي كان تصريحاً سيئاً، لان تركيا مع وحدة الاراضي العراقية، مع الاشارة باعطاء العراق فرصة اخرى للمفتشين بزيارة العراق[19].

اكد على المعاني السابقة الذكر **Koray Aydin** نائب رئيس حزب الحركة القومي في لقاءه مع وفد منظمة الصداقة والسلم والتضامن العراقية معه في انقرة، والذي تحدث عن تصريح وزير الدفاع التركي قائلاً: "ان وزير الدفاع هو من ملاكات حزبنا، وان الاخير يعد من الحكومة الائتلافية، والاخيرة تؤكد على وحدة التراب العراقية، لم تكن لنا حاجة للارض في أي مكان اخر، ونحن في هذا المجال لابد من الاشارة الى اهمية العامل الجغرافي بين العراق وتركيا، وهذا هو قدر تركيا والعراق، ان الوضع في شمال العراق، هو وضع استثنائي لا نقر به، لانه ضد العراق وتركيا في ان واحد، وان هناك مصلحة مشتركة بينهما، والذين يفكرون بتفكير اخر هم مخطئون حقاً، لاننا نؤمن بالشعار القائل "دولة كردستان اليوم في شمال العراق وغدا في تركيا".

وقد عبر عن المفاهيم السابقة الذكر **Linur Gevik** في مقالة جاء فيها: "ان قيادة الجيش في تركيا ورجال الاعمال يعارضون مخاطرة جديدة ضد العراق، ان أي توترات جديدة في المنطقة من شأنها ان تؤدي الى الحاق الاذى والضرر للاقتصاد التركي، ان تركيا في هذا المجال ليست بحاجة الى التشاور مع الولايات المتحدة والامم المتحدة. وقد اعلنت تركيا عن عدم موافقتها هذا خلال زيارة الطالباني

واشنطن ومن خلال سفيرنا هناك. صحيح فان هناك قواعد عسكرية للولايات المتحدة في تركيا، وان تعاون انقرة معها في حالة قرار واشنطن الاطاحة بصدام حسين هو مردود اساساً، يجب ان تكون الامور واضحة بان مصالح الولايات المتحدة في تركيا هي غير متطابقة تماماً على موضوع العراق"[20].

اضاف Linur Gevik: "قائلاً ان تركيا من خلال منطقة الخابور بامكانها الوصول الى البصرة ومنها الى دول الخليج، وفي حالة تقسيم العراق فان تركيا سوف تتضرر ستراتيجياً في هذه المناطق اولاً، وتقسيم تركيا ثانياً"[21].

اما زكي Celiker رئيس جمعية الاتحاد البرلماني التركي، فانه اشار الى الازمة الاخيرة بين العراق والولايات المتحدة قائلاً: "هناك شكوى تراود المسؤولين في الادارة الامريكية نحو امتلاك العراق اسلحة الدمار الشامل، وتهديده لدول الجوار، والامن القومي الامريكي، الا ان الولايات المتحدة تتحدث بلغة احتمال تملك العراق بهذه الاسلحة، واحتمال تقديمها الى منظمات ارهابية، وفي مثل هذه الحالة، فان كلمة المحتمل قد تطبق على دول اخرى"[22]..

اضاف زكي قائلاً: "العلاقات العراقية التركية كانت جيدة قبل وبعد احداث عام 1991، ومن جانبنا نرى، ان الغرب لا يريد ان يرى الى تعزيز مثل هذه العلاقات. ينبغي الاشارة الى ظاهرة الاستقرار في شمال العراق قبل احداث عام 1991، ولكن ماذا جرى وحصل بعدها؟ في حالة حصول عدوان على العراق، فان الضرر سيعم دول المنطقة. ان النفط وتقسيم العراق لا يخص العراق فقط، لان دول المنطقة ستدفع ثمنها. نتمنى ان تكون جهود دولية لمنع ذلك وسوف تنضم تركيا اليها[23].

وقد اشار زكي الى حقيقتين هما:

1. ان بأمكان الامم المتحدة، اضافة مفتشين اتراك وسوريين الى مفتشيها في العراق لتعزيز مفهوم الحياد في العمل او كمراقبين.
2. تعمل الولايات المتحدة جاهدة من اجل اقامة دول كردية في الشرق الاوسط.

فضلاً عن ذلك، فقد اكد زكي عن معارضة جميع الاحزاب السياسية في تركيا عن استخدام القنوات القتالية ضد العراق مشيراً الى معارضة اجويد الى ذلك[24].

اما فيما يخص حزب العدالة والتنمية من الازمة، فان عبد الله كل نائب رئيس الحزب لخص موقف حزبه في الاتي: "يعد العراق دولة غنية، ومن اكثر دول المنطقة على مستوى التعليم، في حين ان هناك دول عربية نفطية غنية الا انها لم تصل الى مستوى التعليم العراقي.. ولكن من ناحية اخرى على العراق ان تتخذ اجراءات التحول الديمقراطي". وقد شاطره في الكلام يشار باكيش سفير تركيا السابق في مصر واحد الاعضاء في الحزب مضيفاً: "انه في حالة نشوب حرب ضد العراق فان تركيا سوف لا تكون بعيدة عن المجتمع الدولي[25].

اما دوغو الامين العام لحزب العمال فانه تحدث عن الانتخابات التركية وتأثيرها على العلاقات العراقية التركية قائلاً: "هناك محاولات من الدول الاوروبية لايجاد حكومة في تركيا لحل قضية قبرص لصالحها، ولاسيما بعد شهرين سوف تنضم قبرص اليونانية الى الاتحاد الاوروبي وفي هذه الحالة لابد من تمثيل شمال قبرص في الاتحاد المذكور. كما ان الولايات المتحدة تبغي ايجاد حكومة في تركيا موالية لها وذلك لحسم موضوع العراق"[26].

اما فيما يخص نزهت قان ديمير سفير تركيا السابق في بغداد وواشنطن، فانه تحدث عن اهمية الصداقة التركية العراقية، مشيراً الى دور اللوبي اليهودي في

الولايات المتحدة، وقيامه بدفع الادارة الامريكية نحو شن حرب ضد العراق، وانه من المستحيل اتخاذ قرار الحرب في الولايات المتحدة ضد العراق، بسبب عدم وجود الاغلبية في الكونجرس.. وفي حالة نشوب الحرب لا نستطيع الا ان نتحدث فقط عن التسهيلات المقدمة من تركيا للولايات المتحدة، يتوجب علينا ان لا نذهب اكثر من هذا، وان تركيا لا تفكر عن ابعاد صدام حسين من السلطة[27].

اما Edip Saftbl Gato Ali وزير الاقتصاد في حكومة اجويد، فانه انتقد تصريحات الاحزاب ضد العراق، كون ذلك لا تمثل وجهات نظر الحكومة مشيراً الى "ان اتخاذ أي قرار ازاء العراق له علاقة بالبرلمان القادم والحكومة القادمة.. اما حكومتنا فانها تؤكد على وحدة الاراضي العراقية"[28].

اما على مستوى وسائل الاعلام التركية، فان فرهات رئيس تحرير صحيفة يني اسيا ترجم وجهات نظر الصحيفة قائلاً: "ان موضوع العراق هو موضوعنا وموضوع العالم الاسلامي، وجهات النظر الرسمية في تركيا في واقع الامر هي وجهات نظر الرأي العام التركي ان محاولة ضرب العراق هي لعبة سياسية. في هذا المجال، يقول سعيد النورسي في الخطبة الشامية: "ان العرب والاتراك هم اخوة في الله، وهذا ينعكس ايضاً على العالم الاسلامي، وعليه نرى ان ضرب العراق، هو ضرب للعالم الاسلامي.. كتاب يهود في الولايات المتحدة يقدمون نصائحهم لتركيا، من اجل السيطرة على نفط العراق.. وهنا ينبغي ان نؤكد على حقيقة مفادها ان 10% من الرأي العام التركي هي ضد العراق، وان 90% منه مع العراق[29].

ان تركيا لم تغير موقفها ازاء العراق، انها كانت مع عودة المفتشين، كما اتضح لنا في الصفحات السابقة من هذه الدراسة وعندما عاد المفتشون الى العراق بعد قرار مجلس الامن، علق عبد الله كول رئيس وزراء تركيا قائلاً: "الحرب ليست شيئاً جيداً بأي حال سواء كانت بالقرب منا او في امريكا اللاتينية او الشرق الاوسط او

في أي دولة جارة لنا، ولكن هذه الحرب المحتملة في المنطقة تحصنا اكثر من غيرنا"[30].

اضاف كول قائلاً: "ان شعوب هذه المنطقة ومنذ زمن طويل عانت كثيراً من الازمات، ومع الاسف فقد انفقت دول المنطقة ثروتها واموالها في غير مصلحة شعوبها.. وهنا نعتقد ان سياسيي وحكام تلك الدول كان عليهم ان يكونوا اكثر حرصاً ودقة في سياساتهم، ولهذا فعلينا تجنب الحرب والا نخلق اسباباً وعذراً لنشوبها، ومن هنا فان هذه المنطقة يجب ان تكون خالية من اسلحة الدمار الشامل، ومع الاسف فهذه الاسلحة قد استخدمت من وقت لاخر في المنطقة، وهذه هي حقيقة مؤلمة، ولذلك علينا ان نتخلص منها وبناء على تأمين حياة افضل لهم، ومن هنا يجب علينا عمل كل شي لتفادي وقوع تلك الحرب"[31].

من هذا المنطلق دعت تركيا رسمياً خمس دول اقليمية (مصر- وايران والسعودية وسوريا والاردن للمشاركة في قمة اقليمية في العاصمة التركية-انقرة-في 2003/1/23 لبحث سبل ايجاد حل سلمي للازمة بين بغداد وواشنطن[32]. وفي هذا المجال اعدت تركيا مشروع يدعو لحل سلمي للازمة، وكان من المقرر ان يتوجه الزعماء المشاركون في القمة الى بغداد او يوفدون رئيس الوزراء التركي عبد اللـه كول الى الرئيس العراقي السابق صدام حسين فضلاً من تسليم نسخة من البيان الى الرئيس الامريكي جورج بوش.

جاء في مقدمة بيان اجتماع استنبول السداسي على ما يلي[33]: "ان شبح الحرب في العراق يخيم بقوة ولا تريد بلدان هذه المنطقة ان تقاسي حرباً اخرى مع كل اثارها المدمرة فلا ينبغي للحرب ان تكون خياراً لحل الازمة.

لقد عانى الشعب العراقي الكثير من حربين متعاقبتين وما تزال المنطقة كلها مبتلاة بما نجم عن هاتين الحربين من عدم استقرار سياسي وانكماش اقتصادي على امتداد اكثر من عقدين.

لذا ندعو باخلاص القيادة العراقية الى التحرك على نحو لا رجعة عنه وبصدق في اتجاه النهوض بمسؤولياتها في اعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

وقد اشار البيان على النقاط الجوهرية الاتية:

1. ان يواصل العراق تعاونه مع انموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وان يظهر بوضوح موقفاً اكثر فاعلية بتقديم جرد كامل لكل ما لدى العراق من معلومات ومواد تخص قدراته الخاصة باسلحة الدمار الشامل في امتثال كامل لقرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة المرقم 1441[34].
2. ان يؤكد التزاماته بموجب قرارات مجلس الامن ذات الصلة في ما يخص عملية المراقبة والتوثيق المستمرة.
3. ان يشرع بتنفيذ سياسة من شانها ان تشيع على نحو لا لبس فيه الثقة لدى جيران العراق، وان يحترم الحدود المعترف بها دولياً وفقاً لمعاهدات والاتفاقيات القائمة، وان يحل القضايا العالقة مع جيران العراق.
4. ان يتخذ خطوات حازمة نحو مصالحة وطنية من شانها ان تحفظ سيادة العراق ووحدة اراضيه.
5. ونحن مصممون تماماً على دعم سيادة العراق على اراضيه ووحدته الوطنية ويوفر هذا التصميم مقترناً بالضمان المثبت في قرارات مجلس

الامن ذات الصلة ضماناً راسخاً للشعب العراقي كي يبني مستقبلاً في امان وحرية ورخاء.

6. ان مجلس الامن، اذ يتحرك بالنيابة عن كل الاعضاء للامم المتحدة بموجب المادة 24[35] من ميثاق الامم المتحدة، يتحمل المسؤولية الاساسية عن حفظ السلم والامن.

وهكذا فان مجلس الامن مكلف بشكل تام مهمة تقرير حال امتثال العراق لقراراته وضمان تطبيقها بشكل كامل.

لذا فان اشراك مجلس الامن في العملية يجب ان يكون كاملاً وشاملاً ومتواصلاً. كما ان هذه المشاركة يجب ان تأخذ في الاعتبار بشكل كامل ضرورة انجاز اهداف عمليات التفتيش الجارية.

ان القضية العراقية قضية متعددة الاطراف وتؤثر اولاً وقبل كل شي على المنطقة كلها لذا يصبح لازماً على مجلس الامن ان يتحرك اخذاً في الاعتبار بشكل كامل هذا المنظور الاقليمي المطروح من قبلنا ونحن على اهبة الاستعداد للتعاون مع مجلس الامن في سعيه للتوصل الى حل سلمي.

ونود اخيراً التأكيد على ان الاجراءات التي ستأخذها العراق ستمثل خطوة نحو هدف انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط كما هو مثبت في قرار مجلس الامن 687[36].

المبحث الثاني

تركيا وحرب الخليج الثالثة

دخلت تركيا في تحالف ستراتيجي مع الولايات المتحدة في افغانستان وذلك لتحقيق هدفين في السياسة الخارجية: يكمن الاول في اطاحة حكومة طالبان في افغانستان، ويتركز الثاني في متابعة ومطاردة تنظيم القاعدة، وعلى اساس ان الولايات المتحدة عدت هذا التنظيم مسؤولاً عن هجمات 11 ايلول ونتيجة لذلك، شاركت قوات تركية مع حليفاتها الولايات المتحدة في افغانستان ولابد ان تكون هناك اسباب عديدة لاتخاذ تركيا هذا القرار من بينها: اثبات اهميتها الستراتيجية للغرب، ومحاولتها الانضمام الى الاتحاد الاوروبي والحصول على قرض من صندوق النقد الدولي. وكان من نتائج اتخاذ تركيا هذا القرار ان وافقت الولايات المتحدة تولية تركيا قيادة القوات الدولية في افغانستان[37].

فضلاً عن ذلك، فان تركيا ادانت هجمات ايلول على نيويورك وواشنطن وفي هذا المجال، صرح بولند اجويد رئيس وزراء تركيا السابق: "ان الادلة التي تعدها الولايات المتحدة مقنعة لها ستكون مقنعة لنا ايضاً"[38].

في خضم هذه التطورات جاءت الازمة العراقية، والتي اثرت على السياسة الخارجية التركية، وتغيرت اكثر من مناسبة واحدة نتيجة تأثيرات داخلية واقليمية ودولية كان لها تأثيرها على مركز اتخاذ القرار في تركيا[39].

وخلال الازمة العراقية، شهدت الساحة التركية تغيرات سياسية في السياسة الداخلية، اذ فاز حزب العدالة والتنمية في انتخابات شهر تشرين الثاني 2002 بالاغلبية البرلمانية على ما يقارب ثلثي مقاعد المجلس الوطني التكري الكبير عقب حصوله على 3.34% من اصوات الاتراك، ونتيجة لذلك قام الحزب بتشكيل

الحكومة بمفرده، وحصل حزب الشعب الجمهوري ذو التوجه العلماني على 20% من الاصوات[40].

والحق، تعاملت تركيا مع الازمة العراقية بين الحذر والدقة ولاسيما اذا عرفنا ان تركيا في حرب الخليج الثانية، تكون قد تضررت نتيجة اغلاق تركيا خطين بانابيب النفط المارة باراضيها وذلك في 7 اب 1990 بعد صدور قرار 661 ما يفوق 40 مليار دولار[41].

والاضرار التي لحقت بها في تجارتها مع العراق، والضرر في مجال السياحة، وهروب رؤوس اموالها واستثماراتها الى الخارج، فضلاً عن احتمالية ارتفاع اسعار النفط والتي انعكست على اقتصادها، كل هذه الامور دفعت تركيا ان تحسب حساباً، انه في حالة نشوب حرب جديدة فان ذلك قد يلحق مزيداً من الضرر عليها[42].

وفي خضم هذه التطورات، ركزت الولايات المتحدة حول دعم انتشار قوتها من قبل حليفين اثنين لها وهما تركيا والمملكة العربية السعودية. فالدعم التركي يمكن من نشر القوات من خلال شرق تركيا للهجوم جنوباً على العراق، ويقطع الطريق على احتمال قيام دولة كردية مستقلة ويؤمن السيطرة بسرعة على حقوق النفط حول كركوك، ويمكن القوات من مهاجمة بغداد وتكريت وهي منطقة الدعم الرئيسة للنظام السابق من الشمال. كما ان استخدام المطارات السعودية يمكن من رفع التدفق اليومي للقوات والمؤن بدرجة كبيرة ويوفر للقوات مرونة اكبر في الاستجابة لقيود الدبلوماسية ومفاجأتها غير المتوقعة او التهديدات الموجهة ضد الكويت ويسهل استخدام الاجواء السعودية العمليات الجوية والخاصة في كل انحاء المنطقة الغربية من العراق بشكل خاص، لقد كان الحليفان مهمان، لكنهما لم يكونا ضروريان بالمطلق[43].

وبناء على ذلك تحركت الدبلوماسية الامريكية في الشرق الاوسط، لاستمالة تركيا حول مشاركتها في المجهود الحربي الامريكي، ومن هنا جاءت زيارة بول وولفوتيز الى انقرة في 13، 14 تموز، ربما كان وولفوتيز يتفاوض مع رجال لن يكونوا في مناصبهم عند نشوب الحرب القادمة، الا ان زيارته كانت مهمة، لان تركيا هي الدولة الثانية بعد الكويت والتي لا يمكن تحقيق اهداف السياسة الخارجية من دونهما، وقد تحدث وولوفتيز مع القادة الاتراك قائلا: "جئنا لنسمع ما لديكم ولم نأت للضغط على من نتباحث معهم بخصوص قرار خاص". والحق فقد حصل المفاوض الامريكي على الموافقة باستخدام بعض القواعد العسكرية التركية[44].

ان الهدف من زيارة وولفوتيز نائب وزير الدفاع الامريكي الى انقرة، كان ابرام صفقة بين الجانبين التركي والامريكي تتضمن بفتح انقرة لاراضيها واجوائها ليقارب 62 الف جندي مقابل مساعدات اقتصادية سريعة من واشنطن قيمتها 6 مليار دولار[45]، فضلاً عن قروض تصل الى 24 مليار دولار، كانت هذه المبالغ ضرورية كي تستخدمها انقرة لمعاجلة ازمتها الاقتصادية، كما ان تركيا بحاجة الى الولايات المتحدة، بضمها الى الاتحاد الاوروبي[46]، وطلب انقرة بارسال عشرات الالاف من جنودها الى شمال العراق، لمنع الاكراد من قيام دولة كردية ولحماية الاقلية التركمانية التي تعيش في هذه المنطقة[47].

وتحت طائل العامل الاقتصادي والسياسي، وافقت حكومة العدالة والتنمية في كانون الثاني 2002 من انها تعمل جاهدة لاستمالة المجلس الوطني التركي الكبير الى الجانب الامريكي، ومن هنا جاءت موافقة هذه الحكومة في 31 كانون الثاني 2002 على فكرة مرابطة قوات عسكرية امريكية في الاراضي التركية، وجاء اتخاذ هذا القرار بناء على ضغط مارسه مجلس الامن القومي التركي على قادة العدالة والتنمية وفي هذا المجال علق رئيس مكتب صحيفة راديكال **Radikal** في انقرة مراد يتكن على ذلك

قائلاً: "لم يعد اصحاب القرار في انقرة يبحثون ما اذا كانوا سيؤيدون تدخلاً امريكياً ام لا. ما يجري بحثه في الحقيقة هو افضل توقيت للقرار"[48].

وفي هذا الشأن، صرح رئيس الوزراء عبد الله كول قائلاً: "ان تركيا سوف لا تدخل الحرب، وان الجيش التركي لا يكون طرفاً فيها، ولكننا نتهيأ لاسوأ احتمالات السيناريو"[49].

واضاف كول: "لازلنا نعتقد بفرض السلام بسبب انه لا يمكن الجمع بين التدابير العسكرية من خلال السماح للقوات الامريكية وفرصة السلام". والحق، فقد جاءت هذه التصريحات وبناءاً على تقارير نشرت في الصحف تقول بان اجتماعاً سرياً قد عقد بين نائب رئيس جمهورية العراق طه ياسين رمضان وعبد الله كول. وقد اشار كول الى طبيعة هذا الاجتماع التي اكدت على فرص السلام، الا انه اكد على سريته[50].

في خضم هذه التطورات، قامت تركيا بارسال ما يقارب 10 الاف جندي تركي الى مناطق الحدود. الا ان تقديرات مخططي السياسة الخارجية الامريكية كانت خاطئة حول موافقة المجلس الوطني التركي الكبير على قرار الحكومة التركية حول مرابطة القوات الامريكية في الاراضي التركية[51].

والحق، صوت المجلس الوطني التركي الكبير بـ264 صوتاً لصالح نشر 62 الف جندي امريكي ومعارضة 251 نائباً وامتناع 19 نائب، ومن خلال هذا التصويت لم تتمكن الحكومة من تمرير قرارها الذي كان يحتاج الى اغلبية مطلقة وفقاً لدستور عام 1982[52].

وقد علق رجب طيب اردوغان، على قرار المجلس الوطني التركي الكبير قائلاً: "ان الحكومة تعمل على خطط بديلة تخدم مصالح تركيا على احسن وجه، وقد يكون لذلك ثمن معين وسيتبلور قرارنا تماشياً مع التطورات"[53].

وفي هذا المجال اشار مصدر مقرب من اردوغان قائلاً: "لقد تصرفت الولايات المتحدة على نحو غير مسؤول الى حد خطير. ولو تصرفت بشكل لائق لكانت الامور اسهل كثيراً"[54].

ولابد ان تكون هناك اسباب سقوط مذكرة الحكومة في المجلس الوطني التركي الكبير، بالامكان ايجازها في الاتي[55]:

1. لم تحصل تركيا على ضمانات كافية بخصوص الاكراد في جنوب شرق الاناضول بشكل عام، والاكراد في شمال العراق بشكل خاص، ودور الاخير في مرحلة ما بعد صدام حسين. وكان هذا كافياً في ايجاد الشكوك لدى مختلف الاوساط السياسية في تركيا ازاء الولايات المتحدة. مما دفع المجلس الوطني التركي الكبير الى ان يعكس مناخ الدولة والمضي في رهان منع الحرب.

2. وقعت الولايات المتحدة في اخطاء مع حزب العدالة والتنمية في الايام التي سبقت قرار المجلس الوطني التركي الكبير، وتتضمن هذه الاخطاء في الاستعلائية الامريكية والتي اثرت على السلوك السياسي الداخلي التركي. وتجلت هذه الاستعلائية عندما استقبل الرئيس بوش وزيري الخارجية والمال التركيين يشار باغيش وعلي باباجان في 14 شباط، عندما قال لهما: "ايها السادة لاشيء لتفعلونه على الاراضي التركية. اذهبوا الى بلادكم ومرروا هذا الاتفاق في برلمانكم". وفي الوقت نفسه، كانت وسائل الاعلام الامريكية تنشر مقالات

وكاريكاتورات الرأي العام التركي، كذلك حشدت الولايات المتحدة سفنها عند خليج الاسكندورنة وانزلت بعض قواتها ومعداتها. وفي اطار تحديث القواعد على الاراضي التركية كما لو ان قرار المجلس الوطني التركي الكبير محسوم سلفاً وهو تأييد المذكرة، حتى اذا وافق المجلس المذكور تكون القوات الامريكية بعد برهة من الزمن على الاراضي التركية، وهو ما عده الاتراك عدم احترام للارادة التركية. وكان من شأن ذلك التأثير على عدد كبير من نواب حزب العدالة والتنمية، اذ عارضوا المذكرة او امتنعوا عن التصويت او غيابهم عن الجلسة.

3. عدم قناعة اركان الدولة بالمشاركة التركية في الحرب. وقد كان هذا واضحاً من خلال عدم اكتراث الجيش والحكومة حول ذلك.
4. الحملة التي تزعمها احمد نجدت سيزر ورئيس المجلس الوطني التركي الكبير بولنت اربنتش وهو من حزب العدالة والتنمية وتقول بان اية مشاركة تركية من دون شرعية دولية هي انتهاك للمادة 91 من احكام الدستور، وكانت لهذه الحملة تأثيرها على عدد كبير من النواب.
5. معارضة 90% من الرأي العام التركي للمشاركة في الحرب . ومعارضة الرأي العام الاسلامي بكامله لها.

وكان هناك رد فعل من الرأي العام التركي ازاء قرار المجلس الوطني التركي الكبير، اذ عبرت نسرين اكواوغلو قائلة: "لقد نالوا ما يستحقون. في وسعهم الان ان يعتذروا من اسلوب الازدراء الذي عاملت به الولايات المتحدة تركيا، بكل فظاظة، فاطلقت التهديدات والاهانات والانذارات النهائية عندما لم تحصل على ما تريد"[56].

اما ظافر دروتاس فعلق قائلاً: "ان تصويت البرلمان بدد الصورة التي شاعت في الخارج بان تركيا يمكن ان تشتري. ولم تساعد الصحافة الامريكية على تهدئة حدة السجال فصورت بعض الصحف تركيا كرا قصة جشعة للمال، وكغانية تساوم على ثمن خدماتها"[57].

وردت الطالبة عائشة اكن قائلة: "لا استطيع ان اعبر عن مدى غضبي لدى رؤيتي هذه الرسوم الكاريكاتورية لقد كانت مهينة في العمق. ففي وسع امريكا ان تضع اموالها او جنودها في عجيزتها[58].

وقد علق بول وولفوتيز على قرار المجلس الوطني التركي الكبير قائلاً: "بأنه خطأ يجب عليهم الاعتراف به وطالب انقرة بتغيير موافقها ومحاولة التوصل الى افضل الطرق للتعاون مع الامريكيين. ورد عليه اردوغان رئيس الوزراء التركي في مؤتمر صحفي في 7 مايس 2003 ان بلاده لم تخطأ منذ البداية واتخذت الخطوات الضرورية كافة على المستويات فيما يخص الحرب على العراق"[59].

وقد انتقدت صحيفة الوول ستريت جورنال اخفاق انقرة في اقناع رأيها العام والبرلمان/، معددة الفوائد التي كانت ستجنيها تركيا من هذه الصفقة، اردفت الصحيفة قائلة: "الان يجب على الاتراك الايتوهموا انهم سيحصلون على حصة النفط من العراق بعد الحرب[60]. والحق، ادى قرار المجلس الوطني التركي الكبير، الى رد فعل الادارة الامريكية، لان الجبهة الشمالية عند الاخيرة كانت مهمة للغاية، وان قراراً كهذا قد يؤدي الى عرقلة المخططات العسكرية في هذه الجبهة. الا ان الولايات المتحدة استعاضت عن ذلك، من خلال قدرات النقل الجوي الستراتيجي الخاصة، ولاسيما الطائرات العملاقة ف-17 في تجميع قواتها بشمال العراق، ومن خلال تعاون اكراد العراق معها[61].

فضلاً عن ذلك فان الادارة الامريكية، لم تكن على بينة تامة حول قياس الرأي العام التركي حول الحرب، وقد بينت الاستطلاعات للرأي العام في تركيا حتى شهر اذار 2003 ان ما يزيد على 90% من الاتراك يرفضون الحرب، لان تجربة عام 1991 كانت واضحة في اذهانهم والتي الحقت اضراراً اقتصادية هائلة على بلادهم[62].

ولاسيما اذا عرفنا ان حزب العدالة والتنمية يستمد قوته من الرأي العام المحلي، اذ ان فوزه في انتخابات تشرين الثاني قد غير الخارطة السياسية في السياسة الداخلية التركية، بدليل ان ما يقارب 100 نائب من حزب العدالة والتنمية لم يقفوا الى جانب حكومتهم بالتصويت ضد قرار نشر القوات الامريكية في اراضيهم ترضية للرأي العام التركي. وهذه ظاهرة نادراً ما يتم حدوثها في النظم البرلمانية، لان اعضاء الحزب الحاكم في البرلمان في الغالب ما يقومون بالتصويت لصالح حكومتهم[63].

وكان من نتائج قرار المجلس الوطني التركي الكبير هي حرمان تركيا من المساعدات الاقتصادية الامريكية. وقد حاولت الحكومة التركية تهدئة قرار المجلس الوطني التركي الكبير الذي ادى الى نوع من التوتر بين تركيا والولايات المتحدة، ونتيجة لذلك صوت المجلس الوطني التركي الكبير في 21 اذار 2003 باغلبية 332 صوتاً مقابل 202 على فتح المجال الجوي التركي اما المقاتلات الامريكية وبناء على ضغط رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان على اعضاء حزبه في المجلس الوطني التركي الكبير[64]. جاء قرار الحكومة التركية[65] ازاء ذلك بعد يوم من تصريح رئيس الوزراء التركي عبد اللـه كول الذي اكد من ان حكومته تساند خطة الولايات المتحدة في حربها مع العراق وقد احالت الحكومة المقترح الى المجلس الوطني التركي الكبير لمناقشته، وفي جلسة مغلقة تم التصويت على ذلك، وكانت النتيجة ان صوت 308 من النواب لصالح المقترح ومعارضة 193 على ذلك، مع غياب 9 من الاعضاء وتوقعت الحكومة بأنها سترسل مقترح اخر الى المجلس

الوطني التركي الكبير في 18 شباط 2003 لدراسة طلب الولايات المتحدة بوضع قواتها في الاراضي التركية في حالة وقوع هجوم على تركيا من الجبهة الشمالية العراقية وكانت النتيجة ان صوت 50 نائباً ضد هذا المقترح مع معارضة الحزب الجمهوري لذلك[66]. وقد جاء هذا المقترح اساساً بناء على طلب قدمه وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد[67].

ولابد ان تكون هناك اسباب عديدة لرفض المجلس الوطني التركي الكبير من فتح جبهة شمالية عراقية، ويمكننا ايجازها في الاتي[68]:

1. **محاولة حكومة عبد اللـه كول تشكيل موقف عربي اقليمي يمنع خيار الحرب.**
2. **معارضة الرأي العام التركي اشتراك تركيا في الحرب ضد العراق.**
3. **من وجهة نظر الحكومة التركية، ان النتائج سوف تؤدي في نهاية الامر الى استقلال اكراد العراق، وقيامهم باقامة دولة كردية في شمال العراق، مما يؤثر على اكراد تركيا في جنوب شرق الاناضول.**
4. **خشية انقرة من ان الحرب ضد العراق ستؤدي الى حدوث هجرة كبيرة من اكراد العراق الى تركيا، مما له تأثير كبير على الجانب الاقتصادي والامني لتركيا.**
5. **ان الحرب ستؤدي الى تفاقم الازمة الاقتصادية في تركيا، بعد الخسائر التي تكبدتها انقرة من جراء الحصار على العراق منذ عام 1991 والتي قدرت بما يقارب40 مليار دولار.**
6. **ان الموقف الذي اتخذته تركيا ازاء العراق كان في جوهره قريباً مع الموقف الاوربي الذي قادته كل من المانيا وفرنسا، لاسيما اذا عرفنا ان**

تركيا على عهد حزب العدالة والتنمية لها الرغبة في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي وهو يمثل التعبير الرمزي عن الاتفاق التام لتوجهات المجموعة الاوروبية في العلاقات الدولية.

والحق، ان هذا التنازل من الحكومة التركية للادارة الامريكية، يمكن تفسيره في الاتي[69]:

1. هناك ضغط كبير من مجلس الامن القومي التركي على الحكومة التركية لانه صاحب القرار الاخير في تركيا، اذ يسيطر العسكريون عليه، وان الخطاب السياسي للحزب هو خطاب يتعارض مع طروحات مجلس الامن القومي في العلمانية.
2. تراقب الولايات المتحدة عن كثب تجربة الحكومة التركية في خطابها السياسي الجديد في تعاملها مع الغرب، وقد بدأ الحزب فعلاً من تغيير منهجه في السياسة الخارجية من خلال سعيه الانضمام الى الاتحاد الاوروبي وحل القضية القبرصية مما يتعارض مع طروحات حزب الرفاه المنحل اذ ان جل ملاكات حزب العدالة والتنمية من حزب الرفاه الذي عمل جاهداً للتقارب من العالم الاسلامي، مما ادى الى الاطاحة بحكومة اربكان سلمياً في مطلع عام 1998، ومن هنا يحاول حزب العدالة والتنمية ترضية الولايات المتحدة.

ومن ناحية اخرى، ان تركيا من خلال الامم المتحدة، ومنذ عام 1992 كانت طرفاً في قوة المطرقة المتأهبة للدفاع عن اكراد العراق، وعليه فان تركيا منذ تلك الحقبة حشدت عشرة الاف جندي تركي على الحدود مع العراق، فضلاً عن مراقبين عسكريين مرافقين للقوات الامريكية في كركوك اثناء نشوب القتال في العراق. وكانت تركيا قد اعلنت قبل الاحداث بشهور بعدم سماحها بقيام دولة كردية

مستقلة في شمال العراق في حالة سقوك النظام في بغداد[70]. الا انه كان هناك شعور بالقلق لدى دوائر اتخاذ القرار في تركيا من احتمال مساعدة الولايات المتحدة، اكراد العراق من السيطرة على كركوك، مما يعزز الاكراد المطالبة بمزيد من الاستقلال واتضح فيما بعد ان لهذه المخاوف ما يبررها، اذ احتلت قوة من الجنود الامريكان وبمساعدة من اكراد كركوك، وعلى الرغم ان الولايات المتحدة وجدت من الاكراد حليفاً ستراتيجياً لها، الا انها تقاطع بشكل دائم وجوداً تركيا، ولم توافق على دخول كردي دائمي الى كركوك والمناطق المكتنفة بها[71].

وعلى الرغم من ان تركيا، حاولت من اصلاح موقفها من الولايات المتحدة، جاءت ازمة احتجاز 11 ضابط من القوات الخاصة التركية في مدينة السليمانية شمال العراق في 4 تموز 2003 بوساطة جنود امريكان وبموجب معلومات تشير قيام هؤلاء بأعمال استخبارية. وقد ادى هذا الحادث الى موجة غضب لدى الدوائر الرسمية في تركيا[72]، وطالبت الحكومة التركية من الولايات المتحدة تقديم الاعتذار عن هذا الحادث، كما تحدث رئيس الاركان التركي الجنرال حلمي اوزكوك من ازمة ثقة حقيقية بين القوات المسلحة بين البلدين. والحق انتهت هذه المسألة على اثر اطلاق سراح الضباط الاتراك وعودتهم الى مقر عملهم بعد محادثات هاتفية بين رئيس الوزراء التركي وبين تشيني نائب الرئيس الامريكي[73].

والحق، حاولت الولايات المتحدة من اصلاح علاقاتها مع تركيا بسبب تفاقم الاحداث مع العراق ورغبتها في مساعدة تركيا لها في العراق وهذا ما دفع الجنرال جون ابو زيد الذي خلف الجنرال فرانكي عند زيارته لتركيا قائلاً للاتراك: "منذ الحرب الكورية ونحن معاً والان لنكن كذلك لقد ارتكبنا اخطاء في العراق وتركيا عنصر اساسي في المنطقة نحن نحتاج تركيا ولا نستطيع النجاح بدونها وندعوكم الجلوس والتفاوض بشأن العراق[74].

وازاء اتخاذ قرار الحكومة التركية حول ارسال القوات الى العراق صرح وزير الخارجية التركي عبد اللـه كول قائلاً: "ان قواتنا ليست قوات احتلال عندما ذهبنا الى كوسوفو وافغانستان انجزنا مهمتنا لا يوجد لدينا مدة محددة. نريد ان نقدم خدمات انسانية في مجال الماء والكهرباء، ليس ان نؤدي دور الجندرمة في العراق.. اننا سنكون مثالاً للجيرة ونتمنى انسحاب بريطانيا والولايات المتحدة من العراق ولكننا لحد الان لم نتخذ قراراً لان التفويض يكون من خلال المجلس الوطني التركي الكبير"[75].

ومع كل هذه التطورات فان تركيا لم تتخذ القرار النهائي لارسال هذه القوات الى العراق للاسباب التالية[76]:

1. معارضة مجلس الحكم الانتقالي في العراق ارسال هذه القوات.
2. طول طريق الامدادات من تركيا الى العراق واحتمال تعرض القوات التركية لهجمات من المجموعات الكردية في شمال العراق والمجاميع الاخرى وتركيا تحسب حسابات بعيدة المدى لانفجارات السفارة الاردنية ومقر بعثة الامم المتحدة في بغداد والقاء قنبلة على السفارة التركية في بغداد.
3. امكانية ان يؤدي هذا القرار الى فتور في العلاقات التركية العربية ولاسيما ان تركيا تقوم بهذه الخطوة من دون غطاء دولي.
4. معارضة الرأي العام التركي في ارسال الجيش الى العراق لان ذلك قد يؤدي ان دماء الجنود الاتراك معرضة للمخاطر علماً ان 64% من الرأي التركي يرفض ارسال الجيش الى العراق.

ومن هنا جاء طلب الولايات المتحدة رسمياً من تركيا اثناء زيارة وزير الخارجية التركي عبد الله كول واشنطن توفير جنود في قوة حفظ سلام دولية بقوة مقدارها 12 الف جندي للسيطرة على المنطقة ذات الاغلبية السنية الواقعة في العراق الاوسط وتحديداً بين بغداد وتكريت وقد كانت هناك رغبة من قبل حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية بارسال قوات عسكرية الى العراق وقد وضعت تركيا بعين الاعتبار النقاط التالية[77]:

1. ان هذا القرار قد يؤدي الى تحسين علاقات تركيا مع الولايات المتحدة التي انتابها نوع من الاضطراب والقلق على اثر الازمة العراقية.
2. يكون لتركيا نصيب كبير في اعادة اعمار العراق.
3. تعزيز نفوذ تركيا الاقليمي والدولي عبر وجود قوات تركية عند مدخل الخليج العربي.
4. تحسين وضع التركمان في العراق بعد حادث قضاء طوزخورماتو بالقرب من مدينة كركوك بسبب قيام الاكراد بهدم مزار شيعي كان تركمان الشيعة قد اعادوا بناؤه وقد ادى الحادث الى مقتل عدد من التركمان[78].
5. هناك قلق في تركيا ولاسيما في الاوساط العسكرية من تنامي النفوذ الشيعي في العراق على الرغم ان حزب العدالة والتنمية يستمد شعبيته في تركيا من السنة والشيعة على حد سواء.
6. ترمي تركيا من ارسال قواتها الى العراق والحصول على ضمانات مكتوبة من الولايات المتحدة حول تصفية توجد PKK في شمال العراق[79].

7. اعادة النظر في تشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي بما يضمن تمثيلاً افضل للتركمان عبر الجبهة التركمانية العراقية الموالية لها[80].

(1) قال وزير الاقتصاد التركي السابق كمال درويش ان الازمة التي اعقبت هجمات الثلاثاء على الولايات المتحدة تبرز الاهمية الستراتيجية لتركيا في الشرق الاوسط، وانه ينبغي للحلفاء ان يفكروا في الثمن الذي ستدفعه انقرة بالمقابل. راجع :

Milliyet, 17-9-2001.

(2) Turkiye, 26-9-2001.

(3) Cumhurriyet, 21-9-2001.

(4) A. e. g.

(5) Ayan Tarihi, 21-9-2001.

(6) A. e. g.

(7) A. e. g.

(8) اشار احد التقديرات الى ان تركيا تكسب في الوقت الحاضر نحو 600 مليون دولار سنوياً من رسوم التجارة والعبور على انابيب النفط التي تنقل النفط الخام الى ميناء كيهان التركي على البحر الابيض المتوسط بمقتضى صفقة النفط مقابل الغذاء تحت سيطرة الامم المتحدة. راجع: جيف سيمونز، استهداف العراق والعقوبات والغارات في السياسة الامريكية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص323.

(9) مقابلة وفد منظمة الصداقة والسلم والتضامن مع السيد سليمان ديمرئل في انقرة بتاريخ 2002/8/23.

(10) Disisleri Guncesi, Disileri Bakanlingi Yayinidir, Abkara, 2002, S. 191.

(11) Linur Gevik "Turkcy has talk to Syria, Iran", turkish Daily News, August, 20,2002, No:10210.

(12) Disialeri Guncesi, A. g. e. SS. 191-192.

(13) Cumhuriyet, 21-8-2002.

(14) Turkish Daily News, No-10214, August, 24,2002.

(15) Zaman, 22 Augustos, 2002.

(16) استضافت جمعية الصداقة التركية العراقية مؤتمراً في استنبول في 21 كانون الثاني 2003، ضم جمعيات الصداقة من اسبانيا وفرنسا والمانيا والبرتغال وايطاليا، تضامنا مع

العراق، وجاء هذا المؤتمر على اثر تفاقم الازمة بين العراق والولايات المتحدة بخصوص مفتشي الامم المتحدة. مثل العراق في هذا المؤتمر رئيس منظمة الصداقة والسلم والتضامن السابق الدكتور عبد الرزاق الهاشمي والدكتور فاروق توفيق ابراهيم نائب رئيس جمعية الصداقة العراقية التركية.

(17) Foreign Policy, Displitika, 2002, Ankara, p.17.

(18) Ibid., p.18.

بلغت نفقات الاسلحة في منطقة الشرق الاوسط ما يقارب 612 مليار دولار على اثر حرب الخليج الثانية في المدة الواقعة بين 1991-2001، واصبح توزيعه كالاتي:

السعودية 206 مليار دولار

اسرائيل 89 مليار دولار

تركيا 87 مليار دولار

البحرين 82.6 مليار دولار

ايران 66 مليار دولار

سوريا 46 مليار دولار

الكويت 36 مليار دولار

مصر 26 مليار دولار

سلطنة عمان 21 مليار دولار

الامارات 17 مليار دولار

اليمن 4.9 مليار دولار

الاردن 7 مليار دولار

راجع في هذا الصدد:

Hurriyet, Ankara, 20-8-2000.

(19) Disislerei Guncesi, A. e. g., S. 18; Foreign policy, Dispolitika, A, e. g., S. 18.

(20) Milliyet, Ankara, 21-8-2002.

(21) Linur Gevik, "Turkey has to talk to Syria, Iran" op. cit.,

(22) Turkish Daily News, Ankara, 29-8-2002.

(23) اصدرت الامم المتحدة 57 قراراً ضد العراق بعد 2 اب 1990، ومن ضمن هذه القرارات، القرار الخاص بمفتشي الامم المتحدة في العراق، وقد باشر المفتشون العمل فيه

لمدة ثمان سنوات مفتشين 520 موقع صناعي وصحي ومعامل تحت التفتيش كرقابة دائمة وكاشفات اجهزة بحيث لا يمكن نقلها الى مكان اخر. وفي هذا المجال وجه العراق تسعى عشر اسئلة الى الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان من ضمنها ما هو العمل الذي تريد فرق التفتيش القيام بها، ما هي المدة التي تبقى فرق التفتيش في العراق؟ ما مصير مناطق حظر الطيران، لماذا لا تطبق الفقرة 14 من القرار 687 التي تنص على خلو منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل؟ لماذا تطبق على العراق ولا تطبق على اسرائيل؟ الا ان العراق لم يتلق جواباً من الامم المتحدة. ان ازمة المفتشين قد ادت الى تفاقم الامور مع الولايات المتحدة ولعل ازمة القصور الرئاسية عام 1998 واضحة في هذا المجال وفي هذا المجال دعا العراق رئيس وزراء بريطانيا توني بلير لزيارة العراق لتحقيق هذا الموضوع، الا ان بلير رفض ذلك، فضلاً عن ذلك وجه الدكتور سعدون حمادي رئيس المجلس الوطني العراقي السابق اعضاء من الكونجرس الامريكي لزيارة بغداد.

(24) A. e. g.,

(25) Milliyet, Ankara, 21-8-2002.

(26) Cumhuriyet, Ankara, 21-8-2002.

(27) Perception, 20-8-2002.

(28) Foreign policy, Dispolitika, 22-8-2002.

(29) Yeni Asyia, 22-8-2002.

(30) File A: 11-261 HTM.

(31) اظهرت تركيا مساندتها للادارة الامريكية ضد ايران في مسألة الاسلحة النووية، اذ صرح عبد اللـه كول وزير خارجية تركيا في المجلس الوطني التركي الكبير في 8 تموز 2003 قائلاً: "ان تركيا يزعجها ان ترى دولة جارة تطور سلاحها النووي ان انقرة ترغب في العيش في شرق اوسط خالي من اسلحة الدمار الشامل بغض النظر عن أي دولة تمتلك هذا السلاح". راجع عبد العظيم محمود حنفي، "ارسال قوات تركية الى العراق وترميم الشراكة الاستراتيجية الامريكية التركية". السياسة الدولية، عدد 154، اكتوبر 2003، ص136.

(32) في شهر كانون الثاني 2003 وصلت رسالة من واشنطن الى القادة الاتراك تشير الى نية الادارة الامريكية الى عقد لقاء في انقرة اواخر الشهر المذكور، وقد تم هذا اللقاء فعلاً

في موعده المحدد، مثل الجانب الامريكي في هذا الاجتماع مسؤولاً بارزاً في وكالة المخابرات المركزية مع صحبة رجل ثان من مجلس الامن القومي، وكانت الغاية من هذا اللقاء ان يحمل القادة الاتراك رسالة من الامريكان تشير الى عرض اقتراح خروج الرئيس صدام حسين وعائلته ومجموعة من قادة حزبه الى ملجأ امن يوفر لهم الضمانات القانونية ووسائل الحياة الجيدة، وقد اعطى الجانب الامريكي مهلة لحامل الرسالة يعود فيها الى بغداد ويعود برد (عاقل ومعقول).

ومن هنا جاء التحرك التركي ومن خلال رئيس الوزراء التركي السابق عبد اللـه كول على دول الجوار: الاردن والسعودية وسوريا وايران ومصر- لعقد مؤتمر في استنبول.وكان جدول الاعمال التركي المعروض هو نفسه اقتراح رامسفيلد أي ترتيب خروج الرئيس صدام حسين من العراق ومعه عائلته وكبار معاونيه وعائلاتهم الى مكان يضمن لهم حرية العيش والامن.

والحق، لم يدخل الجهود التركية حيز الواقع العملي، لان عدداً من الدول العربية تصورت "انه اذا كان الامر كذلك، فالاولى ان تتم اجراءاته عربياً، لان عروبته قد تمنحه فرصة قبول اكبر من جانب الرئيس العراقي والشعب العراقي ايضاً".

وكان ذلك اساس العرض الذي تقدمت به دول الامارات العربية المتحدة اثناء مؤتمر على مستوى القمة في شرم الشيخ في اول اذار 2003. وهنا لابد من الاشارة ان اقتراح الامارات الذي قدم الى مؤتمر القمة العربية جرت صياغته في انقرة وشارك في الصياغة "خليل زلماي" وهو مندوب وزارة الدفاع الامريكية لدى المعارضة العراقية. والغريب ان هذا الاقتراح وصل لوفد الامارات الى القمة العربية، وهذا الوفد على وشك الصعود الى الطائرة متجهاً الى شرم الشيخ. راجع: محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق،ط2، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص 417-420.

(33) وزارة الخارجية العراقية: و

Turkish Daily News, NO. 10336, Janunary.

(34) وافق مجلس الامن الدولي بالاجماع في 8 تشرين الثاني 2002 على قرار 1441، وقد جاء فيه: "ان العراق لم يقدم، حسب المطلوب بموجب القرار 678 (1991) كشفاً دقيقاً ووافياً ونهائياً وكاملاً بجميع الجوانب برامجه الرامية الى تطوير اسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلو متراً وبجميع مخزوناته من هذه الاسلحة ومكوناتها ومرافق واماكن انتاجها، فضلاً عن البرامج النووية الاخرى.. ان

العراق اعاق مراراً الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد الى المواقع التي حددتها اللجنة الخاصة للامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما لم يتعاون تعاوناً كاملاً وغير مشروط مع مفتشي الاسلحة التابعين للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.. وعدم امتثال حكومة العراق للالتزامات المترتبة عليها عملاً بالقرار 687 فيما يخص الارهاب. واذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة:

1. ان يمنح العراق بموجب هذا القرار فرصة اخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، وان يضع نظاماً محسناً للتفتيش يستهدف اتمام عملية نزع السلاح المحددة بموجب القرار 687، 1991.
2. ان يقدم العراق الاعلانات المطلوبة بنزع السلاح كل سنتين في موعد لا يتجاوز 30 يوماً من تاريخ هذا القرار.
3. ان يوفر العراق للجنة الامم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية امكانية الوصول فوراً ودون أي عوائق او شروط او قيود الى أي من وكل المناطق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تودان تفتيشها وامكانية الوصول الى جميع المسؤولين وغيرهم من الاشخاص الذين تود لجنة الامم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش او تود الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابلتهم باي طريقة او في أي مكان تختاره لجنة الامم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش او الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، من ان نائب الرئيس الامريكي تشيني قد القى خطاباً جاء فيه: "ان عمليات التفتيش عن الاسلحة هي عديمة الجدوى.. ان عودة المفتشين لا تقدم اية ضمان بان صدام حسين سيلتزم بقرارات الامم المتحدة بل على العكس من ذلك، هناك خطر كبير من ان عودتهم ستمنح انطباعاً مريحاً وخاطئاً بانه رجع الى صندوقه.. انه على يد دكتاتور دموي ستكون اسلحة الدمار الشامل اكبر تهديد يمكننا تصوره، ومخاطر عدم القيام باي شي اكبر بكثير من مخاطر اتخاذ اجراء تجاهها". وهذا يمثل الموقف الانفرادي في الية الخارجية الامريكية. اما في ما يخص موقف باول عن ذلك، نرى انه كان مناصراً لتحقيق ائتلاف دولي لان الحرب الانفرادية ستكون جد صعبة وهي اقرب الى المستحيل. وهذا يتطلب اصدار قرار من الامم المتحدة. راجع: بوب ودورد، حرب بوش، عرض وتحليل حسين عبد الواحد، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة، 2003، ص109، 111، 113-

114، 116. وكمال ديب، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915-2015، دار الفارابي، لبنان، 2003، ملحق رقم2.

والحق، ان قرار 1441 خففت من حدته تدخلات الصين، وفرنسا وروسيا، والمانيا لم يعط الضوء الاخضر للهجوم الامريكي. ومن ناحية اخرى ذكر الكاتب مايكل ريفر: "ان من الواضح ان تفاهماً بين الدول الكبرى الاعضاء في مجلس الامن في شأن مستقبل نفط العراق، كان جزءاً من اللعبة السياسية التي ادت في النهاية الى المصادقة بالاجماع على القرار 1441 في تشرين الثاني 2002". راجع، كمال ديب، مصدر سبق ذكره، ص387.

ان قرار رقم 1441 لم يدع العراق الى اظهار الادلة، كما لم يطلب من مفتشي الامم المتحدة تحري الصحراء العراقية طولاً وعرضاً، فان وزير الخارجية الامريكي كولن باول اصر على مجلس الامن طالباً منه ان يدافع عن مصداقيته عن طريق اصدار انذار للرئيس العراقي السابق صدام حسين يلزمه التعاون، والا فسوف يواجه احتمال تدمير نظامه.

وفيما يخص وزير الخارجية الفرنسي- دومنيك دوفيليان الذي طالب بعدد اكبر من المفتشين وبوقت اطول لهم لتحري الصحراء العراقية. راجع: كلايد برستوفتز، الدولة المارقة الدفع الاحادي في السياسة الخارجية الامريكية، تعريب فاضل جنكر، شركة الحوار الثقافي، بيروت، 2003، ص13.

(35) جاء في المادة 24 من ميثاق الامم المتحدة:

1. رغبة في ان يكون العمل الذي تقوم به الامم المتحدة سريعاً فعالاً يعهد اعضاء تلك الهيئة الى مجلس الامن بالتبعات الرئيسة في امر حفظ السلم والامن الدوليين ويوافقون على ان هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.
2. يعمل مجلس الامن في اداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الامن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول 6 و7 و8 و12.
3. يرفع مجلس الامن تقارير سنوية واخرى خاصة اذا اقتضت الحال الى الجمعية العامة لتنظر فيها.

(36) صدر قرار 687 في 3 نيسان 1991، وقد جاء فيه: "وادراكاً منه ايضاً للبيانات الصادرة عن العراق والتي يهدد فيها باستعمال اسلحة تنتهك التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة او السامة او ما شابهها

ولوسائل الحرب البكتريولوجية الموقع عليه في جنيف في 17 حزيران 1925، ولسابقة استخدامه للاسلحة الكيمياوية، واذ يؤكد ان أي استعمال اخر لهذه الاسلحة من جانب العراق سوف يترتب عليه عواقب وخيمة. واذ يشير ايضاً الى ان العراق قد وقع على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) وتدمير تلك الاسلحة المؤرخة في 10 ابريل 1972.

واذ يلاحظ اهمية تصديق العراق على الاتفاقية. واذ يشير الى الهدف المتمثل في انشاء منطقة اسلحة التدمير النووية في اقليم الشرق الاوسط. وادراكاً للتهديد الذي تشكله جميع اسلحة التدمير الشامل على السلم والامن في المنطقة، ولضرورة العمل على انشاء منطقة خالية من هذه الاسلحة في الشرق الاوسط. وادراكاً منه ايضاً للهدف المتمثل في تحقيق رقابة متوازنة وشاملة للاسلحة في المنطقة. يقرر ان يقبل العراق دون أي شرط القيام تحت اشراف دولي بتدمير ما يلي او ازالته او جعله عديم الضرر:

أ. جميع الاسلحة الكيماوية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيماوية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع.

ب. جميع القذائف التيسارية التي زيد مداها عن مائة كيلو متراً والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق اصلاحها وانتاجها.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان مسودة قمة استنبول قد اعدتها اساساً تركيا، حيث صادقت عليها الدول الست مع اجراء بعض التعديلات عليها على الرغم من احتجاج وزارة الخارجية العراقية على ذلك. وقد جاء في مسودة الاعلان المشترك ما يأتي:

أ. ان رؤساء الدول او الحكومات من مصر وايران والاردن والسعودية وسوريا وتركيا قد وضعوا ايديهم بايدي بعض اليوم ليعبروا عن تصميمهم المشترك على احراز نتيجة سلمية للازمة العراقية المتنامية التي تتعلق بالعراق.

ب. ان شبح الحرب في العراق يلوح بالوقوع اكثر فاكثر. وان امم هذه المنطقة لا ترغب في العيش في حرب اخرى وفي كل نتائجها المدمرة. ان الحرب لا ينبغي ان تصبح خياراً لحل هذه الازمة.

ج. لقد عانى الشعب العراقي كثيراً بسبب حرب الخليج التي بدأتها قيادته وتبقى المنطقة باسرها تحت الوباء بسبب الحالات السياسية غير الاكيدة والانكماشات

الاقتصادية الناجمة. وفي الحقيقة كان لجيران العراق ما يكفي لمواجهة التحديات التي تشكلها القيادة العراقية لاكثر من عقدين من المغامرات المدمرة.

د. لذلك نهيب بالقيادة العراقية التحرك بشكل حاسم لا لبس فيه باتجاه اعادة السلم والاستقرار الى المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نطلب من العراق:

ه. ان يبدي تعاوناً اكثر فاعلية مع مفتشي الامم المتحدة للاسلحة من خلال تقديم الاعلان العراقي الكامل للمعلومات والمواد التي تتعلق بقدراته اسلحة الدمار الشامل السابقة والحالية واقناع المفتشين على ان العراق قد خلص نفسه فعلاً من تلك الاسلحة.

و. عدم الاستمرار في اطلاق التصريحات التي لا تخدم الا في تقوية الشكوك من نيات العراق الحقيقة في التعامل مع قرار مجلس الامن الدولي ذي الرقم 1441 وجميع القرارات الاخرى التي يعد العراق ملزم بتطبيقها.

ز. الكف عن امتلاك اسلحة الدمار الشامل في المستقبل.

ح. البدء في سياسة تثير اجواء الثقة لدى جيران العراق بشكل لا غموض فيه.

ط. الموافقة على عملية المراقبة المستمرة الفعالة بعد تنفيذ الاهداف التي نص عليها القرار 1441 بشكل كامل.

ي. القيام بخطوات حاسمة ومقنعة نحو المصالحة الوطنية.

ونتوقع من القيادة العراقية التعاون مع الامم المتحدة بلا شروط على الدوام. ونحن مصممون على دعم الوحدة الاقليمية والوحدة الوطنية للعراق. ويخدم هذا التصميم كضمان صلب لشعب العراق العظيم لبناء مستقبل له في امن وحرية وازدهار. ونحن مقتنعون بان الطاقة البشرية الغنية للعراق ستحولها الى امة من اكثر الامم تقدماً في المنطقة في اللحظة التي تستغل فيها مواردهم الطبيعة لصالح تقدم الشعب بشكل كامل.

ان مجلس الامن الدولي، الذي يتصرف نيابة عن اعضاء الامم المتحدة وفقاً للمادة (24) من ميثاق الامم المتحدة، يفهم فهماً تاماً مهمة تحديد حالة امتثال العراق لقراراته وضمان تطبيقها الكامل، لذا ان قيام مجلس الامن الدولي بهذه العملية يجب ان يكون تاماً وثابتاً ومتواصلاً. ان القضية العراقية قضية متعددة الاطراف وهي تؤثر اولاً واخيراً في جيران العراق المباشرين. لذلك فان الامر يعد ملزماً على مجلس الامن الدولي ايضاً في التصرف باعتراف كامل لهذا المنظور الاقليمي الذي حددناه نحن. ونقف على اهبة الاستعداد على تقديم اية مساعدة نستطيعها لمجلس الامن الدولي في مهمته الحاسمة.

وفي هذا المجال لابد من التأكيد من ان تركيا منذ البداية تحاول التخلص من اسلحة الدمار الشامل العراقية وفقاً لقرار مجلس الامن المرقم 687، وفي هذا الشأن يقول وزير الخارجية التركي السابق اسماعيل جم: "ان تركيا لا تمتلك اسلحة الدمار الشامل، ولم تكن في نيتها امتلاكها، وهي تنظر بقلق من امتلاك دول عدة لها في المنطقة". راجع:
Ismail Cem, Turkey in the 21 the century, Second Edition, Ankara, 2001, p.80.

(37) عبد العظيم محمود حنفي، "العلاقات الامريكية التركية"، السياسة الدولية، عدد 153، يوليو 2003، ص222.
(38) هاني عادل ديمتري، "معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الازمة العراقية" السياسة الدولية، عدد 152، ابريل 2003، ص143.
(39) المصدر نفسه، ص141.
(40) المصدر نفسه، ص145، وجيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، ترجمة سعد العظم، دار الساقي، بيروت، 2004، ص193.
M. Hakan Yavnz, Islam political Identity in Turkey, Oxford university press, 2003, PP.239-242.

كان هناك استطلاع للرأي العام التركي قبل الانتخابات الاخيرة حول حزب العدالة والتنمية. وقد حصل على نسبة 25.20%، بهذه النسبة يكون الحزب قد جاء في مقدمة الاحزاب السياسية للفوز في انتخابات تشرين الثاني 2002 اذ حصل على نسبة 34.3% من الاصوات (10 ملايين و800 الف صوت)، اما حزب الشعب الجمهوري فقد جاء في المرتبة الثانية بنسبة 19.4% (6 ملايين صوت)، في حين حصل حزب الطريق الصحيح على 9.6% وحزب الحركة القومي على 8.3% وحزب تركيا الجديدة على 7.2% وحزب الشعب الديمقراطي 1.2% اما الاحزاب الاخرى فحصلت على نسبة من الاصوات تقل عن 1%.

وقد حاول اجويد وقتئذ على دفع المؤسسة العسكرية على رفض الانتخابات المبكرة، وذلك للوقوف، دون فوز حزب العدالة والتنمية، معداً اياه حزباً اسلامياً له برامج ضد العلمانية والمتعاطف مع الاكراد.

ايد حزب العدالة والتنمية، انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، واتخاذ اجراءات اصلاح اقتصادي كما ينادي بها صندوق النقد الدولي، راجع التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، القاهرة 2003، ص 227.

(41) Foreign Policy of Turkey, Turkey Review Quarterly-Digest, p.8; Study on Turkish-Arab Relations Special lssue on Turkey and the Gulf Vrisis Annal, 1991, Istanbul, Turkey, 1991, p.161.

(42) هاني عادل ديمتري، "معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الازمة العراقية" مصدر سبق ذكره، ص143. وللمزيد من التفاصيل راجع: د.احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية انموذج العلاقات العراقية التركية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2002، ص94.

(43) ويسلي كلارك، الانتصار في الحروب الحديثة العراق والارهاب والامبراطورية الامريكية، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص34.

(44) اريك لوران، حرب ال بوش اسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها، ترجمة سلمان حرموس، دار الخيال، بيروت، 2003، ص184.

اجتمع كبار المسؤولين في الادارة الامريكية في 14 اب 2002 في واشنطن والذي ضم كل من: تشيني ورامسفيلد وباول ومدير وكالة المخابرات المركزية السابق جورج تنيت دون حضور الرئيس بوش، وقد تحدث في هذا الاجتماع باول قائلاً: :ان من المهم ان يفكروا في تكوين تحالف ضد العراق، او على الاقل في نوع من الغطاء الدولي، ان بريطانيا معنا، ولكن تأييدهم سيكون ضعيفاً في غياب تحالف دولي، او غطاء دولي، انهم يحتاجون الى شي ما، ان اغلب الاوروبيين يفكرون بالطريقة نفسها، وكذلك دول الخليج لاسيما اصدقاء الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي الذي يعد دعمهم امراً مهماً لحرب وكذلك تركيا التي تبلغ حدودها مع العراق 100 ميل" راجع: بوب ودورد، مصدر سبق ذكره، ص108.

(45) ان الولايات المتحدة قادرة ان تقدم لتركيا 30 ملياراً من الدولارات اجوراً لقواعدها العسكرية فيها. راجع: كلايدبرستونتيز، مصدر سبق ذكره، ص361.

(46) هاني عادل ديمتري، "معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الازمة العراقية" مصدر سبق ذكره، ص141.

(47) جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص193.

بموجب ذلك، يبقى السماح لبقاء هذه القوات سارياً المفعول لمدة ثلاثة اشهر ووصول الوحدات العسكرية القتالية الامريكية الى الاراضي التركية لتتمركز في الحدود الشمالية ضد العراق والذي يحتاج الى تصويت منفصل ومستقل في اواسط شباط، وان هذا لا يعني بان تركيا تدخل الحرب، وهذه المدة تعطي الفرصة للحل السلمي قبل 18 شباط، عندما يدعى

المجلس الوطني التركي الكبير للاجتماع للتصويت عند ذلك تقوم الولايات المتحدة باستخدام قنواتها العسكرية، راجع: Turkish Daily News, No.10354, February7, 2003.

صرح السفير العراقي السابق في انقرة الدكتور طالب عبد صالح: "اذا سمحت تركيا نشر القوات الامريكية في الاراضي التركية، فان هذا يعادل مشاركة تركيا في الحرب وهذا لا يعني انذاراً او تهديداً وانما نصيحة او تبصير بالتداعيات التي يمكن ان تترتب على العلاقات بين العراق وتركيا بوجه خاص، وتركيا والاقطار العربية بوجه عام، ويكفي ان نقول ان هذا يعد سياسة خاطئة". راجع:

Milliyet, February 2003; Turkish Daily News, Op. Cit.,

(48) Turkish Daily News, op. cit.,

طالبت الولايات المتحدة رسمياً من حلف شمال الاطلسي تقديم مساعدات عسكرية غير مباشرة لتركيا في حالة نشوب حرب ضد العراق. وقد استجابت الدول الاعضاء في الحلف لاستخدام طائرات اواكس وصواريخ باترويت لحماية تركيا في هذا المجال. راجع:

Turkish Daily News, op.cit., Selcuk Gultasli, “Nato, Muhtemel Savasi Icin Amerikaya direniyor”, Zaman 23 Ocok 2003.

(49) Ibid.,

(50) احتشد عشرات الالاف من الاتراك على الضفة الشرقية من استبنول وذلك في 29 تموز 2004 احتجاجاً على عقد قمة الحلف الاطلسي الذي عقد في استبنول في المدة الوقعة بين 28-29 تموز 2004. هتف المتظاهرون: "ايها الامريكيون عودوا الى دياركم، هذا البلد بلدنا، غادروا الشرق الاوسط، واستنبول تغلق ابوابها امام الحلف الاطلسي". وارتدى عدد من المتظاهرين تيشيرت كتب عليه "بوش لا تأتي، والحلف الاطلسي منظمة حربية يجب حلها". "ولايمكن ان يحل السلام مع الحلف الاطلسي والامبريالية والحلف الاطلسي اكبر عدوين للسلام".

اما الرئيس بوش فقد تحدث في المؤتمر قائلاً: "انا اقدر المثال الذي اعطته هذه البلاد، وهي دولة مسلمة تتمتع بالديمقراطية وحكم القانون والحرية في الوقت نفسه".

كانت هناك مواجهة كلامية بين الرئيس الامريكي بوش ونظيره الفرنسي جاك شيراك الذي اكد رفضه لاي علاقة يتبعه مع الولايات المتحدة. فيما جدد الرئيس بوش تحديه لشيراك بتدخله مرة اخرى في الشأن الاوروبي حين اصر على دعوة الاتحاد الاوروبي الى قبول عضوية تركيا فيه. اكد شيراك مجدداً معارضته لاي وجود لدول حلف شمال الاطلسي في

العراق، ووصفه بان تدخل لن يقبله العراقيون بعد نقل السلطة. وقال شيراك: "ان تدخلاً اضافياً للحلف في العراق لن يسلم بالتأكيد في تحقيق ذلك".

ومن جانب اخر، ندد الرئيس الفرنسي شيراك في 29 تموز 2004 بشدة بتصريحات الرئيس بوش التي دعا فيها الاتحاد الاوروبي الى قبول عضوية تركيا فيه، فيما عد تحذيراً لشيراك، وقال الرئيس بوش: "ان تركيا تنتمي للاتحاد الاوروبي، وان اوروبا ليست نادياً يقتصر على دين واحد". وان صراع الحضارات اسطورة من اساطير التاريخ.

وفي تصريحات اعدت للقائها في جامعة استنبول رفض الرئيس بوش التراجع عن رأيه في مواجهة انتقادات شيراك عندما قال: "ان الرئيس بوش ليس معنياً بالامر لكي يحث الاتحاد الاوروبي على تحديد موعد لتركيا لبدء محادثات العضوية في الاتحاد". وقال الرئيس بوش: "تعتقد الولايات المتحدة ان تركيا بوصفها قوة اوروبية تنتمي للاتحاد الاوروبي". وعد بوش تركيا انموذجاً على وجود نظام ديمقراطي في بلد تسكنه اغلبية مسلمة، وقال: "ان انضمامها للاتحاد الاوروبي سيكون تقدماً حاسماً في العلاقات بين العالم الاسلامي والغرب لانكم جزء من الاثنين".

(51) جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص 913-194.

استضافت تركيا مؤتمراً لقادة المعارضة العراقية من الاكراد والتركمان في 6 شباط 2003 لمناقشة مستقبل العراق ما بعد صدام حسين ضم كلاً من مسعود البرزاني وجلال الطالباني و Nechirvan البارزاني، ومن الجناح التركماني سنان احمد اكجة وممثل الرئيس الامريكي جورج بوش Zalmay Khalizad، ومن الخارجية التركية على Tuygan. وفي هذا المجال اشار ممثل الخارجية التركية على Tuygan: (انه في حالة دخول القوات التركية شمال العراق، فأنها تعامل الجماعات الكردية كحلفاء مع تأكيده بعدم محاولة الاكراد من اقامة دولة مستقلة في المنطقة، مع عدم الحديث عن سيطرة احد على المنطقة النفطية الغنية في الموصل وكركوك اما فيما يخص جلال الطالباني فانه اكد من ان القوات الامريكية والتركية فانها تأتي لحماية شمال العراق، وتعدها بمثابة حلفاء لنا في المنطقة. راجع:

Milliyet. 7 February, 2003.

(52) د. هاني عادل ديمتري، "معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الازمة العراقية" مصدر سبق ذكره، ص146. قارن مع سيمونز، مصدر سبق ذكره، ص196 وعبد العظيم محمود حنفي، "العلاقات الامريكية التركية" السياسة الدولية، العدد 153، يوليو 2003، ص224.

(53) سيمونز، عراق المستقبل السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص 196.
(54) المصدر نفسه، ص196.
(55) الدكتور محمد نور الدين، ندوة (احتلال العراق وتداعياتها: عربياً واقليمياً ودولياً)، بيروت، 8-11 اذار، 2003، الوفاق 11-17 نيسان ، ص2004.
(56) سيمونز، عراق المستقبل السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص 196.
(57) المصدر نفسه، ص196.
(58) المصدر نفسه، ص196.
(59) عبد العظيم محمود حنفي، "العلاقات الامريكية التركية"، مصدر سبق ذكره، ص223.
(60) د. هاني عادل ديمتري، "معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الازمة العراقية" مصدر سبق ذكره، ص224.
(61) د. عبد العظيم محمود حنفي، "العلاقات الامريكية التركية"، مصدر سبق ذكره، ص223. لمزيد من التفاصيل حول اهمية
Necati Zgen, (K. Iraka, Dikkat, Pay, Attenion, To, The, Northof, Iraq, Possible, Operation, Stratji, Sayi: 26, Agust, 2002, SS, 16-24.
(62) د. هاني عادل ديمتري، "معضلات تركيا الخارجية تجاه الازمة العراقية" مصدر سبق ذكره، ص147. اشار الى هذا المعنى مراد مركان نائب رئيس حزب العدالة والتنمية عندما قال: "ان الحكومة على معرفة تامة بحالة الرأي التركي الذي يرفض بشدة الحرب على العراق. راجع المصدر نفسه، ص146.
(63) د. هاني عادل ديمتري، "معضلات تركيا الخارجية تجاه الازمة العراقية" مصدر سبق ذكره، ص145.
(64) المصدر نفسه، ص147، سيمونز، عراق المستقبل السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص 200.

اعرب رئيس هيئة الاركان العامة التركي الجنرال حلمي اوزكوك في 5 اذار 2003 عن دعم القوات المسلحة التركية لخطط واشنطن، مما عزز تقديم توصية ثانية الى المجلس الوطني التركي الكبير. راجع، سيمونز، عراق المستقبل السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص 197. في حين صرح مسؤول امريكي قائلاً: "في

نهاية المطاف لهم مصلحة في التخلص من صدام حسين لا تقل عن مصلحتنا نحن الاخرين. من الصعب تصورهم يتجاهلون طلب مساعدة اتاهم مباشرة من الرئيس بوش.

(65) كتب Toktamis Ates في صحيفة (جمهوريت) في 16 كانون الثاني 2003: "اعتقد فيما اذا تركت تركيا وحدها، سوف نخدع على مائدة المفاوضات عند توزيع الحصص، ان القصة او الموافقة التي تأتي سوف تقود الى ورطة الحرب العراقية مباشرة. ان الحرب ضد العراق هي قادمة الان. وفيما اذا دخلت الادارة الامريكية في شمال العراق هل تبقى تركيا خارج الحرب؟ وبوضوح ان واشنطن سوف تعود الى شمال العراق ومن خلال المخابرات المركزية الامريكية، ان البيشمركة لاتعد كافياً لتنفيذ مخططات واشنطن". راجع:

Turkish Daily News, No. 10336. January, 17, 2003; Gumhurriyet, January 16, 2003.

اما طه اكيول Taha Akyol فانه كتب في صحيفة "ملليت" في 6 شباط 2003: "الاعتبارات امنية، ان قواتنا المسلحة سوف تدخل شمالي العراق دون ان تكون طرفاً في قوات الائتلاف". راجع

Turkish Daily News, op. cit., Milliyet, Feb.6.2003.

ومن ناحية اخرى، اتخذت الحكومة التركية في 2004/4/5 قراراً بطرد ثلاثة دبلوماسيين عراقيين من تركيا، متهمة اياهم بانهم خالفوا القواعد الدبلوماسية العادية، وفي الوقت نفسه، صرح رئيس الوزراء التركي عبد الله كول قائلاً: "ان قرار الحكومة التركية بخصوص طرد ثلاثة دبلوماسيين لم يأت بضغط من الولايات المتحدة". هؤلاء الدبلوماسيين الثلاث هم : المستشار محمد حكمت والمستشار صباح الدوري ومعاون المستشار التجاري.

وقد نفى السفير العراقي السابق في انقرة الدكتور طالب عبد صالح نفياً قاطعاً خرق هؤلاء الدبلوماسيين قواعد التعامل الدبلوماسي الاعتيادي مشيراً الى التوجهات المركزية من بغداد الى السفارة العراقية في انقرة والتي تؤكد على ضرورة الحرص على الامن القومي التركي ومصالحه، والابتعاد عن أي انشطة من شأنها الاساءة الى العلاقات بين البلدين الجارين المسلمين الشقيقين.

واضاف السفير العراقي في انقرة قائلاً: "طلبت الولايات المتحدة من سبعين دولة غلق سفاراتها في بغداد. وعليه نرى ان الاجراء التركي حول طرد هؤلاء الدبلوماسيين من انقرة جاء في سياق حملة دبلوماسية امريكية محمومة لممارسة الضغط على دول العالم من اجل غلق البعثات الدبلوماسية العراقية المعتمدة لديها او تقليصها الى الحد الادنى".

---

(66) Hurriyet, Feb. 2003.

(67) سيمونز، عراق المستقبل السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص 197.

كانت هناك صعوبات امام الولايات المتحدة في تركيا، بعد الانتخابات وفي ظل فوز حزب العدالة والتنمية، وتغير القيادة العليا للجيش في خريف 2002 وسعي تركيا الطويل للانضمام الى الاتحاد الاوروبي الى زيادة صعوبة الحصول على دعمها. وقد عقدت المفاوضات باشراف السفارة الامريكية في انقرة ولكنها انهارت في النهاية وسط المخاوف التركية بشأن، عدم دعم الولايات المتحدة والضغوطات الاوروبية والشكوك التركية من الحزم الامريكي والسياسات الداخلية لم توافق تركيا على استخدام مجالها الجوي الا بعد مضي بضعة ايام على بدء القتال، وواصلت امتناعها عن منح القوات البرية الامريكية الاذن بالانتشار، وكانت نتيجة ذلك ان قسماً كبيراً من القوة الامريكية المشمولة بالخطة وهي فرقة المشاة الرابعة (الميكانيكية) المتقدمة جواً بقي في السفن في البحر المتوسط خارج الشواطئ التركية في اواسط شباط حتى اوائل نيسان. راجع: ويلسي۔ كلارك، مصدر سبق ذكره، ص34.وهيكل، مصدر سبق ذكره، ص424-429.

(68) التقرير الاستراتيجي العربي، 2002-2003، مصدر سبق ذكره، ص231.

(69) لمزيد حول التفاصيل عن مستويات الخطاب السياسي العلمانية والاسلامية، راجع: ادريس بووانو: معادلات خفية بين التيار الاسلامي والتيار العلماني في تركيا"، المستقبل العربي، العدد 299، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص176-181، ود. احمد نوري النعيمي، موقف المؤسسة العسكرية عن الحركة الاسلامية في تركيا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2004، ص73-76.و.

M. Hakan Yavuz, O.Cit., PP.207-212

(70) عبد العظيم محمود حنفي، "العلاقات الامريكية التركية"، مصدر سبق ذكره، ص223-224.

(71) المصدر نفسه، ص224، وسيمونز، مصدر سبق ذكره، ص199.

(72) عبد العظيم محمود حنفي، (ارسال قوات تركيا وترميم الشراكة الاستراتيجية الامريكية التركية)، السياسة الدولية، عدد 154، اكتوبر 2003 ص 136-137. حاول رئيس الوزراء التركي اردوغان حل هذه الازمة مع الولايات المتحدة من دون تقديم شكوى ضد واشنطن لدى حلف شمال الاطلسي او حتى تقديم مذكرة احتجاج رسمية لدى الادارة

الامريكية مما وصفته المعارضة التركية بالموقف المتخاذل. من ناحية اخرى تلقى اردوغان رسالة بأسم الرئيس بوش كتبها ووجهها وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وفي هذا انتهاك للقواعد الدبلوماسية واهانة لرئيس الوزراء التركي راجع: المصدر نفسه، ص137.

(73) المصدر نفسه، ص137.

(74) المصدر نفسه، ص137.

(75) عبد العظيم محمود حنفي، "ارسال قوات تركيا الى العراق وترميم الشراكة الاستراتيجية الامريكية التركية"، مصدر سبق ذكره، ص139-140.

(76) المصدر نفسه، ص139-140.

(77) Foreign policy, Dispolitika, Ankara, 2004.

(78) ادانت تركيا رسمياً العمليات التي قامت في كركوك ضد التركمان والعرب، كما ان لتركيا موقف سلبي عن الفيدرالية، اذ اكد وزير خارجية تركيا عبد الله كول في طهران في 2004/1/10 عندما قال ان الفيدرالية قد يعقد المشكلة في العراق. راجع:

Perception, Journal of International Affairs, Ankara, 2004, p.126

وللمزيد من التفاصيل حول موقف الحكومة التركية من تركمان العراق راجع:

Dr. Mesut Aydin, Turkiye ve Irak Hududu Mes'elesi Asam Aurasya Stratekik Arastirmalar Merkezi yayinlari, Ankara, 2001, SS.172-182.

انه خلال اجتماع بين وزير الخارجية التركي عبد الله كول ووزير الخارجية الامريكي كولن باول دعا الاول الى ضمان سيادة العراق ووحدته الاقليمية، وشدد على اهمية عدم السماح لاي جماعات عرقية بالسيطرة على محافظة كركوك، واعربت تركيا عن قلقها ازاء انباء ترددت بشأن سيطرة الجماعات الكردية على المنطقة باستغلال عائدات النفط حتى تسنح لها فرصة اعلان الاستقلال.

(79) وضعت العراق حزب العمال الكردستاني PKK في قائمة الارهابيين. راجع:

Milliyet, 29-6-2004.

(80) شن رئيس الوزراء التركي، رجب طيب اردوغان في مؤتمر صحفي عقده في لندن، وفي محاضرة القاها في جامعة اوكسفورد هجوماً عنيفاً على مجلس الحكم الانتقالي في العراق واي حكومة منبثقة عنه. راجع:

Milliyet, 7-5-2004.

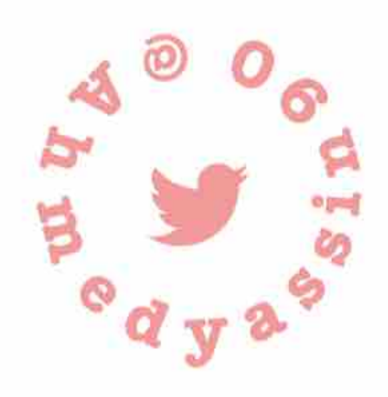
تتميز محافظة كركوك بحقولها النفطية وسهولها الواسعة الهضبة، وهي تقع على الطريق الرئيس الذي يربط الاناضول التركية بايران والعراق، وهي تقع بين جبال زاكروس ونهري الزاب الصغير ودجلة وسلسلة جبال حمرين ونهر ديالى. للمزيد من التفاصيل راجع:

الدكتور نوري طالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، ط2، بلا، 1999، ص 13،21.

كانت محافظة كركوك مصدر خلاف بين الكورد في شمال العراق والسلطة في بغداد منذ نهاية حرب الخليج الثانية(1991)، اذ كان الكورد في مفاوضاتهم في بغداد في التسعينات من القرن الماضي، يؤكدون ان تكون كركوك من ضمن منطقة الحكم الذاتي، وكان هذا سبباً من الاسباب في انهيار المفاوضات بين الطرفين.

وبعد انتهاء حرب الخليج الثالثة (حرب عام 2003)، عاد الكورد يطالبون بكركوك ثانية، وقد اصبحت الاخيرة حقيقة للقادة الكورد، عندما اعلن زعيم الحزب الكردستاني مسعود البارزاني امام الملتقى الكردي العربي الذي عقد في محافظة اربيل في 20 ايلول 2004 بان مدينة كركوك ذات هوية كردية، يجب ان تنظم الى منطقة الحكم الذاتي وكان هذا منعطفاً جديداً في سياسة الكورد نحو كركوك بعد احداث عام 2003، وبعد مرور اسبوع على اعلان البارزاني، تظاهر الكورد في كركوك، مطالبين التركمان والعرب من مغادرة المدينة، واثناء جولة وزير خارجية بريطانيا جاك سترو في تشرين الاول 2004 في مدينة اربيل، تم بحث مصير مدينة كركوك مع القادة الكورد. ومن هنا جاءت زيارة مسعود البارزاني الى انقرة في 10 تشرين الاول 2004 لبحث مصير المدينة، اذ صرح البارزاني قائلاً: "ان الكورد مستعدين لمقاتلة اية قوة تحاول اضطهاد سكان كركوك، حفاظاً على هوية المدينة". والحق، تزايد قلقل القادة الاتراك حول تصريحات البارزاني، محذرين اياه عدم نهج هذه السياسة.

وقد ظهر كتابان رئيسان عن مدينة كركوك في السنوات الاخيرة، الاول هو: منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي لمؤلفه الدكتور نوري طالباني، بلآ، 1999، والثاني هو "كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير دراسة وثائقية عن القضية الكردية في العراق، الجزء الاول، لمؤلفه الدكتور كمال مظهر احمد، مطبعة رينوين، وزارة الثقافة لحكومة اقليم كردستان، بلا.


@Ahmedyassin90

الخاتمة

يتضح مما تقدم، ان تركيا الدولة الجارة للعراق اسهمت مساهمة فعالة في حرب الخليج من خلال تقديم التسهيلات للمنشأت العسكرية الامريكية المقامة في الاراضي التركية، كان من شأنها اتباع خطة الولايات المتحدة والتحالف الغربي ضد العراق،لاسيما اذا عرفنا ان الادارة الامريكية، منذ نشوب ازمة الكويت بدأت تؤكد على الدور الجديد للاستراتيجية التركية في الشرق الاوسط، وقد جاء هذا التأكيد من خلال القواعد العسكرية الامريكية في تركيا، والانابيب النفطية العراقية التي تمر عبر الاراضي التركية الى البحر الابيض المتوسط.وقد ترتب على الموقف التركي من ازمة الخليج مجموعة من النتائج، بالامكان ذكرها في النقاط التالية:

1. حاول تورغوت اوزال رئيس جمهورية تركيا وقتئذ تقديم التسهيلات لقواعد التحالف من خلال القواعد العسكرية الامريكية في الاراضي التركية، رغبة منه في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية عن طريق العضوية الدائمة في السوق الاوروبية المشتركة، وقد اتضح ذلك منذ اللقاء الاول بين اوزال وبيكر سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الامريكية، اذ ابدى الاول مدى استعداد دولته للتعاون مع قوى التحالف شريطة ممارسة الولايات المتحدة تأثيرها على دول السوق لقبولها في العضوية الدائمة لها. الا ان هذه الرغبة لم تتحقق، لان تركيا مرة اخرى وضعت على الهامش في مناقشات السوق، ولم يتحقق ما اريد لها من الانضمام الى السوق الاوروبية المشتركة. وفي الحقيقة ان هناك اعتبارات كثيرة تدفع دول السوق الى عدم قبول تركيا في العضوية الدائمة، وتدور هذه الاعتبارات في فلك اسباب اقتصادية وسياسية، ويبدو ان اوزال اخطأ

التقدير حول امكانية الولايات المتحدة ممارسة نفوذها على دول السوق في هذا المجال.

2. عودة اهمية الاستراتيجية التركية على اثر حرب الخليج، بعد اضمحلال اهميتها نتيجة عوامل عديدة، لعل من ابرزها: الوفاق الدولي بين الغرب والشرق والذي برز في الافق في السبعينات من هذا القرن، وكان من نتيجة ذلك اضمحلال اهمية الاحلاف العسكرية، فضلاً عن زوال قطب الاتحاد السوفيتي، وما رافق ذلك من انتهاء القطب المؤيد له-المعسكر الاشتراكي-، كل هذه العوامل ادت الى تقليل اهمية تركيا في الاستراتيجية المعاصرة. الا ان هذه الاهمية في الاستراتيجية التركية عادت من جديد، على اثر نشوب ازمة الكويت، اذ ركزت دبلوماسية التحالف على اشراك تركيا في هذه الازمة، لانه بدون تركيا، ما كان للتحالف ان يحرز النجاح في العمليات العسكرية وسياسة فرض الحصار على العراق. وعلى هذا الاساس، ساد اتجاه في الغرب بعد انتهاء حرب الخليج، عن قيام تركيا بدور فعال في الترتيب الامني في الشرق الاوسط بعد اعلان دمشق الذي برز في اثناء الحرب اذ كان من اطرافه دول الخليج فضلاً عن سوريا ومصر، وقد تم ابعاد تركيا وقتئذ عن هذا التكتل، ونتيجة لهذه التطورات، قامت تركيا بابرام اتفاقيات امنية مع بعض الدول المجاورة، واحياء منظمة التعاون الاقتصادي الاقليمي بين تركيا وايران وباكستان، فضلاً عن بعض الافكار التي سادت في الاوساط التركية حول ايجاد حلف دفاعي في الشرق الاوسط، تكون اطرافه من اقطار عربية وغير عربية، وتحت قيادة تركية، الامر الذي يمكن تشبيه هذه الاستراتيجية بالاستراتيجية

التركية في الخمسينات من هذا القرن التي قامت اساساً على ايجاد نظام دفاعي في الشرق الاوسط، وما ال اليه من ايجاد حلف بغداد، الذي كان مصدراً لظاهرة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة المذكورة.

3. كان من نتائج حرب الخليج، ان ظهرت في الافق، المشكلة الكردية في تركيا، على الرغم من عدم حداثتها في هذه الحقبة التاريخية، وقد تعامل معها اوزال بجدية بغية اضعاف النظام السياسي في العراق، الا ان هذا التعامل قد ادى الى نتائج عكسية بالنسبة الى الامن القومي التركي، اذ احتدم الصراع المسلح بين الحركة الكردية والسلطة في انقرة في جنوب شرقي الاناضول، مما ادى الى وقوع العديد من القتلى بين الطرفين، بسبب مطالبة الاكراد بحقوقهم الثقافية والسياسية في اطار النظام السياسي التركي، وما تؤدي اليه هذه المطالبة من مضاعفات سياسية داخل تركيا.

4. ادت حرب الخليج الى نشوء مشاكل اقتصادية في تركيا، نتيجة غلق انابيب النفط العراقية من قبلها، وسياسة تطبيق الحصار على العراق، وكانت تركيا تحصل على فوائد اقتصادية هائلة من خط الانبوب العراقي، لم تستطع الولايات المتحدة تعويض الخسارة التي لحقت بتركيا من جراء تطبيق هذه السياسة، الامر الذي دفع حكومة تانسو تشيللر الى ان تصرح في اكثر من مناسبة، بخرقها للحصار المفروض على العراق دون اللجوء الى لجنة المقاطعة التابعة للامم المتحدة. وقيام زيارات متبادلة وعلى مستويات متعددة بين تركيا والعراق، والذي يعد خروجاً على اهداف التحالف الغربي.

5. دفعت حرب الخليج الى ابراز دور رئيس الجمهورية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية، والمتمثل في شخصية توركوت اوزال، والذي بدأ بتهميش دور المؤسسة العسكرية، ومن خلال ابعاد هيئة الاركان العامة عن مباحثات تخص الامن القومي التركي، فضلاً عن تجاهله وزارة الخارجية في هذا المجال، مما دفع برئيس الاركان العامة نجيب تورمتاي، وصفاء غراي وزير الخارجية من تقديم استقالتهما، الا ان هذا لم يؤدي وقتئذ الى شرخ كبير بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية، لطالما ان الاولى كانت في خدمة التحالف الغربي، والتي تعد هدفاً ستراتيجياً للمؤسسة التركية. وبتعبير ادق، ان كليهما كان يؤكدان في هذه المرة على موقع تركيا في داخل حلف شمال الاطلسي، على الرغم من ان حرب الخليج تقع خارج متطلبات الامن القومي الاوربي، ونتيجة لذلك لم تحاول المؤسسة العسكرية ابراز الخلاف مع اوزال، هذا الخلاف الذي برز اساساً في منتصف الثمانينات بينهما، وعندما كان اوزال رئيساً للوزراء، بسبب مساندته للاسلاميين، حيث كان يستمد قوته منهم ولاسباب انتخابية.

6. كان من نتائج حرب الخليج الثانية، تفاقم المسالة الكردية في تركيا، بعد غياب السلطة المركزية في بغداد عن شمال العراق، مما ادى الى نشوء فراغ امني فيه، وتأثيراته السلبية على جنوب شرق الاناضول، وقد كان لتركيا ذاتها اسهاماتها في هذا المجال، ومن خلال دعمها لقرار 688 على الرغم بان الاخير لا ينطوي في فقراته على خطي عرض 32،36. وكان في ذهن صانع القرار التركي تحقيق بعض الاهداف القديمة في شمال العراق من ناحية، واضعاف دور العراق الاقليمي فيما بعد حرب

الخليج الثانية ومن خلال التنسيق مع بعض فصائل الحركة الكردية في شمال العراق، وفي اعتقادنا ان هذا التهادن المؤقت مع هذه الفصائل والتي تستمد قوتها ولاسباب معروفة من قوى التحالف لا يخدم متطلبات الامن القومي التركي، وبالتالي يضر المصالح التركية مع دول الجوار الجغرافي العربي. من اجل وضع حد لنشاط الحزب العمالي الكردستاني ((P.K.K))، ولتحقيق اهداف ستراتيجية طرحت تركيا في السنوات الاخيرة الخطة المسماة بالخطة الامنية التركية، وقد قدمت بعض القوى الاقليمية الدعم والمساعدة لهذه الخطة، حيث ان تركيا استفادت من تجربة الجيب الصهيوني في جنوب لبنان، وكان من نتائج ذلك، ابرام تركيا اتفاقية عسكرية في عام 1996، حتى يكون الكيان الصهيوني بالقرب من المنشات العراقية في شمال العراق، كل ذلك قد ادى الى تغلغل النشاط الصهيوني في شمال العراق، وانتشار المنظمات المسماة بالانسانية التي قامت بحركات تبشيرية في صفوف الاكراد ومن خلال توزيع العهد القديم والعهد الجديد، مما سيكون لها تأثير كبير وعلى المستوى الفكري ليس على اكراد العراق، بل على اكراد تركيا، ولاسيما اذا عرفنا، ان النظام السياسي في تركيا، يسير على المنهج العلماني ومنذ العشرينات من القرن العشرين والذي ترك فراغاً فكريا عند شرائح متعددة في الراي العام التركي، مما يعرض الاخير ولاسيما في شرق الاناضول الى تيارات فكرية هدامه والتي تعد غريبة على هذه الشريحة. وقدا بدأ الاتراك ومن خلال حزب الفضيلة ادراك هذه الحقيقة، حيث قام الحزب المذكور ادراج هذا الموضوع في مناقشات برلمانية. في ظل هذه الظروف، يتحتم على صانع القرار التركي، تجاوز هذا الموضوع/ ومن خلال تعزيز العلاقات العراقية التركية، والدخول

في حوار مستمر مع السلطة الحقيقية في بغداد والرجوع الى الاتفاقيات الامنية التي ابرمت في الثمانينات من القرن الماضي والخاصة بالمنطقة الشمالية والتي من شأنها توفير الامن في المناطق الجنوبية من تركيا.

7. في ظل هذه التطورات، ستقوم الولايات المتحدة من تعزيز علاقتها مع تركيا، لان الاخيرة تعد مهمة للستراتيجية الامريكية في اية مواجهات قادمة مع دول المنطقة وعلى رأسها العراق، لان تركيا تحد العراق وايران والقوقاز المضطرب، ولايمكن الاستغناء عنها. وفي هذا المجال، يشير كيسنجر في كتابه: هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية: ان على الولايات المتحدة واوروبا التغاضي عما يجري في السياسة الداخلية لتركيا، لطالما ان الامن القومي لهذه الدول مرتبطة بها[1].

(1) هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص188.

المصادر العربية

1- الكتب :

1. **أحمد ، كمال مظهر (دكتور) ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى ، دار أفاق عربية ، بغداد ، 1984.**
2. **أرملة ، الأب آسحق ، القصارى في نكبات النصارى ، بلا ، 1919 .**
3. **الأعظمي وليد محمد سعيد (د) ، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني ، الحرب العراقية -البريطانية 1941 ،دار واسط ، بغداد .**
4. **الأنصاري ، مصطفى (د) ، العراق والأمم المتحدة 1990-1997 ، بنك المعلومات العراقي 1998م.**
5. **البرازي ، تمام ، حرب الـ 43 يومياً ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995م.**
6. **برهوم ، محمود ، نافذة على أزمة الخليج خفايا وحقائق ، عمان ، 1991م.**
7. **بكري ، محمود ، جريمة أمريكا في الخليج الاحرار الكاملة ، ط2 ، القاهرة ، 1991م.**
8. **توفيق ، محمد محمد ، كمال آتاتورك ،دار الهلال بمصر ، 1936.**
9. **جلاب ، فيليب ، الرأي الآخر في كارثة الخليج ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1991م.**
10. **جواد ، سعد ناجي (دكتور) ، العراق والمسألة الكردية 1958-1970 ، لندن ، 1990م.**

11. الجوهري ،عبد الحميد ، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق جرد لأحداث المنطقة خلال 1990-1991 ،دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1994م.

12. حسين ، فاضل (دكتور) ، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية – الإنكليزية – التركية وفي الرأي العام ، ط2 ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1967م.

13. الدجاني ، أحمد صدقي ، الإنتفاضة الفلسطينية وزلزال الخليج ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1991م.

14. دروزه ، محمد عزة ، تركيا الحديثة ، مطبعة الكشاف ، بيروت ، 1946م.

15. درويش ، هدى (دكتورة) ، العلاقات التركية اليهودية واثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648 م الى نهاية القرن العشرين ، الجزء الثاني ، دار القلم ، دمشق ، 2002 .

16. سعد الـلـه ، صلاح ، المسألة الكردية مرحلة جديدة ، مطبعة شفيق ، بغداد، 1991م.

17. سعيد ، أمين وثابت ، كريم خليل ، سيرة مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة الوطنية في الأناضول ، القاهرة ، 1922م.

18. سليمان ، أحمد السعيد (دكتور) ، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة ، دار المعرفة ، القاهرة ، 1961م.

19. شريف ، عبد الستار طاهر (دكتور) ، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف فرن 1908-1958 بغداد ، 1989م.

20. طبراني ،غابي ، شتاء الغضب في الخليج ، ط2 ، دار الجليل ، بيروت ، 1991م.

21. الطويل ، محمد ، مؤامرة القرن الـ 21 ودور السعودية في استدعاء القوات الأجنبية -الزهراء للإعلام العربي قسم النشر ، القاهرة ، 1990م.

22. عبد الـلـه ، هشام ، حرب الخليج الأسلحة والتكتيكات ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1990م.

23. عودة ، عودة بطرس (دكتور) ، حرب الخليج من المسؤول ،ط2 ، وكالة التوزيع الأردنية ، عمان ، 1992م.

24. عيسى ، حامد محمود ، المشكلة الكردية ، الشرق الأوسط ، القاهرة ، 1992م.

25. غريب ، أدمون ، الحركة القومية الكردية ،دار النهار للنشر ، بيروت ، 1973م.

26. فايد ، رجائي ، شعبان أحمد بهاء الدين ، أوجلان الزعيم ... والقضية ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، 1999م.

27. قاسملو ،عبد الرحمن (دكتور) ، كردستان والاكراد دراسة سياسية واقتصادية ، الموسوعة اللبنانية للنشر ، بيروت ، 1970م.

28. القماش ، علي ، وثائق وصور جرائم أمريكا ، 1997م.

29. كمال ، أحمد محمد (دكتور) ، انفجار الخليج العراق المغبون وكلمة للتاريخ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1991م.

30. مجيد ، كمال ، النفط والأكراد دراسة العلاقات العراقية الإيرانية – الكويتية،ط2 ، لندن ، 1997م.

31. معوض ،جلال عبد اللـه (د) ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية ، بيروت ، 1998م.
32. الموصلي ، منذر ، الحياة السياسية والحزبية في كردستان رؤية عربية للقضية الكردية ، لندن - قبرص ، 1991م.
33. النعيمي ، أحمد نوري (دكتور) ، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919-1938 ،دار الحرية ، بغداد ، 1990م.
34. النعيمي ، أحمد نوري (النعيمي) ، الحريات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها -دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا ،دار النشر ، عمان ، 1993م.
35. نوار ، عبد العزيز سليمان ، العلاقات العربية التركية في مرحلة المد القومي ، العلاقات العربية التركية من منظور عربي ،ج1 ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1991م.
36. هيكل ، محمد حسنين ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1992م.

2- الكتب المترجمة :

1. ارمسترونج ، هـ .س ، الذئب الاغبر ، مصطفى كمال ، دار الهلال ، القاهرة ، 1952م.
2. اوغلى ، فاخر آرما ، العلاقات التركية العربية في مرحلة المد القومي 1945-1970 ،العلاقات العربية التركية من منظور تركي ، ج2 ، القاهرة .

3. جاكار ، رولان ، الأوراق السرية لحرب الخليج ، ترجمة الدكتور محمد فحلوت ،دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، ليماسول ، قبرص ، 1991م.
4. جمال باشا السفاح (مذكرات) ، تعريب أحمد شكري ، مطبعة دار البصري ،بغداد ، 1963م.
5. سالينجر ، بيان ولوران ، أريك ، حرب الخليج الملف السري ،باريس ، 1991م.
6. سيمونز ،جيف ، التنكيل بالعراق ،العقوبات والقانون والعدالة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998م.
7. طورميكيان ، شاوارش ، القضية الأرمنية والقانون الدولي ، ط2 ،دار الحوار للنشر والتوزيع ، اللاذقية ، سوريا ، 1992م.
8. غريش ، آلان ، فيال ، دومنيك ،الخليج العربي مفاتيح لفهم حرب معلقة، ترجمة إبراهيم العريش ، دار قرطبة للنشر والتوزيع والابحاث ، قبرص ، 1991م.
9. فولر ،جراهام ،العراق في العقد المقبل ، العدد 14 ،مركز الإمارات للبحوث والاستراتيجية ، ابو ظبي ، (بلا) .
10. كلارك ، رامزي ، النار هذه المرة جرائم الحرب الأمريكية في الخليج ، ترجمة مازن حماد ، منشورات الشركة الأردنية للصحافة والنشر "الدستور" ، عمان ، 1993م.
11. كوتشيرا ، كريس ،الحركة القومية الكردية ، ترجمة وزارة الإعلام ، 1978م.

12. كونسلمان ،جرهارد ، سطوح نجم الشيعة ، ترجمة محمد ابو رحمة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1992م.
13. لوقازودو ، خفايا وملابسات المسألة الكردية التاريخ الكردي يحكم ملا مصطفى البارزاني بالخيانة العظمى ، مطابع ليتوغراف ، بيروت ، 1974م.
14. مذكرات جيمس بيكر ، سياسة الدبلوماسية ، الناشر مكتبة مدبولي،القاهرة ، 1999م.
15. موزتيس رتينة ، كردستان أو الموت ـ ترجمة جرجيس فتح اللـه ، مطبوعات كرد ولوحيا رقم3 ، 1986م.
16. نيكسون ريتشارد ، أمريكا والفرصة التاريخية كيف تواجه امريكا الدول العظمى الوحيدة المتحديات العالمية الراهنة ، ترجمة الدكتور محمد زكريا إسماعيل ،مكتبة بيان ، بيروت 1992م.
17. هنتنغتون ، صامويل ، صدام الحضارات المادة صنع النظام العالمي ، ترجمة طلعت السايب ، 1998م.
18. ودوورد يوب ، القادة ، أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج ، ترجمة عمار جولاق ، محمود العابد ،الدار الأهلية ،عمان ، 1991م.

3- الدوريات :

أ- المجلات

1. إبراهيم ، حسنين توفيق (دكتور) ، " أزمة الخليج الثانية والأمن القومي العربي : قضايا وتساؤلات حول المستقبل " ، شؤون عربية ،العدد 67 ، يوليو / سبتمبر 1991م.

2. جاد ، عماد ، " الغزو في الإطار الإقليمي (إسرائيل وتركيا) السياسة الدولية " ، العدد 102 ، القاهرة ، أكتوبر 1990م.
3. جاد ، عماد "دول الجوار الجغرافي : حسابات المكسب والخسارة "، العدد 103 ، القاهرة ، يناير 1991م.
4. جواد ، سعد ناجي (دكتور) ، "الاكراد في تركيا" ، بحث غير منشور ، بغداد ، 1994م.
5. خليفة ،محمد ، " تركيا أزمة الخليج تضع اوزال في مواجهة الجيش قصة إنقلاب غير معلن " ، اليوم السابع ، 17 كانون الأول / ديسمبر ،فرنسا، 1990م.
6. خليفة ، محمد " تركيا وأزمة الخليج " ، مستقبل العالم الإسلامي ،العدد الثاني ، مركز دراسات العالم الإسلامي ، مالطا ، 1991م.
7. رسلان ،هاني " تركيا وأمن الخليج " ، السياسة الدولية ،العدد 105 ، يوليو ، 1991م.
8. السبعاوي ،عوني عبد الرحمن (دكتور) ، " العلاقات العراقية التركية وآفاق تطورها " ، أوراق تركية معاصرة ، العدد الأول ، 1987م.
9. ستار ، جويس ، " حروب المياه في الشرق الأوسط " ، صامد الاقتصادي ، العدد 88 ، نيسان - آيار -حزيران ،عمان ،الأردن ، 1992م.
10. شحاته ،محمد مصطفى ، "الحركة الكردية في العراق وتركيا " ، السياسة الدولية ، العدد 107 ، يناير 1992م.
11. شرف ، ليلى ، "موقف الأردن من أحداث الخليج الموقف الرسمي والشعبي وموقف المثقفين "/ أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي،

أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،تشرين أول 1991م.

12. عبد العاطي ، بدر أحمد " إيران وتركيا وباكستان وترتيبات مابعد الحرب" ، السياسة الدولية ،العدد 104 ، ابريل 1991م.

13. فيصل ، غازي (دكتور) ، " تركيا بين الثوابت الجيوستراتيجية والمرونة الدبلوماسية ، الأمن القومي ،العدد الأول ، بغداد ، 1986م.

14. قواس ، زهير " تركيا بين الحلم الآتاتوركي والتمزق الداخلي " ، مجلة الجذور ، العدد 26 ، كانون اول 1992م.

15. مسلم، طلعت ، " قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين " ، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2 آذار /مايس 1994م.

16. معوض ،جلال عبد اللـه (دكتور) " تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي : الجانب الأمني " ، شؤون عربية ،العدد 67 ، أيلول / سبتمبر 1991م.

17. معوض ،جلال عبد اللـه (دكتور) " المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج " ، مركز البحوث والدراسات السياسية،جامعة القاهرة ، ديسمبر 1991م.

18. نظام الدين ، عرفان ، خليط الماء والزيت والتاريخ والجغرافية والعداوات والمصالح الدائمة ، الباحث العربي ،العدد 227 ، 1991م.

19. نور الدين ، محمد (دكتور) " المسألة الكردية في تركيا " ، الأمل والخيبات ، شؤون تركية ،العدد الثامن ،بيروت ، 1993م.
20. نور الدين ، محمد (دكتور) ، " حزب العمال الكردستاني : عشرون عاماً ، شؤون تركية ،العدد الثامن ،بيروت ، 1993م.
21. نور الدين ، محمد (دكتور) ، طانسو تشيللر الزعامة المثلثة المعلقة ، شؤون تركية ، العدد الثامن ، بيروت ، 1993م.
22. نور الدين ،محمد (دكتور) ، " المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات والاحتمالات " ، شؤون الأوسط ،العدد 31 ،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، تموز / يوليو ، 1994.
23. نوير ، عبد السلام علي ، " أبعاد الموقف التركي تجاه أزمة الخليج " ، مستقبل العالم الإسلامي ،العدد3 ،مركز دراسات العالم الإسلامي ، مالطا، 1993م.

ب- الصحف :

1. اضواء الأنباء ، العدد 91 ، 1991/1/3م.
2. اضواء الأنباء ، العدد40-91 ،1991/10/3م.
3. بابل ، العدد 547 ، 1993/2/15م.
4. بابل ، العدد 554 ،1993/2/22م.
5. الثورة ، العدد 7651 ، 1991/6/18م.
6. الثورة ، العدد 7970، 1992/6/28م.
7. الجمهورية ،العدد 8688 ، 1994/3/12م.
8. السياسة ، 1989/11/14م.

9. العراق ، 1992/12/21م.
10. القادسية ،العدد 3450 ، 1991/1/24م.
11. كل العرب ، العدد 422 ، 1990/9/24م.
12. مجلة المجلة ، العدد 466 ، لندن 11-1989/1/17م.
13. مجلة اليوم السابع ،العدد 322 ،فرنسا ، 1990/7/9م.
14. الأنباء ،العدد 4944 ،الكويت ، 1989/10/3م.
15. الأهرام ،العدد 37554 ،القاهرة ، 1989/10/3م.
16. الوطن ، العدد 5224 ،الكويت ، 1989/10/3م.
17. الوطن ،العدد 5520 ،الكويت ، 1990/6/28م.

4- الوثائق :

1. سفارة جمهورية العراق / أنقرة –الدائرة الصحفية ،1991/11/14م.
2. سفارة جمهورية العراق / أنقرة –الدائرة الصحفية ،1991/11/28م.
3. سفارة جمهورية العراق / أنقرة –الدائرة الصحفية ،1991/12/9م.
4. سفارة جمهورية العراق / أنقرة –الدائرة الصحفية ،1992/1/17م.
5. سفارة جمهورية العراق / أنقرة –الدائرة الصحفية ،1992/1/19م.
6. سفارة جمهورية العراق / أنقرة –الدائرة الصحفية ،1992/7/15م.
7. سفارة جمهورية العراق / أنقرة –الدائرة الصحفية ،الرقم 309 ، 1992/12/24م.
8. سفارة جمهورية العراق / أنقرة –الدائرة الصحفية ،الرقم 306 ، 1992/12/25م.

9. سفارة جمهورية العراق / أنقرة -الدائرة الصحفية ،الرقم 116 ، 1993/7/7م.
10. سفارة جمهورية العراق / أنقرة -الدائرة الصحفية ،الرقم 347 ،1993/11/5م.
11. سفارة جمهورية العراق / أنقرة -الدائرة الصحفية ،الرقم 607/4/5 ، 1993/11/11م.
12. سفارة جمهورية العراق / أنقرة -الدائرة الصحفية ،الرقم309 ،1993/12/24م.
13. سفارة جمهورية العراق / أنقرة -الدائرة الصحفية ،1993/12/26م.
14. سفارة جمهورية العراق / أنقرة -الدائرة الصحفية ،الرقم 462 ،1993/12/31م.
15. سفارة جمهورية العراق / أنقرة -الدائرة الصحفية ، العدد 171 ، 1991/4/29م.
16. وزارة الخارجية العراقية ،دائرة شؤون الدول المجاورة ، العدد 30/8/2/23،1992/6/5281م.
17. وزارة الخارجية العراقية ،دائرة شؤون الدول المجاورة ، 1992/8/23م.
18. وزارة الخارجية العراقية ،دائرة شؤون الدول المجاورة ، 1992/8/30م.
19. وزارة الخارجية العراقية ،دائرة شؤون الدول المجاورة ، العدد 7515/2/23 ،1992/9/4م.

20. وزارة الخارجية العراقية ،دائرة شؤون الدول المجاورة ، العدد 996/9/2/27 7/1993/2م.
21. وزارة الخارجية العراقية ،دائرة شؤون الدول المجاورة ، العدد 1065/15/2 ،1993/2/10م.
22. وزارة الخارجية العراقية ،دائرة شؤون الدول المجاورة ، العدد 1068/2/23 1993/2/10.
23. وزارة الخارجية العراقية ،دائرة شؤون الدول المجاورة ، العدد 4460/8/2/23 ، 1993/7/5م.
24. وزارة الخارجية العراقية ،دائرة شؤون الدول المجاورة ، العدد 902 ، 1993/7/10م.
25. وزارة الخارجية العراقية ،دائرة شؤون الدول المجاورة ، العدد 6025/2/13 ،1993/9/15م.
26. وزارة الخارجية العراقية ،دائرة شؤون الدول المجاورة ، العدد 140 /و/11/3،1994/1/5م.
27. وزارة الخارجية العراقية ،دائرة شؤون الدول المجاورة ، العدد 431/8/2/23 ،1994/1/27م.

المصادر الأجنبية

1- المصادر الإنجليزية :

1. **Area , Massan , The Kurds An Historical and Political Study , Oxford University Press , 1966.**
2. **Bagis , Ali Ihsan , The beginning and the Development of Economic Relations between Turkey and the Middle Eastern Countries , Jordan , 1985.**
3. **Bisbee , Eleanor , The Name Turks Pioneers of the Republic 1920-1950 , wnu , Pennsylvania , 1951.**
4. **Cartis , Michael , Religion and Politics in the Middle East , West view Press Boulder Colorado , USA , 1981.**
5. **Chaliand , Gerard Ed., People without Country the Kurdustan , London , 1980.**
6. **Curun , Kamuran , The Armenian file the Myth of Innocence Exposed , London , 1980.**
7. **Dewdeney , C., Turkey m chatto and windus , London , 1971.**
8. **Duignan , Peter L.H. Gann , Middle East and North Africa , California , 1983.**

9. Eagleton Jr, William , The Turkish Republic of 1946, London , 1963.
10. Erciyes University , Pkk Reality , University Press , kayseri , 1992.
11. Frence a. Vali , Bridge Across the Bospours , the Foreign Policy of Turkey .
12. Harris , George S., Troubled Alliance Turkish –American Problems (1945-1971), California , 1972.
13. Karpat , K.H., Turkeys Foreign Policy in Transition 1950-1974 , E.J., Brill –Leiden ,1970.
14. Kurkcuoglu , Omer , Arab and Turkish Public Opinion Attitudes toward questions of the the two Nations , Jorden , April .1985.
15. Kushner , David , Conflict and a Accommodation in Turkish Syrian Relations , in Syria Under Assad domestic Constration and Regional risks , Ed., Moshe and Avner Yanir , Printed and Bounder in Great Britain , 1986.
16. Lenczowski , George , The Middle East in World affairs , London , 1980.
17. Lewis ,B., The Emergence of Modren Turkey , USA ,1968.

18. Lewis , Geoffrey , Turkey , Ernest beunltd , London , 1969.
19. Mango , Andrew , Turkey , Durham , 1982.
20. Noroton , J.D., Islam as a Factor in Turkish Arab relations , Durham , 1982.
21. Petetiere , Stephen C., The Kurds : an Unstable Element in the gulf , USA , 1984.
22. Ramazani , R.K., The Northern Tier , Afganistan , Iran and Turkey , USA, 1966.
23. Rossenthal , E.I.J., (Sudaism) M.A.C. Warren (Christianity), C.F., Religion in the Middle East , Three Religion in Concord and Conflict , Cambirge at the University Press , 1964.
24. Sonyel , Salahi Ramsdam , The Ottoman Armenians , London , 1987.
25. Tashan , Self , Contemporary Turkish politics in the Middle East , Jordan , 1985.
26. Taylan , Turgut , Capital & the State in Contemporary Turkey , Khasin .
27. Walker , Christopher J., Armenia the Survival of a Nation , London , 1980.

2- الدوريات :

1. Elekdag , Sukru , " Turkey at Crossroads " , Dispolitika , Foreign policy , Vol: V, Nos :3-4 , Ankara , 1993.
2. Guvenen , Drhan , "Marching is Tride with the Ec: Astatintical Presentation of the Turkish –Arab Relation : Special Issue on Turkey and Gulf Crisis , Foundation for Studies on Turkish Arab Relation , Istanbul , 1991.
3. Halefoglu , Vahit , " Introduction : an Over View of the Gulf Crisis " , Studies on Turkish –Arab Relation : Special Issue on Turkey and Gulf crisi , Foundation for Studies on Turkish Arab Relation , Istanbul , 1991.
4. Karaosmanoglu , Ali J., " Turkey's Security and Middle East ", Foreign Affairs , 1983 ".
5. Kuniholm , Bruce R., " Turkey and West " , Foreign Affairs , Vol , 70, No :2 , Spring , 1991.
6. Mackenzi , Kenneth , " Turkey under the generals " , conflict studies , No: 126 , January , 1981.
7. Noyon , Jennifer , " Bridge Over Troubled Regions ". the Washington Quarterly , the Center for

Strategic and International Studies Georgetown university , Summer , 1984.

8. **Oba , A . Engin , "Turkey and Western Security in the New Era of International Relation : Apolitical and Sociological Appraised ", Dispolitiks Foreign Policy , Vol : xv11 , No :1-2 , Ankara , 1993.**
9. **Ozel , Turgut , " Turkish Stand on the Gulf Crisis Middle East and Europe ", Dispoitica , Vol : xv1 , Nos :1-2 , Ankara , 1993.**
10. **Sim , Richard , "Kurdistan the Search for Recognition " , Conflict Studies , No .124 , the Institute for the Study of Conflict , 1980.**
11. **Soysal , Mail , " Seventy years of Turkish –Arab Ralation and Analysis of Turkish –Iraq Relation .(1920-1990) , Studies of Turkish Arab Relation , Istanbul , 1991.**
12. **Tashan , Sefi , " Contemporary Political in the Middle East : Prospects and Constrain ", Middle East Review , vol :xe11 , No. 3 , Spring 1985.**
13. **Weker , Walter , " Turkey , the Middle East and Islam " , Middle East Review , vol :v11 , No.3, Spring .1985.**

- **Other Refernces :**

1. **Gulf watch , No . 31 , November , the Washington Institute for Near East Policy , Copyright , 1990.**
2. **Newspot , No .93121,21 October 1993.**
3. **Newspot , No .93123 , November 18 , 1993.**
4. **Newsweek , November 8 ,1993.**
5. **The Economist , October 10th –16th 1992.**
6. **The Economist ,November 7th –13th 1992.**
7. **The economist ,April 24th –30th 1993.**
8. **The Middle East , No. 76, February 1981.**
9. **The Middle East , No.229 , December 1993.**
10. **Time , vol . 141 , No .26 , June 28 , 1993.**
11. **Turkish Daily News , 6-8, 1990.**
12. **Turkish Daily News , 14 January ,1991.**
13. **Turkish Daily News , 29 April ,1991.**
14. **Turkish Daily News ,December 30,1991.**
15. **Turkish Daily News , 20 Augusts 1992.**
16. **Turkish Daily News , No.7116 , October 26 , 1993.**
17. **Turkish Daily News , No . 7116 , October 30 , 1993.**
18. **Turkish Daily News , November 5 , 1993.**

19. Turkish Daily News , No.7127 , November 6 , 1993.

20. Turkish Daily News , No.7127 , November 8 , 1993.

21. Turkish Daily News , No.7132, November 11,1993.

22. Turkish Daily News , Novermber 13, 1993.

23. Turkish Daily News ,No.7135 , November 15,1993.

24. Turkish Daily News ,7141 , November 21,1993.

25. Turkish Daily News , No.7144, November 24, 1993.

26. Turkish Daily News , No.7157, December 7 , 1993.

27. Turkish Daily News , No. 7163 , December 13 ,1993.

28. U.S. Department of state dispatch , vol .4 No.44 , November , 1993.

29. Wall Street Journal , August 9 , 1990.

30. Aashiginton Post , August 12 , 1990.

- **Documents :**

1. **Human Rights Watch World Report 1994 Events of 1993 , USA ,1993.**
2. **Turkey Yearbook 1993 , Prime Ministry Director General of Press and Information , Donmez Ofset Basimevi , Ankara 1983.**
3. **Turkey , Office of the Prime Minister , Ankara , February ,1993.**
4. **Turkish Review Quarterly Digest , vol .5 ,No .23 , Ankara , spring ,1991.**
5. **Turkish Review Quarterly Digest , vol . 5, No.24 , Summer ,1991.**
6. **Turkish Review Guarterly Digest , vol . 7 , No.34 , Winter ,1993.**

2- المصادر التركية :

1. **Cumhurriyet , 3-8-1990.**
2. **Cumhurriyet , 4-8-1990.**
3. **Cumhurriyet , 6-8-1990.**
4. **Cumhurriyet , 9-12-1991.**



5. Cumhurriyet , 17-1-1992.
6. Cumhurriyet , 29-7-1992.
7. Gun Aydin , 6-8-1990.
8. Gun Aydin , 7-8-1990.
9. Gun Aydin , 3-10-1990.
10. Gunes , 2-5-1990.
11. Gunes , 3-8-1990.
12. Gunes , 6-8-1990.
13. Hurriyet , 3-8-1990.
14. Hurriyet , 4-8-1990.
15. Hurriyet , 9-8-1990.
16. Hurriyet ,13-8-1990.
17. Hurriyet ,27-12-1990.
18. Hurriyet , 14-1-1991.
19. Hurriyet , 15-7-1992.
20. Hurriyet , 29-7-1992.
21. Hurriyet , 5-11-1993.
22. Hurriyet , 11-11-1993.
23. Milli Geseti ,18-8-1990.
24. Milli Geseti , 21-8-1990.



25. Milli Geseti , 9-11-1993.
26. Milliyet , 3-8-1990.
27. Milliyet , 4-8-1990.
28. Milliyet , 6-8-1990.
29. Milliyet , 12-8-1990.
30. Milliyet , 23-8-1990.
31. Milliyet , 27-8-1990.
32. Milliyet , 20-9-1990.
33. Milliyet , 4-12-1990.
34. Milliyet , 4-2-1991.
35. Milliyet , 14-11-1991.
36. Milliyet , 9-12-1991.
37. Milliyet , 17-1-1991.
38. Milliyet , 10-8-1992.
39. Milliyet , 24-12-1992.
40. Milliyet , 25-12-1992.
41. Milliyet , 9-11-1993.
42. Milliyet , 26-12-1993.
43. Milliyet , 30-12-1993.
44. Sabah , 6-8-1990.



45. **Sabah , 7-8-1990.**

46. **Sabah , 14-1-1992.**

47. **Sabah , 29-7-1992.**

48. **Tercumam , 1-1-1990.**

49. **Tercumam , 31-1-1990.**

50. **Tercumam , 3-8-1990.**

51. **Tercumam , 8-9-1990.**

52. **Turkiye , 4-8-1990.**

53. **Yeni Asya ,13-8-1990.**

54. **Yeni Nesil , 5-8-1990.**

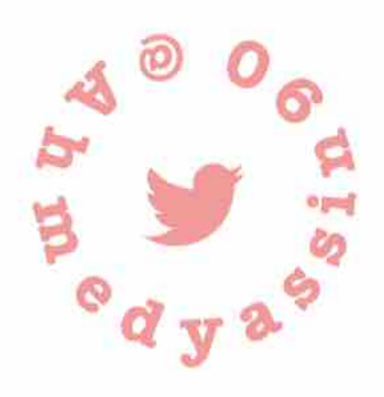
55. **Yeni Nesil , 7-8-1990.**

56. **Zaman ,5-8-1990.**

57. **Zaman , 13-8-1990.**

58. **Zaman , 20-1-1992.**




@Ahmedyassin90





978-9957-504-87-8

تصوير

أحمد ياسين

تويتر

@Ahmedyassin90



المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس: ٠٠٩٦٢٦٥٣٣١٢٨٩ ص.ب. ١١٧٠ عمان - الرمز البريدي: ١١٩٤١ الأردن

Email: zahran.publishers@gmail.com www.darzahran.net